بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) : عبد الله عثمان عبد الرحمن سلطان كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا - فرع : اللغة

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الدكتوراه في تخصص : لغويات

عنوان الأطروحة : جهود المنتجب الهمذاني اللغوية من خلال كتابه (الفريد في إعراب القرآن المجيد)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٢٧ / ١١ / ١٤٢١هـ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وحيثُ قد تمّ عمل اللازم ؛ فإنّ اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش الخارجي	المناقش الداخلي
الاسم : د. علي بن محمد الحازمي	الاسم : أ. د. محمد يعقوب تركستاني	الاسم : أ. د مصطفى إبراهيم علي عبد الله
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع : ....

يعتمد

رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ . د . سليمان بن إبراهيم العايد

• يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كليـة اللغة العربيـة
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغـة





جُهودُ المنتجَب الهَمَذَاني اللغوية

من خلال كتابه

(الفريد في إعراب القرآن المجيد)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة

إعداد الطالب :

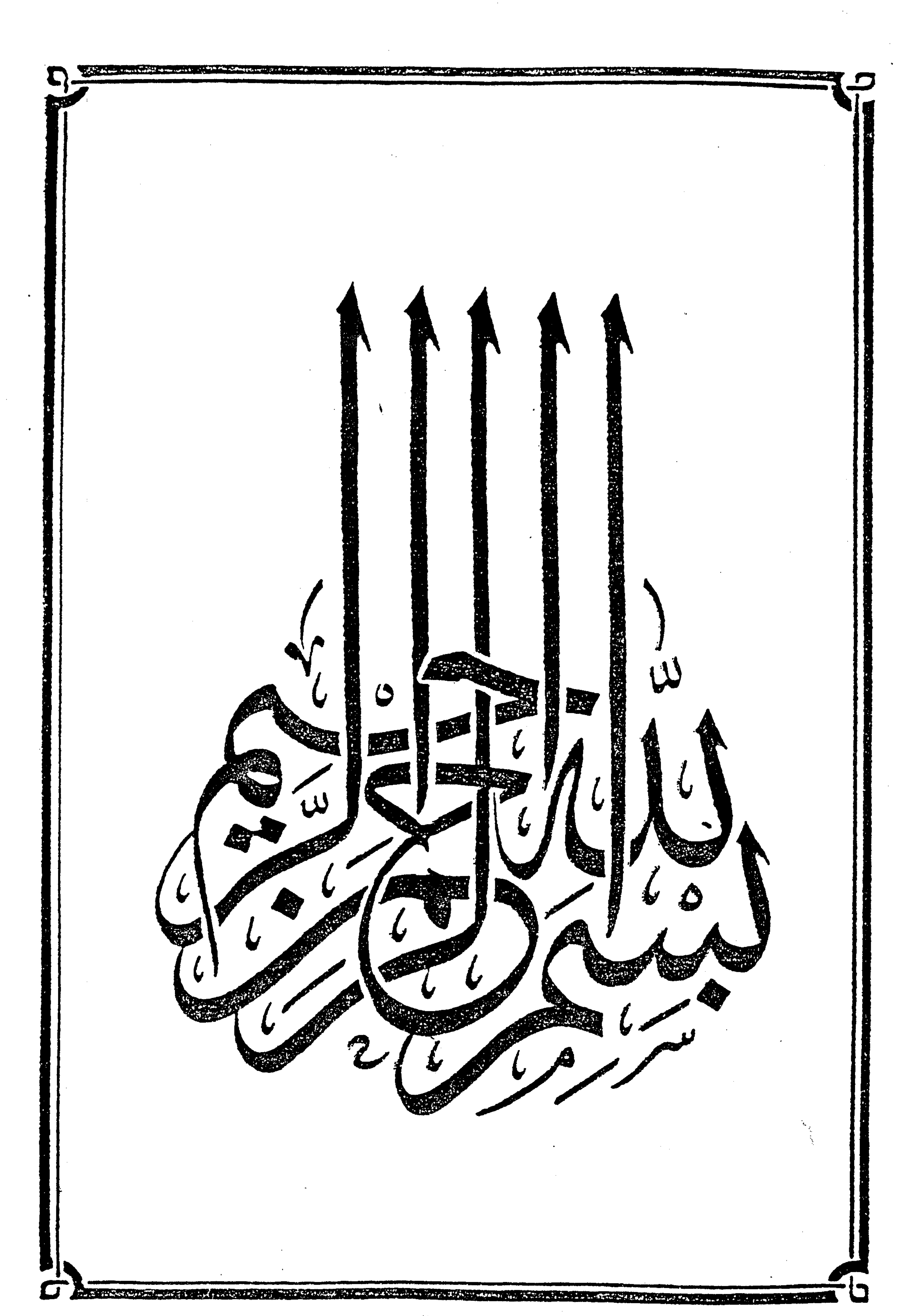
عبد الله عثمان عبد الرحمن سلطان

إشراف الأستاذ الدكتور :

عليان بن محمد الحازمي

العام الدراسي :

١٤٢٠ - ١٤٢١ هـ / ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ م


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

الموضوع: جهود المنتجب الهمذاني اللغوية من خلال كتابه (الفريد في إعراب القرآن المجيد).

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

الطالب: عبدالله عثمان عبدالرحمن سلطان.

يعد كتاب (الفريد) من أوسع الكتب عناية بإعراب المفردات القرآنية وتعريفهالغويا، والاهتمام بمظاهرها الدلالية واستعمالاتها اللغوية، ثم إنه من أوفاها حديثاً عن القراءات القرآنية احتجاجاً وتوجيها وتخريجاً، وكان المنتجب اذا ما شرع في إعراب المفردة القرآنية فإنه غالبا ما يبين أقوال العلماء وآراءهم فيها، ثم يذكر ما جاء فيها من القراءات، وكثيراً ما يعقب ذلك الحديث عنها من حيث أصلها، ووزنها، واشتقاقها، وماحدث فيها من قلب، أو إبدال، أو إدغام، أو حذف، وغالباً ما يذكر اللغات الواردة فيها، وقد يميّز فصيحها من أفصحها، وصحيحها من ضعيفها، وما كان كثيراً أو شائعاً منها مما هو قليل أو نادر أو شاذ.

ومن هذا الميدان الغني بالظواهر اللغوية المختلفة، انطلقت في بحثي هذا، وقد اقتضت طبيعته أن يكون في خمسة فُصُول، تسبقها مقدمة، فتمهيد، ثم تعقبها خاتمة، وقد تضمنت المقدمة أسباب اختيار موضوع البحث وخطته ومنهجه، وقد عرضت في التمهيد حياة المنتجب الهمذاني بإيجاز، ثم أفردت الفصل الأول لمصادره اللغوية ومنهجه في كتاب (الفريد)، وعقدت الفصل الثاني لدراسة الأصوات عنده على ضوء المباحث التالية: الإمالة، والإتباع، والإشباع، فإسكان المتحرك للتخفيف، فكسر حروف المضارعة، فالادغام، فالإبدال، ثم تحقيق الهمزة وتسهيلها، وتناولت في الفصل الثالث مجال الأبنية، فاحتوت مباحثه مايلي : أبنية ماضي الثلاثي، وأبوابه، فأبنية المصادر، فالاشتقاق، ثم جمع التكسير، والحذف، وخصصت الباب الرابع لما يتعلق بالدلالة، وجعلته في ستة مباحث، وهي: أصول الألفاظ وتطور دلالاتها، والترادف، والمشترك اللفظي، فالتضاد، فتناوب الصيغ، ثم دلالات حروف المعاني، وفي الفصل الخامس وضحت موقفه من القضايا التي تناولها، وكان وفق المباحث التالية: موقفه من قضيتي القياس والسماع، واختياراته وترجيحاته، ومآخذه العلمية وآراؤه، ثم عَقّبتُ عليه في بعض القضايا اللغوية.

أما الخاتمة فقد سجلت فيها ما انتهى إليه هذا البحث من النتائج، ومنها:

١- أن المنتجب الهمذاني يُعَدُّ من علماء اللغة البارزين، وذا تمكن في أصول القراءات القرآنية وأحكامها وضوابطها، وعلى بصيرة بفقه لغات العرب وأسرارها، وقد كانت له بعض الآراء اللغوية التي تفرد بها.

٢- يعد كتاب (الفريد) من الكتب القيّمة، فقد اشتمل على الكثير من الفنون الشرعية واللغوية والأدبية، فهو يمثل سِجِلا ضخماً للقراءات القرآنية على اختلاف مستوياتها، كما أنه يعد معجماً لغويا حافلاً بلغات العرب ولهجاتهم.

٣- أن علماء القراءات القرآنية هم الأقرب الى وصف طبيعة اللغة العربية من غيرهم، خاصة في نقل الأداء الصوتي أو اللهجي واللغوي، حيث صوروا اختلافاته النطقية، وتبايناته الدلالية، بالمشافهة والتلقي وتطبيق أدائه تطبيقاً محكماً.

وختاماً فالله أسأل أن ينفع بهذا العمل، والحمد لله أولاً وآخر وظاهرا وباطنا.

الطالب:	المشرف:	عميد كلية اللغة العربية
عبدالله عثمان عبدالرحمن سلطان	د.عليان بن محمد الحازمي	د.صالح جمال بدوي

١٤٢٠/٦/٢٨

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وإمام المرسلين ، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد :

فإنني أحمد الله سبحانه وتعالى، الذي أعانني على إتمام هذه الرسالة ، وأشكره على أن مكنني من الوقوف على المعاني والاستعمالات اللغوية لألفاظ القرآن الكريم ، حتى جاء البحث على هذه الصورة، التي أتمنى أن تنال رضا القارئ الكريم .

ويطيب لي في هذا المقام أن أرد الفضل إلى أهله، والإحسان إلى ذويه ، فأتقدم بوافر شكري وعظيم امتناني وعميق تقديري إلى أستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور / عليان بن محمد الحازمي ، المشرف على هذه الرسالة ، والذي كان بعلمه وتوجيهاته أنموذجاً للمشرف المخلص ، والمربي الفاضل الأمين ، فقد منح هذا البحث كثيراً من وقته الثمين، وعلمه الوافر، وتوجيهاته السديدة .

كما أنني أفدت من خلقه الرفيع، وتواضعه الجمّ، وحلمه الواسع، ونظره الثاقب، ما ذلّل كثيراً من صعوبات هذا البحث ، ولقد كان لتشجيعه وحثه لي وحرصه على إفادتي كبيرُ الأثر في نفسي ، فجزاه الله عني خير ما يجزي به المتقين الأبرار .

أما القائمون على كليةِ اللغةِ العربيةِ بجامعةِ أُمِّ القرى - وفي مُقَدَّمَتِهم : الأستاذُ الدكتورُ / حسنُ محمد باجودة - عميدُ الكليةِ السابقُ - ، وخلفُه الأستاذُ الدكتورُ / جمالُ صالح بدوي ، والأستاذُ الدكتور / سليمانُ بنُ إبراهيم العايد - رئيسُ قسم الدراسات العليا السابق - وخلفُه الأستاذ الدكتور / محسن سالم العميري - فلهم جميعاً مني جزيل الشكر ووافر العرفان وعظيم الامتنان ، والدعاء لهم ولكل من مدَّ لي يد العون بأن يثيبهم الله خير الجزاء ، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴾[1] .

(١) الشعراء : (٨٨، ٨٩) .

المقدمة

أسباب اختيار موضوع البحث ، خطته ، منهجه

الحمد لله المتفرد بالجلال والكمال ، الذي بيده إتمام كل النعم والأفضال ، أحمدك اللهم حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، يكافِئ سابغ نعمتك ، وعظيم منتك ، ووافر فضلك ، وأصلي وأسلم على خير خلقك ، سيدنا محمد الذي أُوتي جوامع الكلم ، فكان أفصح من نطق بالضاد ، وأعذب من أبان ، القائل : « أنا أفصح العرب بيد أني من قريش » .

اللهم صلّ وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحابته الطيبين الطاهرين الأخيار .

أما بعد : فقد عني علماء العربية بخدمة القرآن الكريم ، وتوجهت دراساتهم نحو لغته وصرفه ونحوه ومعانيه وتفسيره وفقهه ، وسعوا في تسجيل معارفهم حول ميادينه المختلفة ، ومن ذلك عنايتهم بمسائل اللغة في القرآن الكريم ؛ لأنه لا سبيل إلى مبتغاهم فيه إلا بالوقوف على أسرار هذه اللغة ، ومعرفة دقائقها ، والإلمام بأساليبها ، وفهم خصائصها ؛ لأنها مفتاح علومه وسياج حصنه .

وقد كان حاضراً في أذهانهم أنه لا يَقْدِم على الخوض في كتاب الله تعالى تفسيراً أو إعراباً أو بياناً للمعاني اللغوية إلا عالم بلغات العرب، متمكن فيها .

فالمفسر والفقيه والأصولي والمحدث كل منهم صاحب لغة ؛ لأن هذه العلوم تقوم على فقه العربية ، وتتأسس على علومها .

وكان من هؤلاء العلماء المنتجب الهمذاني – رحمه الله – الذي أولى كتاب الله تعالى جُلّ عنايته ، وكتابه (الفريد في إعراب القرآن المجيد) خير شاهد على ذلك :

أسباب اختيار موضوع البحث :

تكمن أسباب اختياري موضوع (**جهود المنتجب الهمذاني اللغوية من خلال كتابه " الفريد في إعراب القرآن المجيد "**) ليكون موضوعي الذي أتقدم

به لنيل درجة الدكتوراه في النقاط التالية :

١ - القناعة التامة بأنّ الكتب المصنفة حول القرآن الكريم بعلومه المتنوعة ميدان فسيح للظواهر اللغوية المختلفة ، وأرض خصبة غنية بقضايا اللغة ومسائلها ، لكنها لم تلق من اهتمام الدارسين وعناية الباحثين ما لقيته الكتب المتخصصة في اللغة إما تحقيقاً أو شرحاً لجهود مصنفيها أو موازنةً بينها .

هذا مع ما يضفيه استقراء الظواهر اللغوية ودراستها في كتب إعراب القرآن وبيان معانيه وتفسيره وبلاغة ألفاظه وقراءاته وأحكامه من ترابط وتكامل بين علوم اللغة المختلفة من جهة وبين العلوم الشرعية من جهة أخرى .

٢ - لقد عايشت كتابَ (الفريد) في أثناء تحضيري درجةَ الماجستير ، فوجدته يزخر بقضايا اللغة ، ويحتوي على مباحث وفصول مستقلة لمسائلها وفق ورودها في ألفاظ القرآن الكريم ، مما أعطى القارئ صورة أخرى لمفهوم الإعراب عند المنتجب ، حيث جعله شاملاً لمعنى الإبانة والتوضيح والاستقصاء من حيث اللغة ، أما جانب النحو فقد كان يقوم فيه بإعراب ما يشكل فقط ، أو ما ورد فيه خلاف ، أو ما احتمل أكثر من وجه إعرابي .

وكان أسلوب المنتجب الهمذاني هذا يستوقفني كثيراً ؛ لأنني وجدت فيه أسلوب العالم المتذوق لفنون اللغة العربية تناولا واستعمالا ، فقد كان مولعاً بالجانب اللغوي ، وكان إذا ما أعرب المفردة القرآنية أخذ يبين أقوال العلماء وآراءهم فيها ، ثم يذكر القراءة أو القراءات الواردة فيها ، وكثيرا ما يسير مع اللفظة القرآنية فيبحثها بحثاً لغوياًّ مستفيضاً ، فيذكر أصلها ووزنها واشتقاقها وما حدث فيها من قلب أو حذف أو إبدال أو إدغام ، ثم يوضح دلالتها ومعناها ، وغالباً ما يورد اللغات الواردة فيها ، ثم يميز صحيحها من ضعيفها ، وما كان شائعاً منها مما هو قليل أو نادر أو شاذ .

وهذا في نظري أسلوب سديد ، والبحث فيه له أهميته ؛ لأنه يمدنا بشواهد متعددة للظواهر اللغوية ، سواء من حيث المفردات القرآنية ، أو القراءات الواردة فيها ، أو من حيث الاستعمال اللغوي عند العرب .

٣ - حِرْصُ المنتجب على البحث عن المعنى والوقوف عنده وتقديمه على الإعراب أظهرَ أنه ملتزم بلغة القرآن الكريم محافظ على معناها ، وقد كان يرد الوجه الإعرابي إنْ خالف المعنى ؛ لأنه يرى أن اللغة العربية في أساسها معانٍ ، وأن الألفاظ إنما تصورها في الاستعمال،سواءٌ في التخاطب أو التدوين ، وهو بهذا المنظور قد توسع في السماع ، وجانب التأويلات البعيدة للنصوص ، وأَلِفَ طبيعةَ اللغةِ ،

ففي قوله تعالى:﴿ **أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ القرآنَ ولو كان من عندِ غيرِ اللهِ لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً** ﴾[1] - يقول :" « وفي هذه الآية دليل على وجوب تعلم معاني القرآن والخوض فيه ، والبحث عن فوائده وعجائبه ولغاته وإعرابه ، وغير ذلك من علومه التي لا تحصى ، ولا سبيل إلى معرفة حقائقه إلا بمعرفة العربية »[2].

ولذلك فقد برز اعتناءُ المنتجب بلغات العرب ولهجاتهم ، وتخريجه كثيراً من الأعاريب والقراءات والآراء والأقوال عليها .

٤ - الرغبة الأكيدة لدي في أن تكون الرسالة التي أتقدم بها لنيل درجة الدكتوراه ذات صلة بكتاب الله تعالى ، وعلى وجه الدقة أن تكون متعلقة بخدمة لغة القرآن الكريم ، فوافقت هذه الرغبة مبتغاها في كتاب (الفريد) ، الذي يُعدُّ بحق مصنفاً يضارع أمهات كتب اللغة والمعاني والقراءات والإعراب .

خطة البحث :

تشتمل خطة هذا البحث على مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة .

المقدمة :

تضمنت المقدمة ما يلي :

* أسباب اختيار موضوع البحث .

* خطة البحث .

* منهج البحث .

(١) النساء : (٨٢).

(٢) الفريد ١/٧٦٧.

التمهيد : وعرضت فيه دراسة موجزة عن المنتجب الهمذاني : حياته ، ثقافته ، وفاته .

الفصل الأول : وأفردته لمصادر المنتجب الهمذاني اللغوية ومنهجه في كتاب (الفريد) ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : مصادر المنتجب الهمذاني اللغوية .

المبحث الثاني : منهج المنتجب الهمذاني في تناول القضايا اللغوية .

الفصل الثاني : وعقدته لدراسة الأصوات عند المنتجب .

وقد شمل هذا الفصل ثمانية مباحث :

المبحث الأول : الإمالة .

المبحث الثاني : الإتباع .

المبحث الثالث : الإشباع .

المبحث الرابع : إسكان المتحرك للتخفيف .

المبحث الخامس : كسر حروف المضارعة .

المبحث السادس : الإدغام .

المبحث السابع : الإبدال .

المبحث الثامن : تحقيق الهمزة وتسهيلها .

الفصل الثالث : تناولت فيه ما يتعلق بمجال الأبنية عند المنتجب .

وقد احتوى هذا الفصل على ستة مباحث :

المبحث الأول : أبنية ماضي الثلاثي .

المبحث الثاني : أبواب الثلاثي .

المبحث الثالث : أبنية المصادر .

المبحث الرابع : الاشتقاق .

المبحث الخامس : جموع التكسير .

المبحث السادس : الحذف .

الفصل الرابع : وقد تناولت فيه ما يتعلق بمجال الدلالة في الأبنية عند المنتجب .

وجعلته في ستة مباحث :

المبحث الأول : أصول الألفاظ وتطور دلالاتها .

المبحث الثاني : الترادف .

المبحث الثالث : المشترك اللفظي .

المبحث الرابع : التضاد .

المبحث الخامس : تناوب الصيغ .

المبحث السادس : دلالات حروف المعاني .

الفصل الخامس : وقد خصصته لآراء المنتجب الهمذاني اللغوية ولما يتصل بالتعقيبات عليه .

ويشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : موقف المنتجب من قضيتي القياس والسماع :

المطلب الأول : القياس .

المطلب الثاني : السماع .

المبحث الثاني : اختياراته وترجيحاته :

المطلب الأول : اختياراته .

المطلب الثاني : ترجيحاته .

المبحث الثالث : مآخذه العلمية وآراؤه :

المطلب الأول : مآخذه العلمية .

المطلب الثاني : آراؤه .

المبحث الرابع : التعقيبات على المنتجب الهمذاني •

الخاتمة :

وقد سجلت فيها ما انتهى إليه هذا البحث من النتائج .

ثم الفهارس التفصيلية ثم قائمة بأسماء المصادر والمراجع ، فالفهرس التفصيلي للموضوعات .

منهج البحث :

يعتمد منهج البحث الذي اتبعته في هذه الرسالة المنهج الوصفي ، وقد كانت خطواته على النحو التالي :

* تم تحديد القضايا اللغوية ومسائلها في أثناء قراءة كتاب (الفريد) ، ثم قمت بتصنيفها على حسب فصول الرسالة ومباحثها .

* عمدت إلى كل مبحث من مباحث الرسالة فجعلت له مدخلاً ، أجمل القول في تعريفه ، ثم أذكر فيه أقوال اللغويين وأراءهم ، وبعد ذلك أذكر موقف المنتجب الهمذاني من الظاهرة اللغوية التي يتناولها ، وأعقب ذلك بإيراد النصوص اللغوية التي تحدث فيها المنتجب عن هذه الظاهرة .

* حاولت في كل مبحث أن أربط بين ما يذهب إليه المنتجب وبين موقف جمهور اللغويين من القضية التي يشملها هذا المبحث أو ذاك .

* قمت بشرح وتوضيح ما يحتاج إلى ذلك من أقوال المنتجب ، وغالباً ما كنت أذكر ما يستنتج منها ، ثم إن كان هناك تنبيه أو تعليق أو ملاحظة على بعض مسائل اللغة وقضاياها فإنني أذكره بعدها مباشرة ، وإن كان الأمر يستدعي إبداء رأي أو استدراكا فإنني أذكره بعد أن أتوخى الصواب فيه .

* خصصت بعض مباحث الرسالة بخلاصة ، ذكرت فيها أهم النتائج ، وهي قليلة ؛ لأنني كنت أعمد إلى ذكر النتيجة أو النتائج مع موقف المنتجب من الظاهرة اللغوية التي يشملها المبحث ، أو بعد كل قضية أو مسألة لغوية يحتاج الأمر إلى ذكرها عقبها .

* خرجت من الآراء التي يذكرها المنتجب ما ترك تخريجه منها محققا كتاب (الفريد) ، ما استطعت إلى ذلك سبيلاً .

* أضفت كثيراً من النصوص اللغوية التي سقطت من كتاب (الفريد) المحقق ، ولا يستقيم النص إلا بها ، ووضعت ذلك بين معكوفين ، وأشرت إليها في الهامش .

وقد اعتمدت على مصورة للنسخة المخطوطة (د) من كتاب (الفريد) التي اعتمد عليها المحققان ؛ لأن النسخ (أ) و(ب) و(جـ) لم أعثر عليها ، ولا على مصوراتها .

* اعتمدت طريقة الانتقاء للنصوص اللغوية التي عَرَضْتها للدراسة في فصول هذه الرسالة ومباحثها ، وكنت أُقتصر في هذه النصوص على ما يخدم الشاهد فيها ، واضعاً إياها بين علامتي تنصيص « .... » ، وإن كان في النص استطراد أو تكرار أحذفه ، وأُضع بدلاً عنه ثلاث نقاط هكذا ... سواء كان المحذوف كلمة أو أكثر ، ثم أشير في الهامش إلى رقم الجزء والصفحة من كتاب (الفريد) .

* قمت بضبط ما يشكل من الكلمات .

أما الآيات القرآنية فقد التزمت فيها ذكر اسم السورة ورقم الآية في الهامش، وإن كانت الآية ضمن النص المحدد بعلامتي التنصيص فإنني لا أشير إليها ؛ لأنها مُرَقَّمَة في كتاب (الفريد) .

* كما أنني لم أتمكن من كتابة الآيات القرآنية الكريمة وفق رسم المصحف العثماني ؛ لأن المنتجب - رحمه الله - كان يورد القراءات القرآنية في الألفاظ التي هو بصددها من الآية الكريمة بغير قراءة عاصم ، كما أنه ذكر معظم قضايا اللغة ومسائلها ضمن تخريجاته لقراءات سبعية وغير سبعية ، وهذه الأخيرة لا يحتمل معظمها رسم المصحف العثماني .

وكذلك الأحاديث النبوية الشريفة والأبيات الشعرية لا أخرجها ؛ لأنها مخرجة في كتاب (الفريد) ؛ إلا إن اقتضت الضرورة تخريجها .

ومثل ذلك الأعلام ، إلا في النادر منها .

* كان لي بعض الملاحظات العلمية على نص الكتاب ، أشرت إليها في الهامش في مواضعها من هذه الرسالة ، كما قَصَرتُ المبحث الرابع من الفصل الخامس على الملاحظات العلمية على المنتجب - رحمه الله - في بعض القضايا اللغوية .

وختاماً فإنني أحمد الله سبحانه وتعالى الذي أعانني على إتمام هذا البحث ، وأثني عليه الخير كله على توفيقه في إخراجه على هذه الصورة ، التي أتمنى أن تنال القبول ، وأملي أن أقدم بها خدمة للغة القرآن الكريم .

فما بين دفتي هذه الرسالة هو جهد المقل المعترف بالخطأ والتقصير ، وهو جهد خاضع للنقاش ، وقابل للأخذ والرد ، إلاّ أنني قد بذلت فيه كل طاقتي ، وكامل قدرتي ، وعُصارة فكري ، فإن وفّقت فتلك أمنيتي ومبلغ غايتي ، ولله الحمد والفضل والمنة ، وإن كانت الأخرى - لا سمح الله - فإن ذلك من طبيعة البشر ، وما فتئت أطلب التوجيه ، وأنشد العلم ، وأقبل النقد ، والله أسأل أن يجعل ما قمت به في هذا البحث في كفة الحسنات يوم توزن الأعمال ، في يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون إلاّ من أتى الله بقلب سليم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد ﷺ ، وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين .

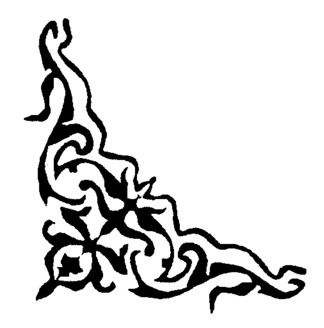



التمهيد

حياة المنتجب الهمذاني - ثقافته - وفاته

ويشتمل هذا التمهيد على ما يلي :

* اسمه ونسبه وكنيته ولقبه .
* مولده ونشأته .
* حياته العلمية وثقافته .
* شيوخه وتلاميذه .
* كتبه .
* أقوال العلماء فيه .
* وفاته .




حياته :

لقد أغفلت كتب التراجم ما يتعلق بحياة المنتجب الهمذاني الشخصية أو الأسرية أو الاجتماعية ، وقصرت الحديث عنه حول جزء من حياته العلمية فقط ، وذلك في أثناء تصدُّره للإقراء بالتربة الزَّنْجَبِيلِيَّة بدمَشق .

وسيكون حديثي عنه باختصار من حيث : اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ، ثم مولده ونشأته ، فحياته العلمية وثقافته ، ثم شيوخه وتلاميذه ، فكتبه ، ثم أقوال العلماء فيه ، وأخيراً وفاته .

*** اسمه ونسبه وكنيته ولقبه :**

هو الإمام العلامة مُنتَجَبُ الدين حسين بن أبي العز بن رشيد بن يعقوب ، المشهور بالمنتجب ، المكنى بأبي يوسف ، الهمذاني - بالذال المعجمة - نزيل دمشق[1] .

وقد وهم محقق الجزأين : الأول والثاني من كتاب (الفريد) الدكتور فهمي حسن النمر في نسبه عندما قال عنه : هو (حسين بن أبي العز رشيد الدين يعقوب) فجمع بين كنية أبيه (أبي العز) وبين جده (رشيد) ، حيث جعل الأخير لقباً لجد والده وهو (يعقوب) ، ويتضح من تعريفه إيّاه أن والد المنتجب هو (يعقوب) المكنى بأبي العز ، والملقب برشيد الدين[2] ، وليس الأمر كذلك ؛ لأننا لم نقف على اسم والده في المصادر التي ترجمت له ، وكل ما عُرِفَ عنه أنه يكنى بأبي العز فقط .

---

(١) ينظر في ترجمته : الذيل على الروضتين : ١٧٥ ، وشذرات الذهب ٥ / ٢٢٧ ، ومعرفة القراء الكبار ٢ / ٦٣٧ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣ / ٢١٩ - ٢٢٠ ، وغاية النهاية ٢/٣١٠ - ٣١١ ، وبغية الوعاة ٢ / ٣٠٠ ، ومفتاح السعادة ٢ / ٥٤ - ٥٥ ، وكشف الظنون ١ / ٦٤٧ ، ١٢٥٨ ، ١٧٧٦ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٧٢ ، والأعلام ٧ / ٢٩٠ ، ومعجم المؤلفين ١٣ / ٧ ، والفريد ١ / ٢٩ - ٤٨ .

(٢) ينظر : الفريد ١ / ٢٩ .

كما أن المصادر التي ترجمت له قد نصت على أن أبا العز هو (ابن) رشيد[1] ، ولعل المحقق أخذ هذا التعريف للمنتجب من عنوان ترجمة السيوطي له ، حيث ترجم له تحت عنوان : (المنتجب بن أبي العز رشيد الإمام منتجب الدين)[2] .

*** مولده ونشأته :**

لم تذكر كتب التراجم شيئاً عن مولد المنتجب ، ولا عن مكان ولادته ونشأته وبداية طلبه العلم ، وكل ما وقفت عليه بهذا الشأن خاص بقراءته على شيخه أبي الجود بمصر سنة (٥٩٨ هـ)[3] .

*** حياته العلمية وثقافته :**

لا شك أنّ المنتجب تلقى تعليمه الأولي في الكتاتيب أو المدارس أو في حلقات المساجد العلمية في مكان نشأته ، كما هو شأن التعليم والتلقي في ذلك الوقت .

وقد ذكر الدكتور فهمي حسن النمر أنه كان للمنتجب رحلات علمية ، ذكر اثنتين منها : الأولى : من همذان إلى دمشق ، والثانية : من دمشق إلى مصر .

ولم أجد من قال : إنه رحل من همذان إلى دمشق، ويبدو أن الدكتور فهمي حسن النمر اعتمد فيما ذهب إليه على قول بعضهم عن المنتجب إنه « نزيل دمشق »[4] ، وقولهم أيضاً : « قرأ على أبي الجود بمصر سنة (٥٩٨ هـ) »[5] ، فعدّ ذلك ضمن رحلتين علميتين له .

---

(١) ينظر : الذيل على الروضتين ١٧٥ ، ومعرفة القراء الكبار ٢ / ٦٣٧ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣ / ٢١٩ - ٢٢٠ ، وغاية النهاية ٢ / ٣١٠ - ٣١١ ، ومفتاح السعادة ٢ / ٥٤ - ٥٥ .

(٢) بغية الوعاة ٢ / ٣٠٠ .

(٣) ينظر : غاية النهاية ٢ / ٣١٠ .

(٤) ينظر : بغية الوعاة ٢ / ٣٠٠ .

(٥) ينظر : غاية النهاية ٢ / ٣١٠ .

ولا يبعد عندي أن تكون أسرة المنتجب الهمذاني قد أقامت بمصر منذ زمن ، أو أنها قدمت مع المنتجب إلى مصر ، وذلك للسببين التاليين :

الأول : أن بلاد الشرق الإسلامي كانت تموج بالاضطرابات والفتن التي خلفها المغول والتتار ، ثم مجيء الخوارزميين الذين كان لهم دور مهم في أحداث الشام[1] .

والثاني : أن مصر كانت قد استقرت للأيوبيين منذ منتصف القرن السادس تقريباً ، وتفرغت لبناء نفسها عسكرياً وعلمياً ، بما يمكن أن يقال عنه : إنه قبل ولادة المنتجب ، حيث انتشرت المدارس والخانقات ودور العلم والمكتبات ، وأمَّها كثير من العلماء ، وقد اشتهر سلاطين الأيوبيين بحبهم **العلم** وأهله[2] .

وعلى ذلك فإن المنتجب عندما نزل دمشق يكون قد قدم إليها من مصر ، وهذا أنسب لقول ابن الجزري : « قرأ على أبي الجود بمصر سنة (٥٩٨ هـ) »[3] ، وهو تاريخ يصدق معه القول : إنه يوافق بواكير حياة المنتجب العلمية في التلقي والإفادة .

أما منابع ثقافته فقد كان أشهرها القرآن الكريم بعلومه المختلفة من تفسير وبيان ومعانٍ وقراءات وأحكام ، وكذلك الحديث النبوي الشريف ، ثم كلام العرب : شعراً ونثراً ، حيث كانت المؤلفات في هذه الميادين مرتعاً خصباً لطلبة العلم .

ويعد المنتجب الهمذاني من علماء العربية المتخصصين في فروعها المختلفة ، كاللغة والنحو والبلاغة ، كما أنه كان متمكناً في علوم القرآن الكريم ، كالتفسير والمعاني والقراءات ، ولا غرابة في ذلك فقد كان رأساً في القراءات والعربية[4] .

---

(١) ينظر : النجوم الزاهرة ٦ / ٣٥٢ .

(٢) ينظر : طبقات الشافعية الكبرى ٧ / ٣٤٨ ، والكامل (حوادث سنة ٥٦٦) .

(٣) غاية النهاية ٢ / ٣١٠ .

(٤) ينظر : معرفة القراء الكبار ٢ / ٦٣٧ ، ومفتاح السعادة ٢ / ٥٤ - ٥٥ .

* شيوخه وتلاميذه :

أولاً : شيوخه :

لم تحفظ لنا كتب التراجم من أسماء شيوخ المنتجب إلا ثلاثة فقط ، وهم :

١ - أبو الجود ، غياث بن فارس بن مكي بن عبد الله ، اللخمي ، المنذري ، الضرير ، الأستاذ ، الثقة ، المقرئ ، الفَرضي ، النحوي ، العروضي ، الأديب ، الفاضل .

قرأ على أبي الفتوح الخطيب ، وسمع من عبد الله بن رفاعة ، وغيرهما ، وقرأ عليه خلق كثير ، منهم أبو الحسن السخاوي ، والمنتجب الهمذاني وعبد الظاهر بن نشوان وأبو عمرو بن الحاجب وغيرهم ، ولد سنة (٥١٨ هـ) ، وتوفي سنة (٦٠٥ هـ)[1] .

٢ - أبو اليُمن ، زيد بن الحسن ، تاج الدين ، الكندي ، النحوي ، اللغوي ، المقرئ ، المحدث ، الحافظ ، البغدادي .

قرأ العربية على الخياط وابن الشجري وابن الخشاب ، واللغة على موهوب الجواليقي ، وسمع الحديث من أبي بكر بن عبد الباقي ، وخلائق غيره ، وأخذ عنه السخاوي والمنتجب وابن القواص وغيرهم ، ولد سنة (٥٢٠ هـ) ، وتوفي سنة (٦١٣ هـ)[2] .

٣ - أبو حفص ، عمر بن أبي بكر ، المشهور بابن طَبَرْزَد ، الدارقزي ، المؤدب ، المحدّث المشهور .

سمع الحديث من أخيه الأكبر أبي البقاء ، وتفرد بالرواية عن جماعة ، منهم الفقيه أبو الحسن علي بن عبد الله بن الراعوني وغيره ، وأخذ عنه جماعة ، منهم المنتجب الهمذاني .

---

(١) ينظر : غاية النهاية ٢ / ٤ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٤١ ، وشذرات الذهب ٥ / ١٧ .

(٢) ينظر : غاية النهاية ١ / ٢٩٧ ، وبغية الوعاة ١ / ٥٧٠ - ٥٧٣ ، وشذرات الذهب ٥ / ٥٤ - ٥٥ .

توفي سنة (٦٠٧ هـ)[١] .

ومما وهم فيه الدكتور فهمي حسن النمر أنه جعل أبا الحسن علي بن محمد السخاوي من شيوخ المنتجب الهمذاني[٢] ، غير أنني لم أقف على من قال بذلك سواه .

ويبدو أنه اعتمد على قول أبي شامة عن المنتجب الهمذاني : « انتفع بشيخنا السخاوي في معرفة قصيدة الشاطبية ... وجحد حق تعليم شيخنا له وإفادته »[٣] .

والراجح عندي أن السخاوي ليس من شيوخ المنتجب ، وذلك للأسباب التالية :

١ - إن السخاوي له شرح على الشاطبية ، ولعلّ المنتجب أفاد منه في أثناء شرحه الشاطبية ، فانتفع به مثله مثل بقية الشروح ، وهذا ما جعل أبا شامة يذكر أنه انتفع بشيخه السخاوي في معرفة قصيدة الشاطبية ، وربما دارت بينهما مناقشات حول بعض القضايا في شرح المنتجب ، لكن المنتجب لم يأخذ بتوجيهات السخاوي ، مما جعل أبا شامة يحمل على المنتجب .

٢ - لم يذكر أحد ممن ترجم للسخاوي أو للمنتجب : أن الأخير قد أخذ عن السخاوي .

٣ - ما هو ثابت أن السخاوي والمنتجب كليهما تلميذان لأبي الجود اللخمي ولأبي اليمن الكندي ، وأنهما كانا صنوين ، وقد قال الذهبي عن المنتجب : « وكان سوقه كاسداً مع وجود أبي الحسن السخاوي »[٤] .

٤ - ذكر ابن الجزري أن في شرح المنتجب للقصيدة مواضع بعيدة عن التحقيق ، وعلل ذلك بأن المنتجب لم يقرأ بها على الناظم ولا على من قرأ عليه ،

---

(١) ينظر : وفيات الأعيان ٣ / ١٢٤ ، وشذرات الذهب ٥ / ٢٦ ، والنجوم الزاهرة ٦ / ٢٠١ .
(٢) ينظر : الفريد ١ / ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ (مقدمة المحقق) .
(٣) الذيل على الروضتين : ١٧٥ .
(٤) معرفة القراء الكبار ٢ / ٦٣٧ .

ولو أن المنتجب تلمذ للسخاوي لكان ممن قرأ على من قرأ على ناظمها وتلمذ له ، وهو السخاوي[1] .

ثانياً : تلاميذه :

إن تلاميذ المنتجب الهمذاني كثيرون ، فقد قال الذهبي : « سمع منه جماعة ، وقرأ عليه بالروايات الصائن الضرير ... والنظام ... التبريزي وغيرهما » ، وقد ذكرت كتب التراجم ثلاثة من تلاميذه فقط ، وهم :

١ – أبو عبد الله ، محمد بن محمد بن أبي عيسى ، المعروف بالصائن الضرير ، شيخ بلاد الروم ، قرأ على المنتجب الهمذاني ، وأخذ عنه إبراهيم السيواسي ، ويحيى بن أحمد الكلاسة ، مات سنة (٦٨٤ هـ)[2] .

٢ – أبو عبد الله ، محمد بن عبد الكريم ، الملقب بالنظام ، التبريزي .

أخذ عن العفيف بن الرماح وعبد الظاهر بن نشوان والصفراوي والسخاوي والمنتجب ، وأخذ عنه ولده محمد ، والحافظ أبو عبد الله الذهبي . ولد سنة (٦١٠ هـ) ، وتوفي سنة (٧٠٤ هـ)[3] .

٣ – عبد الولي بن عبد الرحمن بن محمد ، ينعت بناصر الدين ، المقدسي .

قرأ بالروايات على المنتجب ، وأخذ عنه المجير محمد بن عبد العزيز الأبار . توفي سنة (٦٩٠ هـ)[4] .

*** كتبه :**

ترك المنتجب ثلاثة كتب متعلقة بالنحو والقراءات ، لكنها غنية بمادتها اللغوية ، ولا غرابة في ذلك ، فجانب اللغة في ميدان النحو والقراءات واسع .

---

(١) ينظر : غاية النهاية ٢ / ٣١٠ ، وبغية الوعاة ٢ / ١٩٢ .

(٢) ينظر : غاية النهاية ٢ / ٢٥٥ .

(٣) ينظر : معرفة القراء الكبار ٢ / ٦٦٦ ، وغاية النهاية ٢ / ١٧٤ .

(٤) ينظر : غاية النهاية ١ / ٤٧٨ .

وهذا لا يعني أن المنتجب حصر ثقافته على هذين الفنين ، فقد كان لـه بـاع في الفقه ومسائله المختلفة ، وكذلك في البلاغة والمعاني والتفسير .

وتلك الكتب هي :

١ – الدرة الفريدة في شرح القصيدة :

وهو أول مصنفات المنتجب ، وهو شرح مطول مفيد للقصيدة المشـهورة في القراءات ، والمعروفة بحرز الأماني ووجه التهاني ؛ لأبي محمـد القاسـم بـن فِيرُّة الشاطبي .

وقد لقي هذا الشرح قبولاً عند طلبة العلم في حياة المنتجب ، إذ يقول عنه : « وإني لَمّا فرغت من كتابي الموسوم بـالدرة الفريـدة في شـرح القصيـدة ، وقـد رأيت الهمم إليه مصروفة ، والقلوب به مشغوفة ، أحببت أن أشفعه بكتاب آخر في إعراب القرآن مقتضب من أقاويل المفسرين ومـن كتـب القـراء والنحويـين ، بعدما سمعت أكثرها من مشيختي ، ورويتها عن أئمتي ، مجتهداً في جمع مفترقـه ، وتمييز صحيحـه ، وإيضـاح مشـكله ، وحـذف حشـوه ، واختصـار ألفاظـه ، وتقريب معانيه »[١] . فكان كتابه (الفريد في إعراب القرآن المجيد) .

أما كتاب (الدرة الفريدة في شـرح القصيـدة) فـلا يـزال مخطوطاً بحسـب علمي ، وقد أشار الدكتور فهمي حسن النمر إلى نسخه وأماكن وجودها[٢] .

٢ – الفريد في إعراب القرآن المجيد :

وقد خرج محققا ، ولي على إخراجه وتحقيقه ملاحظات علمية ، ستكون مجـال بحـث مسـتقل ، وسينشر قريبا في مجلة علمية إن شاء الله تعالى .

---

(١) الفريد ١ / ١٤٢ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ١ / ٣٨ – ٣٩ (مقدمة المحقق) ، وهناك نسختان – أيضاً – مصورتـان عن لاله لي بتركيا لم يشر إليهما ، وهما تحت رقم (١١٢٩) و(١١٣٠) علوم قرآن ، بمركـز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة .

وقد ذكر ابن الجزري وطاش كبرى زاده أن كتاب (الفريد) هو إعراب متوسط للقرآن الكريم[1] .

والحقيقة أنه ليس كذلك ، بل إنه إعراب يفوق جميع ما وقفت عليه من كتب إعراب القرآن وبيان معانيه حتى عصر المنتجب ، ثم إنه لا يضاهيه كتاب آخر منها في الإعراب بما جمع فيه وأفاد ، كما وصفه المنتجب[2] .

كما أن المنتجب في كتاب (الفريد) قد توسع في مادته اللغوية حتى نافس به كتاب (الكشاف) للزمخشري ، وفاق عليه في كثير من المواضع .

ويبدو لي أن وصف ابن الجزري كتاب (الفريد) بهذا الوصف نابع من كونه قد وقف على كتب موسوعية في النحو واللغة والتفسير والمعاني والقراءات صنفت بعد كتاب (الفريد) ، كالجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي (ت : ٦٨١ هـ) وتفسير البحر المحيط ، لأبي حيان (ت : ٧٤٥ هـ) ، ثم جاء من بعده طاش كبرى زاده فأخذ بقوله .

٣ – شرح المفصل للزمخشري :

وصف هذا الشرح بأنه مفيد ، وأن المنتجب قد أجاد فيه وأفاد[3] .

وهو كتاب مفقود .

*** أقوال العلماء فيه :**

قال أبو شامة عنه في (ذيل الروضتين : ١٧٥) : « كان مقرئاً مجوداً » .

وقال الذهبي في (معرفة القراء الكبار ٢ / ٦٣٧) : « المنتجب بن أبي العز ... المقرئ ، النحوي ، شيخ الإقراء بالتُّربةِ الزَّنْجَلِيَّةِ ... كان رأساً في القراءات والعربية صالحاً متواضعاً » .

---

(١) ينظر : غاية النهاية ٢ / ٣١٠ ، ومفتاح السعادة ٢ / ٥٥ .

(٢) ينظر : الفريد ١ / ١٤٢ .

(٣) ينظر : سير أعلام النبلاء ٢١٩/٢٣ ، وكشف الظنون ٢ / ١٧٧٦ ، ومفتاح السعادة ٢/ ٥٥.

وجل كتب التراجم التي ترجمت للمنتجب لم تخرج عن هذه الأوصاف فيه[1] .

كما أضافت إلى أوصافه هذه أنه (صوفي) ، ولم أقف على ما يدل على ذلك من خلال كتاب (الفريد) ، بل الذي يظهر أنه عالم سني فقيه شافعي[2] .

*** وفاته :**

توفي المنتجب الهمذاني - رحمه الله - في الثالث عشر من شهر ربيع الأول سنة (٦٤٣ هـ) ، وقد حدد هذا التاريخ جل المترجمين له ، وليس جميعهم كما ذكر الدكتور فهمي حسن النمر[3] ؛ لأن الذهبي نقل قول أبي شامة : إنه توفي في سادس ربيع الأول من السنة المذكورة[4] .

وكانت وفاته بدمشق ، وقد حضر أبو شامة المقدسي الصلاة عليه بجامع دمشق ، وشيّعه إلى داخل باب الفرج ، ولم يمكن الخروج معه ؛ لأجل حصار المدينة[5] .

---

(١) ينظر - على سبيل المثال لا الحصر - : سير أعلام النبلاء ٢٣ / ٢١٩ - ٢٢٠ ، وغاية النهاية ٢ / ٣١٠ - ٣١١ ، ومفتاح السعادة ٢ / ٥٤ - ٥٥ .

(٢) ينظر : الفريد ٣٩ - ٤٤ (مقدمة المحقق) .

(٣) ينظر : المصدر السابق ١ / ٣٢ (مقدمة المحقق) .

(٤) ينظر : معرفة القراء الكبار ٢ / ٦٣٧ ، ويراجع : الذيل على الروضتين : ١٧٥ .

(٥) ينظر : الذيل على الروضتين : ١٧٥ .



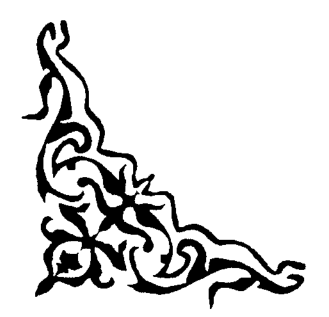
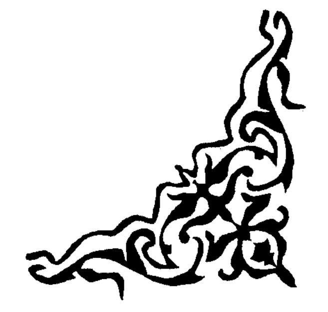

الفصل الأول :

مصادر المنتجب الهمذاني اللغوية ومنهجه في كتابه : الفريد في إعراب القرآن المجيد

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : مصادر المنتجب الهمذاني اللغوية .

المبحث الثاني : منهج المنتجب الهمذاني في تناول القضايا اللغوية .

المبحث الأول :

مصادر المنتجب الهمذاني اللغوية في كتابه (الفريد في إعراب القرآن المجيد)

إن المصادر اللغوية التي اعتمد عليها المنتجب الهمذاني كثيرة ومتنوعة ؛ لأنه اطلع على تراث ضخم من المعارف الإسلامية عامة ، ووقف على ما خلفه علماؤنا السابقون في العلوم المتصلة بالعربية بوجهٍ عامٍّ، وعلى المصادر اللغوية بوجهٍ خاصٍّ حيث كانت كتب التفسير والقراءات والحديث والفقه والغريب والمعاني واللغة والإعراب معيناً استمد المنتجب الهمذاني مادة كتابه (الفريد في إعراب القرآن المجيد) اللغوية منه ، وبذلك فإنه يكون قد جمع مادته اللغوية من عدد وفير من المصادر اللغوية وغير اللغوية ، ولم يقتصر في مصادره اللغوية على الكتب المصنفة في اللغة فقط .

ويبدو أن من أسباب كثرة مصادره وتنوع مراجعه رغبته في استيعاب علوم الآية القرآنية الكريمة التي هو بصددها ، واهتمامه بنسبة معظم الأقوال إلى أصحابها ، والتزامه التنظيم والدقة في معالجة ما يتناوله ، وإشباع مسائله بحثاً وتوضيحاً وتمييزاً وتصحيحاً .

وقد أشار المنتجب الهمذاني في مقدمة كتاب (الفريد) إلى أنه قد جمع بين دفتي كتابه علوماً شتى ، وأنه مقتضب من أقاويل المفسرين ومن كتب القراء والنحويين(١) .

والواضح أنه قد دار في فلك أساطين اللغة كـ(أبي عمرو) و (الخليل) و (سيبويه) و (الفراء) و (الأخفش) و (أبي عبيدة) و(أبي علي الفارسي) و (الزجاج) و (أبي جعفر النحاس) و (الزمخشري) وغيرهم .

---

(١) ينظر : الفريد ١ / ١٤٢ .

ولم يسر المنتجب في إفادته من المصادر والمراجع على طريقة واحدة ومنهج ثابت ، فقد يذكر الكتاب الذي نقل عنه ، أو يذكر المؤلّف فقط ، وهذا هو الكثير الغالب ، وربما ذكر الكتاب والمؤلّف معاً ، وهو قليل ، وأحياناً لا يذكر من ذلك شيئاً ويكتفي بقوله : قيل[1] ، أو : وحكي ، أو : قال بعضهم ، أو : قال بعض العلماء ، أو ينسب القول إلى أهل اللغة ، أو أهل العربية ، أو بعض الفصحاء ، أو : بعض العرب ، أو يقول : والعرب تقول[2] .

هذا وقد وجدت أن نقل المنتجب من موارده ومصادره قد جاء على أربع طرق :

الأولى : أنه ينقل من أحد المصادر ثم يذكر اسم هذا المصدر واسم مؤلفه .

والثانية : أنه ينقل من كتاب من الكتب ، لكنه لا يذكره ، وإنما يكتفي بذكر اسم مؤلفه في كل مرة ينقل منه .

والثالثة : أنه ينقل عن علماء اللغة البارزين في هذا الميدان ، وأقوالهم وآراؤهم التي نقلها عنهم مبثوثة في كتب التفسير والمعاني واللغة والنحو وغيرها .

والرابعة : أنه لا يذكر مما تقدم شيئاً ، وإنما يكتفي بقوله : « قيل » ، أو أنه ينسبه إلى أهل اللغة ، أو أهل العربية ، على جهة العموم ، كقوله : « عند أهل اللغة » ، أو « عند أهل العربية » .

وسأفصل القول في كل طريقة من هذه الطرق الأربع كما يلي :

---

(١) ينظر : الفريد ١ / ١٤٥ ، ١٥٢ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٦٤ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ١ / ١٦٣ ، ٢١١ ، ٣٣١ (في نص ساقط من المحقق ، ومثبت من النسخة (د)) ، ٦٢٨ ، ٦٦٣ ، و ٢ / ٩٠ ، ٢٧٧ ، ٣١٥ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٣٩ ، ٣٦٧ ، ٥١٨ ، ٦٠٣ ، ٧٤٧ .

أولاً : مصادر المنتجب اللغوية التي صرح بأسمائها وأسماء مؤلفيها :

- العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي (ت:١٧٥ هـ) :

لقد تعددت مصادر المنتجب الهمذاني اللغوية ، ويأتي كتاب (العين) للخليل بن أحمد في مقدمة المصادر التي أفاد منها ، حيث ذكره مرةً واحدة عند إعراب قوله تعالى : ﴿ **شهرُ رمضانَ الذي أُنزلَ فيه القرآنُ** ... ﴾[١] ، فقال : « فوافق رمضان أيام رمض الحر ... وجمعه رمضانات ، وأنشد صاحبُ(العين):

إنَّ شهراً مباركاً قد أتانا قبلَ ما بعدَ قبلِهِ رمضانُ »[٢]

كما أن المنتجب نقل كثيراً من أقوال الخليل في شرح المفردات اللغوية ، ومنها النماذج التالية :

نقل عنه شاهداً شعرياً في أثناء حديثه عن الكلمات المنحوتة حيث قال : « وأما البسملة فهي مصدر قولك : بسمل الرجل ، إذا قال : بسم الله ... ونظيرها : حوقل الرجل ، إذا قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، و : هَلَّلَ ، إذا قال : لا إله إلا الله ، أخذتا من حروف هذه الكلمات ... وأنشد الخليل :

أَقولُ لَهَا وَدَمعُ العَينِ جَارٍ أَلم تَحزُنْكِ حَيْعَلَةُ المُنَادِي »[٣]

ومن ذلك ما ذكره عند إعراب قوله تعالى : ﴿ **إيَّاكَ نعبدُ وإيَّاكَ نستعين** ﴾[٤] ، من أن (إيا) وحده اسم ضمير منفصل للمنصوب ، واللواحق التي تلحقه من الكاف والهاء والياء ... لبيان الخطاب والغيبة والتكلم ، ولا محل لها من الإعراب ... لأن المضمرات لا تضاف ؛ لأنها معارف[٥] ، حيث قال : « وأما ما حكاه الخليل عن بعض العرب : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا

---

(١) البقرة : (١٨٥) .

(٢) الفريد ١ / ٤٢١ .

(٣) المصدر السابق ١ / ١٤٨ - ١٤٩ .

(٤) الفاتحة : (٥) .

(٥) ينظر : الفريد ١ / ١٦٧ .

الشواب[١] ، فليس سبيل مثله أن يعترض على السماع والقياس جميعاً »[٢] .

ونقل عنه أيضاً في معنى كلمتي (المحص) و (المحق) عند إعراب قوله تعالى : ﴿ وَلِيُمَحِّصَ اللهُ الذين آمنوا وَيَمْحَقَ الكافرين ﴾[٣] ، فقال : « والتمحيص : التطهير والتصفية ، يُقال : مَحَصْتُ الشيءَ : أمحصُه محصاً ، إذا أخلصتُه من كل عيب ... قال الخليل : المحص : الخلوص من العيب ، ومنه قولهم: اللهم مَحِّص عنا ذنوبنا ، أي : اذهبها ، والمحق : الإهلاك هنا »[٤] .

- الكتاب ، لسيبويه (ت:١٨٥ هـ) :

حرص المنتجب على أن يقف من كتاب سيبويه وآرائه وأقواله وما حكاه عن العرب موقف إجلال وإكبار وتقدير ، واستفاد منه استفادة كبيرة ، وعوَّل على أقواله وآرائه كثيراً ، وردد عبارته المشهورة في كتابه " الفريد " عند ترجيح قول سيبويه أو الانتصار لرأيه أو اعتماد مذهبه ، وهي قوله : « والقول ما قالت حذام »[٥] ، مما يبرز عنايته بها والدفاع عنها .

والكتاب لسيبويه يعد المصدر الأول لجميع كتب النحو التي أُلِّفت بعده ، كما أنه مصدر مهم من مصادر اللغة ، ولذلك فقد جعله المنتجب من مصادره اللغوية التي أفاد منها ، حيث كرر ذكره كثيراً .

جاء في إعراب قوله تعالى : ﴿ يكادُ البرقُ يخطَفُ أبصارَهم ... ﴾[٦] قول المنتجب : « العرب تقول : كاد يفعل كذا ، بغير (أن) ، لكونه موضوعاً

---

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ٢٧٩ .

(٢) الفريد ١ / ١٦٧ - ١٦٨ .

(٣) آل عمران : (١٤١) .

(٤) الفريد ١ / ٦٣٥ ، وينظر في نقوله أيضاً : ١ / ١٨٢ ، ٢١٧ ، ٧٨٧ و ٢ / ٢١١ ، ٢٩٧ ، ٦٧٧ و ٣ / ٥٨١ .

(٥) ينظر على سبيل المثال : الفريد ١ / ٣٨٢ ، ٣٨٩ ، ٦٣٧ ، و ٢ / ٦٤ ، ويراجع ٣ / ٥٧ ، ١٩٤ .

(٦) البقرة : (٢٠) .

للمقاربة ، و (أن) تخلص الفعل للاستقبال ، وقد تُشَبَّه بـ(عسى) ، فيقال : كاد أن يفعل ... والأول أشهر وأفصح ، وعليه الأكثر ، فاعرفه ، وهو إذا لم يصحبه حرف نفي قارب الوقوع ، ولم يقع ، كما في الآية ، وإذا صحبه حرف نفي فهو واقع لا محالة ، ولكنه بعد تأخر ، كقوله تعالى : ﴿ **فَذَبَحُوها وما كادوا يَفعَلون** ﴾ ، وعينه واو ، وأصله:(كَوِدَ) - كـ(خَوِفَ) - يكاد :كوداً ومكادةً ، وحكى سيبويه عن بعض العرب : كُدْتُ أفعل كذا ، بضم الكاف »[1] .

وجاء في إعراب قوله تعالى : ﴿ **فَمَن حَجَّ البيتَ أو اعتمرَ فلا جناحَ عليه أن يطَّوَّفَ بهما** ﴾[2] قول المنتجب : « فإن قلت : هل يجوز أن يكون قوله : ﴿ **عليه أن يطَّوفَ** ﴾ إغراء ؟ قلت : لا ؛ لأن الإغراء إنما ورد في اللغة الفصيحة مع الخطاب ، كقوله تعالى : ﴿ **عليكم أنفسَكم** ﴾ ، وأمّا ما حكاه صاحب الكتاب عن بعضهم : عليه رجلاً لَيْسَنِي فشيء شاذٌّ لا يُحمل الكتاب العزيز عليه »[3] .

وجاء عند إعراب قوله تعالى : ﴿ **فاتقوا النارَ التي وَقُودُها الناسُ والحجارةُ** ﴾[4] قول المنتجب : « قوله تعالى : ﴿ **وُقودُها الناسُ** ﴾ ... قرئ بالضم تسمية بالمصدر ، كما يقال : فلان فَخْرُ قومه ، وعَدْلُ أهله ، والوَقود - بالفتح - : الحَطَب ، وبالضم : الاتقاد ، كـ(الوَضُوء) و (الوُضُوء) ، فالوَضوء - بالفتح - : الماء الذي يُتَوَضَّأُ به ، والوُضُوء - بالضم - المصدر ، وهو فِعْلُ المتوضئ ، وقد جاء في مصدرهما الفتح ، قال صاحب الكتاب : وسمعنا من العرب من يقول : وَقَدت النارُ وَقُوداً عالياً ، ثم قال : والوُقُود أكثر ، والوَقُود : الحَطَب ، وذكر أيضاً : توضأتُ وضوءاً حسناً ، انتهى كلامه »[5] .

---

(١) الفريد ١ / ٢٣٨ ، ويراجع : الكتاب ٣ / ١١ - ١٢ .

(٢) البقرة : (١٥٨) .

(٣) الفريد ١ / ٣٩٦ ، ويراجع : الكتاب ١ / ٢٥٠ .

(٤) البقرة : (٢٤) .

(٥) الفريد ١ / ٢٤٩ - ٢٥٠ ، ويراجع : الكتاب ٤ / ٤٢ .

وقال المنتجب أيضاً : « قوله تعالى : ﴿ إنما المؤمنون الذين إذا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَت قلوبُهُم ﴾ أي : فزعت ، يقال : وجِل : يوجَل وجلاً ومَوجَلا ، فهو وجِل ، وفي مُسْتقبله أربع لغات ، حكاها صاحب الكتاب :

إحداها : تصحيح الواو ، وهي المشهورة ، وهي لغة القرآن ، قال الله تعالى: ﴿ قالوا لا تَوْجَل ﴾ .

والثانية : ياجل ، بقلب الواو ألفاً ، لأجل الفتحة قبله ، والهرب من اجتماع الواو والياء إلى الألف .

والثالثة : قلب الواو ياء ، نحو : يَيْجل ...

والرابعة : يِيجل ، بكسر الياء ، وقلب الواو ياء : لسكونها وانكسار ما قبلها ، كما فعل بـ(ميقات) و (ميعاد) ، وهذا على لغة من يكسر حروف المضارعة »[١] .

ويتضح من النصوص السابقة أن المنتجب الهمذاني كان ينقل أقوال سيبويه وآراءه وما حكاه عن العرب بالمعنى دون اللفظ .

– الأمالي ، لثعلب ، أبي العباس أحمد بن يحيى (ت:٢٩١ هـ) :

ذكر المنتجب كتاب (الأمالي) لثعلب في أثناء نقله قول ابن جني : إن (أيامى) ليس فيها قلب ، وإنما هي (أيمى) كسِّرت على أيامى ، حيث قال : « ... أبو الفتح : ولو ذهب به ذاهب إلى ما أذكره لك لم أر به بأساً ... وهو (أيمى) ... كسِّرت ... على (أيامى) ، فوزن (أيامى) الآن على هذا (فَعَالَى) ، ولا قلب فيها ... ومما كُسِّر على (فَعْلَى) ، ثم كُسِّرت (فَعْلَى) على (فَعَالَى) ما رويناه عن أبي بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى في (أماليه) من قول بعضهم :

... مِثلَ القتَالَى في الهَشِيمِ البَالِي

(١) الفريد ٢ / ٤٠٤ ، وينظر في نقوله أيضاً : ١ / ١٤٦ ، ١٥٢ ، ٢١٦ و ٢ / ٢٥٣ ، ٤٤٣ ، ٦٠٧ ، و ٣ / ١٩٥ ، ٢٩١ ، ٥٨١ و ٤ / ٦١ ، ٦٩ ، ٤٥٢ ، كما يراجع : الكتاب ٤ / ٥٣ و ٩٣ .

فهذا تكسير (قَتِيل) على (قَتْلَى) ، ثم (قَتْلَى) على (قَتَالَى) ، انتهى كلامه »(١).

كما أن المنتجب قد أفاد من آراء ثعلب وأقواله في بعض القضايا اللغوية،فمن ذلك ما يلي :

عند إعراب قوله تعالى : (ولما سُقِطَ في أيديهم)(٢) قال :"الجمهور على ترك تسمية الفاعل في (سُقِطَ) ، وهو مسند إلى (في أيديهم) ، ففي أيديهم في محل الرفع لقيامه مقام الفاعل ، كما تقول : ذُهِبَ بزيد ، وجلس إلى عمرو ، أي : سقط الندم في أيديهم ، ثم : سُقِطَ في أيديهم .

وقرئ : (سَقَطَ) على تسمية الفاعل ، وهو الندم ، قال أبو إسحاق : والمعنى:ولما سقط الندم في أيديهم ، أي : في قلوبهم وأنفسهم ، كما يقال : حصل في يده من هذا مكروه ، وإن كان محالا أن يكون في اليد تشبيها لما يحصل في القلب ، وفي النفس بما يحصل في اليد ، ويُرَىٰ بالعين ، وبه قال أبو الحسن ، قال : وقرأ بعضهم : (سَقَطَ) ، كأنه أضمر الندم ، وجوز أُسْقِطَ في يديه ، ووافقه على ذلك أبو إسحاق ، قال : يقال للنادم على ما فعل ، الحسر على ما فرط منه : قد سقط في يده ، وأسقط ، قال أبو عمرو : لا يقال : (أسقط) بالألف ، على ترك تسمية الفاعل ، ووافقه على ذلك أحمد بن يحيى "(٣).

وقال أيضا : " وقوله : (فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا) ... قرئ : (يبسا) ، بسكون الباء ، وذلك يحتمل ثلاثة أوجه ؛ أن يكون صفة على (فُعْل) ، يقال : حطب يبس ، قال ثعلب : كأنه خلقة... "(٤).

- مجمل اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت:٣٩٥ هـ) :

ومن الكتب التي وقف عليها المنتجب وأفاد منها كتاب (مجمل اللغة) ، لابن فارس ، حيث ذكره مرة واحدة ، ونقل منه ، فقد جاء عند إعراب قوله تعالى : ﴿ **وأتموا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي...** ﴾(٥)، حيث قال : « وقوله : ﴿ **فإن أحصرتم** ﴾ أي : فإن مُنِعْتُم من جهة عدو ، يقال: أُحْصِر فلان ، إذا منعه عدوٌّ ، وحُصِر ، إذا منعه مرض ، كذا ذكر ابن فارس في (المجمل) ، قال : حُصِر بالمرض ، وأُحْصِر بالعدو »(٦).

---

(١) الفريد ١ / ٧٩٨ .

(٢) الأعراف : (١٤٩).

(٣) الفريد ٢/٣٦٢.

(٤) المصدر السابق ٣/٤٥١، كما ينظر في نقوله : ١/١٥٣، ٧١٦، و ٢/٣٠٠ هـ (٦)".

(٥) البقرة : (١٩٦) .

(٦) الفريد ١ / ٤٢٨ - ٤٢٩ ، وينظر أيضاً : ٥٦٨،ومجمل اللغة١ / ٢٣٨ - ٢٣٩ .

ثانياً : مصادر المنتجب اللغوية التي صرح بأسماء مؤلفيها فقط :

– معاني القرآن ، للفراء ، أبي زكريا يحيى بن زياد (ت : ٢٠٧ هـ) :

من المصادر اللغوية المهمة عند المنتجب الهمذاني كتاب (معاني القرآن) ، للفراء ، فقد وقف عليه ، وأفاد منه كثيراً ، ونقل منه معظم آراء الفراء وأقواله التي عرضها ، دون أن يذكر اسم الكتاب ، ومن ذلك قوله : « يقال : أظلم الليل ، وأظلم القوم : أي : دخلوا في الظلام ، وظَلِم الليل – بالكسر – ، وأظلم بمعنى ، عن الفراء »[1] .

ومن ذلك أيضاً ما نقله منه في حديثه عن قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِآيَةٍ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا ﴾[2] قال : « وقوله : ﴿ لولا اجتبيتها ﴾ قال الفراء : العرب تقول : اجتبيت الكلام ، واختلقته ، وارتجلته ، إذا افتعلته من قِبَل نفسك ، والمعنى: هلاّ افتعلتها افتعالاً من عند نفسك »[3] .

وعند إعراب قوله تعالى : ﴿ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً ﴾[4] قال المنتجب : « وقرئ أيضاً (مُتْكاً) بضم الميم وإسكان التاء ، وقيل : وهو كل ما يقطع بالسكين ، كالأُتْرُجّ والموز والبطيخ ، من مَتَكَ الشيءَ ، بمعنى : بَتَكَهُ ، إذا قطعه ، وعن الفراء قال : حدثني شيخ من ثقات أهل البصرة أنه (الزُّماوَرْد) ، وهو الخبزُ الرُّقاق، الملفوف فيه اللحم ، ويقطع بالسكين »[5] .

---

(١) الفريد ١ / ٢٤٠ ، وينظر : معاني القرآن ، للفراء : ١ / ١٨ .

(٢) الأعراف : (٢٠٣) .

(٣) الفريد ٢ / ٣٩٩ ، وينظر : معاني القرآن ، للفراء ١ / ٤٠٢ .

(٤) يوسف : (٣١) .

(٥) الفريد ٣ / ٥٥ ، وينظر : معاني القرآن ، للفراء ٢ / ٤٢ ،

وينظر في نقول المنتجب أيضاً : ١ / ٢٥٤ ، ٤٢٩ ، ٧٤٠ و ٢ / ٣٤٦ ، ٤٩٤ ، ٥٢٣ و ٣ / ١٥٩ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٩٠ ، ٤٩٣ و ٤ / ١٠٩ ، ٣٣٣ ، ٦٦٣ .

- **مجاز القرآن ، لأبي عبيدة : معمر بن المثنى البصري (ت : ٢١١هـ) :**

نقل المنتجب أقوالاً وآراء لأبي عبيدة من كتابه (المجاز) من غير ما إشارة إليه ، لكنه كان يصرح باسم مؤلفه فقط ، وقد عوّل عليه في تفسير الألفاظ الغريبة :

ففي قول الله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا) [(١)] يقول المنتجب : " قوله: (فإن لم تفعلوا) مجزوم بلم دون إن ؛ لكونه يلزم الفعل المستقبل في اللفظ ، ويحدث فيه معنى المضي ، و(إن) يليه الاسم ، ويدخل على الماضي في اللفظ ؛ ولكونه يجنب المعمول؛ فلذلك كان مجزوما به دون (إن) ، و(لن تفعلوا) منصوب بـ (لن) ، وهو نقيض السين وسوف ؛ لأن (سوف) للإيجاب في المستقبل ، و(لن) للنفي فيه ، و(لن) و (لا) أختان في نفس المستقبل ، غير أن (لن) موضوع للتوكيد والتشديد ، يقول القائل : لا أفعل كذا ، فإن أُنْكِرَ عليه قال : لن أَفْعَلَ ، ومن العربِ مَنْ يجزمُ بلن ، عن أبي عبيدة ، ومنه بيت النابغة على بعض الروايات .

... فلن أُعرضْ أَبَيْتَ اللّعنَ بالصَّفدِ" [(٢)].

ومن ذلك أيضاً ما ذكره عن معنى كلمة (قَتَر) حيث قال : « و (قَتَرٌ) : جمع قترة ، وهي الغبرة التي معها سواد ... وقيل : هي الغبار ، عن أبي عبيدة وغيره » [(٣)] .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ مِن صَلْصَالٍ ﴾ [(٤)] قال المنتجب : « الصلصال : الطين الحرُّ اليابس ، الذي يصلصل - وهو غير مطبوخ - من يبسه ، أي : يصوت ، يقال : صَلَّ الحديدُ وصَلْصَلَ ؛ إذا صَوَّتَ ، فإذا طُبِخَ بالنارِ فهو الفَخَّارُ ، عن أبي عبيدة وغيره » [(٥)] .

---

(١) البقرة : (٢٤) .

(٢) الفريد ١/٢٤٩.

(٣) الفريد ٢ / ٥٥٢ .

(٤) الحجر : (٢٦) .

(٥) الفريد ٣ / ١٩٥ ، وينظر : مجاز القرآن ١ / ٣٥٠ ، كما ينظر في نقوله أيضاً : ١ / ١٦٠ ، ٦١٧ و ٢ / ٢٤٤ ، ٣٤٨ ، ٤٢٥ ، ٥٥٤ و ٣ / ٢١٧ ، ٢٣٨ ، ٢٦٤ ، ٣٣٣ ، ٣٤٣ ، ٣٧٣ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٦٠٣ ، ٧٠٩ و ٤ / ١١ ، ٦٤ ، ١٦١ ، ١٦٩ ، ٣٣٣ .

– معاني القرآن ، للأخفش ، أبي الحسن ، سعيد بن مسعدة (ت : ٢١٥ هـ) :

عوّل المنتجب الهمذاني كثيراً على أقوال الأخفش وآرائه اللغوية ، ونقل منها ما يتصل بالقضايا اللغوية التي عرضها ، وقد كان معظم ما نقله عنه مثبتاً في كتابه (معاني القرآن) ، ويبدو أن المنتجب قد عاد إلى نسخة من كتاب الأخفش (معاني القرآن) غير التي بأيدينا ، أو أنه اطلع على أقواله وآرائه الأخرى ، في كتب لم تصل إلينا ، أو في مصادر أخرى غير كتبه .

ومن الأمثلة على ذلك ما يلي :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ **وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة** ﴾ ، يقال : طفِق يفعل كذا ، بمعنى : جعل يفعل ، وأخذ يفعل ، ويقال : طفِق يطفَق بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر طَفْقاً ، وحكى الأخفش عن بعض العرب : طفَق – بالفتح – يطفِق – بالكسر – طُفُوقاً ، ... وطَفْقاً »(١).

وقال أيضاً : « وقرئ : ﴿ **مردِفين** ﴾ – بكسر الدال وفتحها – ... يقال : ردفه ، وأردفه ، إذا جاء بعده ، قال أبو الحسن : تقول العرب : بنو فلان يردفوننا ، أي : يجيئون بعدنا ، ويقال أيضاً : ردِفه ، إذا ركب خلفه ، وأردفه إذا أركبه خلفه ، ويقال أيضاً : ردفه وأردفه بمعنى، كـ(تبعه) و (أتبعه) »(٢).

كما قال : « وقوله تعالى : ﴿ **ولْيَجِدوا فيكم غِلْظَة** ﴾ الجمهور على كسر الغين من (غلظة) ، وقرئ أيضاً : بضمها وفتحها ، وهن لغات بمعنى ، يقال : فلان فيه غِلظة وغُلظة وغَلظة وغِلاظة أيضاً ، بالكسر ، أي : فظاظة .

فـ(الغِلظة) كـ(الشِّدة) ، و (الغُلظة) كـ(الضُّغطة) ، و (الغَلظة) كـ(السَّخطة) ، قال أبو الحسن : (غِلظة) قراءة الناس بالكسر ، وهي العربية، وبها نقرأ ، قال : ولا أعلم (غَلظة) إلا لغة ، انتهى كلامه »(٣).

---

(١) الفريد ٢ / ٢٨٣ ، وينظر : معاني القرآن ، للأخفش ٢ / ٢٩٦ .
(٢) الفريد ٢ / ٤٠٨ .
(٣) المصدر السابق ٢ / ٥٢٤ ، ويراجع : معاني القرآن ، للأخفش ٢ / ٣٣٩ ، وينظر في نقوله أيضاً ١ / ٢٢٣ ، ٢٥٠ ، ٢٩٤ ، ٦١٧ ، ٦٩٣ و ٢ / ٣٠٤ ، ٣٤٨ ، ٣٦٧ ، ٣٨٧ ، ٤١٩ و ٣ / ٢٦٤ ، ٤٠٦ ، ٦٢٥ و ٤ / ٥٣ ، ٣٨٢ ، ٤٥١ .

- إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، أبي يوسف ، يعقوب بن إسحاق (ت: ٢٤٤ هـ) :

نقل المنتجب عن ابن السكيت أقوالاً لغوية ، وجدتها مثبتة في كتابه (إصلاح المنطق) ، ومن ذلك ما نقله عنه في مبحث (القول في التسمية والبسملة) ، حيث قال : « وأما البسملة : فهي مصدر قولك : بسمل الرجل ، إذا قال : بسم الله ، عن ابن السكيت ، يقال : قد أكثرت من البسملة ، أي : من قول : بسم الله »[١] .

وعند إعراب قوله تعالى : ﴿ **وعلى الذين هادوا حرَّمنا كلَّ ذي ظُفُر ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومَهما إلا ما حملت ظُهورُهما** ﴾[٢] قال المنتجب : « والمعنى : إلا ما اشتمل على الظهور والجنوب من السَّحفة ، والسَّحفةُ : الشحمةُ التي على الظهر ، الملتزقة بالجلد ، فيما بين الكتفين إلى الوَرِكَين ، عن ابن السكيت، قال: وقد سَحَفتُ الشحمَ عن ظهر الشاءِ سحفاً، وذلك إذا قَشَرته من كثرته ، ثم سويته ، وما قشرته منه فهو السحيفة »[٣] .

- الكامل للمبرد ، أبي العباس محمد بن يزيد (ت: ٢٨٥ هـ) :

عُنِيَ المنتجب بآراء المبرد اللغوية ، ونقل بعضاً منها ، إلا أن غالبية نقوله غير موجودة في كتب المبرد المتداولة ، ويبدو أن المنتجب نقلها من كتابه المفقود (إعراب القرآن) ، أما كتابه (الكامل) فقد وجدت المنتجب ينقل رأياً لغوياً له مثبتاً فيه ، ففي إعراب قوله تعالى: ﴿ **واترُكِ البَحرَ رَهْواً** ﴾[٤]قال المنتجب : « يقال : رها الشيء يرهو رهواً ، إذا سكن ... وعن المبرد : عيش راهٍ ، أي : ساكن ، أو منفرجٌ ، من قولهم : بئرٌ رهوة ، أو رهواء ، إذا كانت واسعة »[٥].

---

(١) الفريد ١ / ١٤٨ ، وينظر : إصلاح المنطق : ٣٠٣ .

(٢) الأنعام : (١٤٦) .

(٣) الفريد ٢ / ٢٤٤ ،وينظر : إصلاح المنطق : ٤١٤ ، وينظر في نقوله أيضاً : ٢ / ٣٨٠ ، ٥٢٢ ، ٦٥١ و ٤ / ٣٣٥ .

(٤) الدخان : (٢٤) .

(٥) الفريد ٤ / ٢٧٣ ، وينظر : الكامل ٢ / ٢٠٢ .

وقال أيضاً : « قوله عز وجل : ﴿ فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا ﴾ ، قرئ بضم السين وكسرها ، وكلاهما مصدر (سخر) ، كالسُّخر والسِّخِر ، تقول : منه سَخرتُ ، وبه أسخر ، بكسر العين في الماضي ، وفتحها في الغابر ، سُخْراً وسِخْراً وسِخْرِيًّا وسُخرِيًّا ، إذا استهزأت به ، غير أن ياء النسب زيادة قوة في الفعل ، كما قيل : الخصوصية في الخصوص ... وقال محمد بن يزيد ... هما لغتان ، كـ(كُرسِي) ، و (بُختي) و (بِختي)(*) ... وإنما تؤخذ التفرقة عن العرب ، فأما التأويل فلا ، هذا معنى كلامه »[1] .

كما أفاد المنتجب من المبرد ، وذلك عند حديثه عن معنى كلمة (أولى) ، في قوله تعالى : ﴿ فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ﴾[2] ، حيث قال : « وقوله : ﴿ فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ﴾ ... كلمة تحذير ووعيد ، بمعنى : (فويل لهم) ، وقيل : هو أفعل من (الولي) ، وهو القرب ... وقيل : هو أفعل بمعنى التفضيل ... وأولى على هذين القولين لا يكون للتحذير والوعيد ... وعن المبرد : ﴿ أَوْلَىٰ لَهُمْ ﴾ كلمة ، يقال لمن كاد يَعْطَبُ : أولى لك أن قاربتَ العَطَبَ ، نحو : (نجوت) ، قال : وهو في القرآن على معنى التحذير »[3] .

– معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، أبي إسحاق ، إبراهيم بن السري (ت : ٣١٥ هـ) :

أولى المنتجب الهمذاني كتاب (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج عناية خاصة ، واهتم به اهتماماً واضحاً ، حيث عوّل عليه كثيراً ، ونقل منه جُلّ أقوال الزجاج وآرائه اللغوية ، ومع كثرة ذكر المنتجب لاسم المؤلِّف (الزجاج) والنقل عنه إلا أنه لم يصرح باسم الكتاب ، وأستطيع القول : إن المنتجب قد

(*) الكُرْسِيُّ - بالضم - وربما قالوا : كِرْسِيٌّ ، بالكسر - والبُخْتِيُّ - بضم الباء - نوعٌ من الإبِلِ ، وهي الخُرَاسَانِيَّةُ ، وهو مُعَرَّبٌ ، وقيل : بل هو عَرَبِيٌّ ، ولم أجد من قال : بِخْتِيٌّ - بكسرِ الباءِ - في معاجم اللغة ، ولعله تحريف ، ويبدو أن الصواب : (لُجِّيٌّ) ، و(لِجِّيٌّ) . ينظر : مختار الصحاح : ٥٩٢ ، وتفسير القرطبي : ٤٥٤٧

(١) الفريد ٣ / ٥٨١ ، وينظر أيضاً : ١ / ١٧٩ .

(٢) محمد : (٢٠) .

(٣) الفريد ٤ / ٣١٣ ، ويراجع : الكامل ٤ / ٥١ ، وهذا معنى كلامه .

ضمن كتابه (الفريد) كتاب (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج، ولا غرابة في ذلك ؛ لأن أهمية الكتاب اللغوية تتمثل في أن الزجاج جعل همه الأول فيه الناحية اللغوية[1].

ولذا نجد المنتجب يكثر من النقل منه ، ويصدِّر كلامه بأقوال الزجاج وآرائه في معظم المسائل اللغوية التي عرضها في كتابه .

وهذه أمثلة تدل على ذلك :

قال المنتجب : « وسفهاء : جمع سفيه ، كـ(فقيه) و (فقهاء) و(حكيم) و (حكماء) ، والسفه والطيش بمعنى ، وأصل السفه : الخفّة ، يقال : ثوب سفيه إذا كان خفيفاً بالياً ، وهو في الناس خفة الحلم، عن الزجاج وغيره »[2] .

وقال أيضاً : « وأبنية العرب أخبيتهم ، والبناء والعلو والارتفاع نظائر في المعنى ، وعن الزجاج : كلُّ ما علا الأرضَ فاسمه بناء »[3] .

وعند إعراب قوله تعالى : ﴿ **ومنهم أميون** ﴾[4] قال : « قال الزجاج : الأمي في اللغة : المنسوب إلى ما عليه جبلة أمته ، فهو لا يكتب ، على ما ولد عليه »[5] .

ومن ذلك ما نقله عنه ، وهو يتحدث عن قوله تعالى : ﴿ **كُتِبَ عليكم القتالُ وهو كُرْهٌ لكم** ﴾[6] حيث قال : « قال أبو إسحاق : يقال : كرهتُ الشيء كُرْهاً وكراهةً وكراهية ، وكل ما في كتاب الله من الكره فالضم جائز فيه »[7] .

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ، مقدمة المحقق ١ / ١٨ - ٢٣ .
(٢) الفريد ١ / ٢٢٦ ويراجع : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٨٨ .
(٣) الفريد ١ / ٢٤٤ ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٩٩ .
(٤) البقرة : (٧٨) .
(٥) الفريد ١ / ٣١٩ ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٥٩ .
(٦) البقرة : (٢١٦) .
(٧) الفريد ١ / ٤٥١ ، وينظر في نقوله أيضاً : ١ / ١٦٠ ، ٢١٥ و ٢ / ٢٤ ، ٢٠٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٩٧ ، ٣٢٨ ، ٣٥٤ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٩٧ ، ٤١٢ ، ٥٥٢ ، ٦٠٦ ، ٦٦٤ و ٣ / ٥٦ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ١٢٠ ، ١٢٥ ، ١٨٣ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٤٢ ، ٢٧٥ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩٩ ، ٣٤٨ ، ٣٥٥ ، ٣٦٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٧ ، ٤٦٦ ، ٧٢١ و ٤ / ١١٧ ، ١٥٥ .

- جمهرة اللغة ، لابن دريد ، أبي بكر محمد بن الحسن (ت : ٣٢١ هـ) :

أفاد المنتجب من كتاب (الجمهرة) ، حيث نقل منه بعض آراء ابن دريد اللغوية ، لكنه لم يذكر اسم الكتاب ، واكتفى بذكر اسم المؤلّف فقط ، ومن ذلك ما ذكره عن معنى (بدع) ، في قوله تعالى : ﴿ **بديعُ السمٰوات والأرض** ﴾[1]، فقال : « وقوله : ﴿ **بديعُ السمٰوات والأرض** ﴾ قيل : (البديع) مصروف من (مبدع) ، كـ(سميع) من (مسمع) ، و (بصير) من (مبصر) .

ابن دريد : بدعت الشيء إذا أنشأته ، والله تعالى بديع السماوات والأرض ، أي : منشئها »[2].

- إعراب القرآن ، للنحاس ، أبي جعفر أحمد بن محمد (ت:٣٣٨ هـ) :

نقل عنه المنتجب بعض آرائه في اللغة ، ومن ذلك ما ذكره في أثناء حديثه عن اشتقاق كلمة (طاقة) ومعناها ، عند إعراب قوله تعالى : ﴿ **فَلَمَّا جاوَزَ هو والذين آمنوا معه قالوا لا طاقةَ لنا اليومَ بجالوتَ وجنودِه** ﴾[3]، حيث قال: « وألفها منقلبة عن واو ؛ لأنها من الطوق ، وهو القدرة ، قال أبو جعفر : (طاقة) و (طوق) اسمان بمعنى الإطاقة »[4].

وعند إعراب قوله تعالى : ﴿ **فستعلمون مَنْ أصحابُ الصِّراط** ﴾[5] قال المنتجب : « قال أبو جعفر : وتأنيثُ الصراطِ شاذٌ قليلٌ »[6].

وقال أيضاً : « قوله عز وجل : ﴿ **دأباً** ﴾[7]قرئ بإسكان الهمزة وتحريكها ... قال أبو جعفر : ولا يَعرفُ أهلُ اللغةِ إلا دَأْباً »[8].

---

(١) البقرة : (١١٧) .

(٢) الفريد ١ / ٣٦٣ ، ويراجع : الجمهرة ١ / ٢٤٥ ، كما ينظر أيضاً : ٢ / ٤٢٧ .

(٣) البقرة : (٢٤٩) .

(٤) الفريد ١ / ٤٩١ ، وينظر : إعراب القرآن ، للنحاس ١ / ٣٢٧ .

(٥) طه : (١٣٥) .

(٦) الفريد ٣ / ٤٧٤ ، وينظر : إعراب القرآن ، للنحاس ٣ / ٦٢ .

(٧) يوسف : (٤٧) .

(٨) الفريد ٣ / ٧٢ - ٧٣ ، وينظر : إعراب القرآن ، للنحاس ٢ / ٣٣٢ .

– تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت : ٣٧٠ هـ) :

نقل المنتجب عن الأزهري ، لكنه لم يذكر كتابه (تهذيب اللغة) ، واكتفى كعادته بذكر اسم المؤلف فقط ، حيث قال : « وقوله : ﴿ **فدلاهما بغرور** ﴾ ، أصل التدلية : إرسال الدلو في البئر ، ثم وضعت موضع الإطماع فيما لا يُجدي نفعاً ، فيقال : دلاّه ، إذا أطمعه في غير مطمع ، عن الأزهري »[١].

وهناك نصوص أخرى نقلها عن الأزهري ، وصدرها بقوله : « قيل » ، ومن ذلك ما ذكره في أثناء حديثه عن معنى كلمة (أكْبَرْنه) في قوله تعالى : ﴿ **فلمَّا رأينَهُ أكْبَرْنَهُ** ﴾[٢]، حيث قال : « وقيل : حقيقته دخلت في الكبر ؛ لأنها بالحيض تخرج من حد الكِبَرَ »[٣].

وهذا هو جواب الأزهري على أبي عبيدة والزجاج ، حيث منعا أن يكون (أكبرن) بمعنى : حضن[٤].

– المحتسب ، لأبي الفتح ، عثمان بن جني (ت : ٣٩٢ هـ) :

يُعد (المحتسب) من المصادر التي عاد إليها المنتجب كثيراً في أثناء عرضه مسائل اللغة ، وشرحه الغريب من الألفاظ ، وبيان صحة ضبطها ، وكان يكتفي بذكر اسم المؤلف فقط ، دون أن ينص على اسم كتاب (المحتسب) ، وفي نقله منه كان يعتد بأقوال ابن جني ، وينبه عليها ، ومن ذلك قوله في نهاية بعض النصوص التي نقلها: « فاعرفه ، فإنه من كلام أبي الفتح »، أو قوله : « فاعرفه ، فإنه من فوائد أبي الفتح » ، والأمثلة التالية تبين ذلك :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ **ويذهِبَ عنكم رجزَ الشيطان** ﴾ ... وقرئ :

---

(١) الفريد ٢ / ٢٨٢ – ٢٨٣ ، وينظر : تهذيب اللغة ١٤ / ٦٦ ، وهذا معنى كلام الأزهري .

(٢) يوسف : (٣١) .

(٣) الفريد ٣ / ٥٦ .

(٤) ينظر : تهذيب اللغة ١٠ / ٢١١ – ٢١٢ ، وتفسير القرطبي : ٣٤٠٩ .

(رجس الشيطان) بالسين ، قال ابن جني : كل شيء يستقذر عندهم فهو رجس ، كـ(الخنزير) ونحوه ، فسمي ما يؤدي إلى العذاب رجساً ، استقذاراً له »(١).

وقال أيضاً : « وقوله : ﴿ فشرِّدْ بهم مَنْ خَلْفَهُم ﴾ ... وقرئ: (فشرذ) بالذال المعجمة ، قال أبو الفتح : لم يمرر بنا في اللغة تركيب (ش ر ذ) ، ثم قال : وأوجه ما يُصرف إليه ذلك أن تكون الذال بدلاً من الدال ؛ لكونهما متقاربين مجهورين ، كما قالوا : خردلت اللحم ، وخرذلته ، بالدال والذال جميعاً ، إذا قطعته صغاراً »(٢).

كما قال : " وقرئ : (شهادةْ أللهِ) ، بإسكان الهاء ؛ وقطع الهمزة من اسم الجلالة من غير مد ، وقرئ – أيضاً – : (شهادةْ آللهِ)، بإسكان الهاء ، وحرف الاستفهام مع المد ، أبو الفتح : أما سكون الهاء فللوقف عليها ، ثم استُؤنف القسم ، وهو وجه حسن ، وذلك ليستأنف القسم في أول الكلام ، فيكون أوقر له ، وأشد هيبة من أن يدرج في عرض القول ، وذلك أن القسم ضرب من الخبر ، يذكر ليؤكد به خبر آخر ، فلما كان موضع توكيد مكن من صدر الكلام ، وأعطي صورة الإعلاء والإعظام ، انتهى كلامه"(٣).

وفي قوله تعالى : ﴿ وهذا مِلْحٌ أُجاج ﴾(٤) قال : وقوله : ﴿ وهذا مِلْح ﴾ الجمهور على كسر الميم ، وإسكان اللام ، وهو المشهور في اللغة ، وقرئ (مَلِحٌ) ، بفتح الميم وكسر اللام ، وهو مقصور من مالح ، لغية ضعيفة ، يقال : ماء مالح ، قال أبو الفتح : وفيما قرئ على أحمد بن يحيى فاعترف بصحته : سمك مالح ، وماء مالح ، وإنما يقال : سمك مملوح ومليح ، هذا أفصح ، والأول يقال ، انتهى كلامه »(٥).

---

(١) الفريد ٢ / ٤١١ ، ويراجع : المحتسب ١ / ٢٧٥ .

(٢) الفريد ٢ / ٤٣٢ ، وينظر : المحتسب ١ / ٢٨١ .

(٣) الفريد ٢/٩٨، وينظر : المحتسب ٢٢١/١ .

(٤) الفرقان : (٥٣) .

(٥) الفريد ٣ / ٦٣٤ – ٦٣٥ ، وينظر : المحتسب ٢ / ١٢٤ – ١٢٥ ، وينظر في نقوله أيضاً : ١ / ٣٤٧ و ٢ / ٥٥١ ، ٥٧١ ، ٥٨١ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٧٤٧ و ٣ / ٨٠ ، ١١٦ ، ١٨١، ٢٥١ ، ٢٦٥ ، ٤٣٢ ، ٤٩٣ ، ٥٠٦ ، ٥٠٨ ، ٥١٥ ، ٥٩٧ ، ٦٣٣ ، ٦٧٧ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ و ٤ / ١٥ ، ٣٣٣ ، ٣٦١ ، ٤٢٤ ، ٦٠٣ .

- الصحاح ، للجوهري ، أبي نصر إسماعيل بن حماد (ت: ٤٠٠ هـ) :

أفاد المنتجب من كتاب (الصحاح) إفادة كبيرة ، ونقل منه أقوال الجوهري وآراءه ، ومن ذلك الأمثلة التالية :

عند إعراب قوله تعالى : ﴿ **وظلَّلنا عليكم الغَمَام** ﴾[1] قال المنتجب : « والغمام : السحاب ، والواحدة غمامة عن الجوهري وغيره »[2].

وفي شرحه كلمة (نِصْف) قال : « وضم النون في النصف لغية ، يقال : نِصف ونُصف ، عن الجوهري وغيره »[3].

وفي توجيه قراءة ﴿ **ولَلَبَّسْنا عليهم ما يُلْبِسون** ﴾[4] قال المنتجب : « والتلبيس كالتدليس والتخليط ، شدد للمبالغة ، الجوهري : وتقول : رجل لبَّاس ، ولا تقل : ملبِّس »[5].

وفي شرحه كلمة (سخر) من قوله تعالى : ﴿ **فإن تَسخَروا منا فإنا نَسخَرُ منكم كما تسخَرون** ﴾[6] قال المنتجب : « يقال : سخِرتُ منه أسخَر - بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر سَخراً وسُخراً وسِخريّاً وسُخرية ومَسْخَراً بمعنى ، وعن أبي زيد : سخرت به ، قال الجوهري : وهو أردأ اللغتين »[7].

- الكشاف ، للزمخشري ، أبي القاسم ، محمود بن عمر (ت : ٥٣٨ هـ) :

اعتمد المنتجب كثيراً على آراء الزمخشري اللغوية ، وعوّل عليها ، وأفاد من كتابه (الكشاف) ، ولكنه لم يصرح إلا باسم مؤلّفه فقط . ومن ذلك قوله : « الجمهور على فتح الهمزة والثاء ، في قوله : ﴿ **على أثَري** ﴾ ، وقرئ:(على

---

(١) البقرة : (٢٣٧) .

(٢) الفريد ١ / ٢٩٤ ، وينظر : الصحاح (غمم) ٥ / ١٩٨٨ .

(٣) المصدر السابق ١ / ٤٨٠ ، ويراجع : الصحاح (نصف) ٤ / ١٤٣٢ .

(٤) الأنعام : (٩) .

(٥) الفريد ٢ / ١٢٤ ، وينظر : الصحاح (لبس) ٢ / ٩٧١ .

(٦) هود : (٣٨) .

(٧) الفريد ٢ / ٦٢٣ - ٦٢٤ ، وينظر : الصحاح (سخر) ٢ / ٦٧٩ ، كما ينظر في نقوله أيضاً : ١ / ٤٩٦ و ٢ / ٩ ، ١٩٤ ، ٣٤٨ ، ٤٩٤ و ٣ / ٤٤ ، ١٠٠ ، ٣٨٩ ، ٤٠٠ ، ٦٣٣ ، ٦٦٢ و ٤ / ٤٩٨ .

إِثْري) ، بكسر الهمزة وإسكان الثاء ، وهما لغتان بمعنى ، غير أن الأثر أفصح من الإِثْر ، قاله الزمخشري »[١].

وقال أيضاً : « وقوله : ﴿ **فإذا فرغت** ﴾ الجمهور على فتح الراء ، يقال : فَرَغْتُ من الشغل ، أفْرُغُ ، بفتح العين في الماضي ، وضمها في الغابر ، فُرُوغاً وفراغاً ، وقرئ : (فرِغْتَ) بكسرها ، وهي لغية ، قال الزمخشري : وليست بفصيحة ، والنَّصَبُ : التعب ، يقال : نَصِبَ في الشيء ، ينصَبُ بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر نَصَباً ، إذا تعب »[٢].

كما أنه نقل عنه دون أن يصرح باسمه ، ولا باسم كتابه (الكشاف) واكتفى بقوله : « وقيل » ، في مواضع متفرقة من كتاب (الفريد)[٣].

ثالثاً : الأعلام .

أخذ المنتجب أقوال كثير من أئمة اللغة البارزين ، وأفاد منها إفادة كبيرة ، ومن هؤلاء :

✱ ابن عباس (ت : ٦٨ هـ) :

نقل عنه المنتجب في (الفريد) بعض أقواله وآرائه في اللغة ، من ذلك ما ذكره عن معنى (يعرشون) في قوله تعالى : ﴿ **وما كانوا يَعرِشون** ﴾[٤] حيث قال : « يعرشون : يبنون ، من الأبنية والقصور عن ابن عباس »[٥].

---

(١) الفريد ٣ / ٤٥٥ ، وينظر : الكشاف ٢ / ٥٤٨ .

(٢) الفريد ٤ / ٦٩٢ - ٦٩٣ ، وينظر : الكشاف ٤ / ٢٦٧ .

(٣) ينظر : الفريد ٢ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ و ٣ / ٣٣٥ و ٤ / ١٠٩ .

(٤) الأعراف : (١٣٧) .

(٥) الفريد ٢ / ٣٥٢ .

كما نقل عنه في قراءة: ﴿ يٰس ﴾[١] بضم النـون فقـال : « وعـن ابـن عبـاس - رضي الله عنـهما - معنـاه : يـا إنسـان في لغـة طيـئ ، وروي أن قارئـه-وهـو الكلبي-سئل عنه فقال عنه : هو بلغة طيّئ يا إنسان »[٢] .

ومن ذلك ما ذكره في معنى (القِطْر) ، حيث قـال : « والقِطـر : النحـاس المذاب ... وقيل : الحديـد المـذاب ... ، وقيـل : الرصـاص ... وقيـل : الصُّفْـر المذاب ... وكل ذلك إذا أذيب قطر كما يقطر الماء ، والمختار الوجه الأول وهو المشهور في اللغة ، وهو قول ابن عباس وغيره - رضي الله عنهما - »[٣] .

* مجاهد بن جبر (ت : ١٠٣ هـ) :

نقل عنه المنتجب ، ومن ذلك ما ذكره في معنى كلمة (صوافّ) ، في قوله تعالى : ﴿ فاذكروا اسمَ الله عليها صَوَافّ ﴾[٤]، حيث قال : « يقال : صفّـت الإبل قوائمها ، تصف صفّاً ، فهي صافّةٌ وصوافٌّ ، إذا سوتها ، لا يتقدم بعضها على بعض ، أي : قائمات ، قد صففن أيديـهن وأرجلـهن ، وهـو معنـى قـول مجاهد : صـواف : قائمـة علـى أربـع مصفوفـة ، والسـنة أن تنحـر الإبـل قائمـة مصفوفة بعضها إلى بعض »[٥].

كما نقل عنه من دون أن يذكر اسمه ، واكتفى بقوله : « وقيل »[٦].

* عكرمة بن عبد الله البربري المدني (ت : ١٠٥ هـ) :

نقل عنه المنتجب في أثناء حديثه عن معنى كلمة (عِضِين) في قوله تعـالى : ﴿ الذين جعلوا القرآنَ عِضِين ﴾[٧]، فقال : « وقوله : ﴿ عِضِـين ﴾ ... جمع

(١) يس : (١) .

(٢) الفريد ٤ / ٩٨ .

(٣) المصدر السابق ٣/٣٤٩ ، ٣٧٢ - ٣٧٣ ، كما ينظر في نقوله عنـه : ٢ / ٥٥٢ و ٣ / ٢٢٠ ، ٣٣٥، ٣٨٥ ، ٥٦٠ ، ٧١٣ و ٤ / ٣٥٠ ، ٤٠٩ ، ٧٣٢ .

(٤) الحج : (٣٦) .

(٥) الفريد ٣ / ٥٣٦ ، وينظر ٣ / ٣٤٩ .

(٦) ينظر : ٣ / ٨٢ ، ١٩٥ .

(٧) الحجر : (٩١) .

(عضة) ... وعن عكرمة : العِضَهُ : السِّحر بلغة قريش ، يقولون للساحر : عضهة »[١].

★ أبو عمرو بن العلا (ت : ١٥٤ هـ) :

نقل عنه المنتجب عند إعراب قوله تعالى : ﴿ **ولمَّا سُقِطَ في أيديهم** ﴾[٢]، فقال : « وقرئ : (سَقَطَ) على تسمية الفاعل ، وهو الندم »[٣]، ثم أشار إلى أن أبا الحسن وأبا إسحاق جوزا « سُقِط في يديه » ، و « أُسْقِط » ، ثم قال : « قال أبو عمرو : لا يقال : أُسْقِط ، بالألف ، على ترك تسمية الفاعل ، ووافقه على ذلك أحمد بن يحيى »[٣].

وفي قوله تعالى : ﴿ **إذ أنتم بالعُدْوة الدنيا** ﴾[٤]قال المنتجب : « والعُدوة – بضم العين وكسرها وفتحها – : جانب الوادي ، وحافته ، وقد قرئ بهن ، وجمعها : عِداءٌ ، كـ(بُرْمَة) و (بِرَام) ، وعن أبي عمرو : أن العُدْوة والعِدْوة: المكان المرتفع »[٥].

★ يونس بن حبيب (ت : ١٨٢ هـ) :

نقل عنه عند إعراب قوله تعالى: ﴿ **قالت يا ويلتا أَأَلِدُ وأنا عجوزٌ...** ﴾[٦] ، حيث قال : « ويقال : عجوز ، بغير (هاء) ، قال ابن السكيت : ولا تقل : عجوزة .

وعن يونس أنه قال : سمعت عجوزة ، ويقال : شيخ ، والمرأة : شيخة »[٧].

---

(١) الفريد ٣ / ٢١٠ – ٢١١ ، وينظر : الصحاح (عضه) ٦ / ٢٢٤١ ، كما ينظر في نقوله أيضاً : ٣ / ٩٣ .

(٢) الأعراف : (١٤٩) .

(٣) الفريد ٢ / ٣٦٢ ، ويراجع : الصحاح (سقط) ٣ / ١١٣٢ .

(٤) الأنفال : (٤٢) .

(٥) الفريد ٢ / ٤٢٣ ، ويراجع الصحاح (عدا) ٦ / ٢٤٢١ ، كما ينظر في نقوله عنه : ٢ / ٤٣٧ و ٣ / ٣١٧ و ٤ / ٤٤٦ .

(٦) هود : (٧٢) .

(٧) الفريد ٢ / ٦٥١ ، وينظر : إصلاح المنطق ٢٩٧ ، والصحاح (عجز) ٣ / ٨٨٤ .

٭ الكسائي (ت : ١٨٩ هـ) :

نقل المنتجب عن الكسائي كثيراً من آرائه في اللغة ، منها ما ذكره عند إعراب قوله تعالى : ﴿ **كُتِبَ عليكم القتالُ وهو كُره لكم** ﴾[١]، حيث قال : « قال أبو إسحاق : يقال : كَرِهتُ الشيءَ كَرْهاً وكَرَاهةً وكَرَاهيةً ، وكلُّ ما في كتاب الله من الكَرْهِ فالضم جائز فيه ، وعن الكسائي وغيره : الكُرهُ ما كان من نفسك ، والكَرْه ما أُكرِهْتَ عليه »[٢].

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في معنى (عِضِين) في قوله تعالى : ﴿ **الذين جعلوا القرآن عضين** ﴾[٣]، حيث قال : « وقوله : (عِضِين) ... هو جمع (عضة) ، ولامها محذوفة ، وأصلها : (عِضْوَة) (فِعْلَةٌ) من عَضَوْتُ الشيء ، إذا فرقته فرقاً ، وكل فرقة عِضَةٌ ، على معنى : أنهم فرقوا القول في القرآن ... وعن الكسائي : الْعِضَهُ : الكذب والبهتان »[٤].

٭ اليزيدي : أبو محمد ، يحيى بن المبارك (ت : ٢٠٢ هـ) :

نقل عنه المنتجب عند إعراب قوله تعالى : ﴿ **ولا يحزُنْك الذين يُسارعون في الكفر إنهم لن يضُرُّوا اللهُ شيئاً ...** ﴾[٥]، حيث قال : « يقال : حزِن فلان يحزَن ، بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر حزَناً وحُزْناً فيهما ، وأحزنه أيضاً لغة .

قال اليزيدي : حزنه لغة قريش ، وأحزنه لغة تميم »[٦].

---

(١) البقرة : (٢١٦) .

(٢) الفريد ١ / ٤٥١ – ٤٥٢ .

(٣) الحجر : (٩١) .

(٤) الفريد ٣ / ٢١٠ – ٢١١ ، كما ينظر في نقوله : ٢٢٦ ، ٥٠٣ و ٤ / ٢٦٠ ، ٦٨٩ .

(٥) آل عمران : (١٧٦) .

(٦) الفريد ١ / ٦٦٣ ، وينظر : الصحاح (حزن) ٥ / ٢٠٩٨ ، كما ينظر في نقله أيضاً : ٢ / ٣٥٢ .

★ الشافعي : الإمام محمد بن إدريس (ت : ٢٠٤ هـ) :

نقل عنه المنتجب عند إعراب قوله تعالى : ﴿ **فتيمَّمُوا صعيداً طيِّباً** ﴾[١]، حيث قال : « أيْ : فتعمدوا تراباً ، والتيمم والتأمم : التعمد والقصد ... قال الإمام الشافعي - رضي الله عنه - : لا يقع اسم صعيد إلا على تراب ذي غبار »[٢].

★ قطرب ، أبو علي ، محمد بن المستنير (ت : ٢٠٦ هـ) :

نقل المنتجب عنه بعض آرائه في اللغة ، ومن ذلك ما ذكره عن قراءة الحسن: ﴿ **ولا أدرأْتُكم به** ﴾ ، بهمزة ساكنة بعد الراء ، بعدها تاء مضمومة ، في قوله تعالى : ﴿ **قل لو شاءَ اللهُ ما تلوتُهُ عليكم ولا أدراكُم به** ﴾[٣]، حيث قال: « وعن الحسن وغيره : ﴿ **ولا أدرأْتُكم به** ﴾ ... على أن الأصل : (أدريتكم به)، فقلبت الياء ألفاً ، لانفتاح ما قبلها ، وإن كانت ساكنة ، كما قلبت في قول من قال : (ياءَسٌ) في (ييأس) ، و (يابس) في (ييبس) ، فبقي (أدراتكم) .

وعن قطرب : أن [عقيلاً][٤] يقولون في (أعطيته) و (أرضيته) : (أعطاته) و (أرضاته) ، يقلبون الياء ألفاً ، فلما صار (أدريتكم) إلى (أدراتكم) قلبت الألف همزةً ، كما قيل : (لَبَّأْتُ بالحج) ، و (رثأْتُ الميت) ، ومنه قولهم : (البأز) و (الخأْتم) و (العأْلم) ، ونحو ذلك مما همزته العرب ، ولا أصل له في الهمز ، وسبب ذلك أن الألف والهمزة من وادٍ واحدٍ »[٥].

---

(١) النساء : (٤٣) .

(٢) الفريد ١ / ٧٤٠ ، وينظر - أيضاً - ٣٩٤ .

(٣) يونس : (١٦) .

(٤) في المحقق والنسخة (د) : "عُقَيلاً" ، والصواب ما أثبته .

(٥) الفريد ٢ / ٥٤٢ .

كما نقل عنه – أيضاً – في حديثه عن (أساور) في قوله تعالى : ﴿ **يُحلَّون فيها مِن أساورَ مِن ذهب** ﴾(١)، حيث قال : « أساور : جمع أَسْوِرة ، وأسورة : جمع سِوَار ، يقال : سِوار اليد ، وسُوارها ، بكسر السين وضمها ، وعن قطرب : إسوار اليد »(٢).

أبو زيد الأنصاري ، سعيد بن أوس (ت : ٢١٥ هـ) :

أفاد المنتجب من أقوال أبي زيد وآرائه في اللغة ، ومن ذلك ما ذكره عن تصريف كلمة (بنيان) ، في قوله تعالى : ﴿ **أفمَنْ أسَّسَ بُنيانَهُ على تقوًى من الله ورضوانٍ خير** ﴾(٣) ، حيث قال : « والبنيان : مصدر كـ(الغفران) و (الكفران) ، قال أبو زيد : يقال : بَنَيتُ بُنياناً وبناءً وبُنية ، وهو بمعنى المبني، كـ(خلق الله) و (ضرب الأمير) »(٤).

كما نقل عنه – أيضاً – عند إعراب قوله تعالى : ﴿ **وأَجْلِب عليهم بخيلك ورَجِلك** ﴾(٥)، حيث قال : « وقرئ : (وَرَجِلِكَ) بكسرها ، على أن (فَعِلا) بمعنى (فاعل) يقال : رُجِل : يرجَل – بكسر العين في الماضي ، وفتحها في الغابر – رَجَلاً ، فهو (رَجِل) و (راجل) بمعنى ، إذا بقي راجِلاً ، عن أبي زيد ، وعنه أيضاً : ضم الجيم ، تقول : رَجُل ورجِل ، كما تقول : حَذُرٌ وحَذِر »(٦).

---

(١) الكهف : (٣١) .

(٢) الفريد ٣ / ٣٣٤ – ٣٣٥ ، وينظر أيضاً : ١ / ١٥٨ ، ٣ / ١٥٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ٣ / ٢٨٣ .

(٣) التوبة : (١٠٩) .

(٤) الفريد ٢ / ٥١٣ .

(٥) الإسراء : (٦٤) .

(٦) الفريد ٣ / ٢٨٨ ، وينظر في نقوله أيضاً : ١ / ١٧٩ و ٢ / ٣٩٩ ، ٥٩٥ ، ٦٢٤ و ٣ / ٣٧٠ ، ٣٩٠ و ٤ / ٣٤٣ .

✱ الأصمعي ، أبو سعيد ، عبد الملك بن قريب (ت : ٢١٦ هـ) :

نقل عنه المنتجب بعض أقواله وآرائه في اللغة ، ومن ذلك ما ذكره في مفرد (الأزواج) مذكراً أو مؤنثاً في قوله تعالى : ﴿ **وهم فيها أزواجٌ مُطَـهَّرة** ﴾[1] ، حيث قال : « وواحد الأزواج : زوج ، قال الأصمعي : ولا تكاد العرب تقول: زوجة ، وعن الفراء جوازها »[2].

وعند إعراب قوله تعالى : ﴿ **فلَبِثَ في السجن بِضْعَ سنين** ﴾[3]قال المنتجب : « قال الأصمعي : البضع ما بين الثلاث إلى التسع »[4].

✱ ابن الأعرابي ، أبو عبد الله ، محمد بن زياد (ت : ٢٣١ هـ) :

نقل المنتجب عن ابن الأعرابي ، ومن ذلك ما ذكره في تعريف (الخَتَن) و(الصهر)، حيث قال عن (الصهر): « واختلف أهل اللغة فيه وفي (الخَتَن)، فقال ابن الأعرابي : الأخْتَان : أبو المرأة وأخوها وعمها ، والصهر : زوج ابنة الرجل ، وأخوه ، وعمه »[5].

✱ المازني ، أبو عثمان،بكر بن محمد (ت : ٢٤٩ هـ) :

نقل عنه المنتجب في بيان أن (حاشا) قد تكون فعلا ، فقال : « حكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد : قال : سمعت أعرابياً يقول : اللهم اغفر لي ولمن سمع ، حاشا الشيطانَ وابنَ الأُصَيْبِع ، فنصب،فدل على أنها فِعْل »[6].

---

(١) البقرة : (٢٥) .

(٢) الفريد ١ / ٢٥٤ .

(٣) يوسف : (٤٢) .

(٤) الفريد ٣ / ٦٨ ، وينظر في نقوله أيضاً : ٣ / ٦٤ ، ٣٦٢ ، ٦٣٦ و ٤ / ١٣٦ ، ١٦١ .

(٥) المصدر السابق ٣ / ٦٣٦ ، وينظر أيضاً : ١ / ١٥٣ .

(٦) الفريد ٣ / ٥٧ ، وينظر أيضاً : ١ / ١٧٩ .

السِّجستاني ، أبو حاتم ، سهل بن محمد (ت : ٢٥٥ هـ) :

نقل عنه قليلاً من الآراء اللغوية ،ومن ذلك ما جاء في حديثه عن قراءة (الفَؤاد) - بفتح الفاء - في قوله تعالى : ﴿ **إن السَّمع والبصرُ والفُؤادَ كلُّ أولئك كانَ عنه مسئولاً** ﴾[١] ، حيث قال : « الجمهور على ضم الفاء ، وهو الوجه ، والمشهور في اللغة ، وقرئ : (والفَؤاد) - بفتح الفاء - وأنكره أبو حاتم ، ولعله لُغَية لم تبلغ أبا حاتم »[٢] .

كما نقل عنه عند إعراب قوله تعالى : ﴿ **إنها ترمي بشَرَرٍ كالقصر** ﴾[٣] ، فقال : « وقرئ أيضاً : (كالقِصَر) - بكسر القاف وفتح الصاد - وهي جمع (قَصَرة) كـ(حاجة) و (حِوَج) عن أبي حاتم »[٤] .

ابن كيسان ، أبو الحسن ، محمد بن أحمد بن إبراهيم (ت : ٢٩٩ هـ) :

نقل المنتجب رأياً لغوياً واحداً لابن كيسان ، وذلك في أثناء حديثه عن (الخيل) في قوله تعالى : ﴿ **زُيِّنَ للناس حُبُّ الشهواتِ من النساءِ والبنين والقناطيرِ المقنطرةِ من الذهبِ والفضةِ والخيلِ المسوَّمةِ** ﴾[٥] ، حيث قال : « والخيل : اسم جنس لا واحد له من لفظه ، وأما من غير لفظه فواحده فرس .

وعن ابن كيسان أنه قال : حدثت عن أبي عبيدة أنه قال : واحد الخيل : خائل ، مثل (طائر) و (طير) ، وقيل له : خائل ؛ لأنه يختال في مِشيَتِهِ »[٦] .

---

(١) الإسراء : (٣٦) .
(٢) الفريد ٣ / ٢٧٦ ، وينظر أيضاً : ٤٩٣ .
(٣) المرسلات : (٣٢) .
(٤) الفريد ٤ / ٦٠٣ .
(٥) آل عمران : (١٤) .
(٦) الفريد ١ / ٥٤٩ ، وينظر أيضاً : ١ / ١٦٣ .

✱ابن مجاهد ، أبو بكر ، أحمد بن موسى بن العباس (ت : ٣٢٤ هـ) :

أفاد منه المنتجب في تخريج بعض القراءات القرآنية من الوجهة اللغوية ، ومن ذلك ما ذكره في قراءة : (لِيَالفْ قريش)[١]، بفتح اللام وكسرها وإسكان الفاء ، حيث قال : « وهي لام الأمر ، وأصلها الكسر ، وفتحها لغة ، عن ابن مجاهد وغيره »[٢].

✱ابن خالويه ، أبو عبد الله ، الحسين بن أحمد (ت : ٣٧٠ هـ) :

نقل المنتجب عن ابن خالويه بعض آرائه في اللغة ، لكنه لم -يذكر اسمه إلا مرةً واحدة ، وذلك عند إعراب قوله تعالى : ﴿ شيئاً إدّاً ﴾[٣]، حيث قال : « الجمهور على كسر همزة قوله : ﴿ إدّاً ﴾ ، وهو العظيم الفظيع ، وقرئ (أدّاً) بالفتح ، وهو مصدر قولك : أدَّت فلاناً داهيةٌ ، تؤُده أدّاً ، إذا أصابته ، وأهلكته ... وعن ابن خالويه : الإدُّ والأدُّ بالكسر والفتح : العُجْبُ »[٤].

✱أبو علي الفارسي ، الحسن بن أحمد (ت : ٣٧٧ هـ) :

عُني المنتجب الهمذاني بآراء أبي علي الفارسي اللغوية عناية كبيرة ، فنقل منها ما يتصل بالمسائل اللغوية التي عرضها ، لكنه لم يصرح بأسماء كتبه التي نقل منها أقواله وآراءه اللغوية ، واكتفى بذكر اسم مؤلفها فقط ، ومن ذلك ما يلي :

---

(١) قريش : (١) .
(٢) الفريد ٤ / ٧٣٤ .
(٣) مريم : (٨٩) .
(٤) الفريد ٣ / ٤١٩ .

في حديثه عن أصل (قيل) واللغات الواردة فيها قال : " وأصل قيل (قول) ، فاستثقلت الحركة على الواو ، فنقلت إلى القاف ، بعد حذف حركتها ، فانقلبت الواو ياءً ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، وهذا أصل مطرد في كل ما اعتلت عينه من الأفعال ، ويجوز إشمام الفاء الضم ، مع بقاء العين ساكنة ، تنبيها على الأصل ، ومنهم من يقول : (قول) ، فيضم على أصلها ، فتبقى الواو على حالها ، وكذلك ما كان عينه ياء ، تقلب الياء فيه واواً ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها ، قال أبو علي : والأصل في هذه اللغات الثلاث كسر الفاء ، والأخريان داخلتان عليها ، وأجاز الأخفش : (قيل)، بضم القاف، مع بقاء الياء ساكنة ؛ لأن كليهما عارضٌ " [١].

وفي حديثه عن الحروف المقطعة التي في أوائل السور ذهب إلى أنها أسماء ، ثم قال : « والدليل على أنها أسماء تصرفهم فيها بالإمالة والتفخيم والتعريف والتنكير والجمع والتصغير ... ويعضده ... ما روي عن أبي علي في إمالة (ياء) من ﴿ يٰس ﴾ ، وأنهم قالوا : يا زَيدُ ، في النداء ، فأمالوا وإن كان حرفاً ، قال: فإذا كانوا قد أمالوا مالا يُمال من الحروف من أجل الياء ، فَلأَنْ يُميلوا الاسم الذي هو (ياسين) أجدر »[٢] .

✗ الرماني : علي بن عيسى (ت : ٣٨٤ هـ) :

نقل عنه المنتجب في مواضع كثيرة في كتابه (الفريد) حيث عُنِيَ بأقواله وآرائه في اللغة . ومن ذلك ما يلي :

جاء في قوله تعالى : ﴿ ولا يَجرِمَنَّكُم شنآنُ قوم أن صدُّوكم عن المسجد

(١) الفريد ١ / ٢٢٣ .

(٢) المصدر السابق ١ / ١٨٢ - ١٨٣ ، كما ينظر في نقوله أيضاً : ١٥٣ و ٢ / ٢١٤ ، ٣٨٧ ، ٥٤١ و ٣ / ٩٠ ، ١٥٩ ، ٢٦٠ و ٤ / ٦٠٣ .

الحرام أن تَعتَدُوا ﴾[1] قول المنتجب : « ﴿ **أن تعتدوا** ﴾ ...فيه قولان : أحدهما : ولا يحملنكم شنآن قوم على الاعتداء ... والثاني : ولا يكسبنكم شنآن قوم لِأن صَدُّوكُم عن المسجد الحرام ، قال الرماني : وأصل القولين القطع ، يقال : جرمَ يجرِم جرْماً ، إذا قطع ، فجرم بمعنى : حمل على الشيء لقطعه عن غيره ، وجَرَمَ بمعنى : كَسَبَ ؛ لانقطاعه عن الكسب »[2] .

ابن برهان ، إقبال بن علي بن أبي بكر (ت : ٥٨٤ هـ) :

ذكره المنتجب مرة واحدة ، وذلك عند إعراب قوله تعالى : ﴿ **وما كان المؤمنون لينفروا كافة** ﴾[3] ، ونقل عنه قوله : « وما استعملت العرب (كافة) قطُّ إلا حالا ، وإذا كان كذلك فاستعمال الناس لها بلام التعريف أو ما يقوم مقامها خطأ ، إذ ليس من كلام العرب »[4] .

وهكذا يمكننا أن نَخْلُصَ إلى القول إن المصادر اللغوية التي اعتمد عليها المنتجب الهمذاني في كتابه (الفريد في إعراب القرآن المجيد) كثيرة ، ومتنوعة ، وفي هذا دليل على تمكنه في علوم العربية ، وسعة إطّلاعه ، وإحاطته بكثير من علوم عصره ، وقد شملت تلك المصادر :

١ - كتب التفسير ٢ - كتب القراءات ٣ - كتب الحديث

٤ - كتب الغريب ٥ - كتب المعاني ٦ - كتب اللغة

٧ - كتب الأعاريب ٨ - كتب الفقه

---

(١) المائدة : (٢) .

(٢) الفريد ٢ / ٨ - ٩ ، وينظر في نقوله أيضاً : ١ / ٤٢١ ، ٦٧٠ ، ٦٨٧ ، ٧١٦ ، ٧٣٩ و ٢ / ١٩٨ ، ٢٨٣ ، ٤١٩ و ٣ / ١٠٠ ، ١١٦ ، ١٤٢ ، ٤٠٤ ، ٥٨٠ ، ٦٦٢ و ٤ / ٣٦٩ .

(٣) التوبة : (١٢٢) .

(٤) الفريد ٢ / ٥٢٣ - ٥٢٤ .

وهذه الوفرة في مصادره اللغوية تدل على الجهد الذي بذله في جمع مادة مؤلَّفه ، وتحرير نصوصه ، كما أنها تبرز عِلْمَ المنتجب الهمذاني ، ومعرفته بمواطن ما يريد كتابته، وتُظهر قيمةَ كتابه (الفريد) بين كتب اللغة والمعاني والغريب ، أما دقته فإنها تُجَلِّي منهجه في التحقيق والتحري ، وأما شموله واستيعابه لما يكتب فإنه يدل على العدد الضخم من المصادر التي طالت معايشته إيّاها، ووقف على دقائقها .

و لم يكن المنتجب الهمذاني مجرد ناقل من هذه المصادر فقط ، ولكنه كان يقف من النصوص التي يتناولها موقف المناقش المتمكن والناقد البصير ، فيرد ما لا يرتضيه ، مظهراً حجته ، ومبدياً رأيه ، ومدعماً ما يذهب إليه بما جاء في كتب اللغة ، وما يقتضيه مذاق العربية السليم ، وبما يوافق المعنى ويقويه .

المبحث الثاني :

منهج المنتجَب في تناول القضايا اللغوية

١ - أمانته العلمية ودقته وتحريه :

عني المنتجب الهمذاني بآراء العلماء وأقوالهم فيما يعرض له من المسائل ، حيث أورد آراءهم ، ونقل أقوالهم ، وحَرَصَ على أن يكونَ ملماً بما قيل حول القضية أو المسألة التي هو بصددها ، و لم يغفل جانب المناقشة والحوار ، وإبداء الرأي ، مع الترجيح والتعليل .

ومما حَرَصَ عليه حرصاً شديداً نسبة الأقوال إلى قائليها ، وعَزْو الآراء إلى أصحابها ، وهو بذلك يرد الفضل إلى أهله ، والإحسان إلى ذويه .

وقد برزت أمانته العلمية في الإشارة إلى ما نقله عن غيره سواءٌ أكان ذلك بالنص أم بالمضمون ، وقد تجلت هذه الأمانة العلمية عند المنتجب الهمذاني في الصور التالية :

١ - ذِكرُ اسم المصدر الذي أفاد منه فقط :

وقف المنتجب الهمذاني على كثير من المصادر اللغوية التي أفاد منها لكنه نص على بعضها فقط ، ومن ذلك ما يلي :

عند إعراب قوله تعالى : ﴿ **شهرُ رمضانَ الذي أُنزِلَ فيه القرآن** ﴾[1] قال : « فوافق رمضان أيام الحر ... وجمعه رمضانات ، وأنشد صاحب " العين " :

إن شهراً مباركاً قد أتانا قبلَ ما بعدَ قبلِهِ رمضانُ[2] ».

وفي إعراب الاستعاذة قال المنتجب عن حركة نون " مِن " : « فإن دخل على اسم في أوله همزة الوصل وليس بعده لام التعريف كسر ، نحو : مِنَ ابْنِك .

(١) البقرة : (١٨٥) .

(٢) الفريد ١ / ٤٢١ .

قال صاحب " الكتاب " رحمه الله وقد فتحه قوم فصحاء »[١] .

٢ - ذكر اسم مصنِّف الكتاب فقط :

أكثر المنتجب الهمذاني من النقل عن أئمة اللغة ، وقد عزا الأقوال إلى أصحابها فقط ، دون أن يذكر أسماء كتبهم ، وهذا هو الكثير الشائع عنده ، ويبدو أن السبب في ذلك يرجع إلى أن لهؤلاء العلماء كتباً في تفسير القرآن ، أو إعرابه ، أو بيان معانيه ، أو توضيح لغاته ، أو تخريج قراءاته ، فتتبادر إلى ذهن القارئ عند أول ذِكْرٍ لهذا العالم أو ذاك ، ومن أمثلة ذلك :

ما جاء عند إعراب قولِه تعالى : (فأمّا إنْ كانَ من المقربين فَرَوْحٌ وَرَيحانٌ) [٢]، حيث قال : "والجمهور على رفع قوله : (فَرَوْحٌ) ، واختلف في معناه ، [فَقيلَ] : الرَّوْحُ : الرَّاحَةُ ، وقِيلَ : الفَرَحُ ، [وقيلَ] : طَيِّبٌ نَسِيمٌ ، وقرئ : (فَرُوحٌ)(*) بضمها ، أي : فبقاءٌ وحياةٌ ، قال أبو الفتح : وهو راجع إلى معنى الرُّوح ، فكأنه قال : فَمُمْسِكٌ روحٍ ، ومُمسِكُها هو الرُّوحُ ، كما تقول : هذا الهواءُ هو حياةٌ ، وهذا السماعُ هو العيشُ ، وهو الرُّوحُ ، انتهى كلامه "[٣].

ومن ذلك أيضاً ما ذكره عند إعراب قوله تعالى : ﴿ **ولا تصعر خدّك** ﴾[٤]، حيث قال : « يقال : صعَّر خَدَّه ، وصاعره ، أي : أماله من الكبر ، قال أبو عبيدة : وأصل هذا الصَّعَرُ ، وهو داء يأخذ الإبلَ في أعناقها ورؤوسها،فيلوي أعناقها ، فشُبِّهَ به الرجلُ المتكبِّرُ على الناس »[٥] .

٣ - ذكر اسم المصدر واسم مؤلِّفه معاً :

وهذا قليل إذا ما قيس بما ذكره من أسماء المصنِّفين ، ومن ذلك ما يلي :

قال المنتجب : « يقال : أُحْصِر فلان ، إذا منعه عدو ، وحُصِر ، إذا منعه مرض ، كذا ذكر ابن فارس في " المجمل " ، قال : حُصِر بالمرض ، وأُحْصِر بالعدو »[٦] .

---

(١) الفريد ١ / ١٤٦ .

(٢) الواقعة : (٨٨، ٨٩).

(٣) الفريد ٤/٤٢٤.

(٤) لقمان : (١٨) .

(٥) الفريد ٤ / ١١ .

(٦) المرجع السابق ١ / ٤٢٨ - ٤٢٩ .

(*) أي : بضم الراء .

٤ – ذكر أسماء كثير ممن اشتهروا بطول باعهم في ميدان اللغة :

إن من دقة المنتجب الهمذاني وأمانته العلمية أنه كثيراً ما ينسب الآراء إلى أصحابها ، ويعزو الأقوال إلى قائليها ، فقد ذكر كوكبة من العلماء المشهود لهم بطول الباع في ميدان اللغة ، والمشهورين بتمكنهم فيها ، وإن لم تكن لهم كتب مصنفة في اللغة خاصة ، إلا أن كتب التفسير والمعاني والإعراب والقراءات قد حفظت لنا كثيراً من آرائهم في اللغة والمعاني .

ومن هؤلاء العلماء : أبو الأسود الدؤلي (ت : ٦٧ هـ) ، وابن عباس (ت ٦٨ هـ) ، ومجاهد بن جبر (ت : ١٠٣ هـ) ، وعكرمة (ت : ١٠٥ هـ) ، والسُّدِّيُّ : إسماعيل بن عبد الرحمن (ت : ١٢٧ هـ) ، ورؤبة (ت: ١٤٧هـ) ، وأبو عمرو بن العلاء (ت : ١٥٤ هـ) ، واليزيدي : يحيى بن المبارك (ت : ٢٠٢ هـ) ، والشافعي : محمد بن إدريس (ت : ٢٠٤ هـ) ، والحسن البصري (ت : ٢١٠ هـ) ، وأبو عثمان المازني (ت : ٢٤٨ هـ) ، وعبد القاهر الجرجاني (ت : ٤٧١ هـ) ، وابن برهان : إقبال بن علي (ت : ٥٨٤ هـ) ، وأبو اليُمْن الكندي : زيد بن الحسن البغدادي (ت : ٦١٣ هـ) ، وغيرهم .

٥ – تحديد بداية النص المنقول ونهايته :

ومن دقة المنتجب الهمذاني أنه لا يكتفي بعزو النصوص إلى أصحابها فقط ، بل يحدد بدايتها ، ثم يحدد نهايتها بقوله : « انتهى كلامه » ، ومن ذلك قوله : « و" كُلْ " وزنه " عُلْ " ، والأصل : أُأْكل ، فلما حذفت الهمزة الساكنة – التي هي فاء الفعل – تخفيفاً استغني عن همزة الوصل ، لتحرك العين – الذي هو الكاف – ومثله " خذ " ، ولا يقاس عليه ... قال صاحب الكتاب : ولا يجوز أن تقيس هذا ، فتقول في أخذ : " أُوخذ " ، بل عليك أن تتابعهم ، وتقف حيث يقفون ، فإن حذفوا حذفاً لازماً لم تستعمل الأصل ، وإن لم يحذفوا لم تحذف ، وإن استعملوا الأمرين : الحذف والأصل استعملتهما كذلك ، انتهى كلامه »[1] .

---

(١) الفريد ١ / ٢٧٣ – ٢٧٤ .

ونقل كلام الزمخشري في " التوراة " و" الإنجيل " ، فقال : « الزمخشري : التوراة والإنجيل اسمان أعجميان ، وتُكُلِّفَ اشتقاقُهما من " الوَرْيِ " و" النَّجْل "، ووزنهما " تَفْعِلَة " و" إفعيل " إنما يصح بعد كونهما عربيين . وقرأ الحسن : " الأنجيل " - بفتح الهمزة - وهو دليل على العجمة ؛ لأن " أفعيل " عديم في أوزان العرب ، انتهى كلامه »[١] .

وقال أيضاً : « وقوله : ﴿ **فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه** ﴾ ... أبو إسحاق : وسمي الثاني اعتداءً ؛ لأنه مجازاة اعتداء ، فسمي بمثل اسمه ؛ لأن صورة الفعلين واحدة ، وإن كان أحدهما طاعة ، والآخر معصية ، والعرب تقول : ظلمني فلان فظلمته ، أي : جازيته بظلمه ، وجَهِلَ عليّ فَجَهِلْتُ عليه ، أي : جازيته بجهله ، انتهى كلامه »[٢] .

كما قال : « وقرئ : ﴿مناءة﴾ ، بالمد والهمزة ، وبتركها ، وهما لغتان ، غيرُ أن المشهورَ تركُها ، قال أبو علي : ولعل " مناءة " بالمد لغة ، ولم أسمع بها عن أحد من رواة اللغة ، انتهى كلامه »[٣] .

وقال : « قال أبو إسحاق : الأصوات مبنية على " فُعَال " و" فعيل " ، فأما " فُعَال " فنحو : الصُّرَاخ والجُؤَار والبُكَاء ، وأما " فعيل " فنحو : العويل والزئير، والفُعال أكثر ، انتهى كلامه »[٤] .

٦ - الإشارة إلى آراء أهل اللغة ، دون ذكر أسمائهم أو مصنفاتهم :

ومن أمانة المنتجب ودقته وتَحَرِّيه أنه إذا لم ينقل النص من مصدر بعينه نجده يشير إلى ذلك بقوله : « قال أهلُ اللغة » ، أو : « بعض أهلِ اللغة » ، أو : « قِيلَ » ، أو : « وحُكِيَ » ، أو : « قال أهلُ العربية » ، أو : « قال بعضهم » ،

---

(١) الفريد ١ / ٥٣٩ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٤٢٧ .

(٣) المصدر نفسه ٤ / ٣٨٢ .

(٤) المصدر نفسه ٣ / ٢٣٢ .

أو : « بعض العلماء » ، أو : « بعض الفصحاء » ، إلى غير ذلك من عبارات العموم ، وكثير منها يأتي بها المنتجب على سبيل الاختصار ، أو لعدم تَكْرَار ذكر أسماء علماء اللغة ، لأن أغلب هذه الآراء والأقوال والحكايات المشار إليها بعبارات العموم مثبتة ومخرجة في معظم كتب التفسير والمعاني واللغة والقراءات ، كما أن أسماء أصحاب هذه الأقوال والآراء والحكايات معروفة معلومة ، وشهرتهم تغني - أحياناً - عن ذكرهم .

ومن الأمثلة على ذلك ما يلي :

في حديثه عن أصل كلمة " آية " ووزنها ومعناها قال المنتجب : « فأما " آية " فـ" فَعْلَةٌ " ... والأصل : " أَيَيَة " ... وقيل : أصلها : " آيِيَة " [فَاعِلَة](*) ثم حذفت اللام ... وقيل : بل حذفت العين ... وقيل : أصلها : " أَيِّيَة " " فَعْلَة " »[1] .

وقال أيضاً : « وقوله : ﴿ فَوَكَزَهُ ﴾ قال أبو عبيدة : الوكز : الدفع بأطراف الأصابع ، وقيل : بجُمْعِ كفه »[2] .

وقال : « والطُّغيان والطُّغوان والطُّغوى مصادر بمعنى ، وحُكِيَ كسرُ الطاء في " الطِّغيان " »[3] .

وفي حديثه عن قوله تعالى : ﴿ يا بني إسرائيل ﴾[4] قال المنتجب : « وإسرائيل : هو يعقوب - عليه السلام - ... وحكي في جمعه مكسراً : " أساريل " ، و" أسارلة " ، و" أسارل " »[5] .

وقال أيضاً : « ليس في القرآن حرف إلا وله معنى ، وسئل بعضُ العلماء عن

(*) في المحقق: "فَأَعِلَتْ" ، والمثبت من النسخة (د) .
(١) الفريد ١ / ٢٧٩ .
(٢) المصدر السابق ٣ / ٧٠٩ .
(٣) المصدر نفسه ١ / ٢٢ .
(٤) البقرة : (٤٠) .
(٥) الفريد ١ / ٢٨١ .

التوكيد ، وما معناه ؟ إذ الإسقاط لا يُخلُّ بالحرف ، فقال : هذا يعرفه أهل الطباع إذ يجدون أنفسهم بوجود الحرف على معنى زائد لا يجدونه بإسقاط الحرف »[1] .

وقال : « والمائدة – فيما ذكر أهل اللغة – : الخِوان ؛ إذا كان عليه طعام ، فإذا لم يكن عليه طعام فليس بمائدة ، وإنما هو خِوان »[2] .

كما قال : « والإنذار : إعلام بتخويف ، هكذا حده أهل اللغة »[3] .

وقال : « قال بعض أهل اللغة : أصل كبته : كبده ، أي : أصابه بالحزن في كبده ، فأبدلت التاء من الدال »[4] .

وفي حديثه عن معنى كلمة " الفلاح " قال : « قال بعض أهل اللغة ، من أصابه خير فهو مفلح »[5] .

وقال : « روي عن بعض الفصحاء : أنه كان إذا سئل : كيف أصبحت ؟ قال : خيرٍ ، على إرادة الجار ، وهو الباء ، أي : بخير »[6] .

٧ – التنبيه على مستويات الاستعمال اللغوي :

حَرَصَ المنتجب الهمذاني على إشباع المفردات اللغوية – التي تناولها في كتابه " الفريد " – بالبحث من حيث : معناها ، واشتقاقها ، وأصلها ، ووزنها ، كما ذُكر ، وكذلك عُنِيَ بالتنبيه على مستويات الاستعمال اللغوي لكثير منها ، حيث أشار إلى ما جاء الاستعمال اللغوي فيها عند العرب كثيراً ، أو شائعاً ، أو مشهوراً ، أو فصيحاً ، أو قليلاً ، أو نادراً .

(١) الفريد ١ / ٢٠٤ .

(٢) المصدر السابق ٢ / ١٠٦ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٢١١ .

(٤) المصدر نفسه ١ / ٦٢٨ .

(٥) المصدر نفسه ٣ / ٥٥٣ .

(٦) المصدر نفسه ١ / ٢٥٧ .

ومن الأمثلة على ذلك :

قوله : « العَمْرُ والعُمْر - بفتح العين وضمها - بمعنى ، وهو : البقاء ، إلا أنه استعمل في القسم أحدهما ، وهو المفتوح ، ونحو هذا كثير في كلام القوم »[١] .

وقوله : « أجمعت العرب على تسهيل الثانية في نحو " آدم " »[٢] .

وقوله : " وقوله : (ألقيا) أي : يقال ذلك ، واختلف في لفظ (ألقيا) ، فقيل : الخطاب من الله — جل ذكره — للمَلَكين الموكلين ، وهما : السائق ، والشهيد ، وقيل : هما من خَزَنَة النار ، وقيل : الخطاب للواحد ،وهو مالك ، وفيه وجهان : أحدهما : على تكرير الأمر ، كأنه قيل : أَلْقِ ،أَلْقِ؛ لأنه لما لم يكن سبيل إلى تثنية الفعل ثنى الضمير ، والثاني : أن العرب أكثر ما يرافق الرجل منهم اثنان ، فكثر على ألسنتهم أن يقولوا : اضربا زيداً يا رجلُ ، و: قفا ، حتى خاطبوا الواحد خطاب الاثنين ، ومنه قوله : فَقُلْتُ لصاحِبِي : لا تَحْبِسَانا ...

وقوله : فَإِنْ تَزْجُرَانِي يَا ابنَ عفانَ انزجرْ وَإِنْ تَتْرُكَانِي أَحْمِ عِرضاً مُمَنَّعاً "[٣].

وقال أيضاً : « وقوله : ﴿ إيَّاكَ نعبدُ ﴾ بعد قوله : ﴿ الحمدُ لله ﴾ خروج من الغَيْبَة إلى الخطاب ، وعكسه : ﴿ حتى إذا كنتم في الفلكِ وجرينَ بهم ﴾ ، وهو شائع في كلام القوم نثرهم ونظمهم »[٤] .

ومنه قوله : « وأما " الله " - بحذف الهمزة - فمختص بالمعبود ... ولامه مفخمة ، إذا كان قبلها فتحة أو ضمة ، ومرققة إذا كان قبلها كسرة ، وعلى ذلك العرب كلهم »[٥] .

وقوله : « السُّوْءَى ... تأنيث الأسوأ ، وهو الأفصح »[٦] .

وعن استعمال " حيث " مبنياً على الضم أو الفتح أو الكسر قال المنتجب : « والضم أشيع ، وهو لغة التنزيل ، وحكي فيه أيضاً الكسر ، وليس بالأشيع ، والواو مكان الياء ، وليس بالأعرف »[٧] .

وقال أيضاً : « العرب تقول : كاد يفعل كذا ، بِغَيْر " أن " ... وقد تشبه

---

(١) الفريد ١ / ١٩٨ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٢١٢ .

(٣) المصدر نفسه ٤/٣٥٢-٣٥٣ .

(٤) المصدر نفسه ١ / ١٧٠ ، وينظر أيضاً : ٥٩٦ و ٣ / ٦٤٣ .

(٥) المصدر نفسه ١ / ١٥٧ .

(٦) المصدر نفسه ٣ / ٧٥١ .

(٧) المصدر نفسه ١ / ٢٧٤ .

بـ" عسى "، فيقال : كاد أنْ يفعل ... والأول أشهر ، وأفصح ، وعليه الأكثر ، فاعرفه »[١] .

كما قال : « وقوله : ﴿ **حتى عادَ كالعُرجون القديم** ﴾ ... قال أبو إسحاق: هو " فُعْلُون " من الانعراج ، وهو الانعطاف ، وهذا جيد حسن من جهة المعنى ، ولكن ضعيف شاذ من جهة عدمه في كلام القوم »[٢] .

وقال : « " لات " أصل بنفسها ، هي " لا " زِيْدت عليها التاء ... وأكثر العرب على تحريك هذه التاء بالفتح في الدرج ... وأيضاً فإن التغيير في الحروف قليل »[٣] .

وفي قوله تعالى : ﴿ **تسعٌ وتسعون نَعجة** ﴾[٤] قال المنتجب : « الجمهور على كسر التاء فيهما ، وقرئ : بفتحها فيهما ، وهما لغتان ... غير أن الكسر أشيع، وعلى فتح نون قوله : ﴿ **نعجة** ﴾ ، وقرئ : بكسرها ، وهما أيضاً لغتان ... إلا أن المشهور الفتح »[٥] .

وقال أيضاً : « قوله – عز وجل – : ﴿ **وما أهديكم إلا سبيلَ الرشاد** ﴾ ... وقرئ : « إلا سبيل الرَّشَّاد » ... وهو " فَعّال " من رَشِد : يرشَد ... أو من رشَد : يرشِد ... ولا ينبغي أن يكون من " أرشد " : " يُرشِدُ " ، كـ" جَبّار " من " أجبر " ، و" سَحّار " و" قصّار " من " أسأر " و" أقصر " ، و" درَّاك " من " أدرك " ، كما زعم بعضهم ؛ لأن (فَعَّالاً) من الفعل لا يجيء إلا في الأحرف المذكورة آنفاً ، وهو قليل »[٦] .

---

(١) الفريد ١ / ٢٣٨ .
(٢) المصدر السابق ٤ / ١٠٩ .
(٣) المصدر نفسه ٤ / ١٥٢ .
(٤) ص : ٢٣ .
(٥) الفريد ٤ / ١٥٩ .
(٦) المصدر السابق ٤ / ٢١١ .

كما أشار إلى الأوجه الجائزة في الاستعمال اللغوي لكثير من الألفاظ القرآنية .

ومن ذلك قوله : « ويجوز في نحو ﴿ أأنذرتهم ﴾ تسعة أوجه :

تحقيق الهمزتين ، وتخفيف الثانية بين بين على مذاق العربية ، وتوسيط ألف بينهما محققتين ، وتوسيطها والثانية بين بين ، وحذف حرف الاستفهام ، وحذفه بعد إلقاء حركته على الساكن قبله ، وقلب الثانية ألفاً ، وقلب الأولى هاء ، وتخفيفها بين بين ، ولكل واحد من هذه الأوجه وجه في العربية . فوجه من حققهما أنه أتى بهما على الأصل ، ووجه من خفف الثانية منهما أنه كره اجتماعهما ؛ لثقلهما ، وقد اجتمعت العرب على تسهيل الثانية في نحو : آدم ، وجاءٍ ونحوهما لما ذكرت ، فحمل المختلف فيه على المجمع عليه . ووجه من وسط بينهما بألف وحقق الثانية أنه كره اجتماعهما لما ذكرت آنفاً ، فأزاله بالحائل ، فلما زال ذلك بالحائل بَقَّى الثانية على حالها .

ووجه من خفف الثانية مع التوسيط أنه قدر بقاء الاستثقال مع تخفيفه الثانية؛ لأن المخففة بزنة المحققة ، لقيامها في النظم مقامها ، فلذلك خففها مع التوسيط .

ووجه من حذف [حرف]الاستفهام أنه حذفه تخفيفا مع عدم اللبس ؛ لإتيان (أم) بعده ، فإن قلت : هل يجوز أن تكون (أم) هنا منقطعة على قول من قرأ ﴿ أنذرتهم ﴾ على الخبر ، كقولهم : إنها لإبل أم شاء ، قلت : لا ؛ لأنك إن جعلتها كذلك قطعت سواء مما بعده ، وسواء يقتضي خبرين فصاعداً ، وأما الأقل فلا ، فإن [قلت : فإن][*] كان الأمر على ما زعمت فما معنى قول القائل : قرأ على الخبر؟ قلت : معناه على لفظ الخبر ، والمعنى معنى الاستفهام ، وحذفُ المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كثير شائع في كلام القوم إذا خلا الكلام من اللبس .

ووجه من حذف بعد أن ألقى حركته على الساكن قبله أنه كره اجتماعهما لما ذكرت في غير موضع ، فأزاله بالحذف بعد النقل، إذ وجد السبيل إلى ذلك،

(*) ما بين المعكوفين سقط من المحقق ، وأثبته من النسخة (د) .

كما قالوا : من ابوك وكم ابلك ، ومن امك حين أرادوا تخفيف الهمزة ، ونحو هذا شائع كثير في كلام القوم .

ووجه من قلب الثانية أنه كره اجتماعهما لما ذكرت في غير موضع ، فأبدل الثانية منهما ألفاً ، كما قال :

سالت هُذَيلُ ...

ونحو هذا يسمع ولا يقاس عليه ، وأيضاً فإن أكثر ما ورد في التنزيل من هذا النحو بعده الساكن ، فكأن ذلك يكون جمعا بين الساكنين . والذي جسَّر القارئ على ذلك بَعْدَ النَّقْل فرط ما في الألف من زيادة المد .

ووجه من قلب الأولى أنه كره أيضاً اجتماعهما ، فأبدل الأولى منهما هاء، كما قالوا : هيّاك في إيّاك .

ووجه من جعلها بين بين أنه كره اجتماعهما أيضاً ، فأزالهما بتخفيف الأولى ، وهو ضعيف ؛ لأنه كالجمع بين الساكنين على غير حَدِّه ، فهذه تسعة أوجه . فأعرفهن وقس عليهن ما يرد عليك من نظائرهن في التنزيل »[1] .

٨- التعريفات اللغوية :

امتاز المنتجب الهمذاني بحرصه على عرض مادته اللغوية بسهولة ووضوح ، فكان دقيقا في منهجه ، واضحا في أسلوبه ، حيث عني بتعريف الكلمات التي يعرض لها من الناحية اللغوية ، وهو بذلك يضع بين يدي القارئ مادة لغوية متكاملة البحث ، تحرى في عرضها جوانب اللغة المتصلة بها ، وأول هذه الجوانب تعريف الكلمة وبيان معناها .

وقد سلك المنتجب الهمذاني في تعريفاته اللغوية ثلاث سبل ، وهي :

١- الاعتناء بالكلمة من حيث تعريف معناها اللغوي فقط ، وهذا هو الكثير الغالب عنده ، ومن أمثلة ذلك :

---

(١) الفريد ١ / ٢١٢ - ٢١٤ .

ما جاء في حديثه عن معنى كلمة (الرب) في اللغة ، حيث قال: « والرب: المالك ، يقال : هذا رب الدار ، أي : مالكها ، ومنه قول بعض الفصحاء : لأَن يَرُبَّني رجل من قريشَ أحبُّ إليّ من أن يَرُبَّني رجل من هوازنَ »[١] .

وقال أيضا : « الانفجار : خروج الماء بكثرة ، والانبجاس : خروجه قليلا قليلا »[٢] .

كما قال : « العِيْسُ : ... بياض الإبل يخالطها شيء من الشقرة »[٣] .

وأمثلة هذه التعريفات من الكثرة بحيث تكاد تشمل معظم المفردات القرآنية التي تناولها المنتجب ، ويتضح فيها أن المنتجب لم ينص على أن هذه التعريفات هي المثبتة المطابقة للمعاني التي جاءت بها اللغة في هذه الكلمات .

٢- ينص على المعنى اللغوي الذي وردت الكلمة له ، كما هو مثبت في كتب اللغة ، وهذا أقلّ من الأول .

ومن الأمثلة على ذلك :

قوله : « والخصوصية في اللغة : الإفراد ، وخصّه بالشيء ، إذا أفرده به »[٤] .

وقوله : « ضاعفت الشيء مضاعفة ، وضعّفته تضعيفا ، وأضعفته إضعافا ، وضِعْفُ الشيءِ : مِثلُه ، وضعفاه : مثلاه ، وهذا تفسير لغوي »[٥] .

وقال أيضا : « والكرسي في اللغة : الشيء الذي يعتمد عليه ، وأصله من تراكب الشيء بعضه على بعض ، ولزومه وثبوته »[٦] .

---

(١) الفريد ١ / ١٦٤ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٢٩٩ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٣٣١ .

(٤) المصدر نفسه ١ / ٣٥٤ .

(٥) المصدر نفسه ١ / ٤٨٧ .

(٦) المصدر نفسه ١ / ٤٩٦ .

كما قال : « والطمس في اللغة : عفو الأثر ، يقال : طُمِست أعلامُ الطريق ... إذا ذهبت ، ودَثَرَت »[١] .

وقال : « حقيقة اللمس في اللغة : تطَلُّب الشيء باليد أو شبهها »[٢] .

ومن ذلك أيضا قوله : « والخلق في اللغة : التقدير ، يقال : خلقت الأديم ، إذا قدرته لتقطعه ، والعرب تسمي كل صانع : خالقاً ، فذهب إلى معنى التقدير، وتبارك في اللغة : تكاثُرٌ وارتفاع »[٣] .

وقوله : « والغيُّ في اللغة : الخيبة والضلال »[٤] .

وكذلك قوله : « والهضيم في اللغة : اللطيف الضامر ، الداخل بعضه في بعض ، من قولهم : كشح هضيم »[٥] .

وهكذا نلحظ في هذه التعريفات اللغوية – التي نص على معاني كلماتها كما وردت في كتب اللغة – اهتمامه الكبير بمعاني المفردات اللغوية ، ونلمس أثر تمكنه من هذه اللغة فيما يعرض من أمثلة وتعريفات ، كما نجده ذا نفس طويل في التعامل مع المفردات القرآنية ، فلم يكد يترك مفردة تحتاج إلى بيان وتوضيح إلاَّ علَّقَ عليها ، ووضح معناها اللغوي بإحاطة و شمول ؛ لأنه لم يقف عند الحديث عنها من حيث الإعراب فقط، وإنما أضاف إليه كثيرا من جوانب اللغة المختلفة ، بل إنه – أحيانا – يتحدث عن المفردة القرآنية من حيث اللغة فقط تحدث المتبحِّر فيها ، ويترك جانب الإعراب والتفسير .

٣- يبين معنى الكلمة كما ورد في اللغة ، ثم يذكر معناها في الاصطلاح، وهذا قليل ، ومن أمثلة ذلك قوله : « والفسق :

(١) الفريد ١ / ٧٤٥ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٧٤٠ .

(٣) المصدر نفسه ٣ / ٥٥٧ .

(٤) المصدر نفسه ٣ / ٤٦٨ .

(٥) المصدر نفسه ٣ / ٦٦٣ .

الخروج عن الشيء ، من قولهم : فَسَقَت الرُّطَبَةُ ، إذا خرجت من قِشْرِها ، والفاسق في الشريعة : الخارج عن أمر الله ، بارتكابه ما نهاه الله عنه »[١] .

وقوله : « والاعتكاف في اللغة : الإقامة ، وفي الشرع : حبس النفس في المسجد لأجل العبادة »[٢] .

وقال أيضا : « والفقه في اللغة : الفهم ، وفي الشرع : العلم بالأحكام الشرعية ، ثم خُصّ به علم الشريعة ، والعارف به فقيه ، فاعرفه »[٣] .

كما قال : « والصديد : ماء الجروح ، وهو ماء رقيق مختلط بالدم ، قبل أن تغلظ المدة ، هذا أصله في اللغة ، وفي التفسير : هو ما يسيل من جلود أهل النار »[٤] .

٢ - وضوحه وسهولة عرضه :

إن منهج المنتجب الهمذاني في كتابه (الفريد) واضح ومرتب وميسر ، يساعد قارئه على الوقوف على القضايا اللغوية التي يعرضها بكل يسر وسهولة .

وهذا المنهج الواضح استقاه المنتجب من تتبعه آيات القرآن الكريم آية آية ، وفق ترتيبها في المصحف الشريف ، حتى غدا كتاب (الفريد في إعراب القرآن المجيد) معجماً لغوياً لحل مفردات القرآن الكريم ، من حيث معناها ، واشتقاقها، وأصولها ، وأوزانها ، ونظائرها ، أو من حيث دلالاتها ، ومرادفاتها، وأضدادها ، أو من حيث تطورها ، واستعمالاتها ، مما يوفر على الباحث عناء البحث والتنقيب في المعاجم وكتب اللغة .

---

(١) الفريد ١ / ٢٥٩ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٤٢٤ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٧٦٥ .

(٤) المصدر نفسه ٣ / ١٥٤ .

ويتجلى هذا الترتيب السهل الواضح في منهج المنتجب الهمذاني في أنه يشبع البحث في مسألة من مسائل اللغة ، حتى إذا ما تكررت اكتفى بالإشارة إليها ، أو ذكرِ ما يُقرِّبُها ، أو يُنبِّهُ عليها ، وهو بذلك يجيء بالمقصد المطلوب من أقصر طريق .

ومن مظاهر الوضوح والسهولة والترتيب في العرض عند المنتجب الهمذاني ما يلي :

١ - وضوح خطته وبيان الهدف من تأليفه :

أوضح المنتجب الهمذاني خطته في مقدّمة كتابه (الفريد في إعراب القرآن المجيد)، فذكر: أنه مقتضب من أقاويل المفسرين ، ومن كتب القراء والنحويين ، وأنه قد اجتهد في جمع مُفْتَرَقِهِ ، وتمييز صحيحه ، وإيضاح مشكله ، وحذف حشوِه، واختصار ألفاظه، وتقريب معانيه ، كما أنه أراد أن يكون بديعاً في فَنِّه ، رائقاً في حسنه ، لا بقصير مخلٍّ ، ولا بطويل ممل ، وقد طمع في أن ينتفع به طالبو هذا الفنِّ ، فأودعه ما يحتاجون إليه[1] .

وأما الهدف من تأليفه كتاب (الفريد) فقد قال عنه : « والذي حملني على تأليف هذا الكتاب - وإن سبقني إلى جمع مثله ذوو الألباب - تطويل قوم وتقصير آخرين ، مع إخلائهما من كثير ما يحتاج إليه ، وذكرهما مالا يُحتاج إليه، فأردت أن يكون كتابي هذا مُجَمِّعَ بينهما ، ومُحْجِرَ عينهما »[2] .

٢ - الالتزام بالتنظيم الدقيق والترتيب الواضح في العرض :

لقد التزم المنتجب الهمذاني جانب التنظيم الدقيق ، والترتيب المنهجي ، فابتعد عن الحشو ، ونَفَرَ من اللغو ، وحاول أن يوصل الفكرة واضحة جلية إلى قارئها ، بأيسر عبارة ، وأوضح لفظ ، وأسهل عرض ، ففي قوله تعالى :

---

(١) ينظر: الفريد ١ / ١٤٢ .

(٢) المصدر السابق ١ / ١٤٢ .

﴿ **وأَهُشُّ بها على غنمي** ﴾[١] ، قال المنتجب : « الجمهور على ضم الهاء مع شين معجمة ، على معنى : أخبط بها الورق على رؤوس غنمي لتأكله ، يقال : هشَّ الورق يهشُّه هشا ، إذا خبطه بعصا ، ليتحاتَّ ، قال الراجز :

أَهُشُّ بالعصا على أغنامي من ناعِمِ الأراكِ والبَشَام

وقرئ : (أهِشُّ) بكسر الهاء والشين معجمة بحالها ، قيل : هما لغتان بمعنى ، جيء به على (فَعَل) : (يَفْعِل) بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر ، وإن كان مضاعفاً ومتعدياً ، وله نظائر في اللغة ، نحو : هَرَّ الشيءَ : يهِرُّه ، ويهُرُّه ، إذا كرهه ، وشدَّ الحبلَ : يشُدُّه ، ويشِدُّه ، ونَمَّ الحديثَ : ينُمُّه، وينِمُّه ، وفي أحرف سوى هذه ، فكذلك يكون (أهِشُّ) بكسر الهاء بمعنى : (أهُشُّ) بضمها ، وليس قول من قال : معناه : أكسر بها على غنمي عاديتها من قولك : هشَشْتُ الخبز ، إذا كسرته بعد يُبْسٍ بمستقيم ؛ لأنه لا يقال : هَشِشْتُ الخبز ، إنما يقال : هَشَّ الخبز : يَهِشُّ هشًّا ، إذا كان يتكسر لهشاشته ، ولم يذكر أحد من أهل اللغة – فيما اطلعت عليه – تعدية الهش ، فاعرفه »[٢] .

ومن أمثلة التنظيم الدقيق والترتيب السهل الواضح في العرض ما جاء عند قوله تعالى : ﴿ **إن الذين كذَّبوا بآياتنا واستكبروا عنها لا تُفتَّحُ لهم أبوابُ السماء ولا يدخلون الجنةَ حتى يلجَ الجَمَلُ في سَمِّ الخياط** ﴾[٣] ، وهو قول المنتجب : « والولوج : الدخول ، والسَّمُّ : ثُقْبُ الإبرة ، والخِياط: ما يخاط به ، وكذلك المخيط ... وقرئ أيضاً : (الْجُمَّل) بضم الجيم وفتح الميم مع التشديد ، وقرئ : (الْجُمَل) بضم الجيم وفتح الميم مخففة ، واختلف فيهما ، فقيل : كلاهما الحبل الغليظ من القِنَّب ، وقيل : القلْسُ الغليظ ، والقلْسُ : حبل ضخم

---

(١) طه : (١٨) .

(٢) الفريد ٣ / ٤٣٢ .

(٣) الأعراف : (٤٠) .

من ليف ، أو خُوَصِ قلوسِ السفن ، وقيل : الحبلُ الذي يُصعَدُ به النخلُ ، وقيل : الحبال المجموعة ، وكلّه قريبٌ بعضُه من بعض »[1] .

٣ – اعتماد الطريقة الحوارية التفصيلية :

أجرى المنتجب الهمذاني كثيراً من المسائل اللغوية على طريقة حوارية تفصيلية ، تعتمد على السؤال الافتراضي والجواب المحتمل له ، وهي طريقة تُعَمِّقُ الفهم والإدراك في هذا العلم .

ومن الأمثلة على اعتماد المنتجب على الطريقة الحوارية التفصيلية ما يلي :

عند إعراب قوله تعالى : (أولئكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضلالةَ بالهدى) (*) قال : " وأصل (اشتروا):(اشْتَرَيُوا) ، فقلبت الياء ألفاء ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت ؛ لسكونها وسكون واو الجمع بعدها ، وبقيت فتحة الراء قبلها تدل عليها ، وقيل : بل أسكنت الياء تخفيفاً ، ثم حذفت .. وحركت الواو لالتقاء الساكنين بالضم ، وهو الأشيع ، وبالكسر ، على أصل التقاء الساكنين ، وبالفتح ؛ للتعديل ، وقد قرئ بهن ، فإن قلت : لم كان الضم فيها أشيع ؟ قلت : لأنها واو جمع ، فأرادوا الفرق بينها وبين واو (أو) و(لو) ، وهذا مذهب صاحب الكتاب ، وقيل : لأن الضم -هنا – أخف من الكسر ؛ لأنه من الواو ، عن ابن كيسان ، وقيل : حركت بحركة الياء المحذوفة ، عن الفراء ، وقال الزجاج : اختير لها الضم؛ لأنها واو جمع ، فضمت كما ضمت النون في (نَحْنُ) ، وقيل ضمت لأنها ضمير فاعل ، فهي كالتاء في (فَعَلْتُ) ، وقد أجيز همزها لانضمامها ، على إجراء غير اللازم مجرى اللازم "[2].

وقال أيضاً : « فإن قلت : فلم حذفت الألف في الخط من اسم الله تعالى ؟ قلت : ليفرق بينه وبين (اللات) ؛ لأن من العرب من يقف عليها بالهاء ، فيقول : (اللّاه) ، قياساً على نظائرها ؛ لأنها تاء التأنيث »[3] .

وفي قوله تعالى : ﴿ **وإذا خَلَوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكُم** ﴾[4] قال المنتجب : « وخلوت بفلان ، وإليه ، ومعه ، إذا انفردت معه ، غير أن (خلوت به) أكثر استعمالاً من خلوت إليه ، فإن قلت : فإن كان الأمر على ما زعمت، فلم جيء هنا بـ(إلى) دون (الباء) ؟ قلت : قيل : إنما جيء بـ(إلى) دون الباء – هنا – ليدل الكلام على معنى الابتداء والانتهاء ؛ لأن أول لقائهم كان للمؤمنين ، ثم لرؤسائهم »[5] .

---

(١) الفريد ٢ / ٢٩٨ – ٣٠٠ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٢٢٩-٢٣٠.

(٣) المصدر نفسه ١ / ١٥٧ .

(٤) البقرة : (١٤) .

(٥) الفريد ١ / ٢٢٧ .

وفي قوله تعالى : ﴿ **وله ذرية ضعفاء** ﴾[١] قال المنتجب : « فإن قلت : لم ضُمَّت الذال من (ذُرِّيّة) ؟ قلت يحتمل وجهين : أحدهما : أن تكون منسوبة ... فتكون من تغييرات النسب ، كما قالوا في النسب إلى الدهر : دُهْرِيّ ، والثاني : أن تكون غير منسوبة ، فتكون كـ(قُمريّة) و (بُخْتِيَّة) »[٢] .

وفي قوله تعالى : ﴿ **واجعل لِّي وزيراً من أهلي** ﴾[٣] قال المنتجب : « والواو في الوزير أصل ... وعن الأصمعي : هو من الموازرة ، وهي المعاونة ، قال : وكان القياس (أزيراً) ، فقلبت الهمزة إلى الواو ... فإن قلت : لم قلت : إن الواو في الموازرة منقلبة عن الهمزة ؟ قلت : لأن العرب تقول : آزرت فلاناً ، أي : عاونته ، بالهمز ، وأما وازرته فليس من كلام العرب ، وإنما هو شيء تقوله العامة ، كما ذكره الجوهري ، فاعرفه »[٤] .

٤ - الاستدراك والتعقيب :

استدرك المنتجب على كثير من علماء اللغة ، وكان يأخذ عليهم وقوعهم في تضييق مجال اللغة ، وحصر استعمالات العرب ، وتعسف معاني النصوص ، بدون دليل واضح ،أوسند قوي ، خاصة عندما يكون في الأمر سعة ويسر ، وفي الاستعمال ما يعضده ويقويه .

ومن ذلك قوله : " وقوله : (رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلاً) ، على إضمار القول ، أي : يقولون ذلك، ومحله النصب على الحال ، أي : يتفكرون قائلين : ما خلقت هذا الخلق أو هذا الشيء باطلا ، و(باطلا) نعت لمصدر محذوف ، أي : ما خلقته باطلا بغير حكمة ، بل لِحِكَمٍ بَوَالِغ ، ولك أن تجعله حالاً من (هذا) ، والعامل فيها (خَلَقْتَ) ، أي : ما خلقت هذا عارياً عن حكمة ، ويضعف أن يكون مفعولاً من أجله ، كما زعم الجمهور ، أي : للباطل ؛ لأن من شرط المفعول من أجله أن يكون مصدراً ، وليس هذا مصدراًوإنما هو اسم فاعل من (بَطَلَ) الشيءُ ، فهو بَاطِلٌ ، وأما مصدره فـ(بُطْلٌ) ، و (بُطْلَانٌ) ، و(بُطُولٌ) ، وأما جعلهم اسم الفاعل هنا بمعنى المصدر فعنه

---

(١) البقرة : (٢٦٦) .

(٢) الفريد ١ / ٥١٢ .

(٣) طه : (٢٩) .

(٤) الفريد ٣ / ٤٣٤ - ٤٣٥ ، وينظر أيضاً : ١/١٥٤، ١٩١، و٣٨٣/٤، ويراجع : الصحاح (أزر) ٥٧٨/٢.

مندوحة بما ذكرت ؛ لأن الشيء إذا أتى على أصله لا يخرج عن أصله لغير اضطرار ، خصوصاً في الكتاب العزيز "[١].

وقال : " أصلُ التَّدْلِيَةِ : إرسالُ الدَّلْوِ في البئرِ ... وأَلِفُهُ منقلبة عن ياء ، وليس قول مَنْ قال : الألفُ بدلٌ من ياء مبدلة من لام - والأصل : دللهما ، من الدلالة ، لا من الدلال- بمستقيم ؛ لفساد المعنى ، ومخالفةِ أهلِ اللغةِ "[٢].

والقائل إن الأصل : (دللهما) هو العكبري ، وكونه من (الدلالة) ، أي من مصدر الفعل (دُلَّ) ، بمعنى الثقة والسداد أو الجرأة ، وأما الدَّالُّ أو الدَّلَالُ فمن الْهَدْيِ والسكينةِ في حُسْنِ الحديثِ والهيئةِ والشكلِ والمزاج[٣] .

وفي قوله تعالى : ﴿ **لا يرقبوا فيكم إلاًّ ولا ذمة** ﴾[٤] قال : « و (إلاًّ) منصوب بقوله (لا يرقبوا) ، أي : لا يراعوا عهداً ، عن مجاهد وغيره .

وقيل : قرابة ، عن ابن عباس .

وأُنشد لحسان بن ثابت :

لعمرُك إنَّ إلَّك من قريشٍ كإلِّ السَّقْبِ من رألِ النَّعَامِ

السَّقْبُ : الذكر من ولد الناقة ، أي : ليس بينك وبينهم قرابة ، كما أنه لا نسب بين ولد الناقة وولد النعامة .

وقيل : جواراً ، عن الحسن وغيره ، وقيل : حلفاً ، عن قتادة .

وقيل : هو اسم من أسماء الله تعالى، عن مجاهد أيضاً .

وأنكر أبو إسحاق ذلك ، وقال : هذا عندنا ليس بالوجه ؛ لأن أسماء الله تعالى معروفة معلومة ، كما جاء في القرآن وتليت في الأخبار .

قلت : وحقيقة الإل على مقتضى اللغة الظهور ، مأخوذ من الألّ ، وهو البريق ، يقال : ألَّ لونه يؤل إلاًّ : إذا صفا وبَرَقَ ، فسمي ذلك كله : إلاًّ ؛ لظهوره »[٥] .

---

(١) الفريد ٦٧٥/١ .

(٢) الفريد ٢٨٢/٢-٢٨٣ .

(٣) ينظر : التبيان ٥٦١/١، وتفسير القرطبي : ٢٦١٦، واللسان (دلل) ٢٤٧/١١-٢٤٨ ، ٢٥٠ .

(٤) التوبة : (٨) .

(٥) الفريد ٢ / ٤٤٨ - ٤٤٩ .

وكذلك قوله : " وقوله : (فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الأَعْدَاءَ) ، الجمهور على ضم التاء وكسر الميم ، ونصب الأعداء به ، أي : تسرهم ، والشماتة : الفرح ببليّة الأعداء ، وفعلُه (شَمِتَ) بـه : (يَشْمَتُ) بكسر العين في الماضي ، وفتحها في الغابر ــ شماتةً ، وأشمته فلانٌ إشماتاً : إذا عرّضَهُ لتلك الحال ، والمعنى : فلا تَفعَلْ بي ما هو أمنيتُهم ، من الاستهانة بي ، والإساءة إليّ ... وقرئ : (فلا تَشْمَتْ بِيَ الأعداءَ) ، بفتح التاء والميم ونصب الأعداء ، على تقدير فِعْلٍ ، كأنه قال : لا تَشْمَتْ أنت بيَ يا ربِّ ، ولا تُشْمِتْ بِيَ الأعداءَ ، ويكون تأويل "فَلَا تَشْمِتْ بِيَ أنتَ يا ربّ" كتأويل (اللهُ يَسْتَهزِئُ بهم) ، وهذا قول أبي الفتح ، وتأويله ، وفيه ما فيه لمن تأمل .

والوجه عندي ــ والله تعالى أعلم بكتابه ــ أن الفعل مسند إلى موسى عليه السلام ــ وناصب الأعداء فعل مضمر ، وفاعله الشماتةُ ، كأنه قال : فلا تَشمَتْ أنتَ بيَ ، فَتُشْمِتَ بيَ الأعداءَ ، أي : فَشَمَاتَتُكَ تُشْمِتُ بِيَ الأعداءَ " [1].

والتأويل الذي أشار إليه في قوله تعالى : (اللهُ يَسْتَهزِئُ بهم)[2] ، أي : أنه سبحانه يجازيهم جزاء استهزائهم ، وقد سمي جزاء الاستهزاء باسمه تعالى ؛ لأنه مثله في الصورة ، كقوله : (وجزاء سيئة سيئة مثلها)[3]، وقوله تعالى : (فَمَنِ اعْتَدَىٰ عليكم فاعتدُوا عليه)[4]، والعرب تسمي الشيء باسم الجزاء عليه على طريق التشاكل والازدواج والمقابلة ، وهي ــ هنا ــ لقولهم : (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتهزِئُون)[5]، وأما إذا لم توجد مقابلة في الكلام فإن التأويلَ المحمولَ عليها يُعَدُّ تَكلُّفاً في الإعراب ، وخُروجاً عن المعنى الظاهر ؛ لأنه قد رُوِيَ تَعَدِّي (شَمِتَ) لغةً ، فلا يتكلف أنها لازمة مع نصب الأعداء [6].

وفي قوله تعالى : (وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مبينٌ)[7]، يقول : " وقوله : (إن هو) الكناية عن المُعَلَّم ، دل عليه (وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعرَ) ، أي : قولُ الشعرِ ، أو صناعتُه ؛ لأنه ــ عليه الصلاة والسلام ــ لم يكن شاعرا ، وأما قوله : (أنا النبيُّ لا كذبْ أنا ابنُ عبدِ المطلبْ) وقوله:(هَلْ أَنتِ إِلَّا إِصْبَعٌ [دُمِيت] [8] وفي سبيلِ اللهِ ما لَقِيت) ففيه أوجه : أحدها : أن الشعر ما قصد ناظمه إلى وزنه ، وأخرجه عن المنشود إلى حد الموزون ، فأما ما وقع من خلال الكلام مما يوافق وزن الشعر من غير قصد فليس بشعر ، وقد يجرى ذلك على ألسنة العامة ، الذين ليسوا من العرب ، ولا لهم علم بوزن الشعر اتفاقا ، فلا يسمى : شعرا ، ولا قائلُهُ : شاعراً ، ولذلك قال أبو عبيدة وغيره من أهل العلم بكلام القوم في هذا النوع : إنه وافق وزنُهُ وزنَ الشعرِ ، ولم يقصد به الشعر ، والثاني : أن هذا رجز ، والرجز غير الشعر ، ، والراجز غير الشاعر ، وكان الخليل ــ رحمه الله ــ يقول : مَا كَانَ يُعَدُّ الرجزُ من الشعرِ ، والثالث : إنما قال ــ عليه الصلاة والسلام ــ : (أَنَا النَّبِيُّ لا كَذِبَ) ، بالفتح ، [و] [8] (أَنَا ابنُ عبدِ المطلبِ) بالكسر ، وكذلك (دُمِيتِ) بالكسر من غير [إشباع] [9]، و(لَقِيتْ) بالسكون للوقف ، فلا يكون موزونا ، وقد روى بعضهم : (لَقِيتْ) [و][8] (دَمِيَتْ) بتاء التأنيث الساكنة ، على الإخبار عن الإصبع ، فلا يكون ــ أيضا ــ موزونا ، وإذا كان كذلك فيبطل ما اعترض به أهل [الإلحاد][9] ، وادَّعَوْهُ عليه ــ عليه الصلاة والسلام ــ وعلى كلام الله ــ جل ذكره ــ من الاستحالة والفساد "[10] .

---

(١) الفريد ٣٦/٢.

(٢) البقرة : (١٥) .

(٣) الشورى : (٤٠) .

(٤) البقرة : (١٩٤) .

(٥) البقرة : (١٤) .

(٦) ينظر : المحتسب ٢٥٩/١، والفريد ٢٢٨/١، والبحر المحيط ٣٩٦/٤.

(٧) يس : (٦٩) .

(٨) ما بين المعكوفين سقط من المحقق ، وأثبته من النسخة (د) .

(٩) في المحقق :" اشعار ، و"الإيجاد " ، والمثبت من النسخة (د) .

(١٠) الفريد ١١٨/٤-١١٩ .

٥ – ضبط المفردات اللغوية :

أولى المنتجب الهمذاني ضبط المفردات اللغوية المشكِلة عناية خاصة ، فحَرَصَ على ضبطها حِرْصاً شديداً ، ثم قام بتوضيح معانيها ، والاستشهاد لها .

وكانت طريقة المنتجب في ضبط المفردات اللغوية كما يلي :

أ – الضبط بالنص على الحركة فقط :

ومن أمثلة ذلك ما ذكره المنتجب عند إعراب قوله تعالى : ﴿ **وجعل الليل سكناً** ﴾[1] ، حيث قال : والسكن بالتحريك : قيل : ما يَسْكُنُ إليه الشخص ، ويطمئن استئناساً به ، واسترواحاً إليه ، من زوج أو صديق حميم ، ومنه قيل للنار : سكن ؛ لأنه يستأنس بها ، قال :

. . . وسكَنٍ توقد في مِظلهْ

والليل يطمئن إليه المتعب بالنهار ؛ لاستراحته فيه وجَمَامه ، والْجَمَام بالفتح: الراحة ، والسكْن بالتسكين : أهل الدار ، قال ذو الرمة :

فيا أكرمَ السَّكْن الذين تحملوا عن الدار والمستخلَف المُتَبُدَّل

وفي الحديث : « حتى إن الرمانة لتُشبع السكْن »[2] .

وقال أيضاً : « قرئ (شِواظ) بكسر الشين وضمها ، وهما لغتان »[4]

ب – الضبط بالنص على الميزان مع ذكر أصل الاشتقاق :

ومن أمثلة ذلك قوله : « واختلف في أصل (مَلِك) على أربعة أقوال :

أحدها : أن أصله (مألك) ، بتقديم الهمزة ، بوزن (مَفْعَل)؛لأنه من

---

(١) الأنعام : (٩٦) .

(٢) الفريد ٢ / ١٩٧ .

(٣) الرحمن : (٣٥) .

(٤) الفريد ٤ / ٤٠٩ .

(الألوكَة) ، وهي الرسالة ... فالهمزة فاء الكلمة ، واللام عينها ، والكاف لامها ... والثاني : أن أصله : (ملأك) ، وليس فيه قلب ، والوزن (مَفْعَل) ، وأن (ألوكة) وزنها (عَفُولة)، وأن التركيب من (لاك) ... فاللام فاء الكلمة، والهمزة عينها ... والثالث : أن أصله : (مَلْوَك) من (لاك) الشيء في فمه ... ثم قلبت الواو ألفاً ... ثم حذفت الألف استخفافاً ، فبقي (مَلَك) ، والوزن (مفَل) ... والرابع : أن أصله : (ملأك) ، والوزن (فعأل) ، من ملك »[1] .

جـ – الضبط بالنص على الميزان مع ذكر كلمات مشهورة مماثلة في الوزن :

ومن ذلك قوله : ﴿ وأُسارى ﴾[2] ... قرئ بضم الهمزة ، على وزن (فُعَالَى) تشبيهاً بـ(كُسَالى) و (سُكارى) ، و:(أَسْرىٰ) ، على وزن (فَعْلَى) ، وهو القياس ، كـ(جريح) و (جرحى) »[3] .

د – التنبيه على الكلمات التي سمع فيها أكثر من بناء :

نبه المنتجب الهمذاني على الكلمات التي ورد فيها أكثر من بناء ، فكان يذكر البناء المشهور أولاً ، ثم يشير إلى ما عداه من الأبنية ، وقد توسع في ذكر الأبنية المتعددة ، واللغات المختلفة ، وما جاء منها مشهوراً أو غير مشهور ، كثيراً أو قليلاً ، فصيحاً أو غير فصيح .

وفي هذا دليل على رسوخ قدمه في هذا الميدان ، وتمكنه من هذه اللغة ، ومعرفته باستعمالات العرب المختلفة ، سواء كانت اللغتان أو اللغات فيه مستوية، أو أن أحد الأبنية فيها أشهر من غيره .

---

(١) الفريد ١ / ٢٦٣ – ٢٦٥ .

(٢) البقرة : (٨٥).

(٣) الفريد ١ / ٣٢٨ .

فمن الأمثلة الأولى ما ذكره عند إعراب قوله تعالى: ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾[١] ، حيث قال عن اسم الفاعل (مالك) : « وهو جارٍ على الفعل ، تقول : ملك يملك ملكاً ، فهو مالك ، وأما من قرأ : (ملك) بغير ألف ، فهو غير جار على الفعل ... يقال : مَلِك بيِّن المُلك بالضم ، ومالكٌ بيِّنٌ المِلك بالكسر .

وفيه أربع لغات : ملِك ، ومالك ، ومَلْك بتخفيف اللام ، ومليك بوزن رحيم ، فجمع مَلِك : أملاك وملوك ، وجمع مالك : مُلاّك ومُلّك ، وجمع مَلْك: أمْلُك ومُلوك ، وجمع مليك : ملكاء »[٢] .

ومن ذلك قوله : « وأما (آمين) فصوت سمي به الفعل ، الذي هو (استجبْ) ... وفيه لغتان : مدُّ ألفه وقصرها »[٣] .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾[٤] قال المنتجب : « ويجوز (غِشاوة) بكسر الغين وفتحها وضمها ، و (غِشوة) مثلها ، فهذه ستة أوجه، وفيها وجه سابع (عِشاوة) ، بالعين غير المعجمة ، من العَشَى المقصور »[٥] .

وقال أيضاً : « وقوله : ﴿ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ﴾ ... الجمهور على كسر السين والجيم ، وتشديد اللام في (السِّجِلّ) ، وقرئ : (السُّجُل) بضم السين والجيم ، وتشديد اللام ، بوزن (العُتُلّ) ، و (السَّجْل) بفتح السين ، وإسكان الجيم ، وتخفيف اللام ، بلفظ (الْحَمْل) ، وهي لغات مسموعة فيه »[٦] .

أما الأبنية الأخرى – وهي ما جاء أحد الأبنية فيها أشهر أو أفصح ، أو

---

(١) الفاتحة : (٤) .
(٢) الفريد ١ / ١٦٦ .
(٣) المصدر السابق ١ / ١٧٩ .
(٤) البقرة : (٧) .
(٥) الفريد ١ / ٢١٥ ، وينظر أيضاً : ٤ / ٢٨٥ .
(٦) المصدر السابق ٣ / ٥٠٧ – ٥٠٨ .

أشيع من غيره – فإن المنتجب قد أشار إلى ذلك – أثناء ضبطه الألفاظ – بعبارات مختلفة ، منها ما ذكره عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ ويَسْفِكُ الدماء ﴾[١] ، حيث قال : « وقرئ : (ويَسفُك) بضم الفاء ، وهو لغة ، وبضم الياء ، كـ(يُكرم) ، من أسفك ، و (يُسفِّك) بتشديد الفاء من (سَفَّك) ، لغتان بمعنى ، غير أن التشديد فيه معنى التكثير ، والتخفيف يصلح للقليل والكثير ، والمشهور (يَسْفِك) ، كـ(يَضْرِبُ) »[٢] .

وفي قوله تعالى : (فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ)[٣] قال : (بُهِتَ) فعل مبني للمفعول ، و(الذي) رفع به ، وعليه الجمهور ، وقرئ : (فَبَهُتَ الَّذِي) ، بوزن (شَرُفَ) و(قَرُبَ) ، على معنى : تناهى في الحَيْرَةِ والدَّهْشَةِ ؛ لأن (فَعُلَ) من أبنية المبالغة ، يُقَالُ : شَعُرَ فلانٌ : إذا جَادَ شِعرُهُ ، وفَقُهَ : إذا اتَّسَعَ عِلمُهُ ، وقرئ أيضا : (فَبَهَتَ الَّذِي كَفَرَ) ، بفتح الباء وكسر الهاء ، والفعل فيها لازم ، مسند إلى (الذي) ، وقرئ أيضا — : (فَبَهَتَ الَّذِي كَفَرَ) ، بفتح الباء والهاء ... وأفصح اللغات ما عليه الجمهور ، وهو (بُهِتَ) ، بضم الباء وكسر الهاء ؛ لأنه يقال : رَجُلٌ مَبْهُوتٌ ، ولا يُقَالُ : بَاهِتٌ ، ولا بَهِيتٌ ، عن الكسائي "[٤].

وفي توضيح قوله تعالى : (بَرَاءَةٌ مِن اللهِ)[٥] لغةً يقول : " والبَرَاءَةُ : مصدرُ قَولِكَ : بَرِئْتُ إليك من كذا : أَبْرَأُ ، بكسر العين في الماضي ، وفتحها في الغابر : بَرَاءَةً ، وهي – هنا – انقطاعُ العِصْمَةِ ، وَبَرِئتُ من المرضِ — أيضا — بُرْءًا ، وأهل الحجاز يقولون : بَرَأْتُ من المرضِ بَرْءًا ، بالفتح فيهما"[٦].

وقال أيضاً : « وقوله : ﴿ وما نَقَمُوا ﴾ ، الجمهور على فتح القاف ، وقرئ: بكسرها ، وهما لغتان ، غير أن الفتح أشيع »[٧] .

وهكذا نجد المنتجب يحرص على ضبط المفردات اللغوية بصور مختلفة ، فهو يضبط اللفظة. بالعبارة فقط ، أو بالعبارة مع ذكر أصل الاشتقاق للمفردة اللغوية ، أو يضبطها. بالعبارة والوزن ، ولم يفته أن ينبه على الكلمات التي سمع فيها أكثر من بناء ، مع الإشارة أحياناً إلى المشهور منها ، أو الأفصح ، أو الأشيع .

---

(١) البقرة : (٣٠) .

(٢) الفريد ١ / ٢٦٦ .

(٣) البقرة : (٢٥٨) .

(٤) الفريد ٤٩٩/١.

(٥) التوبة : (١) .

(٦) الفريد ٤٤٤/٢.

(٧) المصدر السابق ٤ / ٦٥٢ – ٦٥٣ .

كما أن المنتجب كان دقيقاً في ملاحظته لهذه الأبنية ؛ لأنه لا يريد أن تكون موضع احتمال أو لبس أو تحريف ، فإذا ما ضبطها بالعبارة ، أو بالعبارة والمثال بَعُد عنها احتمالُ اللّبس ، وجَانَبَهَا التحريف .

٣ - التفصيل بعد الإجمال :

نهج المنتجب الهمذاني – في تناوله القضايا اللغوية وتفسير الألفاظ الغريبة أو ما يحتاج منها إلى تنظير وتمثيل وبيان – نهجا من شأنه أن يوضح المعاني ، ويقرب المسائل والقضايا التي يتناولها إلى الأذهان ، وهو طريق التفصيل بعد الإجمال أو عكسه ، وقد حرص المنتجب على مادته العلمية ، فرغب في أن يسلك هذا المسلك ، لكي ينتفع بها غيره ، ولذلك أخذ يعرضها بين الفينة والفينة ، حين تتاح له الفرصة .

وهذا المنهج الذي سلكه في مواضع كثيرة من كتابه (الفريد) أفاده من نهج القرآن الكريم ، الذي جاء في مواطن منه مجملا ، ثم في أخرى مفصلاً ، ويتضح ذلك في قول المنتجب : « قوله : ﴿ **يُوصيكم اللهُ في أولادِكم** ﴾ إجمال ، وقوله : ﴿ **للذكر مثلُ حظِّ الأُنثَيَيْن** ﴾ تفصيل وتبيين له »[1] .

وإليك بعض الأمثلة على ذلك :

الاسم :

تحدث المنتجب عن (الاسم) في أثناء إعراب البسملة مجملاً بقوله : « والاسم : أحد الأسماء التي بنوا أوائلها على السكون ، فإذا نطقوا بها مبتدئين زادوا همزة ؛ لئلا يقعَ ابتداؤُهم بالساكن ، إذْ كان دأْبهم أن يبتدئوا بالمتحرك ، ويقفوا على الساكن »[2] .

هذا هو التعريف الإجمالي الذي ذكره ، ثم تبعه بالحديث عن الاسم مفصلاً،

---

(١) الفريد ١ / ٦٩٨ .

(٢) المصدر السابق ١ / ١٥٢ .

من حيث أصله ، واشتقاقه ، ووزنه ، واللغات الواردة فيه ، وسبب حذف الألف منه في الخط في البسملة ، ثم انتهى إلى الاختلاف في الاسم والمسمى ، حيث قال: « وهو من الأسماء المحذوفة الأعجاز كـ(يد) و (دم) ، ووزنه : (افع) ، والذاهب منه اللام ، وهي الواو عند الحذاق ، بدليل سموت كـ(علوت) ، ثم حذف لامه ، وسُكِّنَ فاؤه اعتلالاً على غير قياس .

والهمزة في (اسم) عوض من العجز المحذوف ، وأصله : (سمو) كـ(رِعْذق) ، أو (سُمْوٌ) كـ(قُفْل) ، بدليل تصريفه كـ(أسماء) ، و (سُمَيٌّ) ، و (سمَّيْتُ) ، بِمَنزلة (دماء) ، و (دُمَيٌّ) ، و (دمَّيْتُ) .

والدليل على أن الهمزة عوض من المحذوف أنهم لا يجمعون بينهما حال النسب ، فلا يقولون : (اِسمويٌّ) ، كما لم يقولوا : (اِبنويٌّ) ، وإنما يقولون : (اِسْمِيٌّ) أو : (سِمْوِيٌّ) ، كما يقولون : (اِبْنِيٌّ) أو : (بِنْوِيٌّ) ، ولا يلحقونها بنحو : (رجل) و (فرس) وغيرهما من الأسماء التي لم يلحقها تغيير، فاختصاص الهمزة باسم ونحوه صار عوضا من الحذف الذي لحقه .

واشتقاقه من السمو ، وهو الارتفاع والعلو ؛ لأن التسمية تنويه بالمسمى ، وإشادة بذكره ، وقيل : من السمة ، وهي العلامة ، تقول : وسمت فلانا وسماً وسِمة ، إذا أثرت فيه بسمة وكيٍّ ، ثم أُعِلَّ بحذف الفاء على غير قياس أيضا ، ووزنه (اعل) ، والأول أمتن وعليه العمل بدلالة ما ذكرت من تصريفه ، إلاّ إذا ادعى صاحب هذا المذهب القلب فيه ، وقال : إنه مقلوب من (وَسْم) إلى (سِمْو) ، فجعلت فاؤه مكان اللام ، ثم حذفت ، وجمع ، وصغِّر على ذلك ، فلا دليل في تصريفه .

وفيه أربع لغات : (سِمٌ) بكسر السين ، و (سُمٌ) بضمها ، قال :

باسْمِ الذي في كلِّ سُورةٍ سِمُهْ ...

ويروى : (سُمُه) ، و (اِسم) بكسر الهمزة ، و (اُسم) بضمها ، وهذا

في الابتداء ، أعني : كسر الهمزة وضمها ، وكأن الكسر من لغة من يقول : (سِموٌ) ، والضم من لغة من يقول : (سُمْوٌ) .

وحكى أبو علي عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي أنه يقال : (سُمًى) بوزن هُدًى ، وعليه أتى قول الشاعر :

واللهُ سَمَّاك سُمًى مباركاً   آثرك اللهُ به إيثاركا

فإن قلت : فلم حذفت الألف من اللفظ في الخط ؟ قلت : أما من اللفظ فلقيام الباء مقامها ، وأما في الخط فلكثرة الاستعمال ، ولهذا أثبتت في قوله : ﴿ باسم ربك ﴾، وفي قولك : ليس اسمٌ كاسم الله .

واختلف في الاسم والمسمى على وجهين : أحدهما : أن الاسم غير المسمى، وإنما هو يدل على المسمى ، والثاني - وهو الصحيح - : أن الاسم هو المسمى، بشهادة قوله تعالى : ﴿ **إنا نُبشرُك بغلامٍ اسمه يحيى** ﴾ ، فأخبر تعالى أن اسمه يحيى ، ثم نادى الاسم وخاطبه ، فقال : ﴿ **يا يحيى** ﴾ ، ويحيى هو الاسم ، والاسم هو يحيى ، وقوله : ﴿ **ما تَعبدون من دونه إلاّ أسماء سميتُمُوها** ﴾ ، ولا مقال : إن المسميات هي المعبودة »[1] .

الكلالة والكَلّ :

تحدث المنتجب عن (الكلالة) وعن (الكل) ، عند إعراب قوله تعالى : ﴿ **وإنْ كانَ رجلٌ يُورَثُ كلالةً** ﴾[2] ، فحدّهما إجمالاً بقوله : « اعلم وفقنا الله وإياك أن (كلالة) في الأصل مصدر كَلَّ الرجلُ يُكِلُّ كلالة ، فهو كَلٌّ ، والكَلُّ : الذي لا ولد له ولا والد »[3] ، ثم شرع في التفصيل والبيان بعد ذلك قائلا : « وقيل هي مصدر من تَكَلَّلَه النسب ، أي : تطرّفه ، كأنه أخذ طرفيه من جهة

(١) الفريد ١ / ١٥٢ - ١٥٤ .

(٢) النساء : (١٢) .

(٣) الفريد ١ / ٧٠١ .

الولد والوالد ، وليس له منهما أحد ، فسمي بالمصدر ، والعرب تقول : هو ابنُ عمٍّ الكلالة ، و : ابنُ عمٍّ كلالة ، إذا لم يكن رحاً ، وكان رجلا من العشيرة .

وقيل : هي في الأصل مصدر بمعنى الكلال ، وهو ذهاب القوة من الإعياء ، يقال : كَلّ من المشي يَكِلُّ كلالاً وكلالة إذا أعيا ، فاستعيرت للقرابة من غير جهة الولد والوالد ؛ لأنهما بالإضافة إلى قرابتيهما كالّةٌ ضعيفة ، ويقال : أصبحت مُكَلًّا ، أي : ذا قرابة ، وهم عليّ عيالٌ .

واختلف فيها - هاهنا - على أوجه :

أحدها : أنها اسم للميت الذي لم يخلِّف ولداً ولا والداً .

والثاني : أنها اسم للورثة الذين ليسوا بولد ولا والد من المخلَّفين ، يعضده قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه حين سئل عنها فقال : أقول فيه برأيي ، فإن كان صواباً فمن الله ، وإن كان خطأً فمني : الكلالة : ماخلا الولد والوالد .

والثالث : أنها اسم للمال الذي لا يرثه ولد ولا والد .

والرابع : أنها اسم للقرابة التي ليست من جهة الولد والوالد ، ومنه قولهم : ما وُرِثَ المجدَ عن كَلَالَة »[1] .

الإحصان :

ذكر المنتجب المعاني التي يرد عليها الإحصانُ في القرآن الكريم مجملاً عند إعراب قوله تعالى : ﴿ **والمحصَناتُ من النساء** ﴾[2] ، فقال : « الإحصان في القرآن على أربعة أوجه عن الرماني وغيره ، وهن : التزويج ، والإسلام ، والعفاف ، والحرية »[3] .

ثم أخذ يفصِّل بعد هذا الإجمال ، فقال : « وأصله المنع ، وبه سمي الحصن

(١) الفريد ١ / ٧٠١ .

(٢) النساء : (٢٤) .

(٣) الفريد ١ / ٧١٦ .

حصنا ؛ لمنعه مَنْ بَغَاهُ من أعدائه ، ومنه الدرعُ الحصينة ، ومنه الحصان : الفرس ، سُمِّيَ بذلك لمنعه صاحبه من الهلاك .

والحَصَان : العفيفة من النساء ، سميت بذلك لمنعها فرجها من الفساد ، يقال: حصُنَتْ : تحصُن - بالضم فيهما - حُصنا وحصانةً ، إذا عَفَّتْ ، فهي حاصِن ، وحصَان بالفتح ، وحصناءُ - أيضا - بَيِّنَةُ الحَصَانَةِ ، وأحصنت أيضا ، وأحصنها زوجها ، فَهْيَ محصِنة ، بكسر الصاد ، ومحصَنة بفتحها .

وعن ثعلب : كلُّ امرأةٍ عفيفةٍ محصَنَةٌ ومحصِنةٌ ، وكل امرأة متزوجة مُحصَنَة، بالفتح لا غير ، وأنشد :

أحصَنُوا أمَّهُمُ من عَبدِهم ... تلكَ أفعالُ القِزَامِ الوَكَعَهْ

أي : زوجوا ، والقِزَام : اللئام ، وكذا الوكعة ، فإذا فُهِمَ هذا ، فالجمهور على فتح الصاد هنا ، في قوله : ﴿ **المحصَناتُ** ﴾ ؛ لأن المراد بهن الأزواج ، وذوات الأزواج محصَنات ؛ لأن أزواجهن أحصنوهن ، أي : عَفُّوهُنَّ ، وقرئ أيضاً هنا : بكسر الصاد ؛ لأنهن أحْصَنَّ فروجهن بالتزويج ، فهن محصَنات بالفتح ، ومحصِنات بالكسر ، وما عدا هذا الموضع قرئ : بالفتح والكسر ، وكلتاهما مشهور ، فالفتح على أن غيرها أحصنها ، وهو الزوج ، أو الإسلام والعفة والحرية ، والكسر على أنها هي أحصنت فرجها بأحد الأوجه الأربعة ، على ما ذُكِرَ وشُرِحَ »[1] .

التي :

أشار المنتجب إلى أن (اللاتي) جمع (التي) ، ثم عرّف الاسم الموصول للمفردة المؤنثة ، فقال : « قوله تعالى : ﴿ **واللاتي** ﴾ ، اللاتي : جمع التي ، والتي: اسم مبهم للمؤنث »[2] .

---

(١) الفريد ١ / ٧١٦ - ٧١٧ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٧٠٥ .

هذا تعريف إجمالي ذكره المنتجب ، ثم أعقبه بالتوضيح والتفصيل والبيان للغات التي سمعت فيه وهو مفرد ومثنى ومجموع ، فقال : « وفيه ثلاث لغات : التي ، و : اللَّتِ ، بكسر التاء من غير ياء ، و : اللَّتْ ، بإسكانها .

وفي تثنيتها ثلاث لغات : اللتان ، واللتا ، بحذف النون ، واللتانِّ ، بتشديد النون .

وفي جمعها خمس لغات : اللَّاتي ، اللَّاتِ ، بكسر التاء من غير ياء ، واللَّوَاتي ، واللَّواتِ ، من غير ياء ، واللَّوا بحذف التاء »[1] .

الصيام :

حدَّ المنتجَبُ (الصيام) مجملا بقوله : « والصيامُ : مصدرُ قولك : صامَ الرجلُ يصوم صَوماً وصِياماً بمعنى »[2] ، ثم تحدث عن أصل وضعه اللغوي ، وعن المعاني التي يرد عليها ، فقال : « وأصلها في اللغة : الإمساك عن الأكل والشرب وغيرهما ، يقال : صامت الريح ، إذا سكنت ، وصامت الخيل: إذا وقفت ، وأمسكت عن السير ، وعن أبي عبيدة : كل ممسك عن طعام أو كلام أو سير فهُو صائم »[3] .

٤ - الإحاطة والشمول :

إن مما امتازَ به منهجُ المنتجب الهمذاني في عرض مادته اللغوية الإحاطةَ والشمولَ ، حيث يبرز قضايا اللغة - التي تكثر فيها الآراء ، وتتباين فيها الأقوال، وتختلف فيها الرؤى - باستيعاب تام لما قيل فيها ، وبعرض وافٍ لأمثلتها وشواهدها ، وبقدر من الإطالة والاتساع إذا اقتضى الأمر ذلك .

كما أنه أفرد فصولا ومباحث مستقلة لبعض المفردات القرآنية ، حيث

---

(١) الفريد ١ / ٧٠٥ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٤١٦ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٤١٦ .

تناولها من جوانبها اللغوية المختلفة بإحاطة وعمق وشمول واستيعاب ، ولأن المنتجب عني بكثير من المسائل اللغوية ، فإن القارئ لكتاب (الفريد) يجد نفسه كأنه أمام موسوعة فيها تحليل مفصل لكثير من مفردات القرآن الكريم ، من حيثُ أصولُها ، واشتقاقُها ، وأوزانُها ، ومعانيها ، وتطورُها ، واستعمالُها ، واللغات الواردة فيها ، وقد تناولها المنتجب تناول العالم المتفهم لأبعاد اللغة وما تحتمله ألفاظُها وتراكيبُها ، وما فيها من غزارةٍ لموادها ، وتفريعاتٍ لأصولها .

وهذه أمثلة للفصول والمباحث اللغوية التي حررها المنتجب لبعض مفردات القرآن الكريم ، ويوجد في الكتاب كثير غيرها ، لكن المنتجب لم يشر إليها بقوله : « فصل في » كذا ، أو : « القول في » كذا ، وإنما اكتفى بتناولها في مواضعها من كتاب الله تعالى ، فعالجها بإسهاب مستفيض كلما سنحت له الفرصة ، ولا أجانب الحقيقة إذا قلت : إن هذا التناول اللغوي لكثير من المفردات القرآنية جعل كتاب الفريد في المقدَّمة بين الكتب التي عُنِيت بكتاب الله تعالى ، من حيث اللغة والمعاني ، كما أنه يضاهي أوسع كتب حروف المعاني تناولاً وشرحاً وتمثيلا .

وإليك نماذجَ من هذه الفصول والمباحثَ اللغويةِ المتكاملةِ التي حررها المنتجب :

فصل في « آمين » :

قال المنتجب : « وأما (آمين) : فصوتٌ سُمِّيَ به الفعل ، الذي هو (استجب) ، كما أن (رويد) و (حيّهل) و (هلمّ) أصوات سميت بها الأفعال ، التي هي (أمهل) و (أسرع) و (أقبل) .

وفيه لغتان : مَدُّ ألفه وقصرها .

قال الشاعر في الممدود :

يا ربِّ لا تَسْلُبَنِّي حُبَّها أبدا ويَرْحَمُ اللهُ عبداً قال آمينا

وقال أيضا :

آمينَ آمينَ لا أرضى بواحدةٍ حتى أُبلِّغَهَا ألفينِ آمينا

وقال آخر في المقصور :

تباعَدَ مني فَطْحَلٌ إذْ رأيتُه أمينَ فزادَ اللهُ ما بيننا بُعداً

وتشديد الميم فيه خطأ ، وهو مبني على الفتح ، كـ(أينَ) و (كيف) ، والله تعالى أعلمُ بكتابه »[١] .

القول في « التسمية » و « البسملة » :

قال المنتجب : « أما التسمية : فهي مصدر قولك : سميته زيداً ، أي جعلته يدعى : زيداً .

وأما البسملة : فهي مصدر قولك : بسمل الرجل ، إذا قال : بسم الله ، عن ابن السكيت ، يقال : قد أكثرت من البسملة ، أي : من قول : بسم الله ، وهي مشتقة من اسمين : من (بسم) ومن (لفظ الجلالة) ، ونظيرها : حوقل الرجل، إذا قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، و : هَلَّلَ ، إذا قال : لا إله إلا الله ، أخذتا من حروف هذه الكلمات ، وقالوا أيضاً : عَبْشَمِيٌّ في (عبدشمس) ، وأنشد الخليل :

أقولُ لها ودمعُ العينِ جارٍ ألم تَحْزُنْك حيعلةُ المنادي »[٢] .

مبحث في (ما) :

أفرد المنتجب مبحثا كبيراً للحديث عن (ما) في كتابه (الفريد) ، حيث ذكر الأوجه المختلفة التي ترد عليها هذه الكلمة في الاستعمال اللغوي ، وما اختصت به من أحكام ، سواء كانت اسما أو حرفا ، فبسط القول فيها ، وعرض

(١) الفريد ١ / ١٧٩ – ١٨٠ ، وينظر أيضا (فصل في تفسير « الفصل ») : ٢٠٧ – ٢٠٩ .

(٢) المصدر السابق ١ / ١٤٨ – ١٤٩ ، وينظر أيضا (القول في « عرفات ») : ٤٣٤ .

ما جاء فيها من آراء ، فأظهر قدرة عجيبة في التناول ، وسعة في الإدراك، واستيعابا وإحاطة لما ترد عليه ، وحذقا ومعرفة ودقة في تفاصيل كل وجه من أوجهها .

كما أنه ضمن هذا المبحث مباحث أخرى ، فقد تحدث فيه باستفاضة عن (صلة الموصول) ، و (ظرف الزمان) ، و (ظرف المكان) ، و (ربّ) ، وعن (الفعل) حيث لا يجوز أن يليه فعل آخر .

والمنتجب في هذا المبحث وغيره تتجلى ملكته في فقه هذه اللغة ، والكشف عن أسرارها ، وفهم دقائقها .

قال المنتجب : « و (ما) تكون على اثني عشر وجها : ستة منها أسماء ، وستة حروف ، فإذا كانت اسماً فهي على ضربين : معرفة ونكرة ، فإن حسُن في موضعها (الذي) فهي معرفة ، وإن حسُن في موضعها (شيء) فهي نكرة ، وإن حَسُنَا معاً اتجه فيها الأمران : التعريف والتنكير .

وهي إذا كانت نكرة أيضا على ضربين : ضرب تلزمه الصفة ، وضرب لا تلزمه ، فأما الذي لا تلزمه فالاستفهامية ، والشرطية ، والتعجب ، وما عداها مما تكون فيه (ما) نكرة فلابد لها من صفة تلزمها»[(١)]

أوجُهُ (ما) الاسميةِ :

(ما) الموصولةُ :

في الوجهِ الأولِ من أَوجُهِ (ما) الاسميةِ تَحدَّثَ المنتجبُ عن (ما) الموصولةِ،فَعَدَّدَ أسماءَهـا ،ثم بَيّنَ معنى (الموصولِ) ، فَذَكَرَ أن الاسمَ الموصولَ هو اسمٌ ناقصٌ ، يحتاجُ إلى ما يُتَمِّمُهُ بالصلةِ، التي قد تكونُ من فعلٍ وفاعلٍ ، أو من مُبتدإٍ وخبرٍ ، أو ظرفاً ، وأَدخَلَ ضِمنَ الظرفِ الجارَّ والمجرورَ ، ثم فَرّقَ بين ظرفِ المكانِ وظرفِ الزمانِ ، وذكرَ أنَّ المكانيَّ أَعَمُّ تَصَرُّفاً في الأخبارِ من الزَّمَانِيِّ ؛ لكونِهِ يكونُ خبراً عن الأشخاصِ والأحداثِ ، والزَّمَانِيُّ أخصُّ ،لأنه يكونُ خبراً عن الأحداثِ دونَ الأشخاصِ ، ثم ذكر الصلةَ بالشرطِ والجزاءِ ، وأشارَ إلى أنه لا يجوزُ تعريةُ الصلةِ من الضميرِ العائدِ إلى الاسمِ الموصولِ ، وأنه لا يَدْخُلُ في الصلةِ الاستفهامُ والأمرُ والنهيُ والتعجبُ وما أشبهه ؛ لأنه ليس فيها إيضاحٌ وتَبيينٌ ، والصلةُ لا يؤتَى بها إلا لذلك ، ثم وضّحَ أنه إذا أُتِيَ بالقولِ مع ما ذكرٍ جازت الصلةُ بها ؛ لأنها تصير أخباراً .

ثم ذكر أن (ما) الموصولة يستوي فيها التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ، وأنها إذا أَتَتْ قَبْلَ (لَيْسَ) أو (لَمْ) أو (لَا) أو بَعْدَ (إلاَّ) أو حرفِ الجرِّ فإنها تكونُ خَبَرِيَّةً، إلا بعد كافِ التشبيهِ و(رُبَّ) ، وأنها قد تكون مُؤَوَّلَةً بالمصدرِ بعد (الباءِ) و(عن) ، أما إذا وقعت بَينَ فِعلَين سابِقُهما عِلمٌ أو دِرايَةٌ أو نَظَرٌ اتجه فيها الأمرانِ : الخبرُ

(١) الفريد ١/١٩٣.

والاستفهامُ ، وقد استشهد على ما تقدم ذكره بالقرآن الكريم، وكلام العرب، حيث قال :

« فأما الأول من الستة : فـ(ما) الخبر ، ويقال لها : الاسم ، والذي ، والإيجاب ، والإثبات ، وهو اسم موصول ، ومعنى الموصول : أنه اسم ناقص يحتاج إلى ما يُتَمِّمُهُ ، ألا ترى أنك إذا قلت : رأيت (ما) وحده كان ناقصا ؛ لأنه لم يُفِدْ شيئاً ، وكان بمنزلة أن تقول : جاءني (جَعْ) من (جعفر) مثلاً ، فإذا قلت رأيت ماعندك ، أو [أخذت](١) ما عندك ، فإنه تم ، وكل ما يتمم الموصول يسمى صلة له ؛ لأنها تُتَمِّمُهُ ، وتَجْبُرُ نقصَه ، فالصلة تتنزل من الموصول منزلة الجزء من الاسم غير الموصول ، ولذلك لم يتم الكلام بالموصول والصلة ، كما يتم بنحو : (زيد) مع جملة ، فـ(ما) مع (عندك) بمنزلة أن تقول : (زيد) و تسكت ، فيحتاج إلى ما يتممه ، كما يحتاج إليه (زيد) ، حتى يكون كلامامفيداً .

[صلة الموصول]

وبعد فإن صلة هذا الاسم وما يجري مجراه من الأسماء النواقص - كـ(الذي) وما يتفرع عليه من التأنيث والتثنية والجمع ، والألف واللام الكائن لمعنى (الذي) ، و (مَنْ) ، و (أيٌّ) - على أربعة أضرب : جملة من فعل وفاعل ، وجملة من مبتدأ وخبر ، وجملة من شرط وجزاء ، والرابع الظرف ، نحو : (في الدار) ، و (خلفَك) ، و (يومَ الجمعة) ، وما أشبه هذا .

فالصلة بالفعل والفاعل « الذي ضَرَبَ زيدٌ ، فالذي اسم موصول مبتدأ ، و (ضرب) صلته ، وفيه ذكر يعود إلى الذي ، وهو مع ذلك الذكر جملة من فعل وفاعل ، وكذا قولك : الذي ضربتُهُ زيدٌ ؛ لأن (ضَرَبتُ) وإن كان فعلا لك فإنه قد تضمن العائد إلى الذي ، وهو الهاء ، فلذلك جاز أن يكون صلة للذي ، والصلة بالمبتدأ والخبر : الذي أخوه منطلق ، والظرف : الذي في الدار ، والذي خلفك .

[ظرفا المكان والزمان]

والظرف على ضربين : مكاني وزماني ، فالمكاني أعم تصرفا في الأخبار من الزماني ؛ لكونه يكون خبراً عن الأشخاص والأحداث ، والزماني أخصُّ ؛ لأنه يكون خبراً عن الأحداث دون الأشخاص ، وإنما لم يجز أن يكون ظرف الزمان خبراً عن الأشخاص، نحو : قولك : زيدٌ يومُ الجمعة، لعدم الفائدة في ذلك ؛ لأن أحوال الأشخاص مع الأزمنة حال واحدة ، ألا ترى أن (زيداً يوم الجمعة) هو الذي كان يومَ السبت ، وليس يقع يوماً وينقطع يوماً كالأحداث ، نحو : القتال

(١) زيادة يقتضيها السياق ، وليست في المحقق .

والخروج وشبههما ، فإن قلت : خرج يومُ الجمعة جاز ؛ لأن خروجه قد يختص ببعض الأوقات ، فهو بمنزلة أن تقول : القتال يومُ الجمعة ؛ لأنه لا يكون في كل وقت ، وجاز أن تقول : أين زيد ؟ لأن حال الأشخاص تتغير مع الأمكنة ، فيكون تارة في الدار ، وأخرى في المسجد ، وثالثة في السوق .

وبالشرط والجزاء[1] : الذي إن تكرمْه يكرمْك .

ولو عرّيت الصلة من الذكر العائد إلى الموصول لم يجز ، لا تقول : جاءني الذي زيد خارج ، ولا : جاءني الذي قام عمرو ؛ لأن الجملة إذا لم تتضمن ما يعود إلى الموصول لم يكن بينهما نسب ، ولم يحصل المقصود ، كما لم يحصل في الخبر ، نحو : عمرو زيد منطلق .

ولا يوصل بغير هذه الجمل التي ذكرتها ، فلا يدخل في الصلة الاستفهام والأمر والنهي والتعجب ، وما أشبه هذا مما ليس بخبر محض ، لا تقول : جاءني الذي أتكرمُه ؟ و : جاء الذي أخبرْ به ، و : الذي لا تضربْه ، و : الذي هل تضربُه ؟ لأجل أن الصلة يؤتى بها للإيضاح والتبيين ، وليس في الاستفهام والأمر والنهي إيضاح ، إلاّ أن تأتي بالقول مع هذه الأشياء ، فحينئذٍ يجوز ؛ لأنه يصير أخبارا ، وذلك قولك : الذي أقول فيه : إِضربْه ، والذي أقول فيه : ما أحسنه ! ونحوهما .

وبعد فإن (ما) الموصولة يستو ي فيها التذكير والتأنيث ،والإفراد والتثنية والجمع ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ **بما أُنزلَ إليك** ﴾ ، فإن كان المراد بها القرآن كانت للتذكير بمعنى (الذي) ، وإن كان المراد بها الآيات والأخبار كانت للتأنيث ، بمعنى (التي) ، وقد تكون بمعنى (مَنْ) ، كقوله تعالى : ﴿ **فانكِحُوا ما طاب لكم** ﴾ ، : ﴿ **والسماءِ وما بناها والأرضِ وما طحاها ونفسٍ وما سوَّاها** ﴾ ، : ﴿ **وما خلقَ الذكرَ والأُنثى** ﴾ ، وما أشبه هذا ، ومن كلام القوم : « سبحان ما سبح الرعد بحمده » ، و: « سبحان ما سخركن لنا »، وقيل : ﴿ **وما بَنَاهَا** ﴾ ، : ﴿ **وَمَا طَحَاهـا** ﴾ ، : ﴿ **وما سَوَّاها** ﴾ ، : ﴿ **وما خلقَ الذكرَ** ﴾ مصادر .

---

(١) أي : والضرب الثالث من صلة الموصول هو جملة من شرط وجزاء ، وقد أخره .

وقد قرئ : (ومَنْ بناها) ، (ومَنْ طحاها) ، (ومَنْ سواها) ، (ومَنْ خلق الذكر) ...

وبعد فإن (ما) إذا أتت قبل (ليس) ، أو (لم) ، أو (لا) ، أو بعد (إلا) فإنها تكون خبرية ، وذلك نحو : قوله تعالى : ﴿ **ما ليس لي بحقٍّ** ﴾ ، ﴿ **ما لم تَكُنْ تَعلَم** ﴾ ، ﴿ **ما لا تعلمُون** ﴾ ، ﴿ **إلا ما علَّمتَنا** ﴾ ، وما أشبه هذا .

وكذلك إذا أتت بعد حروف الجر ، نحو : (مِمَّا) ، و (عَمَّا) و (لِمَا) ، و (بِمَا) ، و (فيما) ، ونظائرها ، إلاّ بعد كاف التشبيه و (ربّ) فإن لها حكما آخر .

وربما كانت مصدراً بعْد (الباء) و (عن) ، نحو : ﴿ **بما كانوا يَكْذِبون** ﴾ ، ﴿ **عما تَعملُون** ﴾ ، وشبههما .

فإن وقعت بين فعلين سابقهما عِلْمٌ أو دراية أو نظر اتجه فيها الأمران : الخبر والاستفهام ، وذلك نحو : قوله تعالى : ﴿ **وأعلمُ ما تُبدون وما كنتم تَكْتُمون** ﴾، ﴿ **ويَعلمُ ما تُسِرُّونَ وما تُعلِنُون** ﴾ ، ﴿ **وإنك لَتَعلَمُ ما نُريد** ﴾ ، ﴿ **هل عَلِمتُم ما فَعَلْتم** ﴾ ، ﴿ **وما أدري ما يُفْعَلُ بي ولا بكم** ﴾ ، ﴿ **ولْتنظر نفسٌ ما قدَّمت** ﴾ ، ونظائرها ، فاعرفه»[(١)]

(ما) الشرطيةُ :

في الوجه الثاني من أوجه (ما) الاسمية ذكر المنتجبُ (ما) الشرطيةَ ،وأشار إلى أنها تقتضي صدرَ الكلامِ ، وأنها تكونُ في موضعِ نصبٍ ؛ لأنه يعملُ فيها ما بَعْدَهَا من الفعلِ ، حيث قال: « والثاني من الستة - : أن تكون (ما) شرطاً تقتضي صدر الكلام ، ويعمل فيها ما بعدها من الفعل ، وذلك قولك : ما تصنع أصنع ، وفي التنزيل : ﴿ **وما تَفعلُوا من خيرٍ يَعْلَمْه الله** ﴾ ، ﴿ **وما تَفْعَلُوا من خيرٍ فإن اللهَ به عليم** ﴾ ، ﴿ **ما يَفتَحِ اللهُ للناس من رحمةٍ فلا ممسكَ لها وما يُمسكْ فلا مرسلَ له** ﴾ ، وما أشبه هذا ، فما في هذه المواضع في موضع نصب بوقوع الفعل عليها»[(٢)]

(ما) الاستفهاميةُ :

أمَّا الوجهُ الثالثُ من أوجهِ (ما) الاسمية فقد خصه المنتجبُ بـ (ما) الاستفهامية ، وذكرَ أنها تكونُ بمعنى (أيِّ شَيْءٍ) ، وتقتضي صدر الكلام ، ويُسْأَلُ بها عن أعيانِ ما لا يَعْقِلُ،وأجناسِهِ، وأنواعِهِ، وصفاتِهِ فقط ، ولا يُسأَلُ بها عن أعيانِ العُقَلاءِ، إلاَّ إنْ أَقَمْتَ (ما) مُقَامَ (مَنْ) ، ثم خلَص

(١) الفريد ١/١٩٣-١٩٥ .

(٢) المصدر السابق ١/١٩٦ .

إلى تعريف الاستفهام: بأنَّهُ طَلَبُ الإفهام ممَّنْ لا يَعْلَمُ ، فإذا وَقَعَ ممَّنْ يَعْلَمُ فهو تَقريرٌ، أو تَوبيخٌ، أو تَبْكيتٌ ، ونصَّ على أن كلَّ ما جَاءَ في القرآنِ الكريمِ بلفظِ الاستفهامِ يُتأوَّلُ على هذه الوجوه ، فقال :

« والثالث – أن تكون استفهاماً بمعنى: أي شيء ، وهي أيضاً تقتضي صدر الكلام ، كالشرط ، وإنما كان كذلك ؛ لأن أصل الاستفهام أن يكون بالحروف، وصيغة الاسم على معناه فرع على ذلك ، وكما لا يجوز أن تقول : زيد عندك هل ، وضربت زيدا أ ، تريد : هل زيد عندك وأضربت زيداً لأن الحروف تجيء لإفادة المعاني في الأسماء والأفعال ، فلا تأتي بعد تَقَضِّي ذكرِ الاسم والفعل ، كذلك ما يصاغ من الأسماء على معانيها يقع في مواقعها ، فلا تقول : عندك ما ، كما لا تقول : زيد في الدار أم في المسجد، بل تقول : ما عندك ؟ وأفي الدار زيد ، أم في المسجد ؟ لما ذكرت ، فاعرفه .

ويسأل بها عن أعيان ما لا يعقل وأجناسه وأنواعه وصفاته ، وعن أجناس العقلاء وأنواعهم وصفاتهم ، يقول لك القائل : ما عندك ؟ فتقول : ثوب ، أو قلم ، أو طائر ، أو إنسان ، أو رجل ، أو غلام ، أو امرأة ، أو جارية ، أو قارئ، أو كاتب ، وما أشبه هذا ، ولا تقول : زيد أو عمرو ؛ لأنه لا يسأل بها عن أعيان العقلاء ، قال الله تعالى : ﴿ **مَا هِيَ** ﴾ و ﴿ **مَا لَوْنُهَا** ﴾ و ﴿ **مَا وَلَّاهُمْ** ﴾ ، ﴿ **وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ** ﴾ ، فإن أقمت (ما) مقام (من) كما تقوم الصفة مقام الموصوف جاز أن تقول زيد أو عمرو .

وبعد ... فإن الاستفهام هو طلب الإفهام إذا وقع ممَّنْ لا يَعلَمُ ، فإذا وقع ممَّنْ يَعلمُ فهو مُوبِّخٌ ، أو مُقَرِّرٌ ، أو مكبّت ، وكل ما جاء في القرآن مما يتعلق بالقديم سبحانه بلفظ الاستفهام ، فهو على هذه الوجوه يُتأَوَّلُ ، كقوله تعالى : ﴿ **أأنت قلت للناس** ﴾ ، إنما يوبخ قوم عيسى ، ويكذبهم فيما ادعوه ؛ لأن عيسى – عليه السلام – لم يقل ذلك ، وقال تعالى : ﴿ **وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ** ﴾ ؟ إنما يقرر ما في يده ، وما أشبه هذا ، فاعرفه »[1].

(ما) التعجبيةُ :

تحدثَ المنتجَبُ عن (ما) التَّعَجُّبيَّةِ في الوجهِ الرابعِ من أَوجُهِ (ما) الاسميةِ، وذكر مثالين لها من القرآن الكريم ، ونَصَّ على أنه لا ثالث لهما فيه ، إلاَّ ما رُوِيَ في قراءةٍ شاذةٍ ، وأشار إلى أنها تكونُ في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ ، وما بعدها خَبَرُهَا ، وأنها خَبَرِيَّةٌ ؛ لأن التعجبَ من مواضعِ الإبهامِ والبعدِ من الوضوحِ والبيانِ ، وعليه فإنها تُعرَبُ نكرةً بمعنى (شيءٍ) ، كما

(١) الفريد ١/١٩٦-١٩٧.

قال الخليل ، لا معرفةٌ بمعنى (الذي)، وما بعدها صلةٌ لها ، والخبرُ محذوفٌ ، كما ذهب أبو الحسن ، واستشهد لذلك بدلالة الاستعمال اللغوي عند العرب ، فقال :

« والرابع – أن تكون تعجباً نحو : ما أحسن زيداً ، وما أكرم عمراً ، وفي التنزيل : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ في البقرة ، و ﴿ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ في الصاخة، ولا ثالث لهما في القرآن إلا ما روي عن سعيد بن جبير من قراءته ﴿ مَا أَغَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾ في الانفطار ، فإن (ما) على قراءته تكون للتعجب،و (ما) هذه في موضع رفع بالابتداء ، وما بعدها خبرها ، وهي خبرية أيضا ، إلا أنه لا صلة لها ولا صفة ، وإنما لم توصل ؛ لأن التعجب من مواضع الإبهام ، والبعد من الوضوح والبيان ، ألا ترى أنك إذا قلت : ما أحسن زيداً ، إنما تتعجب من حسنه، لجهلك بسبب الحسن ، فلو جعلت لـ(ما) في التعجب صلة أزلتها عن أصلها الذي هو الإبهام ؛ لأن الصلة توضح الموصول، وتخصصُهُ، وإذا كان كذلك وجب أن يكون (ما) في قولك : ما أحسن زيداً اسماً مجرداً من الصلة والصفة . وقال الخليل في تمثيله : إنه بمنزلة قولك : شيء أحسن زيداً ، فشيء مبتدأ ، وأحسَنَ فعل ماضٍ منقول بالهمزة من حَسُن ، كما تقول : ذهب وأذهبتُه ، في موضع الخبر .

فأما ما ذهب إليه أبو الحسن من أن (ما) في التعجب خبرية بمعنى الذي ، وأن ما بعدها صلة لها ، وأنها مع صلتها في موضع رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، والتقدير : الذي أحسن زيداً شيء . فإنه مذهب ضعيف لأمرين :

أحدهما : ما ذكر من أن التعجب من مواضع الإبهام ، فالنكرة به أليق ، وذلك إذا جعلت (ما) بمنزلة شيء ، وإذا جعلته بمنزلة الذي كان معرفة .

والثاني : أن من شرط الخبر أن يفيد ما لا يفيده المبتدأ ، وإذا كان تقدير : ما أحسن زيداً ، الذي أحسن زيداً شيء ، لم يكن في قولك :(شيءٌ)فائدة لم تعلم قبل ؛ لأن الذي جعل زيداً حسناً(شيءٌ)لا محالة ، ولا يلزم هذا الخليل ؛ لأن معنى التعجب دخل في قولك : ما أحسن زيداً ، ولم يدخل في قولك شيء أحسن زيداً ، فقد يتفق معنى اللفظين في الأصل ، ثم يستعمل أحدهما لمعنى والآخر لمعنىً ، ألا ترى أن (شَهِدَ) و(حَضَرَ) بمعنى واحد ؟ فإذا قلت : أشهدُ لزيدٌ منطلقٌ كان قسماً ، ولا يجوز ذلك في حضر وكذلك (العَمْر) و(العُمْر) بفتح العين وضمها بمعنى ، وهو البقاء ، إلا أنه استعمل في القسم أحدهما،وهو المفتوح ، ونحو هذا كثير في كلام القوم[1]»

(١) الفريد ١/١٩٧-١٩٨.

(ما) النكرةُ بمعنى (شيء):

ذكر المنتجَبُ في الوجهِ الخامسِ من أوجهِ (ما) الاسمية أنها تكون نكرةً،إن قُدِّرَتْ بمعنى (شَيءٍ) ، ويجوزُ أن تكونَ معرفةً،إن قُدِّرَتْ بمعنى (الذي) ، وَمَثَّلَ لذلك بالقرآنِ الكريمِ،وبكلامِ العربِ:شعراً ونثراً ، فقال :

« والخامس – أن تكون نكرة بمعنى شيء ، ولا يلزمها النعت ، كقولك : رأيت (ما معجباً لك) ، أي : شيئاً معجباً لك ، ومنه قول الشاعر :

ربَّما تَكرَهُ النفوسُ منَ الأمرِ له فَرجةٌ كحلِّ العِقالِ

أراد رب شيء تكره النفوس ، وكذلك (ما) .

وفي قولهم : نعم ما صنعت ، وبئس ما صنعت بمعنى (شيء) ، ويجوز أن تكون معرفة ، كقوله تعالى : ﴿ ويَغفرُ ما دونَ ذلك ﴾،و:﴿ هذا ما لَدَيَّ عَتيد ﴾،إن قُدِّرت بمعنى(الذي)كانت معرفة ، وإن قدرت بمعنى(شيء)كانت نكرة»[1]

(ما) النكرةُ المنصوبةُ على التمييز:

في الوجهِ السادسِ – وهو الأخيرُ– من أوجه (ما) الاسميةِ،ذكر المنتجَبُ أنها قد تأتي نكرةً بغيرِ صِلَةٍ ولا صِفَةٍ كالتعجبِ ، لكنها تُعربُ في موضعِ نصبٍ على التمييز ، وَتُقَدَّرُ بمعنى (شيءٍ)، فقال:

« والسادس – أن تكون نكرة بغير صلة ولا صفة ، كالتعجب ، ويكون موضعها نصباً على التمييز ، وذلك قوله تعالى : ﴿ إن تُبدوا الصدقاتِ فَنِعِمّا هي ﴾ ، أي : فنعم شيئاً هي ، كما تقول : نعم رجلاً زيد ، أي : نعم الرجل رجلا زيد ، وكذلك التقدير : نعم الشيء شيئاً ، ثم قام (ما) مقام شيء »[2].

أوجُه (ما) الحرفية:

(ما) النافيةُ:

جعلَ المنتجَبُ الوجهَ الأولَ من أوجهِ (ما) الحرفيةِ خاصّاً بـ (ما) النافيةِ ، وذكر أن رُتبتَها تكونُ في صدر الجملة،وأنه يَحْسُنُ دُخولُها على الأسماءِ والأفعالِ ، ثم شَرَعَ يُفَصِّلُ ذلك ، فَبَيَّنَ أَنَّ دخولَها على الأسماءِ يجعلُها بمَنْزِلَةِ (لَيسَ) ، على لغة أهل الحجاز ؛ لأنها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، وتنفي الحال ، بخلاف بني تميم ، الذين يجعلونها حرف نفي فقط ، وأشار إلى أن هذا حكمُها، ما لم يتقدمْ الخبرُ ، أو ينتقضْ النفيُ ، أو يَلِيَها مفعولُ خبَرِها ، فإن كان كذلك رَفَعْتَ كلاًّ من المبتدأِ والخبرِ ، ثم انتقلَ إلى الحديثِ عن دخولِها على الأفعالِ ، فذكر أنها تدخلُ على الماضِي ، وتكونُ بمعنى (لم) ، وتدخل على المضارعِ ، فتكون بمعنى (لا) ، وأشار إلى أن بعضَ العلماءِ يُسَمِّيها جَحْداً ، وبعضَهُم أنكر ذلك ، اعتماداً على مضمونِ الكلامِ ، فَإنْ كانَ النافي كاذِباً في نَفْيهِ فإنه يكونُ جاحداً ، فإنْ صَدَقَ فهُوَ نافٍ لا غير ، ثم إنه جَوَّزَ أن يُسَمَّى الجحدُ نفياً ؛ لأنه أعمُّ ، ولا يَجوزُ أن يُسَمَّى النفيُ جَحداً ، وقد استشهد في جميع ما سَبَقَ ذكره بالقرآنِ الكريمِ،وبكلام العرب .

وتخلص إلى أن (ما) إذا أتت في كلامٍ وبعدها (إلاّ) فَهِيَ نَفْيٌ ،واستثنى من ذلك ثلاثةَ عشرَ موضعاً في القرآنِ الكريم ، نَصَّ عليها وعلى السور التي وردت فيها ، وَوَضَّحَ أن الموضِعَ الثانيَ عَشر وَحْدَهُ فيه خلافٌ ، حيث قال :

---

(١) الفريد ١٩٨/١.

(٢) المصدر السابق ١٩٨/١.

«فأما الحرفية فستة أيضاً :

أحدها : أن تكون نافية ، ورتبتها أن تكون صدر الجملة ، ويحسن دخولها على القبيلين : الأسماء والأفعال ، فأما دخولها على الأسماء فبمنزلة (ليس) في رفعها المبتدأ ونصبها الخبر ، على لغة أهل الحجاز نحو : ما زيد منطلقاً ، وفي التنزيل : ﴿ **ما هذا بشراً** ﴾ .

ومشابهتها لليس من وجهين :

أحدهما : الدخول على المبتدأ والخبر .

والثاني : نفي (ما) في الحال ، ألا ترى أنك إذا قلت : ما زيد خارجاً كنت تنفي الحال . وأما بنو تميم ، فلا يجعلون لها عملا ويجرونها مجرى أخواتها التي تدخل على القبيلين نحو : هل ، بل ، قال صاحب الكتاب في قوله تعالى : ﴿ **ما هذا بشراً** ﴾ : وبنو تميم يرفعون إلا من درى كيف هي في المصحف ، فإن قدمت الخبر ، أو نقضت النفي أو أوليتها ما يكون مفعول خبرها رفعتَ ليس إلا ، نحو : ما منطلق زيد ﴿ **وما أَمْرُنا إلا واحدة** ﴾ ، وما طعامك زيد آكل ، ولولا رفع (آكل) لما جازت المسألة ؛ لأنك إذا رفعت آكلا لم تكن قد جعلت لـ(ما) عملاً في زيد ، وإذا لم يكن زيد معموله كان وقوع طعامك بينه وبين زيد جائزاً ، إذ لا يكون فصلاً بين العامل والمعمول بالأجنبي .

وأما دخولها على الأفعال فعلى ضربين :

أحدهما : أن تدخل على الماضي بمعنى (لم) نحو : ما خرج زيد ، أي : لم يخرج ، وفي التنزيل : ﴿ **فما رَبِحَت تجارتُهم وما كانوا مُهتدِين** ﴾ .

والثاني : أن تدخل على المضارع لنفي الحال بمعنى (لا) ، نحو : ما يخرج زيد ، أي : لا يخرج ، نفيت أن يكون منه خروج في الحال ، ومنهم من يسميها : جحداً . وقد أنكر بعض أهل العلم، وقال : وليس الأمر على ذلك ، وذلك أنها إذا كانت نافية فإنما تنفي عما تدخل عليه ما ثبت له قبل دخولها ، أو جاز أن يثبت له . والجحد : هو أن يكذِّبَ النافي في نفيه ، مثال ذلك أن يقول المثبت : قام زيد ، فيقول النافي : ما قام زيد . ويقول المخبر : زيد قائم ، فيقول النافي : ما زيد قائماً، فإن صدق في نفيه سمي : نفياً ، وإن كذب في نفيه سمي : جحداً ، ويجوز أن يسمى الجحد نفياً ، لأن النفي أعم ، ولا يجوز أن يسمى النفي جحداً .

والجحد في القرآن نحو قوله تعالى إخباراً عمن كفر من أهل الكتاب : ﴿ ما جاءنا من بشير ولا نذير ﴾ ، فأكذبهم الله بقوله : ﴿ فقد جاءكم بشير ونذير ﴾ ، وقوله : ﴿ والله ربنا ما كنا مشركين ﴾ ، فأكذبهم الله بقوله : ﴿ ولقد قالوا كلمة الكفر ﴾ وما أشبه ذلك .

وبعد ... فإن (ما) إذ أتت بعدها (إلاّ) فهي نفي ، إلا في ثلاثة عشر موضعاً ، أولها : في البقرة ، قوله تعالى : ﴿ مما آتيتموهنّ شيئاً إلاّ أن يخافا ﴾ ، وفيها : ﴿ فنصف ما فرضتم إلاّ أن يعفون ﴾ .

والثالث – في النساء ، قوله تعالى : ﴿ لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن إلاّ أن يأتين ﴾ ، وفيها : ﴿ ما نكح آباؤكم من النساء إلاّ ما قد سلف ﴾ .

والخامس – في المائدة ، قوله تعالى : ﴿ وما أكل السبع إلا ما ذكيتم ﴾ ، والسادس – في الأنعام ، قوله تعالى : ﴿ ولا أخاف ما تشركون به إلا ﴾ وفيها: ﴿ وقد فصّل لكم ما حرّم عليكم إلا ﴾ .

والثامن – في هود ، قوله تعالى : ﴿ ما دامت السماوات والأرض إلا ﴾ ، في موضعين أحدهما : في ذكر أهل النار ، والثاني : في ذكر أهل الجنة .

والعاشر – في يوسف ، قوله تعالى : ﴿ فما حصدتم فذروه في سنبله ﴾ ، وفيها : ﴿ ما قدمتم لهنّ إلا ﴾ .

والثاني عشر – في الكهف : قوله تعالى : ﴿ وما يعبدون إلا الله ﴾ ، وفي هذه وحدها خلاف ، ويأتي الكلام عليها في موضعها إن شاء الله.[1]

والثالث عشر – قوله تعالى : ﴿ وما بينهما إلاّ بالحقّ ﴾ حيث كان في القرآن"[2]

(ما) المصدرية :

في الوجه الثاني من أوجه (ما) الحرفية ذكر المنتجبُ أن (ما) تكونُ مع الفعل بعدها بتأويل المصدر، ونبه إلى أنَّ كلَّ (ما) أتَتْ بعدَ كافِ التشبيهِ أو (بِئسَ) فهي مصدريةٌ ، وألْمَحَ إلى الخلافِ الواردِ في (ما) إذا أتَتْ بعدَ (بِئسَ) ، ثم ذكر الخلافَ بينَ سيبويه وأبي الحسن في كونها حرفا أو اسما ، وأشارَ إلى أنه لا يعودُ عليها من صلتها شيءٌ؛ لأنها ليست كالتي بمعنى (الذي)، ومثلها (ما) الظَّرفِ والدَّوَام ، ويُقَالُ لها أيضا :(ما) التَّأبيدِ و التَّأجيل والمِقْدَارِ، حيث قال :

---

(١) وذلك أن فيها ثلاثة أوجه : الأول : أنها موصولة ، في محل نصب ، عطفاً على (هم) ، من قوله تعالى : (وإذ اعتزلتموهم) قبلها ، فيكون التقدير فيها:(ومعبودهم) ، والثاني : أنها مصدرية ، في محل نصب ، عطفاً على (هم) – أيضا – فيكون التقدير حينئذٍ : (وعبادتهم إلا عبادة الله) ، والثالث: أنها نافية عارية عن المحل ، معترضة بين كلام الفتية ، وفي الآية تقديم وتأخير ، واسم (الله) تعالى منصوب بـ (يعبدون) ، والتقدير : (وإذا اعتزلتموهم فأووا إلى الكهف). ينظر: الفريد ٣/٣١٧.

(٢) الفريد ١/١٩٩ – ٢٠٠.

„ **والثاني** – أن تكون (ما) مع الفعل بتأويل المصدر نحو : بلغني ما صنعت ، أي : صنيعك في نحو قوله تعالى : ﴿ **بما كانوا يَكذبون** ﴾ ، أي : بتكذيبهم ، أو بكذبهم على القراءتين ، وقوله : ﴿ **كما آمَنَ الناسُ** ﴾ ،و﴿ **كما أرسلنا فيكم** ﴾ ‚

و ﴿ **بئسما اشْتَرَوا** ﴾ ، أي : كإيمان الناس وكإرسالنا ، وبئس اشتراؤهم . وكل (ما) أتت بعد كاف التشبيه أو بعد بئس فهي مصدرية ، وفيه خلاف وستراه في موضعه إن شاء الله .[1]

وقد اختلفوا فيها ، فصاحب الكتاب يجعلها حرفاً ، وأبو الحسن يجعلها اسماً .

و (ما) هذه فيمن جعلها اسماً ليست كالتي بمعنى الذي ، وإن كانتا اسمين ؛ لأن المصدرية إنما توصل بالجمل المذكورة في الباب فاعرفه .

وعلى كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شيء ، ومثل ذلك (ما) الظرف والدوام ، ويقال لها أيضًا : (ما) التأبيد والتأجيل ، و (ما) المقدار، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ **ما دُمْتَ عليه قائما** ﴾ ، و ﴿ **ما دُمْتُم حُرُما** ﴾ ، و ﴿ **ما دَامت السماواتُ** ﴾ ، أي : وقت دوام قيامك ، ووقت دوام إحرامك، ومدة دوام السماوات والأرض "[2]

(ما) الكافّة :

الوجه الثالثُ من أوجهِ (ما) الحرفيةِ هو (ما) الكافةُ لِلْعَامِلِ عن عَمَلِهِ ، وقد وَضَّحَ المنتجَبُ أنها تقعُ بينَ ناصبٍ ومنصوبٍ ، أو جارٍّ ومجرورٍ ، أو رافعٍ ومرفوعٍ ، وأنها تأتي بعد (رُبَّ) على ثلاثةِ أوجهٍ : الأولُ : أن تكونَ كافّةً ؛ لِيَحْسُنَ بعدَها وقوعُ المعرفةِ والفعلِ ، والثاني :أن تكونَ زائدةً ، والثالثُ: أن تكونَ نكرةً بمعنى(شَيء).

كما بين أن الفعل لا يلي الفعل ، وأما إذا اتصلت (ما) بالفعل الأول فإنها تكفه ، وتجعل (ما) كالعوض من الفاعل ، كما ذكر خمسة أقوال للنحويين في قول الشاعر :

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ... وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وقد استشهد بالقرآنِ الكريمِ،وكلامِ العربِ؛شعرا ونثرا ، فقال : „ **والثالث**:أن تكون (ما) كافة للعامل عن عمله، وهي تقع بين ناصب

---

(١)الخلاف في (ما) إذا أتت بعد (بِئْسَ) فقط ، وقد ذكر المنتجَبُ أوجهها على هذا النحو:
١- أنها نكرة موصوفة ، منصوبة على التمييز ، مفسرة لفاعل (بئس) و (اشتروا) صفة لها ، والتقدير (بئس شيئاً اشتروا به أنفسهم).
٢- أن تكون (ما) موصولة ، وما بعدها صلتها ، وهي فاعل (بئس).
٣- أن تكون (ما) نكرة ، غير موصوفة ، منصوبة على التمييز، و(اشتروا) صفة لمحذوف ، والتقدير : (بئس شيئاً شيئ اشتروا به أنفسهم) ، وهذا المحذوف هو المخصوص بالذم ، وفاعل (بئس) مضمر فيها .
٤- أن (ما) مع ما بعدها في تأويل المصدر ، وفاعل (بئس) مضمر ؛ لأن المصدر – هنا – مخصوص ، وليس بجنس . ينظر : الفريد ٣٣٧/١ .

(٢) الفريد ٢٠٠/١-٢٠١

ومنصوب ، أو جار ومجرور ، أو رافع ومرفوع . فالناصب والمنصوب (إن) وأخواتها ، فإذا اتصلت (ما) بهذه الحروف كفتها عن عملها ، ويرتفع الاسم بعدها بالابتداء نحو : إنما زيد قائم . قال الله تعالى : ﴿ إنما اللهُ إلهٌ واحدٌ ﴾ .

وقد يجوز أن تجعل (ما) تأكيداً ، ويترك ما بعدها على حاله ، وينشد بيت النابغة على الوجهين :

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

برفع الحمام ونصبه ، فمن نصب الحمام أعمل ليت في (هذا) ، وجعل الحمام صفته ، و (لنا) في موضع خبر (ليت) ، ومن رفع (الحمام) ففيه وجهان: أحدهما – أن تكون (ما) كافة ، و(هذا) في موضع رفع مبتدأ ، والحمام صفته ، و (لنا) في موضع خبر المبتدأ . والثاني-أن تكون (ما) بمعنى الذي في موضع نصب بليت ، وقد حذف المبتدأ من صلة (ما) ، تقديره ليت الذي هو هذا الحمام، فـ(هو) مبتدأ ، و(هذا) خبره ، والحمام صفة لهذا ، وكل ذلك صلة لما ، و (لنا) خبر ليت ، فأما وقوعها بين الجار والمجرور فقولهم : ربما رجل أكرمته .

و (ما) تأتي بعد (رُبَّ) على ثلاثة أوجه : أحدها – أن تكون كافة ، ليحسن بعدها وقوع المعرفة والفعل ؛ لأن رب تجر ما بعدها ، ولا تدخل على المعرفة ، ولا على الفعل ، فلما لحقتها (ما) كفتها عن عملها ، وحسن دخولها عليهما في نحو : ربما زيدٌ قائم ، وربما رجلٌ قامَ[1] ، فكفتها عن عملها ، كما ترى ، ولما كانت (رُبَّ) إنما تأتي لما مضى وجب أن تكون (ربما) كذلك ، تدخل على الماضي ، كقوله :

رُبَّمَا أَوْفَيْتَ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثوبي شِمالاتُ

فأما دخولها على المضارع في نحو قوله تعالى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الذين كَفَرُوا ﴾ فالكلام يأتي عليها في موضعها إن شاء الله[2].

---

(١) لعل الصواب : " ربما قام رجل " ، حتى يكونَ الذي وَلِيَ ، (رُبَّ) الفعلُ ، وهو ما أكملَ الحديثَ عنه بعد ذلك .

(٢) فقد ذكر المنتجَبُ أن في (ما) وجهين من (ربما) من الآية الكريمة ، الأول : أنها كافة ، وتسمى أيضاً مهيئة ؛ لأنها بدخولها كفت الحرف عن العمل الذي كان ، وهيأته لوقوع الفعل بعده ،والثاني : أنها نكرة موصوفة ، و(يود) صفتها .
وأما وقوع المضارع بعد (رب) ففيه أوجه : أحدها : أنه حكاية حال آتية ، كقوله تعالى : (وإن ربك ليحكم بينهم) النحل : (١٢٤)، والثاني : أنه على إضمار (كان) بعد (ما) ، وقبل (يود) ، والتقدير : (ربما كان يود الذين كفروا) ، والثالث : أن هذا لَمَّا كان واقعاً لا محالة بصدق المُخبِرِ ، صار بمنزلة الماضي المقطوع به في تحققه، فكأنه قيل : (ربما ود الذين كفروا) ، والرابع : أن (ما) لَمَّا دخلت عليها صارت بدخولها عليها قد تغيرت عما كانت عليه ، فوقع بعدها ما لم يقع قبل ، لأجل أن الحروف تتغير أحكامها ومعانيها بالتركيب . ينظر : الفريد ٣/١٨٤-١٨٥.

والثاني: أن تكون (ما) في ربما زائدة ملغاة فتجر ما بعدها [برب ، تقول : ربما رجلٍ أكرمته ، و: ربما طعامٍ أكلته ، فتجر ما بعدها][١] بها ، كما ترى ؛

قال الشاعر : رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بسيفٍ صَقِيلٍ   دونَ أُخرى وطعنةٍ نجلاءِ

جر ضَرْبَةٍ بـ(رب) ، وجعل (ما) لغوا ، كما ترى .

والثالث – أن تكون (ما) في ربما نكرة بمعنى شيء ، كما قال الشاعر :

رُبَّمَا تَكْرَهُ النفُوسُ من الأمرِ لَه فَرْجَةٌ كحلِّ العقالِ

أي رب شيء تكره النفوس ، ويدل على أنها اسم عود الذكر إليها ، والكاف في محل الرفع على أنه صفة لفرجة ، أو في محل النصب على الحال من المنوي في (له) .

وأما وقوعها بين الرافع والمرفوع فقولك : قلما تقول ، وطالما تسكن ، فَقَلَّ وطَالَ فعلان ماضيان ، كُفَّا بـ(ما) ، وجعلت (ما) كالعوض لهما من الفاعل ، ولذلك وَلِيَهُما الفعل ، وقد علم أن الفعل لا يلي الفعل ، وأما قول الشاعر :

صَدَدْتِ فأَطولتِ الصُّدُودَ وقَلَّما   وِصَالٌ على طولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

ففيه خمسة أقوال للنحويين : قال صاحب الكتاب : (ما) في قلما اسم في موضع رفع بـ(قلَّ) ، و (وِصال) مبتدأ ، وما بعده خبره ، والجملة صلة لـ(ما) ، والتقدير عنده : وقلما يدوم وصال ؛ لأنه إنما أراد تقليل الدوام . وقال المبَرِّدُ : و (ما) في قلَّما صلة ملغاة ، والاسم بعدها مرتفع بقلَّ ، كأنه قال : وقل وصالٌ يدوم على طول الصدود . وقال بعضهم (ما) في قلما ظرف بمعنى الحين والوقت ، كأنه قال : وقلَّ وقت يدوم فيه وِصَالٌ على طول الصدود . وقال بعضهم : (ما) في قلما كافة لا يصلح أن يليها الفعل بغير (ما) ، وإنما أولي قلما الاسم فقال : (وقلما وصال) لضرورة الشعر ، ووجه الكلام أن يقال : قلما يدوم وصال ، فيولي قلما الفعل دون الاسم[٢]".

(ما) المؤَكِّدَةُ :

تحدث المنتجَبُ عن (ما) المؤكدةِ في الوجهِ الرابعِ من أوجهِ (ما) الحرفيةِ ، وذكرَ أن بعضَهم يسميها : صِلَةً ، وزائدةً ، لكنه رَجَّحَ الأولَ ؛ لأنه ليس في القرآنِ حرفٌ إلَّا له معنًى ، وَعَضَّدَ ذلك بما قاله بعضُ العلماءِ عن التوكيدِ ومعناه ، ثم نَبَّهَ إلى أن (ما) إذا كانت تأكيدًا فإنه يأتي بعدها

(١) ما بين المعكوفين سقط من المحقق ، وأثبته من النسخة (د) .   (٢) الفريد ١/٢٠١-٢٠٣ .

الاسمُ والفعلُ ، وأنها تقعُ أبــدًا حشــوًا وآخــرًا ، وتكــونُ حشــوًا بــينَ رافــعٍ ومرفــوعٍ ، أو نــاصبٍ ومنصــوبٍ ، أو جــازمٍ ومجــزومٍ ، أو جــارٍّ ومجــرورٍ ، وقــد يجتمــعُ وقوعُها بين ناصبٍ ومنصوبٍ ، وجازمٍ ومجزومٍ إذا ما وقعت بعدَ عاملٍ ومعمولٍ في آنٍ واحدٍ، فقال:

„ والرابع[1] أن تكون (ما) تأكيداً ، وبعضهم يسميها صلة ، وزائدة ، والأول أمتن ؛ لأنه ليس في القرآن حرف إلا وله معنى . وسئل بعض العلماء عن التوكيد وما معناه إذ الإسقاط لا يُخِلُّ بالحرف ؟ فقال : هذا يعرفه أهل الطباع ، إذ يجدون أنفسهم بوجود الحرف على معنى زائد ، لا يجدونه بإسقاط الحرف ، وقال : مثال ذلك مثال العارف بوزن الشعر طبعاً ، فإذا تغير البيت بزيادة أو نقصان أنكره .

وقال : أجد نفسي على خلاف ما أجدها بإقامة الوزن ، فلذلك هذه الحروف تتغير نفس المطبوع عند نقصانها ، ويجد نفسه بزيادتها على معنى ، خلاف ما يجدها بِنُقْصَانِهِ . وإذا كانت تأكيداً يأتي بعدها الاسم والفعل ، وتقع أبداً حشواً ، أو آخراً ، ولا تقع أوّلاً ؛ لأن وقوعها أولاً يؤدي إلى العناية بها، فإذا وقعت حشواً لم يَخْلُ أمرُهَا من أربع أحوال : إما أن تكون بين رافع ومرفوع، أو ناصب ومنصوب ،أوجازم ومجزوم ، أو جار ومجرور ، فمثال كونها بين الرافع والمرفوع نحو قول الشاعر :

لو بأبانَيْنِ جاء يَخطُبُها　　　رُمِّلَ مَا أنفُ خَاطِبٍ بِدَمِ

أي:رُمِّل أنف خاطب ، ورَمَّلَهُ بالدم ، فترمَّل ، وارتَمَل ، أي : تلطخ . وأبانان : جبلان معروفان ، يقال لأحدهما : أبانُ الأبيضُ ، والآخرُ : أبانُ الأسودُ ، ومثال كونها بين الناصب والمنصوب قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللهَ لا يَسْتَحْيِي أنْ يضربَ مثلا مَّا بَعُوضَةً ﴾.

وفي هذه كلام تراه بعد إن شاء الله[2]، ومثال كونها بين الناصب والمنصوب، والجازم والمجزوم نحو قوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللهُ جَمِيعاً ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ أينمَا تَكونُوا يُدرِكّم الموتُ ﴾ ، فقوله : (أين) منصوبة بقوله تكونوا ، وتكونوا مجزومة بقوله : (أين) ، فقد وقعت بين الناصب والمنصوب والجازم والمجزوم ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجهُ اللهِ ﴾ ، وقوله:

---

(١) في المحقق : « والخامس » ، والمثبت من النسخة (د) .

(٢) وهو أن (ضَرَبَ) بمعنى : (وَصَفَ) و(بيّن) ، فإذا كان بمعنى (وصف) تعدى إلى مفعول واحد ، وقد يكون بمعنى (جعل) ، فيتعدى إلى مفعولين ، مثل: ضربت الفضة دراهم .

وقوله : (مثلاً ما بعوضة) فيها الأوجه التالية : الأول : أن تكون (ما) صلة ، تعضده قراءة ابن مسعود : (أَنْ يُضرِبَ مُثَلاً بَعُوضَةٌ)، بطرح (ما) ، وبعوضة عطف بيان ، أو بدل من (مثلا) ، والثاني : أن تكون (ما) إبهامية بمنزلة (شيء)، وبعوضة كذلك عطف بيان لها ، أو بدل منها ، أي : مثلاً شيئاً بعوضة ، والثالث : أن تكون (بعوضة) نصباً بـ (يضرب) ، و(مثلاً) حال منها ، لتقدمه عليها ، والرابع : أن تكون (بعوضة) مفعولاً به ثانياً لـ (يضرب) ، على إجراء (الضرب) مجرى (الجعل) ، والخامس : أن تكون (بعوضة) نصباً على إسقاط (بين) ، أي : مثلاً ما بين بعوضة إلى ما فوقها . ينظر : الفريد ١/٢٥٥-٢٥٦.

﴿ أيًّا تدعو فله الأسماءُ الحسنى ﴾ .
ومثال كونها بين الجار والمجرور قوله تعالى: ﴿ فبما رحمةٍ من الله ﴾ ، وقوله : ﴿ فبما نقضِهم ﴾ ، ﴿ وعما قليلٍ ﴾ ، و ﴿ أيَّما الأجلَين قضيتُ ﴾ ، و ﴿ مما خطيئاتِهم ﴾ ، وما أشبه ذلك .
فـ(ما) في جميع هذه الآيات تأكيد ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ فإما يأتينكم ﴾ وشبهها ، فإن (ما) قبلها للتأكيد(١)

(ما) المسلّطَةُ للعاملِ على الجزاءِ :

والوجهُ الخامسُ من أوجُهِ (ما) الحرفيةِ جعله المنتجبُ لـ (ما) المسلِّطةِ للعامِلِ على الجـزاء ، وهي المتصلـةُ بـ (إذْ) و(كَيْفَ) و(حَيْثُ) ، لكي يَصِحَّ أن يُجَازَىٰ بها ، فقال :
« والخامس - أن تكون (ما) مسلطة للعامل على الجزاء ، كقولك : إذ ما تخرج أخرج ، وكيفما تصنع أصنع ، وحيثما تكن أكن ، سلطت (ما) (إذ)و(كيف)و(حيث)على الجزاء ، ولولا (ما) لم يجز أن تجازي بـ(إذ) و(كيف) و(حيث)، ومن المجازاة بإذ بيت الكتاب :

إذْ ما أَتيتَ على الرسولِ فَقُل له ... حقًّا عليك إذ اطمأنَّ المجلسُ

فإتيانه بالفاء في قوله(فقل له) دليل على الجزاء»(٢)

(ما) المغيِّرةُ للحرفِ :

في الوجه السادسِ والأخيرِ من أوجهِ (ما) الحرفيةِ ذكر المنتجبُ أن (ما) قد تدخلُ على بعضِ حروفِ المعاني،فتغيرُها عن حالها ومعناها ، وَمَثَّلَ لذلك بـ (لو) ، وهو حرفُ شرطٍ غيرُ جازمٍ ، فإذا دخلت عليه (ما) أصبح (لوما) وهو بمعنى (هَلاَّ) في إفادتِهِ التحضيضَ .
ثم خَتَمَ كلامَهُ عن أوجهِ (ما) الحرفيةِ بتلخيصٍ وَضَّحَ فيه أن (ما) حرفٌ إذا كانت نفياً أو تأكيداً أو كَافَّةً أو مُسَلِّطَةً أو مغيِّرةً ، وأما (ما) المصدريةُ ففيها خلافٌ ، وقد ذكره ، وفيما سوى ذلك فهي اسمٌ ، كما أن (ما) قد تَرِدُ في التنـزيلِ الحكيمِ تحتملُ وجُوهـًا من المعاني ، حيث قال :
« والسادس - أن تكون (ما) مغيرة للحرف عن حاله ، كقولك في لو : (لوما) ، غيرتها إلى معنى (هَلاَّ) ، وفي التنزيل : ﴿ لَوْمَا تأتينا بالملائكةِ ﴾ ، أي : هَلاَّ .

وبعد ... فإن (ما) إذا كانت نفياً أو تأكيداً أو كافّةً أو مسلّطةً أو مغيِّرةً فهي حرف ، وفي المصدرية خلاف وقد ذكرته ، وهي فيما سوى ذلك اسم ، وقد أوضحت الجميع ، فهذه وجوه الماءات الاسمية والحرفية فاعرفها ، وقد ذكروا فيها وجوهاً أُخَرَ،وهي ترجع إلى ما ذكرت ، وقد ترد (ما) في التنزيل تَحتملُ وُجُوهًا من المعاني»(٣)

---
(١) الفريد ١/ ٢٠١-٢٠٣. (٢) و(٣) المصدر السابق ١/ ٢٠٥ .

حديثه عن لفظ الجلالة (الله):

لقد وضع المنتجب بين أيدينا بعض المباحث ، التي استوعب فيها أقوال العلماء وآراءهم ، حول بعض قضايا اللغة ومسائل العربية ، ومنها ما ذكره عن لفظ الجلالة (الله) ، حيث قال : « والأصل في اسم الله تعالى : (إلاه) ، بدليل قوله : ﴿ **وهو الذي في السماءِ إلهٌ وفي الأرض إلهٌ** ﴾ ، وهو (فِعال) بمعنى (مفعول) ؛ لأنه مألوه ، أي : معبود ، يعبده الخلق ، يقال : أَلِهَ – بالفتح – إلاهَةً ، أي عَبَدَ عِبادةً .

وعن ابن عباس أنه قرأ : (وَيَذَرَكَ وإِلَاهَتَكَ) ، أي : عِبَادَتَكَ ، ونظيره : (إمام) (فِعَال) بمعنى (مفعول) ؛ لأنه مؤتم به ، ثم دخلت عليه الألف واللام للتفخيم والتعظيم ، فقيل : الإلاه ، قال : **معاذَ الإلهِ أن نكونَ كَظَبْيةٍ** ...

ونظيره (الناس) ، أصله : (الأناس) ، قال :

إنّ المنايا يطَّلِعْـ نَ على الأُناسِ الآمنينا

ثم خففت الهمزة إما بالنقل وإما بالحذف ، فاجتمعت لامان ، فأدغمت الأولى في الثانية كَرَاهيةَ اجتماع المِثْلَين ، وصارت الألف واللام فيه كأنهما عِوَضٌ من الهمزة المحذوفة التي هي فاء الكلمة ، بدلالة أنه لا يُجمَعُ بين الألف واللام والهمزة في حال السعة والاختيار ، فلزمتا و لم تفارقا الاسم[1] ، كأنهما بعض حروفه ، فلذلك دخل عليه حرف النداء ، فقيل : يا الله اغفر لي ، مع القطع ، كما يقال : يا إله .

وحرف النداء لا يدخل على ما فيه الألف واللام ، لا يقال : يا الرجل ، ولا : يا الغلام ؛ لأن النداء يعرِّف الأسماء بالإشارة والخطاب ، والألف واللام يعرفانه ، فلا يجتمع على الاسم تعريفانِ مختلِفَانِ .

وقيل : أصله : (لَاهٌ) ، على (فَعْل) ، يدل على صحة هذا الوجه قول بعض العرب : لَهْيَ أبوك ، [يريدون : لاهِ أبوك ، على معنى : لله أبوك ، فأخروا العين في موضع اللام ، تصرفاً في كلامهم ، وتَلَعُّباً بألفاظهم ، والألف فيه منقلبة عن الياء ، بدلالة ظهورها في قولهم : لَهْيَ أبوك][2] ، والأصل : (لَيَهٌ) فقلبت الياء ألفاً ؛ لانفتاح ما قبلها ، فبقي (لَاهٌ) ، فأُدخلت الألف واللام عليه للتعظيم ، فبقي (الله) كما ترى .

والكلمة من معنى الاحتجاب يقال : لَاهَ : يَليهُ لَيْهاً إذا تَسَتَّرَ ، واحْتَجَبَ ،

(١) التعبير السليم : « فلزمتا الاسم ، ولم تفارقاه » . (٢) ما بين المعكوفين سقط من المحقق ، وأثبته من النسخة (د) .

ولَاهَتْ العروسُ، إذا احتجبت ، قال الشاعر :

لَاهَتْ فما عُرِفَتْ يوماً بخارجةٍ يا ليتَها خَرَجَتْ حتى رَأَينَاهَا

فجرى بعد إدخال الألف واللام مُجرَىٰ الاسم العلم ، كالعباس والحسن ، فالله تعالى هو المحتجب من جهة الكيفية عن الأوهام ، وهو الظاهر بالرُّبُوبِيَّة بالدلائل الواضحة ، والبراهين القاطعة .

وقيل : أصله (ولاهٌ) من الوَلَه ، وهو التَّحَيُّر ، يقال : ولِه فلانٌ : يولَهُ [ولهاً][1] وولهانا ، فكأن المعنى على هذا المذهب أن يكون الولَه من العباد إليه ، كما كان في المذهب الأول مألوهاً ، ثم أبدلت من الواو همزة ، كما أبدلت في (إعاء) و(وعاء) ، و(إكاء) و(وكاء) ، ثمّ فُعِلَ فيه ما ذكرت في الوجه الأول .

وقيل : هو اسم علم موضوع هكذا لله تعالى ، وليس أصله : (إلاه) ، ولا [لاهٌ][1] ، ولا (ولاهٌ) ، عن المازني ، وليس بالمتين ؛ لأنه علم ، وكلُّ اسمِ عَلَمٍ لابد أن يكون له أصلٌ نُقِلَ عنه ، أو غُيِّرَ عنه في الأمر العام .

قال أهل المعاني : الإلهُ من أسماء الأجناس ، كالرجل والفرس ، اسم يقع على كل معبود بحق أو باطل ، ثم غُلِّبَ على المعبود بحق ، كما أن النجم اسم لكل كوكب ، ثم غلّب على الثريّا ، وكذلك السنة على عام القحط ، والبيت على الكعبة ، والكتاب على كتاب سيبويه .

وأما الله بحذف الهمزة فمختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره ، وهو اسم ، غير صفة ، لأنك تصفه ، ولا تصف به ، لا تقول : شيء إله ، كما لا تقول : شيء رجل ، وتقول : إله واحد صمد ، كما تقول : رجل كريم حر ، وأيضاً فإن صفاته تعالى لابد لها من موصوف تجري عليه ، فلو جعلتها كلها صفات بقيت غير جارية على اسم موصوف بها ، وهذا محال ، ولامه مُفخَّمة ، إذا كان قبلها فتحة أو ضمة ، ومرققة ، إذا كان قبلها كسرة ، وعلى ذلك العرب كلهم .

وروي عن الزجاج أنه قال : تفخيمها سنة ، يعني على الشرط المذكور .

وخص هذا الاسم بالتفخيم ، كما خص بالتاء في القسم نحو : تاللهِ ، وبالياء نحو : يا الله مع القطع ، وبالعوض فيه نحو : اللهم ، وما ذاك إلا لتفخيمه وتعظيمه واختصاصه ، إذ لم يطلق على غيره تعالى .

فإن قلت : فلم حذفت الألف في الخط من اسم الله تعالى؟ قلت : ليفرق بينه وبين اللات ؛ لأن من العرب من يقف عليها بالهاء ، فيقول : (اللاه) ، قياساً

(١) ما بين المعكوفين سقط من المحقق ، وأثبته من النسخة (د) .

على نظائرها ؛ لأنها تاء التأنيث ، وقيل : لكثرة الاستعمال ، وقيل : لأنه كتب على لغة من يقول : اللهْ بإسكان الهاء مع القصر ، وأنشد قطرب وغيره :

أَقْبَلَ سَيْلٌ جاءَ من أمر اللهْ يَحْرِدُ حَرْدَ الجنةِ المُغَلَّهْ »(١) .

إنَّ حديثَ المنتجَب عن لفظِ الجلالةِ (الله) قد جاءَ مع بعضِ المباحثِ اللغويةِ التي استوعبَ فيها آراءَ العلماءِ ، وفهمَهُم قضايا اللغةِ ومسائلَ العربيةِ ، كما ذكرتُ ، وقد تحدَّثَ -ههنا - عن لفظِ الجلالةِ (الله) ، فذكرَ أصلَهُ اللفظيَّ وصيغتَهُ ومعناه ، وَعَضَّدَ ذلك بما جاء في كتابِ اللهِ تعالى ، وَبَيَّنَ بعضَ نظائرِهِ ، وعَرَضَ ما حدثَ فيه من تخفيفٍ وإدغام وتعويضٍ ، واستدلَّ على ذلك بدُخُولِ حرفِ النداء (يا) عليه وعلى أصله (إله) ، ثم وَضَعَ بينَ أيدينا اختلافَ العلماءِ حولَ أَصلِ لفظِ الجلالةِ (الله) ونقل ـــ بعد ذلك ـــ قولَ بعضِ أهلِ المعاني: إن الإلهَ من أسماءِ الأجناسِ ، وأن (اللهَ) اسمٌ مختصٌّ بالمعبودِ بالحقِّ ، لم يُطلَقْ على غيرِهِ ، ولامُهُ مُفخَّمَةٌ إذا كانَ قبلَها فتحةٌ ، وَمُرَقَّقَةٌ إذا كان قبلَها كسرةٌ ، وذكرَ أن هذا هو ما عليه العربُ كُلُّهُم ، وزاد على ذلك ما نَقَلَهُ عن الزجاجِ بقوله : إن تفخيمَهَا - على الشرطِ المذكورِ آنفاً - سُنَّةٌ ، ثم أشار إلى أن لفظَ الجلالةِ (الله) اسمٌ خُصَّ بالتفخيم كما خُصَّ بالتاءِ في القسمِ ، وبالياءِ - مع القطعِ - في النداءِ ، ، وبالعِوَضِ في (اللَّهُمَّ) ، وما ذاكَ إلاَّ لتفخيمِهِ وتعظيمِهِ واختصاصِهِ ، وخَتَمَ كلامَهُ بذِكْرِ سببِ حذفِ الألفِ في الخطِّ من اسمِ اللهِ تعالى .

يغلب جانب اللغة :

لا أظن أن قارئا منصفاً يطلع على جهود المنتجب الهمذاني اللغوية - من خلال كتابه (الفريد) ، ويقف على مباحثه في اللغة ، وتناوله القضايا والمسائل اللغوية - إلا يُسَلِّم أنه لغوي بارع ، حذق فنون اللغة العربية المختلفة ، ومَهَر فيها ، حيث أَلَمَّ بدقائقها ، واستوعب تفاصيلها ، وعرض لما فيها من أساليب متفاوتة ، فعرف صحيحها وخطأها ، وقويها وضعيفها ، وكثيرها وقليلها ، كما عرف مستعملها ومهملها ، والفصيح فيها من غير الفصيح ، والشائع فيها من غير الشائع ، ولذلك عرض ما جاء في هذه الاستعمالات على القياس أو الشذوذ، كما خرّج كثيراً من القراءات القرآنية والوجوه الإعرابية والمعاني اللفظية على هذه الأساليب اللغوية المستعملة عند العرب .

وكان المنتجب - أحيانا - يخالف منهجه الذي اختطه لنفسه في كتاب (الفريد) ، وهو أنه إذا ما شرع في إعراب آية من كتاب الله تعالى ، أو جملة منها ، أو لفظة فإنه يدمج الحديث فيها ما بين النحو واللغة ، وفق ما تقتضيه طبيعة اللغة وصحة الاستعمال ، هذا هو السبيل الذي سلكه ، أما مخالفته إيَّاه - أحيانا - فكانت تتمثل في أنه يقصُر حديثه عن الآية أو الجملة أو اللفظة القرآنية على جانب اللغة فقط ، ويتحاشى الحديث فيها عن النحو مطلقاً ، وربما

(١) الفريد ١ / ١٥٤ - ١٥٨ .

تجاوز هذا المسلك فأخذ يشرح المفردات - التي وردت على سبيل المِثْل والنظير لما هو بصدده - شرحاً لغويا مسهباً .

وهذه بعض النماذج التي غلّب فيها المنتجب جانب اللغة فقط :

القانعُ والمُعْتَرُّ :

قال المنتجب : « وقوله : ... ﴿ وأطعِمُوا القانعَ والمُعْتَرَّ ﴾ ، الجمهور على الألف بعد القاف في (القانع) ، وقرئ : (القَنِع) بغير ألف ، أما (القانع) - بالألف عند أهل اللغة - فهو السائل ، يقال : قَنَع الرجُلُ : يَقْنَعُ ، بالفتح فيهما قنوعاً إذا سأل ، فهو قانع ، قال الشماخ :

لَمَالُ المَرْءِ يُصْلِحُهُ فَيُغْنِي مَفَاقِرَهُ أعفُّ من القُنُوع

أي : أعف من السؤال ، وقال عُدِيٌّ بنُ زيد :

وما خُنتُ ذا عهدٍ وأُبتُ بعهدِهِ ولم أُحرِمِ المضطرَّ إذ جاء قانعاً

يعني سائلاً ، وأما القنع بغير الألف عندهم فهو الراضي بما يُعْطَى يقال : (قنِع : يقنَع) بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر قناعة ، إذا رضي ، فهو قَنعٌ وقنوع ، وقيل : إن القنوع قد يكون بمعنى الرضا ، والقانع بمعنى : الراضي ، وأنشد : وقالوا قد زُهِيتَ فقلت كَلاّ وَلِكني أعَزَّنِيَ القُنُوع

وقال لبيد :

فمنهم سَعِيدٌ آخذٌ بنصِيبِهِ ومنهم شقيٌّ بالمعيشةِ قانِعُ

وقال أبو الفتح : القَنِع مقصور من القانع وقد اختلفت أقوال المفسرين في القانع ، ولا يليق ذكرها هنا ، لأن كتابي هذا كتاب إعراب ، وله وُضِعتُ ، وما ذكرتُ فيه كفاية،وهو قول أهل اللغة .

وأما (المعتر) : فهو المعترض لك طالباً لمعروفك ، سائلاً كان أو ساكتا ، وكذلك المعتري ، من اعتراه : يعتريه اعتراءً ، إذا غشيه ، فهو معترٍ ، وذاك معترًى ، وبه قرأ بعض القراء ، قال أبو الفتح : يقال : عَرَاهُ:يَعْرُوهُ عرواً ، فهو عار ، والمفعول مَعْرُوٌّ،واعتراه:يعتريه اعتراءً ، فهو مُعْتَرٌّ ، والمفعول مُعْتَرًى ، وَعَرَّهُ يَعُرُّهُ عَرًّا ، فهو عارٌّ ، والمفعول معرور ، واعتره يعتره اعترارا ، فهو مُعْتَرٌّ ، والمفعول معتر أيضاً ، لفظ الفاعل والمفعول فيه سواء ، وكله أتاه وقصده ، انتهى كلامه »[1] .

---

(١) الفريد ٣ / ٥٣٧ - ٥٣٩ .

يستحيي ويستحي :

قال المنتجب : « قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللهَ لا يَسْتَحْيِي ﴾ ، (يستحيي) بياءين لغة أهل الحجاز ، ووزنه (يستفعل) ، و لم يستعمل منه فعل على هذا المعنى بغير السين ، وليس معناه : الاستدعاء والطلب ، وفيه لغتان : التعدي بالجار، والتعدي بنفسه ، يقال : استحييت منه ، واستحييته بمعنى ، وهما محتملتان هنا ، وعينه ولامه ياءان ، من (الحياء) ، والهمزة منقلبة عن ياء ، هي لام ، بدلالة (حَيِيتُ) ، و (حَيِيَ زيد) .

وبياء واحدة لغة تميم ، وبها قرأ بعض القراء : (يستحي) بياء واحدة ، ووزنه : (يَسْتَفِع) ، والمحذوفة هي اللام ؛ لتطرفها ؛ ولكونها تحذف في الجزم ، وحذفها لالتقاء الساكنين : هي والعين ، وذلك أن اللام تحذف حركتها استخفافاً ، كما تحذف في نحو : (يقضي) ، والعين تنقل حركتها إلى الفاء ، وقيل : المحذوفة هي العين ، ووزنه : (يَسْتَفِلُ) ، وليس بالمتين ؛ لأن ما كان لامه معتلا لم يُعِلُّوا عينه ، بدلالة أنهم قالوا : (أَحْيَيْتُ) ، و : (حَوَيْتُ) ، وإنما ذلك يختص بما لامه صحيح ، نحو : (قلت) ، و : (بعت) .

وقيل : بل حذفت الياء استخفافاً ؛ لالتقاء الساكنين ، تقول : استحى : يستحي ، كما تقول : اقتضى : يقتضي ، والأول : مذهب صاحب الكتاب ، والثاني : مذهب المازني .

واسم الفاعل على لغة أهل الحجاز (مُسْتَحْيٍ) ، والجمع (مستحيون) ، و (مستحيين) ، [وعلى لغة تميم « مستحٍ » و « مستحون » ، و « مستحين »] »[1] .

الوَعْدُ والعِدَةُ والإيعادُ والوَعِيدُ :

قال المنتجب : « قوله تعالى : ﴿ الشيطانُ يَعِدُكُمُ الفقرَ ﴾ ، أصله :

(١) الفريد ١ / ٢٥٤ – ٢٥٥ ، وما بين المعكوفين سقط من المحقق ، وأثبته من النسخة (د) .

يوعدكم ، فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، وهو يتعدى إلى مفعولين ، يقال : وعدت فلانا كذا ، وبكذا أيضاً .

والوعد يستعمل في الخير والشر ، يقال : وعدته خيراً ، ووعدته شراً ، وفي التنزيل : ﴿ **واللهُ يَعِدُكُم مغفرةً** ﴾ ، وفيه: ﴿ **النارُ وعَدَهَا اللهُ الذين كفروا** ﴾، فإذا لم تذكر الخير والشر قلت في الخير : الوعد والعِدة ، و في الشر : الإيعاد والوعيد ، قال الشاعر :

إذا وَعَدُوا أَنْجَزُوا وَعْدَهُم ... وإنْ أَوْعَدُوا خَابَ مَنْ أَوْعَدُوا

مدحهم بالعفو ؛ لأن من الكرم والفضل تناسي الوعيد ، وعن الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء : أنه احتج على عمرو بن عبيد بقول الشاعر :

وإنّي وإنْ أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ ... لَمُخْلِفُ إيعادِي وَمُنْجِزُ مَوْعِدِي

والمعنى : يخوفكم بالفقر على إنفاق المال ، والتقدير : يعدكم الفقر على إنفاق المال . والفَقْرُ ضِدُّ الغِنَى ، والفُقر لغة في الفَقر ، كالضَّعف والضُّعف ، وبالضم قرأ بعض القراء : (الفُقر) »[1] .

كما عني المنتجب بشرح كثير من المفردات من الناحية اللغوية ، وهي من غير مفردات القرآن الكريم التي عُني بها ، حيث تناولها بالشرح والتوضيح ؛ لأنه أوردها ضمن نصوص الاستشهاد لما هو بصدده والحديث عنه من مفردات القرآن الكريم ، ثم إنه كان يقوم بشرحها وبيانها من جميع جوانبها اللغوية ، مع أنه ذكرها عرضا واستطراداً ؛ لتكون على سبيل المثْل والنظير ، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي :

قال المنتجب : « و (هود) : ... جمع (هادٍ) ، كـ(حائل) و (حُول) ،

(١) الفريد ١ / ٥١٤ – ٥١٥ ، وينظر أيضا : ٢٩٠ و ٢ / ٤٣٧ ، وفيه : « وأما الضَّعف والضُّعف فهما لغتان بمعنى ، كالفَقر والفُقر ، وقد قرئ بهما ، فالضم على لغة أهل الحجاز ، والفتح لغة تميم ، عن أبي عمرو » .

و (عائد) و (عود) ، والحائل : الأنثى من ولد الناقة ، وهي التي لم تحمل في سنتها ، والعَود : الحديثات النتاج من الظباء والإبل والخيل »(١) .

وقال : « واختلف في بكة ، فقيل : هي علم للبلد الحرام ، ومَكّة وبَكّة لغتان ، وقيل : بكة : موضع البيت ، ومكة : البلد ، وقيل : اشتقاقهما من بَكَّهُ : يَبُكُّهُ بَكًّا إذا زحمه ، قال الراجز :

إذا الشَّرِيبُ أَخَذَتْهُ أَكَّهْ   فَخَلِّهِ حَتَّى يَبُكَّ بَكَّهْ

والشريب : الذي يشاربك ، ويورد إبله مع إبلك ، والأَكّة : شدة الحر ، يقول : إذا ضَجِرَ الذي يورد إبله مع إبلك لشدة الحر انتظاراً فخلِّه ، حتى يزاحمك ، وتباكّ القوم في الموضع : إذا ازدحموا ؛ فسميت بذلك لازدحام الناس فيها »(٢) .

وقال أيضاً : « والحرد أيضا : الغضب ... أنشد ... :

يَلُوكُ من حَرْدٍ عليَّ الأُرَّمَا

أي : الأضراس ، كأنه جمع (أرِم) »(٣) .

كما قال : « قوله - عز وجل - : ﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ ... اختلف في الشَّغاف ، فقيل : غلاف القلب ، وهو جِلْدَةٌ عليها كالحجاب ، وقيل : هو حبة القلب ، وهي عَلَقَةٌ سوداء في صميمه ، وقيل : هو داء في الجوف يأخذ تحت الشراسيف ، وأنشدوا للنابغة :

وَقَدْ حَالَ هَمٌّ دونَ ذلك وَالِجٌ   وُلُوجَ الشِّغافِ تَبْتَغِيهِ الأَصَابِعُ

يعني : أصابع الأطباء ، والشراسيف : مناط الأضلاع ، وهي أطرافها التي تشرف على البطن »(٤) .

---

(١) الفريد ١ / ٣٥٧ - ٣٥٨ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٦٠٤ - ٦٠٥ .

(٣) المصدر نفسه ٤ / ٥٠٨ - ٥٠٩ .

(٤) المصدر نفسه ٣ / ٥٢ .

ومن الألفاظ التي أوردها على سبيل ذكر المثل والنظير ثم قام بشرحها ما جاء في قوله :

« وقرئ .... : ﴿ حَتَّى إذا ادّارَكُوا ﴾ ، بإثبات ألف (إذا) ، مع سكون الدال من (اداركوا) ، على إجراء المنفصل مجرى المتصل ، نحو : (دابّة) و (شابّة) .

ونحوه قولهم : (لاها الله ذا) ، بإثبات ألف (ها) وترك حذفها لالتقاء الساكنين ، كما حذفت في قول من قال : لاه اللهِ ذا .

وعن الشيخ أبي علي أنه قال : فيها أربع لغات : (لاها لله ذا) ، بحذف الألف . و (لاها الله ذا) بمدها ، تشبيها بالمتصل ، نحو : دابّة ، على ما مضى ، و (لاها ألله ذا) ، بإثبات ألف (ها) ، وهمزة (الله) ، بوزن (لاها علاّه[ذا])(*) ، والرابعة : (لاهـأ للاه ذا) ، بوزن ([لا] هعلاّه ذا) ، تُحَرِّكُ أَلِفَ (ها) [لا](*)لالتقاء الساكنين ، فتقلبُها همزةً ، انتهى كلامه .

وقد جاء عن القوم : (هذا عبدالله) ، و : (له ثلثا المال) ، بإثبات الألف فيهما ، فإذا جاز إثبات الألف في نحو هذا ، وهو غير مدغم ، فأن يَجُوزَ في المدغم أولى وأجدر »[1] .

وكذلك قوله : « الجنة فيما فُسِّرَ هي البستان من النخل والشجر المتكاثف المظلِّلُ بالتفاف أغصانه ، قال الشاعر :

• • • من النَّوَاضِحِ تَسْقِي جَنَّةً سُحُقا

أي : نخلا طوالا ، والطويل يسمى : سَحُوقا ، وجمعه سُحُق ، كرسول ورسل ، والنواضح : جمع ناضحة ، والناضح : البعير يُسْتَقَى عليه ، والأنثى ناضحة »[2] .

(*) زيادة من المحتسب ١ / ٢٤٨ .
(١) الفريد ٢ / ٢٩٧ .
(٢) المصدر السابق ١ / ٢٥١ .

يقدم جانب المعنى :

سبق أن أشرت إلى أن المنتجب الهمذاني عُني بمفردات القرآن الكريم من الناحية اللغوية ، في جوانبها المختلفة ، حيث عرضها موضحا أصل وضعها اللغوي ووزنها واشتقاقها ومعناها ، لكنه في مواضع متفرقة من كتابه (الفريد) عُني فقط بمعاني بعض المفردات اللغوية في القرآن الكريم ، و لم يتجاوز ذلك ، حتى إنه ليتبادر للقارئ - وهو يقرأ في هذه المواضع المتفرقة - أن كتاب (الفريد) ما هو إلا كتاب (معانٍ) للقرآن الكريم فحسب ، مثلُهُ مثلُ كتاب (معاني القرآن) للفراء ، أو (معاني القرآن) للأخفش ، أو (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج .

والصحيح أن كتب معاني القرآن الكريم هذه وغيرها كانت معينا ثرًّا للمنتجب الهمذاني ، استقى منها مادته اللغوية ، لكن الملاحظ - هنا - أن المنتجب كان أطولَ نَفَساً ، وأوسعَ استشهاداً ، وأكثرَ تمثيلا ، وأحسنَ عرضا لما يتناوله من مفردات القرآن الكريم من جوانبها اللغوية المختلفة ، فقد أكثر من أقوال الفصحاء ، وجمع آراء أهل اللغة ، واستوعب ما ذهب إليه أصحاب المعاني ، فكان نصيب المعاني في كتاب (الفريد) وافرًا .

ويبدو أن السبب في ذلك يرجع إلى أن المنتجب قد دار في فلك أصحاب اللغة ، واهتم بالمعاني ، وخرَّج كثيرا من القراءات القرآنية والأوجه الإعرابية على ما تقتضيه طبيعة اللغة ، وما يوافق معانيها ، كما سيتضح بعد قليل.

وهذه بعض النماذج التي توضح عناية المنتجب بالمعنى اللغوي لبعض مفردات القرآن الكريم دون غيره :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ **إنَّ اللهَ كانَ على كُلِّ شيءٍ حسيبا** ﴾ ، (حسيبا) فعيلٌ ، من الحساب ؛ لأن الله تعالى يحاسب عبيده على كل شيء ... وقيل : الحسيب : الكافي ، من أحسبني الشيءُ ، أي : كفاني ، وفيه ما فيه،

لأجل (على) ، وقيل : الحسيب : الحفيظ ، وكل متقارب في المعنى »[١] .

وعند إعراب قوله تعالى : ﴿ الٓرۚ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ﴾[٢] قال المنتجب : « وفي (أحكمت) وجهان :

أحدهما : من أَحْكَمْتَ الأمرَ ، إذا أتقنتَهُ ، بمعنى: نُظِمَتْ نظما رصيناً محكما، لا يقع فيه نقص ولا خلل ، كالبناء المحكم المرصوف .

والثاني : أنه منقول بالهمزة من (حكُم) بضم الكاف ، إذا صار حكيما .

قال النمر بن تولب :

وأَبْغِضْ بَغيضَكَ بُغْضًا رُوَيْداً إذا أنتَ حاولتَ أن تَحْكُما

قال الأصمعي : أي : إذا حاولت أن تكون حكيما ، بمعنى: جُعِلَتْ حَكِيماً، كقوله : ﴿ **آياتُ الكتابِ الحكيم** ﴾ .

وقيل : منعت من الفساد ، من قولهم : أحكمتَ الدابةَ ، إذا وضعتَ عليها الحَكَمَةَ ، لتمنعها من الجِماح .

ويقال أيضا : حَكَمْتُ السفيهَ، وأحكمته ، إذا أخذت على يده ، قال جرير :

أَبَنِي حَنِيفةَ أَحْكِمُوا سُفَهَاءَكُم إنِّي أخافُ عليكُمُ أنْ أَغْضَبَا »[٣] .

وعند إعراب قوله تعالى : ﴿ **أَمْ تَسأَلُهُم خَرْجا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ** ﴾[٤] جاء قول المنتجب : « قرئ : (خراجا فخراج) ، بالألف فيهما ، و : (خَرْجا فخرج) ، بغير الألف فيهما ، و : (خَرْجا فَخَرَاج) ، بغير الألف في الأولى ، وبالألف في الثانية .

---

(١) الفريد ١ / ٧٧١ .

(٢) هود : (١) .

(٣) الفريد ٢ / ٦٠٠ .

(٤) المؤمنون : (٧٢) .

واختلف فيهما ، فقيل : جاءتا بمعنى ، وهو ما تخرجه إلى الإمام من زكاة أرضك ، وإلى كل عامل من أجرته وجَعْله ، وقيل : الخُرْجُ : الأجرة ، والخَرَاجُ: ما يُضْرَبُ على الأَرَضِين ، وقيل : الخرْج أخصُّ من الخرَاج ، تقول : خَرْجُ رَأْسِكَ ، و : خَرَاجُ مَدِينَتِكَ ، وزيادة اللفظ لزيادة المعنى عند قوم »(١) .

وقال : « وقوله : ﴿ حَتَّى يَلِجَ الجُمَلُ فِي سَمِّ الخِيَاطِ ﴾ ... الْجَمَلُ معروف، وعليه الجمهور من القراء ... وقرئ أيضاً : (الْجُمَّلُ) ، بضم الجيم وفتح الميم مع التشديد ، وقرئ أيضاً: (الْجُمَل)، بضم الجيم وفتح الميم مخففةً ، واختلف فيهما ، فقيل : كلاهما الحبل الغليظ من القِنّب ، وقيل : الْقَلْسُ الغليظ ، والقلْس : حبل ضخم من ليف أو خوص من قُلُوس السفن ، وقيل : الحبل الذي يصعد به النخل ، وقيل : الحبال المجموعة ، وكله قريب بعضه من بعض ، والوجه قراءة الجماعة ؛ لأن سَمَّ الخياط مَثَلٌ في ضُيّق المسلك ، يقال : أضيق من خَرْتِ الإبرة .

والمعنى : لا يدخلون الجنة حتى يكون ما لا يكون البتة من ولوج هذا الحيوان – الذي لا يلج إلا في باب واسع – في ثُقْب الإبرة »(٢) .

وقال أيضا : « وقوله عز وجل : ﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ ﴾ فيه وجهان : أحدهما – وهو الوجه ، وعليه الجل – : أنه بمعنى : أعظمنه ، وَهِبْنَ ذلك الحسن الرائع والجمال الفائق ، والهاء ليوسف عليه السلام ، والثاني : أنه بمعنى : حِضْنَ ، يقال : أَكْبَرَت المرأة إذا حاضت ، وأنشد :

تأتي النساءَ على أطهارِهِنَّ ولا   تأتي النساءَ إذا أَكْبَرْنَ إكبارا

لأن المرأة إذا اشتَدَّت غُلْمَتُها – وهي : الشَّهوَةُ – حَاضَتْ ، وقيل : حقيقتُهُ دخلت في الكِبَرِ ؛ لأنها بالْحَيْضِ تَخرجُ من حَدِّ الكِبَرِ ، والهاءُ – على هذا – إما

---

(١) الفريد ٣ / ٥٧٧ .

(٢) المصدر السابق ٢ / ٢٩٩ – ٣٠٠ .

للمصدر ، وهو الإكبار ... وإما ليوسف ، أيْ : حِضْنَ لأجله ، أي : لحسنه الرائع ولجماله الفائق »[١] .

تخريج القراءات القرآنية :

يُعد كتاب (الفريد) من أوسع الكتب التي تناولت القراءات القرآنية بعد كتب القراءات التي صُنِّفت لها ، حيث شغلت حَيِّزاً كبيراً من الكتاب ، يمكن معه أن يُؤَلفَ كتابٌ خاصٌّ بها مستقلٌّ عن كتاب (الفريد) ، وهذا ليس بغريب؛ لأن القراءات القرآنية باب واسع من أبواب اللغة ، وميدان فسيح لمعانيها .

ذلك أن المنتجب كانت له عناية واضحة بالقراءات القرآنية ، فقد أجادها ، ومهر فيها ، وكانت له جهود ملموسة في تخريجها والدفاع عنها بكل قوة ، موظفا في ذلك ثقافته اللغوية الواسعة ، ولم يقتصر فيها على القراءات المتواترة المشهورة فقط ، وإنما اهتم باستقصاء جميع القراءات المختلفة التي وردت في المفردة القرآنية ، حيث لم يُهمل القراءات الشاذة ، أو الضعيفة ، أو غير المشهورة، فقد عُنِيَ بها كلِّها ، وأكثر من ذكرها ، ولم يُغْفِل تخريجُها ، وإن استدعى ذلك صفَحات .

وقد سلك المنتجب في تخريج القراءات القرآنية طرقا مختلفة ، فهو يقوم – حينا – بإرجاعها إلى لغات القبائل العربية ، وأحيانا أخرى يعللها تعليلات لغوية، أو يربط بينها وبين غيرها من القراءات بوُحْدَةٍ معنوية ، وربما خرجها تخريجات توافق قياس كلام العرب .

وهذه نماذج توضح جهود المنتجب الهمذاني في تخريج القراءات القرآنية من الناحية اللغوية :

قال المنتجب : « و (نستعين) أصله : نَسْتَعْوِنُ ؛ لأنه من العَوْنِ ، أي :

---

(١) الفريد ٣ / ٥٥ – ٥٦ .

نطلب المعونة على عبادتك ، وعلى الأمور كلها ، يقال : استعنت فلاناً ، واستعنت به بمعنى ... والجمهور على فتح النون ، وقرئ بكسرها ، تنبيها على أن عين فعله الماضي قبل الزيادة مكسور .

والفتح لغة أهل الحجاز ، والكسر لغة تميم وأسد وقيس وربيعة »[١] .

وقال : « وقرئ : (أَيَّاك) بفتح الهمزة ، وهو لغة مسموعة ، وقرئ أيضاً : (إِيَاك) بكسر الهمزة ، وتخفيف الياء ، ووجهه كراهة التضعيف مع ثِقَل الياءين، والهمزة مع كسرها ، وقرئ : (هِيَّاكَ) ، بقلب الهمزة هاء ، وهو شائع في كلامهم ، كقولهم في (أرقت) : (هرقت) ، وفي (أردت) : (هردت) ، قال طفيل الغنوي :

فَهِيَّاكَ والأمرَ الذي إنْ تَوَسَّعَتْ مواردُهُ ضَاقَتْ عليك المصَادِرُ »[٢] .

وقال أيضا : « والصراط من قلب السين صاداً لأجل الطاء ، كقولك : (مصيطر) في (مسيطر) ، وقد تُشَمُّ الصادُ صوتَ الزاي ، ويجوز قلبها زاياً خالصة ، وقد قرئ بهن جُمَع »[٣] .

كما قال : « والجمهور على ترك الهمز في : ﴿ **ولا الضَّالِّين** ﴾ ، وقرئ : (ولا الضأَلِّين) بهمزة مفتوحة ، وهي لغة للهرب من التقاء الساكنين ، وحكى أبو العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ : (فَيَوْمَئِذٍ لا يُسأَلُ عن ذَنبِهِ إنسٌ ولا جَأَنٌّ) ، فظننته قد لَحَنَ ، حتى سمعت العرب تقول : « شأَبَّة » و « دأَبَّة »[٤] .

وقال : « ﴿ **من الصَّوَاعِقِ** ﴾ ... وقرئ : (من الصواقع) بتقديم القاف ، وهي لغة تميم »[٥] .

---

(١) الفريد ١ / ١٦٩ - ١٧٠ .

(٢) المصدر السابق ١ / ١٦٩ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ١٧٢ .

(٤) المصدر نفسه ١ / ١٧٩ .

(٥) المصدر نفسه ١ / ٢٣٧ .

كما قال : « وقرئ : ... ﴿ هذه الشِّيرة ﴾ بكسر الشين ، وبالياء مكان الجيم، على البدل منها ، لقربها منها في المخرج ، وهي لغية ، وروي عن أبي عمرو أنه كرهها ، وقال : يقرأ بها برابرة مكة وسودانها »[١] .

ومن ذلك أيضاً : « قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ ﴾ ... قرئ : (هُدَيَّ) على لغة هذيل ، ووجهه أنهم لَمَّا وضعوا الصحيح على الكسر(*) لأجل ياء النفس ، ولم يمكن كسر الألف ؛ لأنها لا تتحرك، جذبوها إلى ماهو من جنس الكسرة ، وهو الياء ، وأدغموه في ياء النفس »[٢] .

وقوله : « وقرئ : ﴿ عشَرة ﴾ بإسكان الشين ، وكسرها ، وفتحها ، أما الإسكان فلغة أهل الحجاز ، وأما الكسر فلغة بني تميم ، وأمَّا الفتح فذكر أنه لغية »[٣] .

وقوله : « ﴿ وقِثّائها ﴾ ... وقرئ : ﴿ وقُثّائها ﴾ ، بضم القاف ، وهما لغتان »[٤] .

وقوله : « ﴿ اهبِطُوا مِصرا ﴾ ... وقرئ : (اهبُطوا) ، بضم الباء ، وهما لغتان »[٥] .

وقوله : « و﴿ فَرِحِين ﴾ ... وقرئ : (فارحين) ، وهما لغتان بمعنى »[٦] .

وكذلك أيضاً : « قوله : ﴿ إنَّ أصحابَ الجنةِ اليومَ في شُغُل فاكِهُون ﴾ ... وقرئ : (في شُغُل) ، بضمتين ، وضمة وسكون ، وفتحتين ، وفتحة وسكون، كلهن لغات بمعنى ، وقرئ : (فكهون) بغير الألف ... وحكي

---

(١) الفريد ١ / ٢٧٥ .
(*) هكذا في المحقق ، ويبدو أن الصواب : أنهم لما وضعوا الكسر على الصحيح في نحو (غُلامِي) .
(٢) المصدر السابق ١ / ٢٧٨ ، وينظر أيضا : ٣ / ٤٣١ .
(٣) المصدر نفسه ١ / ٢٩٩ .
(٤) المصدر نفسه ١ / ٣٠٠ .
(٥) المصدر نفسه ١ / ٣٠١ ، وينظر أيضا : ٢٧٥ .
(٦) المصدر نفسه ١ / ٦٥٩ .

أيضاً: أنه قرئ: بضم الكاف بالألف وبغير الألف ، وهما لغتان بمعنى ، كقولهم : رجل حَدِثٌ وحدُث ، ويقِظ ويقُظ »(١) .

وكذلك : « قوله : ﴿ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُم جِبِلاًّ ﴾ ، في (جبِلاً) لغات : جُبُلاً ، بضمتين ، مع تخفيف اللام ، وجُبْلا ، بضمة وسكون،وجِبِلاًّ ، وجُبُلاًّ ، بضمتين ، وبكسرتين وتشديد اللام ، وجِبْلاً ، بكسرة وسكون ، وهذه كلها لغات بمعنى (الْخَلْق) ، وقد قُرئ بهنَّ جُمَع »(٢) .

وقوله : « وقرئ : ﴿ فَاجَأَهَا ﴾ ، بغير همز ، بوزن (فاعلها) ، وفيه وجهان: أحدهما : من المفاجأة ، والثاني : أن أصلها الهمزة،إلا أنها خففت على غير قياس ، كقوله :

سَالَتْ هُذَيلُ ...

ونحو هذا مسموع لا مقيس »(٣) .

ويقول المنتجب:« قوله تعالى : ﴿ عَلَيهِم ﴾ فيها عشرة أوجه ، وقد قرئ بهن ، خمسة مع ضم الهاء ، وخمسة مع كسرها ، فالتي مع الضم إسكان الميم ، وضمها من غير صلة بواو ، وضمها مع بلوغ واو ، وكسر الميم من غير ياء ، وكسرها مع الياء .

وأما التي مع كسر الهاء ، فإسكان الميم ، وكسرها من غير ياء ، وكسرها مع الياء ، وضمها من غير واو ، وضمها مع الواو .

وبعد ... فإن ميم الجمع أصلها أن تكون بعدها واو ، لتكون للمذكر علامتان ، وهما الميم والواو كما كان للمؤنث كذلك ، وهما النونان في **(عليهنّ)** ، فالنون الأولى بإزاء الميم ، والثانية بإزاء الواو ، فالميم لمجاوزة

(١) الفريد ٤ / ١١٤ .

(٢) المصدر السابق ٤ / ١١٧ .

(٣) المصدر نفسه ٣ / ٣٨٩ .

الواحد من غير اختصاص بالجمع ، ألا ترى أنها موجودة في التثنية ، والواو للجمع ، غير أنهم حذفوها تخفيفاً مع عدم اللبس ، إذ الواحد خال من الميم ، والتثنية بعد ميمها ألف ، و لم يحذفوا الألف من التثنية كما حذفوا الواو من الجمع ، لأنه يؤدي إلى اللبس إذ لو قالوا :عليهم لم يعلم أجمعاً يريدون أم تثنية ، فلما حذفوا الواو أسكنوا الميم كراهة اجتماع خمسة أحرف متحركة في أكثر المواضع نحو : ضربهم ، ﴿ **وَجَاءَتْهُم رُسُلُهُم بالبَيِّنَات** ﴾،وذلك مرفوض في كلامهم .

وقد ذكرت في الكتاب الموسوم (بالدرة الفريدة في شرح القصيدة) : أن الهاء في نحو : به ، وعليه هي الاسم ، وما بعدها مما وصلت به من واو أو ياء مزيد ، وأن أصلها الضم ، لأنها حرف خفي ضعيف ، فلما كان كذلك قووه بأقوى الحركات ، وهي الضمة، ثم زيد في تقويتها بإضافة حرف من جنس تلك الحركة إليها ، وهو الواو ، فقالوا : بهُوداء ، وعليهُو مالٌ . وقد قرئت : ﴿ **فَخَسَفْنَا بهُو وبِدَارُهُو الأرضَ** ﴾ على الأصل ، إلا أن الهاء لما كانت خفيفة ووقعت قبلها كسرة أو ياء جذبت الهاء إلى الكسرة ، وحين انكسرت صارت الواو إلى الياء،لأنه لا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة أو ياء ، فإذا فهم هذا فوجه من ضم الهاء من (عليهم) أنه أتى بها على الأصل ، ووجه من حذف الواو وأسكن الميم أنه فعل ذلك استخفافاً ، ووجه من ضمها أنه حذف الواو تخفيفاً ، وأبقى الضمة قبلها دليلاً عليها ، ووجه من أثبت الواو أنه أتى بها على الأصل ، ووجه من كسر الميم من غير ياء أنه كره أربع ضمات : ضمة الهاء، وضمة الميم ، والواو بعدها بضمتين ، فأبدل من ضمة الميم كسرة ، لتنقلب الواو ياء ، ثم حذفَ الياء استخفافاً ، وأبقى الكسرة دليلاً عليها ، ووجه من كسرها مع الياء ما ذكرت آنفاً ، غير أنه بقّى الياء تنبيهاً على الأصل .

هذا وجه الخمسة مع ضم الهاء ، ووجه من كسر الهاء أنه فعل ذلك لمجاورتها الياء ومن حذف الواو وسكن الميم فلما ذكرت قبيل ، ووجه من كسر

الميم وحذف الياء أنه اجتزأ بالكسرة عنها ، ووجه من كسرها وأتبعها ياء أنه أتى بها على الأصل ، ووجه من ضمها من غير واو أنه اكتفى بالضمة عنها ، ومن ضمها مع الواو فإنه أتى بالكلمة على أصلها ، فاعرفه ، فإن فيه أدنى غموض »[1] .

وقال أيضا : « وقوله : ﴿ وَنَأَىٰ ﴾ قرئ : بالألف بعد الهمزة بوزن (نَعَىٰ) على الأصل ؛ لأنه من النأي ، وهو البعد ، وقرئ : بهمزة بعد الألف بوزن (ناع) على القلب بتقديم اللام على العين ، كقولهم : رآني وراءني ، على الأصل والقلب كما ترى ، وعن الفراء : أن ناء بمعنى نهض ، أي : نهض بالمعصية والكِبْر ، ومنه قوله - جل ذكره - ﴿ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ ﴾ ، ومنه : يسوؤك وينوؤك ، أي : يُثقِلُ عليك ، والوجه أن يكون مقلوباً ، وعليه الجمهور فترك القلب لغة أهل الحجاز ، والقلب لغة هوازن وكنانة وكثير من الأنصار، عن الفراء أيضاً »[2] .

وقال أيضاً : « وقرأ حمزة . ﴿ وَمَكْرُ السَّيِّءْ ﴾ بإسكان الهمزة تخفيفاً لتوالي الحركات مع الياء والهمزة ، وليس قول من قال : إنه قدر الوقف عليه ، فأجرى الوصل مجرى الوقف بمستقيم ؛ لأن حمزة ليس مذهبه إبقاء الهمزة في الوقف على صورته ، بل يزيله ، ويسهله على مذاق العربية ، وملحن حمزة في هذا ونظيره لكونه حذف حركة الإعراب مخطئ جاهل بالقراءات : بوجوهها ، وبلغات القوم ، وبما فيها من الاتساع : من الإشباع والاختلاس والإسكان والحذف والإثبات وغير ذلك مما لا يحصى ، مع أن حركات الإعراب قد تحذف في مواضع ، منها الوقف ، ومنها الإدغام ، ومنها الأسماء والأفعال المعتلة ، فلو كانت حركات الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالة الإعراب لم يجز حذفها في هذه المواضع ، فإذا جاز حذفها في هذه المواضع بعوارض تعرض جاز

---

(١) الفريد ١ / ١٧٧ - ١٧٨ .

(٢) المصدر السابق ٣ / ٢٩٦ - ٢٩٧ .

حذفها أيضا في قوله : ﴿ وَمَكْرَ السَّيِّئِ ﴾ ، لما ذكرت ، ولكن مَنْ جَهِلَ شيئاً عاداه »[١] .

التوجيه الإعرابي :

لقد كان المنتجب الهمذاني واسع الثقافة ، متعدد الجوانب ، بحراً في اللغة ، بارعا في علومها ، متعمقا في علم النحو ، حيث أتقن صناعة الإعراب ، وكان ذا قدم راسخة في معرفة الأوجه الإعرابية للقضايا المشكلة .

وقد جعل المعنى نُصب عينيه ، فقدمه على الإعراب ؛ لأن من منهجه أن الإعراب تابع للمعنى[٢] ، فكان لا يقدم على إعراب يخالف المعنى ، وإن ذكر شيئا من ذلك فإنما يذكره ليكون مدخلا للرد عليه ، وقد كانت له عبارات ميزت أسلوبه في ذلك ، ومنها : « ونعوذ بالله من إعراب يؤدي إلى فساد المعنى »[٣] ، وإن اعترض على إعراب لا يرتضيه لمخالفته المعنى رد على ذلك بقوله : « قلت : لا ، لفساد المعنى »[٤]، وإن امتنع عن قبول رأي في الإعراب يخالف المعنى وضح السبب بقوله : « منعني فساد المعنى »[٥] .

وكان الغالب الكثير في منهجه في الإعراب أنه يخرج الأوجه الإعرابية على ما تقتضيه صحة المعنى ، وعلى ما تستقيم معه سلامة الاستعمال اللغوي الصحيح ، وقد نبَّهَ كثيراً على أن ما يذهب إلى قبوله في الإعراب هو الكثير الشائع في كلام القوم نثرهم ونظمهم[٦] .

ومن أمثلة ذلك ما يلي :

---

(١) ينظر : الفريد ٤ / ٩٥ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ٣ / ٥١٩ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه ١ / ٣٢٦ ، ٥٢٦ و ٢ / ٤٠ ، و ٣ / ٣٤٧ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه ١ / ٣٢٦ و ٣ / ٣٤٧ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه ١ / ٢١٥ ، ٢٥١ و ٤ / ٥٤١ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه ١ / ١٦٣ ، ١٦٥ ، ٢١٣ و ٢ / ٣١ .

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾ (أو) هنا عند المحققين من أصحابنا على بابه ، ومعناه : الإبهام في مرأى الناظر ، أي : إذا رآهم الرائي قال : هؤلاء مائة ألف أو أكثر ، والغرض الوصف بالكثرة ، وقيل : (أو) بمعنى [(بل) ، وقيل : بمعنى](*)(الواو) ، والوجه هو الأول ، و (يزيدون) خبر مبتدأ محذوف ، أي : وهم يزيدون ... ولا يجوز أن تعطف... (يزيدون) على (مائة) ، على أن يكون المعنى : وأرسلناه إلى مائة وزائد ، ولا يجوز أيضا أن يحمل على تقدير حذف موصوف ، على : وأرسلناه إلى مائة ألف وجمع يزيدون ألفا ؛ لفساد المعنى ، وذلك أن المعنى يصير : وأرسلناه إلى جمعين : أحدهما : مائة ألف ، والآخرُ : زائد على مائة ألف ، وليس المعنى على ذلك ، ولا جاء على هذا عن أحد من أهل التأويل »[1] .

وقال : « قوله تعالى : ﴿ ورسُولُه ﴾ ، الجمهور على رفع قوله : (رسولُه) ، عطفا على الذكر الذي في ﴿ بَرِيْءٌ ﴾ ، لِقِيَامِ الظرف مُقَامَ الضمير المؤكد ... وقرئ بالجر على القسم ، وقيل : على الجوار ، وليس بشيء لأجل العاطف ، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على المشركين ؛ لأجل فساد المعنى .

وحكي أن أعرابيا سمع قارئا يقرأ بالجر فقال : إن كان الله بريئاً من رسوله فأنا منه بريء ، فحُمِلَا إلى عمرَ - رضي الله عنه - فحكى الأعرابي قراءته ، فعندها أمر عمرُ بتعليم العربية »[2] .

وعند إعراب قوله تعالى : ﴿ ولكلٍّ وِجهَةٌ هو مُوَلِّيها ﴾[3] قال المنتجب : « وقرأ ابن عامر : (هو مُولاَّها) ، بفتح اللام ، و(هو) على هذه القراءة ضمير (كل) ليس إلا ، لاستحالة جعله لله تعالى من جهة المعنى »[4] .

(*) مابين المعكوفين سقط من المحقق، وأثبته من النسخة (د)

(١) الفريد ٤ / ١٤٢ .

(٢) المصدر السابق ٢ / ٤٤٥ .

(٣) البقرة : (١٤٨) .

(٤) الفريد ١ / ٣٩١ .

وعند إعراب قوله تعالى : ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا به أَنفُسَهُم ﴾[١] قال: « فقوله : ﴿ بئسما اشتروا ﴾ فيه أقوال : أحدها : أن تكون (ما) نكرة موصوفة منصوبة على التمييز ، مفسّرة لفاعل (بئس) ... والثاني : أن تكون (ما) موصولة، وما بعدها صلتُها، وهي [فاعِلُ](*) (بِئْسَ)، و(أَنْ يَكفُروا) المخصوصُ بالذم، والثالثُ : أن [فاعل](*) (بِئْسَ) مضمرٌ فيها، والموصولُ وصلتُه هو المخصوصُ بالذم، وقوله : (أَنْ يَكفُروا) على هذا بدلٌ من (ما)، فيكونُ في موضع رفع... والرابعُ: أن تكون (ما) نكرة غير موصوفة منصوبة على التمييز ... والمختار القول الأول ؛ لصحة وجهه من جهة العربية ، وسلامته من الرَّدِّ والدَّخَلِ »[٢] .

وعند إعراب قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نَجَسٌ ﴾[٣] قال أيضا : « النَّجَس – بفتح الجيم – مصدر قولك : نجِس الشيءُ : ينجَسُ – بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر – نجَسا ، فهو نَجِسٌ ، كَقَذِر : يقذَر ، فهو قَذِرٌ ، وهو ضِدُّ النظافة .

جُعِلوا نفس النجاسة ، كأنهم النجاسة بعينها ، مبالغة في وصفهم بها ، أو على تأويل حذف مضاف ، أي : ذوو نجس ، وكلا الوجهين حسن شائع في كلام القوم »[٤] .

كما قال : « قوله تعالى : ﴿ سُبحَانَكَ ﴾ ، انتصب ﴿ سبحانك ﴾ على المصدر ... والمضاف إليه في موضع نصب ، بأنه مفعول به ؛ لأنه هو المسبَّح ، وقد جوز أن يكون في موضع رفع ؛ بأنه فاعل ... والأول أمتن ، وعليه المعنى ، ولا يكاد يستعمل إلا مضافاً ، فإن أفرد كان علماً للتسبيح ، غير منصرف ... والعرب تقول : سبحان من كذا ، إذا تعجبت منه ، قال الأعشى :

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبحانَ من عَلْقَمَةَ الفاخر »[٥] .

---

(١) البقرة : (٩١) .

(*) و (*) في المحقق: "اسم"، وما أثبته موافق لما نص عليه المنتجب في مواضع أخرى كثيرة.

(٢) الفريد ١ / ٣٣٧ – ٣٣٨ .

(٣) التوبة : (٢٨) .

(٤) الفريد ٢ / ٤٥٨ .

(٥) المصدر السابق ١ / ٢٦٩ .

وفي إعراب قوله تعالى : ﴿ **إن الذينَ آمنُوا والذين هادُوا والصَّابئون والنَّصَارَىٰ مَنْ آمنَ باللهِ واليومِ الآخِرِ وعَمِلَ صالحاً فلا خوفٌ عليهِم ولا هُم يَحزَنُون** ﴾[1] قال المنتجب : « رفعوا (الصابئون) بالابتداء ، ونووا به التأخير ، وأضمروا له الخبر ، فرارا من إعمال رافعين مختلفين في معمول واحد .

فالصابئون مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ، وهي قوله : ﴿ **إن الذينَ آمنُوا** ﴾ إلى قوله : ﴿ **ولا هُم يَحزَنُون** ﴾ ، ولا محل لها ، كما لا محل للتي عطفت عليها .

وذهب أبوالحسن والكسائي إلى : أنه رفع بالعطف على المضمر في (هادوا) ، وهذا فاسد من جهة المعنى ، ضعيف من جهة العربية .

أما وجه فساده من جهة المعنى فهو أن ذلك يوجب أن يشارك الصابئ اليهودي في اليهودية ، وليس كذلك .

فإن قلت : فإن ادعيا أن (هادوا) في معنى : (تابوا) قلت : ينادي على بطلان دعواهما - هنا - قوله تعالى : ﴿ **مَنْ آمنَ باللهِ** ﴾ ، إذ لو كانوا مؤمنين لما قال : إن آمنوا فلهم كذا .

وأما وجه ضعفه من جهة العربية فهو أن المضمر لم يؤكد ، ولم يفصل بينهما بما يقام مقام التأكيد »[2] .

وعند إعراب قوله تعالى : ﴿ **لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ باللَّغوِ في أَيْمَانِكُم ولكنْ يُؤَاخِذُكُم بما عَقَّدتُمُ الأيمانَ فَكَفَّارَتُهُ إطعامُ عشرةِ مَسَاكِينَ** ﴾[3] قال : « قوله : ﴿ **فكفارته إطعام عشرة مساكين** ﴾ مبتدأ وخبر .

وتكفير اليمين : فعلُ ما يُوجَبُ بالحِنْث فيها ، والكفارة الاسم ، والهاء في ﴿ **كَفَّارَتُهُ** ﴾ تعود إلى النكث ؛ لأنه هو الموجب للكفارة .

---

(١) المائدة : (٦٩) .

(٢) الفريد ٢ / ٦٣ .

(٣) المائدة : (٨٩) .

وقيل : تعود إلى (ما) من قوله : ﴿ بِمَا عَقَّدتُّمُ ﴾ ، ولا بد من حذف ما ذكرت ، وهو الحنث ، أي : فكفارة حنثه كذا ، ولا يجوز أن تعود على اللغو – كما زعم بعضهم – لأن اللغو لا كفارة فيه »[١] .

وفي إعراب قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِين آمَنُوا لا تَقْتُلُوا الصَّيدَ وأَنتُم حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنكُم مُتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ مِثلُ مَا قَتَلَ مِن النَّعَم ﴾[٢] قال : « وقوله : (من النعم) يحتمل أن يكون صفة للجزاء ... أي : جزاءٌ مماثلٌ كائنٌ من النعم ... وأن يتعلق بالمصدر الذي هو (جزاء) ... وليس قول من قال : هو حال من الضمير في (قَتَلَ) – لأن المقتول يكون من النعم – بمستقيم ، لفساده من جهة المعنى ، ونعوذ بالله من إعراب يؤدي إلى فساد المعنى »[٣] .

وقال : « وقوله : ﴿ أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْرًا ﴾ ... وصف الماء بالمصدر كما وُصِفَ الصعيدُ به ، وهو أبلغ من قولك : غائرا أو ذا غور ، كقولك : رجل صَوْمٌ وزَوْرٌ ، وإن شئت قُدِّرَتْ باسم الفاعل ، أو على حذف مضاف ، وكل حسن جائز سائغ في كلام القوم ، غير أن الوصف بالمصدر أبلغ وأفخم »[٤] .

وقال أيضا : « وقوله : ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ابتَدَعُوها ﴾ انتصاب قوله: (ورهبانية) بفعل مضمر دل عليه ما بعده ... لا بالعطف على الرحمة ؛ لأجل أنك إذا عطفت على الرحمة وجب أن تجعل (ابتدعوها) صفة لها ، حتى كأنك قلت : وَرَهْبانِيَّةً مُبْتَدَعَةً لهم ، وهذا غير مستقيم ؛ لأن الرهبانية لو كان حكمُها حُكْمَ الرحمةِ لَمَا وُصِفَتْ بأنها مُبْتَدَعَةٌ من جِهَتِهِم ، وإذا لم يستقم هذا وجب أن يكون انتصابها بمضمرٍ دل عليه ما بعدها »[٥] .

---

(١) الفريد ٢ / ٧٤ .

(٢) المائد : (٩٥) .

(٣) الفريد ٢ / ٨٠ .

(٤) المصدر السابق ٣ / ٣٤٠ .

(٥) المصدر نفسه ٤ / ٤٣٦ .

كما قال : « وقوله : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ ... حذف خبر (لا ريب) كما حذف خبر (لا ضير) في قوله تعالى : (قالوا لا ضير) ، ومنه قول العرب : « لا بأس » ، وحذف الخبر من هذا النحو كثير في لغة أهل الحجاز ، والتقدير : « لا ريب فيه فيه هدى » ، ثم حذف للعلم »[١] .

ومنه قوله : « ﴿ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ ﴾ قيل : إتيان الله : إتيان أمره وبأسه ، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كثير شائع في كلام القوم ، إذا أمن اللبس »[٢] .

ومنه ما جاء عند إعراب قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ ﴾[٣] ، وهو قول المنتجب : « وقرئ : (وجناتٌ) بالرفع على الابتداء ، وخبره محذوف ، وفيه وجهان : أحدهما : أن يراد : وثَمَّ جناتٌ من أعناب ، أي: مع النخل ، أولهم ، والثاني : أن يراد : ومن الكرم جنات من أعناب ، ولا يجوز أن يكون عطفا على (قِنوان) ؛ لأن العنب لا يخرج من النخل .

وليس قول من قال – وهو أبو محمد وأبو حاتم – : لا يجوز عطفها على (قِنوان) ؛ لأن الجنات لا تكون من النخيل بمستقيم ؛ لأنه يوهم أن الجنة لا تكون إلا من العنب دون النخيل ، وليس الأمر كذلك ، بل تكون الجنة من العنب على انفراده ، ومن النخل على انفراده ، وتكون منهما معا ، بشهادة قوله تعالى : ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ ﴾ »[٤] .

٥ - استخلاص الفوائد واستجلاء الأحكام :

عُنِيَ المنتجَبُ الهمذاني باستخلاص بعض الفوائد اللطيفة ، واستجلاء بعض الأحكام الشرعية ، من خلال إعرابه آيات القرآن الكريم ، مما أعطانا صورة

---

(١) الفريد ١ / ١٨٥ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٤٤٤ ، وينظر : ٢١٣ .

(٣) الأنعام : (٩٩) .

(٤) الفريد ٢ / ٢٠٢ .

واضحة ، تبرز فهمه دلالاتِ التراكيب اللغوية ، وتظهر دقةً وبراعة في فقه الأسرار اللغوية ، التي استقرت في دواخل العرب ، وارتضتها طبائعهم ، وألفتها نفوسهم ومَرَنَتْ عليها ألسنتهم ، وأنه قد استقرأ هذه اللغة استقراء المتمكن العارف بأساليبها المختلفة ، ومعانيها المتواردة ، وطبيعتها السلسة ، وخصائصها المرنة .

ولنستمع إليه وهو يوضح معنى قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا** ﴾[١] قال : « الأصمعي : خَفَيتُ الشيءَ: أَخْفِيه خفيا : كتمته ، وخَفَيتُهُ أيضاً : أظهرته ، وهو من الأضداد ، وأبو عبيدة : مثله ، فإذا فهم هذا فقوله جلّ ذكره: ﴿ **أُخْفِيهَا** ﴾ اختلف في تقديره ومعناه ، فقيل : أكاد أخفيها فلا اقول هي آتية ، لفرط إرادتي إخفاءها ، كقوله : ﴿ **لا تَأْتِيكُم إِلاَّ بَغْتَةً** ﴾ ، وقيل : أكاد أخفيها من نفسي ، فكيف أُظْهِرُهَا عليكم ؟! ... وهذا مبالغة في كتمان الشيء ، تقول العرب : وكتمت هذا الشيء حتى من نفسي ، أي : لم أُطْلِعْ عليه أحداً ، ومعنى الآية : أن الله تعالى مبالغ في إخفاء الساعة ، فذكره بأبلغ ما تعرفه العرب ، والنكتة في انتفائها : التهويل والتخويف ؛ لأن الناس إذا لم يعلموا متى تقوم الساعة كانوا على حذر منها كل حين وأوان »[٢] .

وفي قوله تعالى : ﴿ **وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ** ﴾[٣] يقول المنتجب : « أي : يرضعن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة من الآباء ؛ لأن الأبَ يَجبُ عليه إرضاعُ الولدِ دونَ الأُمِّ ، وعليه أن يتخذ له ظِئْراً ، إلاّ إذا تطوعت الأم بإرضاعه »[٤] .

كما عقّب على الزمخشري بحكمة لطيفة وفائدة شرعية ، عند قوله تعالى :

---

(١) طه : (١٥) .
(٢) الفريد ٣ / ٤٢٩ - ٤٣٠ .
(٣) البقرة : (٢٣٣) .
(٤) الفريد ١ / ٤٧٠ .

﴿ وَعَلَى المولُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ ﴾[١] ، حيث قال : « الزمخشري : فإن قلت : لم قيل: المولود له دون الوالدة ؟ قلت : ليعلم أن الوالدات إنما ولدن لهم ؛ لأن الأولاد للآباء ، ولذلك ينسبون إليهم ، لا إلى الأمهات ، وأنشد للمأمون بن الرّشيد :

فَإنَّمَا أُمَّهَاتُ الناسِ أَوْعِيَةٌ ... مُسْتَوْدَعَاتٌ وللأَبناءِ آباءُ

فكان عليهم أن يرزقوهن ، ويكسوهن ، إذا أرضعن ولدهم كالأظآر ، ألا ترى أنه ذكره باسم الوالد ، حيث لم يكن هذا المعنى ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَاخْشَوْا يَوماً لا يَجْزِي والِدٌ عن وَلَدِهِ ولا مَوْلُودٌ هُو جَازٍ عن والِدِهِ شيئاً ﴾، انتهى كلامه[٢] ، قلت : وإنما قال تعالى ذلك لِما في ضمنه من حكمة لطيفة ، وفائدة شرعية ، وذلك أن كلَّ مولود له تلزمه النفقة ، وليس كل والد يلزمه ، كحُرٍّ تحته أمة تأتي بولد ، فإن نفقة الولد على مالك الأم ؛ لأن الولد له ، لا للوالد ، هذا هو الوجه هنا ، عند من تأمل ، وأنصف ، لا ما ذكره ، وما ذكره شيء يقال ، والله تعالى أعلم بكتابه »[٣] .

ومما استجلى منه المنتجب الهمذاني بعض الأحكام المستنبطة من الآيات ما ذكره عند إعراب قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ القرآنَ ولو كانَ من عنـدِ غيرِ اللهِ لوجَدُوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾[٤] حيث قال : « وفي هذه الآيةِ دليلٌ واضحٌ على وُجوبِ تعلُّمِ معاني القرآنِ ، والخوضِ فيه ، والبحثِ عن فوائِدِهِ وعجائبِهِ ولغاتِهِ وإعرابِهِ ، وغيرِ ذلك من علومِهِ التي لا تُحصَىٰ ، ولا سبيلَ إلى معرفةِ حقائقِهِ إلا بمعرفةِ العربيةِ »[٥] .

---

(١) البقرة : (٢٣٣) .

(٢) ينظر : الكشاف ١ / ٣٧٠ .

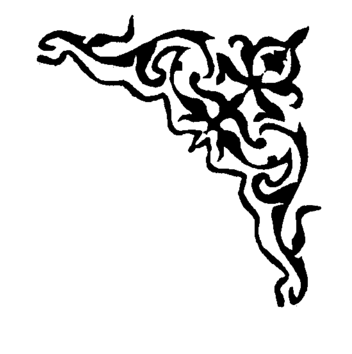
(٣) الفريد ١ / ٤٧٠ - ٤٧١ .

(٤) النساء : (٨٢) .

(٥) الفريد ١ / ٧٦٧ - ٧٦٨ ، وينظر : أيضاً فيما استخلص من فوائد واستجلى من أحكام : ١/ ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٦ ، ٤٧٩ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٧ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٧٣ ، ٨٣٠ ، و ٢ / ٢٦٧ ، ٢٨١ ، و ٣ / ٢٠٥ ، ٢٤٦ ، ٢٩٤ ، ٥٨٦ ، ٥٨٨ ، ٧٢٣ ، و ٤ / ٤٤٠ .

وهكذا نجد المنتجب الهمذاني لا يقف مع كل آية من كتاب الله تعالى ، سنحت له الفرصة عندها في الحديث عن فائدة لغوية ، أو دلالة معنوية ، أو استجلاء حكم فقهي ، إلا اقتنصه ، لكي يرينا ما عليها طبيعةُ هذه اللغة من الترابط القويِّ بين ألفاظها وتراكيبها،وبين معانيها ودلالاتها ، وأنها وِعاءٌ مُحكَمٌ للقرآن الكريم ، فما من استفسارٍ مُحتَمَلٍ أو سؤالٍ مُرتَقَبٍ حولَ لفظةٍ قرآنيةٍ قُدِّمَتْ أو أُخِّرَتْ أو حلَّت محلَّ غيرِها ، أو حولَ ضميرٍ عاد على مُذَكَّرٍ أو مُؤَنَّثٍ أو غيرِ ذلك من الاستفساراتِ المحتملةِ ، أو الأسئلةِ المرتقبةِ،إلا نَجِدُ له إجابة،بل إجاباتٍ حفظتها لنا هذه اللغة ، وأتت بالفريد والعجيب منها،موافقةً لسياق القرآن الكريم ، ومحتويةً مضامينه ومراميه .





الفصل الثاني:

في الأصوات

ويشتمل على ثمانية مباحث :

المبحث الأول : الإمالة .

المبحث الثاني : الإتباع .

المبحث الثالث : الإشباع .

المبحث الرابع : إسكان المتحرك للتخفيف .

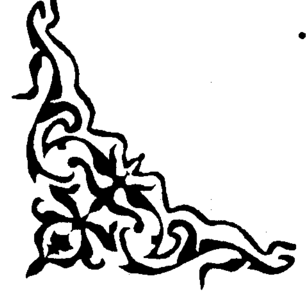
المبحث الخامس : كسر حروف المضارعة .

المبحث السادس : الإدغام .

المبحث السابع : الإبدال .



المبحث الثامن : تحقيق الهمزة وتسهيلها .



المبحث الأول :

الإمالة

معناها ، أصحابها ، سببها ، أقسامها :

معنى الإمالة في اللغة :

هي من المَيْلِ ، وهو مصدرُ قولك : أَمَلْتُ الشيءَ : أُميلُه إمالةً ، إذا عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها ، فهو العدولُ إلى الشيءِ أو الإقبالُ عليه[1] ، ومَالَ عن الطريق : يَمِيلُ ميلا : تركه ، وحادَ عنه[2] ، فهو انحرافٌ عن القصدِ أيضا ، وقد جاء معدًّى بالتضعيف فيقال : ميَّله : يميِّله تمييلا[3] .

معنى الإمالة في الاصطلاح :

عرفت الإمالة بأنها تقريب الفتحة نحو الكسرة ، والألف نحو الياء ، قال مكي بن أبي طالب : « و اعلم أن معنى الإمالة : هو تقريب الألف نحو الياء ، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة[4] » ، وقال أبو شامة : « وَالإمالة الشديدة حقها أن تَقْرُبَ الفتحةُ من الكسرةِ ، والألفُ من الياءِ ، من غيرِ قلبٍ خالصٍ ولا إشباعٍ مبالغٍ[5] » .

وقد اتفق على هذا التعريف علماء القراءات واللغة والنحو[6] .

ظاهرة الإمالة عند العرب :

الإمالة ظاهرة صوتية لغوية عند بعض العرب ، وهم عامة أهلِ نجدٍ : تميمُ

---

(١) ينظر : اللسان (ميل) ١١ / ٦٣٦ ، وتاج العروس (ميل) ٨ / ١٣٢ .

(٢) ينظر : المصباح المنير : ٢٢٥ .

(٣) ينظر : المصدر السابق : ٢٢٥ ، والمعجم الوسيط ٢ / ٩٣٢ ، ٩٣٣ .

(٤) الكشف ١ / ١٦٨ .

(٥) إبراز المعاني من حرز الأماني ٢ / ٧٧ .

(٦) ينظر : الإمالة في القراءات واللهجات : ٣٠ - ٣٦ .

وقيسُ وأسدُ ومَنْ جاورهم ، أما أهلُ الحجازِ فإنهم لا يُميلون إلا قليلاً[١] .

وذكر ابنُ الأنباري أن الإمالةَ تختصُّ بلغةِ أهلِ الحجازِ ومَنْ جاورهم من بني تميمٍ وغيرِهم[٢] .

سبب الإمالة :

يرجع السبب في هذه الظاهرة الصوتية اللغوية إلى الانسجام الصوتي ، طلباً للتشاكل ؛ لئلا تختلف الأصوات فتتنافر ، بحيث تتناسب الأصوات ، وتجعل على نمط واحد ، بعد أن كان الاختلاف فيها بيِّناً ، فتُلتمس فيها الخفة ، ويسهل اللفظ[٣] ، قال ابن الجزري : « وأما فائدة الإمالة فهي سهولة اللفظ ، وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح ، وينحدر بالإمالة ، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع ، فلهذا أمال من أمال ، وأما مَنْ فتح فإنه راعى كونَ الفتحِ أَمْتَنَ ، أو الأصلَ ، والله أعلم » [٤] .

أقسام الإمالة :

قسم العلماء الإمالة إلى قسمين : **أحدهما** : الإمالة الكبرى ، وهي المرادة عند الإطلاق ، وتسمى – أيضا –: إمالةً محضةً، والشديدةَ، والتفخيمُ، والبطحَ ، والإضجاعَ ، والإشباعَ[٥] ، والألفُ المعوجَّ ، واللَّيَّ، والكسرَ كثيراً، والإجناحَ .

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ١١٧ ، فما بعدها ، وشرح المفصل ٩ / ٥٤ ، وشرح الشافية ، للرضي ٣ / ٤ ، والإمالة في القراءات واللهجات : ١١١ ، واللهجات العربية في التراث ٢٧٩ – ٢٨٠ ، واللهجات في « الكتاب » : ٧٥ – ٩٧ .

(٢) أسرار العربية : ٤٠٦ .

(٣) ينظر : أسرار العربية : ٤٠٦ ، وشرح الشافية ، للرضي ٣ / ٤ – ٥ ، والإمالة في القراءات واللهجات : ٣٢٣ – ٣٢٤ ، واللهجات في « الكتاب » : ٨٧ .

(٤) النشر ٢ / ٣٥ .

(٥) ويكون إشباعًا غير مبالغ فيه ؛ لأن القراء يرضون من الإمالة في أشد حالاتها ألا تكون قلباً خالصًا ولا إشباعاً مبالغاً فيه . ينظر : إبراز المعاني من حرز الأماني ٢ / ٧٧ .

والثاني : الإمالةُ الصغرى ، وتسمى - أيضاً - : الكسرُ قليلاً ، وضِدَّ الفتحِ ، والتلطيفَ ، وبينَ بينَ ، والخفيفةَ ، وبينَ اللفظين ، وترقيقاً[1] .

وقد وضّح ابن الباذش قسمي الإمالة في تعريفه التالي ، حيث قال : « معنى الإمالة : أن تَنْتَحِي بالفتحةِ نحوُ الكسرةِ انتحاءً خفيفا ، كأنه واسطةٌ بينَ الفتحةِ والكسرةِ ، فتُميلَ الألفَ من أجْلِ ذلك نحوَ الياء[2] » .

وكان السيوطيُّ أكثرُ دِقةً في بيان درجتي الإمالة عندما قال: « فهي قسمان: شديدة ومتوسطة ، وكلاهما جائز في القراءة ، والشديدة يُجْتَنَبُ معها القلبُ الخالصُ ، والإشباعُ المبالغ فيه ، والمتوسطةُ بينَ الفتحِ المتوسطِ والإمالةِ الشديدةِ »[3] .

ظاهرة الإمالة عند العلماء :

الإمالة ظاهرة صوتية لغوية لحظها علماء العربية عند دراستهم اللغة ، كما برزت في الاستعمال اللغوي بصورة جلية عند القراء ، وعُنِيَ بها علماء القراءات القرآنية عنايتهم الفائقة بالقرآن الكريم .

ولذلك فقد تناول علماء اللغة والنحو والقراءات - قديماً وحديثاً - ظاهرةَ الإمالة بالشرح والتفصيل : معناها ، وسببُهَا ، وحكمُهَا ، ومُحَلَّهَا ، وأصحابُهَا ، وموانعُهَا ؛ لورودها في بعض القراءات القرآنية ، وفي لهجات بعض القبائل العربية[4] ، ولا يزال لهذه الظاهرة الصوتية اللغوية امتداد في بعض اللهجات

---

(١) ينظر : الحجة ، لأبي علي الفارسي ١ / ٣٠٢ ، وشرح المفصل ٩ / ٥٤ ، وشرح الشافية ، للرضي ٣ / ٤ ، والقواعد والإشارات في أصول القراءات : ٥٠ ، والنشر ٢ / ٣٠ ، والإتقان ١ / ٢٥٦ .

(٢) الإقناع ١ / ٢٦٨ .

(٣) الإتقان ١ / ٢٥٦ .

(٤) ينظر - على سبيل المثال - : الكتاب ٤ / ١١٧ ، ١٤٤ ، والمقتضب ٣ / ٤٢ - ٥٣ ، والتبصرة ٢ / ٧١٠ فما بعدها ، والحجة ، لأبي على الفارسي ١ / ٣٠١ - ٣٠٧ ، وشرح المفصل ٩ / ٥٣ - ٦٦ ، وشرح الشافية ، للرضي ٤ -٣٠ ، والكشف ١ / ١٦٨ - ٢٠٨ ، والإقناع ١ / ٢٦٨ - ٣٢٣ ، والنشر ٢ / ٢٩ -٩٠ ، والإتقان ١ / ٢٥٥ - ٢٦٢ ، وفي اللهجات العربية : ٦٣ ، ٦٩ ، والإمالة في القراءات واللهجات : ٣٨٣ - ٣٩٦ ، واللهجات العربية في التراث ١ / ٢٧٥ - ٢٩٢ .

العربية الحديثة حتى يومنا هذا[١] ، فضلاً عن ثبوتها في القراءات القرآنية السبعية المتواترة .

وقد علل العلماء لهذه الظاهرة الصوتية اللغوية ، فذكروا أن شبه الفتحة بالكسرة كشبه الألف بالياء[٢] ، كما أشاروا إلى أن الفتحة من جنس الألف ، والكسرة من جنس الياء[٣] ، والفرق بينهما لا يكون إلا في الكمية فقط[٤] ، وأنه لا يمكن أن يُنْحَى بالألف نحو الياء حتى يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة ، فيحصل بذلك التناسب اللفظي والتجانس الحركي ، ثم يكون معهما الانسجام الصوتي[٥] .

يظهر لنا مما سبق أن الإمالة هي أداء صوتي لكل من الفتحة والألف ، مغاير لهما في صفتيهما ، ومخالف للألف في مخرجه مع كون الفتحة من جنس الألف ، وتسمى : الألف الصغيرة ، والكسرة من جنس الياء ، وتسمى : الياء الصغيرة ، وذلك أنه في الإمالة يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء ، وقد عُلِمَ أن الفَمَ يتغيَّرُ شكلُ أدائه الصوتيّ ، حيث يُفتحُ مع نُطْقِ الفتحة ، ويُكسرُ مع نطقِ الكسرةِ ، وأما الألف والياء – وإن تقاربا في وصف اتساع مخرجيهما وكونهما مجهورين – فإنهما قد اختلفا في المخرج ، فالألف من أقصى الحلق مخرجاً ، والياء من وسط اللسان ، بينه وبين الحنك الأعلى ، حيث ترفع لسانك قِبَل الحنك عند النطق به ، كما اختلفا في مقدار اتساع المخرج بينهما ، فالألف حرفٌ اتَّسَعَ لِهَوَاءِ الصوتِ مَخْرَجُهُ أشدَّ من اتساعِ مخرج الياء ، وكذلك فإنه أخفى من الياء[٦] .

---

(١) ينظر : الإمالة في القراءات واللهجات : ٣٨٥ – ٣٩٦ ، واللهجات العربية في التراث ١ / ٢٨٨ ، واللهجات في « الكتاب » : ٩٠ – ٩٣ .
(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ١٤٢ .
(٣) ينظر : سر الصناعة ١ / ١٧ .
(٤) ينظر : الأصوات اللغوية : ٣٨ – ٤٠ ، والإمالة في القراءات واللهجات : ٧٣ – ٧٤ ، ومناهج البحث في اللغة : ١٢٠ .
(٥) ينظر : شرح المفصل ٩/٥٤ هـ (٢) .
(٦) ينظر : الكتاب ٤/٤٣٣-٤٣٦ ، وسر الصناعة ١/٤٥ فما بعدها .

ولذلك قال سيبويه : « فأصل حروف العربية تسعة وعشـرون حرفاً »، ثـم عَدَّدَهَا ، وبعد ذلك قال : « وتكون خمسةً وثلاثين حرفاً، بحروفٍ هُـنَّ فـروعٌ ، وأصلها من التسعةِ والعشرين ، وهي كثيرةٌ ، يؤخذ بـها ، وتُستحسَنُ في قـراءة القرآنِ الكريمِ والأشعارِ »[1] ، ثم ذكر منها : « الألفَ التي تمالُ إمالةً شديدةً »[2]، وقد أحسن ابن جني صنعا عندما حَدّها بقوله : « ألـفُ الإمالـةِ الـتي تجدُهـا بـينَ الألفِ والياءِ »[3] .

(١) ينظر : الكتاب ٤/٤٣٣-٤٣٦ ، وسر الصناعة ١/٤٥ فما بعدها .

(٢) الكتاب ٤/٤٣١-٤٣٢.

(٣) سر الصناعة ١/٥٠ .

موقف المنتجب من ظاهرة الإمالة

عُنِيَ المنتجب الهمذاني بدراسة كثير من الظواهر الصوتية في كتابه (الفريد في إعراب القرآن المجيد) ، شأنه في ذلك شأن علماء اللغة والنحو والقراءات ، ومن تلك الظواهر الصوتية في اللغة (الإمالة) ، وقد سلك في تفسيره هذه الظاهرة طرقاً متنوعة ، منها : إشاراته التي يفهم منها أن الإمالة محلها الأسماء والأفعال ، كقوله في قراءة : ﴿ طسٓمٓ ﴾ بإمالة الألف : « لتدل على أنها اسم »[1] ، ومنها : حصر معنى بعض الألفاظ التي ترد لأكثر من معنى بمعنى واحد ، كقوله في قراءة : ﴿ أَنَّى صَبَبْنَا ﴾ : « بالإمالة ، على معنى : (كيف) »[2] ومنها : الدلالة على أصل الألف الممالة ، كقوله : « وألف (أذى) منقلبة عن (ياء) ، ولذلك تمال في الوقف »[3] ، ومنها : الدلالة على الأصل الآخر الذي قد يرجع إليه أصل الألف الممالة ، كقوله : « وألف (أصفا) منقلبة عن واو ؛ لأنه من (الصفوة)، وإنما أميلت لرجوعها إلى الياء في (يُصفي) »[4] .

وسأتناول – فيما يلي بالدراسة والتحليل – أمثلة هذه الظاهرة التي ذكرها المنتجب في كتابه (الفريد) ، مبينا إمالة الألف المبدلة من (ياء) ، ثم إمالة الألف المزيدة للفرق بين الاسم والحرف ، وكذلك إمالة الألف المزيدة المشبّهة بالمنقلبة ، وإمالة الألف لكثرة الاستعمال ، وإمالة الألف للياء العارضة ، ثم إمالة الحرف .

١- إمالة الألف المبدلة من (ياء) :

تُمال الألف لا محالة بأن تصير بين الألف والياء ، وذلك بعد أن تمال الفتحة، وإمالتها أن تُشْرَبَ شيئاً من صوت الكسرة ، فتصيرُ الفتحةُ بينها وبين الكسرة[5] .

---

(١) الفريد ٣/٦٤٧ .

(٢) المصدر السابق ٤/٦٢٩ .

(٣) المصدر نفسه ١/٥٠٦ .

(٤) المصدر نفسه ٣/٢٧٨ .

(٥) ينظر شرح الشافية ، للجاربردي ١/٢٣٨ .

ومن أمثلة إمالة الألف المبدلة من (ياء) التي ذكرها المنتجب ما يلي :

أذى :

قال المنتجب : « وألف (أذى) منقلبة عن (ياء) ، ولذلك تمال في الوقف »[١] .

وإمالة الألف المبدلة من (ياء) مذهب فريق من القراء ، قال السيوطي : « فحمزة والكسائي وخلف أمالوا كلَّ أَلِفٍ منقلبةٍ عن ياءٍ ، حيث وقعت في القرآن ، في اسم أو فعل ، كالهدى ، والهوى ، والفتى ، والعمى ، والزنا ، وأتى ، وأبى ، وسعى ، ويخشى ، ويرضى ، واجتبى ، واشترى ، ومثوى ، ومأوى ، وأدنى ، وأزكى »[٢] .

وقد أشار أبو علي الفارسي إلى سبب الإمالة في الوقف ، فقال : « لأن الفواصل بمنزلة القوافي في أنها مواضع وقوف ، كما أن أواخر البيوت كذلك ، وقد فصلوا بين الوصل والوقف ، فأمالوا إذا وقفوا ، و لم يميلوا إذا وصلوا ... وإنما حملهم على هذا الفصل بين الوقف والوصل أنهم أرادوا في الوقف تبيين الألف ، فكما بينوها بأن قلبوا من الألف الياء في نحو (هذه أَفْعَي) كذلك بينوها بأن نَحَوْا بها نحو الياء ... لأن الألف في الوصل أبين منها في الوقف »[٣] .

فتى :

قال المنتجب : « وألف (الفتى) منقلبة عن ياء ، لقولهم : فتيان ؛ ولإمالتهم إياها »[٤] .

وقد نقل ابن هشام الخلاف في إمالة نحو : (فتى) من المقصور بالألف في غير القرآن الكريم بقراءاته المتعددة ، فقال : « اختلفوا في تلك (الألف) ...

---

(١) الفريد ٥٠٦/١ .
(٢) الإتقان في علوم القرآن ٢٥٩/١ .
(٣) الحجة ٢٨٨/١ ، وينظر : شرح الشافية ، للرضي ٢٨/٣ .
(٤) الفريد ٥٢/٣ .

فمن قال : إنها بدل من التنوين مطلقا لم يُمِلْهُ مطلقا ، ومن قال : إنها (اللام) مطلقاً أمال مطلقا ، ومن فَصّل[١] أماله في الرفع والجر ، ولم يُمِلْ في النصب »[٢].

وهذا الاختلاف راجع إلى النظر إلى لسان العرب[٣] الذي تجوز فيه الإمالة والفتح ، بعد أن أصبح لغة عامة ، لا لغة قبيلة بعينها ؛ لأن العربي الأول الذي كانت الإمالة من لغته لا يمكن أن يفتح ، وكذلك الذي كان الفتح من لغته لا يمكن أن يميل[٤] .

قال السيوطي : « واختلفوا : هل الإمالة فرع عن الفتح ، أو كلٌّ منهما أصل برأسه ؟ ووجه الأول أن الإمالة لا تكون إلا لسبب ، فإن فُقِدَ لزِمَ الفتحُ ، وإن وُجِدَ جازَ الفتحُ والإمالةُ ، فما من كلمة تُمالُ إلاّ في العرب مَنْ يفتَحُها ، فدل اطرادُ الفتحِ على أصالتِهِ و فرعيتها »[٥] .

ويتضح هذا الجواز في الاستعمال اللغوي في رد الرسول ﷺ عندما سُمِع أنه قرأ : ﴿ يَا يَحْيَى ﴾ – بالإمالة – « فقيل له : يا رسول الله ، تُمِيلُ ، وليس هي لغةَ قريش ؟ فقال : هي لغة الأخوال بني سعد »[٦] .

أعمى :

قال المنتجب : « قوله – عز وجل – : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَىٰ ﴾ ، (أعمى) الأول بمعنى (فاعل) من (عَمِيَ) : (يَعْمَى) ،

---

(١) الذي فصّل سيبويه وجمهور البصريين ، وقد جعلوا (الألف) من المقصور في نحو : (الفتى) بدلاً من التنوين – في الوقف – إذا كان منصوباً ؛ وإذا كان مرفوعاً أو مجروراً جُعِلُ الألفُ بمنزلة لام الكلمة في الوصل . ينظر : شرح اللمحة البدرية في علم العربية ٣٨٦/٢ مع الهامش ، ويراجع : همع الهوامع ٢٠١/٦ ، ٢٠٢ ، وشرح التصريح ٣٣٨/٢ .

(٢) شرح اللمحة البدرية ٣٨٧/٢ .

(٣) ينظر : الهمع ١٨٣/٦ .

(٤) ينظر : الإمالة في القراءات واللهجات : ١٣٧-١٤٣ .

(٥) الإتقان ٢٥٧/١ .

(٦) ينظر : جمال القراء ٢ / ٤٩٨ ، ويراجع : الإتقان ٢٥٦/١ .

فهو أعمى ، كـ(أحول) و(أعور) ، وأما الثاني فهو للتفضيل ، بدلالة ما عطف عليه ، وهو قوله : (وأضل سبيلاً) ، وكما أن هذا لا يكون إلا على (أفعل) الذي يقتضي (من) كذلك المعطوف عليه ، ومن ثَمَّ قرأ ابن العلاء : الأول ممالاً ، والثاني مفخماً ؛ لأن أفعل التفضيل تمامه بـ(من) ، فكانت ألفه في حكم الواقعة في وسط الكلام ، كـ(أعماهم) ، وأما الأول فلم يتعلق به شيء ، فكانت ألفه واقعة في الطرف معرضة للإمالة »[١] .

كما قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي : (أعمِى فهو في الآخرة أعمِى) بكسر الميم فيهما جميعاً[٢] .

وألف (أعمى) مُنقَلِبة عن (ياء) ، قال ابن قتيبة : « وكل مقصور جاوز ثلاثة أحرف فاكتبه بالياء ؛ لأنك إنما تثنيه بالياء نحو : ... أعمى وأعشى »[٣] .

سدى :

قال المنتجب عن لفظ (سُدًى) : « وألفه منقلبة عن ياء ، ولذلك أماله أصحاب الإمالة في الوقف ، لا عن واو كما زعم بعضهم ، وكفاك دليلا إمالة القراء لها في حال الوقف ، والرسم ؛ لأن فيه بالياء »[٤] .

قلى :

قال المنتجب : « وألف (قلى) منقلبة عن (ياء) ، بشهادة قولهم : قليته ، وإضجاع القراء إياها »[٥] .

---

(١) الفريد ٣/٢٩٢ .

(٢) ينظر : السبعة : ٣٨٣ .

(٣) أدب الكاتب : ٢٥٨ .

(٤) الفريد ٤/٥٧٩ .

(٥) المصدر السابق ٤/٦٨٨ ، وينظر : السبعة : ٦٩٠ .

يرى :

قال المنتجب : « وقرئ : (ويَرَى)[١] ، باليـاء مفتوحـة ، وفتـح الـراء ممالـةً مسنداً إلى فرعون وحزبه »[٢] .

وهي قراءة حمزة والكسائي وأبي عمرو[٣] .

وحرف الراء غير المكسور من الحروف التي تمنع الإمالة ؛ لأنه حرف مكرر، فضمته كضمتين ، وفتحتُهُ كفتحتـين ، فصـار كحـرف الاسـتعلاء ؛ لأن تَكرُّرَ الضم و الفتح خِلافُ الإمالة[٤] ، ولكن هذا المنع ليـس منعـا مطلقـاً إلا إذا كـان السبب ياءً أو كسرة ظاهرتين .

وأما إذا تقدم حرف الراء غير المكسور على الألف و لم يكن ساكنا فإنـه لا يمنع الإمالة في ماضي الفعل الثلاثي الناقص كـ(يرى) ونحوه[٥] .

فاصطادوا :

قـال المنتجـب : « وقولـه : ﴿ **وإذا حَلَلْتُم فَاصْطَادُوا** ﴾ ... قـرئ : (فِاصطادوا) بكسرها »[٦] .

يعني بذلك : كسر الفاء[٧] .

قال ابن جني : « هذه القراءة ظاهرة الإشكال ، وذلك أنه لا داعيَ إلى إمالة فتحة هذه الفاء ، كما أميلت فتحـة الـراء الأولى نحـو : (مـن الضَّرَرِ) لكسـرة

---

(١) القصص ، من قوله تعالى : ﴿ **ونُرِيَ فرعونَ وهامانَ وجنودَهُما** ﴾ : (٦) .

(٢) الفريد ٣/٧٠٤ .

(٣) ينظر : السبعة : ٤٩٢ ، والإقناع ١/٢٨٣ ، والإتقان ١/٢٦٠ .

(٤) ينظر : المساعد ٤/٢٨٨ .

(٥) ينظر : المصدر السابق ٤/٢٨٦-٢٨٧ ، والوافي في ... الإمالة : ١٥٨ و ١٦٠ .

(٦) الفريد ٢/٨ .

(٧) وهي قراءة أبي واقد وأبي الجراح ونُبَيْج والحسن بن عمران . ينظـر : الشـواذ ، لابـن خالويـه : ٣٠ ، والمحتسب ١/٢٠٥ .

الثانية ، وكما أميلت فتحة النون من قولهم :(وإنّا إليه راجعون)، لكسر الهمزة ، ونحو ذلك ، فمن هنا أشكل أمر هذه الإمالة ، إلاّ أن هنا ضربا من التَّعَلُّلِ صالحاً ، وهو أنه لك أن تقول : فاصطِادوا ، فتميل الألف بعد الطاء ، إذْ كانت منقلبة عن ياء الصيد ، فإن قلت : فهناك الطاء ، فهلاّ منعت الإمالة ، وكذلك الصاد ، قيل : إن حروف الاستعلاء لا تمنع الإمالة في الفعل ، وإنما تمنع منها في الاسم ، نحو : طالب ، وظالم ، فأما في الفعل فلا ... وإن شئت قلت : لَمَّا كان يقول في الابتداء : اِصطادوا ، فيكسر همزة الوصل نَظَرَ إليها بعد حذف الهمزة ، فقال : فِاصطادوا ، تَصَوُّراً لكسرة الهمزة إذا ابتدأت فقلت : اصطادوا »[١] .

والحروف التي تمنع الإمالة هي حروف الاستعلاء السبعة : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والغين ، والقاف ، والخاء ، قال سيبويه : « وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى ، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى ، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها ... ولا نعلم أحداً يميل هذه الألف إلاّ من لا يؤخذ بلغته »[٢] .

ويتضح من كلام سيبويه أن حروف الاستعلاء لا تمنع الإمالة مطلقاً في الأسماء[٣] ؛ لأن هناك من يميل ، لكن لا يؤخذ بلغته ، وهذا أقرب من تعليل ابن جني ، قال ابن خالويه : « حكى الأخفش : أن بعض بني أسد يقولون : ﴿ **فِإنَّهُم لا يُكَذِّبُونَك** ﴾ ، ﴿ **وِإنَّا ظَنَنَّا** ﴾ ، بكسر الفاء والواو »[٤] .

توفاه :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ **حتى إذا جاءَ أحدَكُمُ الموتُ تَوَفَّتْهُ** ﴾ ... قرئ (توفته) بالتاء ... وبألف ممالة »[٥] .

---

(١) المحتسب ١/٢٠٥-٢٠٦ ، ويراجع : الوافي في ... الإمالة ... : ١٥٦ و ١٦٠ .

(٢) الكتاب ٤/١٢٩ .

(٣) كانت جُلّ أمثلة سيبويه في باب (ما يمتنع من الإمالة من الألفات ...) أسماء .

(٤) الشواذ : ٣٠ .

(٥) الفريد ٢/١٦٣ ، وهي قراءة حمزة . ينظر : السبعة : ٢٥٩ ، والإقناع ٢/٦٤٠ .

إمالة الألف المزيدة للفرق بين الاسم والحرف :

تُمالُ الألفُ المزيدةُ للفرقِ بَينَ الاسمِ والحرفِ ، ويكونُ ما بعدها مكسوراً ، وقد قَسَّمَ ابنُ الباذِش ما جاءَ من الأسماءِ وفيه حرفُ الألفِ زائداً للمدِّ مُمَالاً قسمين : قسمٌ فيه رَاءٌ بعدَ الألفِ المُمَالَةِ ، وقِسْمٌ ليسَ فيه رَاءٌ بعدَها.[١]

وقد أشارَ المنتجَبُ إلى بعضِ أمثلةِ القسمِ الثاني في الأمثلةِ التاليةِ :

(آتيك) :

قال المنتجب : « و(آتيك)[٢] ... الأجود أن يكون اسما ؛ لأن من القراء من أمال ألفه ... وقد أمالوا الألف المزيدة في مواضع من التنزيل »[٣] .

ياسين :

قال المنتجب : « وحروف التهجي محكية غير معربة ؛ لأنها أسماء ما يلفظ به، فهي كالأصوات ، وكل حرف فيها بعض اسم ، ولا يَستَحِقُّ الاسمُ الإعرابُ إلا بعد كماله ... والدليل على أنها أسماءٌ تَصَرُّفُهُم فيها بالإمالة والتفخيم والتعريف والتنكير والجمع والتصغير والوصف والإسناد والإضافة ونحوها مما للأسماء المتصرفة ، وأيضا ... ما روي عن أبي علي في إمالة (يا) من (ياسين) »[٤] .

قال الداني : « قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي (يس) بإمالة فتحة الياء »[٥] .

(طسم) و (حم) :

ذكر المنتجب أنه قرئ ﴿ طسٓمٓ ﴾ بإمالة الألف ، وعلل ذلك بقوله : « لتدل

---

(١) ينظر : الإقناع ١/٢٧١-٢٧٨ .

(٢) النمل ، من قوله تعالى : ﴿ **قال عفريت من الجن أنا آتيك ...** ﴾ : (٣٩) .

(٣) الفريد ٣/٦٨٥ ، وهي قراءة حمزة وخلف . ينظر : السبعة : ٤٨٢ ، والنشر ٢/٦٣ .

(٤) الفريد ١/١٨٢ ، ويراجع السبعة : ٥٣٨ .

(٥) التيسير : ١٨٣ .

على أنها اسم »[١] ، وقال أيضا : « قرئ بإضجاع ألف ﴿ حمٓ ﴾ تنبيها على أنها اسم »[٢] .

قال سيبويه : « وقالوا : با ، وتا ، في حروف المعجم، [يعني: بالإمالة][٣] ؛ لأنها أسماء ما يلفظ به ، وليس فيها ما في (قدْ) و (لا) ، وإنما جاءت كسائر الأسماء ، لا لمعنى آخر »[٤] .

وهكذا فإن الإمالة في حروف التهجي الواقعة في أوائل السور قد أدت معنىً لها ، وهو كونها أسماءً لا حروفاً ، ولذلك جاء في تفسيرها : أنها أسماء الله -جل ذكره - ، وقيل : إنها من أسماء القرآن ، وقيل : إنها من أسماء السور[٥] .

ويمكن أن يقال مثل ذلك في حروف المعجم ونحوها ، قال الخليل لأصحابه : « كيف تقولون إذا أردتم أن تَلْفِظُوا بالكاف التي في (لـك) ، والكاف التي في (مَالِكَ) ، والباء التي في (ضرب) ؟ فقيل له : نقول : باءْ ، كافْ ، فقال : إنما جئتم بالاسم ، ولم تَلْفِظُوا بالحرف ، وقال : أقول : كهْ ، وبَهْ »[٦] .

وقال سيبويه : « ومما لا يميلون ألفه : حتى ، وأمّا ، وإلاّ ، فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء ، نحو : (حُبلى) و (عطشى) .

وقال الخليل : لو سميت رجلا بها وامرأة جازت فيها الإمالة »[٧] .

---

(١) الفريد ٦٤٧/٣ ، وهي قراءة الأعمش ويحيى وأبي بكر والمفضل وحمزة والكسائي وخلف . ينظر : السبعة : ٤٧٠ ، والإقناع ٢ / ٧١٦ ، و١ / ٣٢١ - ٣٢٢ ،وتفسير القرطبي ٤٨٠٤ .

(٢) الفريد ٢٠٤/٤ ، وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف وابن ذكوان . ينظر : السبعة : ٥٦٦-٥٦٧ ، والإقناع ٣٢١/١-٣٢٢ ، وتفسير القرطبي ٥٧٣٤ ، والبحر ٤٤٦/٧ .

(٣) زيادة من الإقناع ٣٢١/١ .

(٤) الكتاب ١٣٥/٤ .

(٥) ينظر : الفريد ٢٠٤/٤ ، ويراجع : ١٨٢/١-١٨٣ .

(٦) الكتاب ٣٢٠/٣ .

(٧) المصدر السابق ١٣٥/٤ .

إمالة الألف الزائدة المشبهة بالمنقلبة :

وهذه الألف هي الزائدة للتأنيث أو للإلحاق أو لتكسير البناء .

قال ابن الباذش : « هذا الباب لـه أربعـة أوزان (فَعْلَـى ، فِعْلَـى) ، وتكـون ألفهما للتأنيث ، وقد تكون للإلحاق ، (فُعْلَى ، فُعَالَى) ، ولا تكون ألفـهما إلا للتأنيث »[١] .

وقد ذكر المنتجب إمالة نحو : (فَعْلَى) ، في المثال التالي :

أنَّا :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ **أَنَّا صَبَبْنَا** ﴾ ... قرئ : (أَنِّى) بالإمالة ، علـى معنى : كيف صببنا »[٢] .؟

وأشار إلى ذلك الرضي فقال : « وأمّا (أنّى) و (متى) فإنما تمـالان – وإن لم يسم بهما أيضًا – لإغنائهما عن الجملة ، وذلك أنك تحذف منـهما الفعـل ، كما تقول : (متى) ؟ لمن قال : سار القوم ... فلا تمالان إذاً إلا في الاستفهام ؛ لأنه إنما يحذف الفعل بعدهما فيه ، بخلاف ما إذا كانتا للشرط »[٣] .

وما قال به الرضي – في الشرط فيهما – مردود بما ذكره ابن الباذش وغيره ، حيث قال : « من أمال عن أبي عمرو أمال (أنّى) حيث كـان؛لأنـه علـى وزن (فَعْلَى) »[٤] .

وقال ابن عقيـل : « (متـى) وأمالوهـا في حالتيـها : الشـرط والاستفهام ، و(أنى) ، وأميلت أيضا في حالتيها : الاستفهام والشرط ، ووجه الإمالة تشـبيه الألف بالمنقلبة »[٥] .

---

(١) الإقناع ٢٩٤/١ .

(٢) الفريد ٦٢٩/٤ .

(٣) شرح الشافية ٢٧/٣-٢٨ .

(٤) الإقناع ٣٠٠/١ .

(٥) المساعد ٢٩٥/٤ .

إمالة الألف لكثرة الاستعمال :

ذكر المنتجب مثالاً واحدا لما أُميل لكثرة الاستعمال ، وهو مايلي :

الناس :

نقل المنتجب كلام الكوفيين في (ناس) ، فقال : « وقيل : هو على وزن (فلع) ، وأصله : (نَيَسَ) ، مقلوب من (نَسِيَ) ، فقلبت الياء ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فبقي (ناس) ، ولذلك أماله بعض القراء في الأحوال الثلاث : الرفع والنصب والجر »[١] .

وهي قراءة لأبي عمرو بن العلاء ، فقد رُوِيَ أنه أمال (الناس) حيث وقع ، منصوبا كان أو مجروراً أو مرفوعا ، نحو : (إن النـاسَ) ، و (برب النـاسِ) ، و(يا أيها النـاسُ)[٢] .

ووجه هذه القراءة أن هذا الاسم أُمِيل لكثرة استعماله في الكلام ، قال سيبويه : « وأما الناسُ فَيُميلُهُ مَنْ لا يقول : هـذا مـال ، بمنزلة الحَجّـاج ، وهم أكثر العرب »[٣] .

والذين يقولون : هـذا مـال بالإمالة بنو تميم ومَنْ تابعهم من القبائل النجدية[٤]، وأما الذين لا يميلون نحو : (هذا مَالٌ) فهم أهل الحجاز[٥] .

والإمالة في (الناس) مما شَذَّ عن القياس في حالتي الرفع والنصب ؛ لأنه ليس فيهما كسرةٌ ولا ياءٌ ونحوُهُما من أسباب الإمالة ، وأما الإمالة في حال الجر فَحَسَنٌ[٦] .

---

(١) الفريد ٤/٧٥٤ .

(٢) ينظر : الإقناع ١/٣٢٣ .

(٣) الكتاب ٤/١٢٨ .

(٤) ينظر : اللهجات في « الكتاب » : ٧٩ .

(٥) ينظر : النشر ٢/٦٣ ، ويراجع : اللهجات في « الكتاب » : ٧٩ و ٩١ .

(٦) ينظر : الكتاب ٤/١٢٧-١٢٨ ، وشرح المفصل ٩/٦٣ ، وشرح الشافية ، للرضي ٣/٩ ، والمساعد ٤/٢٩٩.

إمالة الألف للياء العارضة :

قال الدكتور شلبي : « وأما الإمالة لأجل ياء تعرض في بعض الأحوال فنحو تلا ، وغزا ؛ وذلك لأن الألف فيهما منقلبة عن واو التلاوة والغزو ، وإنما أميلت في لغة من أمالها؛لأنك تقول إذا بَنَيتَ الفعل للمفعول : تُلِيَ ، وغُزِيَ،مع بقاء عدة الحروف كما كانت حين بُنَيتَ الفعل للفاعل »[١] .

وما ذكره المنتجب من أمثلة إمالة الألف للياء العارضة ما يلي :

أصفا :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ **أَفَأَصْفَاكُم** ﴾ ... ألف (أصفا) منقلبة عن واو ؛ لأنه من الصفوة ، وإنما أميلت لرجوعها إلى الياء في (يُصفي) »[٢] .

شفا :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ **وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها** ﴾ الشفا : الحرف ... ولامها واو لدلالة قولهم في تثنيته : شفوان ، ولكونه لم تُسمَعْ فيه الإمالة ... قال الأخفش : لَمَّا لم تَجُز فيه الإمالة عُرِفَ أنه من الواو [لأن الإمالة من الياء][٣] ، وقيل : هو من الياء ، وإمالته جائزة ، والأول هو الأشهر وعليه الأكثر »[٤] .

قال ابن قتيبة : « وإذا ورد عليك حرف قد ثُنِّي بالياء وبالواو عملت على الأكثر الأعم »[٥] .

---

(١) الإمالة في القراءات واللهجات : ٢١٢ ، ويراجع : الإتقان ٢٥٨/١ .

(٢) الفريد ٢٧٨/٣ .

(٣) زيادة من الصحاح (شفا) ٢٣٩٤/٦ .

(٤) الفريد ٦١١/١ .

(٥) أدب الكاتب : ٢٥٧ .

الإمالة في (أفٌّ) :

قال المنتجب : « وقوله – عز وجل – : ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ ﴾ (أف) اسم للفعل ... وفيه لغة أخرى : (أُفّى) ممالاً ، وهي التي تقول العامة : (أفي) بالياء »[١] .

وقد قرأ أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر والأعمش وحمزة والكسائي : (أفِّ) خفضا بغير تنوين[٢] . قال الأخفش : « والذين قالوا : (أُفِّ) فكسروا كثير ، وهو أجود ... وقال بعضهم : (أُفِّي) ، كأنه أضاف هذا القول إلى نفسه »[٣] .

إمالة الألف في (يا) :

الحروف لا تُمال ؛ لأنها أدوات جوامد غير متصرفة ، والإمالة ضرب من التصرف ؛ لأنه تغيير[٤] .

وقد أُميل بعض الحروف ، ومنها (يا) .

و لم يغفل المنتجب ذلك ، حيث أشار إلى إمالتها فيما يلي :

يا زيد :

قال المنتجب : « قالوا : يا زيد ، فأمالوا في النداء – وإن كان حرفاً – ... من أجل الياء »[٥] .

قال ابن يعيش : « وأما (يا) في النداء فإنه حرف ، والقياس أن لا يمال

---

(١) الفريد ٢٦٨/٣ ، وينظر : المحتسب ١٨/٢ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ، للفراء ١٢١/٢ ، والسبعة : ٣٧٩ ، و مختصر الشواذ : ٧٦ .

(٣) معاني القرآن ٣٨٨/٢ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٦٥/٩ .

(٥) الفريد ١٨٢/١-١٨٣ .

كأخواته ، إلا أنه لمَّا كان نائباً عن الفعل الذي هو (أُنادي) و (أدْعُو) وواقعا موقعه أمالوه ، كما أمالوا (إمَّالا)[١] ، ولأجل الياء أيضاً قبلها[٢] »[٣] .

قال سيبويه – في (باب ما أميل على غير قياس وإنما هو شاذ) – : « وقالوا : يا زيد ، لمكان الياء »[٤] .

---

(١) أي : أنهم أمالوا (لا) في (أمّالا) ، ينظر : شرح المفصل ٩ / ٦٥ .

(٢) أي : أن الألف في (يا) أميلت لأجل أن الياء قبلها أيضاً .

(٣) شرح المفصل ٩/٦٦ ، ويراجع : أسرار العربية : ٤١٠ – ٤١١ .

(٤) الكتاب ٤/١٣٥ ، وينظر : المساعد ٤/٢٩٥ .

المبحث الثاني :

الإتباع

معناه ، سببه ، أصحابه

معنى الإتباع في اللغة :

الإتباع : مصدر الفعل (أتبع) ، يقال : أتبعت القوم على (أفعلت) إذا كانوا قد سبقوك فلحقتهم ، قال الأخفش : « تبعتُه وأتبعتُه بمعنى ... ومنه قوله تعالى : ﴿ إلا مَنْ خَطِفَ الخطفةَ فأَتْبَعَهُ ﴾ »[١] .

ويبدو أن ابن فارس فرّق بين (تبع) و (أتبع) في المعنى عندما قال : « تبعتُ فلاناً : تلوته ، وأتبعته : لحقته »[٢] .

معنى الإتباع في الاصطلاح :

جاء معنى الإتباع في الاصطلاح على قسمين :

القسم الأول : وهو أن تُتْبِعَ الكلمةَ الكلمةَ على وزنها أو رويها إشباعاً وتأكيداً ، كقولهم : « سَاغبٌ لاغبٌ » ، فالساغب : الجائع ، واللاغب : الْمُعْيِي الكالُّ[٣] .

وهذا القسمُ لم يُشِرْ إليهِ المنتجَبُ إلاّ مرةً واحدةً عند إعرابِ قوله تعالى:(إِنَّمَا الْمُشْرِكُون نَجَسٌ)[٤]، حيث قال : " وقُرِئَ : (نِجْسٌ) بكسر النون وسكون الجيم ، على تقدير حذف الموصوف ، تقديره: إنما المشركون جِنْسٌ نِجْسٌ ، أو : ضَرْبٌ نِجْسٌ،وأكثر ما جاء تابعاً لـ (رِجْس) ، قال الفراء : إذا قالوه مع (الرِّجْسِ) أتبعوه إياه ، فقالوا : رِجْسٌ نِجْسٌ " [٥].

وهو قسمٌ مُختلَفٌ فيه ما بين التوكيدِ والإتباعِ [٦].

والقسم الثاني : أنه ضرب من ضروب التأثر الصوتي بالحركات القصيرة

(١) الصحاح (تبع) ٣ / ١١٩٠ ، وينظر : المشوف المعلم ١ / ١٣١ .

(٢) مجمل اللغة ١ / ١٥٣ .

(٣) ينظر : الإتباع ، لأبي الطيب اللغوي : ٣ فما بعدها (مقدمة المحقق) ، والصاحبي : ٤٥٨ ، والإتباع والمزاوجة : ٢٨ و ٧١ و ٨٨ ، والأشباه والنظائر ١ / ٨ - ١٢ .

(٤) التوبة : (٢٨) .

(٥) الفريد ٢/٤٥٩.

(٦) ينظر : المزهر ١ / ٤١٤ ، ويراجع : الإتباع والمزاوجة : ٩٢ - ٩٣ .

بين الحروف المتجاورة بعضها ببعض في الكلمة الواحدة ، أو بين الحرف الأخير من الكلمة الأولى والحرف الأول من الكلمة التي تَعْقُبُهَا .

وهذا القسم هو الذي تبرز فيه ظاهرة الإتباع اللغوي في اللسان العربي ، وقد أدرك المنتجب الهمذاني وجود هذه الظاهرة من خلال تناوله القراءات القرآنية في كتاب (الفريد) ، حيث قال : « والإتباع إنما يكون في كلمة واحدة، كقولهم : (مُنحدُر) و [مِغِيرة] »[1] .

سبب الإتباع :

علل اللغويون لحدوث هذه الظاهرة الصوتية اللغوية بتقريب الصوت من الصوت ؛ لأن من سُنَنِ العرب في كلامهم أن يُقرِّبوا الأصواتَ بعضَها من بعض، لما في ذلك من المشاكلة اللفظية والتجانُسِ الصوتي ، والتماسِ الخفة في الاستعمال اللغوي[2] .

ظاهرة الإتباع عند العرب :

الإتباع ظاهرة صوتية لغوية عزيت إلى عامة أهل نجد : تميمَ وقيسَ وأسدَ وربيعةَ وسفلى مضرَ وهذيلَ وبعضِ أهلِ الحجازِ[3] .

ولا نزال نسمع هذه الظاهرة في لهجاتنا الحديثة حتى اليوم[4] .

وهي في القراءات القرآنية أدق وأوضح وأبين .

وقد أشار المنتجب إلى المتحدثين بها من العرب ،فقال : « وأهل الحجاز وبنو أسدٍ يقولون : (رَحيم) ، و : (رَغيف) ، و : (بَعِير) ، بفتح أوائلهن ،

---

(١) الفريد ١ / ١٦٢ ، وما بين المعكوفين سقط من المحقق ، وأثبته من النسخة (د) .

(٢) ينظر : الخصائص ٢ / ١٣٩ فما بعدها ، والإمالة في القراءات واللهجات : ٣٢٣ فما بعدها .

(٣) ينظر : الكتاب ٤ / ١٠٧ - ١٠٨ ، و ١٩٦ و ٤٤٠ فما بعدها ، والصاحبي : ٣٤ ، وشرح الشافية ، للرضي ١ / ٤٠ ، والمخصص ١١ / ٢٠٦ ، والكشف ١ / ٣١٦ ، واللسان (بعر) ٤ / ٧١ ، و(نخض) ٧ / ٢٢٨ ، والتاج (بعر) ٣ / ٥٢ ، و (شهد) ٢ / ٣٩١ .

(٤) ينظر : اللهجات في « الكتاب » : ١٠٠ .

وقيسٌ وربيعةُ وتميمٌ يقولون : (رِحِيم) ، و : (رِغِيف) ، و : (بِعِير) ، بكسر أوائلهن »[١] .

فنجد المنتجب يشير إلى ظاهرة الإتباع في أمثلة : (رِحِيم) ، و (رِغِيف)، و (بِعِير) ، من دون أن يذكرها بمسماها صراحة .

ظاهرة الإتباع عند العلماء :

لحظ علماء اللغة ظاهرة الإتباع ضمن الظواهر الصوتية اللغوية المختلفة قبل بدء جمع اللغة وتدوينها ، فقد كانت اللغات العربية مُعينًا لا يَنْضُبُ ، حيث سجل اللغويون جُلَّ ما يتعلق باستعمالات العرب اللغوية ، ثم كانت القراءات القرآنية سِجِلاً حافلاً لها ، فقد طُبِّقَت فيها هذه اللغات أَدَقَّ تطبيق ، وصورها القراء أوضح تصوير ، وحُفِظَت طُرُقُ أدائِهَا بأعلى درجات الحِفظِ ، وبُيِّنَت أمثلتُهَا بأوضحِ بيانٍ وأبلغِ تعبير .

ولذلك فقد تناول علماءُ اللغةِ والقراءاتِ ظاهرةَ الإتباعِ وغيرَها من الظواهر الصوتية اللغوية ، لكنهم لم يفردوها – قديما – بحديث مستقل ، فنجدها عند سيبويه وابن الحاجب مثلا ضمن أبنيةِ الأسماء[٢] ، وعند ابن جني تُعَدُّ نوعا من الإدغام[٣] .

وأما ما ورد من هذه الظاهرة الصوتية في القراءات القرآنية فإنها لم تجمع تحت باب واحد ، وإنما جاءت متفرقة ، وكان حديث علماء هذا الفن عنها يندرج تحت علم الاحتجاج للقراءات القرآنية وتخريجها ، وما نجده في كتب الاحتجاج خير مثال لذلك .

---

(١) الفريد ١ / ١٥٩ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ١٠٧ – ١٠٩ و ٢٦٥ – ٢٦٦ و ٣٨٤ – ٣٨٥ ، وشرح الشافية ، للرضي ١ / ٤٠ .

(٣) ينظر : الخصائص ٢ / ١٣٩ .

وقد كان ابن جني – فيما أحسب – أول من تحدث عن ظاهرة الإتباع بحديث خاص بها ، وذلك عند حديثه عن (الإدغام الصغير) ، حيث عَدَّ منه (الإمالة) و (الإبدال اللغوي) و (الإتباع) فقال : « ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق ، نحو : (شِعِير) ، و (بِعِير) ، و(رِغِيف) ، وسمعت الشَّجَرِيَّ – غيرَ مرةٍ – يقول : زِئيرُ الأسد ، يريد : الزئير ، وحكى أبو زيد عنهم : الجنة لمن خاف وِعِيد الله ، فأما (مِغِيرة) فليس إتباعه لأجل حرف الحلق ، إنما هو من باب (مِنتِن) ، ومنه قولهم : أنا أُجُوؤُك ، وأنبُؤُك ، والقُرُفْصَاء ، والسُّلُطان ، وهو مُنحدُر من الجبل ، وحكى سيبويه أيضا مُنتُن ...

ومن التقريب قولهم : الحمدُ لُلّه ، والحمدِ لِلّه »[1] .

كما أن السيوطي أفرد الإتباع بحديث شَمِلَ أنواعَه المختلفة ، وقد أدخل فيه صرفَ الممنوع ، والإبدالَ اللغوي ، وإتباعَ ضمير المذكر لضمير المؤنث وغيرها[2] .

وقد علّل العلماء لظاهرة الإتباع ، فقال ابن جني : « وأما الإدغام الأصغر فهو تقريب الحرف من الحرف ، وإدناؤه منه ، من غير إدغام يكون هناك »[3] .

وتقريب الصوت من الصوت يكون بتغليب الحرف المتقدم على المتأخر أحيانا ، وقد يكون بتغليب المتأخر على المتقدم أحياناً أخرى ، ليحدث الانسجام الصوتي الذي يُعَدّ الإتباعُ مظهراً من مظاهره[4] .

---

(١) الخصائص ٢ / ١٤٣ ، ويراجع – أيضا – : ٣٣٣ .

(٢) ينظر : الأشباه والنظائر ١ / ٨ – ١٣ .

(٣) الخصائص ٢ / ١٤١ .

(٤) ينظر : الإمالة في القراءات واللهجات : ٣٢٤ ، واللهجات في « الكتاب » : ٩٨ و ١٢١ .

موقف المنتجب من ظاهرة الإتباع :

لحظ المنتجب – كغيره من علماء اللغة والقراءات – ظاهرة الإتباع ، وخَرَّجَ عليها كثيراً من القراءات القرآنية ، واحتج لبعضها بهذه الظاهرة الصوتية اللغوية، كقوله : « قرئ : ﴿ قافَ ﴾ بفتح الفاء ... فالفتح إتباع صوت الألف ؛ لأنه منها »[1] .

كما قاس عليها ما يجوز في العربية في بعض ألفاظ القرآن الكريم دون أن يُقْرَأُ بها ، كقوله : « وقرئ : (لا يَحَطِّمَنّكُم) بفتح الياء والحاء وتشدي الطاء، وروي كذلك إلا أنه بكسر الحاء ... ويجوز في العربية كسر الياء – أيضا – إتباعاً لكسرة الحاء ، فاعرفه »[2] .

وقد ذهب إلى أن إتباع الثاني للأول في نحو : (الحمدُ لُلّه) أحسن وأقوى ، وأنه أُجْرِيَ ما هو من كلمتين مُجْرَىٰ ما هو من كلمة واحدة في الإتباع لشدة حاجة المبتدأ للخبر ، ثم قال : « والإتباع إنما يكون في كلمة واحدة ، كقولهم : مُنحدُر و[مِغِيرة] »[3] .

وقد تناول المنتجب ظاهرة الإتباع ، فذكر طرقها عرضاً ، ولم يصرح بها ، وهي :

- إتباع الأول للثاني ، وليس بينهما حرف ساكن .
- وإتباع الأول للثاني ، وبينهما حرف ساكن .
- وإتباع الثاني للأول ، وليس بينهما حرف ساكن .
- وإتباع الثاني للأول ، وبينهما حرف ساكن .

وستتضح هذه الطرق من خلال الأمثلة التي عرضها المنتجب في كتاب

---

(١) الفريد ٤ / ٣٤٦ .

(٢) المصدر السابق ٣ / ٦٧٨ ، وينظر : ٢ / ٢٨٤ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ١٦٢ ، وينظر أيضا : ٣ / ٢٠٠ .

(الفريد) لهذه الظاهرة الصوتية اللغوية ، وسيكون ذلك بضم النظير إلى نظيره ، حيثُ سأتناولُ - فيما يلي - بالدراسة ما أمكن الوقوف عليه من أمثلة هذه الظاهرة موزعة على ضربين :

الأول : ما يتأثر فيه اللاحق بالسابق ، وهو الذي يسمى : بالتأثر التقدمي(١) .

والثاني : ما يتأثر فيه السابق باللاحق ، وهو الذي يسمى : بالتأثر الرجعي(٢).

أولاً : تأثر اللاحق بالسابق :

١- فتح اللام لفتحة الفاء :

وهو مثال لتأثر اللاحق بالسابق ، وبينهما ساكن .

قال المنتجب : « قرئ : (قافَ) بفتح الفاء ... فالفتح إتباع صوت الألف؛ لأنه منها »(٣).

وصوت الألف تكون فيه الفتحة ، وبما أن الألف ساكن فإنه حاجز غير حصين(٤)، ويمكن أن يقال : إن الفاء فتحت إتباعاً لفتحة القاف ، وله نظائر ستأتي ، ويبدو أن هذا التعليل في ظاهرة الإتباع أولى .

٢ - فتح اللام لفتحة العين :

وهو مثال لتأثر اللاحق بالسابق ، وليس بينهما ساكن .

---

(١) و (٢) ينظر : التطور النحوي : ٢٨ ، ٣٠ ، وفقه اللغات السامية : ٥٦ فما بعدها ، ودراسة الصوت اللغوي : ٣٧٩ .

(٣) الفريد ٤ / ٣٤٦ ، وهي قراءة عيسى الثقفي . ينظر : الشواذ ، لابن خالويه : ١٤٤ ، والمحتسب ٢ / ٢٨١ .

(٤) ينظر : الكتاب ٤ / ١٤٦ ، ١٩٦ .

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ ثم يجعَلُه ﴾ الجمهور على رفع اللام ، وهو الوجه ، وقرئ : (يجعَلَه) بنصبها ... وقيل : انتصابها إتباع ، يعني : أُتْبِعَ اللامُ العينَ »[١] .

وقد اعترض ابن الأنباري على هذا القول ، فقال : « وليس في توجيهها قول مرضٍ جارٍ على القياس »[٢] .

ولعل السبب يرجع إلى أن الإتباع كثير في الأسماء ، ولم يرد عنهم أنه كثير في الأفعال ، إلا ما كان قد سُمِّيَ به ، ومن ذلك (يُعْفُر) في قول العجاج : « أسود بن يُعْفُر »[٣] ، وقد قال سيبويه : « ليس في الكلام يُفْعُل ولا يُفْعُول »[٤].

وأما ما ورد من الأفعال وفيه إتباع فقولهم : « أنا أَجُوؤك ، وأُنبُؤك »[٥] ، وأمثلة ذلك قليلة .

والملاحظ أن أبنية الأفعال بما فيها من أحرف الزيادة والضمائر – ثقيلة ، والإتباع فيها ثقيل على اللسان ، مع كونه ضرباً من الأداء اللغوي الذي يُراعَى فيه الانسجام الصوتي ، وهو إلى التماس الخفة أقرب[٦] .

٣- كسر الثاني لكسرة الأول :

فَلِإمه :

يقول المنتجب : « قرئ : ﴿ فَلِأُمِه ﴾ بضم الهمزة على الأصل ، وبكسرها إتباعاً لكسرة ما قبلها »[٧] .

---

(١) الفريد ٤ / ١٨٩ .
(٢) البيان ٢ / ٣٢٣ .
(٣) ينظر : اللسان (عفر) ٤ / ٥٩٠ ، والتاج (عفر) ٣ / ٤١٣ ، ويراجع : الكتاب ٤ / ٢٦٦ .
(٤) الكتاب ٤ / ٢٦٦ .
(٥) ينظر : المصدر السابق ٤ / ١٤٦ ، و الخصائص ٢ / ١٤٣ .
(٦) ينظر : الإمالة في القراءات واللهجات : ٣٢٤ .
(٧) الفريد ١ / ٧٠٠ ، وهي قراءة حمزة والكسائي . ينظر : السبعة : ٢٢٧ – ٢٢٨ .

ويبدو أن كسر الهمزة إتباعاً لكسرة اللام في قراءة : (فِلأِمه) قد جاء على لغة من يقول : في (الأُمة) وهي الطريقة والدين : (الإِمة) [١]، وهي لغة حكاها سيبويه [٢]، وقال الكسائي: " هي لغةُ كثيرٍ من هوازنَ وهذيلَ " [٣].
وهي اليوم لهجة كثير من أهل الشام

٤- كسر الآخر لكسرة ما قبله :

أشار المنتجب إلى تأثر اللاحق بالسابق ، ولم يذكر أنه إتباع ، وإليك مثال ما أشار إليه :

أرجِهِ :

قال المنتجب : « قرئ : (أرجِهِ) بغير الهمز وكسر الهاء من غير إشباع ... لكسرة الجيم »[٤].

٥- كسر الآخر لكسرة ما قبله وبينهما ساكن :

أرْجِئْهِ :

قال المنتجب : « قرئ : (أرجِئهُ) بالهمزة وضم الهاء ... وكسرها مع ترك الإشباع »[٥].

وقد خرج هذه القراءة على مقتضى ظاهرة الإتباع ، فقال : « وأما كسرها مع ترك الإشباع فعلى إتباع الهاء كسرة الجيم ، إجراءً للهمزة الساكنة مجرى الياء الساكنة ، لا نقلا بها إليها حال التسهيل إذا كان قبلها كسرة ، نحو : (بير) و (ذيب) »[٦].

٦- ضم الثاني لضمة الأول :

الحمدُ لُلّه :

(١) ينظر : الصحاح (أمم) ٥ / ١٨٦٤ ، والمعجم الوسيط : ١ / ٤٨ .

(٢) ينظر الكتاب ٤/١٤٥-١٤٧ ، ويراجع : إعراب القرآن ، للنحاس ١/٤٤٠ .

(٣) إعراب القرآن ، للنحاس ١/٤٤٠

(٤) الفريد ٢ / ٣٤٠ .

(٥) المصدر السابق ٢ / ٣٤٠ .

(٦) المصدر نفسه ٢ /٣٤٠ .

قال المنتجب : « وقرئ : ... ﴿ الحمدُ لُلّه ﴾ بضم اللام ، على إتباع الثاني الأول ، وهو أحسن وأقوى ؛ لأن حرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء ، والذي جَسّر القارئ[١] على ذلك – والإتباع إنما يكون في كلمة واحدة ، كقولهم : (مُنحدُر) و [مِغِيرة] – شدة حاجة المبتدأ إلى الخبر ، فَلَمَّا كان كذلك أجري ما هو من كلمتين مجرى ما هو من كلمة واحدة »[٢] .

وهي قراءة أهل البادية بسليقتهم ، ورويت قراءة لإبراهيم بن أبي عبلة[٣] .

ظُلُمات :

قال المنتجب : « وظُلُمات : جمع ظلمة ... وفيها ثلاث لغات : ظُلُمات ، بضم اللام على الإتباع ... »[٤] .

وقد قرأ بها الجمهور[٥] .

أيُّهُ :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ أيُّهُ المؤمنون ﴾ .. قرئ بفتح الهاء ... وقرئ بضمها إتباعاً للضمة التي قبلها ؛ لأن الألف لما سقطت لالتقاء الساكنين أتبعت حركة الهاء حركة ما قبلها »[٦] .

والقارئ هو ابن عامر ، قال ابن مجاهد : « قوله : ﴿ أَيُّهُ المؤمنون ﴾ و﴿ ياأَيُّهَ الساحر ﴾ و﴿ أَيُّهُ الثقلان ﴾ ... قرأ ابن عامر : (أَيُّهُ) بضم الهاء فيهن »[٧] .

---

(١) أي : مع ثبوت الرواية ، إذ لا يُعقل أن يقرأ القارئ وَفق هواه . ينظر : المحتسب ١ / ٣٢ .

(٢) الفريد ١ / ١٦٢ .

(٣) ينظر : الشواذ ، لابن خالويه : ٧ ، والمحتسب ١ / ٣٧ ، والكشاف ١ / ٥٢ .

(٤) الفريد ١ / ٢٣٣ .

(٥) ينظر : البحر ١ / ٨٠ .

(٦) الفريد ٣ / ٥٩٥ – ٥٩٦ .

(٧) السبعة : ٤٥٥ ، وينظر : الإقناع ٢ / ٧١٢ .

(قُمُ الليل) :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ **قُمِ الليل** ﴾ الجمهور على كسر الميم ... وقرئ بضمها إتباعاً لضمة القاف ... قال أبو الفتح : الغرض بهذه الحركة التبلُّغ بها هرباً من اجتماع الساكنين »[١] .

ثُمُرات :

قال المنتجب : « والجمهور على فتح ثاء ﴿ **ثَمَرات** ﴾ وميمها ، وهو جمع (ثمرة) ، وقرئ : (ثُمُرات) بضمهما ، على أنها جمع (ثُمُر) ، والثُّمُر : جمع ثَمَرة ، كخشبة وخُشُب ، ثم ضمت الميم إتباعا »[٢] .

قال ابن جني : « ضمت الميم إشباعاً وتمكينا ، كقولهم في (بُرْد) : (بُرُد)، وفي (قُفْل) : (قُفُل) »[٣] .

مُرُدّفين :

قال المنتجب : « وقرئ : ﴿ **مُرُدّفين** ﴾ بكسر الراء وضمها ... على الإتباع لضمة الميم »[٤] .

قال سيبويه : « وحدثني الخليل وهارون أن ناساً يقولون : (مُرُدِّفِين) فمن قال هذا فإنه يريد (مُرْتَدِفِين) ، وإنما أتبعوا الضمة الضمة حيث حركوا ، وهي قراءة لأهل مكة ، كما قالوا : رُدُّيا فتى ، فضموا لضمة الراء ، فهذه الراء أقرب، ومن قال هذا قال : مُقُتِّلين ، وهذا أقل اللغات »[٥] .

---

(١) الفريد ٤ / ٥٥١ – ٥٥٢ ، وينظر : المحتسب ٢ / ٣٣٥ – ٣٣٦ .

(٢) الفريد ٣ / ٧٢٠ .

(٣) المحتسب ٢ / ١٥٣ .

(٤) الفريد ٢ / ٤٠٨ – ٤٠٩ ، وينظر : التبيان ٢ / ٦١٨ .

(٥) الكتاب ٤ / ٤٤٤ ، وينظر : المحتسب ١ / ٦٠ و ٢٧٣ ، والصحاح (قتل) ٥ / ١٧٩٩ .

(عُصُر) و (عُسُر) :

قال المنتجب : « قوله – عز وجل – : ﴿والعَصْرِ﴾ ... فيه لغتان أخريان (عُصْر) و (عُصُر) كـ(عُسْر) و (عُسُر) »[1] .

وأقرب توجيه لغوي لضم الصاد في (عُصُر) والسين في (عُسُر) الإتباع لضمة العين في (عُصر) و (عُسر) .

٧- ضم اللاحق لضمة السابق وبينهما حرفان :

قال المنتجب : « الإتباع إنما يكون في كلمة واحدة ، كقولهم : (مُنْحدُر) »[2] .

والإتباع في (مُنْحَدُر) بضم الدال إتباعا لضمة الميم ، ولا اعتداد بالنون الساكنة بين الميم والحاء ؛ لأنها حاجر غير حصين ، أما الفتحة على الحاء فإنها خفيفة ، قال سيبويه : « أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد ، ودعاهم ذلك إلى أن قالوا : أنا أجُوؤك ، وأُنْبُؤُك ، وهو مُنْحَدُر من الجبل ، أنبأنا بذلك الخليل »[3] .

يضركم :

وعند إعراب قول الله تعالى : ﴿ **وإنْ تَصبِرُوا وتَتَّقُوا لا يَضُرُّكُم كَيْدُهُم شَيئًا** ﴾[4] قال المنتجب : « قوله تعالى : ﴿ **لا يَضُرُّكُم** ﴾ قرئ ... بضم الضاد وتشديد الراء مع ضمها ... لإتباع ضمة الضاد ، كما تقول : مُدُّيا هذا »[5] .

وعند إعراب قوله تعالى : ﴿ **يا أيُّها الذين آمنوا عَلَيكُم أنْفُسَكُم لا**

---

(١) الفريد ٤ / ٧٢٣ .

(٢) المصدر السابق ١ / ١٦٢ .

(٣) الكتاب ٤ / ١٤٦ ، وينظر : الخصائص ٢ / ١٤٣ .

(٤) آل عمران : (١٢٠) .

(٥) الفريد ١ / ٦٢٢ ، وينظر : السبعة : ٢١٥ .

يضركم من ضل إذا اهتديتم ﴾[١] قال أيضاً : « وقوله : (لا يضركم) يحتمل أن يكون مجزوما على جواب الأمر ، وإنما ضمت الراء إتباعاً لضمة الضاد المنقولة إليها من الراء المدغمة ... والضم إتباع كما ذكرت آنفاً في الأصل والتقدير »[٢] .

أفٌّ :

قال المنتجب : « وقوله – عز وجل – : ﴿ **فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ** ﴾ ... قرئ بالحركات الثلاث منونا وغير منون ... والضم للإتباع »[٣] .

فقراءة : (أُفٌّ) أو : (أُفُّ) بالتنوين أو عدمه في الفاء الثانية المدغمة في الأولى لغتان في (أف) لبعض العرب على سليقتهم[٤] .

فصُرُّهن :

قال المنتجب : « قرئ : ﴿ **فَصُرُّهُنَّ** ﴾ بضم الصاد مع تشديد الراء ، ثم منهم من يضم الراء ... فالضم على الإتباع »[٥] .

قال ابن جني : « والوجه ضم الراء لضمة الهاء من بعدها »[٦] .

ثانياً : تأثر السابق باللاحق :

١– فتح آخر الاسم لفتحة صفته :

وعند إعراب قوله تعالى : ﴿ **إِذْ قَالَ اللهُ يا عيسى ابنَ مريمَ** ﴾[٧] يقول

---

(١) المائدة : (١٠٥) .

(٢) الفريد ٢ / ٩٢ .

(٣) المصدر السابق ٣ / ٢٦٨ .

(٤) ينظر : المحتسب ٢ / ١٨ ، والصحاح (أفف) ٤ / ١٣٣١ ، والفريد ٣ / ١٦٨ ، والقاموس **(أفف)** : ١٠٢٣ .

(٥) الفريد ١ / ٥٠٤ – ٥٠٥ .

(٦) المحتسب ١ / ١٣٦ .

(٧) المائدة : (١١٠) .

المنتجب : « يحتمل أن يكون (عيسى) مفتوحاً على إتباع حركته حركة (الابن) ، لأنه قد وصف به ، وهو بين علمين ، كقولك : (يا زيدُ بنَ عمر)، فحركة (زيد) حركة إتباع ، وحركة (ابن) حركة إعراب ... فإن قلت (عيسى) آخره ألف ، لا تكون عليها فتحة ولا ضمة ، قلت : تقدر عليها »[١].

قال الصيمري : « إذا وصفت العلم بـ(ابن فلان) لم يكن في الصفة إلا النصب ، وكان لك في المنادى وجهان : إن شئت تركته على ضمه ، وإن شئت بنيته على الفتح ، إتباعاً لفتحة نون (ابن) »[٢] .

٢- كسر الأول لكسرة الثاني :

(حِلِيِّهم) و (دِلِيّ) :

يقول المنتجب : « وقرئ:﴿ من حِلِيِّهم ﴾ ، بكسر الحاء واللام والتشديد للإتباع ، كدِلِيّ في جمع (دلو) »[٣] .

والإتباع في (حِلِيهم) لغة للعرب ، قال الأخفش : « ومن قال : (حِلِيِّهم) في اللغة الأخرى لمكان الياء ، كما قالوا : (قِسِي) و : (عِصِي) »[٤] .

وأما (دِلِيّ) - بكسر الدال واللام - فإنه أحد جموع الكثرة لكلمة (دُلْوٍ)[٥] .

مِغِيرة :

قال المنتجب : « والإتباع إنما يكون في كلمة واحدة ، كقولهم ... [مِغِيرة] »[٦] .

---

(١) الفريد ٢ / ١٠٣ - ١٠٤ ، وينظر : التبيان ١ / ٤٧١ .

(٢) التبصرة ١ / ٣٤١ - ٣٤٢ ، وينظر - أيضا - : الكتاب / ٢٠٣ - ٢٠٤ ، والمقتضب ٤ / ٢٣١ - ٢٣٢ ، وشرح المفصل ٢ / ٥ .

(٣) الفريد ٢ / ٣٦١ ، وهي قراءة حمزة والكسائي ، وفي رواية عن عاصم . ينظر السبعة : ٢٩٤ .

(٤) معاني القرآن ٢ / ٣١٠ .

(٥) ينظر : القاموس (دلو) : ١٦٥٥ .

(٦) الفريد ١ / ١٦٢ .

قال سيبويه : « وأما الذين قالوا : (مِغِيرة) ، و : (مِعِين) ... أتبعوا الكسرة الكسرة ، كما قالوا : (مِنِتِن) »[١] .

وقد عزا ابن سيده الإتباع في (مِنِتِن) إلى طائفة من العرب ، جلُّهم من تميم[٢] ، وهم الذين يميلون إلى الإتباع طلبا للتجانس الصوتي[٣] .

(بِئْس) و (بِئِس) و (بِئِيس) و (شِعِير) :

يقول المنتجب : « قوله تعالى : ﴿ **بِعَذَابٍ بَئِيسٍ** ﴾ فيه وجوه من القراءات ... (بِئْس) بكسر الباء ... إتباعاً لكسر الهمزة ، وحذف حركة الهمزة تخفيفا ... والحادي عشر : (بَئِس) ...

والثاني عشر : كذلك ، إلا أنه بكسر الباء إتباعا ، كفِخِذ وشِهِد .

والثالث عشر : (بِئِيس) ، كالقراءة الفاشية ، غير أنه كسر أوله لكسرة الهمزة بعده ، كما قالوا : (شِعِير) في (شَعِير) »[٤] .

(مِرِدِّفين) و (مُرِدِّفين) :

قال المنتجب : « وقرئ : ﴿ **مُرِدِّفِين** ﴾ بكسر الراء ... على إتباعها لكسرة الدال ... ويجوز لك ... كسر الميم ... على إتباعها لكسرة الراء »[٥] .

قِسِية :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ **وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً** ﴾ ... وقرئ : (قَسِيَّة) ...

---

(١) الكتاب ٤ / ١٠٩ .

(٢) ينظر : المخصص ١١ / ٢٠٦ ، وشرح الشافية ، للرضي ١ / ٤٠ - ٤١ .

(٣) ينظر : اللهجات في « الكتاب » : ١٠٢ .

(٤) الفريد ٢ / ٣٧٦ - ٣٧٨ - وينظر : السبعة : ٢٩٦ ، والمحتسب ١ / ٢٦٦ - ٢٦٧ ، والتبيان ١ / ٦٠١ ، والبحر ٤ / ٤١٢ - ٤١٣ .

(٥) الفريد ٢ / ٤٠٨ - ٤٠٩ ، وينظر : المحتسب ١ / ٦٠ ، و ٢٧٣ ، والتبيان ٢ / ٦١٧ - ٦١٨ .

والقَاسِي والقَسِيّ أخوان في الدلالة على اليُبْس والصَّلابَةِ... وقرئ : (قِسِيّة) ، بكسر القاف للإتباع ، كـ(عِصِيّ) في (عُصِيّ) »[١] .

عِصِيُّهم :

يقول المنتجب : « وقرئ : ﴿ عُصِيُّهم ﴾ بالضم وهو الأصل ، والكسر إتباع »[٢] .

قال الجوهري : « والجمع : عِصِيٌّ وعُصِيٌّ ، وهو (فُعُول) ، وإنما كسرت العين إتباعاً لما بعدها من الكسرة »[٣] .

(مِضِيّا) و (عِتِيّا) :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ مُضِياً ﴾ على ضم ميمه وهو الأصل ... وقرئ : ﴿ مِضِيّا ﴾ بكسر الميم إتباعا للعين ، كما قيل : (عُتِيّا) و : (عِتِيّا) »[٤] .

الحمدِ لِلّه :

قال المنتجب : « وقرئ : (الحمدِ لِلّه) بكسر الدال ، على إتباع الأول الثاني »[٥] .

(رِحِيم) و (رِغِيف) و (بِعِير) :

يقول المنتجب : « قيسٌ وربيعةُ وتميمٌ يقولون : (رِحِيم) ، و : (رِغِيف)، و: (بِعِير) ، بكسر أوائلهن »[٦] .

---

(١) الفريد ٢ / ٢٣ .

(٢) المصدر السابق ٣ / ٤٤٧ .

(٣) الصحاح (عصا) ٦ / ٢٤٢٨ .

(٤) الفريد ٤ / ١١٨ .

(٥) المصدر السابق ١ / ١٦٢ و ٢٧٢ .

(٦) المصدر نفسه ١ / ١٥٩ .

قال سيبويه : « وفي (فَعِيل) لغتان : (فَعِيل) و (فِعِيل) ، إذا كان الثاني من الحروف الستة ... إذا كان كذلك كسرت الفاء في لغة تميم ، وذلك قولك: (لِئِيم) ، و : (شِهِيد) ، و : (سِعِيد) ، و : (نِحِيف) ، و : (رِغِيف) ، و : (بِخِيل) ، و : (بِئِيس) ... وأما أهل الحجاز فيُجْرون جميع هذا على القياس »[1] .

٣- كسر العين لكسرة اللام :

العصِر :

قال المنتجب : « قوله – عز وجل – : ﴿ والعَصْرِ ﴾ الجمهور على إسكان الصاد ، وقرئ بكسرها ، وكسرت لأجل كسرت الراء ، وهذا من باب إتباع الأول الثاني ... وقيل : إن الكسر فيها لغية »[2] .

٤- كسر حرف المضارعة لكسرة الفاء :

لقد جاء حرف المضارعة مكسوراً إتباعا لكسرة الفاء بعده في القراءات القرآنية ، وفي لغة للعرب يكسر أصحابها حرف المضارعة – أيضاً – إتباعا لكسرة الفاء ، قال ابن جني : « ومنهم من يكسر حرف الضارعة إتباعا لكسرة فاء الفعل بعده ، فيقول : (يِخِطِّف) ، و : أنا إخِطِّف ، وأنشدوا لأبي النجم :

تَدَافُعَ الشِّيبِ ولم تِقِتِّلْ

أراد : تَقْتَتِلْ ، فأسكن التاءَ الأولى للإدغام ، وحرك القافَ – لالتقاء الساكنين – بالكسر ، فصار (تقِتّل) ، ثم أَتبَعَ أولَ الحرفين ثانيه ، فصار (تِقِتّل) »[3] .

---

(١) الكتاب ٤ / ١٠٧ – ١٠٨ .

(٢) الفريد ٢ / ٧٢٣ .

(٣) المحتسب ١ / ٥٩ ، ويراجع : المنصف ٢ / ٢٢٥ ، والخصائص ٢ / ٣٣٦ – ٣٣٧ .

وقد أشار المنتجب إلى هذه اللغة في الأمثلة التالية :

تِنيا :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ تَنِيَا ﴾ الجمهور على فتح حرف المضارعة ، وقرئ بكسرها للإتباع »[1] .

يِخِطّف :

يقول المنتجب : « وقرئ : ﴿ يِخِطف ﴾ بكسر الياء والخاء ، على إتباع الياء الخاء »[2] .

يِخِصّمون :

يَقُولُ المنتجَبُ :" وقولُهُ : (وَهُم يَخِصِّمُون) الواوُ للحال ، وقُرِئ : بإدغامِ التاءِ ، وكَسرِهَا ، واختلاسِ فتحِهَا ، وإتباعِ الياءِ الخاءَ في الكسرِ "[3].

يِحِطّمنكم :

قال المنتجب : « وقرئ : ﴿ لا يَحَطِّمنكم ﴾ بفتح الياء والحاء وتشديد الطاء ، وروي كذلك ، إلاّ أنه بكسر الحاء ... ويجوز في العربية كسر الياء - أيضا - إتباعا لكسرة الحاء ، فاعرفه »[4] .

(يِخِصِّفان) و (يِهِدِّي) :

قال المنتجب : « وقرئ - أيضا - : ﴿ يَخَصِّفَان ﴾ ... بفتح الياء وكسر الصاد مع تشديدها مع فتح الخاء وكسرها ... ويجوز : (يِخِصِّفان) بكسر الياء ، فيمن كسر الخاء إتباعا ، كقراءة أبي بكر : ﴿ يِهِدِّي ﴾ بكسر الياء والهاء »[5] .

---

(١) الفريد ٣ / ٤٣٨ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٢٣٩ ، وينظر : البحر ١ / ٩٠ .

(٣) الفريد ٤ / ١١١ .

(٤) المصدر السابق ٣ / ٦٧٨ .

(٥) المصدر نفسه ٢ / ٢٨٤ ، وينظر : المحتسب ١ / ٦٠ و ٢٤٥ .

وقد قال ابن جني عن أمثلة هذه اللغة : « وهو بابٌ مُنقَادٌ ، وهذه طريقه »[١].

٥- كسر السابق لكسرة اللاحق وبينهما ساكن :

ذِرِّية :

قال المنتجب عند إعراب قوله تعالى : ﴿ **وله ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ** ﴾[٢] : « وقرئ بكسرها إتباعاً لكسرة الراء »[٣] .

٦- ضمّ السابق لضمة اللاحق :

الْمُثُلات :

قال المنتجب : « وقرئ : ﴿ **الْمُثُلات** ﴾ بضمتين ... على إتباع الفاء العين »[٤] .

وقد خرج المنتجب وابن جني هذه القراءة إما على الإتباع ، أو على أن فيها لغةً أخرى ، وهي (مُثُلة) ، كبُسُرة ، في مَنْ ضم السين ، أو أن فيها لغة ثالثة ، وهي مُثْلة ، كغرفة[٥] .

ويمكن أن يُجمع بين هذه التخريجات ، فيقال : إن القراءة قد ورد فيها الإتباع على لغة من يتبعُ السابقَ اللاحقَ فيضم .

للملائكةُ اُسجدوا :

يقول المنتجب - عند إعراب قوله تعالى : ﴿ **وإذْ قُلْنَا للملائِكَةِ أسجُدوا** ﴾[٦] : « والجمهور على كسر التاء من قوله تعالى : (للملائكةِ) ،

(١) المحتسب ١ / ٦٠ .
(٢) البقرة : (٢٦٦) .
(٣) الفريد ١ / ٥١٢ ، وينظر : المحتسب ١ / ١٥٦ - ١٥٩ .
(٤) الفريد ٣ / ١١٦ .
(٥) ينظر : المصدر السابق ٣ / ١١٦ ، والمحتسب ١ / ٣٥٤ .
(٦) البقرة : (٣٤) .

وقرأ ابن القعقاع بضمها للإتباع ، استثقالاً للخروج من كسر إلى ضم[١] .

وقد جاءت القراءة على لغة ضعيفة لأهل البادية ، وهم أَزْدُ شَنُوءة[٢] .

وعيونٌ أُدخُلوها :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ وعُيُونٍ اُدْخُلُوها ﴾،الجمهور على تحريك التنوين،إما بالكسر لالتقاء الساكنين ، أو بالضم للإتباع ، على وصل الألف وضم الخاء، على لفظ الأمر »[٣] .

فيكون تحريك النون منونةً بالضم إتباعا لهمزة الوصل المضمومة في (اُدخلُوا)[٤] .

وهناك إتباع آخر في كلمة (اُدخُلُوا) ، لم يشر إليه المنتجب ، وذلك أن قياس همزة الوصل في لغة العرب أن تكون مكسورة ، إلا إذا كان الحرف الثالث مضموما فإنها تضم ، كراهة الانتقال من كسر إلى ضم ليس بينهما إلا حرف ساكن ، فهمزة الوصل ضُمَّتْ إتباعا لضم الحرف الثالث ، وهو الخاء ، قال سيبويه : « اعلم أن الألف الموصولة ... في الابتداء مكسورة أبداً ، إلا أن يكون الحرف الثالث مضموما فتضمها ، وذلك قولك : اُقتُل ، اُستُضعف ... وذلك أنك قربت الألف من المضموم ، إذ لم يكن بينهما إلا ساكن ، فكرهوا كسرة بعدها ضمة ، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد »[٥] .

وقد عبر سيبويه عن الإتباع بقوله : « وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد » .

---

(١) الفريد ١ / ٢٧٢ .

(٢) ينظر : الفريد ١ / ٢٧٢ والمحتسب ١ / ٧١ ، والبحر ١ / ١٥٢ ، والنشر ٢ / ٢١٠ .

(٣) الفريد ٣ / ٢٠٠ .

(٤) ينظر : التبيان ٢ / ٧٨٣ .

(٥) الكتاب ٤ / ١٤٦ .

وهذا مثال لضم السابق لضمة اللاحق وبينهما ساكن ، ومثله ما يلي :

أُؤْتُمِنَ :

يقول المنتجب : « قوله تعالى : ﴿ **فليؤد الذي أؤْتُمِنَ** ﴾ ... إذا وقفت على (الذي) وابتدأت قلت : (أُؤْتُمِنَ) ، فالهمزة للوصل ، وإنما ضمت في الابتداء إتباعا لضمة التاء »[1] .

نُعبُدهم :

قال المنتجب : « وعن بعض القراء : ﴿ **نُعْبُدُهُم** ﴾ ، بضم النون إتباعا للعين ، كما تَتْبَعُهَا الهمزةُ في الأمر في : (أُدْخُل) ، والتنوين نحو : (عذابٌ أُرْكُض) »[2] .

وخلاصة القول : إن الإتباع أداء لغوي لبعض الأصوات في الكلام في لغات بعض القبائل العربية .

وتعد القراءات القرآنية ميدانا فسيحاً لتطبيق ظاهرة الإتباع تطبيقا عمليا ، حيث تُؤدى فيها أداءً لغويا علميا سليما ، كما نطق بها أصحابها من العرب ، الذين كانوا يُميلُون إلى الانسجام الصوتي في لغتهم ، وذلك بإتباع حركة الحرف حركة مجاوره فتحا أو كسرا أو ضما .

ولا شك أن الإتباع في لغة هؤلاء كان لضرب من التجانس اللفظي والانسجام الصوتي والتماس الخفة في النطق عندهم ؛ لأنه تَصعب عليهم مخالفة ما اعتادته ألسنتهم من تآلفٍ للأصوات وَفْقَ طبائعهم اللغوية .

---

(١) الفريد ١ / ٥٣١ .

(٢) المصدر السابق ٤ / ١٨٤ .

المبحث الثالث :

الإشباع

معناه ، سببه ، أصحابه

الإشباع في اللغة :

الإشباع : مصدر (أشبع) ، وفيه معنى الامتلاء والإكثار والوفاء ، يقال : أشبع البحثَ ونَحْوَهُ : إذا وفّاه ، و : أَشْبَعَ الثوبَ وغيرَهُ : رَوّاه صِبْغًا .

قال الخليل : « وأشبعتَ القراءةَ والكتابةَ ، أي : وَفَّرْتَ حُرُوفَهَا »[1] .

الإشباع في الاصطلاح :

معنى الإشباع في الاصطلاح : أنه ضد اختلاس الحركة واختطافها ، وقد يُعبّر عنه بـ(الاتِّسَاع) ، بحيث تُؤَدَّى الحركة بكمالها من غير اختلاس أو اختطاف ، فتصير حرفاً من جنسها[2] .

سبب الإشباع :

إن سبب الإشباع في لغة بعض العرب ناتج عن مَدِّ الصوتِ وإطالتِهِ عند النطقِ بالحركة إراحةً للنَّفَس ، وطَلَبًا للتأنِّي ، مما يَحْدُثُ معه حرف المدِّ المناسبِ لتلك الحركة[3] .

أصحابه :

الإشباع ظاهرة صوتية لغوية لبعض القبائل العربية ، أشار إليها سيبويه وابن

---

(١) العين (شبع) ١ / ٢٦٦ ، وينظر : الصحاح (شبع) ٣ / ١٢٣٤ ، والمصباح المنير : ١١٥ ، والمعجم الوسيط ١ / ٤٩٦ .

(٢) ينظر : الإقناع ١ / ٤٨٥ ، والقواعد والإشارات في أصول القراءات : ٤٤ و ٥٣ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤ / ٢٠٢ ، والخصائص ٢ / ٣١٥ - ٣١٦ و ٣٣٧ ، و ٣ / ١٢١ ، وسر الصناعة ١ / ١٨ ، واللهجات في « الكتاب » : ١٢٤ و ١٢٩ .

جني ، وابن يعيش وغيرهم[١] ، وقال عنها ابن مالك : « وهي لغة معروفة ، أعني : إشباعُ الحركاتِ الثلاثِ وتوليدُ الأحرفِ الثلاثةِ بعدَها »[٢] .

وقد عزيت هذه اللغة إلى ربيعة وأهل الحجاز والرِّباب[٣] .

ويفهم من كلام الميداني أنها من لغات أهل اليمن ، حيث قال : « والمصدر من (فاعل) يجيء على (مُفَاعَلة) و (فِعَال) ، نحو : (قاتل) : (يقاتل) (مقاتلة) ، و (قتالاً) ، وأهل اليمن يقولون : (قِيْتَالاً) ، قال الفراء: وهو أقيس ؛ لأنهم أرادوا أن يثبتوا الألف في المصدر ، كما أثبتوا في الفعل ، يعني : قولهم : (فاعل) : (يفاعل) ، غير أنهم صيروها ياء لكسرة ما قبلها ، ومن حذف الياء اكتفى بالكسرة عنها »[٤] .

وقد أشار سيبويه إلى هذه اللغة بقوله : « وأما الذين قالوا : تَحَمَّلْتُ تِحِمالاً فإنهم يقولون : قَاتَلتُ قِيتَالاً »[٥] .

ولا تزال هذه الظاهرة الصوتية اللغوية مستعملة في لهجة أهل نجد ومصر[٦] .

ظاهرة الإشباع عند العلماء :

إن الإشباع ظاهرةٌ صوتية لغوية ، لحظها علماء اللغة ، فتناولوها عند دراستهم الظواهر اللغوية المختلفة ، ويُعد سيبويه أول المتحدثين عنها ، حيث أفرد لها بابا عُنْوَانُهُ : (هذا باب الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع ،

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٢٠٢ فما بعدها ، والخصائص ٣ / ١٢١ فما بعدها ، وشرح المفصل ١ / ٥٢ .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٢٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش ١ / ٢٦ ، وشفاء الغليل : ٢٧٨ ، واللهجات في « الكتاب » : ١٢٨ - ١٣٠ .

(٤) نزهة الطرف في علم الصرف : ٢١ .

(٥) الكتاب ٤ / ٨٠ .

(٦) ينظر : اللهجات في « الكتاب » : ١٣٠ .

والحركةُ كما هي) ، قال فيه : « فأما الذين يُشبعون فيُمَطِّطُون ، وعلامتها واو وياء ، وهذا تحكمه لك المشافهة »[١] ، كما ذكر بعض أمثلة الإشباع تحت عنوان : (هذا بابُ الكاف التي هي علامةُ المضمر) ، حيث قال : « واعلم أن ناساً من العرب يُلحقون الكاف التي هي علامة الإضمار إذا وقعت بعدها هاء الإضمار ألفاً في التذكير وياءً في التأنيث ؛ لأنه أشد توكيداً في الفصل بين المذكر والمؤنث ... وذلك قولك : أعطِيكيها ، و : أعطيكيهِ للمؤنث ، وتقول في التذكير : أعطيكاه ، وأعطيكاها .

وحدثني الخليل أن ناساً يقولون : « ضَرَبْتِيهِ » ، فيُلْحِقُون الياء ، وهذه قليلة ، وأجود اللغتين وأكثرهما أن تُلْحِقَ حرفَ المدِّ في الكاف »[٢] .

أما ابن جني فقد عقد في كتابيه (الخصائص) و (سر صناعة الإعراب) أبواباً ومَبَاحِثَ ، تحدث فيها عن ظاهرة الإشباع حديثا صوتيا لغويا غاية في الدقة والإحاطة والموضوعية العلمية .

ومن ذلك وصفه الحركات الثلاث التي ينشأ عنها الإشباع بقوله : « اعلم أن الحركاتِ أبعاضُ حروفِ المدِّ واللين ، وهي الألفُ والياءُ والواوُ ، فكما أن هذه الحروفَ ثلاثة ، فكذلك الحركاتُ ثلاث ، وهي الفتحةُ والكسرةُ والضمةُ ، فالفتحةُ بعضُ الألف ، والكسرةُ بعضُ الياء ، والضمةُ بعضُ الواو ... ويدلك على أن الحركاتِ أبعاضٌ لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدةً منهن حدث بعدها الحرفُ الذي هي بعضه »[٣] .

فالحركات الأساسية في العربية ثلاثٌ قصار هي الفتحة والكسرة والضمة ، وثلاث طوال ، هي ما أسماها ابن جني بحروف المد واللين ، يدل على ذلك

(١) الكتاب ٤ / ٢٠٢ .

(٢) المصدر السابق ٤ / ٢٠٠ .

(٣) سر الصناعة ١ / ١٧ - ١٨ ، وينظر - أيضا - : ٢٣ - ٢٦ ، ويراجع : الخصائص ٢ / ٣١٥ فما بعدها ، و ٣ / ١٢١ فما بعدها .

قوله: « وقد كان متقدمو النحويين يُسَمُّونَ الفتحةَ:الألفَ الصغيرةَ ، والكسرةَ: الياءَ الصغيرة ، والضمةَ:الواوَ الصغيرةَ »[١] .

وقد اعتاد الباحثون – إذا أرادوا أن يفرقوا بين الحركة والحرف الذي من جنسها – أن يقولوا : الفرق في الكمية فقط ، من دون أن يبينوا مقدار ذلك الفرق .

وأحسب أن ابن جني كان دقيقا عندما أفرد باباً لبيان كمية الحركات ، على غِرَار ما فعل سيبويه عندما ذهب إلى الاعتداد بألف الإمالة ، وألف التفخيم حرفين غيرَ الألف المفتوح ما قبلها ، وغيرَ هذين الحرفين من الحروف التي اعتبرها فروعاً عن أصلها من التسعة والعشرين حرفا[٢] .

فقد قال ابنُ جني : « أما ما في أيدي الناس في ظاهر الأمر فثلاث ، وهي : الضمة والكسرة والفتحة ، ومحصولها على الحقيقة ست ، وذلك أن بين كل حركتين حركةً ، فالتي بين الفتحة والكسرة هي الفتحة قبل الألف الممالة ، نحو فتحة عين (عَالم) ... والتي بين الفتحة والضمة هي التي قبل ألف التفخيم ، نحو فتحة لام (الصلاَة) ... والتي بين الكسرة والضمة ككسرة قاف (قِيلَ) وسين (سِيْر) ، فهذه الكسرة المشمة ضما ، ومثلها الضمة المشمة كسراً ، كضمة قاف (الْمُنْقُر) ... لكن ليس في كلامهم ضمة مشربة فتحة ، ولا كسرة مشربة فتحة »[٣] .

ويبدو أن القاضي الْحَمَوِيّ[٤] كان موفقا عندما وضح لنا مقدار ذلك الفرق

---

(١) سر الصناعة ١ / ١٧ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣١ – ٤٣٢ .

(٣) الخصائص ٣ / ١٢٠ – ١٢١ .

(٤) هو أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا ، كان فريد الشام ذكاءً ومعرفة ودهاءً وحفظا ، أتقن عدة فنون ، وله مؤلفات في علوم القرآن ، توفي سنة ٧٩١ هـ . ينظر : شذرات الذهب ٦ / ٣١٥ .

في الكمية بين الحركة والحرف الذي ينشأ عنها ، حيث قال : « الحركات رفع ، ونصب ، وجر ، وصفة النطق بكل منهن أن تأتي بها على النصف من أمها .

فاتساع كل من الحركات مُؤدٍّ إلى صيرورتها حرفا »[١] .

كما أشار إلى ظاهرة الإشباع كثير من علماء القراءات واللغة والنحو[٢] .

موقف المنتجب من ظاهرة الإشباع :

تناول المنتجب هذه الظاهرة الصوتية عند تخريجاته كثيرًا من القراءات القرآنية الواردة في كتاب (الفريد) ، وَنَبَّهَ عليها .

وقد سلك المنتجب الهمذاني في تفسيره ظاهرة الإشباع طريقتين : التصريحَ - حينا - بلفظِ الإشباعِ ، كقوله : « قرئ : ﴿ آسْتَغْفَرْتَ ﴾ على أنه أَشْبَعَ همزةَ الاستفهام »[٣] .

والطريقة الأخرى : أنه يكتفى بذكر اللغات المختلفة التي وردت في اللفظة الواحدة ، التي يمكن إعادة بعضها إلى الإشباع ، ومن ذلك قوله : « وقرئ : ﴿ مِنْ بَيْنِ الصَّلَب ﴾ بفتحهما ، وقيل : وفيه أربع لغات : صُلْب ، وصُلُب ، وصَالَب ، وصَلَب »[٤] .

وأقرب توجيه لـ(صَالَب) أن فتحة الصاد أشبعت في (صَلَبٍ) ، فتولد عنها الألف .

---

(١) القواعد والإشارات في أصول القراءات : ٥٣ .

(٢) ينظر - على سبيل المثال لا الحصر - : معاني القرآن ، للأخفش ١ / ٢٦ ، والحجة ، لابن خالويه : ١٩٨ - ١٩٩ ، وحجة القراءات ، لابن زنجلة : ٣٦٤ ، والمخصص ١٣ / ٢٦٨ ، وشرح المفصل ١ / ٥٢ ، والبحر المحيط ٥ / ٣٤٢ و ٨ / ٤١٠ ، والنشر ٢ / ٢٩٩ ، والهمع ١ / ١٨٠ ، والإتحاف : ٢٦٧ ، واللهجات العربية في التراث ٢ / ٧٠٦ فما بعدها ، واللهجات في « الكتاب » : ١٢٣ فما بعدها .

(٣) الفريد ٤ / ٤٧٣ .

(٤) المصدر السابق ٤ / ٦٥٦ ، وينظر ٣ / ٢٦ .

كما أشار إلى أن الإشباع بابه النظم[١] ، وأنه لغة فاشية في كلام القوم نظمهم ونثرهم[٢] .

كما نبه المنتجب على أن الإشباع لا يكون في أصل كلمة مقدَّر ، حيث قال : « استكانوا ... استفعلوا من الكون ، وأصله (استكونوا) ، فأُعِلّ ، وقيل : هو افتعلوا من السكون ، إلاّ أنه أُشْبِعَتْ فتحةُ الكافِ فنشأَت الألفُ ، وهذا الفعل في جميع تصاريفه تَثْبُتُ عَيْنُهُ ، تقول : استكان : يستكين : استكانة ، فهو مستكين ، ومستكان له ، والإشباع لا يكون على هذا الحد ، فاعرفه »[٣] .

كما نبه على أن الإشباع في بعض الألفاظ لا يكون إلا في الوقف فقط ، فقال : « روي عن بعضهم : أكلت لحما شاة ، فأشبع الفتحة فنشأت عنها الألف ، كقولهم في الوقف : قالا ، يريدون : قال ، ونحو هذا إنما يكون في الوقف ،ولا يكون في الإسراع والاستحثاث في حال السعة والاختيار »[٤] .

وستبرز عناية المنتجب الهمذاني بهذه الظاهرة من خلال أمثلة الإشباع التي ذكرها ، حيث سأتناولها بالدراسة والبيان ، وَسَأَعْرِضُهَا وَفْقَ أقسامها الثلاثة : إشباعِ الفتحة ، ثم إشباعِ الكسرة ، ثم إشباع الضمة .

١ – إشباع الفتحة :

لقد ورد إشباع الفتحة في كثير من ألفاظ القرآن الكريم ، التي جاءت فيها قراءات مختلفة ، كما جاء في الحديث النبوي الشريف ، وفي كلام العرب شعرا ونثراً[٥] .

---

(١) ينظر : الفريد ٢ / ٣٢٧ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ٣ / ٣٥٩ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٦٤٢ ، وينظر : ٣ / ٥٧٧ .

(٤) المصدر نفسه ١ / ٦٢٦ .

(٥) ينظر : الخصائص ٢ / ٣١٥ فما بعدها ، و ٣ / ١٢١ ، والمحتسب ١ / ١٦٥ – ١٦٦ ، وشواهد التوضيح والتصحيح : ٢٢ فما بعدها .

أما ما ذكره المنتجب من أمثلة إشباع الفتحة فهو كما يلي :

الإشباع في (أَكَلْتُ لَحْمُ شَاة) :

يقول المنتجب : « إجراء الوصل مجرى الوقف ، كما روي عن بعضهم : أَكَلْتُ لَحْمًا شَاة ، فأشبع الفتحة ، فنشأت عنها الألف »[١] .

قال ابن جني : « وحكى الفراء عنهم : أَكَلْتُ لحمًا شاة ، أراد : لحم شاة ، فمطل الفتحة ، فأنشأ عنها ألفاً »[٢] .

الإشباع في (مُتّكأً) و (مُنْتَزَح) و (ينبع) :

قال المنتجب : « وقرئ ... : ﴿ **متكاء** ﴾ ، والألف فيه ناشئة من إشباع الفتحة ، كقوله :

... وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ

ونظيره : يَنْبَاعُ من ذِفرَى ...

بمعنى : يَنبعُ .

ونحو هذا أكثر ما يكون في النظم دون النثر »[٣] .

وقد أشار إلى ظاهرة إشباع فتحة الزاي في (بمنتزح) بعض العلماء ، منهم ابن جني حين قال : « متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها ... ولهذا إذا احتاج الشاعر إلى إقامة الوزن مطل الحركة ، وأنشأ حرفاً من جنسها ، وذلك قوله : ...

وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى ... وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ

يريد : بِمُنْتَزَح »[٤] .

---

(١) الفريد ١ / ٦٢٦ .

(٢) الخصائص ٣ / ١٢٣ ، وينظر : شواهد التوضيح والتصحيح : ٢٢ .

(٣) الفريد ٣ / ٥٣ - ٥٥ .

(٤) الخصائص ٢ / ٣١٥ - ٣١٦ ، وينظر - أيضاً - : ٣ / ١٢١ ، و : المحتسب ١ / ١٦٦ .

وقال الجوهري : « وتقول : أنت بمنتَزَح من كذا ، أي : بِبُعْدٍ منه ، قال ابن هَرْمَة يرثي ابنه :

فَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَىٰ ... وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ

إلاّ أنه أشبع فتحة الزاي ، فتولدت الألف »(١) .

كما أشار ابن جني – أيضا – إلى إشباع فتحة الباء في (يَنبَعُ) ، فقال : « وأنشدنا – أيضاً – لعنترةَ :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَىٰ غَضُوبٍ جَسْرَةٍ

... أراد : يَنبَعُ ، فأشبع الفتحة ، فأنشأ عنها ألفاً »(٢) .

الإشباع في (الظُّنُونَ) و (الرَّسُولَ) و (السَّبِيلَ) :

أشار المنتجب إلى الألف الناشئة عن إشباع الفتحة من أجل الفاصلة القرآنية، فقال : « إشباع الفتحة من أجل الفاصلة كقوله : ﴿ فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ﴾، ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا ﴾ ، وإشباع الفتحة في كلام القوم كثير شائع »(٣) .

وقال أيضا – عن هذه الألف – : « وقرئ بزيادتها ... على إجراء الوصل مجرى الوقف ، ومثل ﴿ الظُّنُونَا ﴾ ﴿ الرَّسُولَا ﴾ و﴿ السَّبِيلَا ﴾ »(٤) .

الإشباع في (خَزْعَل) و (قَهْقَر) و (قَسْطَل) :

يقول المنتجب : « ليس في كلامهم (فَعلال) أصلا إلا في المضاعف ، نحو : (الزَّلْزَال) و (الْقَلْقَال) ، وأما ما حكاه البغداديون في قولهم : (ناقة بها خَزْعَال) أي : ضَلَعٌ فليس يثبتُ عند أصحابنا ، وإنما يحملونه على (فعلَل) ، نحو : (خَزْعَل) ، ويجعلون الألف لإشباع الفتحة ، وكذلك (قَهْقَار) ، وهو

---

(١) الصحاح (نزح) ١ / ٤١٠ .
(٢) الخصائص ٣ / ١٢١ – ١٢٢ ، وينظر – أيضاً – : المحتسب ١ / ١٦٦ .
(٣) الفريد ٣ / ٤٥٣ .
(٤) المصدر السابق ٤ / ٣٢ – ٣٣ ، وينظر : السبعة : ٥١٩ – ٥٢٠، والإقناع ٢ / ٧٣٦ .

الحجر الصلب ، قالوا : إنما هو (قُهقُرّ) ، وكذلك (قُسطُال) ، وهو الغبار ، ممدود من (قُسطُل) ، فاعرفه »[١] .

وقد جاء الإشباع في هذه الكلمات عند الجوهري حين قال : « وناقة بها خَزعَال أي : ضَلْع ، قال الفراء وليس في الكلام (فَعْلالٌ) ، مفتوح الفاء من غير ذوات التضعيف إلا حرف واحد ، يقال : ناقة بها خَزْعَالٌ ، إذا كان بها ضَلْع ، وزاد ثعلب : (قُهْقَار) ، وخالفه الناس ، وقالوا : هو (قَهْقَرٌ) ، وزاد أبو مالك (قَسْطَالٌ) ، وهو الغبار »[٢] .

الإشباع في (قِيْعَة) :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ بِقِيعَةٍ ﴾ ... قرئ : ﴿ بِقِيعَاةٍ ﴾ بالألف بعد العين، وتاء مدورة ، وفيها وجهان : أحدهما : أن الألف ناشئة من فتحة العين حين أشبعت »[٣] .

وقد ذكر ابن جني الإشباع في (قِيعَةٍ) ، فقال : « أراد : (بِقِيعَةٍ) ، فأشبع فتحة العين ، فأنشأ عنها ألفاً ، فقال : (بِقِيعَاةٍ) »[٤] .

الإشباع في (فَلَأُقسِمُ) :

يقول المنتجب : « وقوله : (فَلَا أُقسِمُ) ... الجمهور على فتح اللام ، وإتيان الألف بعد اللام ، وعن الحسن : (فَلَأُقسِمُ) ، بغير ألف بعدها ... وقيل: (فَلَا أُقسِمُ) أصله : فلأقسم فأشبعت فتحة اللام ، فتولدت منها الألف »[٥] .

---

(١) الفريد ٣ / ٥٥٩ .

(٢) الصحاح (خزعل) ٤ / ١٦٨٤ ، وينظر – أيضاً – (قهر) ٢ / ٨٠١ ، و (قسطل) ٥ / ١٨٠١ ، وفيه : « القَسْطَلُ والقَصْطَلُ – بالسين والصاد – : الغبار ، والقسطال لغة فيه ، كأنه ممدود منه » .

(٣) الفريد ٣ / ٦٠٣ .

(٤) المحتسب ٢ / ١١٣ .

(٥) الفريد ٤ / ٤٢١ ، وينظر – أيضاً – : ٥٣١ و ٥٧٢ .

الإشباعُ في (قَالَ) :

ومن أمثلةِ إشباعِ الفتحةِ التي تحدث عنها المنتجَبُ الإشباعُ في الفعلِ (قَالَ) ، حيثُ تُشبَعُ فتحةُ اللامِ، فَيتَولَّدُ عنها الألفُ ، ويكونُ ذلك في الوقْفِ القصيرِ ، الذي يَتْبعُهُ كلامٌ ، وليسَ في الوقفِ التامِّ، الذي يَكتمِلُ معه الكلامُ ، وينتهي عنده المعنى المرادُ ؛ لأن الوقفَ مع الإشباعِ يكون سُبَبُهُ معاودةُ النَّفَسِ من المتكلِّمِ ، أو محاولةُ تَذَكُّرِ المتكلِّمِ ما فَاتَهُ ، ولم يَجْرِ على لسانه ، وقد قال المنتجَبُ – عن إشباعِ الفتحةِ التي تنشأ عنها الألف –: " كقولهم في الوقفِ : (قَالَا)، يريدون : (قَالَ) ، ونحو هذا إنما يكونُ في الوقفِ "[١].

وقد ذكر سيبويه أن إشباع فتحة اللام في (قال) لغة مسموعة عن العرب ، حيث قال : « ويقول الرجل إذا تَذَكَّرَ ولم يرد أنْ يقطع كلامه : (قَالَا) ، فيمد (قَالَ) ، و : (يَقُولُو) ، فيمد (يَقُولُ) ، و : (مِنَ العامِي)، فيمد (العَامُ)، سمعناهم يتكلمون به في الكلام ، ويجعلونه علامةَ ما يُتَذَكَّرُ به ، ولم يقطع كلامه »[٢] .

وقال ابن جني : « كما يقولون في الوقف : (قَالَا) ، يريدون : (قَالَ) ، ثم يمطلون الفتحة ، فتنشأ عنها الألفُ ، وهذا المَطْلُ لا يكون مع الإسراعِ والاستحثاثِ ، إنما يكون مع الرَّوِيَّةِ والتَّثَبُّتِ »[٣] .

الإشباع في (تَنْحِتون) :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ وَتَنْحِتُونَ الجبالَ بُيُوتًا ﴾ ، الجمهور على كسر الحاء في قوله (وتنحتون) ، وقرئ : بفتحها ، لأجل حرف الحلق ... وقرئ – أيضاً – : (وتنحاتون) بإشباع الفتحة ، والإشباع بابه النظم »[٤] .

الإشباع في الأفعال المجزومة المعتلة :

وَلِتَصْغَىٰ :

قال المنتجب : « والجمهور على كسر اللام في قوله : (وَلِتَصْغَى) ، وقرئ:

---

(١) الفريد ١ / ٦٢٦ .

(٢) الكتاب ٤ / ٢١٦ .

(٣) المحتسب ١ / ١٦٥ ، وينظر : الخصائص ٢ / ٣٣٧ .

(٤) الفريد ٢ / ٣٢٦ – ٣٢٧ .

(وَلْتَصْغَى) ، بإسكانها تخفيفا ، كما تسكن لام الأمر لذلك ... قلت : وقد يجوز أن تكونَ اللامُ لامَ الأمرِ، وتكون الألفُ ناشئةً عن إشباع الفتحة »[١].

فَلاَ تنسَى :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ **فلا تَنسَى** ﴾ ، في (لا) وجهان : ... والثاني : نهي ، والألف صلة ، كالتي في ﴿ **الظُّنُونَا** ﴾ و﴿ **السَّبِيلاَ** ﴾ ، وقيل : ناشئة عن إشباع الفتحة »[٢] .

لا تَخْشَى :

قال المنتجب :«وقوله :﴿ **لا تَخَافُ** ﴾ ...وقرئ :﴿ **لا تَخَفْ** ﴾ ، بالجزم ... و﴿ **لا تَخْشَى** ﴾ ... على قراءة مَنْ قرأ : (لَا تَخَفْ) ، بالجزم ، ففيه ثلاثة أوجه ... والثالث : مجزوم أيضا ،إلاّ أن هذه الألف ليست المنقلبة عن الياء ، التي هي لام الفعل ، ولكنها الناشئة عن إشباع الفتحة ، من أجل الفاصلة »[٣] .

إن الأفعال المضارعة المعتلة : (ولْتَصْغَى) و (فلا تَنسَى) و (لا تَخشَى) قد جاء كلٌّ منها مجزوماً على وجه ، وكان حقها أن تحذف منها أواخرها ، وهي في الجميع حرف العلة الألف ، إلا أن القراءات القرآنية قد جاءت بثبوت حرف العلة فيها مع الجزم .

وقد خرّج المنتجب هذه القراءات على أن الفتحة على ما قبل حرف العلة المحذوف للجزم أُشبِعَتْ ، فتولد عنها الألفُ في كل منها .

ومن التوجيهات التي ذكرها النحاة لمثل هذه الأفعال المعتلة التي لم يحذف منها حرف العلة بسبب الجزم ما ذكره السيوطي ، حيث قال : « وذهب آخرون إلى أن الجازم حذف الحروف ، التي هي لامات ، وأن الحروف الموجودة

---

(١) الفريد ٢ / ٢١٧ .
(٢) المصدر السابق ٤ / ٦٥٩ - ٦٦٠ ، وينظر ٢ / ٢١٧ .
(٣) المصدر نفسه ٣ / ٤٥٢ - ٤٥٣ .

ليست لامات الكلمة ، بل حروف إشباع ، تولدت عن الحركات التي قبلها »[١] .

الإشباع في (أَأَنذَرتَهُم) :

ذكر المنتجب الأوجه الجائزة في اللغة في نحو : (أَأَنذَرتَهُم)[٢] ، وأشار إلى ظاهرة الإشباع في وجهين منها ، فقال : « ويجوز في نحو : (أأنذرتهم) تسعة أوجه :

... توسيط ألف بينهما محققتين ، وتوسيطها والثانية بين بين »[٣] .

فمثال توسيط الألف بينهما وهما محققتان قولك : (أَاأَنذَرتَهُم) ، ومثال توسيط الألف بين الهمزتين والثانية منهما بين بين قولك : (أَاانذَرتَهُم)[٤] .

وزيادة الألف فيهما ما هو إلاّ فرط مد صوت فتحة الهمزة الأولى في الوجهين ، على ما تقتضيه ظاهرة الإشباع فيمن هي لغته ، قال ابن مالك : « وهي لغة معروفة ، أعني : إشباع الحركات الثلاث ، وتوليد الأحرف الثلاثة بعدها »[٥] .

٢– إشباع الكسرة :

لقد وردت أمثلة كثيرة لإشباع الكسرة في القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وفي كلامِ العربِ : شعرِهِم ونثرِهِم[٦] .

---

(١) الهمع ١ / ١٨٠ ، وينظر : شواهد التوضيح والتصحيح : ١٧ – ٢٢ .

(٢) البقرة : (٦) .

(٣) الفريد ١ / ٢١٢ .

(٤) ينظر : البيان ١ / ٥٠ ، والتبيان ١ / ٢٢ .

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح : ٢٢ .

(٦) ينظر : معاني القرآن ، للفراء ١ / ١٦١ و ١٦٢ ، والخصائص ٢ / ٣١٥ و ٣٣٧ ، و ٣ / ١٢٣ – ١٢٤ ، والمحتسب ١ / ٤٤ و ٤٥ ، وشواهد التوضيح والتصحيح : ٢١ و ٢٣ ، وجهود ابن حجر اللغوية في كتابه (فتح الباري) ، رسالة دكتوراه : ١٣٧ فما بعدها.

وقد خرّج المنتجب بعض القراءات القرآنية على ظاهرة الإشباع ، كما أشار إلى ما يجوز فيه الإشباع بالكسر في اللغة ، وإن لم تَرد فيه قراءة ، وإليك أمثلة ما قاله :

الإشباعُ في (إِإِلَافِهِم) :

قال المنتجب : « وقرئ : ﴿ إِإِلَافِ قُرَيْشٍ إِإِلَافِهِم ﴾ ... وقرئ : (إِئِيلَافِهِم) ، بهمزة مكسورة بعدها ياء ساكنة بعدها همزة مكسورة ... وذلك أنه أشبع الكسرة فنشأت منها الياء ... والمراد من هذا الإشباع والنشء الفصل بين الهمزتين »[١] .

وقد أشار إلى الإشباع في قراءة (إِإِلَافِهِم) أبو البقاء العكبري ، ثم قال : « وجهه أنه أشبع الكسرة ، فنشأت الياء ، وقَصد بذلك الفصل بين الهمزتين ، كالألف في (آأَنذَرْتَهُم) »[٢] .

الإشباع في (فَذَانِك) :

يقول المنتجب : « وقوله : (فَذَانِكَ) قرئ مخففا ... مع زيادة ياء بين النون والكاف ... نشأت من الإشباع »[٣] .

الإشباع في (فِيهِ) :

ذكر المنتجب أنه يجوز في (فيه)[٤] ونحوه أربعة أوجه في اللغة ، ومنها : «كسر الهاء مع الإشباع»[٥] .

قال الأخفش : « ومَنْ كان من لغته إلحاقُ الياءِ تَرَكَ الهاءَ مكسورةً ، إذا كان قبلها الياءُ الساكنةُ »[٦] .

---

(١) الفريد ٤ / ٧٣٤ .

(٢) التبيان ٢ / ١٣٠٥ .

(٣) الفريد ٣ / ٧١٥ ، وينظر : السبعة : ٤٩٣ ، والتبيان ٢ / ١٠٢٠ .

(٤) البقرة : (٢) ، من قوله تعالى : ﴿ لا ريب فيه ﴾ .

(٥) الفريد ١ / ١٨٥ ، وينظر : التبيان ١ / ١٣ .

(٦) معاني القرآن ١ / ٢٥ .

الإشباع في (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ ويَصبِرْ) :

ذكر المنتجب إشباع الكسرة في الفعل المعتل المجزوم في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصبِرْ ﴾[١] ، فقال : « وقرأ قنبل عن ابن كثير : (يتقي) بالياء ، وفيه ثلاثة أوجه : ... والثاني : أنه أشبع الكسرة ، فنشأت منها الياء »[٢] .

قال ابن مالك : « وأكثر ما يجري المعتل مجرى الصحيح فيما آخره ياء أو واو ، فمن ذلك قراءة قنبل : (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصبِرْ فإِنَّ اللهَ لا يُضِيعُ أَجرَ المحسِنِين) .

وكذا قول الشاعر :

أَلَمْ يَأتِيكَ والأَنبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ .

ومنه قول عائشة - رضي الله عنها - : إِنْ يَقُمْ مَقَامَكَ يَبْكِي .

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في إحدى الروايتين : مُرُوا أَبَابَكرٍ فَلْيُصَلِّي بِالنَّاسِ »[٣] .

إشباع كسرة ميم الجمع في (عَلَيهِمِ) :

أشار المنتجب إلى ظاهرة إشباع كسرة ميم الجمع في (عَلَيهِمِ) ، كما جاءت به القراءة القرآنية ، وعلى ما تقتضيه طبيعة اللغة العربية ، حيث قال : « قوله تعالى : ﴿ عَلَيهِم ﴾ فيها عشرة أوجه ، وقد قرئ بهن ... مع ضم (الهاء) ... كسر الميم ... مع الياء ... وأما التي مع كسر الهاء فـ ... كسرها مع الياء »[٤] .

---

(١) يوسف : (٩٠) .

(٢) الفريد ٣ / ٩٧ - ٩٨ ، وينظر - أيضاً - ٢ / ٢١٧ .

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح : ٢١ .

(٤) الفريد ١ / ١٧٧ .

فنحن إذاً أمام قراءتين هما : (عليهُمِي) و (عليهِمِي) ، بإثبات اليـاء مـع كسر الميم ، لكن المنتجب لم يذكر أن الميـم المكسـورة في (عليـهم) أشـبعت ، فتولد منها الياء ، وهو أقرب توجيه لمن هذه لغته ، وأقوى تخريج لمجيء القراءتين فيها[١] .

إشباعُ كسرةِ الهاءِ في (أَرجِهِ) :

قال المنتجب: « وقرئ : (أرجِهِ) بغير الهمز وكسر الهاء ... بالإشباع »[٢].

وقد وجه هذه القراءة بقولـه : « وأمـا كسـرها مـع الإشباع فعلـى الأصـل اعتداداً بالهاء حاجزاً ، نظراً إلى الأصـل ، أو لعـدم مـا يوجـب حذفـها نظـراً إلى اللفظ ، فاعرفه »[٣] .

٣- إشباع الضمة :

لقد وردت أمثلة كثيرة لظـاهرة إشباع الضمـة ، حيـث سمعـت في قـراءات القرآن الكريم ، وفي الحديـث الشـريف ، وكذلـك في كـلام العـرب : شـعرهم ونثرهم[٤] .

وقد وجه المنتجب الهمذاني بعـض القـراءات القرآنيـة علـى مقتضـى ظـاهرة الإشباع ، كما أشار إلى الأمثلة التي يجوز فيها إشباع الضمة في اللغة ، مـن غـير ورود قراءة فيها، وهذه أمثلة ما ذكر :

الإشباعُ في (سَأُرِيكُم) :

يقول المنتجب : « وقرئ : ﴿ سَأُورِيكُم ﴾ بواو ساكنة بعد الهمزة ، وهـذه

---

(١) ينظر : المحتسب ١ / ٤٤ و ٤٥ ، والتبيان ١ / ١٢ .

(٢) الفريد ٢ / ٣٤٠ ، وينظر : السبعة : ٢٨٧ .

(٣) الفريد ٢ / ٣٤٠ .

(٤) ينظر : الكتـاب ٤ / ٢١٦ ، والخصـائص ٢ / ٣١٦ ، و ٣ / ١٢٤ ، والمحتسـب ١ / ٢٥٩ ، وشواهد التوضيح والتصحيح : ٢٣ - ٢٤ .

تحتمل وجهين : ...

والثاني : أن تكون الواو ناشئة عن الإشباع ، وهو لغة فاشية في كلام القوم نظمهم ونثرهم »[١] .

قال ابن جني – منتصراً لهذه القراءة – : « ظاهر هذه القراءة مردود ؛ لأنه (سَأُفْعِلُكُم) من (رَأَيتُ) ، وأصله : (سَأُرْئِيكُم) ، ثم خففت الهمزة بحذفها ، وإلقاء حركتها على الراء ، فصارت (سَأُرِيكُم) ، قالوا : وإذاً لا وجه لها ... إلاّ أنَّ له وجها ما ، وهو أن يكون أراد : (سأُريكم) ، ثم أشبع ضمة الهمزة فأنشأ عنها واواً ، فصارت (سأوريكم) »[٢] ، ثم ذكر أمثلة للإشباع ، فقال : « فهذا مع ما فيه من نظائره أمثل من أن يُتلقى بالرد صِرْفاً غيرَ منظورٍ له ، ولا مُسعيٍّ في إقامته ، وزاد في احتمال الواو في هذا الموضع أنه موضع وعيد وإغلاظ، فَمُكِّنَ الصوت فيه ، وزاد إشباعه واعتماده »[٢] .
كما ذكر إشباع ضمة الهمزة في (سَأُرِيكُم) ابن مالك[٣] .

والملاحظُ أَنَّ ابنَ جني والمنتجَبَ وابنَ مالكٍ خَرَّجُوا قراءةَ :(سَأُورِيكُم) على مقتضى ظاهرةِ الإشباعِ ؛ لكونها ظاهرةً فاشيةً في لغاتِ بعضِ القبائلِ العربيةِ ، لكنَّ ابنَ جني أَضَافَ شيئًا آخرَ مُهمًّا ، يَتَعَلَّقُ بِدَلَالَةِ الكلمةِ في حالةِ الإشباعِ ، في سياقِ النَّصِّ القرآنيِّ الكريمِ ، إِذْ رَأَى أَنَّ مِمَّا يَزِيدُ من احتمالِ الواوِ في هذا الموضعِ أَنَّهُ موضعُ تهديدٍ وَوَعِيدٍ وإغلاظٍ ، فَمُكِّنَ صوتُ الضمةِ على الهمزةِ فيه ، وزادَ إشباعُهُ وقبولُهُ واعتمادُهُ ، فنشأت الواوُ ، وهو تخريجٌ حَسَنُ الصنعةِ ، مُستَسَاغُ الدلالةِ ، مقبولٌ في اللغةِ .

الإشباع في (أرجئه) :

قال المنتجب : « قوله تعالى : (قالوا أرجِئْهُ) قرئ :(أَرجِئهُ) بالهمزة وضم الهاء ... بالإشباع »[٤] ، ثم قال : « وأما ضمها مع الإشباع فعلى الأصل ؛ لأن الهاء فاصل »[٥] .

إشباع ضمير الغيبة في (فِيْهِ) :

ذكر المنتجب أنه يجوز في (فِيْهِ) ونحوه أربعة أوجه ، على ما تقتضيه طبيعة

---

(١) الفريد ٢ / ٣٥٩ .

(٢) و(٢) المحتسب ١ / ٢٥٨ – ٢٥٩ .

(٣) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح : ٢٣ .

(٤) الفريد ٢ / ٣٤٠ ، وينظر : السبعة : ٢٨٧ .

(٥) الفريد ٢ / ٣٤٠ .

الاستعمال اللغوي في العربية ، ومما ذكره في (فيه) ونحوه : ضم الها مع الإشباع[١] .

قال سيبويه : « فأما الثبات فقولك : ضربهو زيد ، و عليها مال ، ولديهو رجل ... فإذا كان قبل الهاء حرف لين فإن حذف الياء والواو في الوصل أحسن ... والإتمام عربي »[٢] .

فسيبويه ينص على أن إشباع ضمير الغيبة في الوصل عربي ، وإن كان يرى أن حذف الحرف الذي تولد عن إشباع حركة ضمير الغيبة في الوصل أحسن .

وقال الأخفش : « وقوله : ﴿ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ ، و(عليه) ، و(إليه) ، وأشباه ذلك في القرآن كثير ، وذلك أن العرب إذا كان قبل هذه الهاء التي للمذكر ياءٌ ساكنةٌ حذفوا الياءَ التي تجيءُ مِنْ بعدِ الهاءِ ، أو الواوِ ... فَمَنْ كان من لغته إلحاقُ الواوِ إذا كان قبلها كسرةٌ ولم تكن قبلها الياءُ ، تَرَكَ الهاءَ مضمومةً إذا كان قبلها الياءُ الساكنةُ »[٣] .

ومع أن إشباعَ حركةِ ضميرِ الغيبةِ لغةٌ للعربِ إلا أن المنتجب قد ذكر تعليلا لذلك ، قال فيه : « إن (الهاء) في نحو : (به) و(عليه) هي الاسم ، وما بعدها مما وصلت به من واو أو ياء مزيدة ، وأن أصلها الضم ، لأنها حرف خفي ضعيف ، فلما كان كذلك قووه بأقوى الحركات ، وهي الضم ، ثم زيد في تقويتها بإضافة حرف من جنس تلك الحركة إليها ، وهو الواو ، فقالوا : (بهُو داء) ، و(عليهُو مال) وقد قرئت : ﴿ فَخَسَفْنَا بِهُو وَبِدَارِهُو الْأَرْضَ ﴾ على الأصل »[٤] .

---

(١) ينظر : الفريد ١ / ١٨٥ - ١٨٦ .

(٢) الكتاب ٤ / ١٨٩ ، وضم الهاء مع الإشباع لغة أهل الحجاز ، وكسر الهاء مع الإشباع لغة عزيت إلى تميم وقيس وبني سعد . ينظر : معاني القرآن ، للأخفش ١ / ٢٦ ، وإعراب ثلاثين سورة : ٣٢ ، والمحتسب ٢/ ٢٤٩ ، وشرح التسهيل ، لابن مالك ١ / ١٤٤ ، والمساعد ١ / ٩١ ، والبحر المحيط ٧ / ٥١٤ ، والهمع ١ / ٢٠٢ ، والإتحاف : ١٢٣ .

(٣) معاني القرآن ١ / ٢٥ .

(٤) الفريد ١ / ١٧٧ - ١٧٨ .

إشباع ميم الجمع في (عَلَيهم) :

أشار المنتجب إلى إشباع ضمة ميم الجمع في (عَلَيهم) عندما قال : « قوله تعالى : ﴿ عَلَيهِم ﴾ فيها عشرة أوجه ، وقد قرئ بهن »[١] .

و قد ذكر من الأوجه العشرة (عَلَيْهُمُو) و (عَلَيْهِمُو) ، ثم قال : « فإن ميم الجمع أصلها أن تكون بعدها واو ، لتكون للمذكر علامتان ، وهما الميم والواو ، كما كان للمؤنث كذلك ، وهما النونان في (عليهنّ) ... فوجه من ضم الهاء ... و ... أثبت الواو أنه أتى بها على الأصل ... ووجه من كسر الهاء ... مع الواو فإنه أتى بالكلمة على أصلها ، فاعرفه »[٢] .

مما سبق يظهر بجلاء أن المنتجب الهمذاني يرى أن الإشباع ظاهرة صوتية لغوية فاشية في كلام بعض القبائل العربية : نظمهم ونثرهم ، إلاّ أن بابه النظم .

كما أنه حرص على ذكر بعض الضوابط والقواعد التي تحكم هذه الظاهرة ، ومن ذلك : أن الإشباع لا يكون في أصل كلمة مقدر ، وأنه يظهر في الوقف ، وليس في الإسراع والاستحثاث في حال السعة والاختيار .

---

(١) الفريد ١ / ١٧٧ .

(٢) المصدر السابق ١ / ١٧٧ - ١٧٨ .

المبحث الرابع :
إسكانُ المُتَحَرِّكِ للتَّخفيف

من المعروف أن اللغة العربية لغة سلسة مرنة مِطواعَة ، لذلك فإنها قد استوعبت الظواهر الصوتية واللهجية التي نطق بها ذلك العربي ، الذي يميل بسليقته وفطرته اللغوية إلى البعد عن حُوشِيِّ الكلامِ ، وغرابة الألفاظ ، وتنافر الحروف ، وتتابع الحركات في أثناء كلامه ؛ لأنه ينشأ عن ذلك عدمُ فهم المعنى المراد ، وقد يصاحبه ثِقَلٌ في الاستعمال اللغوي .

والحركات هي أحد المكونات المهمة للألفاظ ، كما أنها من الأجزاء الرئيسة فيها ، وإن تَوالِيَ الحركاتِ في الكلمة الواحدة ينشأ معه الثِّقَلُ فيها ، مما يستدعي مراعاة تيسير النطق ، وطلب الخفة في أداء حروفها .

وتتدرج الحركات من حيثُ خفتُها وثقلُها إلى ثلاثة أقسام :

فالفتحةُ هي أخف الحركات ، وتليها الكسرةُ ؛ لأنها أثقل منها قليلاً ، ثم الضمة التي هي أثقلها[١] .

لذلك تَلْطُفُ مراعاةُ الانتقالِ من الأخفِّ إلى الأثقلِ ، وتُستحسَنُ ، كأَنْ ينتقلَ الناطقُ بالكلمةِ من الفتحِ - وهو أخفُّ الحركاتِ - إلى الكسرِ ، وهو أَثقلُ منها قليلا ، كما في نحو : (فَعِل) ، أو يُنتَقلُ من الفتح إلى الضم ، وهو أثقل الحركات ، كما في نحو : (فَعُل) .

كما تُطلب الخفة فيما إذا اجتمع الثقيلان في كلمة واحدة ،وذلك كاجتماع الضمتين في نحو : (فُعُل) ، أو اجتماع الكسرتين في نحو : (فِعِل) ، مما يستدعي التخلص من هذا الثِّقَل ،وربما يُعد اجتماع الفتحتين - وهما خفيفتان - ضرباً من الثِّقَلِ عندهم ، فَيُستَأنَسُ بالخفة في نحو : (فَعَل) .

---

(١) ينظر : الخصائص ٣ / ١٧٧ ، وسر الصناعة ١ / ٨ ، وشرح الملوكي : ٢٤ ، وشرح الشافية ، للرضي ١ / ٣٦ ، والهمع ١ / ٦٢ .

وقد عمدت بعض القبائل العربية – التي تَميلُ إلى تيسير النطق وتُؤثِرُ الخفةَ فيه – إلى إسكان عين مثل هذه الكلمات من أجل أن تُراعي طلبَ الخفةِ في الانتقال من الأخف إلى الأثقل ، أو لتتخلص من اجتماع الثقيلين في كلمة واحدة ، وأحيانا قد تحذف الأخف طلباً لما هو أخف منه ، كأن تحذف الفتحة ، وهي أخف الحركات ، ثم يُؤتى بالسكون وهو أخف من الفتحة في مَكانها على الحرف من بناء الكلمة الثلاثية ، وعندئذ يصبح لكل كلمة أُثرُ فيها إسكان المتحرك للتخفيف وزنان : الأول : على صيغتها قبل إسكان عينها ، والآخر : على صيغة ما بعد إسكان المتحرك فيها .

وقد أفرد سيبويه لهذه الظاهرة الصوتية اللغوية باباً ، سماه : (هذا باب ما يُسَكَّنُ استخفافاً وهو في الأصل متحرك) ، قال فيه : « وذلك قولهم في فخِذ : فخْذ ، وفي كبِد : كبْد ، وفي عَضُد : عَضْد ... وإنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور ، والمفتوح أخف عليهم ، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل ... وإذا تتابعت الضمتان فإن هؤلاء يُخَفِّفُون أيضاً ... وذلك قولك : الرُّسْلُ ، و : الطُّنْب ، و : العُنْق ، تريد : الرُّسُلُ ، و : الطُّنُبُ ، و : العُنُق .

وكذلك الكسرتان تكرهان عند هؤلاء ... وذلك قولك في إبِل : إبْل »[1] .

وقال الرضي : « وإنما سكنوا العين كراهة الانتقال من الأخف أي : الفتح إلى الأثقل منه أي : الكسر في البناء المبني على الخفة ، أي : بناء الثلاثي المجرد ، فسكنوه ؛ لأن السكون أخف من الفتح ، فيكونُ الانتقالُ من الفتح إلى أخفَّ منه »[2] .

وسبب ذلك أن المتحرِّكَ العينِ بالكسرِ أو الضَّمِّ هو الأصل ، وأما الساكن فيهما ففرع عنه ، وإن كان على صيغة (فَعْل) حَلْقيَّ العينِ ففي بعض

---

(١) الكتاب ٤ / ١١٣ – ١١٥ .

(٢) شرح الشافية ١ / ٤٢ .

الكلمات يكون المتحرك من لغة والساكن من لغة أخرى عند البصريين ، وجعل الكوفيون المفتوح العين فرعاً لساكنها[١] .

أصحابه :

لقد عزي إسكان المتحرك عيناً للتخفيف إلى بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم[٢] ، كما عزيت هذه الظاهرة الصوتية اللغوية إلى تميمٍ وحدها[٣] ، وإلى نجدٍ[٤] ، وإلى أسدٍ وعامةِ قيس[٥] ، وإلى تَغلِب[٦] .

أما أهل الحجاز فإنهم لا يغيرون ، ولا يسكنون عين المتحرك للتخفيف[٧] .

ويعرف إسكان عين (فعْل) بتفريعات لغة تميم[٨] .

موقف المنتجب من هذه الظاهرة :

تناول المنتجب ظاهرة إسكان المتحرك للتخفيف من خلال حديثه عن بعض المفردات القرآنية وبيانها في اللغة ، وكذلك عرض لها في أثناء تخريجاته كثيراً من القراءات القرآنية ، حيث كان يُرجِعُ ما جاء منها بإسكان المتحرك – وهو عين الكلمة – إلى هذه الظاهرة .

وكان كثيراً ما يذكرُ سببَ مجيءِ هذه القراءة أو تلك في المفردة القرآنية وهي ساكنة العين .

وقد تنوعت طرق الإشارة إلى هذه الظاهرة ، فكان ينص – أحياناً – على

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ١١٣ ، وشرح الشافية ، للرضي ١ / ٤٧ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ١١٣ ، ومعاني القرآن ، للفراء ٣ / ١٢٥ .

(٣) ينظر : شرح الشافية ، للرضي ١ / ٤٠ .

(٤) ينظر : البحر المحيط ٣ / ٤١٠ ، والإتقان ١ / ٩٥ .

(٥) ينظر : الإتحاف ١٤٣ .

(٦) ينظر : المخصص ١٤ / ٢٢٠ .

(٧) ينظر : شرح الشافية ، للرضي ١ / ٤٠ ، والتصريح ٢ / ٩٥ .

(٨) ينظر : شرح الشافية ، للرضي ١ / ٤٠ و ٤٤ و ٤٦ .

أن ما جاء ساكن العين قد جاء على لغة مَنْ يُسَكِّنُ عين (فَعَل) أو (فَعِل) أو (فَعُل) أو (فِعِل) أو (فُعُل) ، كقوله : « والرُّسُل جمع رسول ، كصبُور وصُبُر ، ولك الضم والإسكان في (الرُّسُل) ، فالضمُّ لغةُ أهلِ الحجاز ، والإسكانُ لغةُ بني تميمٍ »[1] .

كما كان يذكرُ – أحياناً – تعليلَ ما جاء ساكن العين مع كونِهِ لغةً ، كقوله : « ﴿ وما أكل السَّبُع ﴾ ... الجمهور على ضم الباء من (السَّبُع) على الأصل ، وقرئ بإسكانها تخفيفاً ، وقيل : هما لغتان »[2] .

وقد يذكر أنه يجوز في اللغة إسكان المتحرك قياساً على ما ورد من نظائره ، كقوله : « والأُكُل : ثمر النخل والشجر ، وكل ما يؤكل فهو أُكُل بضم الهمزة ، والأَكْل بالفتح المصدر ، ويجوز ضم الكاف وإسكانها ، فالضم هو الأصل ، والإسكان تخفيف منه »[3] .

ولأن المنتجب الهمذاني كان مولعاً بالظواهر اللغوية فإنه قد توسع توسعاً كبيراً في ذكر أمثلة هذه الظاهرة ، حيث أورد أمثلتها في القراءات القرآنية ، ومال إلى توضيحها وبيانها بما جاء من نظائرها في اللغة .

كما أنه عرض لأمثلتها من خلال حديثه عن المفردات القرآنية التي جاء فيها أكثر من لغة ، وهي أمثلة كثيرة ، وقد حازت هذه الظاهرة على الجزء الأكبر منها .

وسأتناول هذه الظاهرة بالدراسة والبيان ، من خلال الأبنية المختلفة لها في الصور التالية :

إسكان عين (فَعَل) :

قال المنتجب : « والقَدْر والقَدَر بإسكان الدال وفتحها لغتان فاشيتان ،

---

(١) الفريد ١ / ٣٣١ ، وينظر : ٢ / ٣١٦ .

(٢) المصدر السابق ٢ / ١١ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٥١٠ .

وقرئ بهما ، وفي التنزيل : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ ، و﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ »[1] .

وعند إعراب قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ ﴾[2] قال : «﴿ بِنَهَرٍ ﴾ الجمهور على فتح الهاء، وقرئ بإسكانها، وهما لغتان فاشيتان »[3].

وقال – أيضاً – : « والدأْب بسكون العين وفتحها : العادة ، يقال : دأب يدأب دأْباً و دَأَباً »[4] ، كما قال : « قوله عز وجل : (دَأَباً) قرئ بإسكان الهمزة وتحريكها ، وكلاهما مصدر قولك : دأب فلان في عمله : يدأب ، بالفتح فيهما ، إذا جَدّ وتعب ، دأْباً ودأَباً ودؤُوباً أيضاً »[5] .

وقال : « قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَمْسَسْكُم قَرْحٌ ﴾ قرئ بفتح القاف وضمها مع إسكان الراء ، لغتان بمعنى ، كالضَّعْفِ والضُّعْف ... وقرئ – أيضاً – : (قَرَح) بفتحتين ، قيل : وهي لغة فيه ، كالحلْب والحلَب ، والطَّرْد والطَّرَد »[6] .

وقال : « قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ﴾ ، قرئ بفتح الراء وسكونها ، وهما لغتان ، غير أن الفتح أجود ؛ لقولهم : أدراك جهنم ، وأما جمع الدَّرْك بالإسكان فدُرُوْك »[7] .

كما قال : « وقوله : ﴿ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ﴾ ... الجمل معروف ، وعليه الجمهور من القراء ، وقرئ (الْجَمْل) بفتح الجيم وإسكان الميم ، ولعله لغية ، ولا يحسن أن يكون مخففا من المفتوح ، كما زعم بعضهم ؛

---

(١) الفريد ١ / ٤٧٩ ، وينظر : مجاز القرآن ٢ / ٢٤ ، وأدب الكاتب : ٥٢٦ .

(٢) البقرة : (٢٤٩) .

(٣) الفريد ١ / ٤٩٠ .

(٤) المصدر السابق ١ / ٥٤٥ .

(٥) المصدر نفسه ٣ / ٧٢ .

(٦) المصدر نفسه ١ / ٦٣٣ .

(٧) المصدر نفسه ١ / ٨٠٩ .

لخفة الفتحة ، وإن كان قد جاء عنهم قوله :

وَمَا كُلُّ مُبْتَاعٍ وَلَو سَلْفَ صُفْقُهُ ... »[١] .

تعقيب على ظاهرة إسكان عين (فَعَل) :

قال سيبويه : « وأما ما توالت فيه الفتحتان فإنهم لا يسكنون منه ؛ لأن الفتح أخف من الضم والكسر ، كما أن الألف أخف من الواو والياء ... وذلك نحو : (جَمَل) و (حَمَلٍ) ونحو ذلك »[٢] .

ومراد سيبويه أن ما كان على وزن (فَعَل) مثل : (جَمَل) و (حَمَل) من الأسماء فإنه لا يُسكّن ،

وقال المبرد : « ولا يجوز في مثل (ذَهَبَ)[٣] أن تسكن ، ولا في مثل (جَمَل) ، لا يسكن ذلك اسماً ولا فعلاً لخفة الفتحة »[٤] .

وقال الرضي : « المفتوح العين لا يخفف » ، وقال - أيضاً - : « وإذا توالى الفتحتان لم تحذف الثانية تخفيفاً ؛ لخفة الفتحة »[٥] .

والذي يتتبع مثال (فَعَل) يجد نفسه أمام حشد من النصوص ، التي تقول : إن ما جاء على (فَعَل) لا يسكن ؛ لخفة الفتحة .

---

(١) الفريد ٢ / ٢٩٩ ، وينظر - أيضاً - في أمثلة إسكان عين (فَعَل) ٢ / ١١ ، ٢٤١ ، ٣١٩ ، ٣٨٠ و ٣ / ٧١ ، ١٨٤ ، ٢٤٣ ، ٣٧١ ، ٤٠٦ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٥١٦ ، ٥٧٧ ، ٧١٥ ، ٧٤٧ و ٤ / ٢٧ ، ١١٤ ، ١٦٩ ، ٣٣٣ ، ٥٠٨ ، ٧٤٥ .

(٢) الكتاب ٤ / ١١٥ .

(٣) مثال (ذَهَب) حلقي العين لا يسكن إذا كان فعلاً ، حتى لا يلتبس بالاسم نحو : (جَهْد) ، وأما في الأسماء فإنه يسكن ، قال المبرد : « لغتان تعتوران الاسم كثيرا ، فيكون على (فَعْل) و (فَعَل) ، وذلك قولهم : (شَعْر) و (شَعَر) ، و : (نَهْر) و (نَهَر) » المقتضب ١ / ٢٠٠ . ويفهم من كلام ابن الحاجب والرضي أنه يجوز إسكان عينه . ينظر : شرح الشافية ١ / ٣٩ - ٤٢ .

(٤) المقتضب ١ / ١١٧ .

(٥) شرح الشافية ١ / ٤٢ و ٤٤ .

وقد ذهب المنتجب الهمذاني إلى هذا القول ، عندما عرض لقراءة (الْجَمْل)[١] بفتح الجيم وإسكان الميم ، حيث قال : « ولعله لغية ، ولا يحسن أن يكون مخففاً من المفتوح كما زعم بعضهم ؛ لخفة الفتحة ، وإن كان قد جاء عنهم قوله :

وَمَا كُلُّ مُبْتَاعٍ وَلَو سَلْفَ صَفْقُهُ ... »[٢] .

وأجدني أحمَدُ له صنيعه ، عندما ذكر أن هناك من يزعم أن إسكان الميم في القراءة المذكورة في (الْجَمْل) هو تخفيف من (الْجَمَل) في القراءة المشهورة .

وأحْسَبُ أن قوله - عن قراءة (الْجَمْل) بفتح الجيم وإسكان الميم - : « ولعله لغية » إقرار منه بأن اللغة تستسيغ إسكان عين (فَعَل) ، إلاأنه رأىأن المفتوح خفيف ، والخفيف لا يطلب تخفيفه،فقدم التعليل بـ(خفة الفتحة) على ما جاء في القراءة ، وما سمع عن العرب في قول الأخطل :

وَمَا كُلُّ مُبْتَاعٍ وَلَو سَلْفَ صَفْقُهُ ... بِرَاجِعِ مَا قَدْ فَاتَهُ بِرَدَادِ[٣]

قال ابن جني : « وقد سمع شيء من هذا الإسكان في المفتوح »[٤] ، ثم ذكر هذا الشاهد .

---

(١) الأعراف : (٤٠) .

(٢) الفريد ٢ / ٢٩٩ .

(٣) روي (مغبون) مكان (مبتاع) ، و (يراجع) بالياء مكان (براجع) ، و (بوداد) مكان (برداد) ، والمبتاع : المشتري ، والصفق : مصدر صفق البائع صفقا ، إذا ضرب بيده على يد صاحبه عند كمال المبايعة ، وسَلُفَ بمعنى مَضَى وَوَجَبَ ، والضمير في (صَفْقُهُ) للمبتاع أو المغبون ، والرداد : مصدر راد البائع صاحبه ، إذا فاسخه البيع ، والشاهد فيه سكون لام (سلف) .

ينظر : الديوان : ١ / ١٧٤ ، وأدب الكاتب : ٥٣٨ ، والخصائص : ٢ / ٣٣٨ ، والمحتسب : ١ / ٢٤٩ ، وشرح المفصل : ٧ / ١٥٢ ، وشرح شواهد الشافية : ١٨ - ٢١ ، والفريد : ٢ / ٢٩٩ .

(٤) الخصائص : ٢ / ٣٣٨ .

أما ابنَ قتيبة فقال : « أراد : (سَلَف) فَسَكَّن المفتوح ، وهذا شاذ »[1] .

وقال ابن يعيش : « أراد : (سَلَف) بالفتح ، وإنما أسكن ضرورة ، فإسكان المفتوح ضرورة ، وإسكان المضموم والمكسور لغة »[2] .

وأَمَّا أبو الفتح عثمانُ بنُ جني فقد قال عن قراءة (الْجَمْل) بفتح الجيم وإسكان الميم : « وأما (الْجَمْل) فبعيد أن يكون مخففاً من المفتوح ؛ لخفة الفتحة ، وإن كان قد جاء عنهم قوله :

وَمَا كُلُّ مُبْتَاعٍ وَلَوْ سَلْفَ صَفْقُهُ بِرَاجِعِ مَا قَدْ فَاتَهُ بِرَدَادِ »[3] .

وعندما وردَ الشاهدُ في (الْمُنْصِفِ) حَسَّنَ تخريجَهُ، حيثُ قال:"وهذا عندهُم من الشاذِّ، فهذا ما قالَ أصحابُنا فيه، ويَحتمِلُ عندي وجها آخرَ،وهو أن يكونَ مُخَفَّفاً من (فَعِل) مكسور العين ، ولكنه فعل غير مستعمل ، إلا أنه في تقدير الاستعمال، وإن لم ينطق به ، كما أن قولهم : تفرقوا عباديد وشماطيط،كأنهم قد نطقوا فيه بالواحد في هذين الجمعين ، وإن لم يكن مستعملا في اللفظ ، فكأنهم استغنوا بسَلَفَ هذا المفتوح عن ذلك المكسور أن ينطقوا به غير مسكن ... وأرى أنهم استغنوا بالمفتوح عن المكسور لخفة الفتحة ، فهذا ما يحتمله القياس ، وهو أحسن من أن تحمل الكلمة على الشذوذ ما قد وجدت لها ضرباً من القياس »[4] .

وَكانَ الأولى به أن يُحَسِّنَ تخريجَ هذه القراءةِ، وَيَتَلَمَّسَ لها وجهاً يُحتَجُّ به في اللغةِ، كما فَعَلَ في تخريجِ وجهِ الشاهدِ المذكورِ من حيثُ اللغةِ، خاصَّةً أنه قد أَلَّفَ كتاب (المحتسب) من أجل أن يُبرز وجه قوة ما يسمى شاذًّا من القراءات ، وأن له وجها في العربية[5] .

(١) أدب الكاتب : ٥٣٨ ، وينظر – أيضاً – : شرح الشافية ، للرضي : ١ / ٤٤ .

(٢) شرح المفصل : ٧ / ١٥٢ .

(٣) المحتسب : ١ / ٢٤٩ .

(٤) المنصف : ١ / ٢١– ٢٠ .

(٥) ينظر : المحتسب ١ / ٣٢ – ٣٣ .

وما أجمل قولَ العكبري : « ﴿ الجَمَلُ ﴾ يقرأ بفتح الجيم[1] ... ويقرأ في الشاذ بسكون الميم ، والأحسن أن يكون لغة ؛ لأن تخفيف المفتوح ضعيف »[2] .

ولعل المنتجب صادق على قول العكبري عندما قال : « ولعله لغية »[3] ، لكنَّ خِفَّةَ المفتوح لم تجعلْهُ يستسيغُ تخفيفَهُ .

وأقوى ما وقفت عليه من الأقوال بشأن إسكان عين (فَعَل) قول ابن عصفور : « فأما نقص الحركة فمنه حذفهم الفتحة من عين (فَعَل) مبالغة في التخفيف ، نحو قول الراجز :

عَلَى مُحِلَّاتٍ عُكِسْنَ عَكْسَا   إِذَا تَسَدَّاهَا طِلَابًا غَلْسَا

يريد : غَلَسًا ، وقول الآخر :

وَمَا كُلُّ مَغْبُونٍ وَلَو سَلْفَ صَفْقُهُ   ...

يريد : سَلَف ، وقول الآخر :

وَقَالُوا تُرَابِيٌّ فَقُلْتُ صَدَقْتُمُ   أَبِي مِنْ تُرَابٍ خَلْقَهُ اللهُ آدَمُ

يريد : خَلَقه الله ، وقول أبي خِراش :

وَلَحْمِ امْرِئٍ لَم تَطْعَمِ الطَّيْرُ مِثلَهُ   عَشِيَّةَ أَمسَىٰ لَا يُبِينُ مِنَ البَكْمِ

يريد : من البَكَم »[4] .

إذاً يمكننا أن نقول : إن إسكان نحو : (فَعَل) أضعف من إسكان نحو : (فَعُل) و (فَعِل) ، ولعله لغة ، وهو الأحسن ؛ لأن الفتحة خفيفة ، وحذفها منه قد جاء للمبالغة في التخفيف ، وقد ورد كثيراً في القراءات القرآنية ، وسمع في كلام العرب شعرهم ونثرهم .

---

(١) لعله بفتح الميم .

(٢) التبيان ١ / ٥٦٧ .

(٣) الفريد ٢ / ٢٩٩ .

(٤) شرح شواهد الشافية : ١٨ .

إسكان عين (فَعَلة) :

قال المنتجب : « يقال : رَغِبتُ في الشيء أرغَبُ ، بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر ، رَغْبَةً ورَغَبةً [بالتحريك][١] ، إذا أردته »[٢] .

فذكر (رغَبة) بفتح الغين و (رغْبة) بإسكانها ، لكن الذي في المعاجم رغِب : يرغَبُ (رَغْبَةً) و (رَغْباً) بالتحريك[٣] .

وأمّا (رَغَبَة) بالتحريكِ فلم أَقِفْ عليها إلا عند المنتجَب، ويبدو أنها تأنيثٌ للمصدرِ (رَغَبًا)، بتحريك الغين المعجمة؛ لأن الفيومي يقول : "والرَّغْبَةُ، الهاءُ لتأنيثِ المصدرِ" (*)فيُحمَلُ ما تقدَّم ذكرُه على هذا.

وقال – أيضاً – : « قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِن بعدِ الغَمِّ أَمَنَةً نُعَاساً ﴾ ... والجمهور على فتح ميم (أَمَـنَـةً) ... وقرئ : (أَمْنَـةً) بإسكان الميم »[٤] .

فَـ (أَمَنَة) بتحريكِ الميمِ أحدُ مصادرِ الفعلِ (أَمِنَ)، أو أنه اسمٌ له، وأما (أَمْنَة) بإسكان الميم فقد قيل: إنه مصدرٌ مثلُ (الأَمْنِ) (*)، وقيل: كأنها المرةُ من (الأَمْنِ) (*)، وإلى هذا ذهب المنتجَبُ، وأشار إلى أنه لا يَسُوغُ أن يكون مخففاً من (أَمَنَة)؛ من أجل أن المفتوحَ في نحو هذا لا يُسكَّنُ،كما يُسَكَّنُ المضمومُ والمكسور؛لخفة الفتحة. والذي يَظهَرُ لي أن التخفيفَ فيه لا يَمتنِعُ لغةً، فَيصِحُّ أن يكونَ مصدراً.

إسكان عين (فَعِل) :

تُسكن عين (فَعِل) كراهة الانتقال من الأخف ، أي : الفتح إلى الأثقل منه ، أي : الكسر ، فسكنوه ؛ لأن السكون أخف من الفتح ، فيكون الانتقال من الفتح إلى أخف منه[٥] .

قال المنتجب : « ﴿ مَالِكِ يومِ الدِّين ﴾ ... فيه أربع لغات: مَلِك ، ومَالِك، ومَلْك بتخفيف اللام ، ومليك ... وإنما ذكرت هذه الأوجه لتعرف الإعراب ، وما يجوز في العربية ، لا أن تقرأ بهن ؛ لأن القراءة سنة متبعة »[٦] .

ووجهُ (مَلْك) بسكونِ اللام أنه تخفيفٌ من (مَلِك)، وهو قراءةٌ لأبي عَمرٍو أيضاً، قال ابنُ مجاهد: « وهذا من اختلاس أبي عمرو ، الذي ذكر أنه كان يفعله كثيرا ، وهو كقول

---

(١) ما بين المعكوفين سقط من المحقق ، وأثبته من النسخة (د) .

(٢) الفريد : ١ / ٣٧٥ .

(٣) ينظر : الصحاح (رغب) : ١ / ١٣٧ ، والمجمل : ٢ / ٣٨٨ ، والمعجم الوسيط: ١ / ٣٨٠ ، ويراجع : أدب الكاتب : ٥٤٣ .

(*) المصباح المنير: ٨٨ .

(٤) الفريد ١ / ٦٤٦ – ٦٤٧ ، وينظر – أيضاً – : ٢ / ٤١٠ .

(*) ينظر: التبيان ١/ ٣٠٢.

(*) ينظر الفريد ١/ ٦٤٧، ٢/ ٤١٠ .

(٥) ينظر : الكتاب ٤ / ١١٤ ، و شرح الشافية ، للرضي : ١ / ٤٢ .

(٦) الفريد : ١ / ١٦٥ – ١٦٦ .

العرب في (كَبِد) : (كَبْد) ، يُسَكِّنُون وسط الاسم في الضم والكسر استثقالاً »[1] .

قال الرازي : « و (مَلْك) و (مَلِك) مثل (فَخْذ) و (فَخِذ) ، كَأَنَّ (الْمَلْك) مُخَفَّفٌ من (مَلِك) »[2] .

وإسكان عين (فَعِل) أحد التفريعات في كلام بني تميم ، قال ابن الحاجب : « فَفَعِل مما ثانيه حرف حَلْق كفَخِذ يجوز فيه فَخْذ و فِخْذ وفِخِذ ، وكذا الفعل كشَهِدَ ، ونحو (كَتِف) يجوز فيه (كَتْف) و (كِتْف) »[3] .

وقال المنتجب – أيضاً – : « وقوله : (عَقِبَيْه) ... الجمهور على كسر القاف ، وقرئ : (على عَقْبَيْه) بسكونها ، وهما لغتان »[4] .

كما قال : « إنه لَفَرِحٌ ... الجمهور على كسر الراء ، وقرئ بضمها ، وقيل : هما لغتان كيَقِظ ويَقُظ ، وحَذِر وحذُر ، ويجوز في كلتا اللغتين الإسكان لثقل الضمة والكسرة »[5] .

إسكان عين (فَعِلة) :

جاء عند إعراب قوله تعالى : ﴿ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً ﴾[6] قول المنتجب : « وقرئ : (عشِرة) بإسكان الشين ، وكسرها ، وفتحها ، أما الإسكان فلغة أهل الحجاز ، وأما الكسر فلغة بني تميم ، وأما الفتح فذكر أنه لغية »[7] .

---

(١) السبعة : ١٠٥ .

(٢) مختار الصحاح : ٦٣٣ .

(٣) الشافية ، ضمن شرح الرضي : ١ / ٣٩ .

(٤) الفريد ١ / ٣٨٧ .

(٥) المصدر السابق ٢ / ٦٠٨ ، وينظر – أيضا – في أمثلة إسكان عين (فَعِل) ١ / ٣٣٦ ، و ٢ / ٣١٩ ، ٤٥٩ ، ٦٤٦ ، و ٣ / ٢٨٧ ، ٣٢٢ .

(٦) البقرة : (٦٠) .

(٧) الفريد ١ / ٢٩٩ .

وقال – أيضاً – : « قوله تعالى : ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَماً ﴾ ﴿ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ ﴾ ... الجمهور على إسكان الشين ، وهي حجازية ، وقرئ بكسرها ، وهي تميمية »[١] .

وما ذكره المنتجب من أن إسكان عين (عشْرة) هي لغة أهل الحجاز ، وكسرها لغة بني تميم قول جُمهورِ العلماء ابتداءً من سيبويه الذي قال : « وإن جاوز المؤنث العشر فزاد واحدا قلت : (إحدى عشِرة) بلغة بني تميم ، كأنما قلت : إحدى نَبِقة ، وبلغة أهل الحجاز : (إحدى عشْرة) ، كأنما قلت : إحدى تمرة »[٢] .

وهذا الذي هم عليه مخالف لما عُرف عن بني تميم من أنّ لغتهم تميل إلى الخفة ، وتأنس بالحذف والتسكين ، كما مر معنا .

وأما أهلُ الحجازِ فقد أُثِرَ عنهم تحريكُ ما جاء بالإسكان عند بني تميم .

وقد طفِق العلماء – بعد سيبويه – يبحثون عن علل وتخريجات لكي يبرروا بها ما ذكر من مخالفة بني تميم لمذهبهم الذي يميل إلى حذف المتحرك طلباً للخفة[٣] .

وجاء الزجاجي بخلاف ما عليه جمهور العلماء ، حيث قال : « أهل الحجاز يقولون : إحدى عشَرة ، وتميم تسكن الشين ، فتقول : إحدى عشْرة ، وقد قرئ بهما »[٤] .

---

(١) الفريد ٢ / ٣٧٢ – ٣٧٣ .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٥٧ .

(٣) ينظر : الصحاح (عشر) ٢ / ٧٤٦ ،والمحتسب ١ / ٨٥ و ٢٦١ ، والتبصرة ١ / ٤٨٤ ، وشرح المفصل ٦ / ٢٦ – ٢٧ ، وشرح الكافية ، للرضي ٢ / ١٥٠ – ١٥١ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٤٠٩ ، والتصريح ٢ / ٢٧٤ ، والمزهر ٢ / ٢٧٥ ، والإتقان ١ / ٢٧٧ – ٢٧٨ ، وشرح الأشموني ٤ / ٦٧ .

(٤) مجالس العلماء : ١٩١ .

وهذا موافق لمألوف عادات كلامهم ، وعلى هذا فقد ذهبت صالحة راشد غنيم إلى أن ما جاء في نص سيبويه ما هو إلاّ من سهو النساخ ، وأن ما ذكره الزجاجي يُعد من باب الخلاف الوارد في لفظة (عشرة) ، لكنها رجحته على ما نص عليه سيبويه وتبعه فيه جمهور العلماء[1] .

ويمكن أن نخرج من هذا الخلاف بأن نقول إن مراد سيبويه بقوله : « بلغة أهل الحجاز : (إحدى عشْرة) » أنه أراد جزء أهل الحجاز النجدي المجاور لتميم ، وأنه أراد بقوله : « قلت : (إحدى عشِرة) بلغة بني تميمٍ » جُزءَ بني تميم الحجازي المجاور لأهل الحجاز ؛ لأنه قد تقرر أن بعضَ القبائلِ جزءٌ منها نجدي ، والآخر حجازي ، مثل قبيلة (قيس) ، وكذلك (هذيلُ)[2] .

وبهذا التخريج لا نحتاج إلى أن نتكلف البحث عن العلل فيما ذُكِرُ من مخالفة كلٍّ من أهل الحجاز وبني تميم للغتهم في لفظة (عشِرة) ، كما أننا نسلم من تفسير النصوص الواردة فيها بأمور خارجة عنها.

إسكان عين (فَعُل) :

ذكر سيبويه إسكان عين (فَعُل) ، ومَثَّلَ له بقوله : « وذلك قولهم ... في عَضُد : عَضْد ، وفي الرَّجُل : رَجْل ، وفي كَرُم الرَّجُل : كَرْم »[3] .

كما ذكر الرضي أن إسكان عين (فَعُل) هي من التفريعات في لغة بني تميمٍ ؛ لأنهم يُسكنون العين كراهةَ الانتقالِ من الأخفِّ إلى الأثقل ، حيث قال : « ولمثل هذا قالوا في (كَرُم الرَّجُل) : كَرْم ، وفي (عَضُد) : عَضْد ، بالإسكان »[4] .

(١) ينظر : اللهجات في « الكتاب » : ١٤١ - ١٤٢ .

(٢) ينظر : المصدر السابق : ٥٥ - ٥٧ ، و ٥٨ - ٦٢ ، و١٠١ ، ١٥٦ .

(٣) الكتاب ٤ / ١١٣ .

(٤) شرح الشافية ١ / ٤٢ و ٤٤ .

أما المنتجب فإنه قد ذكر أمثلة لإسكان عين (فَعُل) ، ومن ذلك ما يلي :

عند إعراب قوله تعالى : (إنه لفرح فخور)[١] قال : « (إنه لَفَرِحٌ) ... الجمهور على كسر الراء ، وقرئ بضمها ، وقيل : هما لغتان ... ويجوز في كلتا اللغتين الإسكان لثقل الكسرة والضمة »[٢] .

وقال – أيضاً – : « قال الزمخشري ... وقرئ : (كَبْرت) بسكون الباء ، مع إشمام الضمة ، انتهى كلامه ، والإسكان تخفيف ، والإشمام تنبيه »[٣] .

كما قال : « قرئ : ﴿ مِن لدُنِّي ﴾ ... وبتخفيفهما ، مع إشمام الدال شيئاً من الضم تنبيها على أصلها ، إذ أصلُها الضَّمُّ ، وإنما أُسكنت تخفيفاً ، كقولهم في (عَضُد) : عَضْد »[٤] .

وقال : « وقوله : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ ﴾ ... قرئ : (رَجْل) بسكونها تخفيفاً ، كما قيل : عَضْد في عَضُد لذلك »[٥] .

فيكون إسكانُ عين (فَعُلَ) في الأمثلةِ السابقةِ قد جاءَ على لغةِ مَنْ يُسَكِّنُ العينَ ، أو أنها جاءت تخفيفاً ، لِأَنَّ الضمَّ هو الأصلُ ، وَرُبَّمَا أُشِيرَ إلى هذا الضمِّ بإشمامِ العينِ الساكنةِ شيئاً من الضمِّ تنبيهاً عليه ؛ لأن الإشمامَ هو ضَمُّ الشفتين عندَ الوقفِ، من غيرِ صوتٍ ، للدلالةِ على ضَمِّ الموقوفِ عليه[٦].

إسكان عين (فِعَل) :

قال المنتجب : « قوله تعالى : ﴿ قِطَعاً مِنَ اللَّيلِ مُظْلِماً ﴾ قرئ : (قِطَعاً) بفتح الطاء ... وقرئ : (قِطْعاً) بإسكان الطاء ، كقوله : ﴿ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيلِ ﴾ »[٧].

وقال – أيضاً – : « وقوله : ﴿ أَوْ تُسقِطَ السماءُ ﴾ ... ﴿ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفاً ﴾ ... قرئ : (كِسْفًا) بفتح السين ... وبسكونها ، وفيه ثلاثة

---

(١) هود : (١٠) .

(٢) الفريد ٢ / ٦٠٨ .

(٣) المصدر السابق ٣ / ٣١١ .

(٤) المصدر نفسه ٣ / ٣٦٠ – ٣٦١ .

(٥) المصدر نفسه ٤ / ٢١٠ ، كما ينظر في أمثلة : إسكان عين (فَعُل) ٣ / ٣٧١ ، ٦٧٧ .

(٦) ينظر : القواعد والإشارات : ٥١ .

(٧) الفريد ٢ / ٥٥٣ – ٥٥٤ .

أوجه : أحدها : مخففة من المفتوحة »[١] .

ففي المثال الأول يكون (قِطْع) بإسكان الطاء مفرداً ، أو جمعَ قِطْعَةٍ ، مثل: سِـدرٍ وسِـدرةٍ ، وفي المثالِ الثاني يكون (كِسْفًا) بإسكانِ السينِ مخففاً من المفتوح ، أو أنهُ مفردٌ يُؤدّىٰ عن الجمعِ ، فيكـونُ (فِعْلاً) بمعنى (مفعول) ؛ لأنه قد سُمِعَ أنَّ أعرابيًّا يقولُ : أَعْطِني (كِسْفًا)من هذا الثوبِ ، أي : قِطْعَـةً منه ، ويُمكِنُ جعلُ (كِسْفاً) مصدرًا ، وقد قيل : كَسْفًا ، و: كِسْفًا ، والمشهورُ فتح الكافِ ، وهـو أقربُ (*).

إسكان عين (فِعِل) :

قال سيبويه : « والكسرتان تكرهان عند هؤلاء كما تكره الياءان ... وذلك في قولك في (إبِل) : (إبْل) »[٢] .

وقال الرضي : « واللغتان اللتان يشترك فيهما الحلقي وغيره : أولاهما : فَعْل ، بفتح الفاء وسكون العين ... والثانية : فِعْل ، بكسر الفاء وسكون العين نحو : (شِهْد) و (فِخْذ) في الحلقي ... فالذي من الحلقي يجوز أن يكون فرع (فِعِل) المكسور الفاء والعين ، كما تقول في (إبِل) : (إبْل) »[٣] .

وقد مَثّل المنتجب لإسكان عين (فِعِل) بما يلي :

قال : « (بِئْس) كلمة وضعت للذم ، و (نِعْم) كلمة وضعت للمدح ، وأُلزمتا طريقة واحدة للإيذان بهذا المعنى ، وفيهما أربع لغات : فتحُ الأولِ وكسرُ الثاني ، وكسرُهُما جميعاً ، وكسرُ الأولِ وتسكينُ الثاني ، وفتحُ الأولِ وتسكينُ الثاني »[٤] .

وقد ذكر الجوهري اللغات الأربع في (نعم) ، وأنه يكونُ مثلُها في (بئس) ، وأشار إلى اللغتين فيهما ، حيث قال : « فيهما أربع لغات : (نَعِم) بفتح أوله وكسر ثانيه ، ثم تقولُ : (نِعِم) فَتُتْبِعُ الكسرةَ الكسرةَ ، ثم تطرح الكسرة الثانية،فتقول : (نِعْم)، بكسر النون وسكون العين، ولك أن تطرح الكسرة من الثاني، وتترك الأول مفتوحاً، فتقول : (نَعْم) الرجلُ، بفتح النون وسكون العين" [٥] .

وقال – أيضا – : « وقوله : (فضحِكت) الجمهور على كسر الحاء ، وهو اللغة المشهورة ، يقال : ضحِك : يَضْحَك ، بكسر العين في الماضي وفتحها في

---

(١) الفريد ٣ / ٢٩٨ – ٢٩٩ . (*) ينظر : معاني القرآن ، للفراء ٢/١٣١، والفريد ٢/٥٥٤–٥٥٥، و٣/٢٩٩، واللسان (كسف) ٩/٢٩٩.

(٢) الكتاب ٤ / ١١٥ .

(٣) شرح الشافية ١ / ٤١ – ٤٢ .

(٤) الفريد ١ / ٣٣٦ .

(٥) الصحاح (نعم) ٥ / ٢٠٤٢ .

الغابر ، ضِحْكاً وضِحِكاً ، وضَحْكاً ، وضَحِكاً ، أربع لغات في مصدره »[١] .

فيكون (ضِحْكاً) بالتسكين مخففاً من (ضِحِكاً) ؛ لأن كلاً منهما في لغة[٢] .

كما قال : « وقوله : ﴿ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُم جِبِلاًّ ﴾ في (جِبِلاًّ) لغات ... (جِبْلاً) بكسرة وسكون ... بمعنى الخلق »[٣] .

إسكان عين (فُعُل) :

قال سيبويه : « وإذا تتابعت الضمتان فإن هؤلاء يخففون أيضاً ، كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين ، وإنما الضمتان من الواوين ... وذلك قولك : الرُّسْل ، و : الطُّنْب ، و : العُنْق ، تريد : الرُّسُل ، والطُّنُب ، والعُنُق »[٤] .

وقال الرضي : « ونحو : (قُفْل) يجوز فيه (قُفُل) على رأي ، يُحكى عن الأخفش أن كل (فُعْل) في الكلام فتثقيله جائز ، إلا ماكان صفة أو معتل العين ، كحُمْر ، وسُوق ، فإنهما لا يثقلان إلاّ في ضرورة الشعر ، وكذا قال عيسى بنُ عمرَ : إن كل (فُعْل) كان فمن العرب من يخففه ، ومنهم من يثقله ، نحو : (عُسر) و (يُسر) »[٥] .

وقد ذكر المنتجب ذلك ، فقال : « والجمهور على إسكان لام (الفُلْك) ، وهو المشهور في اللغة ، وقرئ بضمها ، قال أبو الفتح : حكى أبوالحسن عن عيسى بنِ عمرَ قال : ما سُمِعَ ، أو قال : ما سمعنا :(فُعْل)إلا وقد سمعنا فيه (فُعُل) ، فقد يكون هذا منه أيضاً »[٦] .

---

(١) الفريد ٢ / ٦٤٥ - ٦٤٦ .

(٢) ينظر : الصحاح (ضحك) ٤ / ١٥٩٧ .

(٣) الفريد ٤ / ١١٧ .

(٤) الكتاب ٤ / ١١٤ .

(٥) شرح الشافية ١ / ٤٦ .

(٦) الفريد ٤ / ١٥ .

وقد كانت أمثلة صيغة (فُعُل) أكثر الأمثلة التي ذكرها المنتجب ضمن ظاهرة إسكان المتحرك للتخفيف ، وكان عرضه لها على النحو التالي :

قال المنتجب : « قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً ﴾ ... قرئ : (حُسْنا) بضم الحاء وإسكان السين ... وقرئ - أيضاً - : (حُسُناً) بضم الحاء والسين مع التنوين ، وهي لغية ، كالرُّعُب والسُّحُت فيم ضم العين فيهما »[1] .

وقال : « وجُـزْءاً وجُزُءاً بإسكان الزاي وضمها لغتان فاشيتان وعليهما الجمهور »[2] .

وقال - أيضاً - : « وقوله : ﴿ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً نُكْراً ﴾ ... النُّكْرُ والنُّكُرُ لغتان بمعنى ، كالشُّغْلِ والشُّغُلِ ، والعُنْقِ والعُنُق »[3] .

كما قال : « و (رُعْباً) بالتخفيف والتثقيل ، وهما لغتان فاشيتان ، كالسُّحْت والسُّحُت »[4] .

وقال - أيضاً - : « تقول : ... حَلَمَ يَحْلُمُ ، بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر ، حُلُما وحُلْما »[5] .

وقال : « وقوله : (في المدائن) ... ومنه سمي : (المدينة) ... وتجمع - أيضاً - على مُدْن ومُدُن ، بالإسكان والتحريك »[6] .

في الأمثلةِ السابقةِ ذكَرَ المنتجَبُ عددًا من أمثلةِ إسكانِ عين (فُعُل) ، وقد اتضح منها أن (فُعْل) و(فُعُل) يتعاقبان في اللغةِ إفراداً نحو : (حُسْن) و(حُسُن) ، أو جمعًا ، نحو : (مُدْن) و(مُدُن)، أو ما يحتمل إفردًا أو تثنيةً أو جمعًا ، نحو: (فُلْك) و(فُلُك) ، لكنَّ دلالةَ السياقِ تُحَدِّدُ ما هو مفردٌ مما هو تثنيةٌ أو جمعٌ ، وإسكانُ عين (فُعُل) ، فيما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ تخفيفٌ لبني تميم ، والتثقيلُ فيه لغة الحجازيين [7].

---

(١) الفريد ١ / ٣٢٥ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٥٠٥ .

(٣) المصدر نفسه ٣ / ٣٦٠ .

(٤) المصدر نفسه ٣ / ٣٢١ .

(٥) المصدر نفسه ٣ / ٧٠ .

(٦) المصدر نفسه ٣ / ٦٥٤ ، وينظر - أيضاً - في أمثلة إسكان عين (فُعُل) : ١ / ٤٢٩ ، ٥٣٠ - ٥٣١ ، ٧١٥ و ٢ / ١١ ، ٢٦ ، ٢١٤ ، ٢٤٣ ، ٣٠٠ ، ٣١٦ ، ٤١٤ ، ٤٢٢ ، ٤٣٤ ، ٥١٣ ، ٥٤٢ ، ٦٧٦ و ٣ / ٩٣ ، ١٤٨ ، ٣٣٧ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ و ٤/ ٢٧ ، ١١٤، ١٢٧ ، ١٦٩ ، ٤٩٧ ، ٥٩٧ ، ٦٥٦ ، ٧٢٣ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه ٣١٦/٢.

إسكان عين (فُعُلة) :

قال المنتجب : « وقرئ : (المُثُلات) بضمتين ... إما فيها لغة أخرى ، وهي مُثُلة ، كبُسُرة فيم ضم السين ، وإما فيه لغة ثالثة ، وهي (مُثْلَة) كغُرْفة ، في معنى مَثُلة ، وهي العقوبة التي تبقي شيئاً في صاحبها ، قال الرماني : هي لغة تميم »(١) .

وقال أيضا : « وقرئ : (وزُلُفا) بضمها [يعني : اللام](*) ، وهي جمع زُلُفَة ، كبُسُر في جمع بُسُرة فيمن ضم السين ، و : (زُلْفاً) بإسكانها ، وهي جمع زُلْفَة ، كبسْرة وبُسْر »(٢) .

إسكان عين (فَعَلات) :

قال المنتجب : « والجمهور على إسكان واو (عَوْرات) وأصلها أن تحرك بالفتح ؛ لأن حكم ما كان على (فَعْلَة) من الأسماء أن تحرك العين منه في الجمع ، لكنها أسكنت في هذا الضرب ، وعليه جل العرب خوف الانقلاب ، ما عدا هذيلاً فإنهم يحركونها بالفتح على الأصل ، وبه قرأ الأعمش – هنا – على لغتهم »(٣) .

قال الفيومي : « الجمع عَوْرات بالسكون للتخفيف ، والقياس الفتح ؛ لأنه اسم ، وهو لغة هذيل »(٤) .

وقال الجوهري : « الجمع عَوَرات وعوْرات بالتسكين ، وإنما يحرك الثاني من (فَعْلَة) في جمع الأسماء إذا لم يكن ياءً أو واواً »(٥) .

تُسَكَّنُ عينُ (فَعَلات) عند سائرِ العرب، إذا كانت واواً أو ياءً ، وهو الاختيار، لئلا تنقلبُ الواوُ أو الياءُ ألفاً؛ لتحركها وانفتاحِ ما قبلَها، وذكر ابنُ جني أن بعض قيسَ يُسكِّنُ عينَ (فَعَلات)، وإن كان حرفاً صحيحاً، فيقولون : ثلاث ضَبْيَات(٦)، وأما الذين يحركون عين (فَعَلات) فهم بنو هذيلٍ، كما ذكر المنتجَبُ والفيُّوميُّ، وذكر ابنُ خالويه أنهم بنو تميمٍ(٧).

(*) مابين المعكوفين سقط من المحقق، وأثبته من النسخة (د)

(١) الفريد ٣ / ١١٦ .

(٢) المصدر السابق ٢ / ٦٧٦ ، وينظر – أيضاً – ٣ / ١١٥ – ١١٦ .

(٣) المصدر نفسه ٣ / ٦١٤ – ٦١٥ ، وينظر – أيضاً – : ١١٦ .

(٤) المصباح المنير : ١٦٦ . (٥) الصحاح (عور) ٢ / ٧٥٩ ، ويراجع : الكتاب ٣ / ٥٧٨ – ٥٧٩ .

(٦) ينظر المحتسب ٥٦/١.

(٧) ينظر : مختصر الشواذ : ١٠٣.

إسكان عين (فِعَلات) :

قال المنتجب : « وقرئ : (بِنِعْمَاتِ اللهِ) بالجمع مع إسكان العين ، ويجوز فتحها وكسرها مع كسر الفاء ، وذلك أن ما كان على (فِعْلَة) ففي جمعه ثلاث لغات : فِعِلات وفِعَلات وفِعْلات ، نحو : سِدِرات و سِدَرات وسِدْرات »[١] .

قال سيبويه : « وما كان (فِعْلَة) فإنك إذا كسرته على بناء أدنى العدد أدخلت التاء ، وحركت العين بكسرة ، وذلك قولك : قِرِبات وسِدِرات وكِسِرات ، ومن العرب مَنْ يفتح العين ... ومَنْ قال : غُرْفات فخفف قال : كِسْرات »[٢] .

وقد عُزيت لغة إسكان عين (فِعلات) إلى تميم وقيس[٣] .

إسكان عين (فُعُلات) :

قال المنتجب : « وَظُلُمَاتٌ ... فيها ثلاث لغات : ظُلُمات بضم اللام ... وظُلَمات بفتحها ، وظُلْمات بتسكينها استثقالاً للضمة عليها ، وقد قرئ بهن »[٤] .

قال سيبويه : « وأما ما كان (فُعْلَة) فإنك إذا كسرته على أدنى العدد ألحقت التاء ، وحركت العين بضمة ، وذلك قولك : رُكْبة ورُكُبات ، و : غُرْفة وغُرُفات ... ومن العرب مَنْ يفتح العين إذا جمع بالتاء ، فيقول : رُكَبات ، و : غُرَفات ... ومن العرب مَنْ يدع العين من الضمة في (فُعْلة) ، فيقول : عُرْوات ، و : خُطْوات »[٥] .

---

(١) الفريد ٤ / ١٥ .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٨٠ - ٥٨١ .

(٣) ينظر : المحتسب ١ / ٥٦ ، والبحر المحيط ١ / ٤٧٧ ، والإتحاف : ١٤١ .

(٤) الفريد ١ / ٢٣٣ ، وينظر - أيضاً - ٣ / ١١٦ .

(٥) الكتاب ٣ / ٥٧٩ - ٥٨٠ .

والذين يسكنون عين (فُعُلات) هم الذين عزي إليهم تسكين عين (فِعِلات) ، وهم تميم وقيس ، كما مر معنا .

إسكان عين (فَعَلان) :

قال المنتجب : « وقرئ : ﴿ شَنَآن ﴾ بفتح النون الأولى .. وقرئ بإسكانها »[١] .

وقد ذهب الجوهري إلى أن مصدريّ الفعلِ (شَنَأ) وهما (شنْآن) بفتح العين أو سكونها شاذٌ ، حيث قال : « شنآنا بالتحريك وشنْآنا بالتسكين ... شاذان .

فالتحريك شاذ في المعنى ؛ لأن (فَعَلان) إنما هو من بناء ما كان معناه الحركة والاضطراب ، كالضَّرَبَان والخَفَقَان ، والتسكين شاذٌ في اللفظ ؛ لأنه لم يجئ شيء من المصادر عليه »[٢] .

ولعل الأقرب إلى توجيه إسكان عين (فَعَلان) أنه لغة فيه ؛ لأنه قد جاء مثبتاً في كتب اللغة ، كما أنه قد ثبت قراءة بالتحريك والإسكان عند ابن عامر وعاصم ونافع ، وهم من القراء السبعة[٣] .

وأما قول الجوهري : « لم يجئ شيء من المصادر عليه » فليس كما ذكر ، فقد جاء (لَيَّانٌ) مصدر (لَوَىٰ) بدينْه ليًّا وليّانا إذا مَطَلَ ، ولكنه قليل[٤] .

ويبدو أن العكبري كان قريباً من هذا التوجيه عندما نقل قول من خَرَّج هذه القراءة ، حيث قال : « وقيل : مَنْ سَكَّنَ أراد المصدر – أيضاً – ، لكنه خَفَّفَ لكثرةِ الحركات »[٥] .

---

(١) الفريد ٢ / ٩ ، وينظر – أيضاً – ٤ / ٧٤٠ .

(٢) الصحاح (شنأ) ١ / ٥٧ .

(٣) ينظر : السبعة : ٢٤٢ .

(٤) ينظر : الصحاح (لوى) ٦ / ٢٤٨٦ ، والمساعد ٢ / ٦١٨ ، والمصباح المنير : ٢١٤ .

(٥) التبيان ١ / ٤١٦ .

فيكون التخفيف في (فَعَلان) جاء على لغة من يسكن المتحرك طلباً للتخفيف .

إسكان عين (فَعِيل) من الأجوف :

قال المنتجب : « وقرئ : (النّسِيُّ) بتشديد الياء من غير همز ، بوزن (النَّدِيّ) ، على القلب والإدغام ، على التخفيف القياسي .

وقرئ : (النَّسْيُ) بسكون السين وياء مخففة بعدها ، بوزن (النَّهْي) ، وهو تخفيفُ (النَّسِيّ) أيضاً ، غير أنه قُصِرَ بحذف يائه ، ثم أُسْكِنَ عينه ، فبقي (نَسْيُ) كما ترى ، ونظيره مما قصر من (فعيل) ثم أسكن بعد الحذف قولهم في (سَمِيح) : (سَمْح) ، وفي (رَطِيب) : (رَطْب) »[1] .

قال الجوهري : « تقول : رَطُبَ الشيء رُطُوبة ، فهو رطْبٌ ورطيب »[2] .

وقال الفيومي عن (سَمْح) : « وسكون الميم ... تخفيف »[3] .

إسكان عين (فَيعِل) من الأجوف :

قال المنتجب : « وقوله : (ضيِّقاً) ... قرئ : (ضيْقاً) بالتخفيف ، وهما لغتان ، كالميّت والميْت في أن المحذوف كَالمُتَمِّم »[4] .

وقال – أيضاً – : « وقوله : (ولاتك في ضَيْق) ... قرئ : (في ضَيِق) بفتح الضاد وكسرها ، قال أبو علي : قال أبو عبيدة : الفتح تخفيف ، يُقال : أمر ضَيِّق و : ضَيْق ، وقال أبو الحسن : الضَّيْق والضِّيْق : لغتان في المصدر ، كالقيل والقال »[5] .

---

(١) الفريد ٢ / ٤٦٦ .

(٢) الصحاح (رطب) ١ / ١٣٦ .

(٣) المصباح المنير : ١٠٩ ، ويراجع : أدب الكاتب : ٥٦٢ .

(٤) الفريد ٢ / ٢٢٥ .

(٥) المصدر السابق ٣ / ٢٥٢ ، ويراجع : مجاز القرآن ١ / ٣٦٨ ، والصحاح (ضيق) ٤/١٥١٠ .

إسكان لام الأمر :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ وَلِيَحْكُمَ ﴾ قرئ بكسر اللام ونصب الميم على أنها لام كي ... وقرئ : (وَلْيَحْكُمْ) بإسكان اللام والميم على أنها لام الأمر ... ويجوز في لام الأمر الكسر مع العاطف على الأصل ، بشهادة قوله : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾ والإسكان معه تخفيف »[1] .

وفي تعليل المنتجب لسكون لام الأمر بأنه تخفيف موافقة لما قاله جمهور العلماء في تفسير هذه الظاهرة الصوتية اللغوية ، فقد قالوا : إن الأصل في لام الأمر أن يكون مكسوراً ، ويدل على ذلك أنه إذا ابتدئ به كان مكسوراً لا غير ، كقوله تعالى : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾[2] .

وأما تسكينها فإنه تخفيف في لغة بعض العرب ، لكن إسكانها مع الفاء والواو أكثر على الألسنة ، وأمّا إذا سبقت لام الأمر بـ(ثمّ) فإن إسكانها أقل ، وسبب ذلك أن كلا من الفاء والواو حرف ، ولا يتكلم بحرف واحد ، فصار كل منهما بمنزلة ما هو في الكلمة ، وأما (ثم) فإنه على ثلاثة أحرف ، فيمكن الوقوف عليه ، فإذا وقف عليه فإنه لا يبتدأ بساكن[3] .

إسكان (لام كي) :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ ولِتَصْغَىٰ إليه ﴾ ... الجمهور على كسر اللام ... وقرئ : (ولْتصغى) بإسكانها تخفيفًا ، كما تسكن لام الأمر ... غير

---

(١) الفريد ٢ / ٤٣ ، وينظر - أيضاً - ٢١٧ ، و٤ / ٤٥٣ .

(٢) الطلاق : (٧) .

(٣) ينظر - على سبيل المثال - : الكتاب ٤ / ١٥١ - ١٥٢ ، ومعاني القرآن ، للفراء ٢ / ٢٢٤ ، ومعاني القرآن ، للأخفش ١ / ١٠٧ ، والمقتضب ٢ / ١٣٣ - ١٣٤ ، وإعراب القرآن ، للنحاس ٣ / ٩٥ ، والحجة ، لابن خالويه : ٢٥٢ - ٢٥٣ ، والمحتسب ١ / ٢٢٧ ، وشرح المفصل ٩ / ١٤٠ ، وشرح الشافية ، للرضي ١ / ٤٤ ، ورصف المباني : ٣٠٣ - ٣٠٤ ، والمغني : ٢٩٤ - ٢٩٥ .

أن إسكان (لام كي) قليلٌ في الاستعمال ، وإنما كان قليلاً لأن (لاَم كي) نائبةٌ في الأمر العام عن (أن) ، واقعةٌ في جواب كان سيفعل ، فلما نابت عنها قوّوها بإقرارِ حركتها فيها ؛ لأن الحرفَ المتحركَ أقوى من الساكن ، والأقوى أشبه بأن ينوب عن غيره من الأضعف ، فاعرفه ، فإنه من كلام أبي الفتح »[1] .

قال أبو الفتح : « إلا أن إسكان هذه اللام شاذ في الاستعمال على قوته في القياس ، وذلك لأن هذا الإسكان إنما كَثُرَ عنهم في لام الأمر ... وفرقوا بينها وبين (لام كي) بأن لم يُسَكِّنُوها ، فكأنهم إنما اختاروا السكون للام الأمر ، والتحريك للام كي »[2] .

وقال العُكْبُرِي : « وقرئ بإسكان اللام ، وهي مخففة لتوالي الحركات »[3] .

(١) الفريد ٢ / ٢١٧ ، وقد نقل المنتجب كلام أبي الفتح بالمعنى . ينظر : المحتسب ١ / ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٢) المحتسب ١ / ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٣) التبيان ١ / ٥٣٣ ، والقراءة بإسكان اللام في (ولْتصغى) في الأنعام : (١١٣) .

المبحث الخامس :

كسر حروف المضارعة

تعريفها ، أصحابها ، سببها

تعريف حروف المضارعة :

حروف المضارعة الهمزة والنون والتاء والياء ، وهي التي تزاد على صيغة الماضي في أوله ، فتنقله إلى صيغة المضارع ، وهي مجموعة في قولك : (أنيت) أو (نأيت)[١] .

والأصل في حروف المضارعة هذه أن تكون مفتوحة أو مضمومة[٢] .

وهناك لغة للعرب تكسر فيها حروف المضارعة سوى الياء[٣] في مضارع الثلاثي المبني للمعلوم ، إذا كان الماضي على وزن (فَعِل) بكسر العين ، وكذلك في المثال والأجوف والناقص والمضاعف ، وما في أول ماضيه همزة وصل مكسورة[٤] .

أصحابها :

عزا سيبويه والرضي وغَيْرُهُما ظاهرةَ كسرِ حروفِ المضارعةِ إلى جميع العرب غير أهل الحجاز[٥] ، وقد فَصَّلَ كثير من العلماء ، فَعَزَوْهَا إلى تميمٍ[٦] ،

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٧ / ٦ ، وشرح الكافية ، للرضي ٢ / ٢٢٦ ، وشرح الشافية ، للرضي ١ / ١١٤ فما بعدها .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ١١٠ - ١١١ ، والمقتضب ٢ / ١ ، والتبصرة ٢ / ٧٤٣ - ٧٥٣ ، والكتاب ٤ / ١١٢ ، والممتع ١ / ١٧٣ - ١٧٦ .

(٣) وبعضهم يكسر الياء ، وهو شاذ . وينظر : المحتسب ١ / ١٩٨ ، وشرح الشافية ، للرضي ١ / ١٤٣ ، والبحر المحيط ٧ / ٣٤٣ ، و ٣ / ٣٤٣ .

(٤) ينظر : الفريد ٢ / ٦٧٥ ، وشرح الشافية ، للرضي ١ / ١٤٣ .

(٥) ينظر : الكتاب ٤/١١٠ و ١١١ ، وشرح الشافية ، للرضي ١ / ١٤١ ، والتصريح ٢ / ١١٨ .

(٦) ينظر : المحتسب ١/٣٣٠ ، والفريد ٢ / ٦٧٥ ، والبحر ١ / ٢٣ ، ٥ / ٢٦٩ و ٧ / ٣٤٣ و٨ / ٤٤٨ ، والتاج (يئس) ٤ / ٢٧٧ .

وأسَدُ[١] ، وربيعةَ[٢] ، وقيسُ[٣] ، وهذيلُ[٤] ، وكلبُ[٥] ، وبهراءُ[٦] .

وبمعرفة أماكن هذه القبائل يمكن عزو ظاهرة كسر حروف المضارعة عموماً إلى القبائل التي تقطن شرق جزيرة العرب ووسطها وشمالها [٧].

سببها :

ذهب جمهور العلماء إلى أن الغاية من كسر حروف المضارعة هي الدلالة على كسر عين (فَعِل) وكذلك الدلالة على كسر همزة (إنطلق) ونحوهما[٨] .

ظاهرة كسر حروف المضارعة عند العلماء :

تناول العلماء ظاهرة كسر حروف المضارعة ، فذكروا أمثلتها ، ووضحوا سببها ، وبينوا مكانتها في العربية ، ووصفوا استعمالها .

فهذا سيبويه يقول : « هذا باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء ، كما كسرت ثاني الحرف حين قلت : فَعِل .

---

(١) ينظر : تأويل مشكل القرآن : ٣٩ ، و ليس في كلام العرب : ١٠٢ - ١٠٣ ، والصاحبي : ٢٨ ، ٣٤ ، والفريد ١ / ١٧٠ ، والبحر ١ / ٢٣ ، والخزانة ٢ / ٣١١ ، واللسان (وقى) ١٥ / ٤٠٣ ، والتاج (يئس) ٤ / ٢٧٧ .

(٢) ينظر : الفريد ١ / ١٧٠ ، و البحر ١ / ٢٣ ، واللسان (وقى) ١٥ / ٤٠٣ .

(٣) ينظر : الصاحبي: ٣٤ ، والفريد ١ / ١٧٠ ، والبحر ١ / ٢٣ ، واللسان (وقى) ١٥ / ٤٠٣ ، والتاج (يئس) ٤ / ٢٧٧ .

(٤) ينظر : البحر ١ / ٢٤ ، والتاج (يِئس) ٤ / ٢٧٧ .

(٥) ينظر : البحر ٧ / ٣٤٣ .

(٦) ينظر : الخصائص ٢ / ١١ ، وسر الصناعة ١ / ٢٣٠ ، واللسان (تلل) ١١ / ٨٠ ، والتاج (تلل) ٧ / ٣٤١ .

(٧) ينظر : اللهجات في « الكتاب » : ١٥٥ - ١٥٦ .

(٨) ينظر : الكتاب ٤ / ١١٠ ، وليس في كلام العرب : ١٠٣ ، والمخصص ١٤ / ٢١٦ ، وأمالي ابن الشجري ١/١١٣ ، والفريد ١ / ١٧٠ و ٢ / ٦٧٥ و ٤ / ١١٨ ، وشرح الشافية ، للرضي ١ / ١٤٣ .

وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز ، وذلك قولهم : أنت تِعلم ذاك ، و : أنا إعلم ، و : هي تِعلم ، و : نحن نِعلم ذاك ، وكذلك كل شيء فيه (فَعِل) من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن لام أو عين ، والمضاعف ، وذلك قولك : شِقيتَ ، فأنت تِشقى ، و : خَشِيتُ ، فأنا إخشى ، و : خِلنا ، فنحن نِخال ، و : عَضِضْتُنّ ، فأنتنّ تِعْضَضْنَ ، و : أنتِ تِعضِّين »[1] .

كما دَرَجَ كثيرٌ من العلماء على الحديث عن هذه الظاهرة عند حديثهم عما جاء مخالفاً للغة الفصحى في الاستعمال اللغوي ، أو عند حديثهم عن القراءات القرآنية التي وردت بغير لغة قريش .

قال الرضي : « اعلم أن جميع العرب إلا أهل الحجاز يُجوِّزون كسر حرف المضارعة »[2] .

وقال ابن قتيبة : « والأسدي يقرأ : تِعلمون ، و : تِعلم ، و: ﴿ تِسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾ ، و : ﴿ أَلَمْ إِعْهَدْ إِلَيْكُم ﴾ »[3] .

وقال ابن فارس : « اختلاف لغات العرب من وجوه :

أحدها : الاختلاف في الحركات ، كقولنا : نَستعين و نِستعين ، بفتح النون وكسرها ، قال الفراء : هي مفتوحة في لغة قريش وأسد ، وغيرهم يقولونها بكسر النون »[4] .

وعند حديثه عن أفصح العرب قال : « أجمع علماؤنا بكلام العرب ، والرواة لأشعارهم ، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم أن قريشاً أفصح العرب أَلْسِنة ، وأصفاهم لغة ... ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عنعنة تميم ، ولا عجرفية قيس ... ولا الكسر الذي تسمعه من أسد وقيس ، مثل : (تِعلمون) و: (نِعلم) ، ومثل : (شِعير) و : (بِعِير) »[5] .

---

(١) الكتاب ٤ / ١١٠ ، ويراجع : المحتسب ١ / ٣٣٠ .
(٢) شرح الشافية ١ / ١٤١ .
(٣) تأويل مشكل القرآن : ٣٩ .
(٤) الصاحبي : ٢٨ .
(٥) المصدر السابق : ٣٣ - ٣٤ .

وقد سمى العلماء - قديماً - كسر التاء فقط من حروف المضارعة بالتلتلة ، وعزوها إلى قبيلة (بهراء)[١] ولكن بعض الباحثين المحدثين عمموا هذه التسمية على ظاهرة كسر حروف المضارعة جميعها[٢] .

ولهذه الظاهرة بقاء في الاستعمال اللغوي في عصرنا الحاضر في اللهجات العربية الشائعة ، كلهجة بعض أهل نجد ، وبعض اللهجات المصرية[٣] .

موقف المنتجب من ظاهرة كسر حروف المضارعة :

عرض المنتجب ظاهرة كسر حروف المضارعة في أثناء تخريجاته لبعض القراءات القرآنية التي وردت موافقة لهذه الظاهرة .

وقد ذكر أصحاب هذه الظاهرة ، فقال : « والفتح لغة أهل الحجاز ، والكسر لغة تميم وأسد وقيس وربيعة »[٤] .

كما أشار إليهم بقوله : « لغة من يكسر حروف المضارعة »[٥] ، وقال - أيضاً - : « بكسر حرف المضارعة ... وهو لغة لبعض العرب »[٦] .

كما قال : « كسر حروف المضارعة في باب (فَعِل) لغية ما عدا الياء »[٧] .

وقال : « لغة تميم في كسرهم حروف المضارعة في كل مكان من باب (فعِل) : (يفعَل) ، بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر ، ما خلا (الياء) ؛ استثقالاً للكسرة فيها »[٨] .

---

(١) ينظر : الخصائص ٢ / ١١ ، وسر الصناعة ١ / ٢٣٤ ، ودرة الغواص : ٤٥٠ ، واللسان (تلل) ١١ / ٨٠ ، والتاج ٧ / ٣٤١ .

(٢) ينظر : لهجات العرب : ٨٦ - ١٠٠ ، واللهجات العربية في التراث ١ / ٣٨٨ .

(٣) ينظر : اللهجات في « الكتاب » : ١٦٢ و ١٦٤ .

(٤) الفريد ١ / ١٧٠ .

(٥) المصدر السابق ١ / ٣٧٣ و ٥٨٨ .

(٦) المصدر نفسه ١ / ٦١٣ .

(٧) المصدر نفسه ٤ / ١١٧ .

(٨) المصدر نفسه ٢ / ٦٧٥ .

وسأتناول فيما يلي الأمثلة التي ذكرها المنتجب لهذه الظاهرة ، موضحاً موقفيه منها .

١ – موقفه مع الجمهور :

ذهب جمهور العلماء إلى أن الحروف التي تكسر في أول المضارع هي جميع حروف المضارعة ماعدا الياء[١] ، وعدوا مجيء كسر الياء في بعض الأمثلة شاذّاً[٢] ؛ لأنه قليل .

وقد أخذ المنتجب بقول الجمهور ، ووقف موقفهم ، حيث قال : « و (نستعين) ... الجمهور على فتح النون ، وقرئ بكسرها تنبيهاً على أن عين فعله الماضي قبل الزيادة مكسورة .

والفتح لغة أهل الحجاز ، والكسر لغة تميم وأسد وقيس وربيعة ، وكذلك يفعلون في (التاء) و (الهمزة) ، ولا يفعلون في الياء ؛ لأن الكسرة تستثقل فيها »[٣] .

وقال – أيضاً – : « وعن أبي عمرو : (ولا تِركَنوا) بكسر التاء وفتح الكاف على لغة تميم في كسرهم حروف المضارعة في كل مكان من باب (فعِل) : (يفعَل) بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر ، ماخلا (الياء) ؛ استثقالاً للكسرة فيها ، نحو : (علمت : تِعلم) ، و : (أنا إعلم) ، و : (نحن نِعلم) ، ونحوه قراءة من قرأ : ﴿ فَتِمَسَّكُمُ النَّارُ ﴾ بكسر التاء ، وهو الأعمش وغيره .

وكذلك ما في أول ماضيه همزة وصل مكسورة ، نحو : (تِنطلق) ، و: ﴿ يَوْمَ تِبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتِسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾ ... فأما قولهم : أَبَيْتَ تِئْبَى فإنما كسر

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ١١٠ ، وشرح الشافية ، للرضي ١ / ١٤١ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ١١٢ ، والمحتسب ١ / ١٩٨ و٣٣٠ ، وشرح الشافية ، للرضي ١ / ١٤٢ .

(٣) الفريد ١ / ١٦٩ – ١٧٠ ، وينظر – أيضاً – : ١ / ٣٧٣ و ٥٨٨ و ٦١٣ .

أول مضارعه وعين ماضيه مفتوحة من قِبَل أن المضارع لَمَّا أتى على (يفعَل) - بفتح العين - صار كأن ماضيه مكسور العين ، حتى كأنه (أبِى) »[١] .

٢ - موقفه الآخر :

ويتجلى هذا الموقف بأن الحروف التي تكسر في أول المضارع هي جميع حروف المضارعة بلا استثناء ، بما فيها (الياء) .

ونجد من كلام المنتجب الهمذاني قبولاً لهذا المذهب ، حيث قال : « يقال : وجِل : يَوجل وَجَلاً وموجلا ، فهو وجل ، وفي مستقبله أربع لغات حكاها صاحب الكتاب » ، ثم ذكر (توجل) ، و (ياجل) و (يَيْجل) ، ثم قال : « والرابعة : يِيْجل ، بكسر الياء ... وهذا على لغة من يكسر حروف المضارعة »[٢] .

كما خرّج قراءة الأعمش : ﴿ يِخِطِّفُ ﴾ بكسر الياء والخاء على إتباع كسرة الياء لكسرة الخاء[٣] .

وقال - أيضاً - في المضارع (يحطمنكم) : « ويجوز في العربية كسر الياء أيضاً إتباعاً لكسرة الحاء ، فاعرفه »[٤] .

والقراءتانِ السابقتَانِ خُرِّجتا على الإتباع، وهو لغةُ القبائلِ التميميةِ، وهي القبائلُ نفسُها التي تَكسِرُ حُروفَ المضارعةِ(*).
وهذا الموقفُ هو الذي تَرتَضِيه طبيعةُ اللغةِ العربيةِ، في مَنْ يكونُ كَسْرُ حروفِ المضارعةِ من لغتهِ، بل إنه هو الأولى ؛ لأن الكسرة من الياء ، فهما من مخرج واحد ، وتسمى الكسرة الياء الصغيرة[٥] ، فهي أنسب لها من الفتحة أو الضمة ويؤيد هذا مجيء كثير من القراءات القرآنية بكسر حرف المضارعة (الياء) ، ومن ذلك قراءة يحيى بن وثّاب : ﴿ فَإِنَّهُمْ يِيلَمُونَ كَمَا تِيلَمُونَ ﴾[٦] .

---

(١) الفريد ٢ / ٦٧٥ ، وينظر - أيضاً - : ٣ / ٣٤ ، و ٤ / ١١٧ .

(٢) المصدر السابق ٢ / ٤٠٤ ، ويراجع : الكتاب ٤ / ١١١ و ١١٢ .

(٣) ينظر : الفريد ١ / ٢٣٩ .

(٤) المصدر السابق ٣ / ٦٧٨ .

(*) ينظر: ما تقدم : ١٢٢- ١٢٣ .

(٥) ينظر : سر الصناعة ١ / ١٧ .

(٦) النساء : (١٠٤) ، وينظر : الفريد ١ / ٧٨٨ ، و ٢ / ٣٣٤ ، ويراجع : المحتسب ١ / ١٩٨ .

ومن ذلك – أيضاً – ورود بعض الأمثلة في اللغة بكسر حرف المضارعة (الياء) فيها[١] .

كما أن بعض العلماء قد عزا كسر الياء في المضارع إلى بني كلب[٢] .

وقد ذهبَ الرضِيُّ إلى أنّ جميعَ العربِ إلاّ أهلَ الحجازِ لم يَكسِروا الياء استثقالا، إلا إذا كان الفاءُ واواً، نحـو: (يِيجَل)؛ لاستثقالهم الواوَ التي بعد الياءِ المفتوحة، وكرهوا قلبَ الواوِ ياءً من غيرِ كَسرِ ما قبلَها[٣]، فيكونُ كسرُ الياءِ لينقلبَ الواوُ ياءً لغةَ جميعِ العربِ إلاّ الحجازيين كما ذكر الرضي، لَكِنْ قد سُمِع -أيضاً- كَسرُ حروفِ المضارعةِ الأخرى غير الياء، فقالوا في مضارِع (حَبَّ)و(أَحَبَّ)(إِحِبُّ)، و(نِحِبُّ)،و(تِحِبُّ) ، و(يِحِبُّ)[٤].

ولهذه الظاهرةِ بقيةُ استعمالٍ في لهجاتنا الحديثة، حيثُ إننا نَسمَعُ مَنْ يقولُ: فلانٌ يِشْرب، أو: يِلعَب، أو: يِركَب، أو يِتكلم، وكذلك يقال : هَل تِشرب؟ و:نَحنُ نِلعب.

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ١١١ و ١١٢ ، وشرح الشافية ، للرضي ١ / ١٤١ - ١٤٢ .

(٢) ينظر : اللهجات في « الكتاب » : ١٦١ - ١٦٢ .

(٣) ينظر : شرح الشافية ١/١٤١.

(٤) ينظر : المصدر السابق ١/١٤٢.

المبحث السادس :

الإدغام

تعريفه ، سببه ، أقسامه :

تعريفه :

الإدغام في اللغة : إدخال الشيء في الشيء ، يقال : أدغمت اللجام في فم الفرس ، أي : أدخلته في فيه ، ومنه إدغام الحروف ، يقال : أدغمت الحرف ، وادّغمته ، والدغم : كسر الأنف إلى باطنه هشماً[(١)] .

وفي الاصطلاح : أن تَصِلَ حرفاً ساكناً بحرف متحرك ، من غير أن تفصل بينهما بحركةٍ أو وَقفٍ ، بحيثُ يرتفعُ اللسانُ بالحرفين ارتفاعةً واحـدةً ، وينحطّ بهما دُفعةً واحدةً ، فيصيران حرفاً مشدداً[(٢)] .

إذاً فالإدغامُ هو إدخالُ حرف ساكن في حرف متحرك ، بحيثُ يُضَمّ الصوتُ السابقُ إلى اللاحق ، ويصهران معاً حتى يتطابقا تطابقاً كاملاً[(٣)] ، وليس إدغام الحرف في الحرف إدخاله فيه على سبيل الحقيقة ، وإنما هو إيصاله به من غير أن يفك بينهما[(٤)] ، وهذا هو التعريف الصوتي للإدغام ، قال ابن جني : « قد ثبت أن الإدغام المألوف المعتاد إنما هو تقريب صوت من صوت ... ألا ترى أنك في (قطّع) ونحوه قد أخفيت الساكنَ الأولَ في الثاني حتى نَبَا اللسان عنهما نبوةً واحدةً ، وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأول لو لم تدّغمه في الآخر »[(٥)] .

---

(١) ينظر : الصحاح (دغم) ٥ / ١٩٢٠ ، واللسان (دغم) ٢ / ١٣٩١ ، والمعجم الوسيط ١ / ٣١١ .

(٢) ينظر : الإقناع ١ / ١٦٤ ، والقواعد والإشارات في أصول القراءات : ٤٤ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ١٠ / ١٢١ ، ودراسة الصوت اللغوي : ٣٨٧ - ٣٨٨ .

(٤) ينظر : شرح الشافية ، للرضي ٣ / ٢٣٥ .

(٥) الخصائص ٢ / ١٣٩ - ١٤٠ .

سببه :

إن الأصوات المتجاورة يؤثر بعضها في البعض الآخر ، والإدغام صورة من صور هذا التأثر ؛ لأن الحرف المكرر يحدث بسببه الثقل على اللسان ، فلمّا كان كذلك أثر التخلص من هذا الثقل الحاصل بسبب تكرير الحرف ؛ لثقل رفع اللسان من موضع ، ثم إعادته إلى ذلك الموضع مرة أخرى ، وحاولوا التخفيف والسهولة في النطق ، فلم يكن بد من إدغام أحد الحرفين في الآخر ، قال سيبويه : « وذلك فيما زعم الخليل أولى به ؛ لأنه لمّا كانا من موضع واحد ثقل عليهم أن يرفعوا ألسنتهم من موضع ثم يعيدوها إلى ذلك الموضع للحرف الآخر ، فلما ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعة واحدة »[1] .

ووضح ابن جني ذلك الثقل بقوله : « ألا ترى أنك في (قطّع) ونحوه ... لو تكلفت ترك إدّغام الطاء الأولى لتجشمت لها وقفة عليها تمتاز من شدة ممازجتها للثانية بها ، كقولك : (قَطْطَعَ) ، و : (سُكْكَر) ، وهذا إنما تُحْكِمُهُ المشافهةُ به ، فإن أنت أزلت تلك الوُقيفة والفترة على الأول خلطته بالثاني ، فكان قربه منه وادّغامه فيه أشدّ لجذبه إليه وإلحاقه بحكمه »[2] .

وقد جَسَّد الخليل ذلك عندما شبه ثِقَلَ الحرفِ المكررِ على اللسانِ بمَشْيِ المُقيَّدِ ؛ لأنه يرفع رجله ثم يضعها في موضعها ، أو قريباً منه ؛ لأن القيد يمنعه عن الانبعاث وامتداد الخطوة ، فصار كأنه إنما يقيد قدمه إلى موضعها الذي نقلها منه[3] .

ويبدو أن ابن عصفور قد أجمل ما قيل في تفسير السبب الصوتي لحدوث الإدغام ، وكان الأقرب إلى تعريفه في اللغة ، من خلال تفسيره إيّاه صوتياً ، حيث قال : « إن النطق بالمثلين ثقيل ؛ لأنك تحتاج فيهما إلى إعمال العضو الذي

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٣٠ ، وينظر - أيضاً -: ٤ / ٤١٧ .

(٢) الخصائص ٢ / ١٤٠ .

(٣) ينظر : شرح الملوكي : ٤٥١ ، وشرح المفصل ١٠ / ١٢١ .

يخرجُ منه الحرفُ المضعّفُ مرتين ، فيكثرُ العمـلُ على العضـوِ الواحـدِ ... فلمـا كان فيه من الثقل ما ذكرت لك رُفِعَ اللسان بهما رفعة واحدة ؛ ليقـلّ العمـل ، ويخف النطق بهما على اللسان .

وأما المتقاربان فلتقاربهما أجريا مُجرى المِثْلَيْن »[١] .

أقسامه :

يَنقسِمُ الإدغامُ بحسْبِ استعمالِهِ وأصلِهِ إلى قسمين رئيسين : الأولُ : الإدغامُ اللغوي، المسموعُ في كلامِ العرب ، وهو جائزُ الإدغامِ ، غيرُ مُطَّرِدٍ ، والثاني : الإدغامُ الصرفي ، وهو واجبُ الإدغامِ ، كما أنه شائعٌ ، وله قواعدُ يُتَبَيَّنُ من خلالها أصولُ الألفاظ التي وقع فيها الإدغام .

ويقسم الصرفيون الإدغام إلى ثلاثة أقسام :

١ – **واجب الإدغام** : ويكون ذلك إذا سكن أول المثلين وتحرك الثاني و لم يفصل بينهما بفاصل ، نحو : (جدَّ) و (شدّ) ،

٢ – **ممتنع الإدغام** : وذلـك إذا تحرك أول المثلين وسكن الثـاني ، نحـو : (ظلَلْت) و (رسول الحسن) .

٣ – **جائز الإدغـام** : وهـو مـاعدا ذلـك ، نحـو : (يشـاقق) ، و (أنعت تلك) و (المال لزيد) ، و (ثوب بكر)[٢] .

وأما القراء فإنهم يقسمون الإدغام إلى قسمين :

١ – **الإدغام الكبير** : وهو ما كان الأول من الحرفـين فيـه متحركـاً سـواءٌ أكانا مثلين أم متجانسين أم متقاربين ، وسموه كبيراً ؛ لأنه أكثر من الصغير ، ولما فيه من تصيير المتحرك ساكناً وليس ذلـك في الإدغـام الصغير ، ولمـا فيـه مـن الصعوبة[٣] .

وهذا الإدغام مما انفرد به أبو عمرو[٤] ، فقد كان يدغم المتحرك في مثله وفي

---

(١) الممتع ٢ / ٦٣١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ١٠ / ١٢١ – ١٢٢ ، والممتـع ٢ / ٦٣٤ ، وشـرح ابـن عقيـل ٢ / ٥٨٦ فما بعدها ، وشرح الأشموني ٤ / ٣٥٢ .

(٣) ينظر : الإقناع ١ / ١٩٥ ، والنشر ١ / ٢٧٤ .

(٤) ينظر : السبعة : ١١٦ – ١٢٢ ، والإقناع ١ / ١٩٥ فما بعدها .

مقاربه إذا كانا متحركين ، سواءٌ سكن ما قبله أو تحرك[١] .

فقد قرأ ذلك بالإدغام في جميع القرآن ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ **لَذَهَبَ بِسَمْعِهِم** ﴾[٢] ، و ﴿ **السَّاعَةَ تَكُونُ** ﴾[٣]، و﴿ **فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا** ﴾[٤]، و ﴿ **حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُم** ﴾[٥] ، و ﴿ **اتَّخَذَ سَبِيلَهُ** ﴾[٦] ... الخ

٢ – الإدغام الصغير : وهو الذي يكون الأول من الحرفين فيه ساكناً ، وليس فيه إدغام متحرك[٧] .

وسبب الإدغام الصغير ما يلي :

١ – التماثل : وهو أن يتفقَ الحرفانِ مخرجاً وصفةً ، كالهاء والهاء ، والتاء والتاء وغيرهما .

٢ – التجانس : وهو أن يتفق الحرفان مخرجاً ، ويختلفا صفةً ، كالدال والتاء ، والذال والثاء وغيرها .

٣ – التقارب : وهو أن يتقاربَ الحرفانِ مخرجاً أو صفةً ، أو مخرجاً وصفةً ، كالجيم والذال ، واللام والراء وغيرها .

وينقسم الإدغام عند علماء اللغة المُحْدَثين إلى قسمين[٨] – أيضاً كما هو عند القراء – :

---

(١) ينظر : الإقناع ١ / ١٩٦ ، ويراجع : الخصائص ٢ / ١٤٠ .

(٢) البقرة : (٢٠) .

(٣) الأحزاب : (٦٣) .

(٤) هود : (٣٢) .

(٥) البقرة : (١٩١) .

(٦) الكهف : (٦٣) .

(٧) ينظر : الإقناع ١ / ٢٣٨ ، و النشر ١ / ٢٧٤ – ٢٧٩ .

(٨) ينظر : في اللهجات العربية : ٧١ ، ودراسة الصوت اللغوي : ٣٨٧ – ٣٨٨ .

١ – الإدغام الكبير .

٢ – الإدغام الصغير .

وقد أطلقوا عليه مصطلح (المُمَاثَلَة) ؛ لأن الأصوات اللغوية المتجاورة في الكلام تتأثر بعضها ببعض .

والأصوات في تأثرها تهدف إلى نوع من المماثلة أو المشابهة بينها ليزداد مع مجاورتها قربها في الصفات أو المخارج ، ويمكن أن يسمى هذا التأثر بالانسجام الصوتي بين أصوات اللغة[١] .

كما قسم المحدثون تأثر الأصوات المتجاورة إلى :

١ – تأثر رجعي : وهو ما يتأثر فيه الصوت الأول بالثاني ، وهذا النوع هو الأكثر شيوعاً ، ويمثله الإدغام الصغير .

٢ – تأثر تقدمي : وهو ما يتأثر فيه الثاني بالأول ، وهو قليل ، ولم يقع إلا في القراءات الشاذة ، كقراءة الزهري : ﴿ بَيْنَ الْمَرِّ وَزَوْجِهِ ﴾[٢] ، بفتح الميم وتشديدُ الراء[٣] ، و: ﴿ثُمَّ اجعلْ على كلِّ جَبَلٍ مِنهُنَّ جُزًّا﴾[٣] بضم الجيم وتشديدِ الزَّاي من غير همزٍ، كما يُشَدَّدُ في الوقفِ، نحو: هذا خَالدّ، ثم أُجرِيَ الوصلُ مُجرَى الوَقفِ، وهي لغة للعربِ[٤].

والذي نحن بصدده هو الإدغام الصغير ؛ لأنه يجمع أقسام الإدغام المتصلة بأنواع الأصوات المتجاورة .

موقف المنتجب من ظاهرة الإدغام :

تحدث المنتجب عن ظاهرة الإدغام في مواضع متفرقة فَذَكَرَ جُلَّ أمثلتها، وقد شمل حديثه عن هذه الظاهرة الصوتية اللغوية أقسام الإدغام المختلفة .

---

(١) ينظر : الأصوات اللغوية : ١٧٨ – ١٨٢ ، ودراسة الصوت اللغوي : ٣٧٨ – ٣٨٣ .

(٢) البقرة : (١٠٢) . (٣)البقرة : (٢٦٠).

(٤) ينظر : المحتسب ١/ ١٠١، ويراجع: الفريد ١/٥٠٥، وفي اللهجات العربية : ٧٠ ، واللهجات العربية في القراءات القرآنية : ١٣٠ .

ولم يكن يشير إلى هذه الأقسام ، ولكن الأمثلة التي ذكرها مثّلتها ووضحتها، وأَتَتْ على قِسمي الإدغام : الإدغامُ اللغوي، والإدغامُ الصرفي.

كما أنه لم يغفل ذكر بعض القواعد الخاصة بهذه الظاهرة الصوتية اللغوية ، ومن ذلك قوله : « ولام التعريف تدغم في ثلاثة عشر حرفاً ، لا يجوز فيها معهن إلا الإدغام ، منها التسعة التي تسمى المثلثات الثلاث ؛ لأن كلَّ ثلاثٍ منهُنَّ أخوات في المخرج .

فالمثلثة الأولى : الطاء ، والدال ، والتاء .

والثانية : الظاء ، والذال ، والثاء .

والثالثة : الصاد ، والسين ، والزاي .

وما بقي: النون ، والراء ، والضاد ، والسين .

فهذه الثلاثة عشر يلزمها الإدغام مع لام التعريف لأمرين :

أحدهما : أن هذه الحروف مقاربة لها ، فالأحد عشر مشاركة لها في طرف اللسان ، وإن كان بعضها في ذلك أقلَّ حظاً من بعض ، والضاد والشين – وإن لم يكونا من طرف اللسان – فإنهما باستطالتهما قد دنتا من المثلثات ، ولذلك أدغم الطاء وأختاها والظاء وأختاها فيهما .

والثاني : أن لام المعرفة كَثُرَ في الكلام ، ودام دورانه على الألسنة ؛ لدخوله على الأسماء كلِّها ما عدا الأعلامَ ، نحو : (زيد) ، و (عمرو) ، والأسماء غير المتمكنة ، وذلك قليل محصور ، فلما اجتمع فيه الأمران : المقاربة لهذه الحروف ، والكثرة أُلزم الإدغام ، هذا قول سيبويه .

وأيد ذلك أن اللام مبنية على السكون ، فهي إذاً متهيئة للإدغام .

ثم إن القصد في وضعها على السكون أن يشتدَّ اتصالها بالاسم ، ويكون امتزاجها على حسْبِ امتزاج معناها بمعنى الاسم ... وإذا كان هذا حالها كان الإدغام خليقاً بأن يلزمها ، لِيَتَمَكَّنَ دخولُها في الاسم واتحادُها به »[1] .

---

(١) الفريد ١ / ١٥٩ – ١٦٠ ، وينظر : الكتاب ٤ / ٤٥٧ ، والمقتضب ١ / ٢١٣ – ٢١٤ .

وقال – أيضاً – : « الضاد من الحروف الخمسة التي يدغم فيها ما يجاورها ، ولا تدغم هي فيما يجاورها ، وهي : الضاد ، والفاء ، والميم ، والراء ، والشين ؛ لأن هذه الحروف زائدة على مجاورها في صوتها وقوتها ، فإدغامها يؤدي إلى الإجحاف بها »[1] .

كما نبّه إلى ما طرأ على بعض الكلمات من إدغام ، وذلك بالإشارة إلى أصولها ، كقوله : « قوله – عز وجل – : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ ﴾ ... أصله (المتزمل) ، فأدغمت التاء في الزاي بعد قلبها زاياً ، إذ الزاي أقوى للجهر الذي فيها »[2] .

وكذلك فإنه ذكر أن الحركة في أول الفعل المضارع ونحوه تمنع من الإدغام ، حيث قال : « وَجِلَ ... في مستقبله أربع لغات : ... والثالثة : قلب الواو ياء ، نحو : ييجل ، وذلك على طريق (سيّد) ، إلاّ أن الإدغام – هنا – لم يتأتَّ لأَجل أن الحركةَ في الياءِ الأولى من (ييجل) تمنع من الإدغام »[3] .

وسأتناول فيما يلي أمثلة ظاهرة الإدغام التي عرض لها المنتجب من خلال أقسامها الصوتية التالية :

المطلب الأول : إدغام المتماثلين .

المطلب الثاني : إدغام المتجانسين .

المطلب الثالث : إدغام المتقاربين .

المطلب الرابع : الإدغام في (تاء) الافتعال .

المطلب الأول : إدغام المتماثلين :

للمتماثلين حالات عدة :

---

(١) الفريد ١ / ٣٧٢ – ٣٧٣ .

(٢) المصدر السابق ٤ / ٥٥١ .

(٣) المصدر نفسه ٢ / ٤٠٤ .

١ – المثلان متحركان في أول المضارع :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُون ﴾ قرئ : (تَلَقّف) بفتح اللام وتشديد القاف ، وأصله (تتلَقّف) فحذفت إحدى التاءين ، وقرئ : بتشديد التاء في الإدراج على الإدغام »[1] .

لقد ذكر المنتجب – هنا – إدغام المثلين المتحركين في المضارع ، لكنه لم يوضح القاعدة المطردة التي تضبط الإدغام في هذا المثال ونحوه .

والإدغام في قراءة تشديد التاء في الدرج جائز ، قال الرضي : « فإن كان المثلان في أوله فإما أن يكون ماضياً كـ(تَـتَرَّس) و (تَتَـارك) ، أو مضارعاً كـ(تتنزّل) و(تتثاقل) ... وإن كان مضارعاً جاز الإظهار والحذف والإدغام ... وإذا أدغم لم يجتلب له همزة الوصل كما في الماضي ؛ لثقل المضارع ، بخلاف الماضي ، بل لا يدغم إلا في الدرج ؛ ليُكْتفىٰ بحركة ما قبله، نحو: قال تّنزّل »[2] .

٢ – المثلان عين الفعل ولامه ،وثانيهما ساكن :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِيْنِه ﴾ ... قرئ : بفتح الدال وتشديدها ، وأصله : يرتدد ، فأدغمت الدال الأولى في الثانية ، وحركت الثانية لالتقاء الساكنين ، وإنما حركت بالفتح طلباً للخفة مع ثِقَل التضعيف ، ويجوز كسرها على أصل التقاء الساكنين .

وقرئ : (يَرْتَـدِدْ) بإظهار التضعيف ، والجزم على الأصل ؛ (لأن التضعيف)[3] إذا سكن الثاني من المضاعفين ظهر التضعيف ، نحو : ﴿ إِنْ يَمْسَسْكُم قَرْحٌ ﴾ وشبهه »[4] .

---

(١) الفريد ٢ / ٣٤٢ .

(٢) شرح الشافية ٣ / ٢٤٠ ، وينظر : الكتاب ٤ / ٤٧٥ – ٤٧٧ ، وأوضح المسالك ٤ / ٤١٠ .

(٣) هكذا في المحقق وفي النسخة (د) ، ويبدو أن الصواب:(لأنه) .

(٤) الفريد ٢ / ٥١ ، وقراءة (يرتدَّ) بدال واحدة مشددة مفتوحة هي قراءة الجمهور من السبعة ، وقرأ نافع وابن عامر : (يرتدِدْ) بإظهار التضعيف والجزم . ينظر : السبعة : ٢٤٥ ، والإقناع ٢ / ٦٣٥ ، والبحر ٣ / ٥١١ .

وإذا كان الثاني من المثلين ساكناً فللعرب فيه مذهبان :

١ - فك الإدغام : وهو مذهب أهل الحجاز .

٢ - الإدغام : وهو لتميمٍ وكثيرٍ من العرب غيرهم .

وقد أشار المنتجب إلى المذهبين معاً في المثال السابق ، فالإدغام يمثل لغة تميم وكثير من العرب غيرهم إذا كان التضعيف في آخر الفعل الصحيح المجزوم ، بخلاف أهل الحجاز ، الذين لا يدغمون المثلين فيه ، وإنما يميلون إلى الإظهار .

كما أنه قد صرح بالمذهبين - أيضاً - ، فنسب الإظهار إلى أهل الحجاز ، والإدغام إلى غيرهم ، حيث قال : « وقوله : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللهَ ﴾ ... أجمعوا على إظهار التضعيف - هنا - لأجل الرسم ، مع أن حركة القاف الثانية عارضة ، فلذلك لم يعتدوا بها ، وهو لغة أهل الحجاز ، أعني : الإظهار ، وغيرهم يدغم ، حرصاً على إزالة المثلين ؛ لثقل ذلك على اللسان »[1] .

وما ذكره هو قول جمهور علماء اللغة الذين نسبوا الإظهار إلى أهل الحجاز والإدغام إلى تميم[2] .

وقد جاء في كتاب (الحجة في القراءات) ، لابن خالويه أن الإدغام لغة أهل الحجاز ، حيث قال : « قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ ﴾ تقرأ بالإدغام والفتح ، وبالإظهار والجزم ، فالحجة لمن أدغم أنه لغة أهل الحجاز ؛ لأنهم يدغمون الأفعال لثقلها »[3] .

ولعلّ ما في كتاب (الحجة في القراءات) ، لابن خالويه من تحريف النُّسَّاخ ؛ لأن جمهور العلماء قبله قد أثبتوا أن الإدغام لغة تميمٍ وكثير من العرب غيرهم ، وأن الإظهار لغة أهل الحجاز ، كما أن القراءة بالإدغام والفتح قد احْتُجَّ لها بأنها جاءت على لغة تميمٍ .

---

(١) الفريد ٢ / ٤١٢ - ٤١٣ ، وينظر - أيضاً - : ٣ / ٣١٨ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣ / ٥٣٠ ، والخصائص ١ / ٢٥٩ و ٢٦٠ ، والممتع ٢ / ٦٥٦ و ٦٥٧ ، وشرح الملوكي : ٤٥٤ ، وشرح الشافية ، للرضي ٣ / ٢٤٦ ، وشرح الشافية ، للجاربردي : ٣٣٢ ، وأوضح المسالك ٤ / ٤١١ ، وشرح الأشموني ٤ / ٣٥٢ .

(٣) ١٣٢ .

أو أنَّ المرادَ بقولِ ابنِ خالويه : " فالحجةُ لِمَنْ أدغَمَ أنه لغةُ أهلِ الحجازِ ؛ لأنهم يدغمون الأفعالَ لِثقلِها " بعضُ أهلِ الحجازِ القريبين من تميمٍ ، أو الذين يتداخلون معهم ؛ لأن الحجازيين كُثْرٌ ، وقد يوجد فيهم مَنْ يُدغِمُ ، كما أن التميميين كذلك ، وقد يوجد فيهم مَنْ يفكُّ الإدغامَ .

وهناك وجهٌ ثالثٌ أحسبُ أنه الصوابُ : وهو أن ابنَ خالويه نفسَهُ قد خَلَطَ في حديثه عن الإدغام عندَ الحجازيين بين كونِ الإدغامِ في آخرِ الفعلِ المُضَعَّفِ الصحيحِ المجزومِ ، نحو : (مَـنْ يَرْتَـدَّ) ، وكونِهِ في أولِ الفعلِ المبدوءِ بحرفينِ مُتَمَاثِلَينِ ، نحو : (تَتَرَّسَ) و(اتَّرَّسَ) .

فإذا كانَ الفعلُ المجزومُ مُضَعَّفاً صحيحَ الآخرِ فإنَّ أهلَ الحجازِ يُظهرون التضعيفَ ، كما هو مشهورٌ عنهم ، وإذا كان الفعلُ مبدوءاً بحرفينِ متماثلينِ فإنَّ أهلَ الحجازِ يُدغمون ، وقد أشارَ سيبويه إلى ذلك ، فقال :" فإن وَقَعَ حرفٌ مع ما هو من مخرجِهِ أو قريبٌ من مخرجه مبتدأً أُدغِمَ ، وألحقوا الألفَ الخفيفةَ ؛ لأنهم لا يَستطيعونَ أنْ يبتدئوا بساكنٍ ، وذلك قولهم في (فَعَّلَ) من تَطَوَّعَ : اطَّوَّعَ ، ومن تَذَكَّرَ ، اذَّكَّرَ ، دعاهم إلى إدغامه أنهما في حرف ، وقَدْ كانَ يَقَعُ الإدغامُ فيهما في الانفصال ... وينبغي على هذا أن تقولَ في (تَتَرَّسَ) : (اتَّرَّسَ) ، فإنْ بَيَّنْتَ فَحَسَنٌ البيانِ كَحُسْنِهِ فيما قَبْلَهُ "[١].

كَمَا نَصَّ سيبويه على أَنَّ الذين يُدغمون نحو ما ذكره ، ولا يُبَيِّنُونَ هُم أهلُ مكةَ ، وهم من الحجازيين ، فَقَدْ قالَ : " وأما قولُهُ عَزَّ وَجَلَّ: (فَلَا تَّنَاجَوا) ، فَإِنْ شِئْتَ أَسْكَنْتَ الأولَ للمدِّ ، وَإِنْ شِئْتَ أَخْفَيْتَ ، وكان بِزِنَتِهِ مُتَحَرِّكاً ، وَزَعَمُوا أَنَّ أَهلَ مكةَ لا يُبَيِّنُونَ التاءين"[٢].

ثُمَّ إنَّ ابنَ خالويه قد ذكر أن ابنَ مُحَيصِن قَرَأَ : (فَلَا تَّنَاجَوا) بالإدغامِ ، وَذَكَرَ أَنَّ القراءةَ بالإدغام هِيَ كذلك في حرفِ ابنِ مَسعودٍ[٣] ، وابنُ مُحَيصِنٍ مَدَنِيٌّ من أهل الحجازِ ، وابنُ مسعودٍ هُذَلِيٌّ ، والقسمُ الكبيرُ مِن هذيلَ حجازِيٌّ أيضاً .

٣ – المثلان متحركان ، وهما عين المصدر ولامه :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُم ﴾ أصل (تحلّة) : تحللة بوزن تفعلة ، فنقلت حركة اللام الأولى للحاء وأدغمت في الثانية »[١] .

وقال – أيضاً – : « قوله – عز وجل – : ﴿ يَوْمَ التَّنَادِّ ﴾ ... عن ابن عباس – رضي الله عنهما – ... بتشديد الدال ، وهو (تفاعل) من ندَّ البعير : يَنِدُّ ندّاً ونداداً إذا شرد ، وذهب على وجهه ، وهو مصدر (تَنَادَّ) القومُ : يتنادون تناداً : إذا تنافر بعضهم من بعض ... وأصله : يوم التَّنَادُدِ ، فأدغم كراهة اجتماع المثلين »[٢] .

قال ابن جني : « هو (تفاعل) ، مصدر تنادّ القوم ، أيْ : تفرقوا ... وأصله التنادُدُ ، فأسكنت الدال الأولى ، وأدغمت في الثانية ، استثقالاً لاجتماع

---

(١) الكتاب ٤٧٥/٥.

(٢) الكتاب ٤٤٠/٤.

(٣) ينظر : مختصر الشواذ : ١٥٣، ١٥٤.

(٤) الفريد ٤ / ٤٨٧ .

(٥) المصدر السابق ٤ / ٢١١ – ٢١٢ .

(٦) المحتسب ٢ / ٢٤٣ .

(٧) الفريد ١ / ٦٥٢ .

(٧) ينظر : الممتع ٢ /٦٤٣ – ٦٤٥ و٦٤٧ – ٦٤٨ ، وشرح الشافية ، للرضي ٣ / ٢٤١ – ٢٤٢ .

المثلين متحركين »[٣] .

وقال – أيضاً – : « والْفَظّ : الجافي ، وأصله : فظِظٌ ، كَحَذِر ، فأُدغم »[٤] .

لقد ذكر المنتجب أصل المصادر (تحلّةَ) و (تنادّ) و (فظّ) ، قبل الإدغام ، لكنه لم يذكر القاعدة الكلية التي تضبط هذا الضرب من الإدغام .

والمعروف أن الإدغام في مثل المصادر السابقة واجب ، إلاّ أنه يشترط في الثلاثي أن يكون قد وازن الفعل من حيث ثقله ؛ لأنه لا يجيء ساكن العين ، فتطلب فيه الخفة بالتسكين ثم الإدغام[٥] .

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ ﴾ أصله (رُدِدُوا) فحذفت كسرة الدال ؛ لأجل الإدغام ، وبقيت الراء على الأصل ، وهو الضم ، وعليه الجمهور »[١] .

وقال – أيضاً – : « وقوله : ﴿ وَقَرِّي عَيناً ﴾ يقال : قَرِرْتُ عيناً أَقَرُّ ، بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر ، و : قَرَرْتُ به أيضاً أَقِرُّ ، بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر قُرَّةً وقروراً فيهما ، لغتان بمعنى ، وقد قرئ بهما ، غير أن اللغة الأولى أفصح ، وعليها الجمهور من القراء ، والأمر على اللغة الأولى (قَرِّي) بفتح القاف ، والأصل : اقْرَرِي ، فنقلت حركة الراء إلى القاف ، وأدغمت في الثانية ، فبقي : (قَرِّي) ، وعلى الثانية (قِرِّي) بكسر القاف ، والأصل : اقرِري ، فنقلت الحركة وأدغمت ، فبقي : (قِرِّي) كما ترى »[٢] .

في المثالين السابقين نبّه المنتجب إلى أصل الفعلين (رُدُّوا) و (قرّي) ، ثم بين ما طرأ عليهما حتى أُدغما ، لكنه لم يذكر القاعدة التي تضبط هذا الضرب من الإدغام ، وإنما اكتفى بالإشارة إلى أصل كل من الفعلين قبل الإدغام .

ومعلوم أن الإدغام في مثل هذين الفعلين واجب ؛ لاجتماع مثلين متحركين في أفعال مستوفية لشروط الإدغام[٣] ؛ لأن الفعل ثقيل ، ولولا الإدغام لازداد

---

(١) الفريد ٢ / ١٦٤ .

(٢) المصدر السابق ٣ / ٣٩٤ – ٣٩٥ ، وينظر – أيضاً – ٢ / ٥١ .

(٣) الشروط الموجبة للإدغام في الأفعال هي : ألا يكون أول المثلين مدغماً فيه ، فإن كان كذلك امتنع الإدغام ، وكذلك إن كان التضعيف للإلحاق امتنع الإدغام ، مثل : جلبب ، وألا يكون تحريك أحد المثلين عارضاً ، نحو : ارْدُدِ الشيء . ينظر : الكتاب ٣ / ٥٣٠ و ٥٣١ و ٤ / ٤١٧ ، والمقتضب ١ / ١٩٨ – ١٩٩ ، والممتع ٢ / ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٧ ، وشرح المفصل ١٠ / ١٢٢ ، وشرح الشافية ، للرضي ٣ / ٢٤٠ – ٢٤١ ، والهمع ٦ / ٢٨٢ .

ثقلا".(*)

و(قَرِّي) بفتح القاف ، وكسر الراء مشددة لغة قريش ، و(قِرِّي) بكسر القاف وكسر الراء مشددة لغة نجد[1] .

٥ – المثلان متحركان فيما كرر فيه العين لغير الإلحاق :

قال المنتجب : « قوله تعالى : ﴿ يَثْنُونَ صُدُورَهُم ﴾ ... وقرئ : (تَثْنَونُّ) بفتح التاء وإسكان الثاء وفتح النون وكسر الواو ، وبعدها نون مضمومة مشددة ، ورفع الصدور ، وأصله : (تَثْنَوْنِنُ) (تَفْعَوْعِل) من لفظ الـ(ثَنّ) ومعناه .

والثِّنُّ بالكسر : ما هش وضعف من الكلأ ، قال :

تَكْفِي اللَّقُوحَ أَكْلَةٌ مِن ثِنِّ

فَلَزِمَ الإدغامُ لتكريرِ العينِ إذا كان غيرَ مُلْحَقٍ ، فأسكنت النون الأولى بأن نقلت كسرتها على الواو ، وأدغمت النون في النون ، فبقي (تَثْنَونُّ) كما ترى .

والمعنى : مطاوعة صدورهم للثَّنْي ، كما ينثني الهش من النبات لضعفه »[2] .

٦ – المثلان متحركان فيما هو كالكلمتين :

قال المنتجب : « ﴿ يا بَنِيَّ ﴾ الأصل : يا بَنِينِي ، فحذفت النون للإضافة ، فاجتمعت ياءان : ياءُ الجمع وياءُ النفس ، فأُدغمت الأولى في الثانية »[3] .

وقال – أيضاً – : « وقوله : ... ﴿ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ ﴾ ... قرئ ... بفتح الياء على الأصل ؛ لأنها تفتح – أعني : ياء النفس – وليس قبلها ساكن ، فإذا احْتِيجَ إلى حركتها للساكن الذي قبلها – وهو ياء الجمع – لم يكن غيرُ الفتح ، إما على الأصل ، أو لالتقاء الساكنين ، وذلك أن تكون أُدغمت ياءُ

(*) يجيء ثقل الفعل من كونه فرعا على الاسم ، وأن الثلاثي منه لا يجيء ساكن العين ، وأنه يجر عيالاً كالفاعل والمفعول ... وتتصل بآخره الضمائر المتصلة المرفوعة ، فيكون الفعل معها كالكلمة الواحدة . ينظر : شرح الشافية ، للرضي ٣ / ٨٨ و٢٤١ – ٢٤٢ .

(١) ينظر : جامع البيان ١٦ / ٥٦ ، وتفسير القرطبي : ٤١٣٥ ، والبحر ٦ / ١٨٥ .

(٢) الفريد ٢ / ٦٠٣ – ٦٠٤ ، وينظر : المحتسب ١ / ٣١٩ – ٣٢٠ .

(٣) الفريد ١ / ٣٧٧ .

الجمع فيها ، وهي ساكنة ، ففتحت لالتقاء الساكنين ، وكان الفتح أولى بها ؛ لأنه أصلها ، وإنما كان أصلها الفتح ؛ لأن الكسرة والضمة كلتيهما في الياء ثقيلة ؛ لأنها منها ، فالياء الأولى ياء الجمع ، والثانية ياء النفس ، فأدغمت الأولى في الثانية ، وهي مفتوحة ، أو فتحت لالتقاء الساكنين على ما أوضحت آنفاً »[١] .

كما قال : « وقوله : ﴿ عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ ﴾ ... قرئ ... ﴿ عَبَاقِرِيَّ ﴾ ... ووجهها ... أن يكون (عباقر) جمع (عبقر) ، ثم ألحق ياء النفس فصار (عباقِرِيْ) ، ثم زيدت على ياءِ النفس ياءٌ أخرى ... ثم أدغمت ياء النفس في المزيدة ، فبقي : (عباقِرِيَّ) »[٢] .

وقال : « وقوله : ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونِ ﴾ ... قرئ بكسر النون ... مشدداً على إدغام نون الرفع في نون العماد ، وحذفت ياء النفس منهما اجتزاءً بالكسرة عنها ، والأصل : (تبشرونني) »[٣] .

وقال : « قوله – عز وجل : ﴿ لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ الأصل في (لكنّا) : (لكنْ أنا) فألقيت حركة الهمزة على النون ، وحذفت الهمزة ، فبقيت (لكننا) بنونين متحركتين ، كما ترى ، فلما تلاقت النونان أسكنت الأولى ، وأدغمت في الثانية ، وقيل : بل حذفت الهمزة مع حركتها حذفاً ، وأدغمت النون في النون ، فصارت (لكنا) كما ترى »[٤] .

وقال – أيضاً – : « وقوله : ﴿ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ ﴾ ... قيل أصله : (هاالْمُمْ) ، فألقيت حركة الميم على اللام ، وأدغمت الميم في الميم ، فلما تحركت اللام استغني عن همزة الوصل ، وسقطت الألف من (ها) ؛ لالتقاء

---

(١) الفريد ٣ / ١٥٨ .

(٢) المصدر السابق ٤ / ٤١٣ – ٤١٤ .

(٣) المصدر نفسه ٣ / ٢٠٣ .

(٤) المصدر نفسه ٣ / ٣٣٨ .

الساكنين ؛ لأن اللام – وإن تحركت – فهي في نية السكون ؛ لكون حركتها عارضة ، وقد أجمعوا على فتحه في كل حال ، ولم يجيزوا فيه الضم والكسر ... لكونه مركباً من (ها) و (لُمّ) ، فصار ثباته على حركة واحدة دليلاً على التركيب ... واُخْتِيرَ الفتح لخفته مع ثقل التضعيف »[١] .

كما أنه قال : « وقوله : ﴿ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ ﴾ ... قرئ : (مكنّي) بالإدغام كراهة اجتماع المثلين ، وبفكه على الأصل ؛ لأنهما من كلمتين ، والثاني غير لازم ؛ لأنك تقول : مكنتك ، و : مكنته ، وهو منقول من (مَكُنَ) معدًّى بالتضعِيْف »[٢] .

في الأمثلة السابقة ذكر المنتجب أصل كل كلمة جاء فيها الإدغام ، ثم ألمح في المثالين الأخيرين إلى القاعدة الكلية التي تحكم هذا الضرب من الإدغام .

والمعلوم أن الإدغام في مثل هذه الأمثلة المذكورة التي عرضها المنتجب جائز ، لا واجب ؛ لأنها من باب كلمتين ، وإن كان الثاني كجزء الكلمة[٣] تجُوُّزاً ، للاتصال في الكتابة ، واتصال الضمير[٤] .

٧ – المثلان ثانيهما متحرك :

قال المنتجب : « والأصل في اسم الله تعالى (إلاه) ، بدليل قوله : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ .. ثم دخلت عليه الألف واللام للتفخيم والتعظيم ، فقيل : الإلٰه ، قال :

مَعَاذَ الإِلٰهِ أَنْ نَكُونَ كَظَبْيَةٍ ...

ونظيره الناس ، أصله : الأناس ، قال :

إِنَّ الْمَنَايَا يَطَّلِعْـ نَ عَلَى الأُنَاسِ الآمِنِينَا

---

(١) الفريد ٢ / ٢٤٦ – ٢٤٧ .

(٢) المصدر السابق ٣ / ٣٧٠ .

(٣) ينظر : شرح الشافية ، للرضي ٣ / ٢٤٨ .

(٤) ينظر : شرح الشافية ، للجاربردي : ٣٣١ ، وحاشية ابن جماعة (ضمن الشرح) .

ثم حذفت الهمزة ، إما بالنقل ، وإما بالحذف ، فاجتمعت لامان ، فأدغمت الأولى في الثانية كراهة اجتماع المثلين »[١] .

والإدغام في نحو ما ذكر المنتجب في الاسمين السابقين (الله) و (النّاس) واجب ؛ لأن الاسم في كلٍّ منهما على أزيد من ثلاثة أحرف ، والزائد في كلٍّ منهما غير تاء التأنيث ، أو علامتي التثنية ، أو جمع السلامة ، أو ياءَي النسب ، أو الألف والنون الزائدتين ، أو ألِفَي التأنيث[٢] .

المطلب الثاني : إدغام المتجانسين :

١ – إدغام التاء في الدال :

يقول المنتجب : « قوله : ... ﴿ فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا ﴾ ... أصله : (تَدَارَأْتُمْ) ، ووزنه (تَفَاعَلْتُمْ) ، غير أن التاء أدغمت في الدال بعد القلب ؛ لكونهما من مخرج واحد ، فلمّا أدغمت سكنت ، إذ شرط المدغم أن يكون ساكناً ، و لم يمكن الابتداء بالساكن ، فاجتلبت له همزة الوصل لذلك .

ومثله : (ادَّارَكُوا) و (اثَّاقَلْتُمْ) و (اطَّيَّرْنَا) ونظائرهن »[٣] .

ذكر المنتجب في المثال السابق التفسير الصوتي للإدغام الحاصل بين التاء والدال ، وهو اشتراكهما في المخرج .

كما أنهما يشتركان في كونهما حرفين شديدين[٤] .

٢ – إدغام التاء في الطاء :

قال المنتجب : « وقرئ : ﴿ بَيَّتَ طَائِفَةٌ ﴾ بالإظهار وفتح التاء على الأصل ؛ لأنه فعل ماضٍ ، ولا حاجة تدعو إلى الإسكان ، وبالإدغام ؛ لكونهما من مخرج

---

(١) الفريد ١ / ١٥٤ – ١٥٥ .

(٢) ينظر : الممتع ٢ / ٦٤٧ .

(٣) الفريد ١ / ٣١٤ ، وينظر – أيضاً –: ٢ / ٢٩٦ و ٣٧٤ ، و ٤ / ١٦٣ .

(٤) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٨٢ .

واحد ، وأسكنت التاء لأجله ؛ لأنه لا يَتَأَتَّى الإدغامُ إلا بعد إسكان المدغم »[١] .

وقال : « وقوله : ﴿ وَإِنْ كُنتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا ﴾ ... أصله : (فتطهروا) ، فأدغمت التاء في الطاء ، للقرب بعد القلب »[٢] .

وقال - أيضاً - : « وقوله : ﴿ فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ ﴾ ... أصله : (استطاعوا) ... وقرئ : (فما اسطّاعوا) مشددة الطاء ، على إدغام التاء فيها بعد قلبها طاءً ، وقارئه جامع بين الساكنين على غير الحد ، والذي جوز ذلك ارتفاع اللسان عن المدغم والمدغم فيه ارتفاعة واحدة ، كارتفاعه عن المتحرك »[٣] .

ما ذكره المنتجب من اشتراك التاء والطاء في المخرج ، وتقاربهما في بعض الصفات موافق لما ذهب إليه كثير من العلماء ؛ لأنهما حرفان شديدان ، لكنَّ التاءَ مهموسٌ والطاءَ مجهورٌ[٤] .

المطلب الثالث : إدغام المتقاربين :

١ - إدغام التاء في الزاي والسين والصاد :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ وَازَّيَّنَتْ ﴾ أصله : تزيّنتْ ، فأدغمت التاء في الزاي بعد قلبها زاياً ، فسكنت ، فاجتلبت لها ألف الوصل »[٥] .

وقال : « قوله - عز وجل - : ﴿ وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ ﴾ ... وأصله : تتزاور ، فَخُفِّفَ بإدغامِ التاءِ في الزاي بعد قلبها زاياً ، أو بحذفها،

---

(١) الفريد ١ / ٧٦٧ ، وهي قراءة حمزة . ينظر : السبعة : ٢٣٥ .

(٢) الفريد ٢ / ١٨ .

(٣) المصدر السابق ٣ / ٣٧٣ ، والقارئ هو حمزة . ينظر : السبعة : ٤٠١ .

(٤) يراجع : الفريد ١ / ٢٣٩ و ٣٩٦ ، و ٢ / ٣٤٦ و ٥١١ ، و ٤ / ٤٢٢ ، وينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٤ ، والممتع ٢ / ٧١٣ ، وشرح الشافية ، للرضي ٣ / ٢٨٠ - ٢٨١ .

(٥) الفريد ٢ / ٥٥٠ .

وقد قرئ بهما »[١] .

وقال - أيضاً - : « وقوله : ﴿ لَا يَسَّمَّعُونَ ﴾ ... أصله : يتسمعون ، فأُدغمت التاء في السين »[٢] .

كما قال : « وقوله : ﴿ تَسَّاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾ قرئ بتشديد السين على أن أصله : (تتساءلون) ، فأُدغمت التاء في السين بعد قلبها سيناً ؛ كراهة اجتماع المثلين في صدر الكلمة »[٣] .

وقال : « وقرئ ... ﴿ يَصَّعَّدُ ﴾ ، وأصله : يَتَصَعَّد ، فأدغمت التاء في الصاد بعد القلب ، و : (يصّاعد) ، وأصله : يتصاعد »[٤] .

وقال - أيضاً - : « وقوله : ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ ﴾ قرئ بتشديد الصاد والدال فيهما ، والأصل : المتصدقين والمتصدقات ، اسم الفاعل من الصدقة ، فأدغمت التاء في الصاد بعد قلبها صاداً »[٥] .

ذكر المنتجب أصل الكلمات السابقة التي أدغم فيها التاء في الزاي والسين والصاد ، و لم ينص على القاعدة التي تَضْبِطُ هذا الضربَ من الإدغام .

وقد أشار سيبويه إلى أن التاء تدغم في الزاي والسين والصاد ؛ لقرب المخرجين ، ثم قال : « والبيان عربي حَسَنٌ لاختلاف المخرجين »[٦] .

---

(١) الفريد ٣ / ٣١٨ ، وقد قرأ : (تَزَّاور) ابن كثير ونافع وأبو عمرو . ينظر : السبعة : ٣٨٨ .

(٢) الفريد ٤ / ١٢٥ ، وهي قراءة حفص عن عاصم وحمزة والكسائي . ينظر : السبعة : ٥٤٧ .

(٣) الفريد ١ / ٦٨٤ ، وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر . ينظر : السبعة : ٢٢٦ ، وينظر - أيضاً - : الفريد ١ / ٥٠١ ، ٧٣٧ ، و ٣ / ٣٩٣ .

(٤) الفريد ٢ / ٢٢٦ ، و (يصّعّد) قراءة حفص عن عاصم و نافع وأبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي ، وأما (يصّاعد) فقراءة عاصم في رواية أبي بكر . ينظر : السبعة : ٢٦٩ ، كما ينظر - في أمثلة إدغام التاء في الصاد - : الفريد ٢ / ٢٨٤ ، ٢٩٣ ، و ٤ / ١١١ ، ٤٥٢ ، ٦٢٦ .

(٥) الفريد ٤ / ٤٣٢ ، وهي قراءة السبعة غير ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر . ينظر : السبعة : ٦٢٦ .

(٦) الكتاب ٤ / ٤٦٢ - ٤٦٣ ، و ٤٧٤ .

وقال ابن عقيل : « تُدغَمُ تاءُ تَفَعَّلَ وشبهه في مِثلِهَا ... وَمُقَارِبِهَا ، وهو أَحَدَ عَشَرَ حرفاً »[١] ، ثم ذكر الزاي والسين والصاد .

٢ – إدغام التاء في الثاء والذال والظاء :

قال المنتجب : « وقوله : (اثَّاقَلْتُمْ) الأصل : تثاقلتم ، وبه قرأ الأعمش ، فأدغمت التاء في الثاء بعد القلب ، للقرب في المخرج ، ودخلت ألف الوصل للابتداء لمّا سكن الحرف للإدغام »[٢] .

وقال : « وقوله : ﴿ أَوْ يَذَّكَّرُ ﴾ ... وأصله : (يتذكر) أيضاً ، فأدغمت التاء في الذال بعد قلبها ذالاً »[٣] .

وقال – أيضاً – : « وقوله : ﴿ وَلِيَتَذَكَّرَ ﴾ القراء بياء وتاء ، ويجوز في الكلام إدغام التاء في الذال ، ولا تجوز القراءة به إذا لم تثبت به رواية »[٤] .

كما قال : « وقد قرئ ... : (تَظَّاهَرُونَ) بفتح التاء وتشديد الظاء ، والأصل : تتظاهرون ، فأدغمت التاء في الظاء بعد قلبها ظاءً ، وكذلك من قرأ : (تظَّهَّرون) فالأصل : تتظَهَّرون ، فأدغم »[٥] .

وما ذكره المنتجب من إدغام التاء في الثاء والذال والظاء موافق لما نصّ عليه كثير من العلماء من أن التاء تدغم في الحروف المقاربة لها ، ومن هذه الحروف الثاء والذال والظاء[٦] .

٣ – إدغام التاء في الشين :

قال المنتجب : « وأصل (يشّقّقُ) : يَتَشَقّق ، وبه قرأ بعض القراء ، فأدغمت التاء في الشين بعد القلب »[٧] .

---

(١) المساعد ٤ / ٢٧٧ .
(٢) الفريد ٢ / ٤٦٧ .
(٣) المصدر السابق ٤ / ٦٢٦ .
(٤) المصدر نفسه ٤ / ١٦٣ ، وينظر – أيضاً – : ٢ / ٢٦٨ ، و ٣ / ٤٠٩ .
(٥) الفريد ٤ / ٣٠ ، وينظر – أيضاً – ١ / ٣٢٨ .
(٦) ينظر : الممتع ٢ / ٧٠١ ، وشرح الشافية ، للرضي ٣ / ٢٨٠ – ٢٨١ ، والمساعد ٤ / ٢٧٧ .
(٧) الفريد ١ / ٣١٧ .

ذكر المنتجب - هنا - أصل الفعل (يشّقّق) ، وأن التاء أدغمت في الشين ، ولم يوضح القاعدة التي تَحْكُمُ هذا الضرب من الإدغام ، وهي أن التاء تدغم في الشين ؛ لأن في الشين استطالةً قَرَّبَتْهَا من طرف اللسان حتى اتصلت بمخرج الطَّاءِ ، فأشبهت حروف طرف اللسان(١) .

٤ - إدغام التاء في القاف :

قال المنتجب :«وقوله : ﴿ لَهُ مُعَقِّبَاتٌ ﴾ ... الأصل : معتقبات ، فأدغمت التاء في القاف بعد أن نقلت حركتها إلى العين »(٢) .

ذكر المنتجب - هنا - أصل (مُعقّبات) ، وأن التاء أدغمت في القاف ، وقد نصّ على هذا الإدغام الزمخشري(٣) .

لكن جمهور العلماء نصوا على أن التاء لا تدغم في القاف ولا القاف في التاء ، وإنما تدغم القاف في مثلها وفي الكاف فقط(٤) .

٥ - إدغام الضاد في الطاء :

قال المنتجب : « ﴿ ثُمَّ أَضْطَرُّهُ ﴾ ... قرئ في غير المشهور - أيضاً - : (ثم اطّره) ، بإدغام الضاد في الطاء ، وكذلك : ﴿ فَمَنِ اطُّرَّ ﴾ ، و: ﴿ إِلاَّ مَا اطُّرِرْتُمْ ﴾ ، كما قالوا : (اطّجع) في (اضطجع) ، وهي لغة رديئة ؛ لأن الضاد من الحروف الخمسة التي يُدْغَم فيها ما يجاورها ، ولا تدغم هي فيما يجاورها ، وهي الضاد والفاء والميم والراء والشين ؛ لأن هذه الحروف زائدة على مجاورها في صوتها وقوتها ، فإدغامها يؤدي إلى الإجحاف بها »(٥) .

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٥٧ ، والممتع ٢ / ٧٠١ ، وشرح الشافية ، للرضي ٣ / ٢٨٢ ، والمساعد ٤ / ٢٧٧ .

(٢) الفريد ٣ / ١٢١ .

(٣) ينظر : الكشاف ٢ / ٣٥٢ .

(٤) ينظر : التبصرة ٢ / ٩٥٦ ، والإقناع ١ / ٢٢٠ - ٢٢١ ، والبحر ٥ / ٣٧١ .

(٥) الفريد ١ / ٣٧٢ - ٣٧٣ ، والذي قرأ : (ثم اطّره) و : (فمن اطّر) هو ابن محيصن . ينظر : مختصر الشواذ : ١١ ، والبحر ١ / ٣٨٦ .

قال الصيمري : « والضاد تدغم في مثلها فقط ... ولا تدغم في غيرها ؛ لما فيها من الاستطالة التي يذهبها الإدغام »[١] .

وقد سمع إدغامها في الطاء كما نص عليه المنتجب ، وكذلك في الشين والذال[٢] .

قال ابن مالك : « وربما أدغم ... الضاد في الطاء »[٣] .

٦ – إدغام الفاء في الباء :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ نَخْسِفْ بِهِمُ ﴾ قرئ بالإظهار ، وهو الوجه ؛ لأن الفاء لا تدغم إلا في مثلها عند النحاة ، لما فيها من التأفيف ، وهو زيادة صوت ، وبالإدغام قرأ الكسائي ؛ لكونهما متقاربين ، مع كون الباء شديدة مجهورة »[٤] .

قيل : وإدغامها في الباء – هنا – ضعيف في القياس ، ولا يحفظ من كلامهم ؛ لما فيه من إذهاب التفشي[٥] .

ولكنّ القراءة حفظت ذلك ، وهي من كلام الله تعالى ، ويبدو أن إدغام الفاء في الباء قليل ، قال ابن مالك : « وربما أدغموا الفاء في الباء »[٦] ، ولله در أبي حيان فقد نبه إلى أن إدغام الفاء في الباء ليس قوياً فقط ؛ لأنه يوجد في القراءة فصيح وأفصح ، حيث قال : « وأدغم الكسائي الفاء في الباء في ﴿ نَخْسِفْ بِهِمُ ﴾ ، قال أبو علي : لا يجوز ؛ لأن الباء أضعف في الصوت من الفاء ، فلا تدغم فيها ، وقال الزمخشري : وقرأ الكسائي : ﴿ نَخْسِفْ بِهِمُ ﴾ بالإدغام ، وليست بقوية »[٧] .

---

(١) التبصرة ٢ / ٩٥٣ .
(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٧٠ ، والتبصرة ٢ / ٩٥٣ – ٩٥٤ ، والمساعد ٤ / ٢٦٦ ، ٢٦٨ .
(٣) المساعد ٤ / ٢٦٨ .
(٤) الفريد ٤ / ٥٧ – ٥٨ .
(٥) ينظر : المساعد ٤ / ٢٦٨ ، ويراجع : الكتاب ٤ / ٤٤٨ .
(٦) المساعد ٤ / ٢٦٨ .
(٧) البحر ٧ / ٢٦٠ – ٢٦١ .

٧ – إدغام القاف في الكاف :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُم ﴾ ... قرئ : (بورقكم) بـ ... إظهار القاف على الأصل ، وبإدغامها في الكاف ، لقرب مخرجيهما »[١] .

قد مر معنا أن القاف لا تدغم إلا في مثلها ، أو في الكاف فقط[٢] .

٨ – إدغام اللام في النون :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ فَذَانِّكَ ﴾ قرئ ... مشدداً ... وأما المشدد فمثنى (ذلك) ، فلما ثُنِّيَ وقعت اللام بعد نون التثنية ، ثم أدغمت اللام في النون على حكم إدغام الثاني في الأول ، ومنع من إدغام الأول في الثاني – الذي هو على أصول الإدغام – فصارت نوناً مشددة »[٣] .

نبه المنتجب في المثال السابق إلى أن القياس الذي يجيء على أصول الإدغام هو إدغام الأول في الثاني[٤] ، لكن جاء – هنا – بإدغام الثاني في الأول .

أما (ذانّك) بالتشديد فإنه مثنى (ذلك) ، وقد ذكره المبرد[٥] .

وهي لغة لكثير من العرب ، يقولون : (ذانّك) ، و : (هذانّ) ، و : (اللذانّ)[٦] ، وقد قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو[٧] .

وإدغام اللام في النون جائز ، قال سيبويه : « وأما اللام فقد تدغم فيها ... والبيان أحسن ؛ لأنه قد امتنع أن يدغم في النون ما أدغمت فيه سوى اللام »[٨] .

---

(١) الفريد ٣ / ٣٢٢ ، والذي قرأ بالإدغام هو ابن محيصن . ينظر : مختصر الشواذ : ٧٩ .

(٢) ينظر : التبصرة ٢ / ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، والإقناع ١ / ٢٢٠ – ٢٢١ .

(٣) الفريد ٣ / ٧١٥ .

(٤) ينظر : شرح الشافية ، للرضي ٣ / ٢٨٦ .

(٥) ينظر : المقتضب ٣ / ٢٧٥ .

(٦) ينظر : معاني القرآن ، للفراء ٢ / ٣٠٦ ، وسر الصناعة ٢ / ٤٨٧ .

(٧) ينظر : السبعة : ٤٩٣ ، وتفسير القرطبي : ٥٠٠١ .

(٨) الكتاب ٤ / ٤٥٦ ، وينظر : الممتع ٢ / ٦٩١ – ٦٩٢ ، ٧٠١ .

٩ – إدغام النون في الجيم والياء :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُنْجِي ﴾ ... قرئ : (نُجّي) بنون واحدة وتشديد الجيم وإسكان الياء ، وفيه أوجه : ... والثاني : أنه فعل مستقبل ، إلا أن النون الثانية أدغمت في الجيم بعد قلبها جيماً ، وهذا ضعيف ؛ لأن النون تخفى عند الجيم ، ولا تدغم فيها »[١] .

وقال – أيضاً – : « و (أناسِيَّ) جمع (إنسيّ) ، وهو واحد (الإنس) ، أو جمع (إنسان) ، والأصل : (أناسين) كَسَراحين في جمع (سرحان) ، فقلبت النون ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء »[٢] .

ورد ابن مجاهد على من قال : إن النون أدغمت في الجيم في القراءة السابقة ، فقال : « وهو وهم ، لا يجوز – ههنا – الإدغام ؛ لأن النون الأولى متحركة والثانية ساكنة ، والنون لا تدغم في الجيم ، وإنما أخفيت ؛ لأنها ساكنة ، تخرج من الخياشيم ، فحذفت من الكتاب ، وهي في اللفظ ثابتة ، ومن قال : يدغم فهو غلط »[٣] .

وقال ابن هشام : « وإدغام النون في الجيم لا يكاد يعرف »[٤] .

ولذلك قال سيبويه : « وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً ، مخرجه من الخياشيم ، وذلك أنها من حروف الفم ، وأصل الإدغام لحروف الفم » ، ثم قال : « وليس حرف من الحروف التي تكون النون معها من الخياشيم يدغم في النون ؛ لأن النون لم تدغم فيهن حتى يكون صوتها من الفم ، وتقلب حرفاً بمنزلة الذي بعدها ، وإنما هي معهن حرف بائن مخرجه من الخياشيم ...

---

(١) الفريد ٣ / ٤٩٩ ، وهي قراءة عاصم في رواية أبي بكر ، ومروية كذلك عن أبي عمرو . ينظر : السبعة : ٤٣٠ .

(٢) الفريد ٣ / ٦٣٤ .

(٣) السبعة : ٤٣٠ .

(٤) أوضح المسالك ٤ / ٤١٠ .

كما لا تدغم هي فيهن ... لبعدهن منها وقلة شبههن بها ، فلم يحتمل لهذا أن تصير من مخارجهن »[١] .

وعلى هذا فإنه لم يقو سماع إدغام النون في الجِيْم لغة، وقد جاء قراءة ، ما ذكر من الإدغام قد جاء ضمن الأوجه التي خرجت بها قراءة (نُجِّي) بإخفاء النون عند الجيم ، فظن السامع أن النون أدغمت في الجيم .

والإخفاء شأنه في التماس الخفة وطلبها شأن الإدغام ، قال الصيمري : « والإخفاء – في طلب الخفة به – كالإدغام في طلب الخفة ، فلما أمكن استعمال الخيشوم وحده في النون ، ثم استعمل الفم فيما بعده كان ذلك أخف عليهم من أن يستعملوا الفم في إخراج النون ، ثم يعودوا إلى الفم فيما بعد النون »[٢] .

وأما إدغام الياء في النون في (أناسيّ) كما ذكر المنتجب أو في بقية حروف (يرملون) فقد ذكره كثير من العلماء[٣] .

١٠ – إدغام النون في الظاء :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿لِنَنْظُرَ كَيفَ تَعْمَلُونَ﴾ ... قرئ بنون واحدة وتشديد الظاء ، على إدغام النون فيها بعد القلب ، وهو بعيد ؛ لأن النون لا تدغم في شيء من الحروف إلا في هجاء (يَرْمُلُون) .

والوجه أن يكون أخفاها القارئ ، فظُنَّ [أنها](*) مدغمة»[٤] .

قال ابن جني : « ظاهر هذا أنه أدغم نون (ننظر) في الظاء ، وهذا لا يُعرفُ في اللغة ، ويشبه أن تكون مخفاة ، فظنها القراء مدغمة ، على عادتهم في

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٥٤ ، ٤٥٦ .

(٢) التبصرة ٢ / ٩٦٤ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٥٢ – ٤٥٦ ، والتبصرة ٢ / ٩٦٢ – ٩٦٣ ، والممتع ٢ / ٦٩٥ – ٦٩٦ ، والمساعد ٤ / ٢٧٣ – ٢٧٥ . (*) زيادة يقتضيها السياق ، وليست في المحقق .

(٤) الفريد ٢ / ٥٤٠ – ٥٤١ ، وهي قراءة يحيى بن الحارث . ينظر : المحتسب ١ / ٣٠٩ .

تحصيل كثير من الإخفاء إلى أن يظنوه مدغماً ، وذلك أن النـون لا تُدغَـمُ إلا في ستة أحرف ، ويجمعها قولك : يُرْمِلُون »[١] .

١١ – إدغام النون في اللام :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ إِنَّا إِذاً لَمِنَ الآثِمِين ﴾ ... قرئ : (لملاّثمين) ، بحذف الهمزة ، وطرح حركتها على اللام ، وإدغام نون (من) فيها ، كقولـه : ﴿ عاد لُّولى ﴾ ، على قراءة أبي عمـرو ونـافع ، اعتـداداً بالحركـة فيمـن قـال : لَحْمَرُ »[٢] .

ويقول – أيضاً – : « قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَنْفَالِ ﴾ ... قـرئ : (علّنفال) ، بطرح الهمزة بعد إلقاء حركتها على اللام ، وإدغـام نـون (عـن) فيها تخفيفاً واعتداداً بالعارض »[٣] .

في الأمثلة السابقة أدغمت النون في اللام بعد قلبها لامـاً ، لكـن المنتجـب لم يذكر القاعدة الكلية لمثل هذا الضرب من الإدغام .

والمعروف أن النون الساكنة تدغم في اللام ؛ لأنها قريبـة منـها علـى طـرف اللسان[٤] .

١٢ – إدغام النون في الميم والواو :

قال المنتجب : « قوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم ﴾ الأصل في اللفظ (إنْ مَـا) مفصولة ، ولكنها أدغمت وكتبت في الإمام على الإدغام »[٥] .

---

(١) المحتسب ١ / ٣٠٩ ، وينظر : التبصرة ٢ / ٩٦٣ .

(٢) الفريد ٢ / ٩٩ ، وقراءة : (لملاّثمين) قرأ بها الأعمش وابن محيصن . ينظر : البحر ٤ / ٤٤ .

(٣) الفريد ٢ / ٤٠٤ ، وهي قراءة ابن محيصن . ينظر : البحر ٤ / ٤٥٦ .

(٤) ينظـر : الكتـاب ٤ / ٤٥٢ و ٤٥٤ ، والتبصـرة ٢ / ٩٦٢ – ٩٦٣ ، والإقنـاع ١ / ٢٤٦ ، والمساعد ٤ / ٢٧٣ – ٢٧٤ .

(٥) الفريد ١ / ٢٧٧ ، وينظر : ٢ / ٦٧٢ .

وقال - أيضاً - : « قوله عز وجل : ﴿ ن وَالْقَلَمِ ﴾ قرئ بإظهار النون ، وهو الأصل ... وبإدغامها على نية الوصل »[١] .

سبقت الإشارة إلى أن النون تدغم في حروف (يرملون) .

قال ابن عقيل : « وما ذكر من أن النون الساكنة تدغم في الميم والواو والياء هو في الكلمتين ، فأما في الكلمة فالإظهار ، نحو : (زنْماء) و(صِنْوان) و(دنْيا) ؛ لئلا يلتبس بالمضاعف ، قال سيبويه : وقالوا : امَّحى ، حيث لم يلتبس »[٢] .

١٣ - إدغام الواو في الهمزة :

قال المنتجب : « وقرئ : ﴿ مِن سَوَّاتِهِما ﴾ بتشديد الواو على إبدال الهمزة واواً ، وإدغام الواو فيه ، إجراء للأصلي مجرى الزائد ، وهي لغية حكاها صاحب الكتاب »[٣] .

قال ابن جني : « حكى سيبويه ذلك لغة قليلة ، والوجه في تخفيف نحو ذلك أن تحذف الهمزة ، وتلقى حركتها على الواو قبلها ، فتقول في تخفيف نحو : (السوْءَة) : (السَّوَة) ، وفي تخفيف (الجيئة) : (الجيَة) ، ومنهم من يقول : (السوَّة) و: (الجيّة) ، وهو أَدْوَنُ اللغتين وأضعفهما ، ومنهم من يقول في المنفصل من (أوْ أنت) : (أوّنت) ، وفي (أبو أيوب) : (أبوَّيُّوب) ، وهو في المنفصل أسهل منه في المتصل ؛ لما يوهم (سَوّة) أنه مضاعف الواو ، نحو : (القوّة) و(الحوّة) »[٤] .

وإدغام الواو في الهمزة لا يكون حتى تقلب الهمزة واواً ؛ لأن الواو تُدغمُ في مثلها فحسب[٥] .

---

(١) الفريد ٤ / ٥٠٣ ، والذي قرأ بإدغام النون في الواو عاصم في رواية أبي بكر والكسائي وابن عامر . ينظر : السبعة : ٦٤٦ ، والإقناع ١ / ٢٤٥ .

(٢) المساعد ٤ / ٢٧٥ ، ويراجع : الكتاب ٤ / ٤٥٥ .

(٣) الفريد ٢ / ٢٨٢ ، وهي قراءة الحسن وأبي جعفر وشيبة والزهري . ينظر: المحتسب ١/ ٢٤٣ ، ويراجع : الفريد ٢ / ٣٧٧ .

(٤) المحتسب ١ / ٢٤٣ .

(٥) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٤٢ ، والتبصرة ٢ / ٨٢٥ ، ٩٦٦ ، والإقناع ١ / ٢٣١ - ٢٣٣ .

كما قال المنتجب : « ﴿ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾ ... مذهب الكوفيين أنه (أفعَل) من (وَأَل) : (يَئِل) (وأْلاً) و(وُؤُولاً) إذا لجأ ، وأصله : (أَوْءَل) ، ثم خففت الهمزة الثانية بأن قلبت واواً ، وأدغمت الأولى فيها ، كما خففت من (مقروءة) و (خطيئة) بالقلب والإدغام على إجراء الأصلي مجرى الزائد »(١) .

قال العكبري : « القياس في تخفيف مثل هذه الهمزة أن تلقى حركتها على الساكن قبلها ، وتحذف »(٢) .

١٤ – إدغام الواو في الياء :

قال المنتجب : « قال بعضهم : (ريّا) في (رؤيا) ، فقلبت الهمزة إلى واو قلباً لازماً ، فصار بمنزلة ما هو من الواو في أصل التركيب مثل : (طَوْيًا) في (طويت) ، فَقُلِبَ الواوُ وأُدغِمَ ، لاجتماع الواو والياء ... مثل : (طويت) (طَيًّا) »(٣) .

وقال – أيضاً – : « وأصل (ديّار) : (دَيْوار) ؛ لأنه (فَيْعَال) من الدار ، والواو إذا وقعت بعد ياء ساكنة قبلها فتحة قلبت ياء وأدغمت ، كما فُعِل بـ(أيّام) و (قَيَّام) ونحوهما »(٤) .

إذاً فالواو تدغم في الياء سواءً تقدمت أو تأخرت كما في الأمثلة السابقة بعد قلبها ياءً ، قال الصيمري : « الواو والياء إذا اجتمعتا ، وكانت الأولى منهما ساكنة قلبت الواو ياء ، وأدغمت في الياء بعدها قياساً مطرداً »(٥) .

---

(١) الفريد ١ / ٢٨٢ ، وينظر – في الخلاف في أصل (أوّل) – : التبيان ١ / ٥٧ – ٥٨ ، والفريد ١ / ٢٨٢ – ٢٨٣ ، والقاموس (أول) و (وول) ١٣٧٨ ، ١٣٨١ .

(٢) التبيان ١ / ٥٨ .

(٣) الفريد ١ / ٢٩١ .

(٤) المصدر السابق ٤ / ٥٣٨ ، وينظر – أيضاً في أمثلة قلب الواو ياء وإدغامها في الياء – : ١ / ١٦٧ ، ٣٢٣ ، ٤٩٤ ، و ٢ / ٢٣ ، ٣٦١ ، ٣٩١ ، و ٣ / ٤٠٦ ، ٤١٣ – ٤١٤ .

(٥) التبصرة ٢ / ٨٢٥ .

١٥ – إدغام الياء في الهمزة :

قال المنتجب : « وقرئ : (النَّسِيُّ) بتشديد الياء من غير همز بوزن (النديّ) ، على القلب والإدغام ، على التخفيف القياسي »[١] .

وقال – أيضاً – في وجوه القراءات الواردة في قوله تعالى : ﴿ بِعَذَابٍ بَئِيسٍ ﴾[٢] : « والسادس : (بيِّس) ، بوزن (ريِّس) على قلب همزة (بَيْئِس) ياءً وإدغام الياء فيها قياساً على قول من قال في تخفيف ... (شيءٍ) : شيّاً ، فأبدل الهمزة على لفظ ما قبلها »[٣] .

المطلب الرابع : الإدغام في (تاء) الافتعال :

١ – تاء الافتعال مع الهمزة :

يقول المنتجب : « قوله – عز وجل – : ﴿ قَالَ لَو شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيهِ أَجْراً ﴾ ... قرئ بتشديد التاء وفتح الخاء ، وفيه وجهان : ... والثاني : هو (افتعل) من الأخذ ، والأصل : (ائتخذ) ، فقلبت الهمزة الثانية ياء ؛ لانكسار ما قبلها كراهة اجتماع الهمزتين ، ثم أدغمت الياء في التاء بعد قلبها تاء ، كما قيل في افتعل من (الوعد) و (الوزن) : (اتّعد) و : (اتّزن) »[٤] .

ذكر المنتجب في المثال السابق أحد الوجهين في أصل الفعل (اتّخذ) ، وهو (ائتخذ) ، ثم أشار إلى ما حدث فيه من قلب الهمزة ياء ، ثم قلب الياء تاء ، ثم إدغام التاء في التاء .

وهذا ضرب من تأثر الأصوات بعضها بالبعض الآخر .

---

(١) الفريد ٢ / ٤٦٦ ، وهي قراءة ابن كثير . ينظر : السبعة : ٣١٤ .

(٢) الأعراف : (١٦٥) ، وهي قراءة نصر بن عاصم . ينظر : المحتسب ١ / ٢٦٥ .

(٣) الفريد ٢ / ٣٧٧ .

(٤) المصدر السابق ٣ / ٣٦٣ ، ويراجع : ١ / ٢٩١ .

٢ – تاء الافتعال مع (الدال) :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ **وَلَهُم مَا يَدَّعُونَ** ﴾ ... و (يدعون) يفتعلون من الدعاء ، وأصله : (يدتعيون) فاستثقلت الحركة على الياء ، فأزيلت عنها بأن ألقيت على ما قبلها ؛ لأنها لا تتحرك بحركة وهي متحركة بأخرى ، وحذفت حذفاً ، ثم حذفت الياء ؛ لسكونها وسكون واو الجمع بعدها ، وضمت العين لتستقر الواو بعدها ، فبقي (يدتعون) بوزن (يفتعون) ، ثم أدغمت الدال في التاء بعد قلبها دالاً ، فبقي (يدّعون) »[١] .

حرص المنتجب – هنا – على وصف ظاهرة الإدغام الصوتية ، كعادته في الإشارة إلى ما مرت به اللفظة القرآنية من تغييرات الإعلال ثم الإبدال ، حتى وصلت إلى صورتها الأخيرة المنطوق بها ، وذلك بسبب تأثر الأصوات بعضها ببعض ، من أجل أن يحصل التوافق الصوتي للكلمة في الصورة الأخيرة منها .

ومعلوم أنه متى ما وقعت تاء الافتعال بعد الدال قلبت دالاً ، فيؤدي ذلك إلى اجتماع مثلين : الأول ساكن والثاني متحرك ، فَيَتِمُّ الإدغام .

وقد جاء الإدغام – هنا – على خلاف القياس ؛ لأن القياس في المتقاربين قلب الأول إلى الثاني ، ولكن في هذا المثال ونحوه يقلب الثاني إلى الأول ؛ لأن الثاني – وهو تاء الافتعال – زائد ، دون الأول الذي هو فاء الكلمة[٢] .

٣ – تاء الافتعال مع (الذال) :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ **فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ** ﴾ أصل (مُدَّكِر): (مُذْتَكِر) مفتعل من الذكر ، فالذال حرف مجهور ، والتاء حرف مهموس ، فأبدلوا من التاء حرفاً مهموساً ؛ لتوافق الذال في الجهر والتاء في المخرج ، وهو الدال ، ثم أدغمت الذال في الدال بعد أن قلبوها دالاً ، وهو الوجه والأصل ، وعليه الجلُّ .

---

(١) الفريد ٤ / ١١٥ ، كما ينظر : ٢ / ٤٨١ ، و ٤ / ٤٩٩ .

(٢) ينظر : شرح الشافية ، للرضي ٣ / ٢٨٦ .

ويجوز إدغام الثاني في الأول بعد قلب الدال ذالاً ، فيصير (مذّكر) بذال معجمة ، وبه قرأ بعض القراء ، وقيل : بل قلبت التاء ذالاً ، وأدغمت فيها ، وقرئ - أيضاً - : (مذتكر) على الأصل ، وَكُلٌّ عَرَبِيٌّ »(١) .

ويجوز في هذا المثال ونحوه وجه رابع ، وهو (مذدكر) ، قال الرضي : « وإذا كان فاء (افتعل) مقارباً في المخرج لتائه وذلك إذا كانت الفاء أحد ثمانية الأحرف التي ذكرنا أن التاء تدغم فيها ؛ لكونها من طرف اللسان كالتاء ، وهي الدال والذال والطاء والظاء والثاء والصاد والسين والزاي ، وتضم إلى الثمانية الضاد ؛ لما ذكرنا : من أنها باستطالتها قَرُبَتْ من حروف طرف اللسان ... ومع الحروف المذكورة يجوز أن لا تخفف الكلمة بالإدغام ؛ لكون المتقاربين في وسط الكلمة ، والغالب في الإدغام آخر الكلمة ... فتخففها بقلب التاء إلى حرف يكون أقرب إلى فاء الكلمة من التاء ... وتقربها إلى الزاي والذال المعجمة بأن تجعل التاء دالاً ... فتقول ... : (اذدكر) ... ومنع سيبويه اذدكر وأوجب الإدغام »(٢) .

وقال - أيضاً - : « قوله - عز وجل - : ﴿ وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ ﴾ الجمهور على الدال في (وادّكر) ، وهو الكثير الشائع ، وأصله : (اذتكر) ، فأبدلت التاء دالاً ، لا للإدغام ، بل ليتقارب الحرفان ، فبقي (اذدكر) ، ثم قلبت الذال دالاً ؛ لأجل الإدغام ؛ لاجتماع المتقاربين ، وأدغمت الأولى في الثانية ، فصار (ادّكر) كما ترى ، وقرئ : (واذكر) بالذال معجمة ، على قلب الدال ذالاً ، وهو مذهب لبعض العرب ، يقلبون الحرف الثاني إلى الأول ، وينشد هذا البيت :

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ ... عَفْواً وَيُظْلِمُ أَحْيَاناً فَيَظَّلِمُ

---

(١) الفريد ٤ / ٣٩٥ - ٣٩٦ ، وقرأ ابن مسعود وعيسى وقتادة : (مذّكر) . ينظر : مختصر الشواذ : ١٤٨ ، والبحر ٨ / ١٧٨ .

(٢) شرح الشافية ٣ / ٢٨٦ - ٢٨٧ ، ويراجع : الكتاب ٤ / ٤٦٩ - ٤٧٠ .

على ثلاثة أوجه : يظتلم بالإظهار ، ويطّلم بالإدغام ، وقلب الأول إلى الثاني ، ويظّلم ، بقلب الثاني إلى الأول ، فاعرفه »(١) .

في المثالين السابقين نجد المنتجب لا يغفل جانب التفسير الصوتي لهذه الظاهرة اللغوية ، بل إنه يعضد ذلك التفسير الصوتي بما ورد من القراءات القرآنية ، والشواهد الشعرية .

٤ – تاء الافتعال مع (الزاي) :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ ﴾ ... ومُزْدَجَرٌ (مُفْتَعَلٌ) من الزجر ، وأصله : (مزتجر) ، فأبدل من التاء دالاً ، لتؤاخي الزاي في الجهر ، وتُؤَاخِي التاءَ في المخرج ، وزجره وازْدَجَرَه بمعنى ، غير أن (افْتَعَلَ) أبلغ في المعنى من (فعل) ، وقرئ أيضاً : (مزّجر) ، بقلب تاء الافتعال زاياً ، وإدغام الزاي فيها »(٢) .

لقد نبه المنتجب – هنا – إلى أن أصل (مزدجر) : (مزتجر) ، ثم أشار إلى ما حدث في الكلمة من إبدال التاء دالاً ، وذكر كذلك أن التاء قد تقلب زاياً ، ثم تدغم الزاي في الزاي كقراءة من قرأ : (مُزَّجَر) .

ويكون إدغام الزاي في زاي مثلها لكنه لم يَرِدْ في قراءة مشهورة ، كما أنها لا تدغم إلا في أختيها : الصاد والسين(٣) .

وأما إدغام تاء الافتعال فيها فإنه من باب إدغام الثاني في الأول ، خلافاً لما هو حق إدغام المتقاربين من قلب الأول إلى الثاني(٤) .

---

(١) الفريد ٣ / ٧١ ، وقراءة : (واذكر) قرأ بها الحسن . ينظر : مختصر الشواذ : ٦٤ ، والبحر ٥ / ٣١٤ ، كما ينظر – في إدغام تاء الافتعال في الذال – : الفريد ١ / ٥٧٦ .

(٢) الفريد ٤ / ٣٩٢ .

(٣) ينظر : التبصرة ٢ /٩٥١ ، والإقناع ١ / ٢١٤ .

(٤) ينظر : شرح الشافية ، للرضي ٣ / ٢٨٦ .

٥ – تاء الافتعال مع (الواو) :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ لِلْمُتَّقِين ﴾ ... فاللفظ مأخوذ من (وقى) ، وفعله (اتقى) ، ففاء الفعل واو ، ولامه ياء ، والأصل : (الموتقي) ، فقلبت الواو تاء ، وذلك لأمرين : أحدهما : أن الواو كان يدركه قلب في قولهم : ايتقى ، و : ياتقي ، فلما كان كذلك أتوا بحرفٍ جَلْدٍ لا يتغير ، وهو التاء ، فأبدلوا منه ، وأدغموا في تاء الافتعال ، والثاني : أن الواو تقلب تاء لغير سبب نحو : (تراث) و (تجاه) ونحوهما ، فلما كان كذلك صار بمنزلة اجتماع متقاربين ، يقلب أحدهما إلى صاحبه ؛ ليقع الإدغام ، كسيّد وميّت ، فمتقي واتقى (مفتعل) و (افتعل) في التقدير، وإن مثلت على اللفظ قلت : (مُتّعِل) و (اتّعل) »[1] .

وقال – أيضاً – « وأصل (تتَّقُون) : (تَوْتَقِيُون) ، فأدغمت الواو في التاء بعد أن قلبت تاءً ، وألقيت حركة الياء على القاف بعد أن أُزيلت حركتها ، ثم حذفت الياء لسكونها وسكون واو الجمع بعدها .

وقيل : بل أسكنت الياء استخفافاً ، ثم حذفت لما ذكرت آنفاً ، ووزنه : (تَفْتَعُون) فاعرفه ، وقس عليه »[2] .

وقد أشار إلى التأثر الصوتي بين تاء الافتعال والواو كثير من العلماء ، قال سيبويه : « هذا باب ما يلزمه بدل التاء مِنْ هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء ، وذلك في الافتعال ، وذلك قولك : مُتَّقِدٌ ، و : مُتّعِدٌ ، و : اتّعَدَ ، و: اتّقد »[3] .

وقال ابن جني : « قد أبدلت التاء من الواو فاءً إبدالاً صالحاً ، وذلك نحو :

---

(١) الفريد ١ / ١٨٧ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٢٤٢ – ٢٤٣ ، وينظر – في أمثلة إدغام تاء الافتعال في الواو – ١ / ٢٩١ ، و ٣ / ٥٣ – ٥٤ .

(٣) الكتاب ٤ / ٣٣٤ .

(تجاه) ، وهو (فُعال) من (الوجه) ، وتراث ، (فُعال) من (ورث) ، و(تقيّة) فعيلة من (وقيت) ومثله (التقوى) هو (فُعْلى) منه »[1] .

وهناك قوم من العرب لم يجدوا ثِقَلاً في كلامهم إذا جاءت الواو فاءً وبعدها تاء الافتعال ، قال سيبويه : « وأما ناس من العرب فإنهم جعلوها بمنزلة واو (قال) ، فجعلوها تابعةً حيث كانت ساكنة كسكونها وكانت معتلة ، فقالوا : (ايتعد) ، كما قالوا : (قيل) ، وقالوا : (ياتعد) ، كما قالوا : (قال) ، وقالوا : (موتعد) ، كما قالوا : (قُول) »[2] .

وهؤلاء القوم هم بعض أهل الحجاز[3] .

٦ – تاء الافتعال مع (الياء) :

قال المنتجب : « قوله تعالى : ﴿ فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ ﴾ ... وعن بعضهم أنه قرأ : (الذتّمن) بإدغام الياء في التاء قياساً على (اتّسر) في الافتعال من (اليسر) »[4] .

و(اتّسر) أصلها : (اِيتسر) ، فقلبت الياء تاءً ، ثم أدغمت التاء في التاء ، حيث أجروا الياء مجرى الواو ، فقالوا في (افتعل) من الْيُبْسِ واليسر : (اتّبس)، و: (اتّسر)[5] .

قال سيبويه : « والياء توافق الواو في (افتعل) ، في أنك تقلب الياء تاءً في (افتعل) من اليُبس ، تقول : (اتّبس) ، و : (متَّبِس) ، و : (يتّبِس) ؛ لأنها

(١) سر الصناعة ١ / ١٤٥ ، وينظر : المساعد ٤ / ١٧٩ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٣٤ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤ / ١١١ ، وأدب الكاتب : ٤٧٤ ، والصحاح (وجل) ٥ / ١٨٤٠ ، وسر الصناعة ١ / ١٤٧ – ١٤٨ ، وشرح المفصل ١٠ / ٦٣ ، وشرح الشافية ، للرضي ٣ / ٨٣ ، والمساعد ٤ / ١٦٩ ، ١٧٩ – ١٨٠ ، وشرح الأشموني ٤ / ٣٣٠ .

(٤) الفريد ١ / ٥٣١ .

(٥) ينظر : سر الصناعة ١ / ١٤٨ .

قد تقلب تاءً ؛ ولأنها قد تضعف - هٰهنا - فتقلب واواً لو جاءوا بها على الأصل في (مُفْتَعِل) و (افْتُعل) ، وهي في موضع الواو ، وهي أختها في الإعلال ، فأبدلوا مكانها حرفاً أجلد منها ، حيث كانت فاءً ، وكانت أختها فيما ذكرت لك ، فشبهوها بها »(١) .

الخلاصة :

١ - إن الإدغام ظاهرة صوتية لغوية ، تتأثر فيها الأصوات المتماثلة أو المتجانسة أو المتقاربة بعضها بالبعض الآخر ، طلباً للخفة ، وذلك بأن تتخلص اللسان من الثقل الحاصل بسبب اجتماع الحرفين معاً ؛ لأنه يصعب رفعه من موضع ، ثم إعادته إلى ذلك الموضع أو إلى قريب منه ، فهو وسيلة تيسير للنطق ، وإيثار للاقتصاد في الجهد العضلي .

٢ - القراءات القرآنية خيرُ مَنْ يمثِّلُ الإدغامَ في الأصواتِ بشتى صوره وأقسامه ؛ لأنها ميدان فسيح لما جاء منه واجباً أو جائزاً أو ممتنعاً .

٣ - علماء القراءات القرآنية هم الأقرب إلى وصف طبيعة اللغة العربية من غيرهم ؛ لأنهم تتبعوا الأداء اللغوي في القراءات القرآنية ، ووصفوه وصفاً تطبيقياً ، ونقلوه بالمشافهة والتلقي ، فكانوا في غاية الدقة والأمانة والموضوعية .

٤ - عُني المنتجب الهمذاني بالإدغام ، فذكر بعض القواعد العامة المتصلة به ، وأشار إلى أصول المفردات القرآنية من حيث اللغة ، وعرض لما مرت به من تغييرات الإبدال ثم الإدغام حتى جاءت على صورتها النهائية .

٥ - خرَّج المنتجب الهمذاني الكثير من القراءات القرآنية على مقتضى ظاهرة الإدغام الصوتية ، وبما تستسيغه طبيعةُ اللغةِ العربيةِ .

٦ - خالف المنتجب رأي جمهور العلماء ، الذين ذهبوا إلى أن التاء لا تدغم في القاف ، ولا القاف تدغم في التاء .

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٣٨ .

حيث أجاز إدغام التاء في القاف اعتماداً على ما جاءت به القراءة في قوله تعالى : ﴿ لَهُ مُعَقِّبَاتٌ ﴾[1] .

٧ – إن ظاهرة الإدغام تمثل – في رأينا – فناءً لبعض الأصوات في أصوات أخرى قريبة منها في مخرجها، ومماثلة لها في صفاتها ، ولكن – أحياناً – نجد أن الإدغام يحدث لعارضٍ صرفيٍّ .

٨– إنَّ ظاهرةَ الإدغامِ تَنقسِمُ بحسْبِ طبيعتها اللغوية – إلى قسمين : القسمُ الأولُ: الإدغامُ اللغوي: وهو– من حيثُ الحكمُ– جائزُ الإدغامِ؛ لأنه يكونُ مسموعاً في الاستعمالِ اللغوي لبعضِ القبائلِ العربيةِ دونَ غيرها، ويُمثِّلُ سِمَةً من سِمَاتِ تلك اللغةِ أو اللغاتِ.

وهذا النوعُ من الإدغامِ ليس له قواعدُ محددةٌ تَضْبطُهُ؛ لأنه غيرُ مُطَّرِدٍ، وإنما يُكْتَفَى فيه بالْعَزْوِ إلى القبائلِ العربيةِ التي يُسمَعُ النطقُ به في كلامها، كما سبق بيانُهُ في بعض الأمثلة التي ذُكرت.

والقسمُ الثاني: الإدغامُ الصرفي: وهو– من حيثُ الحكمُ– واجبُ الإدغامِ؛ لأنه لا يُستعملُ أصلُه اللُّغويُّ الذي يُذكر في أيٍّ من لغاتِ العربِ، ولكنه يُمثِّلُ نُضوجاً فكرياً عند علماءِ اللغةِ العربيةِ، الذين وضعوا له قواعدَه التي يَجري عليها؛ لأنه إدغامٌ شائعٌ مُطَّرِدٌ، وقد جاء مُوائماً للمسائلِ الصرفيةِ وتماريِنها في اللغة.

---

(١) الرعد : (١١) .

المبحث السابع :

الإبدال

تعريفه ، سببه ، أقسامه

تعريف الإبدال لغة واصطلاحاً :

البدل في اللغة : وضع الشيء مكان غيره ، يقال : بَدَلٌ وبِدْلٌ كَمَثَلٍ ومِثْل لغتان ، وبدل الشيء ، وبديله : الخَلَفُ منه ، وأبدلتُه بكذا إبدالاً : نحّيتُ الأول وجعلت الثاني مكانه ، وأبْدَل الشيء من الشيء وبدّله : غيّره ، وتَخِذه بدلاً[1] .

أما البدل في الاصطلاح فهو : إقامة حرف مُقام حرف آخر في موضعه[2] .

سبب الإبدال :

يقع الإبدال بين الأصوات المتجاورة بسبب تنوع الأداء اللغوي عند العرب في بعض الكلمات ؛ لأن طبيعة أدائهم تحتم عليهم أن تكون لبعض كلماتهم صور تختلف فيها بعض الحروف ، وليس هذا ضرباً من العبث في اللغة ، وإنما هي لغات تختلف باختلاف القبائل الناطقة بها ، كما أنه أداء لغوي ألفته هذه القبيلة ، فأضحى مغايراً لما اعتادته تلك القبيلة في استعمالها اللغوي ، يقول أبو الطيب : « ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف ، وإنما هي لغات مختلفة لمعانٍ متفقة ، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنًى واحدٍ ، حتى لا تختلفا إلا في حرف واحد ... والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طوراً مهموزة ، وطوراً غيرُ مهموزةٍ ، ولا بالصاد مرة وبالسين أخرى »[3] .

---

(١) ينظر : الصحاح (بدل) ٤ / ١٦٣٢ ، والمخصص ١٣ / ٢٦٧ ، واللسان (بدل) ١١ / ٢٣١ ، والمصباح المنير : ١٥ .

(٢) ينظر : الصاحبي : ٣٣٣ ، والمخصص ١٣ / ٢٦٧ ، فما بعدها ، وشرح التصريف الملوكي : ٢١٣ ، وشرح المفصل ١٠ / ٧ ، فما بعدها ، والممتع ١ / ٣١٩ ، وشرح الشافية ، للرضي ٣ / ١٩٧ ، والمزهر ١ / ٤٦٠ ، والهمع ٦ / ٢٥٦ .

(٣) المزهر ١ / ٤٦٠ .

أقسام الإبدال :

يقسم العلماء البدل إلى قسمين : الإبدال الصرفي والإبدال اللغوي .

والبدل الصرفي على ضربين : بدل هو إقامة حرف مقام حرف غيره ، نحو : (تاء) تخمة ، وتكأة .

وبدل هو قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره ، على معنى إحالته إليه ، وهذا إنما يكون في حروف العلة وفي الهمزة[1] ، وإبدال هذه الحروف لطلب الخفة ، وليس لغاية ثقلها ؛ لأنها خفيفة في نفسها[2] .

وهذا الإبدال هو الذي يسمى بالإبدال الشائع المطرد .

أما الإبدال اللغوي فهو الذي يسمى بالإبدال غير الشائع ، أو الإبدال المسموع ، وقد عُنِيَ به اللغويون كثيراً[3] .

وهو الذي سأبدأ به.

أولاً : الإبدال اللغوي :

ظاهرة الإبدال عند العلماء :

إن ظاهرة الإبدال من الظواهر الصوتية اللغوية التي لقيت عند علماء العربية اهتماماً كبيراً منذ وقت مبكر ، حيث لحظوها في أثناء مشافهتهم الأعراب، وسماعهم اللغة ، ومن ثَمّ عُنُوا بتسجيل أمثلتها ، ووصف مظاهرها ، ودراسة أصوات ألفاظها .

ومن هؤلاء العلماء الخليل وسيبويه والأصمعي وابن السكيت وأبو الطيب اللغوي وثعلب والفارسي وابن دريد والأزهري وابن فارس وابن جني والجوهري ، وغير هؤلاء كثير[4] .

---

(١) ينظر : شرح المفصل ١٠ / ٧ .

(٢) ينظر : شرح الشافية ، للرضي ٣ / ٦٨ .

(٣) ينظر : ظاهرة الإبدال اللغوي : ١٥ فما بعدها .

(٤) ينظر : المزهر ١ / ٤٦٠ فما بعدها .

فقد خَصُّوا هذه الظاهرة الصوتية اللغوية بفصول مستقلة في كتبهم ، ثم ما لبث الأمر أن صنف لها العلماء مؤلفات مستقلة خاصة بها .

قال ابن فارس : « ومن سُنَنِ العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض ، ويقولون : (مَدَحَهُ) ، و : (مَدَهَهُ) ، و : (فَرَسٌ رِفَلٌّ) ، و: (رِفَنٌّ) ، وهو كثير مشهور ، قد ألف فيه العلماء »[1] .

وما ذكره ابنُ فارسٍ ليس مُنَاقِضًا لما ذكرتُهُ آنفاً ، وهو أَنَّ الإبدالَ ليس ضرباً من العبثِ في اللغة ، وإنما هي لغاتٌ تَختلفُ باختلافِ القبائلِ الناطقةِ بها ، وكذلك فإنه لا يَتَعَارَضُ مع ما ذَكَرَهُ أبو الطيِّبِ اللُّغَوِيّ ، وهو أن العربَ لا تتعمدُ تعويضَ حرفٍ من حرفٍ ، وإنما هي لغاتٌ مختلفةٌ لمعانٍ متفقةٍ ؛ لأن ما ذكرتُهُ يمثل واقعَ الاستعمالِ اللُّغويّ في لغاتِ القبائلِ العربيةِ ، وقد عضدتُهُ بكلامِ أبي الطَّيِّبِ ، أما ابنُ فارسٍ فإنه نَظَرَ إلى لغاتِ القبائلِ العربيةِ المتعددةِ على أنها لغةٌ واحدةٌ ، والإبدالُ ظاهرةٌ لغويةٌ فيها ؛ لأنه في نصه السابقِ بصَدَدِ الحديثِ عن اللغةِ العربيةِ النموذجيةِ المشتركةِ ، وهو يدركُ تماماً أنها لغاتٌ متباينةٌ ، ويعلمُ أن من العربِ مَنْ يقولُ : (مَدَحَهُ) ؛ ومنهم مَنْ يقولُ : (مَدَهَهُ).

وقد اختلفت نظرة علماء العربية القدامى إلى الحرفين اللذين وقع فيهما الإبدال في الكلمتين الملفوظ بهما ، حيث انقسموا إلى فريقين :

الفريق الأول : يرى أن الإبدال ينشأ عن اختلاف لغات القبائل العربية ، فمتى ما وجد لفظان اتفقا في المعنى واختلفا في حرف واحد من حروف العربية بينهما فقط كان ذلك ضرباً من الإبدال .

ويمثل هذا الفريق ابنُ السِّكِّيتِ ومناصروه كأبي الطيب اللغوي، وأبي بكر ابن السراج، والبغداديين[2]، وجمهور أهل اللغة، وأصحاب المعاجم[3] .

والفريق الآخر : يرى أن صحة الإبدال لا تكون إلا مع وجود الشروط التالية :

١ – التقارب الصوتي :

اشترط بعض العلماء المتقدمين وجمهور علماء اللغة المحدثين حدوث التقارب الصوتي بين الحرفين اللذين وقع بينهما الإبدال ، بحيث يكون بينهما من قرب المخرج أو اتحاد الصفات ما يسوِّغ حلول أحدهما مكان الآخر[4] .

---

(١) الصاحبي : ٣٣٣ .

(٢) وقد أراد بهم ابن جني : الكوفيين . ينظر : سر الصناعة ١ / ١٨١ .

(٣) ينظر : الإبدال ، لابن السكيت : ٩٧ فما بعدها ، والإبدال ، لأبي الطيب اللغوي ٢ / ٦٦ فما بعدها ، وسر الصناعة ١ / ١٨٠ – ١٨١ ، واللسان (هرق) ١٠ / ٣٦٥ – ٣٦٧ ، و(ثكل) ، و(عثل) ١١ / ٨٩ ، ٤٢٥ ، والمزهر ١ / ٤٦٠ فما بعدها .

(٤) ينظر : ظاهرة الإبدال اللغوي : ٣٧ .

ومن العلماء المتقدمين الذين وجد عندهم هذا الشرط الفراء ، فقد ألمح إليه بقوله : « وقوله - جل وعز - : ﴿ وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ ﴾ ، نزعت ، وطويت ، وفي قراءة عبد الله : (قُشِطَتْ) بالقاف ، وهما لغتان ، والعرب تقول : القافور و الكافور ، و: القف والكف إذا تقاربا الحرفان في المخرج تعاقبا في اللغة ، كما يقال : جدف وجدث ، تعاقبت الفاء والثاء في كثير من الكلام ، كما قيل : الأَثَافِيُّ والأَثَاثِيُّ ، وَثَوْبٌ فُرْقُبِيٌّ وَثُرْقُبِيٌّ ، وَوَقَعُوا في عَاثُورِ شَرٍّ ، وَعَافُورِ شَرٍّ »[1] .

كما ألمح إلى هذا الشرط أبو علي الفارسي[2] ، وابن فارس[3] .

أما ابن جني فقد أقرَّ هذا الشرط ، وأكده بعقد باب في كتابه (الخصائص) ، عنوانه : (بابٌ في الحرفين المتقاربين يُستعملُ أحدُهُما مكانَ صاحبه) ، وذكر من أمثلة ذلك (طَبَرْزَل)، و (طَبَرْزَن)، و (هَتَلَتْ)، و (هَتَنَتْ)، و (دَهْمَجَ)، و (دَهْنَجَ)[4] .

كما أكد شرط التقارب الصوتي بين الحرفين اللذين جرى بينهما إبدال في كتابه (سر الصناعة) ، حيث قال : « فأما قول من قال في قول تأبط شراً :

كَأَنَّمَا حَثْحَثُوا حُصاً قَوَادِمُهُ ... أَوْ أُمَّ خِشْفٍ بِذِي شَثٍّ وطُبَّاقِ

إنه أراد : حَثَّثُوا ، فأبدل من الثاء الوسطى حاء فمردود عندنا .. وسألت أبا عليٍّ عن فساده ، فقال : العلة في فساده أن أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها ... فأما الحاء فبعيدة من الثاء ، وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحْداهما إلى أختها »[5] .

---

(١) معاني القرآن ٣ / ٢٤١ .

(٢) ينظر : سر الصناعة ١ / ١٨٠ .

(٣) ينظر : الصاحبي : ٣٣٣ .

(٤) ينظر : الخصائص ٢ / ٨٢ فما بعدها .

(٥) سر الصناعة ١ / ١٨٠ .

وقد برز جلياً اشتراط التقارب الصوتي عند ابن جني في قوله : « فلما كانت التاء والسين مهموستين جاز إبدال كل واحدة منهما من أختها »[١] وكذلك في قوله : « إبدال الكاف من التاء لأنها أختها في الهمس »[٢] .

ووجد رأي ابن جني هذا قبولاً عند بعض العلماء ، فأخذوا به ، وتابعوه عليه ، ومن هؤلاء العلماء ابن سيده[٣] ، والرضي[٤] .

كما أن أكثر علماء اللغة المحدثين قد تابعوا أصحاب هذا الرأي ، ومنهم : إبراهيم أنيس[٥] ، والدكتور أحمد علم الدين الجندي[٦] .

٢ – عدمُ تَصَرُّفِ كلٍّ من اللفظَين تَصرُّفاً كامِلاً :

وضع ابن جني هذا الشرط من أجل أن يُعدَّ اللفظُ مُبدَلاً من غيره ، فيكون مقبولاً عنده ، وذلك إذا لم يتساوَ اللفظان في التصرف ، فإذا تساويا في التصرف فكل لفظ منهما أصل قائم برأسه .

قال ابن جني : « فمتى أمكن أن يكون الحرفان جميعاً أصلين ، كل واحد منهما قائم برأسه لم يسغ العدول عن الحكم بذلك ، فإن دل دالٌّ أودعت ضرورة إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عُمِل بموجب الدلالة ، وصِير إلى مُقتضَى الصَّنْعَةِ ... ومن ذلك قولهم : هَتَلَت السماءُ ، وهَتَنَتْ ، هما أصلان ، ألا تراهما متساوِيَين في التصرُّفِ ، يقولون : هَتَنَت السماءُ تَهتِن تَهتاناً ، وهَتَلَتْ تَهتِل تَهْتالاً ، وهي سحائِبُ هُتَّنٌ ، وهُتّلٌ »[٧] .

---

(١) سر الصناعة ١ / ١٩٧ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٢٨٠ .

(٣) ينظر : المخصص ١٣ / ٢٧٤ .

(٤) ينظر : شرح الشافية ٣ / ٢٠٤ فما بعدها .

(٥) ينظر : من أسرار اللغة : ٧٥ .

(٦) ينظر : اللهجات العربية في التراث ٢ / ٤٧٢ .

(٧) الخصائص ٢ / ٨٢ .

وقال – أيضاً – : « فأمّا ما قرأته على أبي علي ... من أن أبازيد قال : يُقالُ :خَمَصَ الجُرْحُ: يَخمُصُ خُموصاً، وحَمَصَ: يَحمُصُ حُموصاً، وانْحَمَصَ انْحِمَاصاً، قال أبو علي:وانْخَمَصَ انْخِمَاصاً ... إذا ذهب ورمه ، فلا يكون الحاء فيه بدلاً من الخاء ، ولا الخاء بدلاً من الحاء ، ألا ترى أن كل واحد من المثالين يتصرف في الكلام تصرف صاحبه ، فليست لأحدهما مزية من التصرف والعموم في الاستعمال يكون بها أصلاً ليست لصاحبه ، ومع هذا فإنك تجد لكل واحد منهما وجهاً يحقق له حرفه ، وذلك أن خَمص – بالخاء – من الشيء الخميص : الضامر ، وهذا واضح ؛ لأن الجرح إذا ذهب ورمه فهو فيه كخمص البطن، وأما انحمص – بالحاء – فهو من الحِمّص، ألا ترى أن الحِمّصة صغيرة مجتمعة ضامرة ، فهذا يشهد بأن الحرفين أصلان ، وأنه ليس أحدهما أصلاً لصاحبه ، ولا بدلاً منه »[1] .

٣ – استعمال صورتي اللفظين في بيئة واحدة :

وهذا قيد ثالث اشترطه أصحاب هذا الرأي ليكون الإبدال صالحاً مقبولاً في نظرهم ، أما إذا استخدم اللفظان في بيئتين مختلفتين فإن ذلك لا يُعدّ من الإبدال ، وإنما هو من قبيل اللغات المختلفة للقبائل العربية ، يقول ابن جني : « قال الفراء : قريش تقول : كُشِطت ، وقيس وتميم تقول : قُشِطت – بالقاف – وليست القاف في هذا بدلاً من الكاف ؛ لأنهما لغتان لأقوام مختلفين »[2] .

وعلى ذلك فإنه يمكن إخراج كثير من الألفاظ التي نسبت إلى اختلاف اللغات ، قال ابن سيده : « وقد أدخل أبو عبيد في هذا الحيِّز ألفاظاً ليست جارية على هذه الأحكام ، ولكن نذكرها لئلا يُظَنَّ بنا إغفالٌ ، فمن ذلك : دَهْدَهْتُ الحجر ودَهْدَيْتُهُ ، زعم الفارسي أنهما لغتان : الهاء في تميمُ ، والياء في أهلِ العاليةِ »[3] .

---

(١) سر الصناعة ١ / ١٨٣ – ١٨٤ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٢٧٧ ، وينظر : معاني القرآن ٣ / ٢٤١ .

(٣) المخصص ١٣ / ٢٨٧ .

٤ – اتفاق الدلالة والاستعمال :

وهذا قيد رابع اشترطه بعض أصحاب هذا الرأي ، ليقع الإبدال ، ويكون مقبولاً عندهم ، وقد كانت الشروط السابقة في صحة حدوث الإبدال تكتفي بأن تكون صورتا كلٍّ لفظٍ تدلّ على معنًى عامٍّ أو على معنيين متقاربين ، ولم يشترطوا أن يكون المعنى لكلا اللفظين متفقاً تمام الاتفاق ، وإضافة هذا القيد تخرج من الإبدال ألفاظاً ، وتُحدُّ مما روي من أمثلته .

قال ابن سيده : « وقالوا : جَمَسَ الوَدَكُ وجَمَدَ ، وليس هذا أيضاً بدلاً ، أوَلا ترى أن بعضهم يقولُ : « جَمَسَ الوَدَكُ وجَمَدَ الماءُ ، ولا يُقالُ : جَمَسَ الماءُ ، ولا جَمَدَ الوَدَكُ »[1] .

وقال – أيضاً – : « فأمّا قولهم : أحْلَبَتْ أم أجْلَبَتْ ، فليس من هذا الحيّز ، وكيف يكون ذلك ، و (أم) لا يكون الآخِرُ فيها إلا غيرُ الأولِ ، وإنما قولهم في (أحْلَبَتْ) : أي : وَلَدَتْ إبِلُكَ إناثاً ، وأجْلَبَتْ : أي : وَلَدَتْ إبِلُكَ ذُكورًا »[2] .

كما ذهب إلى هذا الشرط – من علماء اللغة المحدثين – الدكتور إبراهيم أنيس ، حيث يقول : « وأخيراً نرى من كلمات الإبدال ما اختلف فيها المعنى مع كلٍّ من الصورتين اختلافاً طفيفاً،فإذا أضيفت إلى ذلك الاختلاف في المعنى صعوبة الربط الصوتي رجح هذا أن الصورتين تنتميان إلى أصلين مختلفين »[3] .

والحقيقة أن الإبدال اللغوي يُعَدُّ مظهراً من مظاهرِ سَعَةِ اللغةِ العربيةِ ومرونتها ، واستيعابها للاستعمالات اللغوية العربية المختلفة .

فهو يمثل لغات عربية مختلفة لقبائل تنوع الأداء اللغوي في أصوات بعض كلماتها، سواءٌ وُجِدَ التقاربُ الصوتي فيه أم لم يوجد .

---

(١) المخصص ١٣ / ٢٨٧ .

(٢) المصدر السابق ١٣ / ٢٨٨ .

(٣) من أسرار اللغة : ٨٣ .

كما أن العربي قد اعتاد أن ينطق بما أَلِفَهُ لِسانُه ، وَمَرَنَ عليه ، فلذلك يصعب عليه التحول عنه بتغيير أصوات الألفاظ أو حروفها التي ينطق بها .

ولا يتصور أن يقوم العربي من أي قبيلة كان بتغيير نطقه ، بأن يتعمد إبدال حرف مكان حرف آخر ، اعتباطاً في الكلام ، وميلاً عن سجيته وما اعتاده لِسانُهُ في الاستعمال .

★ أما الشروط التي وضعوها من أجل أن يسوغ إحلال حرف مكان آخر حتى يكون الإبدال مقبولاً صالحاً ففيها نظر ، وإليك البيان :

شرط التقارب الصوتي :

يبدو هذا الشرط مقبولاً نوعاً ما ؛ لأنه لا يُحَدُّ من الألفاظ التي وقع فيها الإبدال بشكل كبير ، كما هي عليه بقية الشروط الأخرى ، التي تتقلص معها الألفاظ التي رويت وقد وقع فيها الإبدال .

كما أن حدوث التقارب الصوتي ثم التعاقب بين الحروف يكون كثيراً فيما قربت مخارجها أو فيما اشتركت فيه الحروف في بعض الصفات الصوتية أكثر من غيره ؛ لأن طرائق الأداء اللغوي تختلف من قبيلة إلى أخرى من حيث الأصوات المجهورة أو المهموسة أو الشديدة أو الرخوة ، أو من حيث الترقيق والتفخيم ، إلى غير ذلك من الصفات في الحروف المتقاربة ، التي تبرز معها الفروق اللغوية في الأصوات والحروف ، مما يظهر أثره واضحاً في الألفاظ التي ورد فيها الإبدال اللغوي .

ويبدو أن الميل إلى السرعة في التخاطب والكلام يستدعي الحرص على الأداء اللغوي الذي تتجانس معه الأصوات لتسهيل عملية النطق ، وهذا ما يصح أن يصدق عليه شرط التقارب الصوتي في الألفاظ التي وقع بينها إبدال .

ونحن نجد إبدال الحروف المتجانسة في كلامنا إذا ما كان تخاطبنا على وجه السُّرعَةِ والعَجَلَةِ ، ولم يكن هناك تُؤَدَةٌ وَتَمَهُّلٌ في أثناء الأداء اللغوي في استعمالنا .

وليستمع أحدنا إلى من يتعلم تلاوة القرآن الكريم وترتيله ، فإنه كثيراً ما يسمع هذا المتعلم يقرب حرفاً من حرف وصوتاً من صوت ، ثم يُردّ عن ذلك ، ولا يجود الأداء اللغوي الصحيح للتلاوة القرآنية إلاّ إذا أدّى لكل حرف حقه من صحة المخرج ودقيق الصفة .

وإذا كان ابن جني يعدُّ أشهر من تمسك بشرط (التقارب الصوتي) في صحة وقوع الإبدال وقبوله، ثم جاء من بعده مؤيدون له ، فانتصروا لرأيه هذا ، ثم أعقبهم الدارسون والباحثون ، وأخذوا يرددون ما ذهب إليه ابن جني ، وينقلونه عنه ، أقولُ : إذا كانَ الأمرُ كذلك ، فإن هذا الشرطَ مقبولٌ ــ كما ذكرتُ ــ إلاّ أنَّ كلامَ ابنَ جني عن كلمتي (الفُومِ) و(الثُّومِ) ، اللتين تقاربُ صوتُ الفاءِ والثاءِ فيهما قد جاءَ غيرَ متساوٍ ، فقد ذكر أنه يقال: (الثُّومُ) و(الفُومُ)بمعنًى واحدٍ ، كقولهم:جَدَثٌ وجَدَفٌ ، وثُمَّ وفُمَّ ، وأشارَ إلى أنه يُقالُ : إن الفاءَ بدلٌ فيهما جميعاً ، ثم ذكر أنه يُقالُ : الفُومُ : الحِنْطَةُ ، حيثُ سَاوَىٰ ما بينَ القولين ، ويَتَّضِحُ أنه قَبِلَ هذين المعنيين ، كما سيأتي في نص (المحتسب) ، لكنه عندما تحدث عن (الفُومِ) و(الثُّومِ) في (سِرِّ الصناعةِ) فَرَّقَ بينَ معنييهِمَا ، وذَكَرَ أنَّ الفاءَ ليست بدلاً من الثاءِ فيهما ،حيث يقول :« ومن ذلك قراءة ابنِ مسعود وابن عباس:﴿ وثومها ﴾ بالثاء . قال أبو الفتح : يقال : الثُّوم والفوم بمعنى واحد ، كقولهم : جدث وجدف ، وقام زيد ثم عمرو ، ويقال – أيضاً – : فُمَّ عمرو ، فالفاء بدل فيهما جميعاً .

ألا ترى إلى سعة تصرف الثاء في جدث ؛ لقولهم : أجداث ، ولم يقولوا : أجداف ، وإلى كَثْرَةِ ثُمَّ وقِلَّةِ فُمَّ ؟ ويقال : الفُومُ : الحنطة »[١] .

ثم إنه يقول : « وذهب بعض أهل التفسير في قوله تعالى : (وفومها) إلى أنه أراد : الثُّوم ، فالفاء على هذا بدل – عنده – من الثاء ، والصواب عندنا أن (الفُوم) : الحنطة وما يُخْبَزُ من الحبوب ، يقال : فَوِّمت الخبزَ ، أي : خبزته ، وليست الفاء على هذا بدلاً من الثاء »[٢] .

---

(١) المحتسب ١ / ٨٨ ، وينظر – أيضاً – : سر الصناعة ١ / ١٧٣ .

(٢) سر الصناعة ١ / ٢٥١ .

فأنت ترى أن ا(الثاء) و (الفاء) حرفان تقاربا مخرجاهما ، فالثاء : مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا ، والفاء : من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العُلا[١] .

كما أنهما حرفان اتحدت صفتهما ، فهما حرفان مهموسان[٢] .

والكلمتان كلتاهما بمعنى واحد ، كما أقر بذلك ابن جني نفسه[٣] ، أو أنهما متقاربتا المعنى على أبعد الاحتمالات ؛ لأن قوله تعالى : (وفومها)[٤] قد فُسِّر بأن معناه : الثُّوم ، ويقال - أيضاً - : الحِنطَةُ[٥] .

شرط عدم تصرف كل من اللفظين تصرفاً كاملاً :

وهذا الشرط يكاد يحمل في طياته الوهن والضعف ؛ لأن اللغة العربية تحكم مظاهرَها طبيعة الاستعمال اللغوي فيها ، وليس قوانين التقعيد .

كما أن تساوي اللفظين في التصرف ليس دليلاً على أنهما أصلان ؛ لجواز أن تكون الكلمة متصرفة وتصرفاتها بقيت في الجزيرة العربية ، ولم يصل إليها الرواة ، ولم يجمعها علماء اللغة ، فلا تكون الكلمة - حينئذٍ - قليلة التصرف ، حتى يتسنى الحكم بفرعيتها[٦] ، وإن كان لا بد في كل بدل من أصل وفرع ، على ما تقتضيه طبيعة اللغة ، ويقبله منطوقها ، سواءٌ عرف هذا الأصل أم لم يعرف ، وكذلك فإن شرط (عدم تصرف كل من اللفظين تصرفاً كاملاً) يستدعي أن تكون الأصلية أعم تصرفاً ، أو أدور استعمالاً ، أو يتحقق فيها الأمران معاً ، ليتسنى الحكم بالأصالة والفرعية لهذه الميزة[٧] ، وهذا فيه ضُعْفٌ

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ ، وسر الصناعة ١ / ٤٧ - ٤٨ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٤ .

(٣) ينظر : المحتسب ١ / ٨٨ .

(٤) البقرة : (٦١) .

(٥) ينظر : الفريد ١ / ٣٠٠ - ٣٠١ ، والمصباح المنير : ١٨٥ .

(٦) ينظر : اللهجات العربية : ٧٤ .

(٧) ينظر : المصدر السابق : ٧٣ - ٧٤ .

من عدة أوجه :

١ - أنه يجعل الإبدال عند قبيلة واحدة ، أو عند العرب جميعاً[١] .

٢ - توجد ألفاظ وقع بينها إبدال ، ولكن كان الفرع فيها أكثر تصرفاً من الأصل ، مثل مادة (هَرَاقَ) و (أَرَاقَ) ، فإن الأصل (أَرَاقَ) ، والفرع (هَرَاقَ) ، وقد جاء الفرع (هَرَاقَ) أكثرُ تصرفاً من الأصل ، وَأَدْوَرُ استعمالاً في الأحاديث الشريفة والمعاجم اللغوية وفي الشعر العربي[٢] .

٣ - تبين لدارسي اللغة أن بعض الألفاظ كتب له الذيوع والانتشار في عصر من العصور ، وأهمل في عصر آخر ، مما يجعل كثرة الاستعمال لا تسير وفق أمر مطرد ؛ لأن الكلمة تصير معرضة للأصالة والفرعية حسب الذيوع والإهمال[٣] .

٤ - وردت ألفاظ متحدة المعنى والحروف إلا في حرف واحد ، وعُرف أن إحداها أكثر تصرفاً من الأخرى ، واستعمالها أعم منها ، فكان الواجب أن يُحكَمَ على الكثيرةِ التَّصَرُّفِ بالأصالةِ ، وعلى القليلة التصرف بالفرعية ، فقد ورد (العالَمُ) و (السَّاسَمُ) غير مهموزين ، ووردا مهموزين ،فقيل فيهما : (العَأْلَمُ) و (السَّأْسَمُ) ، وقد جاء غير المهموز أكثرُ تصرفاً ، فقيل فيهما : (العالَمَان) و (السَّاسَمَان) ، و (العَوَالِم) و (السَّوَاسِم) ، أما المهموز فقد ظل ملازماً حالة الإفراد فقط ، و لم يحكم أحد من علماء اللغة بأن غير المهموز أصل للمهموز[٤] .

٥ - لم يثبت هذا الشرط عند ابن جني ، فقد قال : « وقالوا : رجل إِنزَهْوٌ ... وقالوا - أيضاً - : عِنْزَهْوٌ ، فجائز أن تكون العين بدلاً من الهمزة ، وجائز أن تكونا أصلين »[٥] .

---

(١) ينظر : اللهجات العربية : ٧٣ .

(٢) ينظر : إبدال الحروف في اللهجات العربية : ٨١ و ١٢٦ - ١٣٦ .

(٣) ينظر : اللهجات العربية : ٧٤ .

(٤) ينظر : المصدر السابق : ٧٤ - ٧٥ .

(٥) سر الصناعة ١ / ٢٣٦ .

و(عِنْزَهْوٌ) أو (إِنزَهْوٌ) صفة لرجل،بمعنى أنه رجل ذو كِبْر ، فإن تكن العين بدلاً من الهمزة يكن ذلك أقرب من جعل كل منهما أصلاً مستقلاً بنفسه .

شرط استعمال صورتي اللفظين في بيئة واحدة :

وهذا الشرط يزيد من إحكام دائرة التضييق على ألفاظ الإبدال في اللغة العربية ، كما أنه ينقض الشرطين السابقين ؛ لأننا إذا سمعنا قبيلة تقول : (ثُوم) وأخرى تقول : (فُوم) فإن ذلك لا يُعدُّ من الإبدال ، على الرَّغم من اتفاق المعنيين لكلا اللفظين أو تقاربهما إلى حدٍّ كبيرٍ ، وكذلك تقارب مخرجي الثاء والفاء ، واشتراكهما في صفة الهمس ؛ لأن ذلك - في نظر هؤلاء - يمثل لغتين مختلفتين لقبيلتين منفصلتين عن بعضهما ، وإن تجاورتا أو تواصلتا معاً .

وإذا كان هذا الشرط يصل بنا إلى هذا الحكم فإنه لا اعتبار للتقارب الصوتي ، ولا قيمة لاشتراط عدم تصرف اللفظين تصرفاً كاملاً .

ثم إنه قد وقع اضطراب عند أصحاب هذا الرأي في هذا الشرط ، حيث اختلفت أقوالهم فيه ، فقد نقل ابن سيده عن أبي علي الفارسي - في قولهم : دَهْدَهْتُ الحجرَ ، ودَهْدَيْتهُ - أنه زعم أنهما لغتان : الهاءُ في تميمَ ، والياءُ في أهلِ العاليةِ[1] .

أما ابن جني فقد جعله من إبدال الياء من الهاء ، فقال : « فأبدلوا الياء من الهاء ، كما قالوا : دَهْدَيْتُ الحجرَ ، وأصله : دَهْدَهْتُهُ ، والدلالة على أنه من الهاء قولهم : دُهْدُوهَة الجُعَل لِدُحْرُوجَتِهِ »[2] .

كما أن أصحاب هذا الرأي - وعلى رأسهم أبو علي الفارسي وابن جني - لم يلتزموا بهذا الشرط ، مما يدل على ضعفه ، حيث ذهب أبو علي الفارسي وكذلك ابن جني - في أمثلة للإبدال كثيرة - إلى أنه من قبيل اختلاف اللغات .

---

(١) ينظر : المخصص ١٣ / ٢٨٧ .

(٢) سر الصناعة ١ / ٢٣٣ ، وينظر - أيضاً - : ٢ / ٧٤٠ ، ويراجع : الكتاب ٤ / ٣٩٣ .

قال ابن جني : « قال أبو علي : فالهمزة في (أُدَيْه) ليست بدلاً من الياء ، إنما هي لغة في الكلمة ، بمنزلة (يُسْرُوع) و (أُسْرُوع) و (يَلَمْلَم) و (أَلَمْلَم) ، ونحو قول طرفة :

أَرَّقَ العَيْنَ خَيَالٌ لم يَقِرّ طَافَ والرَّكْبُ بِصَحْرَاءَ أُسُرْ

ويروى (يُسُر) فهذه كلها لغات ، وليس بعضها بدلاً من بعض »[١] .

وإذا كان اختلاف بعض أصوات هذه الكلمات من قبيل اللغات ، وإن لم يبن عليه اختلاف معنى ، مع كون الهمزة والياء يشتركان في صفة الجهر فإن هذا الاختلاف في أصوات بعض الكلمات الأولى به أن يكون من قبيل الإبدال .

شرط اتفاق الدلالة والاستعمال :

هذا أضيق القيود في هذه الظاهرة الصوتية اللغوية ، وقد نص عليه من أصحاب هذا الرأي ابن سيده[٢] من علماء اللغة القدماء وإبراهيم[٣] أنيس من المحدثين .

ومهما يكن من أمر اختلاف الدلالة فإنه لا يصل إلى الحد الذي يصبح معه اللفظان اللذان وقع بينهما الإبدال متناقضين من حيث الدلالة ؛ لأن اختلاف الدلالة فيهما يمكن أن يقال عنه : إنه اختلاف طفيف ، كما نص على ذلك إبراهيم أنيس بقوله : « من كلمات الإبدال ما اختلف فيها المعنى مع كل من الصورتين اختلافاً طفيفاً »[٤] .

والدلالة قد تكون قريبة في كثير من الألفاظ التي لا يوجد فيما بينها اتحاد في الحروف أو تقارب في الأصوات ، كأمثلة الترادف ، فكيف بها في ألفاظ اتحدت حروفها إلاّ في حرف واحد منها ؟!

---

(١) سر الصناعة ١ / ٢٣٨ .

(٢) ينظر : المخصص ١٣ / ٢٨٧ و ٢٨٨ .

(٣) ينظر : من أسرار اللغة : ٨٣ .

(٤) المصدر السابق : ٨٣ .

موقف المنتجب من ظاهرة الإبدال :

عرض المنتجب ظاهرة الإبدال من خلال تناوله ألفاظ القرآن الكريم من الناحية الصوتية واللغوية ، حيث حرص على الإشارة إلى أمثلة هذه الظاهرة التي وقع فيها الإبدال .

وقد كان الغالب في منهجه أنه لا يكتفي بذكر المثال الذي وقع فيه الإبدال فقط ، ولكنه – أحياناً – ينص على ما يجوز فيه الإبدال في اللغة ، كقوله : « ويجوز في نحو : (أَأَنْذَرْتَهُمْ) تسعة أوجه : ... وقلب الأولى هاء » ، ثم أخذ يعلل لذلك فقال : « ووجه من قلب الأولى أنه كره – أيضاً – اجتماعهما ، فأبدل الأولى منهما هاءً ، كما قالوا : (هِيَّاك) في (إِيَّاك) »[١] .

وهو يستخدم (القلب) مكان (الإبدال) في مواضع كثيرة ؛ لأن (القلب) من أكثر المصطلحات التي استعملت مرادفة للإبدال عند كثير من العلماء[٢] .

وكان من منهجه أنه يشير إلى المعنى الذي يجيء عليه اللفظان اللذان وقع فيهما الإبدال ، كقوله : « وقوله : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ ... في حرف ابن مسعود : (فلا تكهر) بالكاف مكان القاف ، وهو بمعنى (تقهر)، كذا روي عن الكسائي – رحمه الله – قال : كهره وقهره [بمعنى][٣] ، وقول الأعرابي الذي بال في المسجد : فما كهرني – [أي : فما زَبَرَني][٤] – رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقال (زَبَرَهُ)[٥] وَانْتَهَرَهُ : إذا زَجَرَهُ »[٦] .

---

(١) الفريد ١ / ٢١٢ – ٢١٤ .

(٢) ينظر : إبدال الحروف في اللهجات العربية : ٧٤ – ٧٨ .

(٣) الزيادة من الصحاح (كهر) ٢ / ٨١١ .

(٤) ما بين المعكوفين سقط من المحقق ، وأثبته من النسخة (د) .

(٥) في المحقق (نهره) ، والمثبت من النسخة (د) ، وينظر – أيضاً – : مختار الصحاح : ٢٦٧ .

(٦) الفريد ٤ / ٦٨٩ .

كما كان من منهجه - أيضاً - أنه يصرح - أحياناً - بأصحاب هذه الظاهرة الصوتية اللغوية ، كقوله : « وعن قطرب : أن [عقيل] يقولون في (أُعطيتُهُ) و (أُرضيتُهُ) : (أُعطاتُهُ) و (أُرضاتُهُ) ، يقلبون الياء ألفاً »[١] .

وإليك هذه النماذج التي ذكرها المنتجب في كتاب (الفريد) مرتبة ترتيباً هجائياً ، ومشفوعة بأقوال علماء اللغة فيها .

*** إبدال الهمزة هاءً :**

تبدل الهمزة هاء ؛ لأن فيهما من اتحاد المخرج واجتماع الصفات ما يسوغ حدوث الإبدال بينهما ، فالهمزة والهاء من أقصى الحلق مخرجاً[٢] ، ويَجْتمعان في صفتي الانفتاح والاستفال[٣] ، والهمزة أشد سُفُولاً من الهاء ؛ لأنها من أقصى الحلق من أسفله إلى ما يلي الصدر[٤] ، والهاء أقرب حروف الحلق السبعة إليها ، قال سيبويه : « الهمزة أقصى الحلق ، وأشدها سُفُولاً ، وكذلك الهاء ؛ لأنه ليس في الستة الأحرف أقرب إلى الهمزة منها ، وإنما الألف بينهما »[٥] .

وقد ذكر المنتجب كثيراً من الألفاظ التي جاء فيها الإبدال بين الهمزة والهاء .

ومن ذلك قوله : « وقرئ : (هِيَّاكَ) بقلب الهمزة هاءً ، وهو شائع في كلامهم ، كقولهم في (أَرَقْتُ) : (هَرَقْتُ) ، وفي (أَرَدْتُ) : (هَرَدْتُ) ، قال طفيل الغنوي :

فَهِيَّاكَ وَالأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ   مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيكَ المَصَادِرُ »[٦] .

---

(١) الفريد ٢ / ٥٤٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ ، وسر الصناعة ١ / ٤٦ ، وشرح المفصل ١٠ / ١٢٣ - ١٢٤ .

(٣) ينظر : مخارج الحروف وصفاتها : ٨٩ - ٩٠ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ١٠ / ١٢٤ .

(٥) الكتاب ٤ / ١٠٢ .

(٦) الفريد ١ / ١٦٩ ، و ٣ / ٤٢٣ .

وقال – أيضاً – : « ويجوز في نحو : (أَأَنذَرْتَهُم) تسعة أوجه ... وقلب الأولى هاءً ... ووجه من قلب الأولى أنه كره اجتماعهما ، فأبدل الأولى هاءً ، كما قالوا : (هيّاك) في (إيّاك) »[١] .

وقد أشار إلى إبدال الهمزة هاءً كثيرٌ من العلماء[٢] .

وهي لغةٌ للعربِ عُزِيَتْ إلى طَيِّئٍ وأهلِ اليمن، وبني تَغلبَ[٢]

* **إبدال الهمزة ياءً :**

مخرجُ الهمزةِ من أقصى الحلقِ، ومخرجُ الياءِ من وسطِ اللسانِ بينهُ وبينَ وسطِ الحنَكِ الأعلى، ويشتركان في صفاتِ الجَهْرِ والانفتاحِ والانخفاضِ[٢] .

قال المنتجب : « وقرئ : ﴿فِي يَيَامَىٰ النِّسَاءِ﴾ بياءين ، على أن الأصل (أيامى) ، فقلبت الهمزة ياء كما قلبت في نحو قولهم : قطع الله أده ، يريدون : يده »[٣] .

قال ابن جني : « ونظير قلب الهمزة في (أيامى) إلى الياء حتى صارت (ييامى) قولهم : (بَاهِلَةُ بنُ يَعصُرَ) ، فالياء فيه بدل من همزة (أَعصُرَ) ؛ وذلك لأنه يقال : بَاهِلَةُ بنُ أَعصُرَ ويَعصُرَ »[٤] .

وَلَا شَكَّ أن الذي مِن لُغَتِهِ إبدالُ الهمزةِ ياءً يَقُولُ: (يَيَامَى)، و: (يَعصُر)، في (أيامَى) ، و(أَعصُر) [٤] .

إبدال الألف همزة :

مخرجا الألف والهمزة من أقصى الحلق[٥] .

ويشتركان في الجهر والإصمات والانخفاض والانفتاح[٦] .

قال المنتجب : « قلبت الألف همزة ، كما قيل : لَبَّأْتُ بالحجِّ ... ومنه قولهم : الْبَأْزُ ، والْخَأْتَمُ ، والْعَأْلَمُ ، ونحو ذلك مما همزته العرب ولا أصل له في الهمز ، وسبب ذلك أن الألف والهمزة من وادٍ واحد ، ألاَ ترى أن الألف إذا مستها الحركة انقلبت همزة »[٧] .

---

(١) الفريد ١ / ٢١٢ – ٢١٤ ، و ٣ / ٤٢٣ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٢٣٨ وسر الصناعة ١ / ١٠٦ ، والتبصرة ٢ / ٨٥٧ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٦٠ – ٢١٦١ . (٢) ينظر : اللهجات في الكتاب : ٣٢٧.

(٢) ينظر: سر الصناعة ١/ ٤٦، ٤٧، ٦٠، ٦١، ٦٢.

(٣) الفريد ١ / ٧٩٨ .

(٤) المحتسب ١ / ٢٠٠ ، ويراجع : سر الصناعة ٢ / ٧٣٨ – ٧٤٠ . (٤) ينظر: اللهجات في الكتاب: ٣٢١-٣٢٣.

(٥) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ .

(٦) ينظر : المصدر السابق ٤ / ٤٣٤ ، وسر الصناعة ١ / ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٤ .

(٧) الفريد ٢ / ٥٤٢ .

وقد قرأ بعضهم (وَلَا الضَّأْلِّينَ) بإبدال الألف همزة[١] على هذه اللغة ، قال أبو زيد : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ : (فَيُوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلَا جَأْنٌّ) فظننته قد لحن ، حتى سمعت العرب تقول : شَأَبَّة ودَأَبَّة »[٢] .

وقد ذكر إبدال الألف همزة لغةً كثير من العلماء[٣] .

هذا وقد عُزيت هذه اللغة إلى طيّئ[٤] .

*** إبدال الباء واواً :**

قال المنتجب :« وأصل (وَاللهِ) : بِاللهِ ، و (الواو) بدل من (الباء) »[٥] .

وقد أوضح ابن جني سبب إبدال الباء واواً بقوله : « وإنما أبدلت الواو من الباء لأمرين : أحدهما مضارعتها إياها لفظاً ، والآخر مضارعتها إياها معنىً ، أما اللفظ فلأن الباء من الشفة كما أن الواو كذلك ، وأما المعنى فلأن الباء للإلصاق ، والواو للاجتماع ، والشيء إذا لاصق الشيء فقد اجتمع معه »[٦] .

*** إبدال التاء هاءً :**

قال المنتجب – عن الإبدال الوارد في ﴿ التَّابُوت ﴾[٧] – : « ولغة الأنصار (التَّابُوه) بالهاءِ، وبه قرأ بعضُ القراءِ، فيكونُ على هــذا (فَاعُولا)، إلاَّ أنْ تَجعلَ الهاءَ بدلاً من التاءِ؛

(١) ينظر : مختصر الشواذ : ١ ، والمحتسب ١ / ٤٦ ، وسر الصناعة ١ / ٧٢ – ٧٣ .

(٢) سر الصناعة ١ / ٧٣ ، وينظر : الخصائص ٣ / ١٤٧ – ١٤٨ ، والمحتسب ١ / ٤٦ – ٤٧ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤ / ١٧٦ و ١٧٧ ، والخصائص ٣ / ١٤٧ فما بعدها ، وسر الصناعة ١ / ٧٢ فما بعدها ، والمحتسب ١/ ٤٦ – ٤٨ ، وشرح المفصل ٩/ ١٣٠ ، والممتع : ١ / ٣٢٠ فما بعدها .

(٤) ينظر : الهمع ٦ / ٢٠٥ ، والتصريح ٢ / ٣٣٩ .

(٥) الفريد ٣ / ٨٥ .

(٦) سر الصناعة ١ / ١٤٤ .

(٧) البقرة : (٢٤٨) .

لاجتماعهما في الهمس ؛ ولكونهما من حروف الزيادة ، وباقي العرب بالتاء ، وعليه الجمهور من القراء »[١] .

وعن إبدال التاء هاء يقول ابن جني : « وجاز ذلك لما أذكره : وهو أن كل واحد من التاء والهاء حرف مهموس ، ومن حروف الزيادة في غير هذا الموضع ، وأيضاً فقد أبدلوا الهاء من التاء التي للتأنيث في الوقف ، فقالوا : حمزه ، وطلحه ، وقائمه ، وجالسه ، وذلك منقاد مطرد في هذه التاء عند الوقف ، ويؤكد هذا أن عامة عُقيلٍ فيما لا نزال نتلقاه من أفواهها تقول في الفُرات : (الفُراه) بالهاء في الوصل والوقف »[٢] .

فإبدال التاء هاء لغة للأنصار كما أشار إلى ذلك المنتجب ، ويعضده ما ورد به السماع استعمالاً عن بني عُقيل في القرن الرابع الهجري ، وقال الجوهري : « قَالَ القَاسِمُ بنُ مَعْنٍ : لم تختلف لغة قريش والأنصار في شيء من القرآن إلا في (التابوت) ، فلغة قريش بالتاء ، ولغة الأنصار بالهاء »[٣] .

*** إبدال الدال تاءً :**

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ أَوْيَكْبِتَهُمْ ﴾ ... قال بعض أهل اللغة : أصل كبته : كبده ، أي : أصابه بالحزن في كبده ، فأبدلت التاء من الدال »[٤] .

في المثال السابق ذكر المنتجب قول بعض أهل اللغة في أن أصل (كبته) : (كبده) ، إلاّ أن التاء أبدلت من الدال ، وهما يشتركان في المخرج ، ومخرجهما من بين طرف اللسان وأصول الثنايا[٥] .

قال العكبري : « والتاء في يكبتهم أصل ، وقيل : هي بدل من الدال ، وهو من (كبدته) : أصبت كبده »[٦] .

---

(١) الفريد ١ / ٤٨٩ ، وقد قرأ : (التابوه) بالهاء زيدٌ بنُ ثابتٍ وأُبَيٌّ . ينظر: مختصر الشواذ: ١٥ .
(٢) المحتسب ١ / ١٢٩ - ١٣٠ ، ويراجع : الكتاب ٤ / ١٦٦ - ١٦٧ .
(٣) الصحاح (توب) ١ / ٩٢ .
(٤) الفريد ١ / ٦٢٨ .
(٥) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ .
(٦) التبيان ١ / ٢٩١ .

وقد أشار كثير من أهل اللغة إلى إبدال التاء من الدال[١] ، لكن سيبويه نص على أنه قليل[٢] .

*** إبدال الثاء فاءً :**

قال المنتجب : « ﴿ وَفُومِهَا ﴾ الفوم : الحنطة ، ومنه : فَوِّمُوا لنا ، أي : اخبِزُوا ، وقيل : الثُّومُ ، أبدلت الثاء فاءً ، كما قالوا : جَدَفٌ وجَدَثٌ ، تعضده قراءة مَنْ قرأ ﴿ وَثُومِهَا ﴾ وهو ابن مسعود ، وقيل : الفُومُ : الحِمَّص ، لغة شامية »[٣] .

وقال – أيضاً – : « وقوله : ﴿ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ﴾ ... قرئ : (جُدُثٍ) بالجيم والثاء ، وهو القَبرُ ، وهي لغة حجازية ، وأما بنو تميم فيقولون : (جَدَفٌ) بالفاء ، قال أبو الفتح : وقالوا أجْدَثْتُ له جَدَثاً ، ولم يقولوا : أَجدَفْتُ ، فهذا يريك أن الفاء في (جَدَفٍ) بدل من الثاء في (جَدَثٍ) ، ثم قال : وقد يجوز أن يكونا أصلين ، إلاّ أن أحدهما أوسع تصرفاً من صاحبه »[٤] .

وتشترك الفاء مع الثاء في الأسنان ، فمخرج الثاء مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا ، ومخرج الفاء يتقدم قليلاً على الثاء ؛ لأنها شفوية أسنانية ، ومخرجها من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلا[٥] .

والعلاقة بين الثاء والفاء واضحة في كل شيء ، فهما متفقان في الهمس ،

---

(١) ينظر : الإبدال ، لابن السكيت : ١٠٢ ، وسر الصناعة ١ / ١٤٥ ، والتبصرة ٢ / ٨٥٣ ، وإبدال الحروف في اللهجات العربية : ٣٩٩ فما بعدها .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٢٣٩ .

(٣) الفريد ١ / ٣٠٠ – ٣٠١ .

(٤) المصدر السابق ٣ / ٥٠٤ ، وينظر : المحتسب ٢ / ٦٦ .

(٥) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ ، وسر الصناعة ١ / ٤٧ و ٤٨ ، وإبدال الحروف في اللهجات العربية : ٤٥٧ .

والرخاوة ، والاستفال ، والانفتاح[١] ، وهذا يفسر كثرة ورود النصوص التي جاءت فيها الكلمات مثبتة إبدال العرب الثاء فاءً ، قال الفراء : « والعرب تبدل الثاء بالفاء ، فيقولون : جَدَثٌ وجَدَفٌ ، وَوَقَعُوا في عَاثُورِ شَرٍّ وَعَافُورِ شَرٍّ ، والأَثَاثِيّ والأَثَافِيّ ، وسمعت كثيراً من بني أسد يسمي (المَغَافِيرَ) : (المَغَاثِيرَ) »[٢] .

*** إبدال الجيم ياءً :**

قال المنتجب : « وقرئ : (هَٰذِهِ الشِّيَرَة) بكسر الشين ، وبالياء مكان الجيم ، على البدل منها ؛ لِقُرْبها منها في المخرج ، وهي لغية ، وروي عن أبي عَمْرٍو أنه كرهها ، وقال : يقرأ بها برابرة مكة وسودانها »[٣] .

والذي كرهها هو أبو عمرو الجرمي[٤] ، قال أبو حيان : « ولا ينبغي لأبي عمرو أن يكرهها ؛ لأنها لغة منقولة فيها »[٥] .

ويبدوا أن أبا عمرو كرهها ؛ لأنها قليلة ، حيث قال : « وَلَوْ رده إنسان لكان مذهباً »[٦] ، ولذلك عبر عنها المنتجب بقوله : (وهيَ لغية) .

وإبدال الجيم ياءً لهجة مستعملة حتى يومنا هذا عند أهل الكويت ، يقولون في (أنا جاءٍ) : (أَنَا يَايٌ) ، فيبدلون الجيم ياءً ، وأقرب الحروف من الياء الجيم[٧] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٤ - ٤٣٥ ، وسر الصناعة ١ / ٦١ - ٦٢ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٤١ .

(٣) الفريد ١ / ٢٧٥ .

(٤) ينظر : التبصرة ٢ / ٨٦٧ ، وفيها أنه رَدَّ إبدال الياء جيماً ، وليس العكس .

(٥) البحر ١ / ١٥٨ .

(٦) ينظر : المحتسب ١ / ٧٣ ، والبحر المحيط ١ / ١٥٨ ، واللسان (شجر) ٤ / ٣٩٤ - ٣٩٥ .

(٧) ينظر : المقتضب ١ / ١٩٣ .

* **إبدال السين زاياً :**

مخرج الزاي والسين مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا[١] .

وتشتركان في صفتي الرخاوة والصفير[٢] .

وقد نص المنتجب على إبدال السين زاياً بقوله : « والصراط من قلب السين صاداً ... ويجوز قلبها زاياً خالصة »[٣] .

وقد قرأ أبو عمرو : (الزِّرَاطَ) بالزاي خالصة[٤] .

وقد وردت نصوص كثيرة عن العرب تثبت إبدال السين زاياً ، قال الخليل : « السَّقْفُ عِمَاء البيتِ ، والسماءُ سَقفٌ فوقَ الأرضِ ، والزَّقْفُ لغةُ الأزدِ في (السَّقفِ) ، يقولون : (ازْدَقَفَ) أي : (اسْتَقَفَ) »[٥] .

وقصر ابن جني إبدال السين زاياً بأنه يكون مع القاف خاصة عند كَلْبَ ، فقال : « وكلبُ تقلب السين مع القاف خاصة زاياً ، فيقولون في (سَقَر) : (زَقْر) ، وفي ﴿ مَسَّ سَقَرَ ﴾ : (مَسَّ زَقَر) »[٦] .

والكثير أن السين تبدل زاياً وإن كانت مع غير حرف القاف ، قال سيبويه : « فإن كانت سين في موضع الصاد وكانت ساكنة لم يجز إلاّ الإبدال إذا أردت التقريب ، وذلك قولك في التّسْدير : التَّزْدِير ، وفي يَسْدُلُ ثُوبَهُ : يَزْدُلُ ثَوبَهُ ؛ لأنها من موضع الزاي ... والبيان فيها أحسنُ »[٧] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ ، وسر الصناعة ١ / ٤٧ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٤ ، والمقتضب ١ / ١٩٣ .

(٣) الفريد ١ / ١٧٢ .

(٤) ينظر : السبعة ١٠٥ - ١٠٦ .

(٥) العين (سقف) ٤ / ٣٨١ .

(٦) سر الصناعة ١ / ١٩٦ .

(٧) الكتاب ٤ / ٤٧٨ - ٤٧٩ .

وقال ابنُ دُريدٍ : « والهَجْزُ لغةٌ في الهَجْسِ »[١] .

وقال ابن منظور : « عَرْطَزَ الرجلُ : تَنَحَّى ، كَعَرْطَسَ »[٢] .

في النصوص السابقة ورد إبدال السين زاياً مع الدال والجيم والطاء ، ولم يقتصر ذلك على القاف فقط ، قال الصيمري عن إبدال السين زاياً في (الصِّرَاط) : « ومنهم من يطلب المشاكلة بالجهر ، فيبدل السين زاياً ؛ لأن الطاء حرف مجهور ، والسين ليس بمجهور ، فأبدلوا منها الزاي ؛ لأنها من مخرجها ، وموافقة لها بالصفير ، وهي مجهورة ؛ ليتشاكل الحرفان »[٣] .

كما أن إبدال السين زاياً هو لغة عزيت - أيضاً - إلى عُذْرَةَ وكَلْبٍ وبني القَيْنِ[٤] .

*** إبدال السين صاداً :**

مخرج السين والصاد مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا[٥] .

كما أن السين والصاد يشتركان في صفات : الهمس ، والصفير ، والرخاوة[٦] ، ولذلك يقع الإبدال بينهما كثيراً في لغة العرب .

وقد ذكر المنتجب أمثلة لوقوع الإبدال بين هذين الصوتين ، ومن ذلك : قوله : « والصراط من قلب السين صاداً لأجل الطاء ، كقولك : (مُصَيطِر) في (مُسَيطِر) »[٧] .

---

(١) الجمهرة ٢ / ٩٢ .

(٢) اللسان (عرطز) ٥ / ٣٧٤ .

(٣) التبصرة ٢ / ٨٧٠ ، ويراجع : إبدال الحروف في اللهجات العربية : ٣٧٥ - ٣٧٦ .

(٤) ينظر : البحر ١ / ٢٥ ، وفتح القدير ١ / ٢٣ .

(٥) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ .

(٦) ينظر : المصدر السابق ٤ / ٤٣٤ ، والمقتضب ١ / ١٩٣ - ١٩٥ ، وسر الصناعة ١ / ٦٠ - ٦١ .

(٧) الفريد ١ / ١٧٢ .

وقوله : « ﴿ الْمُسَيْطِرُون ﴾ قرئ بالسين ، وهو الأصل ، وبالصاد ، وهو بدل منها لأجل الطاء »[١] .

وقال - أيضاً - عن قوله تعالى : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾[٢] : « وعن ابن كيسان : الراصخون بالصاد لغة ؛ لأن بعدها خاء »[٣] .

وكذلك قوله : « وقوله : ... ﴿ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ﴾ الجمهور على السين ، وهو الأصل وقرئ : (وأصبغ) بالصاد ، قلبت السين صاداً لأجل الغين ، كما قالوا : (سالح) في (صالح) ، وفي (سقر) : (صقر) »[٤] .

وقوله - أيضاً - : « وقوله : ﴿ وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ ﴾ ... الجمهور على السين ، وهو الأصل ، وقرئ : (باصقات) بالصاد ، وهي مبدلة من السين؛ لأجل القاف »[٥] .

وما ذكره المنتجب من أمثلة إبدال السين صاداً في الأمثلة السابقة هو لغة عُزيت إلى قريشٍ وإلى بني كلبٍ وإلى بني العَنْبَرِ[٦] .

وقد ذهب كثير من علماء اللغة إلى أن السين تبدل صاداً إذا وقعت قبل غين أو خاء أو قاف أو طاء[٧] .

*** إبدال القاف كافاً :**

القاف والكاف صوتان متقاربان في المخرج ، فالقاف مخرجه من أقصى

---

(١) الفريد ٤ / ٣٧٤ .

(٢) آل عمران : (٧) .

(٣) الفريد ١ / ٥٤٢ .

(٤) المصدر السابق ٤ / ١٢ .

(٥) المصدر نفسه ٤ / ٣٤٨ - ٣٤٩ .

(٦) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٧٩ - ٤٨٠ ، واللسان (سرط) ٧ / ٣١٤ ، والبحر ١ / ٢٥ ، و ٧ / ١٩٠ .

(٧) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٧٩ - ٤٨٠ ، وسر الصناعة ١ / ٢١١ -٢١٢ ، وشرح الشافية ، للرضي ٣ / ٢٣٠ .

اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى ، ومخرج الكاف من أسفل من موضع القاف من اللسان قليلاً ومما يليه من الحنك الأعلى[١] .

كما أن القاف والكاف يشتركان في صفات الشدة والانفتاح والإصمات[٢] .

وقد ذكر المنتجب مثالين لإبدال القاف كافاً ، وأشار إلى أنهما يردان بمعنى واحد ، حيث قال : « قوله تعالى : ﴿ جَعَلَهُ دَكًّا ﴾ الدَّكُّ : مصدر قولك : دَكَّهُ : يَدُكُّهُ دَكاً : إذا دَقَّهُ وَسَحَقَهُ ، والدَّكُّ والدَّقُّ أخوانِ »[٣] .

وقال - أيضاً - : « وقوله : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ ... في حرف ابن مسعود : (فلا تكهر) بالكاف مكان القاف ، وهو بمعنى (تقهر) ، كذا روي عن الكسائي رحمه الله ، قال : كهره وقهره [بمعنى] ، وقول الأعرابي الذي بَالَ في المسجدِ : فَمَا كَهَرَني أي : فَمَا زَبَرَني رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ، يقال : زَبَرَهُ وانْتَهَرَهُ إذا زَجَرَهُ »[٤] .

وإبدال القاف كافاً لغة عُزِيت إلى قريش[٥] .

*** إبدال الميم ياءً :**

مخرج الميم مما بين الشفتين ، وأمّا الياء فمخرجها من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى[٦] .

ويشتركان في صفات الجهر والرخاوة والانفتاح والانخفاض[٧] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ٤ / ٤٣٤ ، وسر الصناعة ١ / ٦١ و ٦٤ .

(٣) الفريد ٢ / ٣٥٧ .

(٤) المصدر السابق ٤ / ٦٨٩ .

(٥) ينظر : سر الصناعة ١ / ٢٧٧ .

(٦) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ .

(٧) ينظر : المصدر السابق ٤ / ٤٣٤ - ٤٣٥ ، وسر الصناعة ١ / ٦٠ - ٦٢ .

وقد ذكر المنتجب أن إبدال الميم ياءً في (أما) لغة لتميمٍ وبني عامرٍ ، حيث قال : « ولغة تميمٍ وبني عامرٍ في (أما) : (أيما) ، يبدلون من إحدى الميمين ياءً كراهة التضعيف »[١] .

* **الإبدال بين الهاء والياء :**

مخرج الهاء من أقصى الحلق ، ومخرج الياء من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى[٢] .

ويشتركان في صفات الرخاوة والإصمات والانخفاض[٣] .

وقد ذكر المنتجب وقوع الإبدال بين الهاء والياء، فقال: « ﴿ **هَٰذِهِ الشَّجَرَة** ﴾ الهاء بدل من الياء ، والأصل : (هَٰذِي) بدلالة أن الياء والكسرة التي من جنسها قد أُنِّث بهما في نحو : (أنتِ تَفْعَلِين) ، ولم يثبت للهاء تأنيث في موضع ، ولذلك انكسر ما قبل الهاء ؛ لكونها بدلاً من الياء .

وقرئ : ﴿ **هَٰذِي الشَّجَرَة** ﴾ على الأصل »[٤] .

وإبدال الهاء ياءً لغة لبني تميم في الوصل ، وهي قليلة في الكلام ، قال سيبويه : « قول بني تميم في الوقف : هذه ، فإذا وصلوا قالوا : هذي فلانة .. وأما أهل الحجاز وغيرهم من قيس فألزموها الهاء في الوقف وغيره »[٥] .

وقال - أيضاً - : « وأما الهاء فتكون بدلاً ... وأبدلت من الياء في (هٰذه) ، وذلك في كلامهم قليل »[٦] .

(١) الفريد ١ / ٢٥٨ ، ويراجع : ٤ / ٤٣٧ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ٤ / ٤٣٤ - ٤٣٥ ، وسر الصناعة ١ / ٦١ و ٦٢ و ٦٤ .

(٤) الفريد ١ / ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(٥) الكتاب ٤ / ١٨٢ .

(٦) المصدر السابق ٤ / ٢٣٨ .

* إبدال الواو همزة :

مخرج الواو مما بين الشفتين ، وأما مخرج الهمزة فمن أقصى الحلق[١] .

وتشتركان في صفات الجهر والانفتاح والإصمات والانخفاض[٢] .

وقد نص المنتجب على إبدال الواو المضمومة همزةً إبـدالاً مطـرداً ، فقـال : « وقرئ : (أُثُنـا) بضـم الهمـزة والثـاء ... وأصلـه : (وُثُـنٌ) ، فقلبـت الـواو المضمومة همزة ، كما قلبت في (أُجُـوهٍ) ، وهـو مطّـردٌ ، أعـني : قلـب الـواو المضمومة همزة ، وقرئ : (وُثُنا) بالواو على الأصل »[٣] .

وقال – أيضاً – : « يقال : دار وأدؤُر بالهمز وتركه في القلة »[٤] .

كما قال : « وقرئ : ﴿ إِعَاءِ أَخِيـهِ ﴾ بـالهمز ، علـى قلـب الـواو همـزة ، ونظيره (وِسَادَة) و (إِسَادَة) ، و (وِجَاج) و (إِجَاج) ، وهو السير ، وإنمـا فروا إلى الهمزة لثقل الكسرة على الواو »[٥] .

قال ابن جني : « إلا أن الواو أوسع تصرفاً من الهمزة »[٦] .

وقد أشار إلى هذا الإبدال بين الواو والهمزة كثير من العلماء[٧] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ٤ / ٤٣٤ ، وسر الصناعة ١ / ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٤ .

(٣) الفريـد ١ / ٧٩٢ ،وينظر – أيضـاً – ١ / ٢٠٧ ، و ٣ / ٣٩٥ ، و ٤ / ٦٧٦ ، والقراءتـان في قوله تعالى : ﴿ إن يدعون من دونه إلا إناثا ﴾ . النساء : (١١٧) .

(٤) الفريد ١ / ٣٢٧ ، وينظر – أيضاً – ٣ / ٣٩٥ ، و ٤ / ١٦٧ .

(٥) المصـدر السـابق ٣ / ٨٦ – ٨٧ ، وينظر – أيضـاً – : ٢ / ٦٦ ، ١ / ٢٦٥ ، و ٢ / ٢٧٤ ، و ٣ / ٣٩٥ ، والقارئ هو سعيد بن جبير . ينظر : المحتسب ١ / ٣٤٨ .

(٦) المحتسب ٢ / ٦٦ .

(٧) ينظـر : الكتـاب ٣ / ٤٦٤ ، و٤ / ٢٣٧ ، و ٣٣١ ، و ٣٥١ ، و ٣٦٢ ، وأدب الكـاتب : ٥٧٠ ، والخصائص ٣ / ٢٠٧ ، والمحتسـب ٢ / ٦٦ ، وسـر الصناعـة ١ / ٩٨ ، و٢ / ٥٧٣ فما بعدها ، والمخصص ١٢ / ١٠٩ ، وشرح الشافية ، للرضي ٣ / ٢١٥ .

وهي لغة لبعض العرب ، عُزِيَت إلى تميمَ وهذيلَ وأسدَ وبعضِ عُكْلَ وغَنِيٍّ[١] .

* **إبدال الواو ألفاً :**

مخرج الواو مما بين الشفتين ، ومخرج الألف من أقصى الحلق[٢] .

وتشترك الواو والألف في الجهر والرخاوة والانفتاح والانخفاض والإصمات[٣] .

وقد أشار المنتجب إلى الإبدال الصوتي اللغوي بين الواو والألف ، فقال : « يقال : وَجِلَ : يَوْجَلُ وَجَلاً وَمَوْجِلاً ، فهو وَجِلٌ ، وفي مستقبله أربع لغات ... والثانية : يَاجَلُ ، بقلب الواو ألفاً ؛ لأجل الفتحة قبله ، والهرب من اجتماع الواو والياء إلى الألف »[٤] .

وذكر سيبويه أن بعض العرب سوى أهل الحجاز يقولون في (يَوْجَلُ) : (يَاجَلُ) ، فيبدلون مكان الواو ألفاً ، كراهية الواو مع الياء[٥] .

أما المبرد فقد عزاها إلى أهل الحجاز[٦] ، الذين يقولون : (موتعد) و (ياتعد) ، ولعله أراد : بعض أهل الحجاز ؛ ليكون قوله قريباً مما قاله سيبويه ، كما عُزِيَت إلى قيسَ[٧] وبني عامرٍ[٨] .

---

(١) ينظر : اللهجات في الكتاب : ٣٣٤ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ٤ / ٤٣٤ – ٤٣٥ ، وسر الصناعة ١ / ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٤ .

(٤) الفريد ٢ / ٤٠٤ .

(٥) ينظر : الكتاب ٤ / ١١١ .

(٦) ينظر : المقتضب ١ / ٩٠ .

(٧) ينظر : الجيم (باب الواو) ٣ / ٣٠٥ .

(٨) ينظر : تدريج الأداني : ١٢٦ .

وقد قرئ : (قَالُوا : لَا تَاجَلْ)[١] على هذه اللغة .

ونبه ابن جني إلى أن الإبدال الصوتي اللغوي بين الواو والألف في نحو (ياجل) إنما يكون في إبدال الألف عن الواو الأصلية[٢] .

*** إبدال الواو تاءً :**

مخرج الواو مما بين الشفتين ، وأما التاء فمخرجها مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا[٣] .

وتشترك الواو والتاء في صفات الانفتاح والانخفاض والإصمات[٤] .

قال المنتجب : « قوله – عز وجل – : ﴿ تَاللهِ ﴾ أي : والله ، والتاء بدل من الواو »[٥] .

قال الصيمري : « وإنما أبدلوها في هذا الموضع لأنهم أرادوا حرفاً يختص بالتعجب في القسم ... والواو مبهمة في القسم ، تصلح للتعجب ولغير التعجب »[٦] .

*** إبدال الواو ياءً :**

مخرج الواو مما بين الشفتين ، ومخرج الياء من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى[٧] .

وتشترك الواو والياء في الجهر والرخاوة والانفتاح والانخفاض والإصمات[٨] .

---

(١) الحجر : (٥٣) ، وينظر : البحر ٥ / ٤٥٨ ، وفتح القدير ٣ / ١٣٤ .

(٢) ينظر : سر الصناعة ٢ / ٦٦٧ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ .

(٤) ينظر : سر الصناعة ١ / ٦١ و ٦٢ و ٦٤ .

(٥) الفريد ٣ / ٨٥ .

(٦) التبصرة ٢ / ٨٤٩ ، وينظر – أيضاً – سر الصناعة ١ / ١٤٦ .

(٧) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ .

(٨) ينظر : المصدر السابق ٤ / ٤٣٤ ، وسر الصناعة ١ / ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٤ .

وقد ذكر المنتجب أن الواو تبدل ياءً في مضارع (يُوجَلُ) ، حيث قال : « يقال : وَجِلَ يَوجَلُ ... وفي مستقبله أربع لغات :

والثالثة : قلب الواو ياء ، نحو : (يِيجَلُ) »[١] .

وإبدال الواو ياءً في مضارع (وَجِلَ) ونحوه لغة للعرب سوى أهل الحجاز ، قال سيبويه : « وأما (وَجِلَ) (يَوجَلُ) ونحوه فإن أهل الحجاز يقولون : (يَوجَلُ) ... وغيرهم من العرب سوى أهل الحجاز يقولون في (تَوجَلُ) : هي تِيجَلُ ، وأنا إِيجَلُ ، ونحن نِيجَلُ ، وإذا قلت : (يَفْعَلُ) فبعض العرب يقولون : (يِيجَلُ) كراهة الواو مع الياء »[٢] .

وقد ذكر أن الذين يبدلون الواو ياء في مضارع (وجل) ونحوه من العرب هم بنو تميمٍ وبنو أسدٍ وقومٌ من بني كلبٍ[٣] .

وينشد لمتمِّمِ بنِ نويرةَ على هذه اللغة قوله :

قَعِيدَكِ أَلاَّ تُسمِعِينِي مَلاَمَةً ولا تَنْكَئِي قَرْحَ الفُؤَادِ فَيِيجَعَا[٤] .

وإبدال الواوِ ياءً لغةٌ أشار إليها كثير من العلماء[٥] .

---

(١) الفريد ٢ / ٤٠٤ .

(٢) الكتاب ٤ / ١١١ .

(٣) ينظر : ديوان الأدب ٣ / ٢٦١ ، وليس في كلام العرب : ١٠٣ ، والصحاح (وجع) ٣ / ١٢٩٤ - ١٢٩٥ ، و (وجل) ٥ / ١٨٤٠ ، وشرح الشافية ، للرضي ١ / ١٤١ ، وتدريج الأداني : ١٢٦ ، واللسان (وجع) ٨ / ٣٧٩ ، و (وجل) ١١ / ٧٢٢ ، والتاج (وجل) ٨ / ١٥٣ .

(٤) ويروى : (فَعَمْرَكِ اللهَ) مكان (قعيدك) ، وكذلك : (بِقِعْدك) وكلاهما مصدران يستعملان في القسم غير الصريح بمعنى : (أسألك) .
ينظر : المقتضب ٢ / ٣٣٠ ، والكامل : ٥٢ ، والتبصرة ١ / ٤٥٠ ، والمنصف ١ / ٢٠٦ ، والصحاح (وجع) ٣ / ١٢٩٥ ، والمخصص ١٣ / ١١٧ ، واللسان (قعد) ٣ / ٣٦٣ ، والهمع ٤ / ٢٦٢ ، والخزانة ١ / ٢٣٤ .

(٥) ينظر : الكتاب ٤ / ١١١ ، والمقتضب ١ / ٩٠ ، والجيم ، باب الواو ٣ / ٣٠٥ ، والتبصرة ٢ / ٨٢٢ ، وسر الصناعة ٢ / ٧٣٧ .

*** إبدال الياء همزة :**

مخرج الياء من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى ، ومخرج الهمزة من أقصى الحلق[١] .

وتشترك الياء والهمزة في صفات الجهر والانفتاح والانخفاض والإصمات[٢] .

قال المنتجب : « وقوله: ﴿ **فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا** ﴾ ... عن أبي عمرو : (ترئِن) بالهمز ، على لغة من يقول : لَبَّأْتُ بالحجّ ، وحَلَّأْتُ السَّوِيقَ ، وذلك لما بين الهمزة وحروف اللين من المؤاخاة في القلب والإبدال »[٣] .

وقال – أيضاً – : « والتَّيَمُّمُ والتَّأَمُّمُ : التَّعَمُّدُ والقَصْدُ »[٤] .

قال الجوهري : « وتَيَمَّمْتُهُ : تَقَصَّدْتُهُ ، وتَيَمَّمْتُ الصَّعِيدَ للصلاةِ ، وأصلُه التعمُّدُ والتوخِّي ، من قولهم : تَيَمَّمْتُكَ وتَأَمَّمْتُكَ »[٥] .

وقد عدّ ابن جني قراءة أبي عمرو (ترئِن) بالهمز ضعيفة[٦] ، واعتبر الهمز في قولهم : (حَلَّأْتُ السَّوِيقَ) ونحوِه من أغلاطِ الناسِ تَبَعاً للفراء وغيرِهِ من البغداديين[٧] .

ويفهم من كلام علماء اللغة أن إبدال الياء همزة لغة لبعض العرب ، لكنها قليلة[٨] .

وقد أفرد ابن قتيبة باباً لما يقال بالهمز والياء ذكر فيه كثيراً من الأمثلة[٩] .

---

(١) ينظر الكتاب ٤ / ٤٣٣ .

(٢) ينظر المصدر السابق ٤ / ٤٣٤ ، وسر الصناعة ١ / ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٤ .

(٣) الفريد ٣ / ٣٩٥ .

(٤) المصدر السابق ١ / ٧٤٠ .

(٥) الصحاح (يمم) ٥ / ٢٠٦٤ ، وينظر : المحتسب ٢ / ٤٢ ، وسر الصناعة ١ / ٩٣ .

(٦) ينظر : المحتسب ٢ / ٤٢ .

(٧) ينظر : أدب الكاتب : ٣٦٥ ، والخصائص ٣ / ٢٧٩ .

(٨) ينظر : الصحاح (حلا) ٦ / ٢٣١٩ ، و (لبى) ٦ / ٢٤٧٨ .

(٩) ينظر : أدب الكاتب : ٥٦٩ .

* إبدال الياء ألفاً :

مخرج الياء من وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى ، ومخرج الألف من أقصى الحلق[١] .

ويشتركان في صفات الجهر والانفتاح والانخفاض والإصمات[٢] .

قال المنتجب : « فقلبت الياء ألفاً ... في قول مَنْ قال : (يَاءَسُ) في (يَيْأَسُ) ... وعن قطرب أن [عقيل] يقولون في (أَعْطَيْتُهُ) و (أَرْضَيْتُهُ) : (أَعْطَاتُهُ) و (أَرْضَاتُهُ) ، يقلبون الياء ألفاً »[٣] .

وإبدال الألف من الياء الساكنة المفتوح ما قبلها لغة لبعض العرب ، قال عنها سيبويه : « وحدثنا الخليل أن ناساً من العرب يقولون : عَلَاكَ ، وَلَدَاكَ ، وَإِلَاكَ »[٤] .

وقال – أيضاً – : « وقد قالوا : يَا تَئِسُ ، ويا تَبِسُ ... قالوا : يَيِسَ : يَابَسُ »[٥] ، أي بقلب الياء ألفاً في باب (افتعل) من (اليَأْسِ) و (اليُبْسِ) ، ثم أُدغم .

قال الجوهري : « قد يَئِس من الشيء يَيْأَسُ ، وفيه لغة أخرى : يَئِسَ يَيْئِسُ ، بالكسر فيهما ... قال المبرد : منهم من يبدل في المستقبل من الياء الثانية أَلِفاً ، ويقول : ياءَسُ ، ويَائِسُ »[٦] .

كما أن لغةَ عُقيلَ هذه قد عزيت – أيضاً – إلى بني الحارثِ بنِ كعبٍ[٧] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ٤ / ٤٣٤ ، وسر الصناعة ١ / ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٤ .

(٣) الفريد ٢ / ٥٤٢ .

(٤) الكتاب ٣ / ٤١٣ .

(٥) المصدر السابق ٤ / ٣٣٩ .

(٦) الصحاح (يَئِس) ٣ / ٩٩٢ ، ويراجع : المقتضب ١ / ٩٢ ، وسر الصناعة ٢ / ٦٦٨ .

(٧) ينظر : النوادر ، لأبي زيد : ٢٥٩ ، ومعاني القرآن ، للأخفش ١ / ١١٣ ، وتأويل مشكل القرآن : ٥٠ ، وليس في كلام العرب : ٣٣٤ ، والصاحبي : ٢٩ ، والصحاح (علا) ٦ / ٢٤٣٨ .

ولا تزال هذه اللغة مستعملة ، إذ تسمع بعض أهل البادية يقولون : (السَّلَامُ عَلَاكُم)[١] .

كما ذكر المنتجب أمثلة لإبدال ياء المتكلم المضاف إلى الاسم الصحيح أِلفاً ، وهي لغة من اللغات التي تجوز في ياء المتكلم[٢] .

قال المنتجب : « قوله – عز وجل – : « ﴿ يَا أَسَفَىٰ ﴾ ... استثقلت الكسرة على الفاء ، ففتحت ، وأبدلت من الياء الألف »[٣] .

وقال – أيضاً – : « قوله تعالى : ﴿ يَا وَيلَتَا ﴾ الألف في ﴿ يَاوَيلَتَا ﴾ بدل من ياء الإضافة ، والأصل : (ياويلتي) ... وإنما أبدلت منها لكونها أخف منها ، وهي كلمة تقولها العرب عند التعجب من الشيء والاستكبار له ، وعند ورود الأمر الفظيع »[٤] .

كما قال : « قوله – عز وجل – : ﴿ يَا حَسْرَتَا ﴾ الأصل : يا حسرتي ، والألف بدل من ياء النفس ،كقولك : يا غلاما ، ويا صاحبا ، وأنت تريد : يا غلامي ، ويا صاحبي ، وإنما أبدلوا الألف من الياء هرباً إلى خفة الألف من الياء »[٥] .

ثانياً : الإبدال الصرفي :

يطلق عليه الصرفيون القلب ، ويقصد به التبادل بين حروف العلة ، ويكون كذلك في الهمزة ؛ لمقاربتها إياها وكثرة تغيرها[٦] .

---

(١) ينظر : اللهجات في الكتاب : ٢٦٢ .

(٢) ينظر : التبصرة ١ / ٣٥٠ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٧٥ ، والهمع ٤ / ٣٠٠ .

(٣) الفريد ٣ / ٩٢ – ٩٣ .

(٤) المصدر السابق ٢ / ٦٤٩ .

(٥) المصدر نفسه ٤ / ١٩٥ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ١٠ / ٧ ، وشرح الشافية ، للرضي ٣ / ٦٧ .

وقد ذكر المنتجب كثيراً من أمثلة الإبدال الصرفي المطرد ، برز فيها تمكنه ورسوخ قدمه في هذا الفن ، وطول باعه ومعرفته بعلل علماء التصريف ، ومن ذلك ما يلي :

*** قلب الألف همزة :**

قال المنتجب : « وجمع الآية : (آيٌ) و (آيات) ... و (آياء) أيضاً ... والهمزة الأخيرة بدل من ألف »[١] .

وقال – أيضاً – : « والهمزة في (السماء) بدل من ألف ، والألف التي أبدلت الهمزة عنها بدل من الواو »[٢] .

كما أنه أورد كثيراً من أمثلة قلب الألف همزة في مرحلة من مراحل القلب التي ذكرها الصرفيون[٣] .

وما ذكره المنتجب من قلب ألف التأنيث همزة قال به كثير من الصرفيين[٤]، وفَصّل ابن يعيش ، فجعل إبدال الهمزة من ألف التأنيث واجباً[٥] .

*** قلب الواو همزة :**

قال المنتجب : « والهمزة في (نساء) بدل من واو ، بدليل قولهم : (نسوة) ؛ لأنه في معناه »[٦] .

وقال عن أصل اسم الله تعالى : « وقيل : أصله : (وِلاه) ... ثم أبدلت من الواو همزة »[٧] .

---

(١) الفريد ١ / ٢٨٠ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٢٣٦ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه ١ / ٢٦٢ ، ٢٨٩ ، و ٢ / ٨٥ ، ٨٦ ، ٥٣٤ ، ٦٠٨ .

(٤) ينظر : سر الصناعة ١ / ٩٣ – ٩٤ ، والتبصرة ٢ / ٨١٣ ، وشرح المفصل ١٠ / ٩ ، والممتع ١ / ٣٣٠ ، وغوامض الصحاح : ٨١ ، والهمع ٦ / ٢٥٦ – ٢٥٩ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ١٠ / ٩ .

(٦) الفريد ١ / ٤٢٣ .

(٧) المصدر السابق ١ / ١٥٦ .

كما قال : « إذ اجتمع في أول الكلمة واوان قلبت الأولى منهما همزة البتة »[1] ، ومثّل لذلك بقوله : « أُوحِيَ ... والأصل : (وُوحِيَ) ، فقلبت الواو همزة لّما انضمت ضمة لازمة ، وهو من القلب المطلق جوازه في كل واو مضمومة إذا كانت ضمتها لازمة »[2] .

وقال – أيضاً – : « وَالْمُكَاءُ : الصَّفِيرُ ، يُقَالُ : مَكَا : يَمْكُو مُكُوّاً ومُكَاءً إذا صَفَّرَ بِفِيهِ ، وهمزته مبدلة من لام الكلمة ، وهي واو بشهادة قولهم : الْمُكُوّ ، وَمَكَونَا »[3] .

وقد ذكر الصرفيون أمثلة كثيرة لقلب الواو همزة[4] .

*** قلب الياء همزةً :**

قال المنتجب عن كلمة (سواء) : « والهمزة فيه منقلبة عن ياء ؛ لأجل أن باب (طَوَيتُ) أكثرُ من باب (قُوّة) ، فحمل على الأكثر »[5] .
وكونُ الواوِ عيناً والياءِ لاماً نحو : (طَوَيتُ) أكثرُ من كونِ العينِ واللامِ واوين، مثل(قُوّة)، فالحَمْلُ على الأولِ عندَ خَفَاءِ الأصلِ أولى؛ ولأنه لم تأتِ العينُ ياءً واللامُ واواً ،يعني : بالعكس؛ لأن الوَجْهَ أن يكونَ الحرفُ الأخيرُ أخفَّ مما قبلَه، لِتَثَاقُلِ الكلمةِ كلما ازدادت حروفُها [5]

وقال : « ﴿ وَرِئَاءَ النَّاسِ ﴾ ... والهمزة ... الأخيرة بدل من الياء التي هي لام الفعل ، لوقوعها طرفاً بعد ألف مزيدة ، كالتي في نحو : (الرداء) و (القضاء) »[6] .

وقال أيضاً عن كلمة (الحياء) : « والهمزة منقلبة عن ياء ، هي لام ، بدلالة (حَيِيتُ) و (حَيِيَ زَيدٌ) »[7] .

---

(١) الفريد ٢ / ٢٨١ .

(٢) المصدر السابق ٤ / ٥٣٩ – ٥٤٠ ، وينظر – أيضاً – : ٢ / ٦٠٤ ، و ٤ / ٥٩٩ ، ٧٤٧ .

(٣) المصدر نفسه ٢ / ٤١٩ .

(٤) ينظر : سر الصناعة ١ / ٩٣ ، والتبصرة ٢ / ٨١٢ – ٨١٣ ، والممتع ١ / ٣٤٠ ، والهمع ٦ / ٢٥٦ فما بعدها .

(٥) الفريد ١ / ٢١١ . (٥) ينظر: شرح الشافية، للرضي ٧٣/٣ .

(٦) المصدر السابق ١ / ٥٠٨ .

(٧) المصدر نفسه ١ / ٢٥٥ ، وينظر : ١ / ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٥١٣ و ٣ / ٥٥٨ .

وقلب الياء همزة كما ذكر المنتجب هو قول على سبيل التجوُّز ؛ لأن الهمزة في الحقيقة منقلبة عن الألف ، وهذه الألف منقلبة عن ياء ، قال ابن جني في نحو : (قضاء) و (سِقاء) و (شِفاء) و (كِسَاء) و (شَقاء) و (علاء) : « فالهمزة في الحقيقة إنما هي بدل من الألف ، والألف التي أبدلت الهمزة عنها بدل من (الياء) و (الواو) ، إلاّ أن النحويين إنما اعتادوا هنا أن يقولوا : إن الهمزة منقلبة من (ياء) أو (واو) ، ولم يقولوا : من (ألف) ؛ لأنهم تجوزوا في ذلك ؛ ولأن تلك الألف التي انقلبت عنها الهمزة هي بدل من (الياء) أو (الواو) ، فلما كانت بدلاً منهما جاز أن يقال : إن الهمزة منقلبة عنهما ، فأما الحقيقة فإن الهمزة بدل من الألف المبدلة عن (الياء) و (الواو) »(١) .

*** قلب الواو ألفاً :**

قال المنتجب : « أصل (استِعَاذة) : (استِعْوَاذ) ، فألقيت حركة الواو على العين ، وقلبت الواو ألفاً ... »(٢) .

وذلك لأن الواو متحركة بحسب الأصل والعين متحركة بحسب الحال ، وقد ذكر المنتجب هذه القاعدة الصرفية في قوله : « والهمزة في (ماء) بدل من (هاء) ، هي لامه ... وأصله : (مَوَهٌ) بتحريك العين ، إلاّ أنها قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت في (باب) و (مال) لذلك »(٣) .

كما أنه اكتفى بالإشارة إليها في معظم أمثلة قلب الواو ألفاً ، كقوله : « وألف (صلاة) و (زكاة) منقلبة عن واو ؛ لقولهم في جمعهما : (صلوات) و (زكوات) »(٤) ، وقوله أيضاً : « الهمزة في (بلاء) منقلبة عن (ألف) ، وتلك الألف منقلبة عن (واو) ، هي لام الكلمة بدلالة (بلوت) »(٥) وقوله : « يُقالُ : خَانَهُ واختَانَهُ : إذا لم يفِ له ، وألفه منقلبة عن واو بدليل قولهم :

(١) سر الصناعة ١ / ٩٣ - ٩٤ .

(٢) الفريد ١ / ١٤٥ .

(٣) المصدر السابق ١ / ٢٤٤ ، وينظر : ٢ / ٥١٤ .

(٤) المصدر نفسه ١ / ٢٨٤ ، وينظر : ١ / ١٩١ ، ٢٣٦ ، ٢٦٢ .

(٥) المصدر نفسه ١ / ٢٨٩ .

(يَخُونُ) : (خَوْنًا) و (الخَوَنَةُ) »[١] ، وكذلك قوله : « (لَا طَاقَةَ) ... ألفها منقلبة عن واو ؛ لأنها من الطوق »[٢] .

في النصوص السابقة ذكر المنتجب سبب قلب الواو ألفاً ، وهو تحركها وانفتاح ما قبلها ، وهذه قاعدة مطردة عند علماء التصريف ، وقد عرضها المنتجب في مواطن كثيرة جدًّا من الكتاب .

*** قلب الياء ألفاً :**

قال المنتجب عن أصل اسم الله تعالى : « وقيل : أصله : (لَاهٌ) على (فَعْل) ، يدل على صحة هذا الوجه قول بعض العرب : (لَـهْيَ أبـوك) ، يريدون : (لَاهِ أَبُوكَ) ، على معنى : (لِلهِ أَبُوكَ) ، فأخروا العين في موضع اللام ؛ تصرفاً في كلامهم ، وتلعباً بألفاظهم ، والألف فيه منقلبة عن الياء ، بدلالة ظهورها في قولهم : (لَهْيَ أَبُوكَ) ، والأصل : (لَيَهٌ) ، فقلبت الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها ، فبقي لاهٌ »[٣] .

وقال أيضاً عن قراءة(لَاقَوُا) من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾[٤] : « وأصله : (لَاقَيُوا) ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وبقيت فتحة القاف تدل على الألف المحذوفة »[٥] .

في النصين السابقين ذكر المنتجب سبب قلب الياء ألفاً ، وهو تحركها وانفتاح ما قبلها ، وقد ذكر المنتجب أمثلة كثيرة لقلب الياء ألفاً[٦] .

---

(١) الفريد ١ / ٤٢٣ ، وينظر : ٢ / ٤٢٨ .
(٢) المصدر السابق ١ / ٤٩١ .
(٣) المصدر نفسه ١ / ١٥٥ .
(٤) البقرة : (١٤) .
(٥) الفريد ١ / ٢٢٦ .
(٦) ينظر على سبيل المثال : الفريد ١ / ١٨٦ - ١٨٧ ، ٢٢٩ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢ / ١٢٤ ، ١٣٦ ، ٥٣٤ ، ٥٤٢ ، ٦٢٩ ، و ٣ / ٥٢ ، ٩٦ و ٤ / ٥٧٨ .

*** قلب الواو تاءً :**

قال المنتجب : « والتَّوْرَاةُ أصلُها : (وَوْرِيَةٌ) فَوْعَلَةٌ مِن وَرِيَ الزَّنْدُ يَرِي بالكسر فيهما ، وفيه لغة أخرى وَرَى الزندُ يري بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر وَرْياً فيهما إذا خرجت ناره ، وأَوْرَيتُهُ أنَا ، وَوَرَّيتُهُ إيرَاءً وتَورِيَةً ، فأبدلت الواو الأولى تاءً كما أبدلت في تَولَج ، وأصله : وَولَج من الوُلُوج ، وفُعِلَ ذلك لاستثقال الواو أولاً ، ولذلك لا تزاد أولاً ، أعني : الواو »[1] .

وقال - أيضاً - : « الواو تقلب تاء لغير سبب نحو : (تُرَاث) و (تُجَاه) ونحوهما »[2] .

قال الصيمري : « وإنما أبدلت منها التاء في هذا الموضع لأن الواو في نفسها ثقيلة ، والابتداء بها مستثقل ، والضم عليها يزيدها ثقلا ... وأيضاً فإنهم لم يزيدوا الواو أولاً في شيء من الكلام ... وكانت التاء أولى ؛ لأنه ليس من مخرج الواو ما يصلح أن يبدل منها في هذا الموضع »[3] .

*** قلب الياء واواً :**

تقلب الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها ، وقد ذكر المنتجب أمثلة توضح ذلك ، فقال : « وأصل (قِيلَ) : (قُوِل) ... ومنهم من يقول : (قُول) ، فيضم على أصلها ، فتبقى الواو على حالها ، وكذلك ما كان عينه ياء تقلب الياء فيه واواً لسكونها وانضمام ما قبلها ... وأجاز الأخفش (قُيلَ) بضم القاف مع بقاء الياء ساكنة ؛ لأن كليهما عارض »[4] .

وما ذكره المنتجب من قولهم في (قِيلَ) : (قُوْل) لغة لبعض العرب في الفعل الماضي المعتل العين المبني للمجهول[5] .

---

(١) الفريد ١ / ٥٣٨ ، وينظر : ٥٥٩ و ٧١٣ .

(٢) المصدر السابق ١ / ١٧٨ ، وينظر : ٢ / ٢٠ ، و ٣ / ٥٣ - ٥٤ ، و ٤ / ٦٧٠ .

(٣) التبصرة ٢ / ٨٤٨ .

(٤) الفريد ١ / ٢٢٣ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ١ / ٨٧ ، والبيان ١ / ٥٦ ، والتبيان ١ / ٢٨ .

وقال : « وأصل (يُوقِنُون) : (يُؤَيْقِنُون) ؛ لأن ماضيه (أَيقَنَ) كـ(أكرم) ، فحذفت الهمزة ... وأبدلت الياء واواً ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها كما في (مؤمن) ونحوه »(١) .

وقال - أيضاً - : « التقوى ... واوها مبدلة من ياء ؛ لأنه من (وقيت) »(٢) .

كما قال : « والطُّغْوَى مصدر من الطُّغْيَان ، وإنما أبدلوا من الياء واواً ليفصلوا بين الاسم والصفة ، وذلك أن (فُعلى) إذا كانت من ذوات الياء وهي اسم قلبت واواً »(٣) .

*** قلب الألف ياءً :**

قال المنتجب عن جمع (صحراء) على (صحارى) : « الأصل : (صحاريٌّ) بياءَين ، الأولى منهما بدل من الألف الأولى التي في (صحراء) ، انقلبت ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها »(٤) .

وقلب الألف ياء لسكونها وانكسار ما قبلها قاعدة مطردة(٥) .

وفي المثال الذي ذكره المنتجب وقعت الألف رابعة ، وحيثما وقعت الألف رابعةً فصاعدا ترجع إلى الياء في التثنية والجمع(٦) .

*** قلب الواو ياء :**

قال المنتجب : « وجمع يوم : أيام ، وأصله : (أيْوَام) ، فأدغمت الياء في

---

(١) الفريد : ١ / ٢٠٦ - ٢٠٧ .

(٢) المصدر السابق ٢ / ٢٠ ، وينظر كذلك : ٢ / ٢٧٩ ، ٣ / ١٣٦ .

(٣) المصدر نفسه ٤ / ٦٧٩ .

(٤) المصدر نفسه ٢ / ٨٦ .

(٥) ينظر : سر الصناعة ٢ / ٧٣١ ، والتبصرة ٢ / ٨٣١ - ٨٣٣ ، والهمع ٦ / ٢٦٦ .

(٦) ينظر : التبصرة ٢ / ٨٣١ - ٨٣٢ .

الواو بعد قلبها ياء ؛ لأن الياء إذا كانت ساكنة وبعدها واو قلبت ياء وأدغمت فيها الياء »[١] .

وقال أيضاً : « ﴿ نَسْتَعِين ﴾ أصله : (نَسْتَعْوِن) ؛ لأنه من العون ... فاستثقلت الكسرة على الواو ، ونقلت إلى العين ، وقلبت الواو ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها »[٢] .

وقال : « وأصل (قِيْلَ) : (قُوِل) ، فاستثقلت الحركة على الواو ، فنقلت إلى القاف بعد حذف حركتها ، فانقلبت الواو ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، وهذا أصل مُطَّرِدٌ في كلِّ ما اعتلت عينه من الأفعال »[٣] .

كما قال : « والصَّيِّب : المطر الذي يصوب ، أو ينزل ويقع ، من قولك : صاب : يصوب صوبا : إذا انحدر ، وحدُّه : الجاري من علٍ ، وهو (فَيْعِل) كـ(سيِّد) و (ميِّت) ، وأصله : (صَيْوِب) ، ثم قلبت الواو ياءً ؛ لاجتماعهما وأحد الحرفين ساكن ، وهو قياس مطردٌ ، تقدمت الواو أو تأخرت ، نحو : لَوَيتُ عُنُقَهُ ليّاً ، وأصله : (لَوياً) ، فقلبت ، وأدغمت »[٤] .

هذه بعض الأمثلة التي ذكرها المنتجب ، وجاء فيها قلب الواو ياء ، وقد أبان فيها أن الواو إذا سكنت وانكسر ما قبلها قلبت ياءً ، وأن هذا أصل مطرد في كل ما اعتلت عينه من الأفعال ، كما وضح أن الواو والياء إذا اجتمعا وأحدهما ساكن قلبت الواو ياءً ، وأدغمت في الياء ، سواء تقدمت الواو على الياء أو تأخرت عنها[٥] .

---

(١) الفريد ١ / ١٦٧ ، وينظر ٤ / ٥٣٨ .

(٢) المصدر السابق ١ / ١٦٩ - ١٧٠ ، وينظر أيضاً : ٤ / ٦٦٥ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٢٢٣ وينظر : ٢ / ٢٣ ، ٢٧٣ ، ٣٧٥ ، ٤٣٩ ، ٥١٤ ، ٥٣٣ .

(٤) المصدر نفسه ١ / ٢٣٥ ، وينظر على سبيل المثال : ١ / ٢٣٨ ، ٣٢٧ ، ٣٣٨ ، ٥١٨ ، ٢ / ٨٦ ، ٣٦١ ، ٣٩١ ،

(٥) ينظر : المنصف ١ / ٣٤١ ، وشرح المفصل ١٠ / ٢١ و ٢٣ ، والهمع ٦ / ٢٦٥ - ٢٦٧ .

*** إبدال أحد حرفي المضعّف ياءً :**

قال سيبويه : هذا باب ما شذّ فأبدل مكان اللام الياء كراهية التضعيف ، وليس بمطرد ، وذلك قولك : « تَسَرَّيتُ ، وتَظَنَّيتُ ، وتَقَصَّيتُ من القَصِّ ، وأمليت ... وكل هذا التضعيف فيه عربي كثيرٌ جيدٌ »[١] .

قال الصيمري – معلقاً على قول سيبويه – : « يعني : أن ترك القلب إلى الياء جيد إذا قلت : تَظَنَّنْتُ وَنَحْوَهُ »[٢] .

وقد أورد المنتجب أمثلة لإبدال أحد حرفي المضعف ياء ، فكانت كما يلي :

*** قلب الدال ياء :**

قال المنتجب : « والتَّصْدِيَةُ : التَّصْفِيقُ بالأيدي ، (تفعِلة) من الصديد الذي هو الضجيج ، ﴿ **إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ** ﴾ ، أو من الصدِّ الذي هو المنع على ما فُسِّر أن معنى التصدية : صدهم عن البيت .

وأصلها : تصددة ، فأبدلت الدال الأخيرة ياءً كراهة التضعيف ... أو من الصدى الذي هو الصوت »[٣] .

قال الأزهري : « وأَصلُ فِعْلِهِ : صَدَّدَ يُصَدِّدُ ، فكثرت الدالات ، فقلبت إِحدَاهُنَّ ياءً »[٤] .

*** قلب الراء ياء :**

قال المنتجب : « قالوا : ... قِيرَاطٌ ، فأبدلوا من الحرف الأول ياء كراهية التضعيف ، والأصل ... قِرّاطٌ ، بشهادة قولهم : ... قَرَارِيطٌ »[٥] .

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٢٤ .

(٢) التبصرة ٢ / ٨٣٤ .

(٣) الفريد ٢ / ٤١٩ .

(٤) اللسان (صدد) ٣ / ٢٤٦ .

(٥) الفريد ٢ / ٤٤٩ ، وينظر : سر الصناعة ٢ / ٧٤٨ فما بعدها .

*** قلب السين ياء :**

قال المنتجب : « و ﴿ دَسَّاهَا ﴾ أصله : دسَّسَها ، فقلبت السين الأخيرة ياء ... وقلبت الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فبقي (دسّاها) كما ترى ، وَدَسَّ الشَّيءَ : أَخفَاهُ »(١) .

*** قلب الصاد ياءً :**

قال المنتجب : « قلبوا في (قَصَّيتُ أظفَارِي) ... والأصل : قَصَّصتُ »(٢) .

قال ابن جني : « قَصَّيتُ أَظْفَارِي في معنى قَصَّصْتُهَا ... أُبدلت الصاد الثالثة ياء كراهية التضعيف »(٣) .

*** قلب الضاد ياءً :**

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ يُرِيدُ أَنْ يَنقَضَّ ﴾ ... لم يستعملوا منه (تفعّل) إلا مبدلاً ، قالوا : تقضّضَ ، فاستثقلوا ثلاث ضادات ، فأبدلوا من إحداهن ياء ، كما قالوا : تظنّى من الظن ، قال :

تَقَضِّيَ البَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرْ

وفيه وجهان : ... والثاني : (يَنْفَعِلُ) من الْقَضِّ ، وهو الثُّقْبُ ، من قَضَضْتُ اللُّؤْلُؤَةَ إذا ثَقَبتُهَا »(٤) .

فأبدلت عند ذلك الضاد الأخيرة ياء(٥) .

---

(١) الفريد ٤ / ٦٧٩ ، وينظر – أيضاً – : ٢ / ٤١٩ ، ويراجع : معاني القرآن، للفراء ٣ / ٢٦٧ ، ومجاز القرآن ٢ / ٣٠٠ ، وأدب الكاتب : ٤٨٨ ، والتبصرة ٢ / ٨٣٤ .

(٢) الفريد ٤ / ٦٧٩ .

(٣) سر الصناعة ٢ / ٧٥٩ ، وينظر : الإبدال ، لابن السكيت : ١٣٥ ، والمشوف المعلم ٢ / ٦٤١ .

(٤) الفريد ٣ / ٣٦٢ ، وينظر – أيضاً – : ٤ / ٥٢٨ .

(٥) ينظر : سر الصناعة ٢ / ٧٥٩ .

*** قلب الطاء ياء :**

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ يَتَمَطَّىٰ ﴾ ... في ألفه وجهان : أحدهما : مبدلة من ياء ، وتلك الياء مبدلة من طاء ، والأصل : يَتَمَطَّطُ ... وإنما أبدل من الطاء ياءً كرهة التضعيف »[١] .

*** قلب الظاء ياء :**

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴾ ... في (لظى) وجهان : ... والثاني : ... أصله (لَظَظَ) ، من الإلظاظ ، وهو اللزوم ، يقال : أَلَظَّ فلان بفلان إذا لزمه ، عن أبي عمرو ، ومنه قول ابن مسعود : أَلِظُّوا في الدعاء بـ(يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ) ، أيْ : الزَمُوا ذلك ، فقلبت الظاء الأخيرة ياءً »[٢] .

*** قلب القاف ياءً :**

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُم مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُون ﴾ أصل (حاق) ... (حقّ) ، بمعنى حق بهم المكروه ... فقلبت إحدى القافين ياء ، وهي الأولى ، كما قيل : تظنيت ، وأصله : تظننت »[٣] .

*** قلب اللام ياءً :**

قال المنتجب عن قوله تعالى : ﴿ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلاًّ وَلَا ذِمَّةً ﴾[٤] : « وقرئ : (إيلاً) بياء بعد الهمزة خفيفة اللام ، على إبدال اللام الأولى ياء ؛ لثقل التضعيف مع ثقل الهمزة مكسورة »[٥] .

وقال – أيضاً – : « وقوله : ﴿ لِئلاَّ يَعْلَمَ ﴾ ... قرئ : ﴿ لَيْلاَ يَعْلَمَ ﴾ بفتح

---

(١) الفريد ٤ / ٥٧٨ .

(٢) المصدر السابق ٤ / ٥٢٨ .

(٣) المصدر نفسه ٢ / ١٢٤ .

(٤) التوبة : (٨) .

(٥) الفريد ٢ / ٤٤٩ .

اللام الأولى ، وإسكان الياء من غير همزة ... وأما إسكان الياء فوجهه أن همزة (أن) مفتوحة ، فحذفت ، فبقيت (لَنْ لَا) ، فأدغمت النون في اللام ، فبقي (لَلاّ) ، فلما اجتمعت اللامات أبدلت الوسطى منهن ياءً »[١] .

*** قلب اللام صاداً :**

قال المنتجب : « الصَّلْصَالُ : الطينُ الحُرُّ اليابِسُ الذي يُصَلْصِلُ ، وهو غيرُ مطبوخ من يُبْسِهِ ، أي يُصَوِّتُ ، يقال : صَلَّ الحديدُ ، وصَلْصَلَ إذا صَوَّتَ ، فإذا طُبِخَ بالنار فهو الْفَخَّارُ ، عن أبي عبيدة وغيره ، وقيل : الصَّلْصَالُ : المُنْتِنُ ، من قولهم : صَلَّ اللحمُ يصل بالكسر صلولاً إذا أَنْتَنَ مطبوخاً كان أو نِيئاً ، فأصله على هذا : صلاّل ، فقلبت إحدى اللامين صاداً »[٢] .

قلب النون ياءً :

قال المنتجب : « قيل : تَظَنَّيْتُ ، والأصلُ : تَظَنَّنْتُ »[٣] .

وقال – أيضاً – : « يَتَظَنَّى ، والأصل : يَتَظَنَّنُ »[٤] .

كما قال : « قالوا : ... دِينَارٌ ، والأصل دِنَّارٌ »[٥] .

في الأمثلة الثلاثة السابقة ذكر المنتجب أصول الألفاظ (تَظَنَّيْتُ) و(يَتَظَنَّى) و(دِينَار) ، وهي : (تَظَنَّنْتُ) و(يَتَظَنَّنُ) و(دِنَّار) ، لكنه لم يشر إلى ما حدث فيها من قلب ، ولم يورد السبب في ذلك .

والنون في الأمثلة الثلاثة قلبت ياءً كراهية التضعيف[٦] .

---

(١) الفريد ٤ / ٤٣٧ .

(٢) المصدر السابق ٣ / ١٩٤ – ١٩٥ .

(٣) المصدر نفسه ٢ / ١٢٤ .

(٤) المصدر نفسه ٢ / ٤١٩ ، وينظر – أيضاً – : ٣ / ٣٦٢ .

(٥) المصدر نفسه ٤ / ٤٣٧ ، وينظر – أيضاً – : ٢ / ٤٤٩ .

(٦) ينظر : سر الصناعة ٢ / ٧٥٧ .

*** قلب الواو ياءً :**

قال المنتجب : « ديوان والأصل : دوّان »[١] .

والياء في (ديوان) غير لازمة ، وإنما أبدلت من الواو تخفيفاً ، ولذلك لم تقلب الواو وإن كانت قبلها الياء ساكنةً[٢] .

*** قلب الألف هاء :**

قال المنتجب : « مهما ... أصله : (ماما) ... إلا أنهم قلبوا الألف هاءً كراهة اجتماع المثلين »[٣] .

وقد قالوا : (هُنَهْ) و (أَنَهْ) يريدون : (هنا) و (أنا) ، فقلبوا الألف هاء[٤] .

قلب الهاء همزة :

قال المنتجب : « ووزن (آلٍ) : (فَعْل) ، وأصله : (أَهْلٌ) ، ولذلك قيل في تصغيره : (أُهَيلٌ) ، فقلبت هاؤه همزة ؛ لقربها منها في المخرج ، فبقي (أَأْل) ، ثم قلبت همزته ألفاً على مذاق العربية ، كراهة اجتماع المثلين ، كما فُعِل بـ(آدم) ونحوه لذلك »[٥] .

وقال – أيضاً – : « والهمزة في (مَاء) بدل من (هاء) ، هي لامه ، بدليل قولهم في تصغيره : (مُوَيه) ، وفي جمعه : (أَمْوَاه) ، ومَاهَت الرَّكِيَّةُ : تَمُوهُ مَوْهاً : إذا ظهر ماؤها وكَثُر ، وأصله : (مَـوَهٌ) بتحريك العين ، إلا أنها قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما قلبت في (باب) و (مال) ، فاجتمع حرفان خَفِيَّانِ ، فأبدلت من الهاء همزة ؛ لكونها أجلدَ منها ، وهي بالألف أشبه »[٦] .

---

(١) الفريد ٤ / ٤٣٧ .

(٢) ينظر : سر الصناعة ٢ / ٧٣٥ .

(٣) الفريد ٢ / ٣٤٧ .

(٤) ينظر : سر الصناعة ١ / ١٦٣ – ١٦٤ ، و ٢ / ٥٥٥ .

(٥) الفريد ١ / ٢٨٨ ، ويراجع : سر الصناعة ١ / ١٠٠ – ١٠١ .

(٦) الفريد ١ / ٢٤٤ – ٢٤٥ ، وينظر – كذلك – : ٢ / ٤٤ .

المبحث الثامن :

تحقيق الهمزة وتسهيلها

* مخرج الهمزة وصفتها :

الهمزة صوت مجهور شديد مستثقل ، وهو أدخل الأصوات إلى الصدر من غيره ؛ لأنه يخرج من أقصى الحلق[1] ، ويرى بعض علماء اللغة المحدثين أنه يخرج من المزمار[2] ، أي : من الحنجرة .

أما النطق بها فإنه مستثقل ؛ ويحتاج معه المتكلم إلى جُهد ؛ لأن إخراجها كالتهوع ، ولها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد ، فلذلك ساغ فيها التخفيف ، قال سيبويه : « واعلم أن الهمزة إنما فَعَلَ بها هذا مَنْ لم يخففها ؛ لأنه بَعُد مخرجها ؛ ولأنها نُبْرَةٌ في الصدر تخرج باجتهاد ، وهي أبعد الحروف مخرجاً ، فَثَقُل عليهم ذلك ؛ لأنه كالتَّهَوُّع »[3] .

* مذاهب العرب في الهمزة :

ولَمّا كان هذا حالها فقد تباينت مذاهب العرب في أدائها على ثلاثة مذاهب ، قال سيبويه : « اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء : التحقيق ، والتخفيف ، والبدل »[4] .

إذاً فمن العرب من يحقق الهمزة ، بحيث يعطيها حقها من الأداء الصوتي الذي يتحقق فيه ما تتصف به من الجهر والشدة .

كما أن تحقيق الهمزة هو الأصل فيها كسائر الحروف .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤ / ٤٣٣ ، وسر الصناعة : ١ / ٤٦ ، وشرح المفصل : ٩ / ١٠٧ .

(٢) ينظر : الأصوات اللغوية : ٨٩ - ٩٠ .

(٣) الكتاب : ٣ / ٥٤٨ .

(٤) المصدر السابق ٣ / ٥٤١ .

ومن العرب من مال إلى تسهيلها طلباً للخفة ، وطلب الخفة فيها يكون على ثلاث صور : حذفها أو إبدالها أو تصييرها بين بين[١] .

أما تحقيق الهمزة فقد عُزِيَ إلى تميمُ وتيمُ الرِّبابِ وقيسُ[٢] .

وذهب الرضي إلى أن الذين يحققون الهمزة هم غير أهل الحجاز ، فعمم ، حيث قال : « فخففها قوم ، وهم أكثر أهل الحجاز ، ولاسيما قريشٌ ... وحققها غيرهم »[٣] .

ولعله أراد : وحققها أكثر العرب غير أهل الحجاز ، اعتماداً على قوله : « فخففها قوم ، وهم أكثر أهل الحجاز » .

وأما تسهيل الهمزة فقد عزي إلى أهل الحجاز ولاسيما قريشٌ ؛ لأنها لغتهم[٤] .

وقد أجمل المنتجب القول في تحقيق الهمزة وتسهيلها بقوله : « فالهمز وتركه لغتان فاشيتان : يقال : أرجأت الأمر وأرجيته »[٥] .

موقف المنتجب من ظاهرة تحقيق الهمزة وتسهيلها :

عرض المنتجب هذه الظاهرة الصوتية اللغوية في أثناء حديثه عن بعض المفردات القرآنية ، فقد ذكر أمثلةً لها من خلال ألفاظ القرآن الكريم ، وما جاء فيها من قراءات مختلفة ، تمثل البيئات اللغوية العربية خير تمثيل .

---

(١) ينظر : الكتاب ٣ / ٥٤١ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ٣ / ٥٤٢ ، والنوادر في اللغة : ٥٩٦ ، وشرح المفصل ٩ / ١٠٧ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٠٤ ، واللسان (رأى) ١٤ / ٢٩٣ ، والمساعد ٤ / ١١٥ ، والبحر ٨ / ٥١٢ ، والمزهر ٢ / ٢٧٦ .

(٣) شرح الشافية ٣ / ٣١ - ٣٢ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣ / ٥٤٢ ، والكشف ١ / ٨١ ، وشرح المفصل ٩ / ١٠٧ والفريد ٤ / ٥٢٥ ، وشرح الشافية ، للرضي ٣ / ٣٢ ، وشرح الشافية ، للجاربردي ١ / ٢٥٠ ، والبحر ٦ / ٨٥ .

(٥) الفريد ٢ / ٣٤٠ .

كما أنه أشار إلى شقي هذه الظاهرة الصوتية : التحقيق ، والتخفيف ، وأورد أمثلة تطبيقية لهما .

وكذلك فإنه لم يغفل جانب التعليل والتفسير الذي يكون معه صوت الهمزة محققاً أو مخففاً .

وكانت أمثلة التخفيف التطبيقية مشتملة على صوره الثلاث آنفة الذكر ، حيث اقترنت أمثلة التخفيف لصوت الهمزة فيها بعبارته : « على مذاق العربية »[1] .

هذا وقد أشار المنتجب إلى ظاهرة التخفيف التي تلتمس في أصول بعض الأبنية ، كقوله : « وقوله : (تَرَى) أصله : (تَـرْأَيُ) ، حذفت الهمزة تخفيفاً بعد أن ألقيت حركتها على الراء ، وقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها »[2] .

وقوله – أيضاً – : « قوله عز وجل : ﴿ لَّٰكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ الأصل : في (لكنا) : (لكن أنا) ، فألقيت حركة الهمزة على النون ، وحذفت الهمزة ، فبقيت (لكننا) بنونين متحركين كما ترى ، فلما تلاقت النونان أسكنت الأولى وأدغمت في الثانية ، وقيل : بل حذفت الهمزة مع حركتها حذفاً ، وأدغمت النون في النون ، فصارت (لكنا) كما ترى »[3] .

ومما يحسن ذكره أن المنتجب عرّج على ذكر بعض القواعد التي ينضبط معها تخفيف الهمزة ، كقوله : « الهمزة إذا كانت مفتوحة مكسوراً ما قبلها أو مضموماً نحو : (بِئَر) و (جُؤَن) وأريد تخفيفها ليس فيها إلاّ أن تقلب ياء محضة في حال الكسر وواواً خالصة في حال الضم ، ولا يجوز فيها بينَ بينَ ، وذلك أن الهمزة المفتوحة إذا جعلتها بين بين قَرَّبْتَهَا من الألف ، والألف لا تقع

---

(١) ينظر على سبيل المثال لا الحصر : الفريد ١ / ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٦٩ ، و ٢ / ٣٤ ، ٥٨٧ .
(٢) المصدر السابق ٢ / ١٣٦ ، وينظر : ٤ / ٧٢٢ .
(٣) المصدر نفسه ٣ / ٣٣٨ ، وينظر : ١ / ٢٨٠ ، ٢٨٨ ، ٣٣١ – ٣٣٢ .

بعد الضمة والكسرة بوجه ، فلذلك لا يقع بعدهما ما يقارب الألـف ، كمـا أن الألف لمَّا لم يمكن الابتداء به لم يمكن جعل الهمزة بين بين في الابتداء ، وإذا امتنع كونها بين بين فليس إلا القلب ، فاعرفه »[١] .

كما أنه أورد أمثلة لتحقيق الهمزة وتسهيلها في بعض المفردات القرآنية علـى ما تقتضيه طبيعة اللغة العربية وإن لم ترد فيها قـراءات بذلـك ، كقولـه : « قولـه تعالى : ﴿ فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ ﴾ لك أن تأتي بهمزة ساكنة بعد الذال ، فتقول : (الذءتمن) ، وأن تبدل منها ياء ساكنة ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، فتقول : (الذيتمن) كما ترى ، فالياء الذي في اللفظ بدل من الهمزة السـاكنة الـتي هـي فاء الفعل ، وياء (الذي) حذفت لالتقاء الساكنين في كـلا الوجـهين ، هـذا في حال الدرج ، فإذا وقفت على (الذي) وابتـدأت قلـت : (اُوتمـن) ، فـالهمزة للوصل ، وإنما ضمت في الابتداء إتباعاً لضمة التاء ، والواو بدل من الهمـزة الـتي هي فاء الفعل ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، فإذا وصلت حذفت همزة الوصل ، وأعدت الواو إلى أصلها وهو الهمز ، ثم أنت مخيَّر فيها ، إن شـئت بقّيتـها علـى أصلها ، وإن شئت سهلتها على ما أوضحت الآن ، وعليهما الجمهور »[٢] .

وكذلك قوله : « الهمزة قد تبدل منها حروف اللين ، نحو قولهم : هذا الكَلُو في الرفع في حال الوقف ،ومن الكَلِي في الجر ، ورأيت الكَلَا في النصب »[٣] .

وإليك بعض الأمثلة التطبيقية لظاهرة تحقيق الهمزة وتخفيفـها ، وذلـك إيثـاراً للاختصار ، واكتفاءً بالمثال عن نظيره :

أولاً : تحقيق الهمزة :

قال سيبويه : « فالتحقيق قولـك : (قَرَأْتُ) ، و (رَأْسٌ) ، و (سَأَلَ) ، و (لَؤُمَ) ، و (بِئْس) ، وأشباه ذلك »[٤] .

---

(١) الفريد ٣ / ٣٦٦ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٥٣١ .

(٣) المصدر نفسه ٤ / ٥٨٧ – ٥٨٨ .

(٤) الكتاب ٣ / ٥٤١ .

وتحقيق الهمزة هو أن تُعطى حَقَّهَا من النَّبْرِ وقُوَّةِ المقطع ؛ لأنها صوت شديد انفجاري مجهور منفتح ، كما أن التحقيق هو الأصل فيها كسائر الحروف(١) .

وقد ذكر المنتجب تحقيق الهمزة في كثير من الأمثلة في مفردات القرآن الكريم ، ومن ذلك قوله : « ويجوز في (مستهزئون) ونحوه خمسة أوجه : تحقيق همزته ، وهو الأصل »(٢) .

وقوله – أيضاً – : « ويجوز في نحو : (أَأَنذَرتَهُم) تسعة أوجه : تحقيق الهمزتين ... فوجه من حققهما أنه أتى بهما على الأصل »(٣) .

وقد ذكر سيبويه : أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بد من بدل الآخرة(٤) ، ووافقه المنتجب بقوله : « وقد أجمعت العرب على تسهيل الثانية في نحو : (آدم) ، و (جائي) ونحوهما لما ذكرت ، فحُمِلَ المختلف فيه على المُجْمَع عليه »(٥) .

ومعنى ذلك أن الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمة واحدة تحقق الأولى منهما وتسهل الثانية فقط ، وأنه لا يمكن تحقيقهما معاً ، ولعل هذا هو الكثير الشائع في اللغة ؛ لأن المنتجب قد قال : « فحمل المختلف فيه على المجمع عليه » ، فدل ذلك على أن هناك ألفاظاً اجتمعت فيها همزتان وحققتا معاً ، ومن ذلك قراءة عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي : (أئمة)(٦) بهمزتين ، وحفظت عن نافع أيضاً(٧) .

---

(١) ينظر : المدخل إلى علم اللغة : ٥٦ .

(٢) الفريد ١ / ٢٢٨ ، وينظر : ٢٢٦ ، ٢٦٩ .

(٣) المصدر السابق ١ / ٢١٢ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣ / ٥٥٢ .

(٥) الفريد ١ / ٢١٢ ، كما ينظر : ١٨٩ .

(٦) التوبة : (١٢) .

(٧) ينظر : السبعة : ٣١٢ .

ثانياً : تسهيل الهمزة :

تسهيل الهمزة هو تخفيفها ، والتخفيف فيها له ثلاث صور ، نص عليها سيبويه بقول : « وأما التخفيف فتصير الهمزة فيه بين بين ، وتبدل ، وتحذف »[١] .

١ – تخفيف الهمزة بجعلها بين بين :

الأصل في تخفيف الهمزة من هذه الصور الثلاث على القياس هو تخفيفها بين بين ، قال ابن الباذش : « وأصلها في التخفيف بين بين ؛ لأنه التخفيف الذي يدل على أصلها من الهمز »[٢] .

وتسهل الهمزة المتحركة بين بين ، أي : بجعلها بين الهمزة وبين الحرف المجانس لحركتها ؛ لأن الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها تخفف بين بين أبداً[٣] .

قال سيبويه : « اعلم أن كل همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة فإنك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة ... وإذا كانت الهمزة منكسرة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والياء الساكنة ، كما كانت المفتوحة بين الهمزة والألف الساكنة ... وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو الساكنة ... وإذا كانت الهمزة مكسورة وقبلها كسرة أو ضمة فهذا أمرها أيضاً ... وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فإنك تصيرها بين بين »[٤] .

هذا الضرب من تسهيل الهمزة المتحركة وصف سيبويه طريقة أدائه بقوله : «غير أنك تضعف الصوت ولا تتمه، وتُخفى؛ لأنك تقربها من هذه الألف»[٥] .

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٤١ .

(٢) الإقناع ١ / ٤٣٥ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ١ / ٤٣٥ .

(٤) الكتاب ٣ / ٥٤١ – ٥٤٢ .

(٥) المصدر السابق ٣ / ٥٤١ –٥٤٢ .

ومقصود سيبويه هو تقريب صوت هذه الهمزة المتحركة المراد تسهيلها من حرف اللين الذي منه حركتها ، وقد فسر ابن يعيش ذلك بقوله : « وأما جعلها بين بين أي : بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها ، فإذا كانت مفتوحة تجعلها بين الهمزة والألف ، وإذا كانت مضمومة بين الهمزة والواو ، وإذا كانت مكسورة بين الياء والهمزة »[١] ، وقال الرضي : « ومعنى التسهيل : أن تأتي بها بين الهمزة وبين حرف حركتها ، وتجعل الحركةَ التي عليها مُخْتَلَسَةً سَهْلَةً بحيث تكون كالساكنة وإن لم تكنها »[٢] .

وأمثلة هذا الضرب من التسهيل نجده مبثوثاً في كتاب (الفريد) ، وقد صرح المنتجب به في مواضع كثيرة ، ومن ذلك :

قوله : « والقراء كلهم على همز قوله : (تَبَوَّءَا) في الحالين ، ما عدا حمزة ، فإنه يسهلها في الوقف على مذاق العربية »[٣] .

قال ابن مجاهد : « وكان حمزة يخفف : ﴿ تَبَوَّءَا ﴾ غير أنه يلين الهمزة ، يشير إليها بصدره »[٤] .

وقوله – أيضاً – : « (اللَّائِي) جمع التي ... ويجوز تخفيف الهمزة على مذاق العربية »[٥] .

وقد قرأ : (اللاءِ) على تخفيف الهمزة بين بين وحذف الياء ابن كثير[٦] .

كما قال المنتجب – عن قوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَا يَعْلَمُونَ ﴾[٧] – : « ويجوز في قوله : (السفهاء

(١) شرح المفصل ٩ / ١٠٧ ، وينظر : ٩ / ١٠٩ ، وسر الصناعة ١ / ٤٨ .
(٢) شرح الشافية ٣ / ٤٥ .
(٣) الفريد ٢ / ٥٨٧ .
(٤) السبعة : ٣٢٩ .
(٥) الفريد ٤ / ٢٩ – ٣٠ .
(٦) ينظر : السبعة : ٥١٨ .
(٧) البقرة : (١٣) .

[ألا][1]) أربعة أوجه : ... تخفيف الأولى بين بين ، بين الهمزة والواو على مذاق العربية مع تحقيق الثانية ، وتخفيف الأولى مع قلب الثانية واواً »[2] .

٢ – تخفيف الهمزة بإبدالها ألفا أو واوا أو ياءً :

إذا امتنع تخفيف الهمزة بين بين فالقياس يقتضي أن تخفف بإبدالها حرفاً من الأحرف الثلاثة : الألف أو الواو أو الياء ، فيكون تخفيفها بالإبدال في المرتبة الثانية بعد تخفيفها بين بين .

قال ابن الباذش : « وإنما تخفف بالبدل إذا امتنع تخفيفها بين بين وساغ البدل ؛ لأنها لا يوجد لها ما تُقَرَّبُ منه »[3] .

قال سيبويه : « وإنما منعك أن تجعل الهمزة ههنا بين بين من قِبَل أنها مفتوحة ، فلم تستطع أن تنحو بها نحو الألف وقبلها كسرة أو ضمة ، كما أن الألف لا يكون ما قبلها مكسوراً ولا مضموماً ، فكذلك لم يجئ ما يقرب منها في هذه الحال »[4] .

أ – تخفيف الهمزة بإبدالها ألفاً :

تخفف الهمزة بإبدالها ألفاً إذا كانت مفتوحة ومفتوحاً ما قبلها[5] .

وهذا التخفيف مسموع ، ولا يكون في حال السعة والاختيار ، قال المنتجب : « وقرئ – أيضاً – : (مُتّكاً) بالتنوين من غير همز ، وفيه وجهان : أحدهما : (مُفْتَعَل) من (توكأت) ، فأبدلت الهمزة ألفاً ، ثم حذفت لأجل التنوين ، ونحو هذا الإبدال مسموع، ولا يكون في حال السعة والاختيار »[6] .

---

(١) زيادة لابد منها ، وهي ساقطة من المحقق .

(٢) الفريد ١ / ٢٢٦ ، وينظر – أيضاً – ٢١٢ – ٢١٤ .

(٣) الإقناع ١ / ٤٣٥ .

(٤) الكتاب ٣ / ٥٤٣ .

(٥) ينظر : المصدر السابق ٣ / ٥٥٤ .

(٦) الفريد ٣ / ٥٥ .

وقال – أيضاً – : « قوله – عز وجل – : ﴿ سَأَلَ ﴾ قرئ بالهمزة وهو الأصل ؛ لأنه من (السؤال) ، وهو الطلب ، وقرئ : (سال) بغير همزة بوزن (قال) ، وذلك يحتمل ثلاثة أوجه :

أن يكون من (السؤال) أيضاً ، لكن سهلت الهمزة بقلبها ألفاً على غير قياس ، وقياسه أن يكون بين الهمزة والألف ، ولكنه جائز حكاه صاحب الكتاب – رحمه الله – وغيره ، وأنشد :

سَالَت هُذَيلُ رَسُولَ اللهِ فَاحِشَةً   ضَلَّت هُذَيلُ بِمَا سَالَت وَلَم تُصِبِ

ومضارعه (يسال) ، والأمر منه (سل) ، فالهمزة على هذا في (سائل) أصلية »[1] .

كما قال : « وقرئ : ﴿ مِنسَأَتَه ﴾ بهمزة مفتوحة ، وهو الأصل ... و (مِنسَاتَه) بقلبها ألفاً ، لغة مسموعة حكاها صاحب الكتاب – رحمه الله – ، وأُنشِدَ :

إِذَا دَبَبتَ عَلَى الْمِنسَاةِ من كِبَرٍ   فَقَد تَبَاعَدَ عَنكَ اللَّهوُ والغَزَلُ »[2] .

ب – تخفيف الهمزة بإبدالها واواً :

تخفف الهمزة بإبدالها واواً إذا كانت مفتوحة أو ساكنة وقبلها ضمة ، قال ابن مالك : « إذا كان الهمز المفرد مفتوحاً ... بعد ضمة جعل واواً ... وهكذا الساكن لا يخفف إلا بإبداله مدة تجانس حركة ما قبله »[3] .

وقد عرض المنتجب تسهيل الهمزة المفردة بقلبها واواً على هذا النحو :

---

(١) الفريد ٤ / ٥٢٥ ، وينظر – أيضاً – : ٣ / ٦٨٠ ، ٧٣٦ ، وكذلك ١ / ١٨٨ – ١٨٩ ، ٢١٨ ، ١٦٨ ، و ٢ / ٤٥٠ ويراجع : الكتاب ٣ / ٥٥٣ – ٥٥٤ .

(٢) الفريد ٤ / ٦١ ، وينظر : الكتاب ٣ / ٥٥٤ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٠٧ ، وينظر : الكتاب ٣ / ٥٤٣ ، ٥٥٤ ، وسر الصناعة ٢ / ٥٧٣ ، وشرح الشافية ، للرضي ٣ / ٣٣ .

قال المنتجب : « (هُزُواً) مصدر هُزِئتَ به ومنه ، ويجوز فيه أربعة أوجه :

... قلب الهمزة واواً مع ضم الزاي ، وقلبها مع سكون الزاي ، وقد قرئ بهن »[١] .

وقال – أيضاً – : « ويجوز في قوله : (السفهاءُ ألاَ) أربعة أوجه :

... وقلب الثانية واواً كراهة اجتماعهما »[٢] .

كما قال : « قوله تعالى : ﴿ فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتُمِنَ ﴾ ... فإذ وقفت على (الذي) وابتدأت قلت : (أُوْتمن) ، فالهمزة للوصل ، وإنما ضمت في الابتداء إتباعاً لضمة التاء ، والواو بدل من الهمزة التي هي فاء الفعل لسكونها وانضمام ما قبلها »[٣] .

وقال : « وقرئ : ﴿ رُويَاكَ ﴾ بقلب الهمزة واواً لانضمام ما قبلها »[٤] .

ج – تخفيف الهمزة بإبدالها ياءً :

تخفف الهمزة المفردة المفتوحة أو الساكنة الواقعة بعد كسرة بإبدالها ياءً[٥] .

وقد ذكر المنتجب أمثلة لهذا التخفيف ، ومن ذلك :

قوله : « والقراء كلهم على همز قوله : ﴿ تَبَوَّءَا ﴾ ما عدا ... حفصاً عن عاصم فإنه روي عنه أنه كان يخفف (تبويا) بياء من غير همز بدلاً منه تخفيفاً ؛ لأنَّ الهمزة تبدل منها حروف اللين »[٦] .

---

(١) الفريد ١ / ٣٠٧ ، وينظر : السبعة : ١٥٨ – ١٦٠ .

(٢) الفريد ١ / ٢٢٦ .

(٣) المصدر السابق ١ / ٥٣١ .

(٤) المصدر نفسه ٣ / ٢٩ .

(٥) ينظر : الكتاب ٣ / ٥٤٣ ، ٥٥٤ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٠٧ .

(٦) الفريد ٢ / ٥٨٧ ، وينظر : ١ / ٢٢٨ ، ٢٧١ ، ٢٩١ و ٣ / ٣٦٣ .

وقوله : « وقرئ : ﴿ بَادِيَ ﴾ بياء مفتوحة بعد الدال ... وخففت الهمزة على مذاق العربية »[١] .

وقوله – أيضاً – : « وقرئ : ﴿ لِيَهَبَ لَكِ ﴾ بالياء ... و (ليهب) مخفف من (لأهب) على مذاق العربية ، وهو قلبها ياء محضة ؛ لكونها مفتوحة مكسوراً ما قبلها »[٢] .

وكذلك قوله : « وقرئ : ﴿ فِي يَتَامَى النِّسَاء ﴾ بياءين ، على أن الأصل : (أيامى) ، فقلبت الهمزة ياءً ، كما قلبت في نحو قولهم : قطع الله أده يريدون : يده »[٣] .

وقوله : « وقرئ : ﴿ أَرْجِهِ ﴾ بغير الهمز وكسر الهاء من غير إشباع ... فعلى إتباع الهاء كسرة الجيم ، إجراءً للهمزة الساكنة مجرى الياء الساكنة ؛ لانقلابها إليها حال التسهيل إذا كان قبلها كسرة ، نحو : (بير) و(ذيب) »[٤] .

وقد عُزي تخفيف الهمزة بإبدالها ألفاً أو واواً أو ياءً إلى أهل الحجاز ، وقريش ، وهذيل ، وبني عجلان من قيس ، وبني غاضرة[٥] .

٣ – تخفيف الهمزة بالحذف :

تخفيف الهمزة بالحذف هو الصورة الثالثة من صور تسهيلها بعد تخفيفها بين بين وتخفيفها بالبدل ، قال ابن الباذش : « كما لا تخفف بالحذف إلا إذا امتنع تخفيفها بين بين وبالبدل »[٦] .

وللحذف ثلاث صور أيضا ، وهي :

---

(١) الفريد ٢ / ٦١٨ ، وينظر – أيضاً – : ٣ / ٤١٣ ، ٤ / ٣٠ ، ٤٣٧ .
(٢) المصدر السابق ٣ / ٣٨٧ .
(٣) المصدر نفسه ١ / ٧٩٨ ، وينظر : ٧٨٨ .
(٤) المصدر نفسه ٢ / ٣٤٠ ، وينظر : ٢ / ٣٧٧ ، و ٣ / ٣٦ .
(٥) ينظر : اللهجات في الكتاب : ٣٢٢ – ٣٢٣ .
(٦) الإقناع ١ / ٤٣٥ .

تخفيف الهمزة بحذف حركتها وتسكينها ، وتخفيفها بنقل حركتها وحذفها ، وتخفيفها بحذفها متحركةً .

وقد ذكر المنتجب أمثلةً من تخفيف الهمزة بالحذف وفق الصور الثلاث المذكورة ، ومن ذلك :

أ – تخفيف الهمزة بحذف حركتها وتسكينها :

قال المنتجب – عن قراءة : ﴿ **بَأْس** ﴾ من قوله تعالى : ﴿ **بِعَذَابٍ بَئِيسٍ** ﴾[1] – : « والرابع عشر : (بأْس) بفتح الباء وبعده همزة ساكنة ، على أنه تخفيف (بَئِسَ) ، كـ(سَأْمَ) و (عَلْمَ) في (سَئِمَ) و (عَلِمَ) »[2] .

وقال : « وقرئ : ... ﴿ **مِنسَأْته** ﴾ بهمزة ساكنة تخفيفاً ، وهو قليل ، ومع قلته قد جاء ... وقيل : أبدل من الهمزة ألفاً على غير قياس ، ثم قلب الألف همزة »[3] .

وقال – أيضاً – : « وأئمة : جمع (إمام) ، وأصلها أأممة ، ووزنها أفعلة ... وقرئ : بتخفيفها على الأصل »[4] .

كما قال : « وقوله : ﴿ **مِن سَبَإٍ** ﴾ قرئ ... بسكون الهمزة على إجراء الوصل مجرى الوقف »[5] .

ب – تخفيف الهمزة بحذفها بعد نقل حركتها :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ **إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْأً كَبِيراً** ﴾ قرئ ... : (خَطَا) و (خِطَا) بفتح الخاء وكسرها ، وفتح الطاء من غير همز ، على إلقاء

(١) الأعراف : (١٦٥) .

(٢) الفريد ٢ / ٣٧٦ – ٣٧٩ .

(٣) المصدر السابق ٤ / ٦١ – ٦٢ .

(٤) المصدر نفسه ٢ / ٤٥٠ .

(٥) المصدر نفسه ٣ / ٦٨٠ .

حركة الهمزة على الطاء ، وحذفها على مذاق العربية في تخفيف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها الصحيح ، كالخَبِ في الخَبْء ، فاعرفه »[١] .

وقال : « يقال : فعلت ذلك من أجلك ، ومن إجلك ، بفتح الهمزة وكسرها ... فإذا خففت الهمزة ألقيت حركتها على النون ، وحركت النون إما بالفتح ، وإما بالكسر على اللغتين ، وحذفت الهمزة على مذاق العربية »[٢] .

وقال - أيضاً - : « وقرئ : ﴿ دِفٌ ﴾ بطرح الهمزة بعد إلقاء حركتها على الفاء ، كقولك في (مَسأَلة) : (مَسَلَة) »[٣] .

ج - تخفيف الهمزة بحذفها متحركةً :

قال المنتجب : « الهمزة حذفت حذفاً تخفيفاً ... في قراءة من قرأ : ﴿ إِنَّهَا لَحْدَى الْكُبَرِ ﴾ ، بطرح الهمزة من (إحدى) وهو ابن محيصن ، وقوله :

إِنْ لَمْ أُقَاتِلْ فَالْبِسُونِي بُرقُعا »[٤] .

وقال : « وقوله : ﴿ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ ﴾ أصله : فأْخُذها ، والأصل في (خُذْ) : أُؤْخذ ، حذفت الهمزة تخفيفاً ؛ لاجتماع الضمات »[٥] .

وقال - أيضاً - : « قوله - عز وجل - : ﴿ لَّٰكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ الأصل في (لَكِنّا) : (لَكِنْ أَنَا) ، ... حذفت الهمزة مع حركتها حذفاً ، وأدغمت النون في النون ، فصارت (لكنّا) كما ترى »[٦] .

مما سبق يتضح أن المنتجب الهمذاني - رحمه الله - يرى أن تحقيق الهمزة وتخفيفها له أسس وقواعد يُضبط بها هذا الضرب من الأداء اللغوي عند بعض العرب .

---

(١) الفريد ٣ / ٢٧١ - ٢٧٢ .

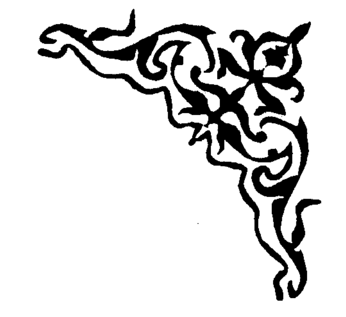
(٢) المصدر السابق ٢ / ٣٤ .

(٣) المصدر نفسه ٣ / ٢١٥ ، وينظر - أيضاً - ٤١٣ ، ٦٩٤ ، و ٢ / ٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٧٩ ، ٤٠٤

(٤) المصدر نفسه ٤ / ١٤٠ .

(٥) المصدر نفسه ٢ / ٣٥٨ .

(٦) المصدر نفسه ٣ / ٣٣٨ .

الفصل الثالث :

الأبنية

ويشتمل على ستة مباحث :

المبحث الأول : أبنية ماضي الثلاثي .

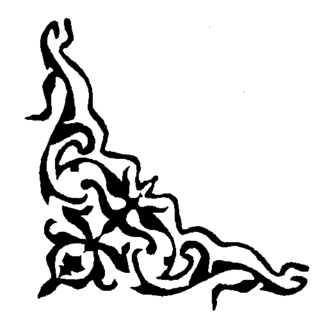
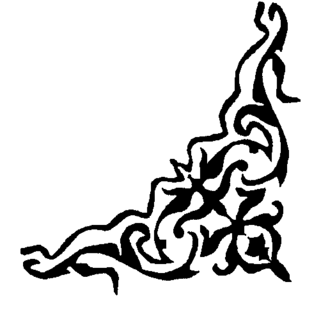
المبحث الثاني : أبواب الثلاثي .

المبحث الثالث : أبنية المصادر .

المبحث الرابع : الاشتقاق .

المبحث الخامس : جموع التكسير .

المبحث السادس : الحذف .

المبحث الأول :

أبنية ماضي الثلاثي

لماضي الفعل الثلاثي المجرد ثلاث صيغ في المعلوم، وصيغة واحدة في المجهول.

فأمّا صيغ المعلوم فهي : (فَعَل) بفتح الفاء والعين ، نحو : (ضَرَب) ، و (فَعِلَ) بفتح الفاء وكسر العين ، نحو : (لَزِمَ) ، و (فَعُل) بفتح الفاء وضم العين ، نحو : (حَسُنَ) .

وأما صيغة المجهول فهي : (فُعِل) بضم الفاء وكسر العين ، نحو : (قُتِل) .

وهذه الصيغ الأربع متفق عليها عند علماء اللغة وأهل التصريف[١] .

وهناك صيغ أخرى للفعل الماضي الثلاثي المجرد ترجع إلى الظواهر الصوتية اللغوية التي تتباين معها لغات القبائل العربية ، كالإتباع أو حذف الصائت للتخفيف .

فقد تحولت بعض الصيغ في لهجة (أهل نجد) – كـ« بكر بن وائل » و « تميم » – إلى صيغ أخرى ، فـ(فَعِل) الحلقي العين تفرع عنها (فَعْل) بفتح الفاء وإسكان العين ، و (فِعِل) بكسر الفاء والعين ، و (فِعْل) بكسر الفاء وإسكان العين ، نحو : (شَهِد) يقولون فيه – أيضاً – : (شَهْدَ) و (شِهِدَ) و (شِهْدَ) ، كما أن (فَعِل) لغير حلقي العين و (فَعُل) تفرع عنهما (فَعْل) بفتح الفاء وإسكان العين ، و(فُعْل) بضم الفاء وإسكان العين ، نحو : (عَلِمَ) و (كَرُم) ، يقولون فيهما : (عَلْمَ) و(كُرْمَ)[٢] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٢٨ فما بعدها ، والمنصف ١ / ٢٠ ، والتبصرة ٢ / ٧٤٣ ، وشرح التصريف : ٤٣١ ، والأفعال ، لابن القطاع ١ / ١٠ فما بعدها ، وشرح المفصل ٧ / ١٥٢ ، والممتع ١ / ١٦٦ ، وشرح الشافية ، للرضي ١ / ٦٧ ، والهمع ٦ / ٢٠ ، والمزهر ٢ / ٣٧ .

(٢) ينظر : شرح الشافية ، للرضي ١ / ٤٠ – ٤٢ .

وأما (فِعْل) بكسر الفاء وإسكان العين فإنه لم يسمع في غير حلقي العين من (فَعِل) ، فلم يقولوا في الفعل (عَلِمَ) المبني للمعلوم : (عِلْمَ) ، إلا أن قُطربًا قد حكى في المبني للمجهول : (ضِرْب زيدٌ) بكسر الضاد وإسكان الراء[1] .

وقد حفظت لنا كتب اللغة كثيراً من الأفعال الثلاثية المجردة التي سمع فيها صيغتان أو أكثر بمعنى واحد[2] .

و لم يكن هذا الأمر غائباً عن المنتجب في تناوله مفردات القرآن الكريم ، فقد ذكر كثيراً من الأفعال الثلاثية التي ورد فيها أكثر من بناء ، كما أنه نبّه إلى المشهور منها ، وأشار إلى ما جاء منها على لغة أخرى ، وما جاء فصيحاً وما هو أفصح منه ، ووضح معظم الأبنية في الماضي الثلاثي المجرد الصحيح أو المعتل بالأبنية التي تشترك معها في بابها من أبواب الثلاثي ، وكذلك ما كثر استعماله منها وما قل ، ومن أمثلة ذلك :

*** ما جاء على بناءي (فَعَل) و (فَعِل) :**

١ – ما جاء باتفاق معنى :

أورد المنتجب جملة من الأفعال الثلاثية التي اختلفت بنية ماضيها ، فجاءت على (فَعَل) و (فَعِل) والمعنى متفق بينهما ، ومن ذلك ما يلي : قال المنتجب في قول الله تعالى : ﴿ يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُم ﴾[3] : « يقال : خطِفَ يخطَف خَطْفاً ... وقرئ : (يخطِف) بكسر الطاء ، على أن ماضيه (خَطَفَ) بفتح الطاء »[4] .

---

(١) ينظر : شرح الشافية ، للرضي ١ / ٤١ – ٤٢ .

(٢) ينظر : إصلاح المنطق : ٨٤ ، ٨٩ ، ٩٨ ، ١٠٢ ، ٢٠٦ ، فما بعدها ، وأدب الكاتب : ٤٣٣ فما بعدها ، والمخصص ١٥ / ٥٧ ، والأفعال ، لابن القطاع ١ / ٢٤ فما بعدها .

(٣) البقرة : (٢٠) .

(٤) الفريد ١ / ٢٣٩ ، و(يَخِطِّف) هي قراءة نسبت إلى أنس بن مالك ومجاهد وعلي بن الحسين ويحيى بن زيد . ينظر : مختصر الشواذ : ٣ ، والبحر ١ / ٨٩ .

وقال – عند إعراب قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[١] –: « العَثْوُ والعيثُ والعَثَى : أشد الفساد ، يقال : عثا في الأرض : يعثـو ، وعـاث : يعيث ، وعَثِيَ بالكسر : يعثَى : إذا أفسد »[٢] .

وفي قوله تعالى : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾[٣] يقـول المنتجـب : « وماضي (يود) : (ودِدْت) بكسر العين ... وعن الكسائي (ودَدْت) بفتح العين ، فقياس المستقبل على هذا (يَوِدُّ) بكسر الواو »[٤] .

وقال – أيضاً – : « وقوله : ﴿ يَرْشُدُونَ ﴾ الجمهور على فتـح اليـاء وضـم الشين ، وماضيه (رَشَـد) بفتـح الشـين ... وقـرئ : (يَرشَـدون) بفتـح اليـاء والشين ، وماضيه (رَشِد) بكسر الشين ... وهما لغتان بمعنى »[٥] .

وقال : « يقال : ... رضِع : يرضَع ، ورضَع : يرضِع »[٦] .

كما قال : « و (التوراة) أصلها : (وورية) فوعلة من وَرِيَ الزند : يَرِي بالكسر فيهما ، وفيـه لغـة أخـرى : (وَرَى الزنـد) : (يَـرِي) بفتـح العـين في الماضي وكسرها في الغابر ... إذا خرجت ناره »[٧] .

وقال : « ﴿ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾ يقال : كفَل : يكفُل بفتـح العـين في المـاضي وضمها في الغابر ، وعليها الجمـهور ، وكفِـل : يكفَـل بكسـر العـين في المـاضي وفتحها في الغابر ، وبها قرأ بعض القراء : ﴿ وَكَفِلَهَا ﴾ »[٨] .

---

(١) البقرة : (٦٠) .

(٢) الفريد ١ / ٢٩٩ ، وينظر : ٢ / ٦٥٩ .

(٣) البقرة : (٩٦) .

(٤) الفريد ١ / ٣٤٣ ، وينظر – أيضاً – : ٥١١ .

(٥) المصدر السابق ١ / ٤٢٢ .

(٦) المصدر نفسه ١ / ٤٧٠ .

(٧) المصدر نفسه ١ / ٥٣٨ .

(٨) المصدر نفسه ١ / ٥٦٦ ، وقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابـن عـامر : (وكَفَلـها) ، وقـرأ عاصم في رواية أبي بكر : (وكفَّلها) ، وقرأ عبد الله المزني : (وكفِلها) وهي رواية عـن ابـن كثير – أيضاً . ينظر : السبعة : ٢٠٤ ، ومختصر الشواذ : ٢٠ ، والبحر ٢ / ٤٤٢ .

وقال : « يقال : قَرِرْت به عينا أقَرُّ بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر ، وقَرَرْتُ به – أيضاً – أقِرُّ بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر قُرَّةً وقُرُوراً ، فهما لغتان بمعنى ، وقد قرئ بهما ، غير أن اللغة الأولى أفصح »[١] .

وقال – أيضاً – « وقوله : ﴿ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَان ﴾ ... قرئ : (ولا تَخسِروا) بفتح التاء وكسر السين من (خَسَر) [يخسِر بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر ، بمعنى (نقص) ، لغية في (أخسر) ، يقال : خسَرت الشيء وأخسرته ، أي : نقصته ، لغتان بمعنى ، ذكره الجوهري وغيره ، وقرئ – أيضاً – : (ولا تخسَروا) بفتح التاء والسين من (خَسِر) في كذا : يَخْسَر ، بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر][٢] »[٣] .

وهذا قدر كافٍ لما جاء من ماضي الثلاثي المجرد على بناءي (فَعَل) و(فَعِل) باتفاق معنى[٤] .

٢ – ما جاء باختلاف معنى :

كما أن المنتجب لم يغفل الشطر الآخر مما جاء على بناءي (فَعَل) و(فَعِل) ، لكنه باختلاف المعنى بينهما ، ومن ذلك ما يلي :

قال المنتجب : « ﴿ **ولا تلبسوا** ﴾ أي : ولا تخلطوا ، واللَّبس : خلط الأمور بعضها ببعض ، يقال : لَبَسْتُ الأمر أَلْبِسُهُ بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر لبْساً إذا خلطته ، ومزجت بيِّنه بمشكله ، وحقه بباطله ، ولَبِسْتُ الثوبَ أَلْبَسُهُ بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر لُبْساً ، فاعرفه »[٥] .

---

(١) الفريد ٣ / ٣٩٤ – ٣٩٥ .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من المحقق ، وأثبته من النسخة (د) .

(٣) المصدر السابق ٤ / ٤٠٤ .

(٤) وينظر – أيضاً – : ١ / ٦٤٢ ، و ٢ / ٢١٦ – ٢١٧ ، ٤١٤ ، ٦٣٢ ، ٦٧٤ ، و ٣ / ٢٠٤ ، ٢٢٦ ، ٣٤٩ ، ٣٨٩ ، ٦٩٦ ، و ٤ / ٢٢ ، ٧٩ ، ٢١١ .

(٥) المصدر نفسه ١ / ٢٨٣ .

وقال : « قوله : ﴿ فَغَوَىٰ ﴾ الجمهور على فتح الواو وألـف بعدهـا ، وهـو بمعنى : خاب وضلّ عما أُمِرَ به ، والغيُّ في اللغة : الخيبة والضلال ، وقد غَوَى : يَغْوِي بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر غيـاً وغواية ، فـهو غـاوٍ وغـوٍ ، وقرئ : (فَغَوِيَ) بكسـر الـواو وفتـح اليـاء ، أي : فَبَشِـمَ مـن كـثرة الأكـل ، يقال : غَوِيَ الفصيلُ والسخلة : يَغْوَى بكسر العين في الماضي وفتحها في الغـابر غَوًى ، وهو أن يشرب اللبن حتى يَتَّخِمَ ، ويفسُدَ جوفه »[1] .

وقال – أيضاً – : « أمَّا القَانِعُ بالألف عند أهل اللغة فـهو السـائل ، يقـال : قَنَع الرجل : يقنَعُ بالفتح فيهما قنوعاً إذا سأل ، فهو قانع ... وأما القَنِعُ – بغـير الألف عندهم – فهو الراضي بما يُعطى ، يقـال : « قَنِـع : يقْنَـعُ بكسـر العـين في الماضي وفتحها في الغابر قناعة إذا رضي ، فهو قَنِع وقنوعٌ »[2] .

كما قال : « وقوله : ﴿ وَغَـدَوا عَلَى حَرْدٍ قَادِرِين ﴾ الحـرد : القصـد ، وفعله حَرَدَ : يَحْرِدُ بفتح العين في المـاضي وكسـرها في الغـابر حَـرْداً إذا قصـد ، تقول : حَرَدْتُ حَرْدك إذا قَصَدْتُ قَصْدَك ... والحرد : المنع أيضاً ، من قولهـم : حاردت السَّنَة إذا منعت قطرها ، وحاردت الشاة إذا منعت لبنها ، وفعله حَرِد : يَحْرَد بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر ، والْحَرْدُ أيضاً : الغضب ، وفعلـه – أيضـاً – حَـرِد : يَحْـرَدُ بكسـر العـين في المـاضي وفتحـها في الغـابر حَـرَداً وَحَرْداً »[3] .

* ما جاء على بناءي (فَعَل) و(فَعُل) باتفاق معنىً :

أورد المنتجب عدداً من الأفعال الثلاثية التي اختلفت بنية ماضيـها ، فجـاءت

---

(١) الفريد ٣ / ٤٦٨ – ٤٦٩ ، ويراجـع : المشوف الْمُعْلَم ٢/ ٥٥٥ – ٥٥٦ ، والمصبـاح المنير : ١٧٤ .

(٢) الفريد ٣ / ٥٣٧ – ٥٣٨ .

(٣) المصـــدر الســـابق ٤ / ٥٠٨ وينظـــر – أيضـــاً – : ٣ / ١٧٠ ، ١٩٠ – ١٩١ ، ٥٠٣ ، و ٤ / ٥٧٣ .

على (فَعَل) و (فَعُل) ، يقول المنتجب : « وقوله : (فمكُث) قرئ : بضم الكاف وفتحها ، وهما لغتان بمعنى »[١] .

وقد أشار إلى هاتين اللغتين في الفعل (مكث) سيبويه ، حيث قال : « وقالوا : مكَث يمكُث مكوثا ... وقال بعضهم : مكُث ، شبهوه بـ(ظَرُف) »[٢] .

و (مكُث) بضم الكاف هي ... اللغة العالية[٣] .

وقال المنتجب – أيضاً – : « دَنَأ الرجل : يَدْنَأُ ، ودَنُؤ – أيضاً – يدنُؤ دنوءةً ودناءةً إذا سَفُل فعله ، فهو دنيء خسيس ، أي : الأحط »[٤] .

فَدَنَأ من باب (فتح) دناءة ، و (دَنُؤ) من باب (سَهُل) دناءةً ، ودنوءاً[٥] .

كما قال : « و(مهين) فعيل ، إما من المهانة ، وهو الجيد ، وهي الحقارة ، وفعله (مَهُنَ) : (يَمْهُنُ) بالضم فيهما مهانة ، فهو (مهين) ، وإما من المهنة ، وهي الخدمة ، والماهن : الخادم ، وقد مَهَن القومَ يَمْهَنُهُم بالفتح فيهما مَهْنَة ، أي : خدمهم ، فهو ماهن القوم ، أي : خادمهم »[٦] .

* ما جاء على بناءي (فعِل) و (فعُل) والمعنى متفق :

يقول المنتجب : « الفقه : الفهم ، تقول منه : فقِه الرجل : يفقَه – بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر – فقها إذا فهم ، وحكي – أيضاً – : في مصدره : فَقَها وفُقَهَانا ، وفقُه : يفقُه – بالضم فيهما – فقاهة إذا صار فقيها »[٧] .

---

(١) الفريد ٣ / ٦٧٩ ، وقد قرأ عاصم : (مكَث) بفتح الكاف ، وقرأ الباقون بضمها . ينظر : السبعة : ٤٨٠ .

(٢) الكتاب ٤ / ٩ – ١٠ .

(٣) ينظر : اللسان (مكث) ٢ / ١٩١ .

(٤) الفريد ١ / ٣٠١ ، ويراجع : الأفعال ، لابن القطاع ١ / ٣٦٦ .

(٥) ينظر : اللسان (دنأ) ١/٧٨.

(٦) الفريد : ٤ / ٥٠٥ .

(٧) المصدر السابق ٢ / ٦٦٢ ، وينظر : اللسان (فقه) ١٣/٥٢٢.

وقال - أيضاً - : « وقوله : ﴿ بَصُرتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ ﴾ يقال : بَصُر فلان بالشيء يَبْصُرُ به ، بالضم فيهما بصارةً إذا صار عليماً به ، وبصِر به - أيضاً - يَبْصَرُ ، بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر لغية في معناه »[١] .

وقال : « (إنه لَفرِحٌ) ﴿ أَشِرٌ ﴾ ﴿ بَطِرٌ ﴾ ، والجمهور على كسر الراء ، وقرئ : بضمها ، وقيل : وهما لغتان ، كيقِظ ويقُظ ، وحذِر وحذُر ، ويجوز في كلتا اللغتين الإسكان لثقل الكسرة والضمة »[٢] .

كما قال : « قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِماً ﴾ ... وقرأ الأعمش وغيره : (دِمتَ) بكسر الدال ، من دام يَدَام ، فعِل : يَفْعَل ، كخاف : يخافُ ، قيل : ضم الدال لغة أهل الحجاز ، وكسرها لغة أزد السراة ومن جاورهم ، وعن الأخفش : دُمْتُ : تدوم ، كفضِل : يُفْضُلُ ، وهو عزيز في القلة »[٣] .

فالأخفش يرى أن (دُمْتَ) بضم الدال قليل ، حيث قال : « وقال تعالى : ﴿ إِلَّا مَا دُمتَ عَلَيهِ قَائِماً ﴾ ؛ لأنها من (دُمتَ : تَدُوم) ، ولغة العرب (دِمْتَ) ، وهي قراءة ، مثل : (مِتّ) : (تموت) ، جعله على (فَعِل : يَفْعُل) ، فهذا قليل »[٤] .

ويفهم من كلام أهل اللغة في حديثهم عن الأفعال أن ضم الدال وكسرها في (دمت) متساويان في اللغة[٥] .

وخالف بعضهم مَا ذهب إليه الأخفش ، فعدّ (دِمت) بكسر الدال لغة ،

---

(١) الفريد ٣ / ٤٥٨ .

(٢) المصدر السابق ٢ / ٦٠٨ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٥٨٩ .

(٤) معاني القرآن ١ / ٢٠٧ .

(٥) ينظر : أدب الكاتب : ٤٨٣ - ٤٨٤ ، والصحاح (دوم) ٥ / ١٩٢٢ ، والأفعال ، لابن القطاع ١ / ٣٦٩ ، ومختار الصحاح : ٢١٦ .

قال ابن قتيبة : « روي أن من العرب من يقول : ... (يَدَام) ... والأجود ... دُمْتَ : تَدُوم »[1] .

وقال ابن السكيت : « دُمْتُ بالضم - والكسر لغة - تَدُوم »[2] .

وقال الفيومي : « ودام : يدام من باب خاف لغة »[3] .

*** ما جاء على أبنية (فَعَل) و (فَعِل) و (فَعُل) والمعنى واحد :**

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴾ ... والسريُّ - أيضاً - : السخي من الرجال ، يقال : سَرَى : يَسْرُو ، وسَرِي بالكسر : يسرِي سرواً فيهما ، وسَرُوَ : يَسْرُو سراوةً ، أيْ صار سَرِياً »[4] .

*** ما جاء على أبنية (فَعِل) و(فِعِل) و(فِعْل) و(فَعْل) والمعنى واحد :**

قال المنتجب : « بِئْس : كلمة وضعت للذم ، ونِعْمَ : كلمة وضعت للمدح ، وأُلْزِمَا طريقة واحدة للإيذان بهذا المعنى ، وفيهما أربع لغات : فتح الأول وكسر الثاني ، وكسرهما جميعاً ، وكسر الأول وتسكين الثاني ، وفتح الأول وتسكين الثاني »[5] .

*** ما جاء من ماضي الثلاثي على بناءين أحدهما مزيد بحرف :**

١ - فَعِل وأفْعَل :

لقيت هذه الظاهرة اللغوية عناية كبيرة من العلماء ، فكانت محط أنظار اللغويين ، حيث حظيت باهتمامهم ، وأعطوها أولوية خاصة في دراساتهم

---

(١) أدب الكاتب : ٤٨٤ .

(٢) المشوف المعلم ١ / ٢٧٩ .

(٣) المصباح المنير : ٧٨ .

(٤) الفريد ١ / ٣٩١ ، وينظر : الصحاح (سرا) ٦ / ٢٣٧٥ ، والأفعال ، لابن القطاع ٢ / ١٦٤ .

(٥) الفريد ١ / ٣٣٦ ، وينظر - أيضاً - ٥١٦ - ٥١٧ .

وأبحاثهم ومؤلفاتهم ، وذلك لما لها من أثر على الدلالة وارتباطها بالمعنى ، ولكثرة ورود صيغتي (فَعَل) و (أفعل) في الاستعمال اللغوي .

وممن خصَّ ظاهرة (فَعَل) و (أفعل) بتصنيف خاص السجستاني وابن السكيت والزجاج وغيرهم[١] .

وهناك من العلماء من تحدث عن هذه الظاهرة ضمن أبحاث كتبهم ، كما فعل سيبويه[٢] ، وابن قتيبة[٣] ، وابن سيده[٤] ، وابن القطاع[٥] .

وقد انقسم العلماء حول هذه الظاهرة إلى ثلاث فِئات :

الفئة الأولى : ويمثلها جمهور علماء اللغة ، وترى هذه الفئة أنه يجوز أن تجتمع صيغتا (فَعَل) و (أفْعَل) في فعل واحد ، ويكونا بمعنى واحد .

والفئة الثانية : ترى أنه يجوز أن تأتي صيغتا (فَعَل) و (أفْعَل) في فعل واحد ، وبمعنى واحد ، ولكن ذلك لا يكون إلاّ في أفعال قليلة فقط .

والفئة الثالثة : أنكرت أن تأتي صيغتا (فَعَل) و (أفْعَل) بمعنى واحد ، وإن كانتا في فعل واحد ، حيث يتأولون كثيراً من الأفعال التي وردت بالصيغتين : إما بإنكار أحد البناءين ، كما فعل الأصمعي حين أنكر كثيراً من الأفعال التي جاءت صيغتها على (أفعل) ، وإما يحاولون تلمُّس فرق في الدلالة بين الصيغتين ، وربما وصفوا أحد البناءين بأنه من لحن العامة .

ويبدو أن ما ذهب إليه جمهور علماء اللغة هو الراجح والصواب ؛ لأنه قد وردت صيغتا (فَعَل) و (أفْعَل) بمعنى واحد في أفعال كثيرة من الاستعمال

---

(١) ينظر : فعلت وأفعلت ، للسجستاني : ٨٧ فما بعدها ، ويراجع : الفهرست : ٧٩ فما بعدها .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٥٥ فما بعدها .

(٣) ينظر : أدب الكاتب : ٤٣٣ فما بعدها .

(٤) ينظر : المخصص ١٤ / ٢٢٧ فما بعدها .

(٥) ينظر : الأفعال ١ / ٢٤ ، ٦٥ ، ١١٦ ، وبقية الأمثلة متتابعة مع بداية كل حرف من حروف الهجاء .

اللغوي الصحيح الفصيح ، كما جاءت القراءات القرآنية بثروة لغوية منها ، تُعَدُّ رصيداً لا يستهان به ، ولا يمكن إنكاره ، كما أن اللغويين قد أوردوا لغتي (فَعَل) و (أفْعَل) في كثير من الأفعال ، وأشاروا إلى أن بعض العرب يقول : (فَعَل) ، وبعضهم يقول : (أفعل) ، وبعض علماء اللغة قد يعزو هذا الاستعمال إلى قبيلة وذاك إلى أخرى .

يقول سيبويه : « وقد يجيء (فَعَلْتُ) و (أفْعَلْتُ) المعنى فيهما واحد ، إلا أن اللغتين اختلفتا ... فيجيء به قوم على (فَعَلْتُ) ، ويُلحق قوم فيه الألف ، فيبنونه على (أفْعَلْتُ) »[1] .

إذاً فإن صيغتي (فَعَل) و (أفْعَل) إذا كانتا مأخوذتين من فعل واحد في لغتين لقبيلتين مختلفتين فليس هناك ما يمنع أن تستعمل إحدى القبيلتين (فَعَل) ، وتستعمل الأخرى (أفْعَلَ) ، كما نص على ذلك سيبويه .

وقد لا تكونُ زيادةُ الألفِ في (أَفْعَلَ) اعتباطًا ؛ لأنَّ العربيَّ الذي مِنْ لُغَتِهِ (أَفْعَلَ) تَكَلَّمَ بذلك على ما في نفسِهِ من المعاني المختلفةِ ، والطباعِ المألوفةِ في لُغَتِهِ ، والذين ينظرونَ إلى الفروقِ الدقيقةِ بينَ معاني الصِّيَغِ يَرَوْنَ أن زيادةَ المبنَى تكونُ لزيادةِ المعنَى، يقول الرضي : « اعلم أن المزيد فيه لغير الإلحاق لابد لزيادته من معنى ؛ لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق ولا لمعنى كانت عبثاً ، فإذا قيل - مثلاً - : إن أقال بمعنى قال فذلك منهم تسامح في العبارة »[2] .

وهناك أمر ثالث وهو أن هذه الزيادات في الأفعال على الصيغ الأصلية لابد لها من سماع صريح للاستعمال اللفظي في المعنى الصحيح الْمُعَيَّن له ، وليس لك - مثلاً - أن تقول في (ظَرُف) : (أظرف) ، ولا في (نَصَرَ) : (أنْصَرَ)[3] .

---

(١) الكتاب ٤ / ٦١ ، ويراجع : المزهر ١ / ٣٨٤ .

(٢) شرح الشافية ١ / ٨٣ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ١ / ٨٤ .

موقف المنتجب من هذه الظاهرة :

لقد كان موقف المنتجب متفقاً مع ما ذهب إليه جمهور أهل اللغة في مجيء صيغتي (فَعَل) و (أفْعَلَ) بمعنى واحد ، فقد حشد عدداً كبيراً من الأفعال التي وردت على هاتين الصيغتين .

وقد كان يميل – أحياناً – إلى ترجيح بناء على بناء في بعض الأفعال ، تبعاً لاختلاف لغات القبائل العربية ، وأخذاً بالأفصح ثم الفصيح وبياناً للشائع المشهور من غيره .

وربما كانت دلالة إحدى الصيغتين أبلغ من الأخرى ، مما يجعل المنتجب يذهب إلى التفريق بين الصيغتين من ناحية المعنى المصاحب لسياق البناء ودلالته .

كما كان المنتجب قريباً جداً من طبيعة اللغة ، أكثر من قربه إلى قواعد العلماء عامة وضوابط اللغويين خاصة ، و لم يعترض على مجيء (فَعَل) بمعنى (أفْعَلَ) مستعملاً في لغتين مختلفتين ، حيث قال : « و (هَلَكَ) فعل لازم عند أكثر العرب ، ومتعد عند تميم ، قال أبو عبيد : تميم تقول : هلكه : يهلِكُه هلكاً بمعنى أهلكه »[1] .

والمنتجب هنا لم يلتفت إلى قول المنكرين لمجيء (فَعَلَ) و (أفْعَلَ) بمعنى واحد في لغتين مختلفتين .

وهذا منه موقف جدير بالاستحسان ؛ لأن القبيلة الواحدة متداخلة في كلامها مع قبيلة أخرى ، فتتأثر بذلك لغتا القبيلتين معاً ، ولا يعقل أن تعيش القبيلة الواحدة بلغتها فقط ضمن إطار يحيط بها وسياج يحفظ حدودها ، وقد كان ديدن القبائل الانتقال والتحرك والهجرة .

وإليك نماذج مما عرضه المنتجب :

(١) الفريد ٢ / ٤٢٥ .

أولاً : فَعَلَ وأفعل بمعنىً واحد :

قال المنتجب : « فَعَلْتَ وأفْعَلْتَ بمعنًى،كثير في كلام القوم »[١] .

صَلَى وأصلى :

قال المنتجب – في قوله تعالى : ﴿ فَسَوفَ نُصْلِيهِ نَاراً ﴾[٢] – : « والجمهور ... على ضم النون من (نُصليه) ، وقرئ : (نَصليه) بفتح النون ، وهما لغتان ، يقال : أصليته النار ، وصليته النار بمعنى ، ومنه شاة مصلية ، وقيل : صليته ناراً إذا أدخلته النار ، وجعلته يصلاها ، فإن ألقيته فيها إلقاءً كأنك تريد الإحراق قلت : أصليته بالألف »[٣] .

حبَّ وأحبَّ :

يقول المنتجب : « حَبَّ الشيءَ يَحِبُّهُ بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر حُباً ومحبةً ، وأحبّه إحباباً ، لغتان بمعنى ، وقد جمعهما الشاعر في قوله :

أُحِبُّ أَبَا مَرْوَانَ مِن أَجلِ تَمْرِهِ ... وَأَعْلَمُ أَنَّ الرِّفقَ بِالمَرْءِ أَوْفَقُ

وَوَاللهِ لَولَا تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ ... وَلَا كَانَ أَدنَى مِن عُبَيْدٍ ومَشرِقِ[٤] »

سرى وأسرى :

يقول المنتجب : « قوله تعالى : ﴿ فَأَسرِ بِأَهلِكَ ﴾ قرئ بالقطع والوصل ، وهما لغتان فاشيتان ، يقال : أَسريتُ ، وَسَرَيتُ ، أي : سِرتُ ليلاً ، والإِسرَاءُ والسُّرَاءُ : سَيرُ الليل »[٥] .

ويقول – أيضاً – : « يقال : أَسرَيت ، وسَرَيت ، لغتان بمعنى ، إذا سِرت ليلاً ، وبالألف لغة أهل الحجاز »[٦] .

ساغ وأساغ :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ ﴾ ... الإِسَاغَةُ : إِجرَاءُ الشرابِ في الحلق مع تَقَبُّلِ النَّفسِ ، يُقالُ : سَاغَ الشَّرَابُ : يَسُوغُ سَوغاً،إذا جَاوَزَ الحلقَ مع سُهُولَةٍ ، وسُغتُهُ أَنَا : أَسُوغُهُ ، يتعدى ، ولا يتعدى ، وأَسَغتُهُ [إِسَاغَةً][٧] ، وهو لغة التنزيل كما ترى »[٨] .

---

(١) الفريد ٣ / ٤٤٦ .
(٢) النساء : (٣٠) .
(٣) الفريد ١ / ٧٢٤ .
(٤) المصدر السابق ١ / ٤١٠ .
(٥) المصدر نفسه ٢ / ٦٥٦ .
(٦) المصدر نفسه ٣ / ٢٥٥ .
(٧) ما بين المعكوفين سقط من المحقق ، وأثبته من النسخة (د) .
(٨) الفريد ٣ / ١٥٤ – ١٥٥ .

صَدَّ وأصدَّ :

قال المنتجبُ : « وقوله : (وَيَصُدُّون) ... يقال : صَدَّهُ عن كذا ، وأَصَدَّهُ ؛ إذا منعه عنه ، قال الشاعر :

أُناسٌ أصدُّوا النَّاسَ بِالسَّيفِ عَنْهُمُ ...

والهمزة داخلة على صدّ صدوداً ؛ لينقله من غير المتعدي إلى المتعدي ، وأما (أَصَدَّهُ) فموضوع على التعدية كـ(مَنَعَهُ) ، وليست بفصيحة ، كأوقفه ؛ لأن الفصحاء استغنوا بـ(صدَّه) و (وقفه) عن تكلف التعدية بالهمزة »[١] .

يريد المنتجب أن (أصده) بالهمزة ليست لغة فصيحة ، وقد وضح ذلك في قوله : « وقوله : ﴿ **وَلَا يَصُدُّنَّكَ** ﴾ الجمهور على فتح الياء وضم الصاد من (صدّه) إذا منعه ، وقرئ : (ولا يُصِدُّنَّك) بضم الياء وكسر الصاد من (أصدّه) بمعنى (صدّه) ، وهي لُغَيَّةٌ »[٢] .

سَحَتَ وأسْحَتَ :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ **فَيُسْحِتَكُم** ﴾ ... قرئ : بفتح الياء والحاء ، وبضمها وكسر الحاء ، وهما لغتان بمعنى ، يقال : سَحَتَهُ ، وأسْحَتَهُ : إذا استأصله بالإهلاك ، فالسَّحتُ لغةُ أهلِ الحجازِ ، والإسحاتُ لغةُ أهلِ نجدٍ وبني تميمٍ »[٣] .

نشر وأنشر :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ **أَمِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِّنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ** ﴾ ... الجمهور على ضم الياء وكسر الشين ... وقرئ : (يَنشُرون) بفتح الياء وضم الشين ، وهما لغتان بمعنى : أَنشَرَ اللهُ الموتىٰ ، ونَشَرَهُم : إذا أحياهم ، غير أن الإنشار أكثر من النشر الذي في معناه »[٤] .

كما قال : « المشهور في الاستعمال عند القوم : نشرت الثوبَ ونحوه[٥] ، وأَنشَرَ اللهُ – جلّ ذكره – الموتى فَنُشِرُوا ، و ... نَشَرَ اللهُ الميّتَ ، وهي لغة مشهورة ، ذكرها أهل اللغة ، وبها قرأ بعض القراء : ﴿ **كَيْفَ نَنشُرُهَا** ﴾ بفتح

(١) المصدر السابق ٣ / ١٤٧ .

(٢) المصدر نفسه ٣ / ٧٢٩ .

(٣) المصدر نفسه ٣ / ٤٤٥ .

(٤) الفريد ٣ / ٤٨١ ، وينظر / ٥٠٢ ، و ٢ / ٣١٥ و ٣١٦ ، و ٤ / ٦٢٨ .

(٥) يريد أن نَشْرَ الثوبِ والصحيفةِ أشهرُ من الإنشار . ينظر : الصحاح (نشر) ٢ / ٨٢٨ ، والمصباح المنير : ٢٣١ .

النون الأولى وضم الشين »[1] .

نبت وأنبت :

قال المنتجب : « قوله - عز وجل - : ﴿ تَنبُتُ بِالدُّهنِ ﴾ قرئ بضم التاء وكسر الباء ، وفيه وجهان : أحدهما : أن أنبت بمعنى نبت ، وأُنشِدُ لزهير :

رَأَيتَ ذَوِي الحَاجَاتِ حَولَ بُيُوتِهِم قَطِيناً لَهُم حَتَّى إِذَا أنبت الْبَقْلُ[2]

أي : نبت ، وأنكر الأصمعي : أنبت بمعنى نبت »[3] .

كَنَنَ وأكْنَنَ :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُم ﴾ الجمهور على ضم التاء وكسر الكاف في (تكن) ، من أَكْنَنْتَ الشيءَ إذا أخفيته في نفسك إكناناً ، وهو المشهور عند أهل اللغة ، يعضده ﴿ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِي أَنفُسِكُم ﴾ ، وقرئ : (تَكُنُّ) بفتح التاء وضم الكاف من كَنَنْتُ الشيءَ إذا سترته ، فأَكْنَنْتُ كأضمَرْتُ ، وكَنَنْتُ كسَتَرْتُ »[4] .

في أمثلةِ (فَعَلَ) و(أَفْعَلَ) التي جاءت في لغاتِ بعضِ القبائلِ العربيةِ بمعنًى واحدٍ كما ذكرها المنتجَبُ، نجدُ أن المعنى في كلٍّ منهما قد جاء في بعضِ الأمثلةِ مُتطَابِقاً تماماً في اللغةِ المشترَكةِ ، مثل (حَبَّ) و (أَحَبَّ)، و(سَرَىٰ) و(أَسْرَىٰ) ،و(صَدَّ) و(أَصَدَّ) ،و (سَحَتَ) و(أَسْحَتَ) ، و(نَشَرَ) و (أَنشَرَ) ، وفي بعضها الآخر جاء المعنى في كلٍّ منهما محتوياً لمضمون اللغتين معاً في اللغةِ المشترَكةِ ، ويمكن أن يُلمحَ في كلٍّ منهما زيادة معنى ليس في الآخر ، مثل (صَلَىٰ) و (أَصلَىٰ) ، حيث إن المعنى الجامعَ بينهما هو الصَّلْيُ بالنارِ ، وأما الفرقُ الطفيفُ بينهما فإنه يتمثلُ في طريقةِ هذا الصَّلْيِ فإن

---

(١) الفريد ٤ / ٥٦٨ - ٥٦٩ .

(٢) وقبله : إِذَا السَّنَةُ الشَّهْبَاءُ بِالنَّاسِ أَجْحَفَتْ وَنَالَ كِرَامَ النَّاسِ فِي السَّنَةِ الأَكْلُ .

ينظر : ديوانه : ١١ .

(٣) الفريد ٣ / ٥٥٩ .

(٤) الفريد ٣ / ٦٩٦ ، وينظر - أيضاً - فيما جاء على (فَعَلَ) و (أَفْعَل) باتفاق معنى : ١/ ٢٣١ ، ٢٤٠ ، ٣٥٥ ، ٤١٨ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٣٤ ، ٥٤٢ ، ٥٦٢ ، ٦٠٨ ، ٦٤٥ ، ٦٥٤ ، ٦٨٤ ، ٧٥٩ ، و ٢ / ٥٤٢ ، ٤٧٥ ، ٤٨١ ، ٦٠٠ ، ٦٢٢ ، ٦٢٧ ، ٦٦١ ، و ٣/ ٦٧ ، ١٧٠ ، ٢١٨ ، ٢٣٥ ، ٢٥٨ ، ٢٦٤ ، ٢٨٧ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٣١٧ ، ٣٢٤ ، ٣٣٠ ، ٣٤٤ ، ٣٤٩ ، ٣٥١ ، ٤٣٣ ، ٥٠٣ ، ٥٢٥ ، ٥٧٢ ، ٦٥٩ ، ٧١١ ، ٧٢٩ ، و ٤/ ٢٢ ، ١١٢ ، ١٢٥ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٥٩ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ٢٧٢ ، ٣٢٣ ، ٣٣٤ ، ٣٨٠ ، ٤٠٤ ، ٤٢٢ ، ٤٤٧ ، ٥١٣ ، ٥١٦ ، ٥٣٩ ، ٥٤٥ ، ٦٢٩ ، ٦٥٣ .

أدخلتَهُ النار، وجعلتَهُ يصلاها قلت: صليتُهُ ناراً ، وإذا ألقيتَهُ فيها إلقاءً ، كأنك تُريدُ الإحراقَ ، قلت: أصليتُهُ ناراً ، وقد أشار المنتجَبُ إلى هذا الفرقِ،وكذلك (سَاغَ) و(أَسَاغَ) ، يجمعهما معنى : إجراءُ الشَّرَابِ في الحلْقِ، مع تَقَبُّلِ النَّفْسِ لَهُ ، وهناك فرقٌ جُزْئِيٌّ بينهما ، فإنَّ قولنا : سَاغَ الشرابَ ، معناه أن النفس تَتَقَبَّلُهُ ، بدون أيِّ إضافاتٍ يُمكِنُ أن تُحسِّنَ من طعمِهِ ،بخلاف قولنا : أَسَغتُ الشرابَ ، فمعناه: أضفتُ إليهِ ما يجعلُكَ تتقبَّلُهُ ، كما أن (كَنَنَ) و(أَكنَنَ) يجمعهما معنىً: الإخفاءِ والتغطيةِ وعدمِ الظهورِ ، لكنَّ (أَكنَنَ) معناه: الإخفاءُ والإضمارُ في النفسِ ، و (كَنَنَ) معناه: الإخفاءُ بالتغطيةِ والسترِ عن أعينِ الآخرين ، أو معرفتهم .

ثانياً : (فَعَلَ) و (أَفْعَلَ) باختلاف معنىً :

ثَنَى وأَثْنَى :

يقول المنتجب : « قوله تعالى : ﴿ يثنون صدورهم ﴾ الجمهور على فتح الياء وضم النون ، وماضيه (ثَنَى) ، من ثَنَيتُ الشيء ثنياً ... وقرئ : (يُثْنُون) بضم الياء والنون ، وماضيه (أَثْنَى) ، ولم يحك أحد من أهل اللغة فيما اطلعت عليه : أثنيت الشيء بمعنى ثنيته ، اللهم إلا أن يحمل على باب (أَبْخَلْتُ الرجل) و (أحمدته) إذا وُجِدَ كذلك ، بمعنى : يجدونها منثنية »[1] .

وَمِمَّا يُقالُ في نحو ما مثل به المنتجب من باب (أفعلت)- : أَثنىَ البعيرُ : إذا صار ثنيّاً، وأَثْنَىَ، أي: ألقى ثنِيَّتَهُ، فلا يُقالُ : اثنى البعيرُ ونحوُه إلاَّ على أنه وُجِدَ كذلك على أحد المعنيين.[2]

نكح وأنكح :

قال المنتجب : « قوله تعالى : ﴿ ولا تَنكِحُوا المُشرِكَاتِ ﴾ يقال : نَكَحَ المرأةَ يَنكِحُها نكحاً ونِكَاحاً: إذا تَزَوَّجَهَا ، وأَنكَحَ الرجلَ إنكاحاً: إذا زَوَّجَهُ ، فاعرف الفُرقان بين فتح التاء في قوله : ﴿ وَلَا تَنكِحُوا المُشرِكَاتِ ﴾ وبين ضمها في قوله : ﴿ وَلَا تُنْكِحُوا المُشرِكِين ﴾ ، أيْ : ولا تُزَوِّجُوهم لمسلمات »[3] .

والفرقُ بين (نَكَحَ) و (أَنكَحَ) أنه يقال: نَكَحَ فلانٌ امرأةً، أي: تَزَوَّجَهَا، وقوله تعالى:(وَلَا تَنكِحُوا المشركَاتِ) معناه: ولا تَتَزَوَّجُوا -أيُّهَا المسلمون- النساءَ المشركاتِ، ويقالُ: أَنكَحَ الرجلُ فلاناً المرأَةَ، أي: زَوَّجَهُ إِيَّاهَا، وقولـه تعالى: (وَلَا تُنكِحُوا المشركِين) معناه : ولا تُزَوِّجُوا - أيها المسلمون - المسلمةَ من المشركِ.

---

(١) المصدر السابق ٢ / ٦٠٣ .

(٢) ينظر: اللسان (ثنى) ١٤/١٢٣.

(٣) المصدر نفسه ١ / ٤٥٨ - ٤٥٩ ، وممن فرق بين الفعلين ابن فارس . ينظر : مجمل اللغة : ٣ / ٨٨٤ .

حَمَأَ وأحْمَأَ :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ ﴾ قرئ بالهمز من غير ألِفٍ ، وهو (فَعِلة) من حَمِئَت البئر تَحْمَأُ بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر حَمَأً ، إذا صارت فيها الْحَمأة ، وهي الطين الأسود ، وأحْمَأْتُها إحماءً : ألقيتُ فيها الْحَمأة ، وحَمَأْتُها : أخرجت منها الْحَمْأة »(١) .

وعَكَسَ الأصمعيُّ فَجَعَلَ (أحمأ البئر) بمعنى: نقّىٰ حَمأتَها، (وحَمَأَها) بمعنى : ألقىٰ فيها الحَمْأةَ(١).

قسط وأقسط :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا ﴾ أي : ألا تعدلوا ، والإقساط : العدل ، والقسوط : الْجَوْرُ والعُدُول عن الحق ، يقال : أقسَطَ : يَقْسِطُ إقساطاً : إذا عدل ، وقَسَطَ : يَقسِطُ قُسُوطاً : إذا جار ، وفي التنزيل : ﴿ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ ، وفيه ﴿ وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴾ »(٢) .

وقد يُقالُ : (قَسَطَ)و(أقسَطَ) : إذا عَدَلَ، ففي العَدلِ لغتان، والمصدرُ منهما (قِسْطٌ)، و(إقْسَاطٌ)، وفي الجَوْرِ لغة واحدة، وهي (قَسَطَ) بغير ألف، ومصدرُه القَسْطُ، والقُسُوطُ(٢).

قصد وأقصد :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ ﴾ الجمهور على وصل الألف ، من القصد ، وهو العدل ، أي اعدل فيه حتى يكون مَشْياً بَيْنَ مَشْيَين ، ولا تتكبر ، ولا تدب دبيباً ، وقرئ : (وأقصد) بقطع الهمزة ، قيل : هو من أقصَدَ الرَّامي: إذَا سَدَّدَ سَهمَهُ نحو الرَّمِيَّة ، أي : سَدِّدْ في مَشيِكَ ، وأقصد السَّهمُ - أيضاً - : إذا أصاب ، فَقَتَلَ مكانه »(٣) .

فالقَصْدُ: العدل والإقصادُ: القَتلُ على كلِّ حال(٤).

---

(١) الفريد ٣ / ٣٦٦ ، وممن فرق بين (حَمَأَ وأحْمَأَ) ابن القطاع . ينظر : الأفعال ١/ ٢٥٠ .
(١) ينظر : اللسان (حمأ) ١/ ٦١.
(٢) الفريد ١ / ٦٨٧ ، وممن فرق بين (قَسَطَ) و (أقْسَطَ) ابن فارس . ينظر : مجمل اللغة ٣ / ٧٥٢ .
(٢) ينظر: اللسان (قسط) ٧/ ٣٧٧-٣٧٨.
(٣) الفريد ٤ / ١١ - ١٢ ، وممن فرق بين الفعلين الجوهري . ينظر : الصحاح (قصد) ٢ / ٥٢٤ - ٥٢٥ .
(٤) ينظر: اللسان (قصد) ٣/ ٣٥٣، ٣٥٦ .

شرق وأشرق :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ وَالإِشْرَاق ﴾ ... مصدر قولك : أشرقت الشمس إذا أضاءت ، وشرقت شروقاً إذا طلعت »[1] .

ثالثاً : (فَعِلَ) و (أفْعَلَ) بمعنىً واحد :

ظَلِمَ وأظلم :

قال المنتجب : « و (أظلم) فعل غير متعدٍّ ، يقال : أظلم الليل ، وأظلم القوم ، أي : دخلوا في الظلام ، و (ظَلِمَ) بالكسر بمعنًى عن الفراء »[2] .

بَطِرَ وأبْطَر :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ بَطَراً وَرِئَاءَ النَّاسِ ﴾ ... البطَرُ : الأَشَرُ ، وهو شدة المرح اغتراراً بالنِّعَم ، وقد بَطِرَ بالكسر : يبطرُ بطراً ، وأبْطَرَتْهُ النعمةُ إبطاراً »[3] .

وَجِل وأوجل ، وفزِع وأفزع ، ورَهِبَ وأرهب :

قال المنتجب : « قوله : ﴿ قَالُوا لَا تَوجَل ﴾ الجمهور على فتح التاء ، وقرئ : (لا تُوجل) بضمها ، من أوْجَلَهُ : يُوجِلُهُ إيجالاً إذا أخافه ، وهو منقول من وَجِلَ : يَوْجَلُ ، يقال : وَجِلَ وأوْجَلْتُهُ ، كفزِع وأفزعته ، ورهِبَ وأرهبته »[4] .

---

(١) الفريد ٤ / ١٥٧ ، وينظر – أيضاً – : ٢٠١ ، وممن فرق بين معنى الفعلين ابن فارس . ينظر : مجمل اللغة ٢ / ٥٢٧ .

وينظر – أيضاً – فيما جاء على (فَعَلَ) و (أفْعَلَ) باختلاف معنىً: ٣ / ٦٧ ، ٨٦ ، ٦٣٤ ، و ٤ / ١١٠ ، ٤٤٨ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٤٢٧ – ٢٤٠ ، ويراجع : معاني القرآن ، للفراء ١ / ١٨ ، والأفعال ، لابن القطاع ٢ / ٣١٨ .

(٣) الفريد ٢ / ٤٢٨ ، وينظر : الصحاح (بطر) ٢ / ٥٩٢ – ٥٩٣ .

(٤) الفريد ٣ / ٢٠٢ .

عَشِيَ وأغْشَى و(عَمِيَ) و (أعمَى) :

قال المنتجب : « وقوله : (فَأَغْشَيْنَاهُم) ... قرئ : بالعين غير معجمة من العشا في العين ، منقول بالهمزة من (عَشِيَ) : (يَعشَىٰ) عشىً ، فهو أعشى ، وأعشاه الله ، كَعَمِيَ ، وأعماه الله ، وهما يَعشَيَان ، ولم يقولوا : يَعشَوَان ؛ لأن الواو صارت في الواحد ياء : لكسر ما قبلها ، وتركت في التثنية على حالها »[1] .

رابعاً : (فَعِلَ) و(أفْعَلَ) باختلاف معنىً :

عَجِلَ وأعْجَلَ :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ أَعَجِلتُم أَمْرَ رَبِّكُم ﴾ أي : سبقتموه ، ولم تنتظروا أمره ، قال أبو إسحاق : يقال : عَجِلْتُ الشيء : سبقته ، وأعجلته : استحثثتُهُ ، وقال غيره : عُجِلَ عن الأمر:إذا تركه غير تامٍّ ، ونقيضُهُ تَمَّ عليه ، وأَعجَلَهُ عنه : غَيَّرَهُ »[2] .

خامساً : (فَعُل) و (أفْعَلَ) بمعنىً واحد :

حَصُنَ وأحْصَنَ :

قال المنتجب : « والْحَصَانُ : العفيفةُ من النساء ، سُميت بذلك لمنعها فرجَها من الفساد ، يقال : حَصُنَتْ : تَحْصُنُ بالضم فيهما حُصْناً وحصانةً:إذا عَفَّتْ ، فهي حاصِنٌ ، وحَصَانٌ بالفتح ، وحَصْنَاءُ – أيضاً – بَيِّنَةُ الحصانةِ ، وأحصنت – أيضاً – وأحصنها زوجُها ، فهي محصِنة بكسر الصاد ، ومحصَنة بفتحها »[3] .

---

(١) الفريد ٤ / ١٠٠ – ١٠١ ، وينظر – أيضاً – فيما جاء على (فَعِل) و (أفْعَل) باتفاق معنىً : ١ / ٦٧٦ ، و ٣ / ٩٤ ، ١٨١ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٦ ، و ٤ / ١٣١ ، ٣٧٤ ، ٣٧٤ .

(٢) المصدر السابق ٢ / ٣٦٣ ، وقد فرق الجوهري بين (عجل) و (أعجل) أيضاً . ينظر : الصحاح (عجل) ٥ / ١٧٦٠ .

(٣) الفريد ١ / ٧١٦ ، وينظر : مجمل اللغة ١ / ٢٣٧ .

جَنُبَ وأجْنَبَ :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ وَلَا جُنُبًا ﴾ ... يقال : أجنَب : يجنُب إجناباً ، فهو مُجنبٌ ، وجَنُبَ : يجنُب بالضم فيهما جنابة ، فهو جُنُب .

والجُنُب يستوي فيه الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث في اللغة الفصحى ؛ لأنه اسم جَرَى مَجْرَى المصدر الذي هو الإجناب ، تقول منه : أجنبَ الرجلُ إجناباً »[1] .

٢ – فَعَل وفاعل :

أولاً : (فَعَل) و (فاعل) بمعنى واحد :

جَنَبَ وجَانب :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ عَن جُنُبٍ ﴾ ... مصدر قولك : جَنَبْتُ فلاناً ، وجانبته إذا باعدته »[2] .

فَدَى وفادى :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ ... الفداء يجوز أن يكون مصدر (فَدَى) ، كـ(كتب) كتاباً ، وأن يكون مصدر (فادى) ، كـ(قاتل) قتالاً »[3] .

جزى وجازى :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ وَهَلْ يُجَازَىٰ إِلَّا الْكَفُورَ ﴾ قرئ : بضم الياء وفتح الزاي على البناء للمفعول ، وضم الياء وكسر الزاي على البناء للفاعل ...وبالنون وكسر الزاي ؛ لقوله : [﴿ جَزَيْنَاهُم ﴾ ، وقرئ :

---

(١) الفريد ١ / ٧٣٩ .

(٢) المصدر السابق ٣ / ٧٠٨ ، وينظر : الصحاح (جنب) ١ / ١٠١ – ١٠٢ .

(٣) المصدر نفسه ٤ / ٣٠٦ ، وينظر : الصحاح (فدى) ٦ / ٢٤٥٣ .

(يُجزَى)][1] بضم الياء وفتح الزاي وإسكان الجيم ، يقال : جازيت فلانا وجزيته[2] »[3] .

ثانياً : (فعِل) و (فاعل) بمعنى واحد :

لَقِيَ ولاَقَى :

قال المنتجب في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾[4] : « (لَقُوا) أصله : لَقِيُوا ، استثقلت الضمة على الياء ، فنقلت إلى القاف ، بعد حذف حركتها ، ثم حذفت الياء لسكونها وسكون واو الجمع بعدها ، وقيل : بل حذفت كحركة الياء حذفا ، وضمت القاف ؛ لتثبت الواو ، والعرب تقول : لَقِيتُ فلاناً ، ولاقيته .

وقرئ : ﴿ لَاقُوا ﴾ ، وأصله : (لاَقَيُوا) ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وبقيت الفتحة تدل على الألف المحذوفة »[5] .

و(لَقِيَ) و(لاَقَى) يجمعهما معنى الالتقاء، وقد يَفترِقان في معنًى جزئيٍّ فيهما، يُقالُ: لاقيتُ بين فلانٍ وفلانٍ، بمعنى جمعتُهما، فالتقيا، وإذا قلتَ : لاقيتُ بين طَرَفَي قَضِيبٍ، فقد حَنَيتَهُ، حتى تَلاَقَيَا، أو التقيا، وأما (لَقِيَ) فإنه يُطلَقُ على كلِّ شيءٍ استقبلَ شيئاً من الأشياءِ كلِّها أو صَادَفَهُ[6] .

حرِد وحارد :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ وَغَدَوا عَلَى حَرْدٍ قَادِرِين ﴾ الحرد : القصد ... والْحَرْدُ : المنع أيضاً من قولهم : حاردت السنةُ:إذا منعت قطرها ، وحاردت

---

(١) في المحقق : (جزيناهم وهل يجزى) ، وفي النسخة (د) : (جزيناهم) وقيل : (يجزى) ، والصواب ما أثبته ؛ لأن تمام الآية : ﴿ ذَٰلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلاَّ الْكَفُور ﴾ . سبأ : (١٧) ، و (يُجْزَى) بضم الياء وفتح الزاي وإسكان الجيم هي قراءة مسلم بن جندب . ينظر : مختصر الشواذ : ١٢١ ، والمحتسب ٢ / ١٨٨ ، ومخطوطة الفريد (د) ج ٢ ق ١٨٤ / أ .

(٢) في المحقق : (جزيت فلاناً ، وجزيت ، وجزيته) ، والمثبت من النسخة (د) .

(٣) الفريد ٤ / ٦٥ ، وينظر : الأفعال ، لابن القطاع ١ / ١٩٢ .

(٤) البقرة : (١٤) .

(٥) الفريد ١ / ٢٢٦ .

(٦) ينظر اللسان: (لقي) ٢٥٤/١٥ .

الشاة إذا منعت لبنها ، وفعله حَرِدَ : يَحْرَدُ بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر ، والْحَرْدُ - أيضاً - : الغضبُ ، وفعله - أيضاً - حَرِدَ يَحْرَدُ بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر حَرَداً وحَرْداً بفتح الراء وإسكانها .

وأنشد على الإسكان [في معناه][1] :

إِذَا جِيادُ الخَيلِ جَاءَتْ تَرْدِي مَمْلُوءَةً مِن غَضَبٍ وَحُرْدِ

وقول الآخر :

يَلُوكُ مِن حَرْدٍ عَلَيَّ الأَرَّمَا »[2] .

٣ - فَعَلَ وفَعَّلَ :

أولاً : (فَعَل) و(فَعَّل) بمعنىً واحد :

ماز ومَيَّز :

يقول المنتجب : « وقوله : (حَتَّى يَمِيزَ) يقال : ماز الشيءَ : يميزه ميزاً : إذا عزله ، وفرزه ، ومَيَّزه : يميِّزه تمييزاً مثله ، لغتان بمعنى ، وقد قرئ بهما »[3] .

صَفَدَ وصَفَّدَ :

قال المنتجب : « ﴿ مُقَرَّنِينَ ﴾ أي : مصفودين ، يقال : صَفَدَه : يصفِده صَفْداً إذا شده وأوثقه ، أو مصفّدين من صفّده ، يُشَدّد للكثرة ، قال الشاعر :

فَآبُوا بالنِّهابِ وَبالسَّبَايَا وَأُبْنَا بِالمُلُوكِ مُصَفَّدِينَ »[4] .

فـ(صفد) و(صفّد) يلتقيان في معنى الشد والإيثاق، لكن (صفّد) فيه مبالغة وتكثير لهذا المعنى، بخلاف(صفد)، الذي قد يدل على المرة الواحدة، أو المرات القلائل فيه، وقد أشار المنتجب إلى هذا الفرق الطفيف بينهما.

عبَرَ وعبَّر :

قال المنتجب - عن قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنتُم لِلرُّؤيَا تَعبُرُون ﴾[5] - :

(١) ما بين المعكوفين سقط من المحقق ، وأثبته من النسخة (د) .

(٢) الفريد ٤ / ٥٠٨ ، ويراجع : الصحاح (حرد) ٢ / ٤٦٤ .

(٣) الفريد ١ / ٦٦٦ .

(٤) المصدر السابق ٣ / ١٧٩ - ١٨٠ .

(٥) يوسف : (٤٣) .

« وعَبَرْتُ الرؤيا : أعْبُرُها عبارةً إذا فسّرتها ، وعَبَّرْتُها – أيضاً – مثله : تعبيراً ، والشائع هو الأول ، أعني : التخفيف »[1] .

قدر وقدّر :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ ﴾ قرئ : (قَدَّرنا) مشدداً أو مخففا ، وهما لغتان بمعنى ، غير أن في التشديد معنى المبالغة »[2] .

وقال – أيضاً – : « وقوله : ﴿ قَدَّرُوهَا ﴾ ... قرئ : ﴿ قُدِّرُوهَا ﴾ ... ووجههُ أن يكون من (قدّر) منقولاً من (قَدَرَ) بالتخفيف ، تقول : قدَرت الشيء ، وقدّرنيه فلان إذا جعلك قادراً له »[3] .

لكن (قَدَرَ) بالتخفيفِ تكونُ القدرةُ فيه من نفسِك، و(قَدَّرَ) بالتشديدِ تكونُ القدرةُ لك من الغير.

كَارَ وكَوَّرَ :

قال المنتجب : « يقال : كار العمامة ، وكوّرها إذا لَفَّفَهَا ، والتكوير تلفيف على جهة الاستدارة »[4] .

ثانياً : (فَعُل) و (فَعَّل) بمعنىً واحد :

مكُن ومكّن وشَرُف وشرّف وعظُم وعظّم

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ ﴾ ... قرئ : ﴿ مَكَّنِّي ﴾ بالإدغام ... وهو منقول من (مَكُنَ) مُعَدًّى بالتضعيف ، كـ(شَرُفَ) و(شَرَّفته) ، و(عَظُمَ) و(عظّمته) ، يقال : رجل مكين عند السلطان من قوم مكناء ، وقد مكُن مكانةً ، قاله أبو زيد »[5] .

فـ (مَكُنَ)و (مَكَّنَ) يجمعُهما معنى عُلُوِّ المنزلةِ، ورفعةُ المكانةِ عند السلطان، و(شَرُفَ) و(شَرَّفَ) يجمعُهما معنى عُلُوِّ المكانةِ وشَرَفُ المنزلةِ، (وعَظُمَ) و(عَظَّمَ) يجمعُهما معنى الإكبارِ والتَّبجيل، إلَّا أنَّ (مَكُنَ) فيه معنىً ليس في (مَكَّنَ)، حيثُ يدلُّ على أن صاحبَ هذه المكانةِ استحقها عن جدارةٍ من ذاتِ نفسِه، أما (مَكَّنَهُ) فإنه يدل على أن صاحِبَها اكتسبها من مكانةِ غيره عند السلطان، ويقال مثل ذلك في المثالين الآخرين.

(١) الفريد ٣ / ٧٠ ، وينظر : مجمل اللغة ٣ / ٦٤٣ . (٢) الفريد ٣ / ٢٠٥ .
(٣) المصدر السابق ٤ / ٥٩٠ – ٥٩١ .
(٤) المصدر نفسه ٤ / ٦٣١ ، وينظر – أيضاً – فيما جاء على (فَعَلَ) و (فَعَّلَ) باتفاق معنى : ١ / ٥٣٤ ، ٦٤٤ ، ٧٦٤ ، و ٢ / ٢٨٤ ، ٥٤٤ ، ٥٦٨ ، ٦٦٥ ، و ٣ / ٢٨٦ ، ٢٩٨ ، ٣٠٨ ، ٣٢١ ، ٣٣٦ ، و ٤ / ١٠٢ ، ٢٩٨ ، ٣٨٥ ، ٤٢٧ ، ٦٥٧ ،
(٥) المصدر نفسه ٣ / ٣٧٠ ، وينظر : الأفعال ، لابن القطاع ٣ / ١٦٥ .

★ ما جاء من ماضي الثلاثي على بناءين أحدهما مزيد بحرفين :

١ - (فَعَلَ) و (افتعل) بمعنى واحد :

خان واختان :

يقول المنتجب : « ﴿ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُم ﴾ تفتعلون من الخيانة ، يقال : خانه واختانه : إذا لم يفِ له ، وأَلِفُهُ منقلبة عن واو بدليل قولهم : يخون:خوناً والخونة »[١] .

نهر وانتهر :

قال المنتجب : « وقوله : (وَلَا تَنهَرْهُمَا) أي : ولا تزجرهما ، يقال : نهره، وانتهره:إذا استقبله بكلام يزجره »[٢] .

في المثالَين السَّابِقَين نجد أن هناك فرقاً طفيفاً بين كلٍّ من الفعلين، فـ (خَانَ) و (اختَانَ) يجمعُهما معنى عدمِ الوفاءِ، ونقضِ ما أُوكِلَ إليه، لكن في (خَانَ) جُزْءُ معنًى ليس في (اختان)،حيثُ إن (خَانَ) يدلُّ على أنه قد تمَّ عدمُ الوفاءِ، ونَقْضُ المعهودِ به إليه أو منه، أما (اختَان) فإن فيه إمكانيةَ حُدُوثِ هذا المعنى، أو أن المُختَانَ حَاوَلَ الخِيانةَ، و لم يَخُنْ بَعدُ، وكذلك فإن في (انتهر) مبالغةٌ في الزجرِ ليست في (نَهَرَ).

٢ - (فَعَلَ) و (تفعّل) بمعنى واحد :

سنه وتسنّه :

يقول المنتجب : « ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾ ... أصلها : سنْهة بوزن جبهة (فَعْلَة) من سَنَهَت النخلةُ وتَسَنَّهت إذا أتت عليها السنون »[٣] .

صَعَدَ وتَصَعّد :

قال المنتجب : « قوله تعالى : ﴿ إِذ تُصعِدُونَ وَلَا تَلوُونَ عَلَى أَحَدٍ ﴾ ... قرئ -أيضاً - : (تَصعَّدون) بفتح التاء ، والعين مشدّدة، من تَصَعَّد في الجبل وصَعِدَ فيه بمعنى »[٤] .

وفي (تَسَنَّهَ) و (تَصَعَّدَ) زيادةُ معنًى في التَّكرَارِ والتَّتَابُعِ لا تُلْمُحُ في (سَنَهَ) و(صَعِدَ)، كما أن أبا زيد ذهب إلى أنه يُقالُ: صَعُدَ في الجبلِ، وعليه، وأما (صَعِد) بالتخفيفِ فلم يُعرفْ، إلاَّ أنَّ الفيوميَّ ذكر أنه لغةٌ قليلةٌ[٥].

(١) الفريد ١ / ٤٢٣ ، وينظر : الصحاح (خون) ٥ / ٢١٠٩ .

(٢) الفريد ٣ / ٢٦٩ ، وينظر : مجمل اللغة ٣ / ٨٤٥ ، كما ينظر فيما جاء على (فَعَلَ) و (افْتَعَلَ) بمعنى واحد : ٣ / ٤٦٦ ، ٦٧٣ ، و ٤ / ١١١ ، ١٣٠ ، ٣٩٢ .

(٣) المصدر السابق ١ / ٥٠٠ ، وينظر : الأفعال ، لابن القطاع ٢ / ١٥٢ ، كما ينظر فيما جاء على (فَعَلَ) و (تَفَعَّلَ) : ٣ / ٥٩٦ ، و ٤ / ٧١٧ .

(٤) الفريد ١ / ٦٤٥ ، وينظر : الصحاح (صعد) ٢ / ٤٩٧ .

(٥) ينظر: مختار الصحاح : ٣٦٣، واللسان (صعد) ٢٥٢/٣، والمصباح المنير: ١٣٠

٣ - (فَعَلَ) و (انفعل) بمعنى واحد :

شرح وانشرح :

يقول المنتجب : « قال : ﴿ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا ﴾ ... وفي (شرح) وجهان : أحدهما : متعدٍّ بمعنى وَسَّع وفتح ، والثاني : لازم بمعنى انشرح وطاب »[١] .

و(انْشَرَحَ) يأتي مُطاوِعاً (شَرَحَ)، لِمَا فيهما من معنى السُّرُورِ والمَحَبَّةِ والإقبالِ على الشيءِ، وأما الوجهانِ اللذان في (شَرَحَ) فإنهما يتعلقان بمعنى التَّعَدِّي واللزومِ في الآيةِ القرآنيةِ الكريمةِ.

٤ - (فَعِلَ) و (افتعل) بمعنى واحد :

تكِئَ واتّكأ :

يقول المنتجب : « وقرئ - أيضاً - : (مُتْكَأ) بضم الميم وإسكان التاء والهمزة ، وهو مفتعل من تَكِئَ : يَتْكَأُ إذا اتَّكَأَ »[٢] .

وفي (اتَّكَأَ) بالتشديدِ زِيادةُ معنَ الاتكاءِ، أكثرُ منه في (تَكِئَ)؛ لأنه تكثيرٌ له .

٥ - (فعِلَ) و (تَفَعَّل) بمعنى واحد :

قَبِل وتَقبَّل :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ ﴾ أي : فقبلها ، يقال : تَقَبَّلْت الشيء ، وقَبِلْتُهُ قَبولاً بفتح القاف ؛ ولذلك قال : بقبول دون التقبيل تنبيها على ما ذكرت »[٣] .

و(قَبِلَ) و(تَقَبَّلَ) يجمعُهما معنى الرِّضا بالشيءِ ولكن في (تَقَبَّلَ) زيادةُ معنًى، وهو الرضا بالشيءِ مع محبتِهِ في النفس.

* ما جاء من ماضي الثلاثي على بناءين أحدهما مزيد بثلاثة أحرف :

١ - (فَعَلَ) و (استفعل) بمعنى واحد :

قَرَّ واستقرَّ :

يقول المنتجب : « وأجاب واستجاب بمعنى، كما أن قر واستقر كذلك »[٤].

---

(١) الفريد ٣ / ٢٤٧ ، وينظر : الصحاح (شرح) ١ / ٣٧٨ ، وينظر - أيضاً - : ٣ / ٥٢٥ .

(٢) الفريد ٣ / ٥٥ ، وينظر - أيضاً - فيما جاء على (فَعِلَ) و(افتعل) بمعنى واحد: ٣ / ٣٦٣ ، و ٤ / ١٢٥ .

(٣) المصدر السابق ١ / ٥٦٥ ، وينظر : الصحاح (قبل) ٥ / ١٧٩٥ ، والأفعال ، لابن القطاع ٣ / ٦ ، كما ينظر فيما جاء على (فَعِلَ) و (تَفَعَّل) : ٣ / ٤٤٨ .

(٤) الفريد ١ / ٤٢٢ ، وينظر - أيضاً - فيما جاء على (فَعَل) و (استفعل) بمعنى واحد ٤ / ٥٦٨ ، وينظر : المصباح المنير : ١٨٩ .

٢ – (فعُل) و(استفعل) بمعنى واحد :

يَسُرَ واستيسر ، وصَعُبَ واستصعب :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ ... أي : فاهدوا ما استيسر ، أي : ما تَيَسَّرَ منه ، يُقالُ : يَسُرَ الأمرُ واستَيسَرَ ، كما يقال : صعُب واستصعب »(١) .

ويبدو أن في (استَيسَرَ) و (استَصعَبَ) زيادةً معنًى في البعدِ عن العُسر والسهولةِ أكثرَ منه في (يَسُرَ) و (صَعُبَ).

❋ ما جاء من الثلاثي على بناءين بزيادة حرف واحد في كل منهما :

١ – (أفْعَلَ) و (فَعّل) بمعنى واحد :

أفرح وفرّح :

قال المنتجب : « (فَعَّل) و (أفْعَلَ) كثيراً ما يأتيان بمعنى واحد ، نحو : (فَرَّحْتُهُ) ، وأفْرَحْتُهُ »(٢) .

و (أفْعَل) لغة أهل الحجاز ، و (فَعّل) لغة أهل نجد ، قال المنتجب : « وأهل الحجاز يقولون : أوفيت بالعهد ، وأهل نجد يقولون : وفَّيت به ، كذا حكى عنهما الرماني »(٣) .

أسْفك وسفّك :

يقول المنتجب : « وقرئ : ﴿ يَسْفُك ﴾ بضم الفاء ، وهو لغة ، وبضم الياء كـ(يُكرم) من (أسفك) ، و (يُسَفّك) بتشديد الفاء من (سفّك) لغتان بمعنى ، غير أن التشديد فيه معنى التكثير ، والتخفيفُ يصلحُ للقليل والكثير ، والمشهور (يَسْفِك) كـ(يَضْرِب) ، وعليه الجمهور »(٤) .

---

(١) الفريد ١ / ٤٢٩ ، وينظر : الصحاح (صعب) ١ / ١٦٣ ، والمصباح المنير : ٢٦١ .

(٢) الفريد ٤ / ٤٤٦ .

(٣) المصدر السابق ١ / ٥٩٠ .

(٤) المصدر نفسه ١ / ٢٦٦ ، وينظر : اللسان (سفك) ١٠ / ٤٣٩ .

أيَّد وآيد :

قال المنتجب : « قوله : (وَأَيَّدنَاهُ) الأيد والآد : القوة ، تقول من الأيد : أيدته تأييداً ، أي : قويته ، ومن الآد : آيدته ، وأصله : أأيدته ، فأبدلت الهمزة ألِفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها ، فوزن (أيّدته) : فَعَّلْتُهُ ، ووزن (آيدته) : أفْعَلْتُهُ ، وإنما صحت العين لأجل أن الساكن الذي قبلها ألِفٌ ، فلو قلبت الياء ألِفاً لاجتمع ألفان ودال ساكنة لاتصالها بالضمير ، فكنت تفتقر إلى حذف الألفين ، فيبقى (أدْنَاه) ، وذلك إجحاف بالكلمة ، وتغيير للبنية ، فصَحّت لذلك ، والجمهور على (وَأَيَّدنَاهُ) ، وقرئ : (وَآيَدنَاهُ) »[1] .

أوْرَى ووَرَّى :

قال المنتجب : « و (التوراة) أصلها : وَوْرية (فوعلة) من وَرِيَ الزند يَرِى بالكسر فيهما ، وفيه لغة أخرى (وَرَى) الزند : (يرِي) بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر وَرْياً فيهما إذا خرجت ناره ، وأوريته أنا وَوَرّيته إيراءً وتوريةً »[2] .

أطْهَرَ وطَهَّرَ :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ تُطَهِّرُهُمْ ﴾ ... قرئ : (تُطْهِرُهم) من (أطهره) بمعنى (طَهَّرَه) ، وقد يأتي (فَعّلْتُ) و (أَفْعَلْتُ) للكثرة والعكس »[3] .

عَدَّدَ وأعَدَّ :

يقول المنتجب : « [يقال][4] : عدد الشيءَ [إذا عَدّهُ مراراً كثيرة ، وقيل :

---

(١) الفريد ١ / ٣٣١ - ٣٣٢ ، وينظر اللسان (أيد) ٣ / ٧٦ .

(٢) الفريد ١ / ٥٣٨ ، وينظر : الصحاح (ورى) ٦ / ٢٥٢٢ .

(٣) الفريد ٢ / ٥٠٦ - ٥٠٧ .

(٤) ما بين المعكوفين سقط من المحقق ، وأثبته من النسخة (د) .

عَدَّده : جعله عُدَّة لحوادث الدهر ، يقال : عدَّدَ الشيءَ ، وأعده][1] إذا جعله عُدَّةً ، والعُدَّة : ما أُعِدَّ لحوادث الدهر من المال والسلاح ، وأخذ للأمر عُدَّتَهُ وعتاده بمعنًى »[2] .

٢ - (فاعل) و (أفعل) بمعنى واحد :

سارع وأسرع :

يقول المنتجب في قول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ... ﴾[3] : « والجمهور على إثبات الألف بعد السين في (يُسَارِعُون) من (سَارَعَ) ، وقرئ : (يُسرِعُون) بحذفها من (أسرع) ، وكلتاهما متقاربتان في المعنى ، يقال : أسرع فيه الشيبُ و[سارع][*] فيه الفساد ، بمعنى وقع فيه سريعاً ، فكذلك مسارعتهم أو إسراعهم في الكفر : وقوعهم وتهافتهم فيه »[4] .

غادر وأغدر :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾ أي : فلم نترك منهم أحداً ، يقال : غادره : يُغادره مُغادرة ، وأغْدره : يُغْدِره إغداراً إذا تركه ، ومنه الغَدْرُ : تَرْكُ الوَفَاءِ ، والغَدِيرُ : ما غَادَرَهُ السَّيلُ »[5] .

---

(١) في المحقق : (وَعَدَّدَه) ، والمثبت من النسخة (د) .

(٢) الفريد ٤ / ٧٢٦ ، وينظر - أيضاً - فيما جاء على (أفْعَلَ) و (فَعَّل) بمعنى واحد : ١ / ٤٠٨ ، ٥١٤ ، ٥٢٦ ، ٥٥٠ ، ٥٦٦ ، ٥٩٢ ، ٦٢٦ ، و ٣ / ٥٣ ، ٨٣ ، ٢٦٤ ، ٣٦١ ، و ٤ / ١٢٥ ، ٥٦٨ - ٥٦٩ ، ويراجع : أدب الكاتب : ٤٦٠ - ٤٦٤ .

(٣) المائدة : (٤١) .   (*) في المحقق: "وأسرع"، وما أثبته أنسب للمعنى.

(٤) الفريد ٢ / ٣٨ - ٣٩ ، وينظر : الصحاح (سرع) ٣ / ١٢٢٨ ، والمصباح المنير : ١٠٤ .

(٥) الفريد ٣ / ٣٤٥ ، وينظر : الصحاح (غدر) ٢ / ٧٦٦ و ٧٦٧ ، كما ينظر فيما جاء على (فاعل) و (أفعل) بمعنى واحد ٣ / ١٧٠ ، ٢٠٢ .

٣ – (فَاعَلَ) و (فَعَّلَ) بمعنى واحد :

صَعَّر وصاعر :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ ﴾ قرئ بتشديد العين من غير ألف ، وبتخفيفها مع الألف ، وهما لغتان بمعنى ، يقال : صَعَّرَ خَدَّه ، وصاعره ، أي : أماله من الكِبْر ، قال أبوعبيدة : وأصلُ هذا : الصَّعَرُ ، وهو داء يأخذ الإبل في أعناقها ورؤوسها ، فيلوي أعناقها ، فَشُبِّهَ به الرجلُ المتكبِّرُ على الناس »[1] .

* ما جاء من ماضي الثلاثي على بناءين أحدهما مزيد بحرف والآخر مزيد بحرفين :

١ – (أفْعَلَ) و (افتعل) بمعنى واحد :

أنظَرَ وانتظر :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ أُنظُرُونَا ﴾ أي : انظرونا من أنظرت بمعنى : انتظرت ، كقوله : ﴿ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاه ﴾ ، أي : غير منتظرين إدراكه »[2] .

٢ – (أفْعَلَ) و (تَفَعَّل) بمعنى واحد :

أبان وتبيّن :

قال المنتجب : « يُقالُ : أَبَانَ الشيءُ فهو مُبِينٌ ، وتَبَيَّنَ فهو مُتَبَيِّنٌ:إذا ظهر واتضح »[3] .

---

(١) الفريد ٤ / ١١ ، كما ينظر فيما جاء على (فاعل) و (فُعّل) بمعنى واحد : ٢ / ٣٨ و ٣٩ ، و ٣ / ٣٧١ ، و ٤ / ٦٦ ، ويراجع : الصحاح (صعر) ٢ / ٧١٢ .

(٢) الفريد ٤ / ٤٣١ ، وينظر : مجمل اللغة ٣ / ٨٧٣ ، والأفعال ، لابن القطاع ٣ / ٢٣٦ .

(٣) الفريد ١ / ٧١٠ ، وينظر : المصباح المنير : ٢٧ .

آذن وتأذّنَ ، وأوعد وتوعّد وأفضل وتفضّل :

يقول المنتجب : « قوله – عز وجل – : ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُم ﴾ وتأذّن وآذن بمعنى ، والتَّأَذُّنُ والإيذان : الإعلام ، والعرب قد تستعمل (تفعّل) بمعنى (أفْعَلَ) ، ونظير تأذّن وآذن : توعّد وأوعد ، وتفضّل وأفضل ، وقال أهل التأويل : ولابد في (تفعّل) من زيادة معنى ليس في (أفعل) ، كأنه قيل : وإذ آذن ربكم إيذاناً بليغا تنتفي عنده الشكوك ، وتنزاح الشبه ، وقيل : أراد : قال رَبُّكُم ؛ لأن العربَ تعبر بهذا اللفظ عن القول ؛ لأنه نوع منه ، تعضده قراءة مَنْ قرأ : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكُم ﴾ ، وهو ابن مسعود رضي الله عنه »[1] .

في المثال السابق ذكرَ المنتجبُ معنى الإيذانِ في اللغة، وأن العربَ تستعملُ (تَفَعَّلَ) بمعنى (أفعَلَ)، وأشار إلى قولِ أهلِ التأويل: إن في (تَفَعَّلَ) معنىً ليس في (أَفعَلَ)، ثم نَقَلَ قولَ بعضِهم: إن (تَأَذَّنَ) معناه -هنا- (قَالَ)؛ لأنه نوعٌ من القولِ،وأن العربَ استعملَتْهُ بهذا المعنى،وقدوَرَدَتْ قراءةٌ قرآنيةٌ به.

والحقيقةُ أنه عندَ النَّظَرِ إلى المعنى العام لـ (تَفَعَّلَ) و(أَفعَلَ) نجد أنهما يتفقان فيه إجمالاً، وبالنظرِ إلى ما يختصُّ به بناء كلٍّ من (أَفعَلَ) و(تَفَعَّلَ) نلحظ أن هناك فرقاً،كما ذكر أهلُ التأويل.

٣ – (فَعَّلَ) و (تَفَعَّلَ) بمعنى واحد :

يَمَّمَ وتيمّمَ :

يقول المنتجب : « ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ ﴾ أي: ولا تقصدوا المال الرديء ، يقال : تيممت الشيء تيمُّماً إذ تقصَّدْتهُ ، وأصله : التَعَمُّدُ والتوخي ، وتأممته مثله ، وبه قرأ عبد الله : ﴿ وَلَا تَأَمَّمُوا ﴾ بالهمز مكان الياء ، وأصله : تتيمموا ، فحذفت إحدى التاءين [قيل][2] : الأولى ، وقيل : الثانية ، وهو الصحيح ، كراهة اجتماع المثلين في صدر الكلمة ... وقرئ في غير المشهور : ﴿ ولا تُيَمِّمُوا ﴾ بضم التاء وكسر الميم الأولى ، من (يَمَّمْتُ الشيء)،يقال : يَمَّمَهُ ، وتَيَمَّمَهُ ، وتأمَّمَهُ بمعنى ، وقد قرئ بهن »[3] .

بَوَّأ وتبوَّأ ، وعَلّق وتَعَلّق ، وقطّع وتقطّع :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا ﴾ ... تبوأ فعل

---

(١) الفريد ٣ / ١٤٩ – ١٥٠ ، وينظر : الصحاح (أذن) ٥ / ٢٠٦٩ ، و(فضل) ٥ / ١٧٩١ ، والأفعال ، لابن القطاع ١ / ٣٠ ، والمصباح المنير : ٢٥٥ .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من المحقق ، وأثبته من النسخة (د) .

(٣) الفريد ١ / ٥١٣ ، وينظر : الصحاح (يمم) ٥ / ٢٠٦٤ .

يتعدى إلى مفعولين كـ(بَوَّأ) ، و (تفعّل) و (فَعّل) قد يأتيان متعديين بمعنى ، نحو : (تَعَلَّقْتُهُ) و (عَلَّقْتُهُ) ، و (تقطّعْته) و (قَطّعْتُهُ) .

وكذلك بَوَّأتُ فلانا منزلاً ، وبَوَّأت له منزلاً ، وتبوَّأته منزلاً ، وتبوّأت له منزلاً »[١] .

* ما جاء من ماضي الثلاثي على بناءين أحدهما مزيد بحرف ، والآخر مزيد بثلاثة أحرف :

١ – (أفعل) و (افعوعل) لقرب معنى :

أعشب واعشوشب :

قال المنتجب : « قوله تعالى : ﴿ يَثْنُونَ صُدُورَهُم ﴾ ... قرئ : (يَثْنَونِـي) بالتاء والياء مفتوحتين وسكون الثاء ونون مفتوحة وبعدها واو ساكنة بعدها نون مكسورة وبعدها ياء ... وهو (يفعوعل) من (ثنيت) ، وهو من أمثلة المبالغة لتكرير العين ، كقولهم : أعشب البلد ، فإذا كثر ذلك فيه قيل : اعشوشب ... وقرئ : (تَثْنَونُّ) بفتح التاء وإسكان الثاء وفتح النون وكسر الواو وبعدها نون مضمومة مشددة ... وأصله : تَثْنَوْنِنُ (تفعوعل) من لفظ (الثِّنّ) ومعناه .

والثِّنُّ بالكسر : ما هَشَّ وضَعُفَ من الكلأ »[٢] .

وفي (اعشَوشَبَ) ونحوِه يصدق قَوْلُهُم: إن زيادةَ المبنى لِزِيَادَةِ المعنى، كما أَلْمَحَ إلى ذلك المنتجَبُ؛ ولكونـه قد جاءَ استعمالُهُ على هذا البناءِ لزيادة المعنى فيه.

٢ – (أَفْعَلَ) و (استَفْعَلَ) بمعنى واحد :

أجاب واستجاب :

قال المنتجب : « واستجاب وأجاب بمعنى »[٣] .

---

(١) الفريد ٢ / ٥٨٧ ، وينظر : الصحاح (بوأ) ١ / ٣٧ ، و (قطع) ٣ / ١٢٦٨ ، و (علق) ٤ / ١٥٣٢ ، وينظر – أيضاً – فيما جاء على (فعّل) و (تفعّل) بمعنى واحد ٤ / ٣٣٧ ، ٦٨٣ .

(٢) الفريد ٢ / ٦٠٣ – ٦٠٤ ، قال الشيخ عضيمة :« وأعشب دون معنى ... اعشوشب ، وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى » . المغني في تصريف الأفعال : ١٢٨ ، وينظر : الصحاح (عشب) ١ / ١٨٢ .

(٣) الفريد ٣ / ١٣٢ ، وينظر – أيضاً – ١ / ٤٢٢ ، و ٤ / ٢٤٢ ، كما ينظر : الصحاح (جوب) ١ / ١٠٤ .

* ما جاء من ماضي الثلاثي على بناءين بزيادة حرفين في كل منهما :

١ - (تفاعل) و (افتعل) بمعنى واحد :

تنَاجَى وانتجَى ، وتزاوج وازدوج :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ وَيُتَنَاجَوْنَ ﴾ قرئ : (وينتجون) ، وكلاهما بمعنى ، يقال : تناجوا ، وانتجوا ، ولذلك قالوا : ازدوجوا فصححوا إذ كان بمعنى تزاوجوا »[1] .

يقال : تناجى القوم وانتجوا: إذا تساروا، وفي (تزاوج) و (ازدوج) معنى الاقتران والتزويج والمشابهة.

٢ - (تفاعل) و (تفعّل) بمعنى واحد :

تفاسح وتفسَّح :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ ﴾ ... قرئ : ... على تشديد سين (تفسّحوا) من غير ألف ، وقرئ : (تفاسَحوا) بتخفيفها مع الألف ، فالتفاسح (تفاعل) ، والتفسُّح في معناه »[2] .

* ما جاء من ماضي الثلاثي على بناءين أحدهما مزيد بحرفين والآخر مزيد بثلاثة أحرف :

(تَفَعَّل) و (اسْتَفْعَلَ) بمعنى واحد :

تغَشّى واستغشى :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ ألا حِينَ يَسْتَغْشُونَ [ثِيابَهُم] ﴾ ... أي : يلبسونها ، ويتغطون بها ، يقال : استغشى بثوبه وتغشّى ، أي : تغطى به »[3] .

فـ (تَغَشَّىٰ) و(استَغشَىٰ) يجمعُهما معنى التغطِيةِ، وفي (استَغشَىٰ)زيادةُ معنًى، ليس في (تَغَشَّىٰ)، وهو أن المستغشِي بالثوبِ ونحوِهِ يزيدُ مع التغطِيةِ أنه لا يُرِيدُ أن يَسمَعَ ما يُقالُ، ولا أن يَرَىٰ مَنْ يتحدث[4].

* ما جاء من ماضي الثلاثي على ثلاثة أبنية أحدها مزيد بحرف :

(فَعَل) و (فعِل) و (أفعل) بمعنى واحد :

---

(١) الفريد ٤ / ٤٤٢ ، وينظر : الصحاح (نجا) ٦ / ٢٥٠٣ .

(٢) الفريد ٤ / ٤٤٢ - ٤٤٣ ، وينظر : الصحاح (فسح) ١ / ٣٩١ .

(٣) الفريد ٢ / ٦٠٥ ، وينظر : (الصحاح) (غشا) ٦ / ٢٤٤٧ .

(٤) ينظر: المعجم الوسيط ٢/ ٦٨٦.

رضَع ورضِع وأرضع :

يقول المنتجب : « الرّضاعُ والرّضاعـة والرّضـعُ معـروفٌ ، يقـال : رضِـع : يرضَع ، ورضَع : يرضِع ، رضْعاً ، ورضاعةً ، وأرضعته أمُّه إرضاعاً »(١) .

فـ (رَضِعَ): (يَرضَعُ) من باب (تَعِبَ) في لغةِ نجدٍ، و(رَضَعَ) : (يَرضِعُ) من باب (ضَرَبَ) لغة لأهلِ تهامةَ، وأهلُ مكةَ يتكلمون بها، و(رَضَـعَ) : (يَرضَعُ) بفتحتين لغة ثالثة، وقيل- أيضاً-: إن (رَضَعَ) : (يَرضِعُ) لغة نجدية(*).

* ما جاء من ماضي الثلاثي على ثلاثة أبنية بزيادة حرف في اثنين منها :

(فَعَلَ) و (أفْعَلَ) و (فعَّل) :

أولاً : (فَعَلَ) و (أفْعَلَ) و (فَعَّلَ) بمعنى واحد :

زال وأزال وزَوّل :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ ﴾ زيّلنا : فعّلنا ، من زلت الشيءَ أزيله زَيْلاً إذا ميّزته وفرقته ، يُقال : زلْ ضأْنَك من مِعْزَاك ، وزَيّلته فتزيّل ، أي : فرقته فتفرق ، شدِّد للتكثير .

وليس قول من قال : إن عين الكلمة واو ؛ لأنه من زال يزول - وإنما قلبت ياءً ؛ لأن وزن الكلمـة (فَيْعَـل) ، أي : زَيْوَلْنَـا ، مثـل : بَيطَـرَ،وبَيقَـرَ ، فلمـا اجتمعت الياء والواو على الشرط المعروف قلبت ياء - بمستقيم ؛ لأنهم قـالوا في مصدره : تزييلاً ، ولو كان (فَيْعَلْنَـا)-كمـا زعـم-لقـالوا : زَيَّلَـهُ ،كمـا قـالوا : بيطره ، وبيقره ، وأيضاً فإن أهل اللغة قد قالوا : زال الشيء يزول زوالاً ، وأزاله غيره ، وَزَوّلَه،فانزال ، ولم يقولوا : وزيّله ، ولو كان منه لقيل : فَزَوّلنا »(٢) .

وَفى وأوْفى ووفّى :

قال المنتجب : « قوله تعالى : ﴿ وَأَوفُوا ﴾ أصله : أوْفِيُوا : استثقلت الحركة على الياء ، فأزيلت إمّا بالنقل إلى الفاء ، وإمّـا بـالحذف ، وحذفـت [اليـاء](٣) لسكونها وسكون واو الجمع بعدها ، يقال : وَفى بكذا ،وأوْفى ، ووَفّى بمعنى ،

(*) ينظر : مختار الصحاح: ٢٤٥، واللسان (رضع) ٨/ ١٢٥، والمصباح المنير: ٨٧.

(١) الفريد ١ / ٤٧٠ ، وينظر : مجمل اللغة ٢ / ٣٨٠ .

(٢) الفريد ٢ / ٥٥٥ -٥٥٦ ، وينظر : الصحاح (زول) و (زيل) ٤ / ١٧١٩ - ١٧٢٠ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق ، وليست في المحقق .

وأصلها الإتمام ، غير أن التشديد قد يكون فيه معنى التكثير ، وقد ورد في القرآن بهن ، فإن قلت : أين (وَفى) في القرآن ؟ قلت :في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَوفَىٰ بِعَهدِهِۦ ﴾ ؛ لأن (أفعل التفضيل) لا يبنى إلا من الثلاثي في الأمر العام ، والوفاء ضد الغدر »[١] .

بَشَرَ وأبشر وبَشَّر :

قال المنتجب : « ﴿ يُبَشِّرُكَ ﴾ قرئ : بفتح الياء وضم الشين مخففاً ، من (بَشَرَه) ، و(يُبَشِّرك) بضم الياء [وكسر الشين](*) مُثَقَّلاً من (بَشَّرَ)، وعليهما الجمهور، وقرئ -أيضاً - : (يُبشِرك) بضم الياء وكسر الشين مخففاً ، من (أَبْشَرَ) ، يعضده : ﴿ وَأَبشِرُوا بِالجَنَّةِ ﴾ ، وهُنَّ لغات بمعنى .

قال الرماني : وكل ذلك لظهور السرور في بَشْرَةِ الوجه »[٢] .

كما قال عن قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرسِلُ الرِّيَاحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَي رَحْمَتِهِ ﴾[٣] : « وقرئ : (بَشْراً) بفتح الباء وإسكان الشين ، وهو مصدر بَشَرْتُ الرجلَ : أَبْشُرُه - بالضم - بَشْراً وبُشُوراً ، من البشرى ، فأنا باشر ، وهو مبشور ، وكذلك الإبشار والتبشير ، ثلاث لغات بمعنى »[٤] .

جَنَبَ وأجنبَ وجَنَّبَ :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ وَاجنُبنِي ﴾ الجمهور على وصل الألف وضم النون ، وقرئ : (وأجنِبني) بقطع الألف وكسر النون ، وفيه ثلاث لغات : جَنَبْتُهُ الشيءَ : أجنُبُهُ جُنُوباً ، وأجنَبْتُهُ : أُجنِبُهُ إجناباً ، وجَنَّبْتُه : أُجَنِّبُهُ تجنيباً بمعنى ، أي : بَعَّدْته عنه ، والجُنُوب لأهلِ نجدٍ ، والإجناب لتميمَ ، والتجنيب لأهل الحجاز »[٥] .

---

(١) الفريد ١ / ٢٨١ .

(*) ما بين المعكوفين سقط من المحقق، وأثبته من النسخة (د).

(٢) المصدر السابق ١ / ٥٦٨ .

(٣) الأعراف : (٥٧) .

(٤) الفريد ٢ / ٣١٧ .

(٥) المصدر السابق ٣ / ١٦٩ ، وينظر : الصحاح (جنب) ١ / ١٠١ - ١٠٢ .

نكَس وأنكس ونكّس :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ نُنَكِّسهُ ﴾ قرئ : بفتح النون الأولى وإسكان الثانية وتخفيف الكاف مع الضم ، وبضم الأولى وفتح الثانية وتشديد الكاف مع [الكسر][(١)] ، وهما لغتان بمعنى ، يقال : نكسته : [أنكِسُهُ نكساً][(٢)] ، ونكّستُه أنكّسه تنكيساً [وأنكسته أُنكسه إنكاساً][(٣)] بمعنى ، غير أن التشديد فيه معنى التكثير ؛ لأن الأحوال التي تتقلب[(٤)] على الإنسان في حال خلقه كثيرة ، والتخفيف يحتملها »[(٥)] .

فَتَنَ وأفْتَنَ وفتّنَ :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ ﴾ الظن هنا بمعنى العلم واليقين ، والجمهور على تشديد نون (فتناه) ، ومعناه : ابتليناه ، واختبرناه ، من قولهم : فتنتَ الذهب إذا أدخلتَه النار لتنظر جودته ، وقرئ : (فَتَّنَّاه) بتشديد التاء والنون للمبالغة ، و (أفْتَنَّاه) بألِفٍ قبل الفاء ، وهما لغتان ، أعني : فتَّنت وأفْتَنْتُ ، وأنشد أبو عبيدة لأعشى همدان :

لَئِن فَتَنَتْنِي لَهْيَ بِالأَمسِ أَفْتَنَتْ سَعِيداً فَأَمْسَىٰ قَد قَلَىٰ كُلَّ مُسْلِمِ

وأنكر الأصمعي أفتنت بالألف »[(٦)] .

في الأمثلة السابقة نجد أن (زَالَ) و (أَزَالَ) و(زَوَّلَ) يجمعها معنى الإزالةِ والإبعادِ والتَّنْحِيَةِ ، ولكن قولنا: (زَالَ الشَّيءُ) معناه أنه زَالَ من تِلقاءِ نفسه، أو بفعلِ فاعلٍ، ولكن بدونِ قصدٍ، وأمّا (أَزَالَ الشيءَ) و(زَوَّلَهُ) فمعناه أنه ذَهَبَ بفعلِ فاعلٍ، تَعَمَّدَ ذلك، وفي الأمثلة (وَفَىٰ) و(أَوفَىٰ) و(وَفَّىٰ) ذكر المنتجَبُ أن أصلَ معناها الإتمامُ؛ لأن الوفاءَ ضِدُّ الغدرِ، ثم نصَّ على أن التشديدَ قد يكونُ في معنى التكثيرِ ، وأشار إلى موضع (وَفَىٰ) في القرآنِ الكريم ،وفي أمثلةِ (بَشَرَ)و(أَبشَرَ) و(بَشَّرَ) ذكر أنها ثلاثُ لغاتٍ بمعنًى ، فلغةُ عامةِ العربِ (بَشَّرَ) بالتثقيلِ، ولغةُ تهامةَ وما وَالاهَا (بَشَرَ) ، وقيل: (أَبشَرَ) لعلها لغةٌ حجازيةٌ (٧).

---

(١) في المحقق : (الكاف) ، والمثبت من النسخة (د) ، وهي قراءة حمزة . ينظر : السبعة : ٥٤٣ .

(٢) في المحقق : (أنكسته نكسةً) ، والمثبت من النسخة (د) .

(٣) في المحقق : (ونكسة نكاساً) ، والمثبت من النسخة (د) .

(٤) في المحقق : (تنقلب) ، وفي النسخة (د) : (تغلب) ، ولعل ما أثبته أنسب للمعنى .

(٥) الفريد ٤ / ١١٨ ، ويراجع : الأفعال ، لابن القطاع ٣ / ٢٥٨ ، وفيه أن (نكسه)و (أنكسه) عن الكسائي .

(٦) الفريد ٤ / ١٦١ ، كما ينظر فيما جاء على (فَعَل) و (أفْعَلَ) و (فَعَّلَ) والمعنى واحد : ٢ / ٤١٤ ، و ٣ / ٣٣٠ ، ٧٣٦ .

(٧) ينظر : اللسان (بشر)٤/٦٢ ، والمصباح المنير :١٩٠.

وفي أبنيةِ (جَنَبَ) و(أَجنَبَ) و(جَنَّبَ) نَصَّ على أنها ثلاثُ لغاتٍ،فـ (جَنَبَ) لأهلِ نجدٍ، و(أَجنَبَ) لتميمَ، و(جَنَّبَ) لأهلِ الحجازِ ، أما أبنيةُ (نَكَسَ) و(أَنكَسَ) و(نَكَّسَ) فقد ذكرَ أنها لغاتٌ للعربِ ، ولكن في التشديدِ معنى التكثيرِ ، والتخفيفُ يَحتملُهُ ، ويَجمعُ أبنيةَ (فَتَنَ) و(أَفتَنَ) و(فَتَّنَ) معنى الابتلاءِ والاختبارِ ، فـ(فَتَنَ) لأهلِ الحجازِ ، و(أَفتَنَ) لأهلِ نجدٍ ، وذكر المنتجَبُ أن الأصمعيَّ أنكرَ (أَفتَنَ)؛ لأنه لم يثبت سماعاً عنده ، وهناك فرق طفيف بين (فتن) و(أفتن) ذكره سيبويه، فقال:«فَتَنَهُ جَعَلَ فيه الفتنةَ، وأَفتَنَهُ أَوْصَلَ الفتنةَ إليه»(*) .

ثانياً : (فَعِل) و (أفعل) و (فَعّل) بمعنى واحد :

(خرِب) و(أخرب) و(خرَّب)

وفي قول الله تعالى : ﴿ وسعى في خرابها ﴾(*) يقول المنتجب : « والخراب نقيض العمارة ، وهو مصدر خرب الشيء ، وأخربه وخرّبه غيره »[1] .

فالمعنى الجامعُ لـ(خرِب) و(أخرَب) و(خَرَّبَ) هو الخَرَابُ، وهو نَقِيضُ العِمَارةِ، وأما من حيثُ التعدي واللزومُ ففيها فرق، كما أشار إليه المنتجَبُ،فـ (خَرِبَ الشيءُ) فعلُهُ لازمٌ، ويدلُّ على أن وُقُوعَ الخَرَابِ فيه كان بسببٍ منه، وأما (أَخرَبَ الشيءَ)، و(خَرَّبَهُ) فإن وقوعَ الخرابِ فيهما كان بسببٍ خارجٍ عنهما.

* ما جاء من ماضي الثلاثي على ثلاثة أبنية بزيادة حرف في كل منها :

(فَاعَلَ) و (أَفْعَلَ) و (فعّل) بمعنى واحد :

جاوز وأجاز وجوّز

يقول المنتجب : « قوله سبحانه : ﴿ وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ ﴾ ... يقال : جاوزت بفلان البحر ، وأجزته البحر ، أي : صيرته إلى الجانب الآخر ... وقرئ : (وَجَوَّزْنَا) ، وهو بمعنى جاوزنا »[2] .

* ما جاء من ماضي الثلاثي على ثلاثة أبنية بزيادة متفاوتة فيها :

أورد المنتجب كثيراً من الأبنية التي جاءت مزيدة على ماضي الثلاثي بحرف أو بحرفين أو بثلاثة ، وإيثاراً للاختصار فيها فإنني سأذكر أمثلتها وأوزانها فقط على هذا النحو :

مثّل المنتجب لما جاء على أبنية (فَعّل) و (تَفَعَّلَ) و (افْتَعَلَ) باتفاق معنى بقوله : « وَرَمَّلَهُ بالدم فترمّل وارتَمَل ، أيْ : تلطخ »[3] .

ومثل لما جاء على (فَعّل) و (أفعل) و (افتعل) باختلاف معنى بقوله : « وقوله : ﴿ وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ ﴾ الجمهور على فتح العين وتشديد الذال ، وفيه

(*)اللسان(فتن)٣١٨/١٣ ،ويراجع : ٣١٧ . (*) البقرة : (١١٤) .

(١) الفريد ١ / ٣٦١ ، وينظر – أيضاً – : الصحاح (خرب) ١ / ١١٩ .

(٢) الفريد ٢ / ٥٩١ ، وينظر : الصحاح (جوز) ٣ / ٨٧٠ – ٨٧١ .

(٣) الفريد ١ / ٢٠٤ ، وينظر : الصحاح (رمل) ٤ / ١٧١٣ .

وجهان ، أحدهما : أنه من (عَذّرَ) في الأمر ، إذا قصّر فيه ، وتوانى ، ولم يجدّ ، وحقيقته أن يوهم أن له عذراً فيما يفعل ، ولا عذر له ، يعضده ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه كان يقرأ : ﴿ وَجَاءَ الْمُعْذِرُونَ ﴾ من أعذر ، ويقول : والله لهكذا أنزلت ، وكان يقول : لعن الله الْمُعْذِرين .

قال الجوهري : وكأن الأمر عنده أنَّ المعذّر بالتشديد هو المظهر للعذر اعتلالاً من غير حقيقة له في العذر ، وهذا لا عذر له .

والثاني : أنه من (اعتذر) ، والاعتذار يكون بحق وبباطل ... وقرئ : (الْمُعْذِرُونَ) بإسكان العين ، وتخفيف الذال من (أعذر) إذا أتى بعذر صحيح ، فوزنه على الوجه الأول : (مُفَعِّل) ، وعلى الثاني : (مُفْتَعِل) ، وعلى الثالث : (مُفْعِل) »[1] .

وأما ماجاء على (فَعِل) و (أفْعَلَ) و (وافتعل) باتفاق معنى فقد مثّل له بقوله : « وقوله : ﴿ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ ﴾ ، أي : فلحقهم ، يقال : أُتبعتُ القومَ: إذا كانوا قد سبقوك فلحقتهم ، وتبعتهم وأُتبعتهم حتى اتّبعتهم ، أي : مشيت خلفهم حتى أدركتهم ، وأتبعتهم - أيضاً - غيري »[2] .

وقال - أيضاً - : « يقال : أتبع ، وتبع ، واتّبع بمعنى »[3] .

كما مثل لما جاء على (فَعَل) و (فاعل) و (افتعل) باتفاق معنى بقوله : « والافتداءُ : إيقاعُ الشيءِ بدلَ غيرِهِ ، يقال : فداه ، وافتداه ، وفاداه ، إذا أعطى فداءه »[4] .

وأما (فَعَلَ) و (فَعَّل) و (افتعل) باتفاق معنى فقد مثّل له بقوله : « يقال : حَطَمَ الشيء يَحْطِمُهُ حَطْماً ، وحَطَّمَهُ تحطيماً ، واحتطمه : يحتطمه احتطاماً »[5] .

وَلَمْ أَجِدْ بناءَ (احْتَطَم) على (افْتَعَلَ) في معاجم اللغة، لكنَّ ابنَ جني ذَكَرَهُ في المحتسب[6]

---

(١) الفريد ٢ / ٤٩٨ ، وينظر : الصحاح (عذر) ٢ / ٧٤٠ - ٧٤١ .

(٢) الفريد ٢ / ٥٩١ .

(٣) المصدر السابق ٣ / ٤٥٣ ، وينظر : الصحاح (تبع) ٣ / ١١٩٠ .

(٤) الفريد ٢ / ٥٦٨ ، وينظر : الصحاح (فدى) ٦ / ٢٤٥٣ .

(٥) الفريد ٣ / ٦٧٨ ، وينظر - أيضاً - فيما جاء من ماضي الثلاثي على ثلاثة أبنية بزيادة متفاوتة فيها : ١ / ٤٣٩ ، ٤٧٣ ، و ٢ / ٤١٤ ، ٦٤٥ ، و ٣ / ٢٤٤ ، ٥٩٣ .

(٦) ١٣٨/٢

كما مثل المنتجب لما جاء من ماضي الثلاثي على خمسة أبنية وهي (فاعل) و (فَعِل) و (تَفَعَّل) و (افتعل) و (أفعل) باتفاق معنى بمثال واحد فقط ، حيث قال : « وعاقب فلان ، وعَقِب ، و [تَعَقَّبَ][1] ، واعتقب ، وأعقب ، بمعنى »[2] .

*** تداخل الأصلين : الثلاثي والرباعي :**

ذكر المنتجب مثالين لتداخل الأصول الثلاثية والرباعية ، وهما كالتالي :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإنسَانَ مِن صَلْصَالٍ ﴾، الصلصال: الطين الحُرُّ اليابس ، الذي يصلصل وهو غير مطبوخ من يُبسِهِ ، أي : يُصَوِّتُ ، يقال : صَلَّ الحديدُ وصَلصَلَ:إذا صوت »[3] .

وقال – أيضاً – : « وقوله : ﴿ فَمَنْ زُحزِحَ عَنِ النَّارِ ﴾ ... الزحزحة : التنحية ، والإبعاد : تكرير الزَّحِّ ، يقال زَحَّهُ : يَزُحُّهُ زحاً ، وزحزحه يُزحزِحُهُ زحزحةً إذا نحّاه عن موطنه ، وباعده عنه ، قال : ذو الرمة :

يَا قَابِضَ الرُّوحِ عَن جِسمٍ عَصَىٰ زَمَناً   وَغَافِرَ الذَّنبِ زَحزِحنِي عَنِ النَّارِ »[4]

---

(١) في المحقق : (يعقب) ، وما أثبته من النسخة (د) .

(٢) المصدر السابق : ٤ / ٤٦٠ ، وينظر : (الصحاح) (عقب) ١ / ١٨٥ – ١٨٧ .

(٣) الفريد : ٣ / ١٩٤ – ١٩٥ ، وينظر: الخصائص ٢ / ٥٢ ، والصحاح (صلل) ٥ / ١٧٤٥ .

(٤) الفريد ١ / ٦٧١ ، وينظر : الصحاح (زحح) ١ / ٣٧١ .

المبحث الثاني :

أبواب الثلاثي المجرد

لقد نصّ الصرفيون على أن لمضارع الفعل الثلاثي المجرد ستة أبواب ، كما قاموا بترتيبها حَسْبُ كثرة ورودها في الاستعمال اللغوي عند العرب ، فكانت على النحو التالي[1] :

١ - فَعَلَ : يَفْعُلُ ، نحو : نَصَرَ : يَنصُرُ .

٢ - فَعَلَ : يَفعِلُ ، نحو : ضَرَبَ : يَضْرِبُ .

٣ - فَعَلَ : يَفْعَلُ ، نحو : فَتَحَ : يَفْتَحُ .

٤ - فَعِلَ : يَفْعَلُ ، نحو : عَلِمَ : يَعْلَمُ .

٥ - فَعُلَ : يَفْعُلُ ، نحو : كَرُمَ : يَكْرُمُ .

٦ - فَعِلَ : يَفعِلُ ، نحو : حَسِبَ : يَحْسِبُ .

وهذه الأبواب الستة قد ضبطت هذا الضبط على ما يقتضيه غالب السماع وكثرة الاستعمال ؛ وما يقبله ظاهر القياس ؛ لأنه قد وردت أفعال كثيرة مخالفة لهذه الأبواب الستة ، مما جعل الصرفيين يصفون ذلك بالشذوذ أو بالقلة ، أو يجعلونه من تداخل اللغات وتركبها[2] .

فالباب الأول : (فَعَلَ) : (يَفْعُلُ) سمع فيه أفعال كثيرة لزم الضمُّ عينَ

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٨ - ٣٩ ، ١٠١ ، والخصائص ١ / ٣٧٤ - ٣٨٥ ، وشرح التصريف ، للثمانيني : ٤٣١ فما بعدها ، والممتع ١ / ١٧٣ - ١٧٥ ، وشرح الشافية ، للرضي ١ / ١١٤ - ١٣٧ ، والهمع ٦ / ٣٠ فما بعدها .

(٢) وذلك كأن يؤخذ الماضي من لغة قوم والمضارع من لغة أخرى ، فتتركب من ذلك لغة ثالثة . ينظر : الخصائص ١ / ٣٧٤ - ٣٨٥ ، والمنصف ١ / ٢٥٦ - ٢٥٧ ، وشرح التصريف ، للثمانيني : ٤٣١ ، والاقتراح : ١٧٧ - ١٨٠ .

مضارعها ، وجاء القياس على ما ورد به السماع في الأجوف والناقص الواويين، نحو : قال : يقول ، وغزا : يغزو[1] .

والباب الثاني : (فَعَلَ) : (يَفْعِلُ) سمع في أفعال كثيرة – أيضاً – لزم الكسرُ عين مضارعها ، وجاء القياس عليها في الأجوف والناقص اليائيين ، وفي المثال ، نحو : باع : يبيع ، ورَمَى : يرمي ، ووَعَد : يعِدُ ، وهو على (يَفْعِلُ) غير أن الواو حذفت من مضارع نحو : (يعد) المكسور العين المبني للمعلوم لِوُقُوعِهَا بينَ ياء وكسرةٍ، وشذَّ من المثالِ فِعلٌ واحدٌ جاءَ على (فَعَلَ) (يَفعُلُ)، وهو (وَجَدَ)(يَجُدُ)، بضم الجيمِ في لغةِ بني عامرٍ، وبقيةُ العربِ يقولون(يَجِدُ) بكسرها، وإن كانت عينُ المثالِ الواويِّ حلقيةً فقد جاء على (يَفعَلُ) بفتحها في فعل واحد، وهو (وَهَبَ) : (يَهَبُ)، وإن كانت اللامُ حلقيَّةً فقد جاء فتحُها في بعضِ الأفعالِ ، نحو: (وَضَعَ) : (يَضَعُ)، و(وَدَعَ) : (يَدَعُ) ، و(وَجَأَ) : (يَجَأُ)[2] .
أما المثال اليائي فإن الياء لا تحذف من مضارعه لخفتها ، نحو: يَنَعَ : يَيْنِعُ[3] .
وأما الباب الثالث : (فَعَلَ) : (يَفْعَلُ) فإن المضارع منه لا تفتح عينه إلاّ إذا كان عين ماضيه أو لامه حرفاً من حروف الحلق الستة ، وهي : الهمزة ، والهاء ، والعين والحاء ، والغين والخاء .

وإذا كان حرف الحلق فاءً لم يؤثِّر في حركة عين مضارع (فَعَل) بالفتح[4].

ولذلك فقد عُدَّ هذا الباب فرعاً على (فَعَلَ : يَفْعُل) أو (فَعَلَ : يَفْعِلُ) ؛ لأن حرف الحلق – عيناً أو لاماً – قد جُعِلَ علةً مقتضية فتح عين مضارع (فَعَلَ) المفتوح العين[5] ؛ ولأن المستقبل قد يجيء على (يَفْعُل) مع كونه حلقي العين أو اللام في الماضي ، نحو : دَخَلَ : يدخُل ، وربما جاء على (يَفْعَلُ) و (يَفْعِلُ) – أيضاً – ، نحو : زأر : يَزْأَرُ ، ويَزْئِرُ ، وضَبَعَ: يَضْبَعُ ، ويَضْبِعُ[6] .

---

(١) ينظر : شرح التصريف ، للثمانيني : ٤٣٧ ، والممتع ١ / ١٧٤ ، وشرح الشافية ، للرضي ١ / ١١٨ .

(٢) ينظر : شرح التصريف ، للثمانيني : ٣٧٤ ، و الممتع ١ / ١٧٤ ، والمغني في تصريف الأفعال : ١٤٩.

(٣) ينظر : شرح الملوكي : ٥١ ، واللسان (يسر) ٥/٢٩٥، والمغني في تصريف الأفعال : ١٤٨ وفيه: و(يسر) : (يَيْسِرُ)، ومنهم مَنْ يقول : (يَسِرُ)،فيحذف.

(٤) ينظر : شرح التصريف ، للثمانيني : ٤٣٣ .

(٥) ينظر : شرح الشافية ، للرضي ١ / ١١٧ .

(٦) ينظر : شرح التصريف ، للثمانيني : ٤٣٢ -٤٣٣ ، وشرح الشافية ، للرضي ١ / ١١٧ ، ويراجع : أدب الكاتب : ١٦١ ، والْمَشُوفُ الْمُعْلَمُ ١ / ٣٤٩ .

وقياس الباب الرابع (فَعِلَ) : (يَفْعَلُ) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ، ولم يشذ عنه إلا أربعة أفعال جاء مستقبلها على (يَفعِلُ) و (يَفْعَلُ) ، كأنهم ركبوا مستقبلين على ماضٍ واحد ، فقالوا : « حَسِبَ : يحسِب ، ويحسَب ،ويَئِس : ييئِس ، وييأس ، ويَبِسَ : يَبْبِسُ ، وييبَس ، ونَعِمَ : ينْعِمُ ، ويَنْعَمُ »[1] .

قال سيبويه : « والفتح في هذه الأفعال جيد ، وهو أقيس »[2] .

وأما الباب الخامس فقياسه (فَعُلَ) : (يَفْعُلُ) أبداً لا ينكسر منه شيء[3] .

والباب السادس (فَعِلَ) : (يَفْعِلُ) أقل الأبواب أمثلةً ؛ ولذلك فقد عدَّه سيبويه وكثيرون غيره شاذّاً[4] .

وكأن الباب السادس من أبواب مضارع الثلاثي المجرد فرع على الباب الرابع ؛ لأن القياس في مضارع (فعِل) بكسر العين (يفعَل) بالفتح ، على مقتضى قانون المغايرة ؛ لأنهم أرادوا أن يخالف المضارعُ الماضيَ لفظاً كما خالفه معنىً وزمناً .

إذاً فما جاء من مضارع (فعِل) بكسر العين على (يَفْعِل) بالكسر - كما هو حال هذا الباب - فهو شاذ لمخالفته القياس المذكور .

وقد نص الصرفيون على أن أمثلة هذا الباب عددها أربعة ، وهي : حَسِبَ : يحسِب ، ويَئِسَ : ييأس ، وييئِس ، ويَبِسَ ، يَبْبِس ، ونَعِمَ : يَنْعِمُ[5] .

---

(١) ينظر : شرح التصريف ، للثمانيني : ٤٣١ .

(٢) ينظر : المصدر السابق : ٤٣٢ ، والممتع ١ / ١٧٣ .

(٣)ينظر : الكتاب ٤ /٣٨، والمصباح المنير: ٣١.

(٤) ينظر : المصدر السابق ٤/٤٠ ، وأدب الكاتب : ٤٨٣ ، والمخصص ١٤ / ١٢٦ ، وشرح التصريف ، للثمانيني : ٤٣١ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٣٧٩ ، وشرح المفصل ١٠ / ٦٥ ، والممتع ١ / ١٧٦ ، وشرح الشافية ، للرضي ١ / ١٣٥ .

(٥) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٨ ، وأدب الكاتب : ٤٨٣ ، وشرح التصريف ، للثمانيني : ٤٣١ ، وشرح الشافية ، للرضي ١ / ١٣٥ .

والصحيح أنها خمسة أمثلة من غير المثال الواوي ، وهي: الأربعة المذكورة ، والخامس هو : يَئِسَ : ييأس ، وييئِس »[١] .

أما المثال الواوي فقد جاءت منه جملة أفعال على (فَعِل) لم يرد في مضارعها الفتح على القياس ، وإنما جاء فيها الكسر الذي هو شاذ فقط ، نحو : وَرِثَ : يَرِثُ ، ووَثِقَ ، يَثِقُ ، ووَمِقَ : يَمِقُ ، ووَفِقَ : يَفِقُ ، ... وجملتها ستة عشر فعلاً .

وجاء – أيضاً – ثلاثة أفعال من الأجوف الواوي ، وهي : آنَ : يَئِينُ ، من الأَوَانِ ، وطَاحَ : يَطِيحُ ، وتَاهَ : يَتِيهُ[٢] .

موقف المنتجب من أبواب الثلاثي المجرد :

تناول المنتجب أبواب الثلاثي المجرد بحديث مفصل في كثير من المواضع التي اشتملت عليها، ، وكان حريصاً على أن يضبط أمثلتها بالعبارة والنظير ، حتى يتضح وزنها ، وتُلحق بالباب الذي جاءت على قياسه ، أو الذي جاءت اللغة المشهورة عليه ، كقوله : « وقوله : ﴿ فَضَحِكَتْ ﴾ الجمهور على كسر الحاء ، وهو اللغة المشهورة ، يقال : ضحِك : يضْحَك بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر »[٣] .

وقوله : « وقوله: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا ﴾ الجمهور على فتح شين (شَقُوا) ، وهو الوجه ؛ لأنه لازم ، وقرئ (شُقُوا) بالضم ، كما قرئ : (سُعِدوا) وكلاهما من باب فَعِلَ »[٤] .

---

(١) ينظر أدب الكاتب : ٤٨٣ ، والْمَشُوف الْمُعْلَمُ ١ / ١٢٤ ، وشرح الشافية ، للرضي ١ / هامش (١) : ١٣٥ ، والمغني في تصريف الأفعال : ١٥٤.

(٢) ينظر : شرح التصريف ، للثمانيني : ٣٧٤ ، و ٤٣٥ ، والممتع ١ / ١٧٦ ، وشرح الشافية ، للرضي : ١٣٥ – ١٣٦ ، مع هامش (١) ص : ١٣٥ ، والمغني في تصريف الأفعال: ١٥٤.

(٣) الفريد ٢ / ٦٤٥ – ٦٤٦ .

(٤) المصدر السابق ٢ / ٦٦٧ .

وكذلك قوله : « وقوله : ﴿ عَلَيهم دَائِرَةُ السَّوْءِ ﴾ قيل : السُّوءُ بالضم : الهلاك والدمار ، وقيل : القبح والفساد ، وهو المصدر ، والفعل منه ساءَ : يسُوء بالضم فيهما ، في مقابلة حَسُن : يحسُن حُسْناً ، وضده في المعنى ، وهو على هذا لازم [وليس من (ساءه) الذي حزّنه ، فإن ذلك متعدٍّ ، وهو على (فَعَلَ) بفتح العين ، وهذا لازم][1] وعلى (فَعُلَ) بضم العين ، وبمعنى (قَبُحَ) وفي وزنه »[2] .

كما أنه نبّه على ما جاء قليلاً في الاستعمال ، كقوله : « قوله تعالى : ﴿ إِلاَّ مَادُمتَ عَلَيهِ قَائِماً ﴾ ... وقرأ الأعمش وغيره : (دِمْتَ) بكسر الدال من دَامَ: يَدام ، (فَعِلَ) : (يَفْعُل) ، كخاف : يخاف ، قيل : ضم الدال لغة أهل الحجاز ، وكسرها لغة أزد السراة ومن جاورهم ، وعن الأخفش دِمْتُ : تدوم ، كفَضِل : يَفْضُل وهو عزيز في القلة »[3] .

وقال - أيضاً - : « وماضي (يَوَدُّ) وَدِدْتُ بكسر العين... وعن الكسائي: وَدَدْتُ بفتح العين ، فقياس المستقبل على هذا (يَوِدُّ) بكسر الواو، و (يَوَدُّ) على الوجه الأول »[4] .

ثم قال في موضع آخر : « أصل (يَوَدُّ) : (يَوْدَدُ)... وماضيه على (فعِل) بكسر العين ، ومستقبله على (يَفْعَلُ) بفتح العين »[5] .

كما أنه لم يغفل الإشارة إلى اللغات الواردة في أبواب الثلاثي المجرد ، وكان يعمد إلى ذكر المستوى اللغوي لبعض الأبواب من حيث الفصاحة والشهرة ، كقوله : « يقال : وَبَقَ : يَبِقُ ، بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر وبوقا إذا

---

(١) ما بين المعكوفين سقط من المحقق ، وأثبته من النسخة (د) .

(٢) الفريد ٤ / ٣٢٢ .

(٣) المصدر السابق ١ / ٥٨٩ .

(٤) المصدر نفسه ١ / ٣٤٣ .

(٥) المصدر نفسه ١ / ٥١١ .

هلك ... وفيه لغة أخرى : وبق : يوبق ، بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر وبقاً ... وفيه لغة ثالثة : وبق : يبق ، بالكسر فيهما »[1] .

وكذلك قال : « وقوله : ﴿ إِنْ تَحْرِصْ ﴾ الجمهور على كسر الراء ، وهي اللغة الفصيحة ، يقال : حرص على الشيء : يحرِص حرصاً ... وقرئ : (إن تحرَص) بفتحها، وهي لغة حكاها الكسائي ، وماضيه (حرِص) بالكسر »[2] .

كما أنه نص على بعض القواعد التي تضبط بعض أبواب الثلاثي المجرد ، كقوله : « فعَل : يفعِل في المضاعف المتعدي قليل... وفعَل : يفعُل فيه كثير »[3] .

هذه بعض الأمثلة التي تبين موقف المنتجب من أبواب الثلاثي المجرد ، وأزعم أنه فاق بعض كتب الأفعال واللغة في تناوله بعض أبنية هذه الأبواب .

أما الأفعال التي وردت بلغتين معاً أو جاءت مخالفة لقياس الأبواب الستة فإن المنتجب أولاها عناية خاصة ، حيث نبه عليها ، وذكر أن بعضها جاء على لغات بعض العرب ، وأشار إلى أن ما جاء بلغتين في بعض الأفعال فإن إحدى اللغتين أفصح من الأخرى أو أشهر منها وإن خالفت القياس ، ولا يعني ذلك أنه ينتقص اللغة غير الفصيحة أو غير المشهورة ، أو يخطئ اللغة التي خالفت القياس؛ لأن منزلة اللغة عنده من منزلة متكلميها ، فهي لغة معتبرة ما دامَ أنها قد سُمعت عن العرب .

وهذه أمثلة توضح ذلك :

١ – ما جاء على (فعَل) : (يفعُل) و(يفعِل) :

إن قياس مضارع (فعَل) بفتح العين هو (يفعُل) بالضم ، أو (يفعِل) بالكسر ، أو (يفعَل) بالفتح ، لكن اشترط في (يفعَل) بالفتح أن تكون عين الماضي أو لامه منه حرفا حلقيّاً .

(١) الفريد ٣ / ٣٤٩ .

(٢) المصدر السابق ٣ / ٢٢٦ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٥٠٥ ، ويراجع : ٣ / ٤٣٢ .

وقد وردت أفعال كثيرة سمع في عين مضارعها الضم والكسر باستعمال اللغتين معاً[١] ، ولذلك فقد ذهب أبو زيد إلى أن البناءين (يفعُل) و (يفعِل) في مضارع (فعَل) كلاهما قياسي ، وقال بعضهم : بل القياس الكسر ؛ لأنه أكثر ، وأيضاً فإنه أخف من الضم[٢] .

أما المنتجب فقد ذهب إلى أن ما جاء على (فعَل) : (يفعُل) و (يفعِل) غير مضعف فإن الأفصح فيه الكسر[٣] ، وإن كان مضعفا متعدياً فإن الكثير فيه (فعَل) : (يفعُل) بالضم ، وإن كان مضعفا غير متعد فإن الكثير فيه (فعُل): (يفعِل) بالكسر[٤] .

وإليك النماذج التالية التي توضح موقف المنتجب مما جاء على (فعَل) : (يفعُل) و (يفعِل) :

عرج : يعرُِج :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ **فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُون** ﴾ ... هذيل تكسر الراء من (يعرجون) ، وبه قرأ بعض القراء هنا »[٥] .

حشر : يحشُِر :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ **فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا** ﴾ الجمهور على الياء النقط من تحته وضم الشين ، وقرئ : بالنون وكسر الشين ، وهما لغتان ، يقال : حشرت القوم : أحشُرهم ، وأحشِرهم حشراً إذا جمعتهم »[٦] .

---

(١) ينظر : أدب الكاتب : ٤٧٧ - ٤٨١ .

(٢) ينظر : شرح التصريف ، للثمانيني : ٤٣٢ ، وشرح الشافية ، للرضي ١ / ١١٧ - ١١٨ .

(٣) ينظر : الفريد ٢ / ٣٥٢ .

(٤) ينظر : المصدر السابق ٣ / ٤٣٢ .

(٥) المصدر نفسه ٣ / ١٩٠ .

(٦) المصدر نفسه ١ / ٨٢٧ - ٨٢٨ ، وينظر : الصحاح (حشر) ٢ / ٦٣٠ .

قنَط : يقنُـط ، وقَنِط : يقنَط

قال المنتجب : «وقوله : ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ﴾ ... وقرئ : (يقنَـُِـط) بالحركـات الثلاث في النون ، وهي لغات بمعنى ، يقال : قنَـط : يقنِط ويقنُط بفتح العين في الماضي وكسرها وضمها في الغابر قنوطاً فهو قانط ، وقنِط : يقنَط بكسـر العـين في الماضي وفتحها في الغابر قنطاً وقناطة ، فهو قنط »[١] .

عَرَشَ : يَعرُشُ :

قال المنتجب : « وقولـه : ﴿ وَمَا كَانُوا يَعرُشُون ﴾ قـرئ : بكسـر الـراء وضمها ، وهما لغتان ، غير أن الكسر أفصح ، عن اليزيدي »[٢] .

حَبَّ : يَحُبُّ :

قال المنتجب : « وقولـه : ﴿ يُحْبِبْكُمُ اللهُ ﴾ ... قـرئ : (يَحبِبكـم) بفتـح الياء وكسر الباء ، وماضيه (حب) ، وعن أبي رجاء : (يَحبُبكم) بفتح اليـاء وضم الباء ، ولعله لغية ، أعني : حب : يحب بفتح العـين في المـاضي وضمـها في الغابر »[٣] .

ويعضد ما ذهب إليه المنتجب من أن (حب) : (يحب) - بفتح العـين في الماضي وضمها في المضارع - لغـة أو لغيـة مجيئـها علـى القيـاس بضـم العين في المضارع[٤] ، وكذلك قول الجوهري : « وَحَبَّهُ : يَحِبُّهُ بالكسـر فـهو محبـوب ... وهذا شاذٌّ ؛ لأنه لا يأتي في المضاعف (يفعِل) بالكسـر إلا ويشـركه (يفعُـل) بالضم إذا كان متعديا ماخلا هذا الحرف »[٥] .

وربما كانت القراءة على هذه اللغة .

---

(١) الفريد ٣ / ٢٠٤ ، وينظر : أدب الكاتب : ٤٧٨ .

(٢) الفريد ٢ / ٣٥٢ ، وينظر : الصحاح (عرش) ٣ / ١٠١٠ .

(٣) الفريد ١ / ٥٦٢ .

(٤) ينظر : المصباح المنير : ٤٥ .

(٥) الصحاح (حبب) ١ / ١٠٥ .

صَرَّ : يصُرُّ ، ونَمَّ : ينِمُّ ، وهشَّ : يهُشُّ ، وهرَّ : يهِرُّ ، وشدَّ : يشُدُّ :

يقول المنتجب عن قول الله تعالى : ﴿ فَصُرْهُنَّ إِلَيكَ ﴾[١] : « وقرئ : (فصِرَّهن) بكسر الصاد وفتح الراء ، وكلتاهما من (صرَّه) : (يصُرُّه) و (يصِرُّه) إذا جمعه ، غير أن (فعَل) : (يفعِل) في المضاعف المتعدي قليل ، وقد أتى منه نم الحديث : ينُمُّه ، ويَنِمُّه ، و (فعَل) : (يفعُل) فيه كثير ، كصب الماء : يصبُّه ، وشد الحبل : يشُدُّه »[٢] .

وقال – أيضاً – : « وقوله : ﴿ وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي ﴾ الجمهور على ضم الهاء مع شين معجمة ... وقرئ : (أَهِشُّ) بكسر الهاء ، والشين معجمة بحالها ، قيل : هما لغتان بمعنى ، جيء به على (فعَل) : (يفعِل) بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر وإن كان مضاعفا ومتعديا، وله نظائر في اللغة ، نحو : هره : يهِره ، ويهُره إذا كرهه ، وشد الحبل : يشُده ، ويشِده ، ونم الحديث : ينُمُّه ، وينِمُّه ، وفي أحرف سوى هذه ، فكذلك يكون (أهِش) بكسر الهاء بمعنى أهُش بضمها »[٣] .

ضار : يضُور ويضِير :

قال المنتجب عن قول الله تعالى : (لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُم شَيئاً)[٤] : « قرئ : بكسر الضاد وإسكان الراء من ضاره : يضيره ضيرا ، أي : ضره ، ويقال – أيضاً – فيه : يضوره ضوراً لغتان بمعنى عن الكسائي »[٥] .

---

(١) البقرة : (٢٦٠) .

(٢) الفريد ١ / ٥٠٥ ، وينظر : أدب الكاتب : ٤٧٩ .

(٣) الفريد ٣ / ٤٣٢ ، وينظر فيما جاء من المضاعف على (فَعَلَ) : (يَفْعُل) و (يَفْعِل) : أدب الكاتب : ٤٧٩ ، والمغني في تصريف الأفعال : ١٤٤ .

(٤) آل عمران : (١٢٠) .

(٥) الفريد ١ / ٦٢٢ ، وينظر : الصحاح (ضور) ٢ / ٧٢٣ ، وينظر – أيضاً – فيما جاء على (فعَل) : (يفعِل) : الفريد ١ / ٥٠٤ ، ٥٧٠ ، و ٢ / ٥٧٣ ، و ٣ / ٢٩٩ ، ٣٤٤ ، و٤ / ١٠٥ ، ١٥٩ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٤٠٨ ، ٤٤٣ ، ٥١٥ – ٥١٦ .

٢ – ما جاء على (فعَل) : (يفعَل) و (يفعِل) :

قال علماء اللغة : إن كل ما جاء على (فعَل) مفتوح العين فإن قياس مستقبله بالكسر أو الضم ، إلا أن تكون عين الفعل أو لامه أحد حروف الحلق ، فإن جاء كذلك فالمستقبل منه (يفعَل) بالفتح ، وربما جاء (يفعُل) بالضم على الأصل ، وربما جاء (يفعِل) بالكسر[١] .

وقد جاءت أفعال على غير هذا القياس فيما ليس حلقي العين أو اللام ومن ذلك :

صلّ : يصِل ويصَل :

يقول المنتجب : « وصل اللحم : يصِل ويصَل – بكسر الصاد وفتحها – صلولاً إذا أنتن ، مطبوخاً كان أو نيئاً »[٢] .

هلك : يهلِك ويهلَك :

قياس مضارع (هلك) : يهلِك بكسر اللام[٣] ، وذكر المنتجب (يهلَك) بفتح اللام ، ففي قول الله تعالى : ﴿ ويُهلِكَ الحرْثَ والنَّسلَ ﴾[٤] : جاء قوله : « وقرئ – أيضاً – : (ويَهلَك) بفتح الياء واللام ، وهي لغية ، كأبى : يأبى ، ورَكَنَ : يَرْكَنُ ونحوه ، يسمع ولا يقاس عليه »[٥] .

وأما أَبَىَ : يَأبَىَ فإنه جاء على (فعَل) : (يفعَل) ، وهو ليس حلقي العين أو اللام ، فهو بناء شاذ[٦] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ١٠١ – ١٠٤ ، وأدب الكاتب : ٤٨١ – ٤٨٣ ، وشرح التصريف ، للثمانيني : ٤٣٢ ، وشرح الشافية ، للرضي ١ / ١١٧ .

(٢) الفريد ٤ / ٢٢ .

(٣) ينظر : الصحاح (هلك) ٤ / ١٦١٦ .

(٤) البقرة : (٢٠٥) .

(٥) الفريد ١ / ٤٤٢ .

(٦) ينظر : أدب الكاتب : ٤٨٢ – ٤٨٣ ، والمصباح المنير : ١ .

وأما (ركن) فقد جاء مثلث العين ، وهي لغات فيه ، يقال : رَكِنَ : يركَنُ ، ورَكَنَ : يركُنُ ، ورَكَنَ : يَرْكَنُ[١] .

قلى : يقلَى ويقلِي :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ وَمَا قَلَىٰ ﴾ ... وألف (قلى) منقلبة عن ياء ، بشهادة قولهم : قليته ، [وإضجاع][٢] القراء إياها ، وقلى الشيء : يقلاه بفتح العين في الماضي والغابر قِلى [وقلاء][٣] إذا أبغضه ، وهو مما جاء من (فعَل) : (يفعَل) بالفتح فيهما ، وليس فيه حرف من حروف الحلق ، وهو لغة طيىء ، وغيرها يقولون : قلاه : يقليه ، بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر »[٤] .

٣ – ماجاء على (فعَل) : (يفعُل) و (يفعَل) :

ركن : يركَن ويركُن :

قال المنتجب : « وقوله : (وَلَا تَرْكَنُوا) الجمهور على فتح الكاف ، وماضيه (ركِن) بالكسر ، يقال : ركِن إليه : يركَن – بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر – ركونا : إذا مال إليه وسكن .

وقرئ : بضمها ، وماضيه (ركَن) بالفتح ، وهما لغتان ، وحكي : ركَن : يركَن بالفتح فيهما على الجمع بين اللغتين .

ومعنى ذلك أنه سمع من لغته الفتح في الماضي ، ففتحها في المستقبل على لغة غيره ، فنطق بها على ذلك ، وهذا وشبهه عند قوم من اللغات المتداخلة »[٥] .

---

(١) ينظر : مختار الصحاح : ٢٥٥ ، والمصباح المنير : ٩٠ – ٩١ .

(٢) في المحقق : واحتجاج ، وما أثبته من النسخة (د) .

(٣) في المحقق : وقلاه ، وفي النسخة (د) : وقلا ، وما أثبته موافق لما في كتب اللغة . وينظر : الصحاح (قلا) ٦ / ٢٤٦٧ .

(٤) الفريد ٤ / ٦٨٨ ، وينظر : الكتاب ٤/ ٤٦ و١٠٥ و١٠٦ ، والصحاح (قلا) ٦ / ٢٤٦٧ ، والأفعال ، لابن القطاع ٣ / ٦١ .

(٥) الفريد ٢ / ٦٧٤ ، وينظر : ١ / ٤٤٢ ، وأدب الكاتب : ٤٨٣ ، والصحاح (ركن) ٥ / ٢١٢٦ .

٤ – ماجاء على (فعِل) : (يفعَل) و (يفعِل) :

وبِق : يوبَق ويبِق :

قال المنتجب عن الفعل (وبِق) : « وفيه لغة أخرى : وبِق : يوبَق – بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر – وبقاً ، فهو وبق ، وفيه لغة ثالثة : وَبِق : يَبِق بالكسر فيهما »[١] .

يَئِسَ : يَيأَسُ ويَيئِسُ :

قال المنتجب : « يقال : يئس من كذا : ييأس يأساً ، فهو يائس ، ويؤوس على التكثير ، وفيه لغة أخرى : يئس : ييئس – بالكسر فيهما – إذا قنط »[٢] .

قال أبو زيد : « الكسر في ذلك وشبهه لغة علياء مضر ، والفتح لغة سفلاها »[٣] .

---

(١) الفريد ٣ / ٣٤٩ ، وينظر : الصحاح (وبق) ٤ / ١٥٦٢ .

(٢) الفريد ٢ / ٦٠٨ ، وينظر : أدب الكاتب : ٤٨٣ ، والصحاح (يَئِسَ) ٣ / ٩٩٢ .

(٣) المصباح المنير : ٢٦٢ .

المبحث الثالث :

أبنية المصادر

مصادر الفعل الثلاثي المجرد :

يرى جمهور علماء اللغة أن قياس مصدر ما جاء من الفعل الثلاثي المجرد على (فَعَل) و (فَعِل) متعديين هو : (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين نحو : ضرب ، ووعد ، وبيع ، وقول ، وغزو ، وفهم ، وأمن[١] .

وهذا إذا لم يدل على حرفة أو ما في معناها ، وإلا فقياس مصدرهما : (فِعَالة) نحو : نجارة ، وكتابة[٢] .

وأثر عن الفراء أنه قال : « ما ورد عليك من باب (فَعَل) : (يفعُل) و (فَعَل) : (يفعِل) ولم تسمع له بمصدر فاجعل مصدره على (الفَعْل) ، أو على (الفُعُول) ، الْفَعْل لأهل الحجاز ، والفُعُول لأهل نجد »[٣] .

قال الفيومي : « وقد يشتركان ، نحو : عبرت النهر عبراً وعبوراً ، وسكت سُكْتاً وسُكُوتاً »[٤] .

وذهب بعض العلماء إلى أن الأصل في مصادر الأفعال الثلاثية أن تكون على (فَعْل) ؛ لأنه أخف الأبنية[٥] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٥ ، والمخصص ١٤ / ١٣١ - ١٣٢ ، وشرح المفصل ٦ / ٤٤ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ٢٢٢٤ ، وشرح الشافية ، للرضي ١ / ١٥٦ ، والهمع ٦ / ٤٨ ، وشذا العرف : ٦٩ ، وتصريف الأسماء : ٥١ .

(٢) ينظر : تصريف الأسماء : ٥١ .

(٣) ديوان الأدب ، للفارابي (باب فَعَل : يَفْعُلُ من السالم) ٢ / ١٣٩ ، ويراجع : شرح الشافية ، للرضي ١ / ١٥١ - ١٥٢ .

(٤) المصباح المنير : ٢٦٥ .

(٥) ينظر : المخصص ١٤ / ١٣٢ .

وأما ما جاء من الفعل الثلاثي المجرد على (فعِل) بكسر العين اللازم فقياس مصدره : (فَعَل) بفتح الفاء والعين ، كبطَر ، وأشَر ، وحزَن ، وفرَح ، ما لم يدل على ما يشبه الحرفة ، أو لون ، أو علاج ، والوصف منه على (فاعل) ، أو على معنى ثابت .

فإن دل على ما يشبه الحرفة فقياس مصدره : (فِعالة) ، كولي ولاية ، وإن دل على لون فقياس مصدره : (فُعْلة) ، كحمرة وزرقة ، وإن دل على علاج والوصف منه على (فاعل) فقياس مصدره : (فُعُول) ، نحو : قدوم ، وصعود[1] .

وأما ما جاء من الفعل الثلاثي المجرد على (فَعَل) بفتح العين اللازم فقياس مصدره : (فُعُول)[2] ، كنزول ، وقعود ، ما لم تعتل عينه ، وإلا فيكون على (فَعْل) بفتح فسكون ، كصوم ، أو على (فِعَال) ، كقيام وصيام ، أو على (فِعَالة) ، كنياحة ، وقل فيه (فُعُول) ، كغابت الشمس غيوباً .

وكذلك ما لم يدل على امتناع ، وإلا فقياس مصدره : (فِعَال) ، كأبى : إباء ، وما لم يدل على تقلب واضطراب وإلا فقياس مصدره : (فَعَلان) كطيران وغليان ، كما جاء (فعلان) غير مصدر ، نحو : (رمضان) ، وفي ألفاظ معدودة غيره[3] .

وأيضاً ما لم يدل على داء ، وإلا فقياس مصدره : (فُعَال) بالضم ، كسعال ، أو على سير ، وإلا فقياس مصدره : (فَعيل) ، كرحيل ، أو على صوت ، وإلا فقياس مصدره : (فُعَال) بالضم ، كصراخ وعواء ، و (فعيل) ، كصهيل وزئير .

وما لم يدل – أيضاً – على حرفة أو شبهها ، وإلا فقياس مصدره على

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٢٢٣ ، وشذا العرف : ٦٩ ، وتصريف الأسماء : ٥١ – ٥٢ .
(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٢٢٤ ، والهمع ٦ / ٤٩ .
(٣) ينظر : المزهر ٢ / ٩٦ ، وتصريف الأسماء : ٥٣ .

(فِعالة) بالكسر ، كتجارة ، وعرافة : إذا كان عريفا على القوم ، وسِفارة : إذا أصلح(١) .

وأما ما جاء من الفعل الثلاثي المجرد على (فَعُل) بالضم فقياس مصدره : (فُعُولة) ، و (فَعَالة) ، كصعوبة ، وعذوبة ، وفصاحة ، وبلاغة ، قال ابن مالك :

« فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلَا كَسَهُلَ الأَمْرُ وَزَيدٌ جَزُلَا »(٢)

وزاد ابن يعيش والرضي (فُعْل) و(فَعَال) كمصدرين قياسيين لـ(فَعُل) أيضاً ، نحو : حُسْن ونُبْل ، وجَمَال(٣) ، وعدهما ابن مالك مصدرين سماعيين(٤) .

وما ذكر من أوزان مصادر الثلاثي القياسية هي الكثيرة الغالبة فقط،وقد عدها ابن يعيش اثنين وسبعين مصدراً ، وجميع أبنيتها اثنان وثلاثون بناء(٥) ، وقد جاء غير ذلك مما يخالف القياس في أمثلة كثيرة جداً تعاصت عن الضبط والتحديد(٦) ، قال الفيومي : « الثلاثي المجرد ليس لمصدره قياس ينتهي إليه ، بل أبنيته موقوفة على السماع ، قال ابن القوطية : أو الاستحسان »(٧) .

وشأنها في ذلك شأن أبنية أفعالها الماضوية والمضارعة التي مدار النطق فيها على ما يسمع من حملة اللغة وينقل عن معاجمها ، وما قوانين علماء الصرف وضوابطهم إلا للتقريب حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة(٨) .

فاللغةُ سَماعٌ واستعمالٌ، يَجِبُ الوقوفُ عندهما في أثناءِ الحُكمِ عليها، وأما القواعدُ والضوابطُ والقوانينُ التي تُبْنَى على بعضِ أمثلتِها فإنما هي للتعلُّمِ والتدريب، وعلى ضوئها يُمكِنُ تقريبُ المثالِ من نظيره ، لِيَتَسَنَّى ضَبطُه والحُكمُ عليه وفق ما هو شائعٌ أو غالبٌ في الاستعمالِ،ومما سُمِعَ عن العربِ في مرحلةِ جمعِ اللغةِ وتدوينِها.

---

(١) ينظر : الهمع ٦ / ٤٩ – ٥٠ ، وشذا العرف : ٧٠ ، وتصريف الأسماء : ٥٢ – ٥٤ .

(٢) شرح ابن عقيل ٢ / ١٢٥ ، وشذا العرف : ٧٠ ، ويراجع: شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٢٢١ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٦ / ٤٦ ، وشرح الشافية ، للرضي ١ / ١٦٣ ، وتصريف الأسماء : ٥٥ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٢٢٢ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ٦ / ٤٧ .

(٦) ينظر : شرح الشافية ، للرضي ١ / ١٥٢ ، وتصريف الأسماء : ٤٩ و ٥٦ .

(٧) المصباح المنير : ٢٦٥ .

(٨) ينظر : تصريف الأسماء : ٤٩ .

قال ابن يعيش : « لم تجر المصادر على سنن واحد كمجيء أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين ونحوهما من المشتقات ، بل اختلفت اختلاف سائر أسماء الأجناس ، ولما جرت مجرى الأسماء كان حكمها حكم اللغة التي تحفظ حفظاً ، ولا يقاس عليها ، فمن ذلك أبنية مصادر الأفعال الثلاثية المجردة من الزيادة ، وهي كثيرة مختلفة »[١] .

ومن أمثلة ذلك ما ذكره ابن الطيب في حاشيته على القاموس في مادة (شنأ) ، حيث أورد ثمانية أفعال جاء لكل منها أربعة عشر مصدراً ، وهي (شَاءَ ، ولَقِيَ ، وقَدَرَ ، ووَرَدَ ، وهَلَكَ ، وتَمَّ ، ومَكَثَ ، وغَلَبَ)[٢] .

وقد أورد صاحب القاموس للفعل (لقي) اثني عشر مصدراً ، فقال : « لَقِيَهُ كَرَضِيَهُ لِقَاء ، ولِقَاءة ، ولِقَايـة ، ولِقِيّـاً ، ولِقْيانـا ، ولِقْيانـة بكسرهن ، ولُقْيـاً ، ولُقْيانـاً ، ولُقِيّاً ، ولُقية ، ولُقىً بضمهن ، ولَقاءة مفتوحة : رآه »[٣] .

وهذا ما جعل ابن مالك يشير إلى ماجاء مخالفاً للقياس إجمالاً بقوله :

« وَمَا أَتَىٰ مُخَالِفاً لِمَا مَضَىٰ فَبَابُهُ النَّقْلُ كَسُخْطٍ وَرِضَا »[٤] ؛

لأنه كثير جداً .

وهناك من بالغ في هذا الأمر اعتماداً على كثرة السماع ، فمنع قياس مصدر (فَعَل) و(فَعِـل) ، قال السيوطي : « ومنع ابن جودي[٥] قياسهما ، أي : مصدر (فعَل) و(فعِل) ، فقال : لا تدرك مصادر الفعل الثلاثي إلا بالسماع ، فلا يقاس على (فَعْل) ولو عدم السماع »[٦] .

---

(١) شرح المفصل ٦ / ٤٣ .

(٢) ينظر : تصريف الأسماء : ٥٦ .

(٣) ١٧١٦ .

(٤) شرح ابن عقيل ٢ / ١٢٦ .

(٥) هو خلف بن فتح بن جودي القيسي اليابري ، كان مقرئاً نحوياً حافظاً للحديث ، توفي سنة ٤٣٤ هـ. ينظر : بغية الوعاة ١ / ٥٥٦ .

(٦) الهمع ٦ / ٤٨ .

موقف المنتجب من تعدد أبنية المصادر :

لقد عني المنتجب الهمذاني عناية كبيرة بتتبع أبنية المصادر ، حيث ذكر كثيراً من أمثلتها ، ووقف عند بعض الأبنية ، وكانت له تعليقات وتوضيحات فيها .

كما ذكر بعض الضوابط التي تحكم مصادر الفعل الثلاثي .

وإذا ما عدنا إلى أمثلة المصادر التي ذكرها في كتاب (الفريد) فإننا نجد أغلبها قد وردت على صيغة واحدة ، وهي كثيرة جدّاً جدّاً .

ومنها ما جاء على صيغتين وهي أقل من سابقتها بقليل .

ومنها ما جاء على ثلاث صيغ ، وهي دون سابقتها .

وكذلك ذكر ما جاء على أربع صيغ أو خمس صيغ ، وهي قليلة .

وهو في ذلك كله لم يغفل جانب اللغة التي يرجع إليها اختلاف أبنية كثير من مصادر الثلاثي التي تعتمد على السماع ، فقد نبه على أثر اختلاف اللغات في ورود أكثر من صيغة للمصدر الواحد .

كما أن التعدي واللزوم لهما أثر في تباين صيغ المصدر ، وقد أشار المنتجب إلى أمثلة منها .

كما ذكر أن أبنية المصادر قد تختلف لاختلاف المعنى ، وإليك بيان ما سبق ذكره :

يقول المنتجب في قول الله تعالى : ﴿ **وَتَثْبِيتاً مِن أَنفُسِهِم** ﴾[1] : « وقوله : ﴿ **مِن أَنفُسِهِم** ﴾ في موضع النعت لقوله : (تثبيتاً) ... عن الحسن ومجاهد ، والمصادر قد تختلف ، ويقع بعضها موقع بعض بشهادة قوله تعالى : ﴿ **وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً** ﴾ ، وذكرت هذا لأن (تثبيتاً) مصدر (ثَبَّتَ) وهو متعد ، والمذكوران جعلاه بمعنى التَّثَبُّت ، وهو لازم ، فاعرفه »[2] .

---

(١) البقرة : (٢٦٥) .

(٢) الفريد ١ / ٥٠٩ - ٥١٠ ، وينظر - أيضاً - : ٣ / ٢٧٩ .

ومما ذكر أنه كثير أو قليل أو شاذ قوله : « وقرئ في غير المشهور : ﴿ كَمَثَلِ صَفَوَانٍ ﴾ بفتح الفاء ، بوزن : وَرَشَان وكَرَوَان : صنفان من الطير ، و(فعلان) في الأسماء قليل ، وأكثر ما يأتي ذلك في الصفات ، كيومٍ [صَحَدانٍ](*) إذا كان شديد الحر ، والمصادر كالنزوان والغليان »[١] .

وقوله : « وقرئ : ﴿ سَلَماً ﴾ بفتح الفاء والعين ، و﴿ سِلْماً ﴾ بكسر الفاء وإسكان العين ، وهما مصدران لـ(سلم) ، يقال : سلم : يسلم سلماً وسلماً وسلامةً أيضاً ، و (فَعَل) و (فِعْل) و (فَعَالة) كثير في المصادر »[٢] .

وكذلك قوله : « وقوله : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا ﴾ التِّبْيَانُ مصدر ، وهو شاذٌ ؛ لأن المصادر إنما تجيء على التَّفْعَال بفتح التاء كالتَّذكار والتَّكرار ، وقد جوز أبو إسحاق فتحه في غير القرآن، ولم يجئ بالكسر إلا التِّبْيان والتِّلقاء ، وكلاهما في التنزيل »[٣] .

وقال : « (وتلا) في اللغة على معنيين : أحدهما : بمعنى (تبع) كقوله : ﴿ وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا ﴾ ، ومصدره : (التلو) ، والثاني بمعنى : (قرأ) ومصدره التلاوة ، وهو هنا »[٤] .

وقال – أيضاً – : « النقص : مصدر فِعْلٍ متعدٍّ ، وذلك أن (نقص) فعل يتعدى ، ولا يتعدى ، فإذا تعدى فمصدره : (النقص) ، وإذا لم يتعد فمصدره النقصان ، فاعرفه »[٥] .

وقال كذلك : « يقال : هوى : يهوي هَوِيّاً بالفتح إذا سقط إلى أسفل ، وهوى هُوِيّاً بالضم إذا طلع ، فالفعل واحد والمصدر مختلف »[٦] .

(*) في المحقق: "صحدان"، وفي النسخة (د) :"متخذان"، وما أثبته أنسب للمعنى. ينظر: التاج (صحد) ١/٣٩٤.

(١) الفريد ١ / ٥٠٨ .

(٢) المصدر السابق ٤ / ١٩١ .

(٣) المصدر نفسه ٣ / ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٤) المصدر نفسه ١ / ٣٦٧ .

(٥) المصدر نفسه ١ / ٣٩٤ .

(٦) المصدر نفسه ٤ / ٣٧٧ .

وقال : « وقوله : (زِلزالاً) الجمهور على كسر الزاي ، وقرئ (زَلزالا) بفتحها ، وكلاهما مصدر ، وذلك مما يختص به المضاعف، أعني : الكسر والفتح، وأما غير المضاعف فلا يجوز فيه إلا الكسر، نحو: سَرْهَفتُهُ سِرهافًا »[١] .

وقال : « وقوله : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾ الجمهور على تخفيف (إِيَابَهُم) ، وهو (فِعَال) من آب : يؤوب أوباً وأوبة وإياباً إذا رجع »[٢] .

كما أنه قال : « وقوله : ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ ﴾ .. والقَبول بالفتح مصدر ، و لم يجئ من المصادر على (فَعُول) إلا خمسة : قَبول ووَضوء ، وطَهور ، وولَوع ، ووَقود ، عن صاحب الكتاب »[٣] .

وقال : « وقوله : ﴿ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً ﴾ الملء : بكسر الميم : مقدار ما يملأ الشيء ، وهو بفتح الميم المصدر ، تقول : ملأت الإناء ملأً ، ونظيره : الرِّعي والرَّعي ، فالرِّعى بالكسر : النبات الذي يُرعَى ، وبالفتح : مصدر رعيته رعيا »[٤] .

وقال عن المصادر التي تعتقب عليها صيغتا الفُعْل والفَعْل : « وقوله : ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا ﴾ قرئ : بضم الكاف وفتحها ، وهما لغتان بمعنى، كالشُّرب والشَّرب ، والضُّعف والضَّعف ، والفُقر والفَقر في معنى المشقة »[٥] .

كما قال : « وقوله : ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهراً ﴾ .. وقرئ : (وفَصْله) بفتح الفاء وإسكان الصاد ، والفصل والفصال [كالفطم والفطام][٦] لغتان بمعنى »[٧] .

---

(١) الفريد ٤ / ٣٣ .

(٢) المصدر السابق ٤ / ٦٦٥ ، ويراجع : ٤ / ٥٨ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٥٦٥ ، ويراجع : الكتاب ٤ / ٤٢ .

(٤) المصدر نفسه ١ / ٦٠١ – ٦٠٢ .

(٥) المصدر نفسه ٤ / ٢٩٤ .

(٦) في المحقق : كالعظم والعظام ، وما أثبته من النسخة (د) .

(٧) المصدر نفسه ٤ / ٢٩٥ .

وقال : « يقال : « ضحِك : يضحَك بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر ضِحْكا ، وضِحِكا ، [وضَحْكاً][1] ، وضَحِكاً ، أربع لغات في مصدره »[2] .

وقال - أيضاً - : « يقال : سخرت منه : أسخر بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر سَخْراً ، وسُخْراً ، وسِخْريّاً ، وسُخْرية ، ومسخراً بمعنى ، وعن أبي زيد : سُخِرتُ به ، قال الجوهري ، وهو أردأ اللغتين »[3] .

وأما المصدر الميمي واسما الزمان والمكان فقد تحدث عنها بقوله : « قوله تعالى : ﴿ وَيَسأَلُونَكَ عَنِ المَحِيضِ ﴾ المحيض مصدر ، يقال : حاضت المرأة تحيض حيضاً ومحيضاً ، والمصدر قد يأتي على (مَفْعِل) ، نحو : جاء مجيئاً، وبات مبيتاً، وقال مقيلاً ، وعلى (مَفْعَل) أيضاً ، نحو : عاش معيشاً ومعاشاً ، وكال كيلاً ومكيلاً ومكالاً ، وكذا اسم المكان يأتي على (مَفْعِل) .

وقد جوز أن يكون المحيض هنا موضع الحيض ، على تقدير : ويسألونك عن الوطء في مكان الحيض مع وجود الحيض ، وأن يكون اسماً للزمان ، على : ويسألونك عن شأن المرأة وقت حيضها »[4] .

وقال عما يقع من الأسماء موقع المصادر : « والطلاق : اسم واقع موقع المصدر ، كالسلام ، والكلام ، والمصدر الحقيقي : التطليق ، والتسليم ، والتكليم »[5] .

كما قال : « وقوله : ﴿ مَتَاعًا ﴾ اسم واقع موقع المصدر، كالسلام والكلام، والمصدر الحقيقي : التمتيع ... كأنه قيل : ومتعوهن تمتيعاً ، ثم أوقع

---

(١) ما بين المعكوفين سقط من المحقق ، والمثبت من النسخة (د) .

(٢) الفريد ٢ / ٦٤٦ .

(٣) المصدر السابق ٢ / ٦٢٣ - ٦٢٤ ، ويراجع : ٣ / ٥٨١ .

(٤) المصدر نفسه ١ / ٤٦٠ .

(٥) المصدر نفسه ١ / ٤٦٤ .

[اسم][1] المصدر موقعه ، لجريه مجراه »[2] .

وإليك الأمثلة التي تبرز عناية المنتجب الكبيرة بأبنية المصادر .

أولاً : ما جاء من مصادر (فَعَل) متعدياً كان أو لازماً على أكثر من صيغة :

أ – ما جاء على صيغتين :

١ – فَعْل وفُعُول :

قال المنتجب : « ومَاهت الرَّكِيّةُ : تَمُوهُ مَوْهًا ومُؤُوهاً:إذا ظهر ماؤُها وكَثُرَ »[3] .

وقال – أيضاً – : « وقوله : ﴿ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُوداً ﴾ ... صدوداً : مصدر مؤكد وعليه نصبه ، يقال : صد عنه إذا أعرض عنه صدوداً ، وصد عنه فلاناً صدًّا وصدودا أيضاً »[4] .

قياس مصدري (ماه) و (صد) (فُعُول) للأول ؛ لأنه لازم ، أو أنه جاء على لغة أهل نجد كما أثر عن الفراء فيما تقدم ذكره ، و (فَعْل) للثاني ؛ لأنه متعدٍّ ، أو أنه جاء على لغة أهل الحجاز كما مر معنا .

وقد نبه المنتجب على مجيء صيغة أخرى في كل منهما ، وهي (فُعُول) في (فَعْل) ، و(فَعْل) في (فُعُول)[5] .

٢ – فَعْل وعِلَة :

يقول المنتجب : « تقول : وسمت فلانا وسماً وسمةً:إذا أثرت فيه بسمة وكَيٍّ »[6] .

---

(١) ما بين المعكوفين سقط من المحقق ، والمثبت من النسخة (د) .
(٢) الفريد ١ / ٤٧٩ .
(٣) المصدر السابق ١ / ٢٤٤ .
(٤) المصدر نفسه ١ / ٧٥٢ .
(٥) وينظر – أيضاً – فيما جاء على (فَعْل) و (فُعُول) من مصادر (فَعَلَ) ١ / ٢٨٢ ، ٣٠٦ ، و ٣ / ٢٢٠ ، ٣٢٤ ، ٤٦٣ ، ٦٥٦ ، و ٤ / ١٢٦ ، ١٥٩ ، ٤٧٨ .
(٦) المصدر نفسه ١ / ١٥٢ .

وقال – أيضاً – : « ﴿ لَا شِيَةَ فِيهَا ﴾ ... والمعنى : لا لمعة في لونها من لون آخر سوى الصفرة ، فهي صفراء كلها حتى قرنها وظلفها ، وهي في الأصل مصدر قولك : وَشَيتُ الثوبَ آشيه وَشياً وشِيَةً إذا خلطت بلونه لوناً آخر ، وأصلها (وِشية) ، كحمية ، فلما حذفوا الواو من الفعل ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة حذفوا أيضاً من المصدر بعد نقل حركتها إلى العين ؛ لأنهم يعلون المصدر بإعلال الفعل للتشاكل ، وأتوا بالتاء عوضاً عن الواو »[1] .

٣ – فَعْل وفِعْل :

قال المنتجب : « يقال : خدعه : يخدعه خَدعاً وخِدعاً إذا أضله ، وأراد به المكروه من حيث لا يعلم »[2] .

وقال – أيضاً – : « وقُرئ : ﴿ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ بفتح الحاء وكسرها ، وكلاهما مصدر كالقتل والذكر »[3] .

كما قال : « يقال : حجٌ وحجٌ بالفتح والكسر ، وقيل المفتوح لغة أهل الحجاز ، والمكسور لغة أهل نجد ، وقيل : الفتح مصدر ، والكسر اسم ، وقيل : الفتح المرة الواحدة ، والكسر عمل سنة »[4] .

٤ – فَعْل وفَعَل :

يقول المنتجب : « والدأْبُ بسكون العين وفتحها : العادة ، يقال : دأب : يدأب دأْباً ودَأَباً إذا اعتاد الشيءَ وتَمَرَّنَ عليه »[5] .

كما قال : « والخَلْفُ : القرن بعد القرن ، وأكثر ما يُستعمل بإسكان اللام

(١) الفريد ١ / ٣١٣ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٢٢٠ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٦٠٧ .

(٤) المصدر نفسه ١ / ٤٢٥ .

(٥) المصدر نفسه ١ / ٥٤٥ .

في الذم وفتحها في المدح ، يقال : هذا خَلَف صالح ، وهذا خلْف سوء عن ابن السكيت ، قال لبيد :

ذَهَبَ الَّذِينَ يُعَاشُ فِي أَكْنَافِهِم وَبَقِيتُ فِي خَلْفٍ كَجِلدِ الأَجرَبِ »[1] .

ثم إنه قال : « الخلْف والخلَف : ما جاء من بعد ، يقال : خلف سوء من أبيه بالتسكين ، وخلَف صدق من أبيه بالتحريك : إذا قام مقامه ، قال الأخفش : هما سواء ، منهم من يحرك ، ومنهم من يسكن فيهما جميعا إذا أضاف ، ومنهم من يقول: خلَف صدق بالتحريك ، ويسكن الآخر، ويريد بذلك الفرق بينهما »[2] .

٥ – فَعْل وفُعْل :

قال المنتجب : « قوله تعالى : ﴿ **إِنْ يَمْسَسْكُم قَرْحٌ** ﴾ قرئ : بفتح القاف وضمها مع إسكان الراء لغتان بمعنى كالضعف والضعف، وهما مصدران، يقال : قرحه قرحاً وقرحاً إذا جرحه ، فهو قريح ، وقوم قرحى، وقيل : القرح بالفتح : الجراح ، وبالضم : ألمها ، وقرئ أيضاً : (قرح) بفتحتين ، قيل : وهي لغة فيه ، كالحلْب والحلَب ، والطَّرْد والطَّرَد ، وقيل : إن الراء فتحت لأجل الحاء ؛ لأنها حرف حلق ، وحرف الحلق يفتح ما قبله كثيراً نحو : يذبح وشبهه »[3] .

والقَرح والقُرح لغتان[4] ، والمفتوح القاف لغة الحجاز[5] ، ونقل ابن حجر عن الأخفش خلاف ذلك ، حيث ذكر أن الضم لغة الحجاز ، والفتح لغة غيرهم[6] .

---

(١) الفريد ٢ / ٣٨٠ .

(٢) المصدر السابق ٣ / ٤٠٦ ، كما ينظر فيما جاء على (فَعْل) و (فَعَل) من مصادر (فَعَل) : ٣ / ٥١٦ ، ٧٤٧.

(٣) المصدر نفسه ١ / ٦٣٣ .

(٤) ينظر : الصحاح (قرح) ١ / ٣٩٥ ، والمصباح المنير : ١٨٩ .

(٥) ينظر : المصباح المنير : ١٨٩ .

(٦) ينظر : فتح الباري ٨ / ٧٦ .

وقال - أيضاً - : « وقوله : ﴿ قَوْلَ الحَقِّ ﴾ ... وعن الحسن : (قُول الحق) بضم القاف ،وهو مصدر كالقول ، ونظيرهما الرَّهب والرُّهب »[١] .

٦ - فَعْل وفِعَال :

قال المنتجب : « والصيام : مصدر قولك : صام الرجل : يصوم صوماً وصياماً بمعنى »[٢] .

وقال : « ﴿ وَلَا يَئُودُهُ ﴾ أي : ولا يثقله ، ولايشق عليه حفظهما ، يقال : آدني الحِمْلُ : يؤودني أوداً وإياداً »[٣] .

٧ - فَعْل وفِعَالة :

قال المنتجب : « زَادَ : فَعَل يكون لازما ، تقول : زاد الشيء : يزيد زيداً وزيادة ، أي : ازداد ، ومنه قول الشاعر :

وَأَنتُم مَعشَرٌ زَيدٌ عَلَى مِائَةٍ فَأَجمِعُوا أَمرَكُم طُرّاً فَكِيدُونِي

أي : معشر زيادة على مائة »[٤] .

٨ - فَعْل وفَعَالة :

قال المنتجب : « والغَيُّ في اللغة : الخيبةُ والضلال ، وقد غَوَى : يغوِي،بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر غيّاً وغَوَاية ، فهو غاوٍ وغوٍ »[٥] .

---

(١) الفريد ٣ / ٤٠٠ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٤١٦ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٤٩٦ ، كما ينظر فيما جاء على (فَعْل) و (فِعَال) من مصادر (فَعَل) : ١ / ٤٧٣ ، و ٢ / ٥٣٣ ، و ٤ / ٥٨ .

(٤) المصدر نفسه ١ / ٢٢١ ، كما ينظر فيما جاء على (فَعْل) و (فِعَالَة) من مصادر (فَعَل) : ١ / ٢٣٠ ، ٦٩٠ ، و ٢ / ٥٤١ .

(٥) المصدر نفسه ٣ / ٤٦٨ ، كما ينظر فيما جاء على (فَعْل) و (فَعَالة) من مصادر (فَعَل) : ٣ / ٤٠٧ ، و ٤ / ٣٧٧ .

٩ - فَعْل وفُعْلان :

يقول المنتجب : « والفُرقانُ في الأصل مصدر ، كالغُفران والكُفران ، يقال : فَرَقْتُ بين الشيئين : أَفرُقُ فَرقاً وفُرقاناً »[١] .

١٠ - فَعْلة وفُعُول :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ وَإِنْ خِفتُم عَيلَةً ﴾ العيلة : مصدر عال : يعيل عَيْلَة وعيولا إذا افتقر ، قال :

وَمَا يَدرِي الفَقِيرُ مَتَىٰ غِنَاهُ وَمَا يَدرِي الغَنِيُّ مَتَى يَعِيلُ »[٢] .

١١ - فُعْلة وفُعُول :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ مِن قُرَّةِ أَعيُنٍ ﴾ ... قرئ : (من قرات أعين) على الجمع ، على جعل القرة نوعاً [مع][٣] كونـها مضافـة إلى الأعـين ، وهـي جماعة ، فجمعت لذلك ، يقال : قَرَّت عينه : تقَـر ، وتقِـر قُـرَّةً وقُرُوراً ، فـهما بمعنى ، وهو نقيض سَخِنَتْ ، وسُخْنَتُها نقيض قرتها »[٤] .

١٢ - فَعْل وفَعْلة :

قال المنتجب : « والكَرَّةُ : الرَّجعَةُ على الأعداء ، وهي مصـدر في الأصـل ، يقال : كَرَّ: يَكُرُّ كَرّاً وكَرَّةً »[٥] .

١٣ - فَعْل وفَيْلُولَة :

يقول المنتجب : « كَيْنُونَة ، وهي مصدر كَانَ الشيءُ : يكونُ كَوناً وكَينُونَةً ، وقَيدُودَةً ، وهي مصدر قَادَ : يَقُودُ قَوداً وقَيدُودَةً ، وصَيرُورَةً ، وهي مصدر صَارَ :

---

(١) الفريد ١ / ٢٩٢ .

(٢) المصدر السابق ٢ / ٤٥٩ .

(٣) في المحقق : (من) ، والمثبت من النسخة (د) .

(٤) المصدر نفسه ٤ / ٢٥ ، وينظر - أيضاً - فيما جاء على (فُعْلَة) و (فُعُول) من مصادر (فَعِلَ) : ٣ / ٦٤٣ ، و ٤ / ٤١ .

(٥) المصدر نفسه ٣ / ٢٥٩ ، وينظر - أيضاً - : ٣ / ٢٥٨ ، و ١ / ٤٠٤ ، و ٣ / ٦٢ .

يصير صيراً وصيرورة ، إذ اجتمعت الواو والياء ، وسبقت الأولى بالسكون ، فقلبت الواو ياء وأدغموا فيها الياء الأولى ، فصار في التقدير كيّنونة ، وقيّدودة ، وصيّرورة(*) ، فحذفوا الياء الثانية المنقلبة عن الواو التي هي عين الفعل ، فصارت كَيْنُونَةً وقَيْدُودَةً وصَيْرُورَةً كما ترى »[1] .

١٤ – فَعْل ومَفْعَلَة :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنفُسِ ﴾ ... الشِّقُّ بالكسر : المَشَقَّة هنا... وأما المفتوح فهو مصدر قولك: شق علي الأمر : يشق شَقّاً ومَشَقَّةً »[2] .

١٥ – فَعْل ومَفْعَل :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ ﴾ ... قرئ بفتح الميم على أنه (مَفْعَل) من حال : يحول حولاً ومحالاً إذا احتال »[3] .

أما ما جاء من مصادر (فَعَل) على صيغتين لكن المنتجب ذَكَرَ كلاًّ منها مرة واحدة فأمثلة كثيرة[4] .

ب – ما جاء من مصادر (فَعَل) على ثلاث صيغ :

ذكر المنتجب عدداً من مصادر (فَعَل) التي جاءت على ثلاث صيغ ، وسأقتصر على بيانها بذكر صيغها الصرفية وأمثلتها مجردة من الشرح والتوضيح والبيان وعقد المقارنات التي دأب المنتجب على سلوكها ، إيثاراً للاختصار ، واكتفاء بالأمثلة السابقة .

فقد ذكر ما جاء على (فُعْلان) و (فِعْلان) و (فُعْلَى) نحو : الطُّغيان والطغوان والطُّغْوَى والطِّغيان[5] ، كمصار للفعل (طغا) .

---

(١) الفريد ١ / ٦٤٠ ، كما ينظر : ٤٣٤ .

(٢) المصدر السابق ٣ / ٢١٧ ، كما ينظر : ٢ / ٥٠٢ .

(٣) المصدر نفسه ٣ / ١٢٥ – ١٢٦ ، كما ينظر : ٤ / ٦٠٩ .

(٤) ينظر على سبيل المثال : ١ / ٣٦٩ ، ٤٦٠ ، ٦٩١ ، و ٢ / ٤٧٥ ، و ٣ / ٧٠ ، ٢٥٠ ، ٣٨٩ ، ٣٩٤ – ٤٩٥ ، و٤ / ٣١٧ ، ٤٩١ ، ٦١٩ ، ٦٨٤ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٢ ، ٧٥٢ .

(٥) ينظر : الفريد ١ / ٢٢٩ .

(*)(صيرورة) ليست مما اجتمعت فيه الواو والياء مثل (كينونة) و (قيدودة)؛ لأنها من ذوات الياء فقط، مثل (طيرورة)، ووزنها (فعلولة)، وليس (فيعلولة)، ثم خفف، فأصبح (فيلولة)، كوزن (كينونة) و(قيدودة). ينظر : أدب الكاتب: ٦١٠-٦١١، وشرح الشافية، للرضي ١/١٥٢-١٥٣، واللسان (كون)١٣/٣٦٣- ٣٦٤.

وكذلك ما جاء على (فُعْل) و (فُعْلان) و (فُعُول) نحو : مصدر بَطَلَ ، وهو (بُطْلٌ) ، و (بُطْلان) ، وبُطُول[١] .

وما جاء من مصادر الفعل (حَابَ): إذا أَثِمَ على (فَعْل) و (فَعْلَة) و (فِعَالة) ، كـ(حوبا) و(حوبة) و(حبابة)[٢] .

وما جاء على (فَعْل) و (فُعُول) و (فَعَال) كـ(عَدْو) و (عُدُوٍّ) و (عَدَاء)[٣] ، كمصادر للفعل (عدا) .

وما جاء على (فَعْل) و (فَعَل) و (فُعُول) مثل : (دأْب) و (دأَب) و (دؤوب)[٤] .

وأما ما جاء على (فَعْل) و (مَفْعِل) و (مَفْعَل) فقد مثل له بـ(كيل) و (مكيل) و (مكال)[٥] .

ومثَّل لما جاء على (فُعْل) و (فِعْلة) و (مَفْعَلَة) بـ(الذل) و (الذلة) و (المذلة)[٦] .

كما أنه مثَّل لما جاء على (فَعْلة) و (فَعَالة) و (فَعَال) بـ(قَسْوة) و (قَسَاوَة) بالفتح و [قساء][٧] بالمد[٨] كمصادر للفعل (قسا) .

ومثل لما جاء على (فَعْل) و (فَعْلُولة) و (مَفْعِل) بـ(قيل) و (قيلولة) و (مُقِيل)[٩] كمصادر للفعل (قال : يقيل) .

---

(١) ينظر : الفريد ١ / ٦٧٥ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ١ / ٦٨٦ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه ٢ / ٥٩١ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه ٣ / ٧٢ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه ١ / ٤٦٠ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه ١ / ٦٢٥ .

(٧) ما بين المعكوفين سقط من المحقق ، وأثبته من النسخة (د) .

(٨) ينظر : المصدر نفسه ١ / ٣١٥ .

(٩) ينظر : المصدر نفسه ٢ / ٢٦٩ .

وذكر من مصادر الفعل (زقا) الطائر:إذا صاح ما جاء على (فَعْل) و (فُعُول) و (فُعَال) ، وهي (زَقْوا) و (زُقِيّاً) و (زُقاء)[1] .

وأما الفعل (ند) البعير:إذا شرد ونفر وذهب على وجهه فذكر مصادره التي تأتي على (فَعْل) و (فِعَال) و (فُعُو ل) ، وهي (ند) و (نداد) و (ندود)[2] .

وفي قولهم : « أَثَر الحديث : يأثُره » ذكر المنتجب مصادر الفعل (أَثَرَ) التي تأتي على (فَعْل) و (فُعْلَة) و (فَعَالة) ، وهي (أَثْرٌ) [و (أُثْرَةٌ)][3] و (أَثَارَة)[4] .

وذكر للفعل (تاب) مصادره التي تأتي على (فَعْل) و(فَعْلَة) و(مَفْعُل)، وهي (تَوْبٌ) و (تَوْبَةٌ) و (مَتَابٌ)[5] .

ومثل لمصادر الفعل (آب) بـ(فَعْل) و(فَعْلَة) و(فِعَال) ، وهي (أَوْبٌ) و(أَوْبَةٌ) و(إِيَابٌ)[6] .

وبالنظر إلى ما جاء من مصادر (فَعَل) متعديا أو لازماً على ثلاث صيغ نجد أن المنتجب قد أورد في مصادر كل فعل صيغة قياسية ، والأخريين سماعيتين .

وغني بنا أن نقول إن المنتجب قد توسع في إيراد أكثر من مصدر لكثير من الأفعال التي جاءت على (فَعَل) توسعاً يجعل المنتجب في المقدّمة من بين علماء اللغة الذين عُنُوا بالأفعال وضبطها واستقصاء مصادرها في كتاب الله تعالى .

---

(١) ينظر : الفريد ٤ / ١٠٥ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ٤ / ٢١٢ .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من المحقق ، وأثبته من النسخة (د) .

(٤) ينظر : المصدر نفسه ٤ / ٢٩٠ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه ٤ / ٢٠٥ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه ٤ / ٦٦٥ .

ج – ما جاء من مصادر (فَعَل) على أربع صيغ :

سبق القول : إن أبنية مصادر الثلاثي المجرد موقوفة على السماع لكثرتها ، وإنه ليس لمصدره قياس يُنتَهَى إليه .

والمنتجب حين تناول مصادر (فَعَل) راعى هذا الجانب ، فذكر بعض الأفعال التي جاءت مصادرها على أربعة أبنية ، وهي كالتالي :

١ – فُعْل وفَعْل وفَعِيلة وفَعِيل :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ ﴾ أي : فإذا قطعت الرأي على شيءٍ بعدَ الشُّورَى ، يقال عزمت على كذا عَزْمًا وعُزْمًا بالضم ، وعَزِيمَةً وعَزِيمًا : إذا أَرَدتَ فِعلَهُ ، وقطعت عليه »(١) .

٢ – فَعْل وفَعَلان وفُعُول وفِعَالة :

قال المنتجب : « والسِّياحةُ : الذَّهابُ في الأرضِ ، يُقالُ : سَاحَ في الأرضِ يَسِيحُ سَيْحاً وسَيَحَاناً وسُيُوحاً وسِيَاحَةً : إذا ذهب فيها »(٢) .

٣ – فَعْل وفِعْلة وفَعَالة وفُعُول :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ ﴾ أي : ثِقْلٌ وعِيَالٌ عليه ، يقال : كَلَّ عليه الأمرُ يَكِلُّ كَلًّا : إذا ثَقُلَ عليه ، ولم يَنْبَعِثْ فيه ، وكَلَّ السيفُ والرمحُ واللسانُ أيضاً : إذا لم ينبعث في [القطع](*) لغِلَظِه وذهاب حَدِّهِ : يَكِلُّ فيهن كَلًّا وكِلَّةً وكَلَالَةً وكُلُولاً ، وسيفٌ كَلِيلُ الحدِّ، ورجلٌ كليلُ اللسانِ »(٣) .

٤ – فَعِل وفِعْلَة وفَعِيلة وفِعْلان :

قال المنتجب : « حَرَمْتُهُ الشيءَ : إذا منعتُه إياه ، يقال : حَرَمَهُ الشيءَ :

---

(١) الفريد ١ / ٦٥٣ .

(٢) المصدر السابق ٢ / ٤٤٤ .

(٣) المصدر نفسه ٣ / ٢٤١ .

(*) في المحقق والنسخة(د) :"القول"،ويبدو أن ما أثبته هو الأنسب؛ لقول المنتجب بعد ذلك- في وصف كلول السيف - : "لِغلَظِهِ، وذهاب حده"؛ ولقولهم :كلّ بصره أو لسانه: لم يحقق المنظور أو المنطوق . ينظر : المعجم الوسيط ٢/٨٣١.

يحرمه بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر حَرِمًا وحِرْمَةً وحَرِيمَةً وحِرمَانًا: إذا منعه إياه »[١] .

٥ - مَفْعَل وفَعْل وفِعَال ومفْعَلة :

قال المنتجب : « وقوله - عز وجل - : ﴿ مَعَاذَ اللهِ ﴾ انتصابه على المصدر أُقِيمَ مُقام الفعل ، أي : أَعوذُ باللهِ مَعَاذًا وعَوذًا وعِياذًا ومَعَاذَةً أيضاً ، والمعنى : أَعتَصِمُ باللهِ أن أفعل ذلك »[٢] .

ثانياً : ما جاء من مصادر (فَعِل) متعدياً كان أو لازماً على أكثر من صيغة :

أ - ما جاء على صيغتين :

١ - فَعَل وفُعْل :

قال المنتجب : « قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْزُنْكَ ﴾ يقال : حَزِنَ فلانٌ : يَحزَنُ ، بكسر العين في الماضي، وفتحها في الغابر، حَزَنًا وحُزْنًا فيهما »[٣] .

٢ - فَعْل وفَعَالة :

يقول المنتجب : « الجمهور على تنوين قوله : ﴿ ضَنْكاً ﴾ ، وهو مصدر قولك : ضَنِكَ : يَضنَكُ ، بكسر العين في الماضي، وفتحها في الغابر، ضَنْكًا وضَنَاكَةً »[٤] .

٣ - فِعْل وفِعْلة :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ إِنَّ قَتْلَهُم كَانَ خِطْأً كَبِيراً ﴾ قرئ : (خِطْأً)

(١) الفريد ٣ / ٥٠٣ .

(٢) المصدر السابق ٣ / ٤٧ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٦٦٣ ، كما ينظر فيما جاء على (فَعَل) و (فُعْل) من مصادر (فَعِل) : ٢ / ٦٣٢ ، و٣ / ٤٥١ .

(٤) المصدر نفسه ٣ / ٤٦٩ ، كما ينظر فيما جاء على (فَعْل) و (فَعَالة) من مصادر (فَعِلَ) : ١ / ٧٠٧ ، و ٣ / ٢٠٤ .

بكسر الخاء وسكون الطاء والهمز ، وهو مصدر خَطِئَ : يَخْطَأُ ، بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر [خِطْأً وخِطْأَةً][1] أيضاً على (فِعْلَة): إذا تَعَمَّدَ الشيءَ ، عن الأصمعي ، فهو خاطئ »[2] .

٤ - فَعَل وفَعْل :

قال المنتجب : « والحَرْدُ - أيضاً - : الغَضَبُ ، وفِعْلُهُ أيضاً (حَرِدَ) : (يَحْرَدُ) بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر حَرَداً وحَرْدا ، بفتح الراء وإسكانها »[3] .

وهناك العديد من الأفعال التي جاءت على (فَعِل) ، وقد أورد المنتجب لمصدر كل منها صيغتين ، لكنه ذكرهما مرة واحدة فقط[4] .

ب - ما جاء من مصادر (فعل) على ثلاث صيغ :

ذكر المنتجب عدداً من مصادر (فَعِل) التي وردت على ثلاث صيغ ، وهي كالتالي :

١ - (فَعَل) و(فُعُول) و(فَعَلان) :

قال المنتجب : « [والعَمَهُ][5] مثل [العَمَى][6] ، إلا أن الأعمى عام في البصر والرأي ، والعمه في الرأي خاصة ، وهو التحير والتردد ، لا يدري أين يتوجه ، يقال : عَمِهَ الرجلُ : يَعْمَهُ ، بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر عَمَهًا وعُمُوها وعَمَهَانا ، فهو عَامِهٌ وعَمِهٌ إذا تَحَيَّرَ ، والجمع (عُمَّهٌ) »[7] .

---

(١) في المحقق : (خِطَاء) و (خطيئة) ، والمثبت من النسخة (د) .

(٢) الفريد ٣ / ٢٧١ .

(٣) المصدر السابق ٤ / ٥٠٨ ، كما ينظر : ٣ / ٢٧١ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه ١ / ١٥٦ ، ٢٣٨ ، ٣٢٥ ، ٣٧٥ ، ٤٢٢ ، و ٢ / ٢٠٢ ، و ٣ / ٢١٥ ، ٢٧١ ، ٤٣٨ ، و ٤ / ٤٠٤ ، ٥٤٥ ، ٥٥٣ ، ٥٧٤ .

(٥) في المحقق : (والقمة) ، والمثبت من النسخة (د) .

(٦) في المحقق : (والقمى) ، والمثبت من النسخة (د) .

(٧) المصدر نفسه ١ / ٢٢٩ .

٢ – فَعْلَة وفُعْل وفَعَل :

قال المنتجب : « يقال : رَهِبَ فلانٌ : يَرْهَبُ، بكسر العين في الماضي، وفتحها في الغابر، رَهْبَةً بالفتح والإسكان ، ورُهْبًا بالضم والإسكان ، ورَهَبًا بالفتح والتحريك : إذا خاف »[١] .

٣ – فَعَل وفَعَال وفَعَالة :

يقول المنتجب : « يقال : سَئِمتُ من الشيءِ، أَسأَمُ، بكسر العين في الماضي، وفتحها في الغابر، سَأَماً وسَآماً وسَآمةً : إذ مللته ، عن أبي زيد وغيره »[٢] .

٤ – فِعَل وفُعْلان وفِعْلان :

قال المنتجب : « و (رِضوان) ... مصدر رَضِيَ : يرضى ، بكسر العين في الماضي، وفتحها في الغابر، رِضًا ورِضوانا ورُضوانا ، بكسر الراء وضمها »[٣] .

٥ – فِعْل وفَعَل وفَعَلان :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ مَا نَفْقَهُ كَثِيراً ﴾ أي : ما نفهمُ، والفِقهُ : الفَهمُ ، تَقولُ منه : فَقِهَ الرجلُ : يَفقَهُ، بكسر العين في الماضي، وفتحها في الغابر – فِقْهًا، إذا فهم ، وحُكِيَ في مصدره : فَقَهاً وفَقَهَاناً »[٤] .

والمصدرُ (فَقَهَاناً) لم أقف عليه عند غيره، فيما اطلعت عليه من المصادر والمراجع.

٦ – فُعْل وفِعْل و فَعْل :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ ﴾ قُرئ بالحركات الثلاث ، أما الفتحُ فمصدر بلا مُقالٍ ، وأما الضمُّ ففيه وجهان : أحدهما : اسم للمصدر ، والثاني : مصدر كالفتح ، وأما الكسر فبمعنى المشروب ، كالطحين بمعنى المطحون ... وقيل هن لغات في المصدر »[٥] .

---

(١) الفريد ١ / ٢٨٢ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٥٢٦ – ٥٢٧ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٥٥١ .

(٤) المصدر نفسه ٢ / ٦٦٢ .

(٥) المصدر نفسه ٤ / ٤٢٠ .

٧ – فَعْل وفَعَلان وفَعْلان :

قال المنتجب : « وقوله : ... ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ ﴾ الشَّانِئُ : المُبغِضُ ، يقال : شَنِئَه : يَشْنَؤُه شَنْأً وشَنَآنا وشَنْآنا : إذا أبغضه »[١] .

ثالثاً : ما جاء من مصادر (فَعُل) على أكثر من صيغة :

١ – فُعُولة وفَعَالة :

يقول المنتجب : « قد دَنَأَ الرجلُ : يَدنَأُ ، ودَنُؤَ – أيضاً – : يَدنُؤُ دُنُوءَةً ودَنَاءَةً : إذا سَفُلَ في فعله ، فهو دَنِيءٌ خسيس »[٢] .

٢ – فَعْل وفَعَالة :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً ﴾ ... هما من هَنُؤَ الطعامُ : يَهْنُؤُ بالضم فيهما هَنْأً وهَنَاءَةً ، ومَرُؤَ : يَمْرُؤُ بالضم فيهما – أيضاً – مَرءاً ومَرَاءَةً : إذا كان سائغاً لا تنغيصَ فيه »[٣] .

ولم أجِدْ من جعلَ (هنئاً) و(مرءاً) بسكونِ العينِ فيهما مصدرين لـ(هَنُؤَ) و (مَرُؤَ) بضمِّ العينِ فيهما، إلا المنتجَبُ في حدود ما اطلعت عليه من المصادر والمراجع، وإنما هما مصدران لـ (هَنَأَ) و(مَرَأَ) بفتح العين فيهما.

٣ – فُعْل وفَعَالة :

يقول المنتجب : « والحَصَانُ : العَفِيفةُ من النساءِ ؛ سُميت بذلك لمنْعِهَا فَرْجَهَا من الفساد، يقال : حَصُنَت: تَحصُنُ بالضم فيهما، حُصْنًا وحَصَانَةً: إذا عَفَّت »[٤].

٤ – فُعْل وفُعُل :

قال المنتجب : « قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً ﴾... قرئ: (حُسْنًا) بضم الحاء وإسكان السين ، على أنه مصدر كالشكر ... وقرئ : (حُسُنًا) بضم الحاء والسين مع التنوين ، وهي لغية »[٥] .

في الأمثلة السابقة وردت صيغتان لمصدر (فَعُل) .

---

(١) الفريد ٤ / ٧٤٠ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٣٠١ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٦٩٢ .

(٤) المصدر نفسه ١ / ٧١٦ .

(٥) المصدر نفسه ١ / ٣٢٥ .

ففي المثال الأول كانت الصيغتان قياسيتين في (فَعُل) ، وهما (فُعُولة) و(فَعَالة) .

وأما المثال الثاني فكانت صيغة (فَعَالة) قياسيةً ، و(فَعْل) سماعيةً .

وفي المثال الثالث جاءت صيغة (فَعَالَة) - أيضاً - قياسيةً ، و(فُعْل) في المثالين : الثالث والرابع سماعيةً عند ابن مالك ، وقياسيةً عند ابن يعيش والرضي كما مر معنا .

وجاءت (فُعُل) سماعية في المثال الرابع .

مصادر غير الثلاثي :

أجمع الصرفيون على أن مصادر الأفعال غير الثلاثية لها أقيسة ثابتة إلا ما ندر ، وأن معنى القياس فيها الاطراد الدائم[1] ، وهي كما يلي :

١ - أَفْعَلَ :

قياس مصدره (إفْعَال) ، نحو : أَقْبَلَ : إِقْبَالاً .

فإن كان الفعل معتل العين فقياس مصدره (إِفْعَلَة) ، بحيثُ تُحذفُ الألفُ ، ويُعوَّضُ عنها تاء التأنيث ، نحو : أَقَامَ : إِقَامَةً .

وبعضُهم يحذفُ ولا يُعوِّضُ ، قال سيبويه : « وقالوا : أَرَيْتُهُ : إِرَاءً مثل أقمته : إقاماً ؛ لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا »[2] .

٢ - فَعَّلَ :

قياس مصدره (تفعيل) ، نحو : كَبَّرَ : تكبيراً .

فإن كان الفعل معتل اللام فقياس مصدره (تَفعِلَة) ، نحو : رَبَّى : تَرْبِيَة .

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٧٨ - ٨١ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ٢٢٣٤ فما بعدها، وشرح المفصل ٧ / ١٥٤ - ١٥٦ ، وشرح الشافية ، للرضي ١ / ١٦٣ فما بعدها ، وتصريف الأسماء : ٥٧ فما بعدها .

(٢) الكتاب ٤ / ٨٣ .

وإن كان الفعل مهموز اللام فالأغلب أن يكون مصدره على الوزنين السابقين ، نحو : جزأ تجزيئا و تجزئة ، وقيل : الأكثر في المهموز (تَفْعِلَة) ، حتى جعله بعضهم قياساً فيه[١] .

وزعم أبو زيد أن ورود (تَفعِيل) في كلام العرب مهموزاً أكثر من (تَفعِلَة) فيه[٢] .

وهناك بعض الأفعال صحيحةُ اللام جاءت مصادرها على الوزنين مثل : جرب : تجريباً وتجربة ، لكنَّ مجيءَ صحيحِ اللامِ على (تَفعِلَة) نادر[٣] .

كما كَثُر في لغة اليمن (فِعّال) مصدراً لـ(فعّل)،وعده الرضي أصل القياس الذي في (فعّل) ، وهو (التفعيل) ، ونسب القول فيه إلى سيبويه ، وتعليل ذلك أن المستعمل الكثير المطرد من مصدر (فعّل) هو (تفعيل) ، وأما (فِعّال) وإن كان أصل القياس فإنه غير مطرد[٤] .

٣ - فَاعَلَ :

قياس مصدره (فِعَال) و(مُفَاعَلَة) ما لم يكن فاؤه ياء ، نحو : خَاصَمَ : خِصَاماً ومُخَاصَمَةً .

فإن كان فاؤه ياء فالأغلب أن مصدره (مُفَاعَلَة) ، وهو القياس ، حيث يمتنع فيه (الفِعَال) ، نحو : يَاسَرَ : مُيَاسَرَةً ، ويَامَنَ : مُيَامَنَةً[٥] ، ونَدَرَ (فِعَال) في (فَاعَلَ) ، نحو : يَاوَمَ : يِوَاماً ، وجاء فيه (مُيَاوَمَة) على القياس ، وهي التعامل بالأيام[٦] .

---

(١) ينظر : شرح الشافية ، للرضي ١ / ١٦٤ ، وتصريف الأسماء : ٦٢ .

(٢) ينظر : شذا العَرفِ : ٧١ .

(٣) ينظر : المصدر السابق : ٧١ .

(٤) ينظر : الكتاب ٤ / ٧٩ ، وشرح الشافية ، للرضي ١ / ١٦٥ - ١٦٦ ، وتصريف الأسماء : ٦٤ .

(٥) ينظر : الهمع ٦ / ٥١ ، وشذا العرف : ٧٢ .

(٦) ينظر : التصريح ٢ / ٧٦ ، وحاشية الصبان ٢ / ٣٠٩ ، وتصريف الأسماء : ٦٥ .

٤ – ما بدئ بهمزة وصل من الخماسي والسداسي:

قياس مصدره أن يكسر ثالث حرف منه ، ويزاد قبل آخره ألف ، نحو : انطَلَقَ : انطِلاقاً ، واستغفر : استغفاراً .

٥ – ما بدئ بتاء زائدة من الخماسي:

قياس مصدره أن يُضَمَّ رابعه ، نحو : تَعَلَّمَ : تَعَلُّماً ، وتَدَحْرَجَ : تَدَحْرُجاً .

٦ – فَعْلَلَ :

قياس مصدره (فَعْلَلَة) ، سواءٌ كان مجرداً أو مضاعفاً ، نحو : دَحرَجَ : دَحرَجَةً ، ووَسوَس : وَسوَسَةً .

كما ينقاس في المضاعف – أيضاً – (فِعْلال) ، نحو : (وِسوَاس) ، وهو في غير المضاعف مسموع ، نحو : سَرهَفتُ الصَّبِيَّ : سِرهَافاً[1] : إذا أحسَنتَ غِذَاءَهُ ونِعمَتَهُ[2] .

وهكذا فإننا نجد أوزان مصادر غير الثلاثي مقيسةً مطردة في الكثير الغالب منها ؛ لأنها قليلة ، وما قَلَّ في بابه قَلَّ التَّصَرُّفُ فيه ، بخلاف أوزان مصادر الثلاثي التي تعتمد على السماع كثيرا ؛ لأنها كثيرة ، وكلما كَثُرَ الشيءُ في نفسه كَثُرَ التصرف فيه[3] .

ومن مصادر غير الثلاثي التي ذكرها المنتجب ما يلي :

١ – مصادر (أَفْعَلَ) :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ في إفراد قوله : (رسول) بعد قوله : (فقولا) أوجه : أحدها : أن الرسول – هنا – مصدر كالرِّسَالة ، يقال : أَرسَلنَا فُلاناً إِرسَالاً ورِسَالةً ورَسُولاً بمعنى ، وأنشد :

---

(١) ينظر : شذا العرف : ٧٢ ، وتصريف الأسماء : ٥٧ – ٥٨ .

(٢) ينظر : القاموس (سرهف) و(سرعف) : ١٠٥٨ .

(٣) ينظر : التبصرة ٢ / ٧٥٨ فما بعدها ، و ٧٧٢ فما بعدها .

لَقَدْ كَذَبَ الوَاشُونَ مَا بُحْتُ عِندَهُم بِسِرٍّ وَلَا أَرسَلتُهُم بِرَسُولِ

أي : برسالة »[1] .

والمصدر القياسي لـ(أرسل) هو (إرسال) .

وقال – أيضاً – : « وقوله : ﴿ الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ ﴾ ... والمُقامة : مصدر بمعنى الإقامة ، يقال : أقمت : إقامة ومقاماً ومقامة »[2] .

والمصدر القياسي لـ(أقام) هو (إقامة) ؛ لأنه معتل العين ، حيث حذفت الألف ، وعوض عنها تاء التأنيث .

٢ – مصادر (فَعَّلَ) :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً ﴾ (كِذَّاباً) مصدرٌ مُؤَكِّدٌ ، والجمهور على تشديده ، وهو الجيدُ ؛ لقوله : (كذبوا) ، يقال : كَذَّبتُهُ كِذَّاباً وتَكذِيباً »[3] .

وقياس مصدر (فَعَّلَ) هو (تَفعِيل) .

٣ – مصادر (فَاعَلَ) :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ وَشَاوِرهُم فِي الأَمْرِ ﴾ أي : استخرج آراءَهم ، واعْلَمْ ما عندهم .

والمشاورة في اللغة : أن تظهر ما عندك وما عند صاحبك ، مأخوذ من شُرْتُ الدَّابَّةَ ، وشُرْتُهُ إذا استخرجت رَأيَهُ ، وعلمت خَبَرَهُ ، يقال : شَاوَرتُ مُشَاوَرَةً وَشِوَاراً ، والاسمُ المَشُورَةُ »[4] .

وقياس مصدر (فَاعَلَ) المطرد (مُفَاعَلَة) .

---

(١) الفريد ٣ / ٦٥٢ ، ويراجع : اللسان (رسل) ١١ / ٢٨٣ .

(٢) الفريد ٤ / ٩٢ .

(٣) المصدر السابق ٤ / ٦١١ .

(٤) المصدر نفسه ١ / ٦٥٢ .

كما قال : « والكِتاب مصدر كَاتَبَ فلانٌ عَبدَهُ وأَمَتَهُ كِتاباً ومُكَاتَبَةً ، كَعَاتَبَهُ : عِتاباً ومُعَاتَبَةً »[1] .

٤ – مصادر (فَعْلَلَ) :

قال المنتجب : « وقوله : (زِلزَالاً) الجمهور على كسر الزاي ، وقرئ : (زَلزَالاً) بفتحها ، وكلاهما مصدر ، وذلك مما يختص به المضاعف ، أعني : الكسر والفتح ، وأما غير المضاعف فلا يجوز فيه إلا الكسر ، نحو : سَرهَفتُ سِرْهَافاً »[2] .

(١) الفريد ٣ / ٥٩٦ ، كما ينظر فيما جاء من مصادر (فَاعَلَ) على (مُفاعَلَة) و(فِعَال) : ١ / ٣٥٣ ، ٥٠٨ ، و ٣ / ٦١٧ .

(٢) المصدر السابق ٤ / ٣٣ .

المبحث الرابع :

الاشتقاق

تعريفه :

عُنِيَ علماء اللغة العرب حديثاً بتعريف الاشتقاق في الاصطلاح ، وحَدُّوهُ بقولهم : هو أخذ كلمة من كلمة أخرى أو أكثر ، ويكون بينهما تناسب وارتباط في اللفظ والمعنى[١] .

وهذا التعريف يعني – إجمالا – التصريفات المختلفة للكلمة[٢] .

أما القدامى من علماء اللغة العرب فقد تعددت أقوالهم في وضع حد اصطلاحي له تبعاً لتعدد أنواع الاشتقاق عندهم[٣] .

أقسامه :

وُجِدَ عند علماء اللغة العرب القدامى نوعان من الاشتقاق ، دار الحديث حولهما في مؤلفاتهم ، وهما : الاشتقاق الصغير أو الأصغر ، والاشتقاق الكبير أو الأكبر[٤] .

ويقصد بالاشتقاق الصغير أو الأصغر اشتقاق المشتقات السبعة من أفعالها .

أما الاشتقاق الكبير أو الأكبر فإنه يقصد به قرابة فِعْل وتصاريفه من أفعال المادة الواحدة لفعل آخر وتصاريفه من المادة نفسها ، بحيث ترجع كلمات كلّ مادة إلى قَدْرٍ مشتركٍ أو أقدارٍ مشتركةٍ من المعنى فيها جميعاً[٥] .

---

(١) ينظر : مقدمة الاشتقاق ، لابن دريد : ٢٦ ، وتصريف الأسماء : ٣٨ .

(٢) ينظر : دراسات في علم الصرف : ٤٣ .

(٣) ينظر : مقدمة الاشتقاق : ٢٦ .

(٤) ينظر : الخصائص ٢ / ١٣٣ – ١٣٩ ، ومقدمة الاشتقاق : ٢٦ ، وفقه اللغة ، للدكتور وافي : ١٧٨ – ١٨٦ ، وفصول في فقه العربية : ٢٩١ .

(٥) ينظر : الخصائص ٢ / ١٣٤ ، ومقدمة الاشتقاق : ٢٦-٢٧ .

قال ابن جني : « الاشتقاق عندي على ضربين : كبير وصغير .

فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم ، كأن تأخذ أصلا من الأصول فتقـرأه ، فتجمع بين معانيه ، وإن اختلفت صيغه ومبانيه ...

وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية ، فتعقـد عليـه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً ، تجتمع التراكيب الستة ومـا يتصـرف مـن كـل واحد منها عليه ، وإن تباعد شـيء مـن ذلـك عنـه رد بلطـف الصنعة والتـأويل إليه »[١] .

أما علماء اللغة العرب المحدثون فقد اختلفوا في أنـواع الاشـتقاق وأقسـامه ، كما اختلفوا في مدلول كل قسم منها .

فالأستاذ عبد الله أمين رأى تقسيم الاشتقاق إلى أربعة أقسام :

الأول : الصغير : وهو الاشتقاق الصرفي .

الثاني : الكبير : وقصد به الإبدال ، نحو : جثا وجذا .

الثالث : الكُبَار أو الأكبر : وهو التقليب للمادة الواحدة ، مثل تقاليب مادة (ج ب ر) مثلاً ، وهو ما سمّاه ابن جني بالاشتقاق الأكبر أو الكبير .

الرابع : الكُبّار (بالتشديد) : وقصد به النحت، مثل : بسمل وحمدل[٢] .

كما ذهب إلى هذا التقسيم الدكتور صبحي الصالح ، لكنـه أراد بالاشـتقاق الكبير : التقليب ، وبالأكبر : الإبدال ، وبالكُبّار : النحت[٣] .

أما الدكتور علي عبد الواحد وافي فجعله ثلاثة أنواع فقط :

الأول : العام ، وهو الصرفي .

---

(١) الخصائص ٢ / ١٣٣ - ١٣٤ .

(٢) ينظر : الاشتقاق : ١ - ٢ فما بعدها .

(٣) ينظر : دراسات في فقه اللغة : ١٧٣ - ١٧٤ .

والثاني : الكبير ، وهو التقليب .

والثالث : الأكبر ، وهو الإبدال[١] .

وقد أخذ بهذا التقسيم محمد الطنطاوي ، لكنه سمى الأول : الاشتقاق الصغير[٢] ، كما فعل الشيخ الحملاوي[٣] .

أهمية الاشتقاق وفائدته :

عرفنا أن الاشتقاق هو أخذ صيغة من أخرى ، أو أنه كما قيل : توليد لبعض الألفاظ من بعض ، والرجوع بها إلى أصل واحد ، يحدد مادتها ، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل ، مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد[٤] .

والاشتقاق بهذه الصورة هو إحدى الوسائل المهمة التي تنمو عن طريقها اللغات ، وتتسع ، ويزداد ثراؤها في المفردات ، فتتمكن من التعبير عن الجديد من الأفكار ، والمستحدث من وسائل الحياة[٥] .

كما تكمن أهمية الاشتقاق – أيضاً – في ارتداد التصاريف المختلفة المتشعبة عن المادة الأصلية إلى معنى جامع مشترك بينها ، يغلب أن يكون معنى واحداً لا أكثر[٦] .

الاشتقاق عند الصرفيين :

عني الصرفيون بالاشتقاق الأصغر ؛ لأنه أكثر أنواع الاشتقاق وروداً ؛ ولأنه قياسي ، وأما الأنواع الأخرى فإنها سماعية ؛ لأنها بعلم اللغة أُلصقُ منها بعلم الصرف[٧] .

---

(١) ينظر : فقه اللغة : ١٧٨ – ١٨٦ .

(٢) ينظر : تصريف الأسماء : ٣٩ .

(٣) ينظر : شذا العرف : ٦٨ .

(٤) ينظر : دراسات في فقه اللغة : ١٧٤ .

(٥) ينظر : فصول في فقه العربية : ٢٩٠ .

(٦) ينظر : دراسات في فقه اللغة : ١٧٦ ، ويراجع : الاشتقاق ، لابن السراج : ٣٩ .

(٧) ينظر : تصريف الأسماء : ٣٩ – ٤٠ .

موقف العلماء من الاشتقاق الأصغر :

يرى جمهور أهل اللغة أن بعض الكلم مشتق وبعضه غير مشتق .

وذهبت طائفة من متأخري أهل اللغة إلى أن الكلم كله مشتق ، وقد نسب هذا المذهب للزجاج .

وزعم بعضهم أن سيبويه كان يرى ذلك .

وزعم قوم من أهل النظر : أن الكلم كله أصل[١] .

والصحيح ما عليه جمهور أهل اللغة ؛ لأننا لن نتمكن من التعبير عن كل جديد إلا بثروة في مفردات اللغة ، ولن يتأتى ذلك إلا بالاشتقاق ، الذي يعد وسيلة مهمة تنمو عن طريقها اللغات .

وقد أشار ابن السراج إلى هذا الاختلاف في مذاهب العلماء في الاشتقاق ، فقال : « هذا كتاب نوضح فيه الاشتقاق الواقع في كلام العرب ، لما يعرض من الحيرة والاضطراب لكثير من الناس فيه ، فهم مختلفون ، فمنهم من يقول : لا اشتقاق في اللغة البتة ، وهم الأقل ، ومنهم من قال : بل كل لفظتين متفقتين فإحداهما مشتقة من الأخرى ، ومنهم من يقول : بعض ذلك مشتق ، وبعضه غير مشتق وهؤلاء هم جمهور أهل اللغة »[٢] .

موقف المنتجب من الاشتقاق الأصغر :

صرح المنتجب في كتاب (الفريد) أنه بصري المذهب[٣] .

ويرى جمهور البصريين أن المصدر أصل المشتقات والأفعال، وقال الكوفيون: إن الفعل أصل للمشتقات جميعاً[٤] .

---

(١) ينظر : الهمع ٦ / ٢٣٠ - ٢٣١ ، ويراجع : المزهر ١ / ٣٥١ .

(٢) الاشتقاق : ٣١ .

(٣) ينظر : ٣ / ٢٨٥ ، ٦٩٠ ، ٧٤٥ ، ٧٥٨ ، و٤ / ٥٧ ، ٣٧٩ ، ٥١٩ - ٥٢٠ ، ٥٨٥ ، ٥٩٢ ، ٦٢١ ، ٦٥٦ .

(٤) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٣٥ - ٢٤٥ (المسألة : ٢٨) .

وقال السيرافي والفارسي : إن المصدر أصل للفعل ، والفعل أصل لباقي المشتقات[١] .

لكن المنتجب لم يلزم نفسه بمذهب البصريين ، وكان يشير إلى أن الاشتقاق يكون من الفعل ، وأكثر من ذلك ما كان يشير فيه إلى أن الاشتقاق يكون من الجواهر ، أي : من أسماء الأعيان والأجناس والأصوات ، ومن أسماء المعاني من غير المصادر ، وكذلك أشار إلى أن الاشتقاق يكون من المصدر .

كما أنه أدخل (النحت) ضمن ظاهرة الاشتقاق ، وهو بذلك يعد سابقاً على بعض علماء اللغة العرب المحدثين ، الذين جعلوا (النحت) من أنواع الاشتقاق وأقسامه .

فقد قال : « وأما البسملة فهي ... مشتقة من اسمين : من بسم ، ومن لفظ الجلالة، ونظيرها (حوقل) الرجل : إذا قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، (وهلل) : إذا قال:لا إله إلا الله ، أخذتا من حروف هذه الكلمات ، وقالوا - أيضاً - : عبشمي في (عبد شمس) ، وأنشد الخليل :

أَقُولُ لَهَا وَدَمعُ العَينِ جَارٍ ... أَلَمْ تَحزُنكِ حَيعَلَةُ المُنَادِي »[٢] .

وكذلك علل أسباب التسمية في كثير من الألفاظ .

وقد نبه المنتجب إلى أن الاسمَ الأعجميَّ لا اشتقاق له في العربية ، فقال : « وعيسى : اسم سُرْيَانِيٌّ لا اشتقاقُ له ، وقيل : هو من العِيْسِ ، وهو بياض الإبل،يخالطها شيء من الشقرة ، وقيل : من العَوْسِ ، وهو السياسة »[٣] .

وما نبه عليه المنتجب هو الصحيح ، وهو رأي جمهور أهل اللغة ، قال ابن السراج في (باب ما يجب على الناظر في الاشتقاق) : « مما ينبغي أن يُحذَرَ منه

---

(١) ينظر : تصريف الأسماء : ٤١ .

(٢) الفريد ١ / ١٤٨ - ١٤٩ .

(٣) المصدر السابق ١ / ٣٣١ .

غاية الحذر أن يُشتَقّ من لغة العرب لشيء قد أخذ من لغة العجم ، قال : فيكون بمنزلة من ادَّعَى أن الطيرَ ولد الحوت »[١] .

وأما من ذهب من اللغويين إلى اشتقاق الأعجمي من العربي فقد خلط ، وبالغ في القياس على ما اشتقه العرب .

ومن هؤلاء ابن دريد[٢] وياقوت الحموي[٣] .

ويبدو أن الذي دفع بعض اللغويين إلى القياس على ما اشتقه العرب محاولتهم تعليل بعض الأسماء العربية وغير العربية .

والواضح في عدم تقيد المنتجب برأي البصريين فقط في أصل الاشتقاق أنه ينهج نهجاً علمياً في إبراز ظاهرة الاشتقاق بعيداً عن مواطن الخلاف الذي لا طائل تحته ؛ لأن المسألةَ جُدُلِيَّة ، ولا يُبنَى على الخلافِ فيها فائدة كبيرة ؛ وليس له ثمرة في الاستعمال .

وقد كان أصل الاشتقاق عنده على النحو التالي :

١ - الفعل :

يقول المنتجب عن لفظ (الشيطان) : « واشتقاقه من شَطَنَ إذا بَعُدَ ، ومنه بئر شَطُونٌ : أي : بَعِيدَةُ القَعْرِ ، ونوًى شَطُونٌ : أي : بَعِيدةٌ ، قال الشاعر :

نَأَتْ بِسُعَادَ عَنكَ نَوًى شَطُونُ ... فبانت والفؤاد بها رهين

سُمِّيَ بذلك لبعده من الصلاح والخير .

أو**من** شاط : يشيط إذا هلك ، وبطل ، ومنه قول الأعشى :

... وَقَدْ يَشِيطُ عَلَى أَرْمَاحِنا البَطَلُ

سمي بذلك لهلاكه بالمعصية »[٤] .

وقد اختُلِفَ في وزنِ الشيطانِ واشتقاقِهِ، فذهب الجمهورُ إلى أنه من (شَطَنَ)، أي :بَعُدَ، وقيل: من : (شَاطَ)، أي: ذَهَبَ، أو احترَقَ، أو هَلَكَ، أو بَطَلَ، وقد ذكر المنتجَبُ الوجهين، ولم يُرَجِّحْ أحدَهُما، كما فعل سيبويه قبله[١]، وعلى رأي الجُمهور تكون النونُ أصليةً؛ لأنها لامُ الكلمةِ، والألفُ تحذفُ في تصاريفِ الكلمةِ ، ووزنُهُ (فَيْعَال)، وأما على الرأي الآخر فيكونُ وزنه (فَعْلان)، وقد ضُعِّفَ هذا الرأيُ؛ لأنه لم يُسْمَعْ في تصاريفِهِ إلا ثبوتُ النونِ وحذفُ الألفِ، ويبدو أن سيبويه والمنتجَبَ نظرا إلى أن معنى (بَعُدَ) قريبٌ من معنى (هَلَكَ)

---

(١) الاشتقاق : ٤١ ، وينظر : المعرب : ٣ ، والمزهر ١ / ٣٥١ .

(٢) ينظر : الجمهرة ٣ / ٣٣٣ ، ويراجع : مقدمة الاشتقاق : ٣٣ - ٣٤ .

(٣) ينظر : معجم البلدان ١ / ١٢ ، ٣٧ ، ١٥٩ .

(٤) الفريد ١ / ١٤٧ - ١٤٨ .

أو (بَطَلَ) أو (ذَهَبَ) أو (احترَقَ) ؛ لأنه يجمعها معنى الإزالةِ والانتهاءِ، فلم يُرجِّحا أحدَ الرأيين.[١]

وقال – أيضاً – : « والسراط : الجادة ، من سَرَطَ الشيءَ إذا ابتلعه ، وسُمِّيت الجادة سراطاً لجريان الخلق فيه ، كجريان لقمة المبتلع في حلقومه »[٢] .

كما قال : « والفسق : الخروج عن الشيء ، من قولهم : فسقت الرطبة : إذا خرجت من قشرها »[٣] .

٢ – المصدر :

قال المنتجب : « وأصل (يؤمنون) : يؤأمنون بهمزتين ، والماضي منه (آمن) ، وأصله : (أَأْمَنَ) ، ووزنه (أَفْعَلَ) ، فالأولى مزيدة، والثانية أصلية ؛ لأنه من الأَمنِ »[٤] .

وقال – أيضاً – عن القراءات الواردة في قول الله تعالى : ﴿ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾[٥]: « وفيها وجه سابع: (عِشَاوَة) بالعين غير المعجمة، من (العَشَىٰ) المقصور ، مصدر الأعشى ، وهو الذي لا يبصر »[٦] .

كما قال : « والاستسقاء : طَلَبُ السَّقْيِ ... وألفه منقلبة عن الياء ؛ لأنه من السَّقْيِ »[٧] .

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٢١٧، ٢١٨، والتبيان ١/٢، واللسان (شيط) ٧/٣٣٨، و(شطن)١٣/٢٣٨.

(٢) المصدر السابق ١ / ١٧٢ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٢٥٩ ، كما ينظر على سبيل ا[illegible]ال لا الحصر : ١ / ١٦٠ ، ١٨٧ ، ١٩١ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ، ٢٢١، ٢٢٩ ، ٣٥[illegible] ٣ [illegible] ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٨٢ ، ٢٨٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٥ ...

(٤) المصدر نفسه ١ / ١٨٨ .

(٥) البقرة : (٧) .

(٦) الفريد ١ / ٢١٥ .

(٧) المصدر السابق ١ / ٢٩٨ كما ينظر – أيضاً [illegible] / ١٦٩ ، ٢٥٧ ، ٢٩٦ ، ٣٥٣ ، ٣٦٢ ، ٥٠١ ، ٥٩٢ ، و ٣ / ١٤٦ .

٣ – أسماء المعاني من غير المصادر وأسماء الأعيان والأصوات :

الاشتقاق من الجواهر – وهي أسماء المعاني من غير المصادر وأسماء الأعيان والأجناس والأصوات – قليل ، قال السيوطي : « اشتقاق العرب من الجواهر قليل جدّاً ، والأكثر من المصادر »[١] .

وقد ذهب الشيخ أحمد الحملاوي وعبدالله أمين والدكتور صبحي الصالح من علماء اللغة المحدثين إلى أن أصل المشتقات : أسماء الأعيان والأصوات وأسماء المعاني من غير المصادر[٢] .

ويعد المنتجب من علماء اللغة القدامى الذين نبهوا على الاشتقاق من الجواهر ، بل إن الاشتقاق من الجواهر عند المنتجب أكثر من الاشتقاق من الأفعال والمصادر .

والذين يقولون بذلك لا شك أنهم يجعلون الأسماء أصل المشتقات .

فأسماء المعاني أو أسماء الأجناس المعنوية هي المعروفة في الاشتقاق الصغير ، وأضافوا عليها أسماء العدد واسم الزمان .

وأما أسماء الأعيان والأجناس المحسوسة فكثيرة جدّاً ، ومنها : أسماء القبائل والأمكنة والأقارب وأعضاء الجسم ، وكذلك الذهب والفضة والدينار والدرهم والرجل والشجر والبقر والحجر والتراب والرمل واللجام والتيس والفيل والناقة والأتان وغيرها[٣] .

والحقيقة أنه قد وقع الاشتقاق كثيرا من أسماء الأعيان والأجناس والمعاني ، وهذا ما يجعلنا نطمئن إلى أن ما أشار إليه المنتجب كثيراً في الاشتقاق منها يُعَدُّ أقربَ إلى طبيعة اللغة ، ويقرُّه العقلُ والمنطقُ ، يقول الدكتور صبحي الصالح : « فمن ذا الذي يصدق أن مصدر (التأبل) أي : اتخاذ الإبل قد وضع قبل أن

---

(١) المزهر ١ / ٣٥٠ .

(٢) ينظر : شذا العرف : ٦٨ ، والاشتقاق : ١٤ ، ودراسات في فقه اللغة : ١٨٠ .

(٣) ينظر : شذا العرف : ٦٨ ، والاشتقاق ، لعبد الله أمين : ١٤٧ – ١٤٨ ، وفقه اللغة ، للدكتور وافي : ١٧٩ ، وتصريف الأسماء : ٤٥ .

يوضع لفظ (إبل) نفسه ؟ ... وكيف لا تكون أسماء الأعيان أصول المشتقات كلها ، وقد أكثر العرب من اشتقاق الأفعال والمصادر من هذه الأسماء ؟! »[١] .

ومع كثرة الاشتقاق من أسماء الأعيان والأجناس فإن علماء اللغة المتقدمين لم يكونوا يجهلون هذا الأمر ، لكنهم نظروا إليه من زاوية أخرى ، وهي أن هذا الاشتقاق – وإن كان كثيراً – ليس قياسياً .

وقد عللوا ذلك بقولهم : إن ما ورد من المشتقات من الأعيان قليل بالنسبة إلى ما ورد من المشتقات من المعاني[٢] .

أما علماء اللغة المحدثون فقد رأوا أن المشتقات من الأعيان في ذاتها مطمئنة ، وأن حاجة العلم إليها ماسَّة ، بخلاف حاجة الأدب .

ولذلك فقد رأى مجمع اللغة العربية الاشتقاق من أسماء الأعيان قياسياً في لغة العلوم ، وأقر الاشتقاق من أسماء الأعيان عند الضرورة فيها[٣] .

ومن الأمثلة التي ذكرها المنتجب ما يلي :

يقول المنتجب : « والمضارعة مشتقة من الضرعين ، كأن المعنى أن الشيئين إذا تشابها فكأنهما قد رضعا من ضرع واحد ، وقيل : إن ذلك لما بين الضرعين من المشابهة »[٤] .

وقال : « والعبادة أصلها : الخضوع والتذلل ، من قولهم : طريق معبد ، أي : مذلل ، ومنه : ثَوْبٌ ذُو عَبَدَةٍ إذا كان في غاية الصَّفَاقَةِ وقُوَّةِ النسج »[٥] .

---

(١) دراسات في فقه اللغة : ١٨٢ ، ويراجع : الاشتقاق ، لعبد الله أمين : ١٤٧ – ١٤٨ .

(٢) ينظر : تصريف الأسماء : ٤٦ .

(٣) ينظر : فقه اللغة ، للدكتور وافي : ١٧٩ – ١٨٠ ، وتصريف الأسماء : ٤٦ نقلاً عن مجلة مجمع اللغة العربية ١ / ٣٦ و ٢٣٢ – ٢٦٨ .

(٤) الفريد ١ / ١٦٩ .

(٥) المصدر السابق ١ / ١٧٠ .

وفي قوله تعالى : ﴿ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾[١] يقول المنتجب : « وقرئ : (اعتدت) من العتاد بمعنى العدة ، يقال : أخذ للأمر عدته وعتاده أي : أُهْبَتَهُ وآلته »[٢] .

وقال – أيضاً – : وفي (رُبوة) لغات : ضم الراء وفتحها وكسرها ، وقد قرئ بهن ، وفيها لغات أُخَرُ : برَباوة ، وربِاوة ، ورُباوة ، ورُباء ، وكل ذلك من الرَّابِيَة »[٣] .

كما قال : « وقوله : ﴿ وَظِلٍّ مِن يَحْمُومٍ ﴾ واليَحْمُومُ : الدُّخَانُ الأَسودُ الشديد السواد ، مشتق من الحميم أو الحُمَم ، وهو الرماد والفحم ، يَفْعُول منه »[٤] .

وقال : « و (مواقيت) جمع ميقات ، وأصله : موقات ؛ لأنه من الوقت »[٥] .

وفي قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾[٦] يقول المنتجب : « وأصلها : سنْهة ، بوزن جبهة (فَعْلة) ، من سَنَهَت النخلةُ ، وتَسَنَّهَت : إذا أتت عليها السُّنون ، أو حذف الألف المنقلبة عن الواو ، وأصلها : سنوة ، بدليل قولهم : سنوات ، واشتقاقه من السنة على الوجهين ، ومعناه : لم تغيره السُّنون ؛ لأن الشيء يتغير بمرور الزمان »[٧] .

كما قال : « والأصيل : الوقت بعد العصر إلى المغرب ، قيل : واشتقاقه من

---

(١) البقرة : (٢٤) .

(٢) الفريد ١ / ٢٥٠ .

(٣) المصدر السابق ١ / ٥١٠ .

(٤) المصدر نفسه ٤ / ٤١٩ .

(٥) المصدر نفسه ١ / ٤٢٥ .

(٦) البقرة : (٢٥٩) .

(٧) الفريد ١ / ٥٠٠ .

الأصل الذي ينتهي إليه النهار ، وينشأ عنه الليل ، فهو أصل لهما على هذا المعنى »[١] .

وقال كذلك : « وسواء اسم مشتق من التساوي ، وهو بمعنى الاستواء ، تقول : استوى الشيءُ إذا اعتدل استواءً »[٢] .

وقال – أيضاً – : « قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللهَ لَا يَسْتَحْيِي ﴾ (يستحيي) بياءين ... وعينه ولامه ياءان من الحياء »[٣] .

وقال : « وكلُّ عاتٍ فرعونُ ، ولِعُتُوِّ الفَرَاعِنة اشتقوا (تَفَرْعَنَ) فلان : إذا عتا وتجبر ، وهو ذو فرعنة ، أي : دهاء ومكر »[٤] .

كما قال : « والاستصراخُ : الاستغاثة ، مشتق من الصُّراخ ، وهو الصوتُ »[٥] .

---

(١) الفريد ٢ / ٤٠٠ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٢١١ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٢٥٤ – ٢٥٥ .

(٤) المصدر نفسه ١ / ٢٨٨ .

(٥) المصدر نفسه ٣ / ٧١٠ ، كما ينظر : ١ / ١٦٩ ، ٢٦٣ ، ٢٦٧ – ٢٦٨ ، ٢٧٦ ، ٢٨٨ ، ٣٠١ ، ٣٥٣ ، ٣٧٦ ، ٣٩٠ ، و ٤ / ٣٠ ، ٥٠٥ .

المبحث الخامس :

جموع التكسير

عُني علماء العربية بصيغ جموع التكسير عناية كبيرة ، فوضعوا لها مقاييس بحسْب ما سمع عن العرب من جموعها[١] ، وكان اعتمادهم فيها على الكثير الشائع والمشهور مما سمع من لغات العرب ، وعدوا ما خالف مقاييسهم إما نادراً ، أو شاذاً ، وربما جعلوه اسم جمع لا جمعاً ؛ لأن جمع التكسير باب لا يأتي على جميعه القياس .

وقد علل ذلك الصيمري بقوله : « اعلم أن جمع التكسير كثير الاختلاف ، لا يكاد يسلم فيه بناء من كثرة الشذوذ ، وأكثره اختلافاً أبنية الثلاثي ؛ لأنها أكثر من غيرها في الكلام ، وأكثر الثلاثي اختلافاً ما كان على (فَعْل) ، نحو : (كلب) ؛ لأنه أخف أبنية الثلاثي وأكثرها ، وإذا كثر الشيء في بابه كثر التصرف فيه »[٢] .

وقد تمثل جهد المنتجب في العناية بصيغ جموع التكسير فيما يلي :

١ - لقد عَرَّفَ المنتجب صيغَ جموع التكسير بتعريفه جمعي القلة والكثرة عندما قال : « وأبنية الجمع القليل (أَفْعُل) و (أَفْعَال) و(أَفْعِلَة) و (فِعْلَة) ، كأَعْبُدٍ وأثوابٍ وأحْمِرَةٍ وغِلْمَةٍ ، وما عداهن فهو للكثرة ... وجمع القليل أوله ثلاثة ، ونهايته عشرة ، وجمع الكثير أوله أَحَدَ عَشَرَ ، وليس له نهاية يوقف عندها »[٣] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٣ / ٥٦٧ - ٦٥٠ ، والأصول ٢ / ٤٢٩ - ٤٥٠ ، و ٣ / ٥ - ٣٥ ، والتبصرة ٢ / ٦٤٠ - ٦٨٥ ، وشرح المفصل ٥ / ٦ - ٨٦ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٨٠٧ - ١٨٩٠ ، وشرح الشافية ، للرضي ٢ / ٨٩ - ٢١٠ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٤٥٢ - ٤٧٦ ، والهمع ٦ / ٨٧ - ١٢٩ ، وشرح الأشموني ٤ / ١١٩ - ١٥٤ .

(٢) التبصرة ٢ / ٦٤٠ .

(٣) الفريد ١ / ١٧٢ ، وهذا رأي الجمهور ، ويرى السعد أن مبدأ كل منهما ثلاثة ، وانتهاء القلة عشرة ، ولا نهاية للكثرة ، فينوب عنده جمع الكثرة عن القلة مطلقاً . ينظر : شذا العرف : ٩٩ ، وتصريف الأسماء : ٢٠٦.

٢ – أشار إلى أن جمع التصحيح موضوع للقلة ، لكنه قد جاء – أيضاً – للكثرة ، فقال – عن قراءة ابن مسعود وغيره: ﴿ فَالصَّوَالِحُ قَوَانِتُ حَوَافِظُ ﴾[1] – : « على فواعل ، وهو جمع تكسير يدل على الكثرة ، وجمع التصحيح موضوع للقلة ؛ لأنه على حد التثنية ، ولفظ الكثرة أشبه بمعنى الكثرة .

وقد جاء لفظ الصحة بمعنى الكثرة ، قال الله تعالى : ﴿ وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ ﴾ ،وعليها قول حسان :

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى ... »[2] .

٣ – ذكر أن العرب قد يقتصرون على مثال القلة فقط ، أو على مثال الكثرة فقط في بعض الأمثلة فلا يتجاوزونه ، فقال : « وقد يقتصرون في بعض الأمثلة على مثال القلة ، فلا يجاوزونه ، كالأَرْجُلِ والأَكُفِّ ، وفي بعضه على مثال الكثرة ، كالسِّبَاعِ الشُّسُوع ، وذلك مسموع »[3] .

٤ – ذكر أن العرب قد يتوسعون في بعض الأمثلة ، فيستعملون جمع القلة مكان جمع الكثرة أو العكس ، حيث قال عن قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾[4]: « وقروء : جمع كثرة ، والموضع موضع قلة ؛ لأنه مميز ، ومميز الثلاثة إلى العشرة بأنه جمع القلة التي هي أَفْعُل ، وأَفعَال ، وأَفعِلَة ، وفِعلَة ، دون جمع الكثرة .

واختلف في سببه ، فقال بعضهم : وضع جمع الكثرة في موضع القلة ؛ لأنهم يتسعون في ذلك ، فيستعملون كل واحد من الجمعين مكان الآخر ؛ لاشتراكهما في الجمعية ، ألا ترى إلى قوله : ﴿ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ ، وما هي إلا نفوس كثيرة .

---

(١) النساء : (٣٤) في قوله تعالى : ﴿ فالصالحات قانتات حافظات ﴾ .

(٢) الفريد ١ / ٧٢٨ .

(٣) المصدر السابق ١ / ١٧٢ .

(٤) البقرة : (٢٢٨) .

وقال بعضهم : لمَّا قال : ﴿والمُطَلَّقَاتُ﴾ ، فجمع أتى بلفظ جمع الكثرة ؛ لأن كل واحدة من المطلقات تتربص ثلاثة أقراء ، وقيل : التقدير : ثلاثة أقراء من قروء ، وقيل : لعل القروء كانت أكثر استعمالاً في جمع قرء من الأقراء ، فأُوثِرُ عليه تنزيلاً للقليل الاستعمال منزلة المهملة ، فيكون مثل قولهم : ثلاثة شموع »[1] .

٥ - حرص المنتجب على ذكر بعض الأمثلة التي جاءت عزيزة في الجمع ، ونبه على ما سمع فيه الجمع على مثال واحد فقط ، كقوله : « قوله - عز وجل - : ﴿ فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ ﴾ جمع (واد) على غير قياس ؛ لأن فاعلاً لا يجمع على أفعلة ، ولم يسمع في غير هذا الحرف ، والذي سوغ ذلك أن (فَعِيلاً) و (فَاعِلاً) يتعاقبان كثيراً في الكلام كَرَحِيم ورَاحِم ، وحَفِيظ وحَافِظ ، وقد جاء (أَفعِلَة) في جمع (فَعِيل) كثيراً ، كَجَرِيب وأَجرِبَة ، وقَفِيز وأَقفِزَة ، وسَرِيّ وأَسرِيَة للنهر ، فكذلك (فَاعِل) جمع على (أَفْعِلَة) لذلك ، وإن كان عزيزاً ، أو كأنه جمع (وديّ) في التقدير ، كَسَرِيٍّ وأَسرِيَة »[2] .

وكذلك قوله : « وقوله : ﴿ قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيّاً ﴾ السَّرِيُّ في اللغة : النَّهرُ الصغيرُ كَالجَدْوَلِ ، وجمعه (أَسرِيَة) و (سِرْيانٌ) كَأَجرِبَة وجربَانٍ ، والسري - أيضاً - السخيُّ من الرجالِ ، يُقالُ : سَرَىٰ : يَسْرُو ، وسَرِي بالكسر : يَسرِي سَرْواً فيهما ، وسَرُوَ : يَسْرُو سَرَاوةً ، أي : صار سرِيّاً ، قال :

وَتَرَىٰ السَّرِيَّ مِن الرِّجَالِ بِنفسِهِ   وابنُ السريِّ إذا سَرَا أَسرَاهُما

وجمعه (سَراة) ، وهو جمع عزيز ، أن يجمع (فَعِيل) على (فَعَلَة) ، لا يعرف غيره »[3] .

---

(١) الفريد ١ / ٤٦٥ وينظر - أيضاً - : ٥٠٦ ، و ٤ / ٧٢٧ .

(٢) المصدر السابق ٣ / ١٣٠ .

(٣) المصدر نفسه ٣ / ٣٩١ - ٣٩٢ .

٦ - أشار المنتجب إلى أن الاختلاف في بعض صيغ جموع التكسير يرجع إلى ظاهرة التذكير والتأنيث في بعض المفردات ، كقوله : « واللسان يذكر ويؤنث ، فمن ذكر جمع على (ألسنة) ، كحمار وأحمرة ، ومن أنث جمع على (ألسن) ، كذراع وأذرع »[١] .

٧ - نقل المنتجب بعض صيغ جموع التكسير التي حكيت في بعض الأسماء الأعجمية ، فقال : « قوله تعالى : ﴿ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ ... وإسرائيلُ : هو يعقوبُ - عليه السلام - لقبٌ له ، قيل : معناه في لسانهم : صَفوةُ اللهِ ، وقيل عبدُ اللهِ ، وهو لا ينصرف للعجمةِ والتعريفِ ، وفيه خمسُ لغات : إسرائيلُ بهمزة بعدها ياء ، وعليها الجمهور ، وإسرائلُ بهمزة من غير ياء ، وإسرأَلُ بهمزة مفتوحة من غير ياء أيضاً ، وإسرالُ بغير همز ولا ياء ، وإسرائينُ بهمزة مكسورة بعدها ياء بعدها نون ، عن الأخفش وغيره ، وحكي في جمعه مكسراً : أَسَارِيلُ ، وأَسَارِلَة ، وأَسَارِل »[٢] .

كما قال : « وقوله : ﴿ وَيَلْبَسُونَ ثِيَاباً خُضْراً مِن سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ ﴾ ... وسُنْدُسٌ : جمع سُنْدُسَةٍ ، وإِسْتَبْرَقٌ : جمع إِسْتَبْرَقَةٍ »[٣] .

وقال : « وجبريل اسمٌ أعجميٌّ ، والمانع له من الصرف العجمة والتعريف .

وقد تكلمت العرب بهذا الاسم على أوجه ، فقالوا : جِبريل بكسر الجيم والراء وياء بعدها بلا همز ، وجَبرِيل بفتح الجيم وكسر الراء وياء بعدها من غير همزة أيضاً ، وجَبرَئل بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة من غير ياء ، وهذه اللغات هي التي قرأ بها الأئمة السبعة ... وفيه لغات أخرى أضربت عنهااستغناءً عنها ، وجمعه على هذه اللغات الأربع[٤] (جَبَارِيل) كَقَنَادِيل »[٥] .

---

(١) الفريد ١ / ٥٩١ ، وينظر - أيضاً - : ٣ / ٢٣٥ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٢٨٠ - ٢٨١ .

(٣) المصدر نفسه ٣ / ٣٣٥ .

(٤) ذكر المنتجب - هنا - ثلاث لغات فيه فقط ، والرابعة (جَبْرَئِيل) بفتح الجيم والراء وبهمزة بعدها ياء . ينظر : مختار الصحاح : ٩١ ، والمصباح المنير : ٣٥ .

(٥) الفريد ١ / ٣٤٥ .

كما قال عن (هَارُوتَ) و (مَارُوتَ) : « وجمعهما : هَوَارِيت وَمَوَارِيت ، كَطَوَاغِيت ، وقيل : هَوَارِتَة وَمَوَارِتَة »(١) .

٨ – نَبَّهَ المنتجب على ما جاء من أبنية جمع التكسير على القياس ، وإن كان الكثير الغالب فيه ما سُمِعَ عن العرب من كَثرةِ أوزانه التي لا تكاد تطرد في القياس ، وهذا ما جعل بعضهم يرى أن جمع تكسير الثلاثي سماعي بأسره ، حتى عَدُّوه من مباحث متن اللغة(٢) .

يقول المنتجب : « و (أُسارى) جمع (أسير) ... وقرئ : بضم الهمزة على وزن (فُعَالى) تشبيها بكسالى وسكارى ، و (أَسرى) على وزن (فَعْلَى) ، وهو القياس ، كجريح وجرحى ، ولك أن تجمعه على (فُعَالى) كسكارى ، وعلى (فُعَلاء) كشهداء وظرفاء ، ولا يجمع بالواو والنون ، وإنما يكسر على ما ذكرت آنفاً »(٣) .

وقال : « وقوله : ﴿ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾ ... وأَذِلَّة جمعُ ذَلِيلٍ يقال : رجلٌ ذليلٌ بَيِّنُ الذُّلِّ والذِّلَّةِ والمَذَلَّةِ ، والذُّلُّ ضِدُّ العزِّ ، وكان القياس أن يجمع على (فُعَلاء) ؛ لأن الأصل في (فَعِيل) إذا كان صفةً أن يُجمعُ على (فُعَلاء) ، كظريف وظرفاء ، وخليط وخلطاء »(٤) .

كما قال : « وسبيل (أَفْعَل) إذا كان صفة أن يجمع على (فُعْل) ، فإن كان اسماً جمع على (أَفَاعِل) ، كأحمد وأحامد »(٥) .

وقال – أيضاً – : « و (بادون) جمع بادٍ ... وقرئ : (بُدًّى) بتشديد الدال مع التنوين ، وهو جمع (بادٍ) ، و(فاعل) إذا كان صفة يجمع على (فُعَّل)

(١) الفريد ١ / ٣٤٩ .

(٢) ينظر : تصريف الأسماء : ٢٠٤ .

(٣) الفريد ١ / ٣٢٨ .

(٤) المصدر السابق ١ / ٦٢٥ ، وينظر – أيضاً – : ٥١١ – ٥١٢ .

(٥) المصدر نفسه ١ / ٢٣٤ .

كغاز وغزى ، وفي التنزيل : ﴿ أَوْ كَانُوا غُزًّى ﴾ »(١) .

ومما نبه على مجيئه على غير قياس في صيغ جموع التكسير قوله : « والعِجَاف ... واحدها : عجفاء ، والذكر أعجف ، والجمع منهما عِجاف على غير قياس ؛ لأن (أفْعَلَ) و(فَعْلاءَ) لا يجمع على (فِعَال) ، ولكنهم بَنَوْهُ على (سِمَانٍ) ، والعربُ قد تَبني الشيءَ على ضِدِّه ، كما قالوا : عدوةٌ بناء على صديقةٍ »(٢) .

٩ – خص المنتجب بعض الأمثلة في صيغ جمع التكسير بتحديد ما جاء منها على زنة جمع القلة وجمع الكثرة ، فقال : « والشِّرَاطُ جمعه في القليل (أسرطة) ، وفي الكثير (شُرُط) »(٣) .

وقال : « وسمي الشهرُ شهراً لشهرته ، وجمعه في القلة (أشهر) ، وفي الكثرة (شهور) »(٤) .

وقال – أيضاً – : « والأَذِلَّةُ : جمع قلة ، والذُّلَلاءُ : جمع كثرة »(٥) .

كما قال : « قوله – عز وجل – : (لِفِتْيَتِهِ) ... وقرئ : (لِفِتْيَانِهِ) ، وهما جمع (فتًى) ، كإخوة وإخوان في (أخٍ) ، غيرَ أن (فِعْلة) للقلة ، و(فِعْلانا) للكثرة »(٦) .

وقال : « (مِنْ دِيَارِكُم) جمع (دار) ، يقال : دَارٌ و(أدْؤُرٌ) بالهمز وتركه في القلة ، وفي الكثير : دِيارٌ ، كَجَبَلٍ وأَجْبُلٍ وجِبَالٍ ، ودُورٍ أيضاً ، كَأَسَدٍ وأُسْدٍ »(٧) .

---

(١) الفريد ٤ / ٣٦ .

(٢) المصدر السابق ٣ / ٦٩ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ١٧٢ .

(٤) المصدر نفسه ١ / ٤٢٠ .

(٥) المصدر نفسه ١ / ٦٢٥ .

(٦) المصدر نفسه ٣ / ٧٨ ، وينظر – أيضاً – : ١ / ٤٨٥ ، و ٣ / ١١١ ، ٦٥٥ .

(٧) المصدر نفسه ١ / ٣٢٧ .

١٠ - عرض المنتجب أمثلة مختلفة لصيغ جمع التكسير ولصيغ جمع الجمع ، وكذلك لصيغ جمع جمع الجمع ، فقال : « والآصال : جمع أُصُل ، وأُصُل : جمع أصيل ، فالآصال جمع الجمع »[١] .

وقال : « وقوله : ﴿ وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ ﴾ قرئ : بفتح الثاء والميم ، وهو جمع ثمرة ، كبقرة وبقر ، وقرئ : بضمهما ، وهو جمع ثِمار ، وثمارٌ جمع ثَمَر ، وثَمَرٌ جمع ثَمَرَةٍ ، فهو جمع جمع الجمع »[٢] .

كما قال : « وقوله : ﴿ أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ ﴾ ... قرئ : (أُولِي الأَيَادِي) على جمع الجمع »[٣] .

١١ - ربط المنتجب بين صيغ جموع التكسير وبين ما ورد من أسماء الجموع أو أسماء الجنس الجمعي ؛ لأنها تشترك معها في الدلالة على ما فوق الاثنين ، فهي تدل معها على معنى الجمعية .

وكان المنتجب متسامحاً في كثير من عباراته عند حديثه عن اسم الجمع أو اسم الجنس الجمعي ، فقد يسمي اسم الجمع أو اسم الجنس الجمعي : جمعاً ، كقوله : « وقوله : ﴿ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَاناً ﴾ ... وقرئ : ... (ورَجْلا) أيضاً ، وهو جمع (راجل) أيضاً ، كَتَاجِرٍ وتَجْرٍ »[٤] .

وقال - أيضاً - : « وقوله : ﴿ مِنَ الطَّيْرِ ﴾ يحتمل أن يكون جمع طائر ، كَتَاجِرٍ وَتَجْرٍ ، وأن يكون مصدر طَارَ : يَطِيرُ طيراً ، كَكَالَ : يَكِيلُ كَيلاً ، ثم سُمِّيَ هذا الجِنسُ من الحيوانِ به »[٥] .

---

(١) الفريد ٢ / ٤٠٠ ، وينظر : ٣ / ١٢٨ - ١٢٩ .

(٢) المصدر السابق ٣ / ٣٣٧ ، وينظر - أيضاً - : ٥٣٠ - ٥٣١ ، ٧٢٠ .

(٣) المصدر نفسه ٤ / ١٧٠ .

(٤) المصدر نفسه ١ / ٤٨٢ .

(٥) المصدر نفسه ١ / ٥٠٣ - ٥٠٤ .

وقال في موضع آخر : « والطيرُ : اسمُ جمعِ كَرْكَبٍ »[1] .

ومن ذلك قوله : « والمُوْجُ : جمع مَوجَةٍ »[2] .

كما قال : « ﴿ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ ﴾ (أناس) اسم جمع لا واحد له من لفظه »[3] .

مما سبق يتضح أن المنتجب كان يقف مع اللفظة القرآنية ، ويتتبع ما سُمِعَ فيها من أبنية مختلفة ، وكانت معرفته بلغات العرب المختلفة تمده بعدد كبير من الأمثلة .

كما أن المنتجب في بعضِ تناوُلِهِ صيغَ جُموعِ التكسير قد فاق بعض ما سطره أصحاب المعاجم فيها .

وكذلك فإن قدرته على الاستقصاء في ذكر الأبنية ونظائرها جعلته يميز بين الأبنية بالتنبيه على ما جاء على القياس ، وما سُمِعَ عن العرب وحُفِظَ ، ولم يجرِ على القياس .

وإليك نماذج أخرى لما ذكره المنتجب من جموع التكسير التي جاءت على أكثرَ من صيغة :

١ – ما جاء على (فُعْل) و (فُعُل) :

يقول المنتجب : « العوان : النصف في سنها من كل شيء، والجمعُ (عُوْنٌ) بإسكان الواو ، قال :

نَوَاعِمُ بينَ أَبْكَارٍ وعُونٍ ...

(١) الفريد ٣ / ٢٤٢ .

(٢) المصدر السابق ٢ / ٦٢٨ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٢٩٩ ، وينظر –أيضاً– : ١ / ١٦٥، ٣١٧، ٣٤٧، ٤٠٠ ، ٤٩٧ ، ٥٤٩ ، ٥٦٧ ، ٥٩١ ، و ٢ / ٥٤٤ ، و ٣ / ٢٦٠ ، ٢٨٧ ، ٥٦٨ ، ٥٧٥ ، ٦١٦ ، ٧١١ .

وروي : (عُوُن) بضم الواو »[1] .

وقد نسبت (فُعْل) إلى تميمٍ ، و(فُعُل) إلى أهلِ الحجازِ[2] ، والمقيسُ منهما (فُعُل) ؛ لأنه يكون في كلِّ اسمٍ رباعيٍّ قبل آخره مدٌّ ، صحيحِ الآخرِ ، مذكراً كان أو مؤنثاً .

٢ – ما جاء على (فِعَل) و(فُعَل) :

قال المنتجب : « والحلية : الزينة بالذهب والفضة وغيرهما من الجواهر ، كحلية المرأة والسيف وغيرهما ، وجمعها (حِلًى) بالكسر ، كَلِحيَةٍ ولِحًى ، وربما ضُمَّ »[3] .

و(حِلًى) و(لِحًى) بالكسر على القياس ؛ لأنهما جاءتا على (فِعْلة) بكسرٍ فسكونٍ ، وأما (حُلًى) و(لُحًى) فإنهما سماعيان .

٣ – ما جاء على (أفْعَال) و(فُعُول) :

قال المنتجب : « فجمعُ مُلكٍ : أملاكٌ وملوك »[4] .

و(أَملَاكٌ) جمعُ قِلَّةٍ ، و(مُلُوكٌ) جمعُ كَثرَةٍ ، وكلاهما مَقيسٌ .

٤ – ما جاء على (فِعَال) و(فُعَلاء) :

قال المنتجب : « وأليم يجمع على (إلام) وعلى (أُلَمَاء) ككريم وكرام وكرماء »[5] .

وكلا الجمعين جاء على القياس في جمع الكثرة .

---

(١) الفريد ١ / ٣٠٨ – ٣٠٩ ، وينظر : ٣ / ١٤٨ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣ / ٦٠١ – ٦٠٢ .

(٣) الفريد ٣ / ١٣١ ، وينظر : ٤ / ٣٧ .

(٤) المصدر السابق ١ / ١٦٦ ، وينظر : ٤ / ٣٣٣ .

(٥) المصدر نفسه ١ / ٢٢٢ ، وينظر : ١ / ٥١١ – ٥١٢ ، ٦٩٧ .

وهناك عشرات الأمثلة لصيغ جموع التكسير التي جاءت على أكثرَ من بناءٍ ، لكن المنتجب ذكر كلاًّ منها مرةً واحدةً فقط ، وإيثاراً للاختصار فسأعرضها بإيجاز ، وذلك بذكر أبنيتها وأمثلتها على النحو التالي :

أولاً : ما جاء من صيغ جموع التكسير على بناءين :

مثّل المنتجب لما جاء على (فُعَّال) و(فُعّل) بقوله : « وجمع مالك : مُلاّك ومُلّك »(١) .

وما جاء على (أَفْعُل) و(فُعُول) قال فيه : « وجمع مَلْكٍ : أملُكٍ ومُلُوك »(٢) .

وما جاء على (أَفعَال) و(فِعَال) مثّل له بقوله : « والهمزة في (ماء) بدل من هاء ، هي لامه ، بدليل قولهم في تصغيره : (مويه)، وفي جمعه : أَمْوَاهٌ ومِيَاهٌ »(٣) .

وما جاء على (أَفْعِلاء) و (أَفْعِلة) قال عنه : « رجل ذليل ... من قوم أَذِلَّاء وأَذِلَّة »(٤) .

وما جاء على (فِعَلة) و(فُعُول) مثّل له بقوله : « والقِردُ معروفٌ ، ويُجمعُ على قِرَدَة وقُرُود »(٥) .

وقال عما جاء على (أَفَاعِيلَ) و (أَفَاعِلَ) : « والأَمَانيُّ ... جمع (أُمنِيَة)، وأصلها (أُمْنُوْيَة) على وزن (أُفْعُولَة) كأُرْجُوزَة ، وما كان على هذا الوزن فإنه يُجمعُ على (أَفَاعِيلَ) و (أَفَاعِلَ) »(٦) .

---

(١) الفريد ١ / ١٦٦ .

(٢) المصدر السابق ١ / ١٦٦ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٢٤٤ .

(٤) المصدر نفسه ١ / ٣٠٢ .

(٥) المصدر نفسه ١ / ٣٠٦ .

(٦) المصدر نفسه ١ / ٣١٩ .

وأما ما جاء على (فَعَالى) و (أفعال) فقال عنه : « واليتامى : جمع يتيم ، كنديم وندامى ، ويجمع – أيضاً – على أيتام »[١] .

ومثل لما جاء على (فُعُول) و (فِعُول) بقوله : « وقرئ : (البُيوت) بضم الباء على الأصل ؛ لأنه جمع على (فُعُول) و: بالكسر ؛ لأن بعده ياءً والكسر من جنسها ... وكذلك القول في (العُيون) و(العُيوب) و(الجُيوب) و(الشُّيوخ) فاعرفه »[٢] .

وما جاء على (فُعَل) و(فِعَال) قال عنه : « وقوله : ﴿فِي ظُلَلٍ﴾ ... جمع ظُلَّة ، كظُلْمَةٍ وظُلَم ... وقرئ في غير المشهور : ﴿فِي ظِلَالٍ﴾ ، وذلك يحتمل أن يكون جمع ظُلَّةٍ أيضاً ، كقُلَّةٍ وقِلَالٍ »[٣] .

وما جاء على (أَفْعُل) و(فِعَال) قال عنه : « ووزن (أَمَة) : (فَعَة) ، ولام الكلمة محذوفة ، وأصلها (أَمَوَة) بالتحريك ؛ لأنهم جمعوها على (آمٍ) وهو (أَفْعُل) ، وعلى (إماء) ، وهو (فِعَال) ، كما قالوا : أَكَمَة وآكُم وإِكَام ، ولم يجمعوا (فَعْلة) بالتسكين على ذلك ... و(أَفْعُل) بمنزلة المفرد من حيث إنه علم القلة ، ويجمع،فيقال : أكلُب وأكالِب ، فلمَّا كان كذلك صارت (أمة) كأنَّ اللامَ قد ثَبتَت فيها ؛ لمجيءِ مثالٍ ما هو بمنزلة المفرد،واللام موجودة فيه »[٤] .

ومثّل لما جاء على (فُعَل) و(فُعْل) بقوله : « والجمهور على فتح لام (زُلَف) ، وهي جمع (زُلْفة) ، كَظُلُمٍ وغُرُفٍ في جمع ظُلْمَةٍ وغُرْفَةٍ .

وقرئ ... : (وزلْفا) بإسكانها ، وهي جمع (زُلْفَةٍ)، كَبُسْرَةٍ وبُسْرٍ »[٥] .

---

(١) الفريد ١ / ٣٢٥ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٤٢٦ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٤٤٤ .

(٤) المصدر نفسه ١ / ٤٥٩ .

(٥) المصدر نفسه ٢ / ٦٧٦ .

وما جاء على (أَفْعِلة) و(فُعُل) قال عنه : « والرماد معروف ، وجمعه : أَرْمِدَة ورُمُد »[١] .

كما مثّل لما جاء على (فُعِيل) و (فَعَائل) بقوله : « الوسيلة : هي ما يتوسل به ... والجمع الوُسِيلُ والوَسَائِلُ »[٢] .

وذكر ما جاء على (فعاليت) و (فَعَالٍ) ، فقال : « وقوله : ﴿ قَالَ عِفْرِيتٌ مِنَ الْجِنِّ ﴾ التاء في (عفريت) مزيدة ؛ لأنه من العفر ، وهو التراب ... وجمعه عفاريت وعفار كجوارٍ »[٣] .

وبعضُهم يرى أن التاءَ في (عِفريت) للإلحاقِ، فيكونُ جمعُهُ على وزن (فَعَالِيل)؛ لأنَّ الإلحاقَ يُلحِقُ وزناً بوزنٍ آخرَ(*).

كما ذكر ما جاء على (فُعَل) و(فِعَال) ، فقال : « والبقعة : القطعة من الأرض ... وجمعها بقع ، كغرف في غرفة ، وبِقَاع ، كعلبة وعِلَاب »[٤] .

وما جاء على (فِعَال) و(فُعَال) مثّل له بقوله : « قالوا : [رِخَال ورُخَال][٥] ، وهو جمع رخِل بكسر الخاء ، والرَّخِلُ : الأنثى من أولادِ الضَّأْنِ ، و : غنم رِباب ورُباب »[٦] .

وقال عما جاء على (فُعْل) و(فُعْلان) : « وصمٌّ جمعُ أَصَمَّ ، يقال : أَصَمُّ وصُمٌّ وصُمَّانٌ ، كما يقال : أَسْوَدُ وسُودٌ وسُودَانٌ »[٧] .

ثانياً : ما جاء من صيغ جموع التكسير على ثلاثة أبنية :

١ - فِعَال وفُعَّال وفُعْل :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَاناً ﴾ ... هو جمع (راجل) ، كصاحب وصِحَاب ، وقائم وقِيَام ، وقرئ ... : (رُجَّالا) أيضاً بالضم مع

---

(١) الفريد ٣ / ١٥٥ .

(٢) المصدر السابق ٣ / ٢٨٣ .

(٣) المصدر نفسه ٣ / ٦٨٥ . (*) ينظر : اللسان (عفر) ٤/ ٥٨٦.

(٤) المصدر نفسه ٣ / ٧١٣ .

(٥) في المحقق : (إرخال) ، والمثبت من النسخة (د) .

(٦) المصدر نفسه ٤ / ٤٥٨ .

(٧) المصدر نفسه ١ / ٢٣٤ .

التشديد على أنه جمع (راجل) أيضاً ، كشاهد وشُهَّاد ، وكاتب وكُتَّاب ، و : (رَجْلا) أيضاً ، وهو جمع (راجل) أيضاً ، كتَاجِرٍ وَتجْرٍ »[1] .

٢ - فُعَالى وفَعَالى وفَعْلى :

قال المنتجب : « قوله تعالى ... : ﴿ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ ﴾ ... جمع سكران ، ويجوز فتح السين ... وقرئ : (سكرى) بفتح السين وإسكان الكاف ، كَعَطْشَىٰ ، وفيه وجهان : أحدهما : أنها جمع ، كَهَلْكَىٰ وجَوْعَىٰ »[2] .

٣ - فُعْل وأَفْعَال وفِعْلان :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ ... وجمعه غُوطٌ وأَغْوَاطٌ وغِيطَانٌ »[3] .

٤ - فَعَل وفُعُل وأَفْعِلة :

يقول المنتجب : « والعَمَد بفتح العين والميم ، يحتمل أن يكون جمع عماد ، كإهاب وأَهَب ، وأن يكون جمع عَمُود ، كأديم وأَدَم ، وقرئ : (بِغَيرِ عُمُدٍ) بضمتين ، وهو جمع عمود ، كرَسُول ورُسُل ، أو جمع عِمَاد ، كَكِتَابٍ وكُتُب ، وكلاهما جمعُ كثرةٍ ، وأما جمع القلة فأَعمِدَة »[4] .

٥ - فعائل وفُعْل وفُعُل :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ فِي الْمَدَائِنِ ﴾ إما(مَفَاعِلُ)من دَانَ : يَدِينُ ، والهمز فيه مسموعٌ ، وإما(فَعَائِلُ)من مَدَنَ بالمكانِ إذا أَقَامَ به ، ومنه سُميت المدينة ، وهي(فعيلة)، وهو الجيد ؛ لأجل الهمزة ، أعني :(فعائل)، وتجمع - أيضاً - على مُدْنٍ وَمُدُنٍ ، بالإسكان والتحريك »[5] .

---

(١) الفريد ١ / ٤٨٢ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٧٣٨ - ٧٣٩ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٧٤٠ .

(٤) المصدر نفسه ٣ / ١١١ .

(٥) المصدر نفسه ٣ / ٦٥٤ .

ثالثاً : ما جاء من صيغ جموع التكسير على أربعة أبنية :

١ – فُعَلاَء وفِعَال وأَفْعِلاء وفُعَال :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ إِنَّا بُرَءَاؤُا مِنكُمْ ﴾ جمع بَرِيءٍ ، ككرماءَ وظرفاءَ جمعُ كريمٍ وظريفٍ ، و (بُرَءَاؤُ) قراءة الجمهور ، وقرئ : (بِرَاءٌ) بكسر الباء وهمزة واحدة وبالألف،في وزن قولك : (بِرَاعٌ) ، وهو جمع (بريء) أيضاً ، ككرام في جمع كريم ، ولك أن تجمعه على (أَبرِيَاء) ، كأصدقاء في جمع صديق ، وعلى (بُرَاءٍ) ، على إبدال الضم من الكسر »[1] .

٢ – فُعّل وفُعَاة وفَعيل وفُعّال :

قال المنتجب : « وقوله ... : ﴿ أَوْ كَانُوا غُزًّى ﴾ ... وهو جمع غازٍ ، كَعافٍ وعُفًّى ، ويجمع على (غُزَاةٍ) ، كقاضٍ وقُضَاةٍ ، وعلى (غَزِيٍّ) ، كَقَاطِنٍ وقَطِينٍ ، وعلى (غُزَّاءَ) ، كَكَافِرٍ وكُفَّارٍ »[2] .

٣ – فَعْل وأَفْعَال :

قال المنتجب : « وجمعُ الآيةِ (آيٌ) ، وآياتٌ ، وآيايٌ ، قال :

لَمْ يُبقِ هَذَا الدَّهرُ مِن آيَاتِهِ ...

وَآيَاءٌ أيضاً »[3] .

---

(١) الفريد ٤ / ٤٥٨ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٦٤٩ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٢٨٠ .

المبحث السادس :

الحذف

مر معنا في مبحث (إسكان المتحرك للتخفيف) حذف الحركة ، وهو ضرب من ضروب الحذف المستعمل في لغة العرب .

فقد يكون المحذوف حركة ، وربما كان حرفاً ، أو جزءاً من كلمة ، وقد يكون كلمة أو جملة .

وهو يمثل ظاهرة صوتية لغوية ، والغرض منها طلب الخفة في الكلام ، والتماسها في النطق على اللسان .

وقد أشار إلى هذه الظاهرة الصوتية اللغوية كثير من علماء اللغة القدامى ، كسيبويه[١] ، والمبرد[٢] ، وأبي عبيدة[٣] ، والأخفش[٤] ، وابن جني[٥] ، والجوهري[٦] ، وابن فارس[٧] ، ، والثمانيني[٨] ، وابن مالك[٩] ، وابن هشام[١٠] ، وابن عقيل[١١] ، والسيوطي[١٢] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ١١٤ ، ٣٦٦ ، ٤٠٥ ، ٤٢٢ ، ٤٨٢ - ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، و ٢ / ١٤٠، ١٩٦ ، ٢٠٤ . و ٣ / ٥٠٢ - ٥٠٣ .

(٢) ينظر : المقتضب ١ / ٢٢٢ ، و ٣ / ١٦٦ - ١٧٠ .

(٣) ينظر : مجاز القرآن ٢ / ٧٦ .

(٤) ينظر : معاني القرآن ١ / ١٥٥ ، و ٢ / ٣٩٩ ،

(٥) ينظر : الخصائص ٢ / ٣٦٠ فما بعدها .

(٦) ينظر : الصحاح (أيم) ٥ / ١٨٦٨ .

(٧) ينظر : الصاحبي : ٣٣٧ - ٣٣٨ .

(٨) ينظر : شرح التصريف : ٣٧٣ - ٤٣٠ .

(٩) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح : ٨٧ ، ١٣٣ ، ١٣٨ ، ١٧٤ ، ١٧٨ ، ١٧٩ .

(١٠) ينظر : أوضح المسالك ٤ / ٤٠٦ - ٤٠٨ .

(١١) ينظر : المساعد ٤ / ٣٤٥ .

(١٢) ينظر : المزهر ٢ / ٢٧٠ .

وقد نبه المنتجب على هذه الظاهرة ، وخرج كثيراً من القراءات القرآنية عليها ، وذكر لها تعليلات لغوية مختلفة ، وأشار إلى ما جاء منها سماعاً على مقتضى الخط .

يقول المنتجب : « ومن دأب القوم أنْ يخففوا ما كَثُرَ استعماله ، ألا ترى أنهم قالوا : لم أُبَلْ ، فحذفوا منه ، ولم يحذفوا من نحو : أُرامِ ؛ لأن الحذف والتخفيف يليق بالذي يدوم دورانه ، ويكثر استعماله .
والحذف والإضمار في كلامهم لما ذكرت ، ولعلم المخاطب به كثير »[1] .
فقد كَثُرَ استعمالُ (لَمْ أُبَالْ)، حتى قالوا فيه: (لَمْ أُبَلْ)، فحذفوا الألف، والمتكلّمُ والسَّامِعُ كلاهما يعرفان أن الألِفَ محذوفةٌ لفظاً -هنا- وأما في نحو: (أُرَامِي) فإنه عند الجزم يقال فيه : (لَمْ أُرَامِ)، فتحذفُ الياءُ فقط علامةً للجزم، وتبقى الألِفُ؛ لأنه لم يُسمعْ حذفُها استعمالاً، والسببُ في ذلك أنه قَلَّ دَوَرَانُهُ على ألسِنَةِ القومِ.
والنماذج التالية تبرز ذلك :

١ - الحذف في أول الكلمة :

يقول المنتجب : « و(كُلْ) وزنه (عُلْ) ، والأصلُ (أُؤْكُلْ) ، فلما حذفت الهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل تخفيفاً استغني عن همزة الوصل ؛ لتحرك العين الذي هو الكاف ، ومثله (خُذْ) ، ولا يقاس عليه ، فلا تقول في (أمِنَ : يأمنُ) : (مُنْ) .

وقد يستعمل في بعضه الحذف والأصل ، وهو (مر) و (أمر) ، وفي التنزيل : ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ ﴾ .

قال صاحب الكتاب : ولا يجوز أن تقيس هذا ، فتقول في (أَخَذَ) : (أوخُذ) ، بل عليك أن تتابعهم ، وتقف حيث يقفون ، فإن حذفوا حذفاً لازماً لم تستعمل الأصل ، وإن لم يحذفوا لم تحذف ، وإن استعملوا الأمرين : الحذف والأصل استعملتهما كذلك »[2] .

كما قال في قوله تعالى : ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾[3] : « قوله تعالى : (سَلْ) ... الجمهور على فتح السين مع حذف همزة الوصل ، وذلك يحتمل وجهين :

أحدهما : أن الهمزة خففت بأن ألقيت حركتها على السين على التخفيف

---

(١) الفريد ١ / ١٥٢ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٢٧٣ - ٢٧٤ .

(٣) البقرة : (٢١١) .

القياسي ، فلما تحركت السين استغني عن همزة الوصل ، اعتداداً بالحركة العارضة ، كما اعتد بها من قال : لحمر .

والثاني : أنه من سال : يسال ، كخاف : يخاف ، لغة محكية ، وأجاز بعض النحويين (اِسلْ) قياساً على قول من قال : (اَلحْمَر) .

وقرئ : (اِسْأَلْ) على الأصل ؛ لأن ماضيه (سَأَلَ) ، فاحتيج إلى همزة الوصل ؛ لسكون السين ، حيث لم تخفف الهمزة »[1] .

وقال – أيضاً – : « وقرئ : ﴿ تَظَاهَرُونَ ﴾ بحذف إحدى التاءين ،كراهة اجتماع المثلين في صدر الكلمة ، وهي الثانية ؛ ولأن الثقل والتكرير بها حصل ؛ لأن الأولى تدل على معنى ، وقيل : الأولى »[2] .

كما قال في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ ﴾[3]: « وأصله: (تتيمموا) فحذفت إحدى التاءين ، [قيل][4] : الأولى ، وقيل الثانية ، وهو الصحيح ، كراهة اجتماع المثلين في صدر الكلمة »[5] .

في الأمثلة السابقة ذكر المنتجَبُ بعضَ الكلماتِ التي يُحذفُ من أولها حرفان في صيغة الأمر، كما في المثالين الأولين، وهما همزة الوصل وفاء الكلمة،وهمزة الوصل وعين الكلمة، وأشار إلى أن هذا الحذفَ يحتاجُ إلى سماعٍ في الاستعمال اللغوي ، وأنه لا يصح أن يُقاسَ عليه غيرُهُ، فيحذف منه ما لم يحذفه العربُ استعمالا ، وأما ما قد اُستُعملَ في بعضه الحذفُ والأصلُ فقد نقل أنَّ علينا أن نتابعَ العربَ في استعمالهم الأمرين معاً ، وفي المثال الثاني عَلَّلَ الحذفَ في صيغةِ الأمرِ من (سأل) ، وهي (سَلْ) ، فذكر أن الهمزة – التي هي عين الكلمة في (اسأل)– خُففت بأن أُلقيت حركتُها علي السين ، فتحركت ، ثم أُستُغنِيَ عن همزة الوصل، كما أُستُغني عنها في قولهم:(اَلحْمَرُ) وأصله:(الأحمر)، كما أنه خرج صيغة الأمر(سَلْ) على أنها يُمكنُ أن تكونَ من(سال) : (يسال) بحذف الهمزة ، وهي لغة في (سأل) ، وبعد ذلك أورد القراءة التي جاءت على أصل صيغة الأمر (سل) ، وهي(اسأل)،وفي المثالين : الثالث والرابع ذكر حذف أحد التاءين من أول صيغة المضارع نحو:(تظاهرون) ، فأشار إلى أن بعضَهم يرى أن المحذوفَ التاءُ الأولى، وبعضَهم يرى أنها الثانيةُ ، وقد اختار الرأي الأخير ، وَصَحَّحَهُ ، وهو رأيُ البصريين(٦)

---

(١) الفريد ١ / ٤٤٥ – ٤٤٦ ، وينظر – أيضاً – : ٣ / ١٤٧ ، و ٤ / ٥٦٣ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٣٢٨ .

(٣) البقرة : (٢٦٧) .

(٤) ما بين المعكوفين سقط من المحقق ، وأثبته من النسخة (د) .

(٥) الفريد ١ / ٥١٣ ، وينظر – أيضاً – : ٥٩٢ ، ٦١٠ ، ٦٨٤ ، ٧٣٨ ، ٧٨٣ ، و ٤ / ٦٢٧ ، ٦٧٠ .

(٦) ينظر : الإنصاف ٢ / ٦٤٨ .

٢ - الحذف في وسط الكلمة :

قال المنتجب : « وقوله ... : ﴿ وَعَزَّنِي ﴾ ... قرئ : (وَعَزَنِي) بتخفيفها ، وفيه وجهان : أحدهما : - وهو الوجه - أنه مخفف من المشدد كراهة التضعيف ، كما قالوا : ظَنْتُ، ومَسْتُ، وظَلْتُ، في ظَنَنتُ، ومَسَسْتُ، وظَلَلْتُ ، كراهة تلاقي المثلين »[١] .

وقال - أيضاً - : « وتخفيف المضعّف كثير شائع في كلام القوم »[٢] .

كما قال : « وقرئ : ﴿ إِيَاكَ ﴾ بكسر الهمزة وتخفيف الياء ، ووجهه كراهة التضعيف مع ثقل الياءين والهمزة مع كسرها »[٣] .

وقال : « قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَعلَمُ مَا لَا تَعلَمُونَ ﴾ أصل إني : (إنني) ، فحذفت إحداهن كراهة اجتماع الأمثال ، وهي الوسطى ، وقيل : الثالثة ؛ لأنها مزيدة ، والأول أمتن »[٤] .

في الأمثلةِ السابقةِ ذكرَ المنتجَبُ التخفيفَ الواردَ في وسطِ الكلمةِ ، وقد أشار إلى أن تخفيفَ المُضَعَّفِ بحذفِ أحدِ حرفيه مستعملٌ في لغةِ العربِ ، وفي المثال الأخيرِ ذكرَ أن (إِنِّي) أصله:(أَنَّنِي)، فحذفت إحدى النونات كراهة اجتماع الأمثال ، وأشار إلى أنها النون الوسطى، ونقل القول: إنها الثالثة؛ لأنها مزيدة ، لكنه رجح أن تكون النون المحذوفة هي الوسطى؛ لأنها طرف، وهي أضعَفُ ،أما النون الثالثة فتزاد مع (إنّ) لمشابهتها الفعل.

٣ - الحذف في آخر الكلمة :

قال المنتجب في الاسم الموصول (الذي) : « وفي تثنيته ثلاث لغات : اللذانِ ، واللذا بحذف النون ، قال :

أَبَنِي كُلَيبٍ إِنَّ عمَّيَّ اللَّذَا   قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغلَالَا

واللَّذانِّ.. وفي جمعه لغتان : الذين ... والذي بحذف النون ، قال :

وَإِنَّ الَّذِي حَانَت بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُم   هُمُ القَومُ كُلُّ القَومِ يَا أُمَّ خَالِدِ »[٥] .

وقال - أيضاً - : « قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللهَ لَا يَستَحْيِي ﴾ يستحيي بياءين

(١) الفريد ٤ / ١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٦٤٩ ، ويراجع : ٢ / ٢٥٥ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ١٦٩ .

(٤) المصدر نفسه ١ / ٢٦٧ ، كما ينظر : ١٥٢ ، ٣٢١ ، ٤٤٥ ، و ٢ / ١٨٠ ، و ٤ / ٥٧ .

(٥) المصدر نفسه ١ / ١٧٤ - ١٧٥ ، كما ينظر : ٢٣١ .

لغة أهل الحجاز ... وبياء واحدة لغة تميمَ »(١) .

كما قال : « قوله : (فَلِمَ) الأصل (لِمَا) ، ونظيره :فِيمَ ، وعَمَّ ، ومِمَّ ، والأصل (فِيمَا) ، و (عَمَّا) ، و (مِمَّا) ، و (مَا) في جميع ذلك استفهامية ، وحذفت ألفها مع حرف الجر ؛ للفرق بين الاستفهامية والخبرية ؛ ولكثرة الاستعمال ، والاستغناء بالحركة عن الحرف »(٢) .

وقال : « وقراءة من قرأ : ﴿ إِنَّهَا لَحْدَىٰ الْكُبَرِ ﴾ وقولهم : جَا : يَجِي ، وَسَا : يَسُو ، ونحو هذا لا يقدم عليه إلا بالسماع »(٣) .

وقال: « وقوله : ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا ﴾ حذفت النون من (تكن)؛ لكثرة استعمال هذه الكلمة على ألسنة القوم »(٤) .

وقال : « وقوله : ﴿ أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَىٰ ﴾ ... قرئ : (رَأَهُ) بغير ألف بعد الهمزة ، بوزن (فَعَهُ) ، ووجه ذلك أن من العرب من يحذف اللام من الكلم ، نحو : (حَاشَ لِلَّهِ) ، وأنشدوا : وَصَّانِيَ العَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِي

أراد : فيما وَصَّانِيَ ، وعن بعض العرب : أَصَابَ النَّاسَ جَهْدٌ وَلَوْ تَرَ أَهْلَ مَكَّةَ ، أراد : ولو ترى ، فحذف الألف لدلالة الفتحة عليها »(٥) .

في أمثلةِ الحذفِ في آخرِ الكلمةِ ذكرَ المنتجَبُ حذفَ النونِ من آخرِ الاسمِ الموصولِ، وهو للمثنى المذكر(اللذان) ، حيثُ قيل فيه: (اللذا) ، وهي لغةٌ للعربِ فيه ، كما جاء حذفُها منه ، وهو للجمع المذكر (الذين) ، حيث قيل فيه:(الذي)،وهو مسموعٌ عن العربِ ، كما أشار إلى لغتي الحجازِ وتميمَ في (يستحيي)، فالياءُ الثانيةُ تَثْبُتُ في لغةِ الحجازيين، وتُحذَفُ في لغةِ التميميين، كما ذكر أن الألِفَ تُحذفُ من (ما) الاستفهامية مع حروف الجر، في نحو:(لِمَ)، و(فيمَ)، و(عمّ)،و(ممّ)؛لِكَثْرةِ الاستعمالِ، والاستغناءِ بالحركةِ عن الحرفِ، وللفرقِ بين (ما) الاستفهاميةِ والخبريةِ، وهو مسموعٌ عن العربِ ، ومما سُمِعَ فيه الحذفُ:جَاءَ : يَجِيءُ ، وسَاءَ : يَسُوءُ ، وإِنْ تَكُنْ ، ورَأَى ، وحَاشَا، وَوَصَّى، وترى، فهناك من العربِ مَنْ يَحذفُ اللامَ من الكلامِ ، فيقول في الأمثلة السابقة : جَا: يَجِي، و:سَا : يَسُو ، بحذفِ الهمزةِ منها ،و:إِنْ تَكُ، بحذفِ النونِ، و:حَاشَ، و:وَصَّى، وتَرَ، بحذف الألف منها .

٤ – الحذف في الخط :

يقول المنتجب عن لفظ (اسم) في إعراب البسملة : « فإن قلت : فلم حذفت الألف من اللفظ وفي الخط ؟ قلت : أما من اللفظ فلقيام الباء مقامها ،

(١) الفريد ١ / ٢٥٤ – ٢٥٥ . (٢) المصدر السابق ١ / ٣٣٩ – ٣٤٠ ، ٧٨٤ ، كما ينظر : ٤ / ٦٠٧ .
(٣) المصدر نفسه ١ / ٧٧٧ ، ويراجع : ٤٣٦ و ٤ / ١٧٠ ، ٤٤٧ ، ٦٦٨ ، ٦٧٠ ، ٧٠٠ .
(٤) المصدر نفسه ١ / ٧٣٥ . (٥) المصدر نفسه ٤ / ٦٩٩ ، ويراجع : ٢ / ٥٧ .

وأما في الخط فلكثرة الاستعمال ، ولهذا أثبتت في قوله : ﴿ باسم رَبِّكَ ﴾ ، وفي قولك : ليس اسم كاسم الله »[١] .
ويبدو أن حـذف الألِفِ قد جاء حملاً على قولهم في (اسم): (سِمٌ) بكسر السين أو ضمها، وهما لغتان فيه[١].

وقـال – أيضـا – : « وقوله : ﴿ سَنَدْعُ الزَّبَانِيَـةَ ﴾ حـذف الـواو مـن (سندع) في الإمام ذهابا إلى اللفظ ؛ لأنه يسقط في اللفـظ لالتقـاء السـاكنين ، وقيل : بل حذف تشبيها للواو بالياء ، وقد حـذف اليـاء في نحـو : (الدَّاعِ) ، و (الوَادِ) ، و (التَّنَادِ) »[٢] .

وحذفُ الواوِ من (سَنَدْعُو)، والياءِ من (الدَّاعِي)و(الوَادِي) و(التَّنَادِي)؛لأنه من مواضِعِ المناسَبَةِ، التي قد تَكُـونُ مُستَسَاغَةً في اللغةِ العربيةِ، فتُرتَكَبُ لها أمورٌ من مُخَالَفَةِ الأصولِ، وقد خرّجَها علماءُ القراءاتِ على أنها تُحْـذَفُ تخفيفاً، وَلِمُنَاسَبَةِ الفواصِلِ القرآنيةِ، وتُسَمَّى الياءاتُ الزوائدُ ، وقولُ المنتجَبِ -هنا- :"ذَهَاباً إلى اللَّفْـظِ"، أي: أن الواوَ تُحذَفُ في الوصلِ؛ لأنها ساكنةٌ، واستقبلَـتْهَا اللامُ، فَتَسقُـطُ الواوُ في النُّطْقِ، فَيُبْنَى الخَـطُّ عليـه، وفي (الدَّاعِ) حُذِفَت الياءُ وَصْلاً وَوَقفاً، ومنهـم مَنْ أثبتَهَا وَصْلاً ووقفاً، ومنهم مَنْ أثبتها وُقْفاً وحَذَفَهَا وَصْلاً[٢] .

٥ – الاستغناء بالحركة عن الحرف :

يقول المنتجب في قوله تعالى : ﴿ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا ﴾[٣] : « وقرئ ... : (أُصُلِها) بضم الصاد من غير واو ، وذلك يحتمل وجهين : ... أن يكون استغنى بالضمة عن الواو ، كقوله :

فَلَوا أَنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَوْلِي ...

يريد : كانوا ، فحذف الواو ، وأبقـى الضمـة تـدل عليـها ، وهـذا مذهـب القوم في كثير من كلامهم ، يَجْزُون بالضمة عـن الـواو ، وبالكسـرة عـن اليـاء ، وبالفتحة عن الألف »[٤] .
وَلَا شَكَّ أنّ ذلك يَكُونُ فيما كَثُرَ استعمالُهُ، وعُلِمَت مَوَاضِعُه .

٦ – الاكتفاء بالحرف الواحد من الكلمة عن سائر حروفها :

قال المنتجب : « وحروف التهجي محكية غير معربة ؛ لأنها أسمـاء مـا يلفـظ به ، فهي كالأصوات ، وكل حرف فيها بعض اسم ... والدليل على أنها أسمـاء تصرفهم فيها بالإمالة والتفخيم والتعريف والتنكير والجمع والتصغير والوصـف

---

(١) الفريد ١ / ١٥٤ .   (١) ينظر: التبيان ٣/١.

(٢) المصـدر السـابق ٤ / ٧٠٠ ، وينظـر – أيضـا – : ٢ / ١٦٠ ، ٣٠١ ، ٣٩٧ ، ٤ / ١٧٠ ، ويراجع : إعراب القرآن ، للنحاس ٤ / ٢٨٦ – ٢٨٧ .

(٣) الحشر : (٥) .   (٢) ينظر : الإقناع ٥٤٦/١، فما بعدها، والإتقـان٢٩٦/٣ ،فمـا بعدها.

(٤) الفريد ٤ / ٤٤٧ .

والإسناد والإضافة ونحوها مما للأسماء المتصرفة .

وأيضاً فإن الحرف ما دل على معنى في غيره ، وهذه الحروف تدل على معنًى في نفسها .

ويعضده - أيضاً - ما روي عن الخليل أنه سأل أصحابه يوماً ، وقال : كيف تقولون إذا أردتم أن تَلفظُوا بالكاف التي في (لك) والباء التي في (ضرب) ؟ فقالوا : [كاف](*)، فقال : إنما جئتم بالاسم ، ولم تلفظوا بالحرف ، وقال : أقول : كه ، وبه ... وأجود ما قيل في هذه الحروف : أن كل حرف منها دال على اسم أخذ منه ، وحذفت بقيته ، كقول ابن عباس - رضي الله عنهما - وغيره : الألف من الله ، واللام من جبريل ، والميم من محمد ، وأن معنى (كٓهيعٓصٓ) : كبيرٌ هادٍ عزيزٌ صادقٌ، وهو مستعمل في كلام القوم، قال الشاعر :

نَادَوهُمُ : أَلاَ أَلجِمُوا أَلاَتَا   قَالُوا جَمِيعاً كُلُّهُم : أَلاَفَا

أي : ألا تَركبون فاركبوا ، وغير هذا من الأبيات مما يطول الكتاب بذكره »[1] .

كما قال عن معنى قوله تعالى : ﴿ يسٓ ﴾[2] : « وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - معناه : يَا إنسانُ في لغةِ طيِّئٍ ، ورُوِيَ أن قارئه - وهو الكلبي - سُئل عنه ، فقال عنه : هو بلغة طيِّئ : يا إنسان .

قال بعض النحاة : إن صح هذا عن ابن عباس فوجهه أن يكون يَا أُنيسين ، فكثر النداء به على ألسنتهم حتى اقتصروا على شَطْرِه ، كما قالوا في القَسَم : [مُ][3] اللهِ في (أَيْمُنُ اللهِ) ، وقد ذكرت ... مذهب القوم في حذفهم بعض حروف الكلمة والاكتفاء بالحرف الواحد منها عن سائر حروفها ، وكفاك دليلاً

(*) في المحقق : "بالكاف"، وفي النسخة (د):"باكاف" ،ويبدو أنه تحريف.

(١) الفريد ١ / ١٨٢ - ١٨٣ .

(٢) يس : (١) .

(٣) زيادة من النسخة (د) ، وليست في المحقق .

قوله - ﷺ - : « كَفَى بالسَّيفِ شَا » ، أي : شاهداً ، فحذف العين واللام كما ترى استغناء بالفاء عنهما »[١] .

في الأمثلةِ السابقةِ ذكرَ المنتجَبُ بعضَ الكلماتِ التي قد تُحذَفُ في بعضِ الاستعمالاتِ اللغويةِ ،ويُبقَىٰ منها حَرْفٌ واحدٌ دالاًّ على المحذوفِ، فذهب إلى أن حُرُوفَ التَّهَجِّي هي أسماءُ ما يُلفَظُ به، فهي كالأصواتِ، وكلُّ حـرفٍ فيها بعضُ اسمٍ، وقد عَضَّدَ ما ذَهَبَ إليه بما ذَكَرَهُ الخليلُ من أنك إذا أردتَ أن تَنطِقَ باسم الكافِ من (لَـــكَ) مثلاً قلت: (كَهْ)، كما استشهد بما فَسَّرَ به ابنُ عباسٍ- رضي الله عنه- (آلَمَ)، وبمعنى (كَهَيَعَصَ)، وببيتٍ مـــن الشعرِ، ثم إنه ذكر معنى كلمةِ (يلس)، وتوجيــةَ النحاةِ أصلَهَا علــى مُقْتَضَىٰ هــذا المعنى، وأشـــار إلى مجيء (مُ اللهِ) في القسمِ في (أيْمُنُ اللهِ)، واستدلَّ بالحديثِ النبويِّ الشريفِ : "كَفَىٰ بالسَّيــفِ شَا"، أي: شَاهــداً.

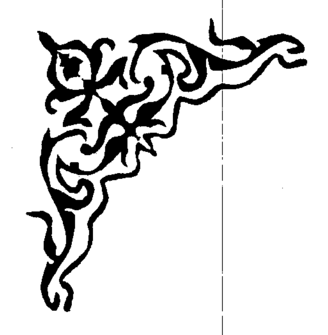
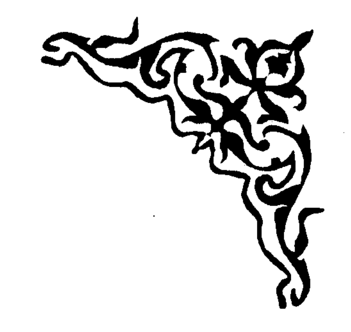
٧ - حذف النون للتخفيف :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُون ﴾ ... قرئ بكسر النـون مخففـاً على حذف إحدى النونـين ، وهـي الثانيـة تخفيفـاً ... وحذفـت يـاءُ النفسِ ... اجتزاءً بالكسرة عنها ، والأصل : (تُبَشِّرُونَنِي) ، وقيل : بل المحذوفـة هـي نـون الرفع ؛ لأنها لو بقيت لكسرت ، ونون الإعراب لا تكسر ، والوجه هو الأول ، وهـو أن المحذوفـة هـي الثانيـة ؛ لأن التكرير بـها وقـع ، وقـد حذفـوا النـون في كلامهم كثيراً ؛ لأنها زائدة ، وأما الأولى - وإن كانت زائدة - فلا تحذف لغير جازم ولا ناصب ؛ لأنها علم الرفع »[٢] .

---

(١) الفريد ٤ / ٩٨ .

(٢) المصدر الســابق ٣ / ٢٠٣ - ٢٠٤ ، ويراجـع ٢ / ١٨٠ ، و ٣ / ٦٨٤ - ٦٨٥ ، وحـذف النون بدون ناصب ولا جازم لغة عزيت إلى غطفان . ينظر : البحر ٤ / ١٦٩ .

الفصل الرابع :

في الدلالة

ويشتمل على ستة مباحث :

المبحث الأول : أصول الألفاظ وتطور دلالاتها .

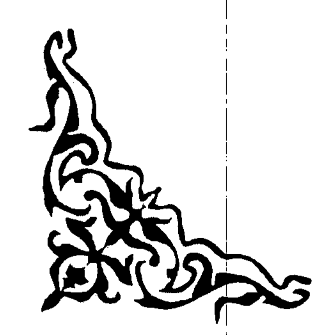
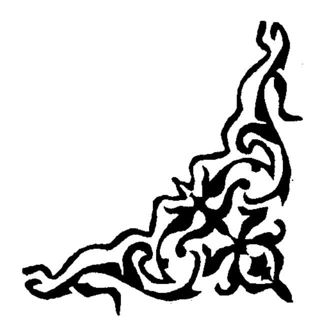
المبحث الثاني : الترادف .

المبحث الثالث : المشترك اللفظي .

المبحث الرابع : التضاد .

المبحث الخامس : تناوب الصيغ .

المبحث السادس : دلالات حروف المعاني .

المبحث الأول :

أصول الألفاظ وتطور دلالاتها

الألفاظ اللغوية لها دورة حياة تمر بها ، مثلها مثل الكائن الحي في نشأته ونموه وتطوره[١] ، وهذا ما جعل اللغويين ينظرون إليها من زوايا متعددة ، فكان البحث عن حصر المعاني في الألفاظ من أولى مهماتهم ؛ لكي تتشكل العلاقات الدلالية التي هي محور دراساتهم ومرتكز غاياتهم .

لذلك فقد حرصوا على الوقوف على أصول دلالات الألفاظ ، وميزوا بين اللفظ الذي تعددت معانيه ، والمعنى الذي تعددت ألفاظه .

ومن خلال الاستعمال اللغوي للألفاظ وجدوا ألفاظاً استعملت على حقيقة معناها ، وأخرى نَدَّتْ عن حقيقة معناها ، فطرأ عليها تطور ، حيث انتقلت معانيها من الخاصّ إلى العامّ ، أو تخصصت معانيها ، أو انتقلت من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي .

وبذلك يكتسب اللفظ دلالة أخرى ، ويحمل معنى جديداً[٢] .

والحقيقة أن اللغة العربية التي نتكلمها لا نعلم شيئاً عن بدايتها الأولى ، التي اجتازت فيها مراحل التطور والنمو والارتقاء ، حتى وصلت إلى غاية اكتمالها وعظمتها ممثلة في لغة قريش ، التي استأثرت بميادين الأدب والشعر والخطابة عند العرب جميعاً ، وعند اكتمال نضجها لم يكن غريباً أن ينزل القرآن الكريم بلغتها .

وكان للقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وما صاحبهما من مصطلحات إسلامية أثر في دلالات ألفاظ اللغة العربية[٣] .

---

(١) ينظر : دلالة الألفاظ : ١٢٣ ، ولحن العامة والتطور اللغوي : ٣٠ .

(٢) ينظر : الدلالة اللغوية عند العرب : ٩١ .

(٣) ينظر : فقه اللغة ، للدكتور وافي : ١٠٧ – ١٢٧ .

يقول ابن فارس : « كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينهم ، فلما جاء الله - جلّ ثناؤه - بالإسلام حالت أحوال ، ونسخت ديانات ، وأبطلت أمور ، ونقلت من اللغة ألفاظ عن مواضع إلى مواضع أُخر بزيادات زيدت ، وشرائع شرعت ، وشرائط شرطت ، فعفى الآخرُ الأولَ »[1] .

وبمجيء الإسلام تجرد كثير من الألفاظ العربية من معانيها العامة القديمة ، التي عرفها العرب ، وأصبحت تدل على معانٍ خاصةٍ تتصل بالعبادات والشعائر الإسلامية ، أو بشؤون السياسة والإدارة والحرب ، أو بمصطلحات العلوم ، ومن تلك الألفاظ : الصلاة والصوم والزكاة والحج ... والخليفة والإمام وأمير المؤمنين والوالي والقاضي والكاتب والمشير والشرطة ... والوظيفة[2] .

وكان مما جاء في الإسلام ذكر المؤمن والمسلم والكافر والمنافق ، وأن العرب إنما عرفت المؤمن من الأمان والإيمان : وهو التصديق ، ثم زادت الشريعة شرائط وأوصافاً بها سُمِّيَ المؤمن بالإطلاق مؤمناً .

وكذلك الإسلام والمسلم ، وإنما عرفت منه إسلام الشيء ، ثم جاء في الشرع من أوصافه ما جاء .

وكذلك كانت لا تعرف من الكفر إلا الغطاء والسّتر .

فأما المنافق فاسم جاء به الإسلام لقوم أبطنوا غير ما أظهروه ، وكان الأصل من نافقاءِ اليربوع .

ولم يعرفوا في الفسق إلا قولهم : فَسَقَت الرُّطَبَةُ إذا خرجت من قشرها ، وجاء الشرع بأن الفسق : الإفحاش في الخروج عن طاعة الله جلّ ثناؤه .

---

(١) الصاحبي : ٧٨ .

(٢) ينظر : فقه اللغة ، للدكتور وافي : ١١٩ .

وكذلك الصيام ، أصله عندهم : الإمساك ، ثم زادت الشريعة النية ، وحظرت الأكل والمباشرة ، وغير ذلك من شرائع الصوم[١] .

وهكذا فإن كثيراً من دلالات الألفاظ وتطورها كان الأثر فيها واضحاً بمجيء الإسلام ، وانتشار مصطلحاته ، وشيوع دلالاتها .

وقد أسهم كثير من علماء اللغة بجهود عظيمة في بيان أصول الألفاظ وتطور دلالاتها في العربية ، وكان يَنْبُعُ اهتمامُهم فيها من حرصهم على ما جاء به الإسلام من ألفاظ ، وما حملته من دلالات ومضامين إسلامية .

ومن هؤلاء ابن قتيبة[٢] ، والزجاج[٣] ، والرازي[٤] ، وابن فارس[٥] ، وابن جني[٦] ، والسيوطي[٧] .

وكان المنتجب الهمذاني ممن عُني ببيان أصول الألفاظ وتطور دلالاتها في الاستعمال اللغوي ، وإليك نماذج من ذلك تبرز جهوده اللغوية فيها ، وتظهر طول باعه في عرضها :

١ - تطور الدلالة من الخصوص إلى العموم :

اهتم كثير من علماء العربية بهذه الظاهرة ، وخصوها بأبحاث مستقلة في مؤلفاتهم .

---

(١) ينظر : الصاحبي : ٨٣ فما بعدها ، بتصرف .

(٢) ينظر : تأويل مشكل القرآن : ٤٤١ فما بعدها .

(٣) ينظر : اشتقاق أسماء الله : ١٠٧ فما بعدها .

(٤) له كتاب (الزينة في الكلمات الإسلامية العربية) ، بين فيه معاني طائفة كبيرة من كلمات اللغة العربية ، التي اختارها من القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، وكلام الفقهاء ، وذكر ما كان لبعضها من معانٍ قبل الإسلام ، وطرأ على دلالتها تغيّر بظُهور الإسلام : مستعينا - في فهمه للكلمات - بحروفها الأصلية ، ومادتها الاشتقاقية ، وبما أثر عن العرب ، وما نصَّ عليه أئمة العربية . ينظر: في أصول الكلمات ، للدكتور تركستاني : ٧٩ - ٨٠ .

(٥) ينظر : الصاحبي : ٧٨ - ٨٦ .

(٦) ينظر الخصائص ٢ / ٤٤٢ - ٤٥٧ .

(٧) ينظر : المزهر ١ / ٢٩٤ - ٣٠٣ .

ومن هؤلاء العلماء ابن قتيبة ، الذي تحدث عنها في كتابه (تأويل مشكل القرآن) ، تحت عنوان (باب القول في المجاز)[١] ، وكذلك في (باب الاستعارة)[٢] ، كما عقد لها باباً في كتابه (أدب الكاتب) ، عنونه بقوله : (باب أصول أسماء الناس)[٣] .

كما أن ابْنَ دريد قد عقد لها باباً في كتابه (الجمهرة) ، أسماه : (باب الاستعارات)[٤] ، وفي كتابه (الاشتقاق) كثير من أمثلة هذه الظاهرة[٥] .

أما ابن فارس فقد أفرد لها باباً في كتابه (الصاحبي) ، أسماه : (باب القول في أصول أسماء قيس عليها وأُلْحِقَ بها غيرها)[٦] .

ومثل ذلك فعل السيوطي في كتابه (المزهر) ، حيث عقد الفصل الثالث لما وُضِعَ في الأصل خاصّاً ثم استُعمِلَ عامّاً[٧] .

وقد ذهب بعض الباحثين – حديثاً – إلى القول : إن التعميم أقل شيوعاً من التخصيص[٨] .

وقد نبه المنتجب على ما جاء خاصَّ اللفظ عامَّ المعنى أو عكسه بأمثلة ، منها قوله – في إعراب البسملة – : « فالرحمن خاصُّ اللفظ ، حيث إنه لا يُسمَّى به غيره ، عامُّ المعنى ، حيث إنه يشمل العامة ، وإحسانه لجميع مخلوقاته .

---

(١) ص : ١٠٣ – ١٣٤ .

(٢) ص : ١٣٥ – ١٨٤ .

(٣) ص : ٦٧ – ٨٥ .

(٤) ٣ / ٤٣٢ – ٤٣٤ ، وينظر – أيضاً – : ٤٨٩ – ٤٩٠ .

(٥) ينظر – مثلاً – : ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٦) ص : ١١٢ – ١١٣ .

(٧) ١ / ٤٢٩ – ٤٣٣ .

(٨) ينظر : دلالة الألفاظ : ١٥٤ ، والدلالة اللغوية عند العرب : ٣٤ – ٣٥ ، ١٤٢ ، والترادف في اللغة : ٢٣ .

وعكسه (الرحيم) ؛ لأنه عامٌّ اللفظ ، من حيث اشتراك المخلوقين في التسمية به ، خاص في طريق المعنى »[١] .

كما أنه أشار إلى أن اللفظين قد يتفقان ، ثم يستعمل أحدهما لمعنى ، والآخر لمعنى ، حيث قال : « فقد يتفق معنى اللفظين في الأصل ، ثم يستعمل أحدهما لمعنى والآخر لمعنى ، ألا ترى أن (شَهِدَ) و (حَضَرَ) بمعنى واحد ، فإذا قلت : أَشْهَدُ لَزَيدٌ منطلقٌ كانَ قَسَماً ، ولا يجوز ذلك في (حَضَرَ) ، وكذلك (العَمْر) و (العُمْر) بفتح العين وضمها بمعنى ، وهو البقاء ، إلا أنه استعمل في القسم أحدهما ، وهو المفتوح ، ونحو هذا كثير في كلام القوم »[٢] .

ومن أمثلة تطور الدلالة من الخصوص إلى العموم التي عرضها المنتجب ما يلي :

الذَّوْقُ :

عندَ إعرابِ قولِهِ تعالى:(كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الموتِ) (٣) يَقولُ المنتجَبُ: "والــذَّوْقُ : إِدراكُ طَعمِ المطعُومِ ، هذا أصلُهُ ، ثمَّ يُستعملُ على التشبيهِ لإدراكِ الحالاتِ ، فاعرفه"(٤).
وقد جاء استعمالُ الذوقِ في القرآنِ الكريمِ لمعانٍ متعددةٍ ، ومنها أنه مقترنٌ بالعذابِ؛ لأنه جزاءُ كُفرٍ أو صَدٍّ، يقول تعالى:(أَكَفَرتُم بَعدَ إِيمانِكُم فَذُوقُوا ٱلعَذَابَ بما كُنتُم تَكفُــــرُونَ)(٥)، ومنها: أنه بيانٌ لِثِقَلِ الفعلِ، وَسُوءِ عَاقِبَةِ الذنبِ ، كقولِهِ تعالى:(أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامــاً لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمرِهِ)(٦)، ومنها :أنه مُرتبِطٌ بالفضلِ والرحمةِ، يقولُ ســبحانه: (وَإِذَا أَذَقنَــا النّاسَ رَحمةً فَرِحُوا بِهَا) (٧).

الزخرف :

قال المنتجب : « والزُّخرُفُ في اللغة : الذَّهَبُ ، ثمَّ يُشبَّهُ به كُلُّ مُمَوَّهٍ من القول وغيره ، يقال : زَخرَفَهُ : يُزَخرِفُهُ زَخرَفَةً : إذا زَيَّنَهُ »[٨] .

---

(١) الفريد ١ / ١٥٨ – ١٥٩ .
(٢) المصدر السابق ١ / ١٩٨ .
(٣)آل عمران : (١٨٥).
(٤) الفريد ٦٧١/١.
(٥) آل عمران : (١٠٦).
(٦)المائدة : (٩٥).
(٧) الروم : (٣٦).
(٨) المصدر السابق ٢ / ٢١٦ .

الرمز :

وفي قول الله تعالى : ﴿ قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا ﴾[١] يقول المنتجب : « والرَّمْزُ : الإشارةُ والإيماءُ بالشفتين أو اليدين أو غيرهما ، وأصله : التَّحَرُّكُ ، يُقالُ : ارتَمَزَ إذا تَحَرَّكَ ، ومنه قيل للبحرِ : الرَّامُوزُ »[٢] .

الابتهال :

وفي قول الله تعالى : ﴿ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ اللهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ ﴾[٣] جاء قول المنتجب : « والابتهال : الالتعان ، والبهل : اللعن ، يقال : عليه - بُهْلَةُ الله - بفتح الباء وضمها - أي : لعنةُ اللهِ ، وبَهَلَهُ اللهُ : لَعَنَهُ ، وأبعَدَهُ من رحمته ، قيل : هو من قولهم : أَبْهَلَهُ إذا أَهمَلَهُ ، وناقةٌ باهلٌ : لا صِرارَ عليها ، وهو خَيطٌ يُشَدُّ فَوقَ الخِلْفِ لئلا يَرضَعَهَا وَلَدُها .

قالت امرأةٌ من العربِ لزوجها : أَتيتُكَ باهِلاً غَيرَ ذاتِ صِرارٍ .

وأصلُ الابتهال هذا ، ثم استعمل في كل دعاء يجتهد فيه وإن لم يكن التعاناً »[٤] .

الإحصان :

جاء في قول الله تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ ﴾[٥] قول المنتجب : « الإحصانُ في القرآنِ على أربعةِ أوجهٍ ، عند الرماني وغيره ، وهُنَّ : التزويجُ والإسلامُ والعفافُ والحريةُ ، وأصله المنعُ ، وبه سُمِّيَ الحِصنُ حِصناً ، لمنعِهِ مَنْ بَغاهُ من أعدائِهِ ، ومنه الدِّرعُ الحَصِينَةُ ، ومنه الحِصَانُ : الفرسُ ، سُمِّيَ بذلك لمنعِهِ صَاحِبَهُ من الهلاكِ »[٦] .

تَعَالَوْا :

جاء عند إعراب قول الله تعالى: (فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُم)(٧) قولُ المنتجِب: « فـ (تَعَالَوا) تَفَاعَوا من (العُلُوِّ)، أي: ارتفعوا، هذا أصلُهُ، ثم كَثُرَ حتى استُعمِلَ لِطَلَبِ كلِّ مجيءٍ". (٨).

يُقالُ في المثالِ السابقِ : تَعَالَى: تَعَالِياً، من الارتفاعِ، و:(تَعَالَ) فعلُ أمرٍ من ذلك ، وأصلُه أَنَّ الرجلَ العالي كان ينادي السَّافِلَ، فيقول: تَعَالَ، ثُمَّ كَثُرَ في كلامِهم حتى أُستُعمِلَ بمعنى (هَلُمَّ) مطلقاً، وسواءٌ كانَ موضعُ المدعوِّ أَعْلَى أو أَسْفَلَ أو مساوياً فهو في الأصلِ لمعنىً خاصٍّ، ثم أُستُعمِلَ في معنى عامٍّ (٩) .

(١) آل عمران : (٤١) .
(٢) الفريد ١ / ٥٧٠ .
(٣) آل عمران : (٦١) .
(٤) الفريد ١ / ٥٨٢ .
(٥) النساء : (٢٤) .
(٦) الفريد ١ / ٧١٦ .
(٧) آل عمران : (٦١).
(٨) الفريد ٥٨٢/١ ، ويراجع :٣٩/٤ .
(٩) ينظر: المصباح المنير : ١٦٢ -١٦٣ .

وقد جَاءَ المثالُ السابقُ في آياتٍ متعددةٍ ، منها : قوله تعالى:(وَإِذَا قِيلَ لَهُم تَعَالَوا إلى مَا أَنزَلَ اللهُ وإلى الرسولِ قالوا حَسْبُنَا ما وَجَدْنَا عليه آبَاءَنَا)(١)، وقوله سبحانه: (يَـا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الحياةَ الدنيا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً) (٢).

الوِرْدُ:

يقولُ المنتجَبُ:" وقولُه: (وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وِرْداً) ، (وِرْداً) مصدرُ قولـك : وَرَدَ فُلانٌ الماءَ : يَرِدُ: وِرْداً: أَتَاهُ عَطْشَانَ؛ لِأَنَّ مَنْ يَرِدُ الماءَ لا يَرِدُهُ إِلاَّ لِعَطَشٍ في الأمرِ العامِّ، وحَقِيقَةُ الوِرْدِ: الْمَسِيرُ إلى الماءِ "(٣).

فالوِرْدُ : إِتيَانُ الماءِ، ثُمَّ صَارَ إتيانُ كُلِّ شيءٍ وِرْداً(٤)،فمعناه في الأصـل خـاصٌّ ثُمَّ اُسْتُعمِلَ عاماً ، وقد أشارَ المنتجَبُ إلى ذلك الاستعمالِ العامِّ بقوله:" وقولُهُ :(وبِئْسَ الوِرْدُ المورُودِ)... والوِردُ ... هو الموضِعُ الذي يَرِدُهُ الوارِدُونَ ... أي: بِئسَ الموضـعُ الذي يَرِدُونَهُ النارُ" (٥).

وكذلك قوله:" قوله-عزّ وجلّ-: (وَإِنْ مِنكُم إِلاَّ وَارِدُهَا)... والورِ دُ : الدخولُ "(٦).

السَّعْيُ :

يَقولُ المنتجَبُ : " قولُه:(وَالَّذِينَ سَعَوا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِين)... والمعنى: سَعَوا في معناهـا بالفسادِ ، من الطَّعنِ فيها، حيث سَمَّوها : سِحراً، وشِعراً أو أَسَاطِيرَ، والسَّـعيُ بهـا في الْمَشْيِ ، هذا أَصلُهُ ، ومنه:(فَاسْعَوا إِلَى ذِكرِ اللهِ)، ثم أُستُعمِلَ في غيره، فقيل: سَـعَىٰ في أَمرِهِ، إذا أَفسَدَهُ، أَو أَصلَحَهُ بِسَعيِه(٧)"(٨).

فالسَّعيُ في أصلِ معناهُ الخاصِّ بمعنى الْمَشْيِ أو الْعَدْوِ ، وقد جَاءَ في كلامِ العربِ بمعـنىً عامٍّ، وهو التَّصَرُّفُ في كلِّ عملٍ .

ومن المعاني التي وَرَدَت للسعيِ في القرآنِ الكريمِ أنه بمعنى العَمَلِ ، يقـولُ تعـالى: (إِنَّ سَعْيَكُم لَشَتَّىٰ)(٩)، وأنه بمعنى القصدِ، وبذلك فُسِّرَ قولُه تعالى:(فَاسْعَوا إِلَى ذِكـرِ اللهِ)(١٠)، ومنها: أنه بمعنى الكَسبِ ، يقولُ سبحانه:(لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ)(١١).

---

(١)المائدة :(١٠٤).
(٢) الأحزاب : (٢٨).
(٣)الفريد ٤١٨/٣.
(٤)ينظر: المزهر ٤٢٩/١.
(٥)الفريد ٦٦٣/٢-٦٦٤.
(٦) المصدر السابق ٤١٢/٣، كما ينظر: ٤١.
(٧) في المحقق :" سعيت في أمره ، إذا أفسده أو أصلحه ، وأي : بمعجز : بسعيه "، ولا معنى له .
(٨)الفريد ٥٤٤/٣ ، كما ينظر ٣١٨/١ ، ٧٢٢.
(٩)الليل: (٤).
(١٠)الجمعة: (٩).
(١١) طه: (١٥).

٢ – تطور الدلالة من العموم إلى الخصوص :

سبقت الإشارة إلى ما أحدثه مجيء الإسلام من أثر في اللغة العربية ، وكان للقرآن الكريم والحديث الشريف وما صاحبهما من مصطلحات إسلامية أثر كبير في تطور دلالات أصول الألفاظ(١) .

كما أن تطور الدلالة من العموم إلى الخصوص قد جاءت به اللغة – أيضاً – مثلما جاء به الشرع الإسلامي ، فمثلاً لفظ (السبت) كان يعني في أصل وضعه : الدهر ، ثم خُصّ في الاستعمال بأول أيام الأسبوع(٢) .

وكذلك لفظ (الدارة) وهي أخَصُّ من (الدار) ، وتعني : الساحة التي بجانب الدار ، وكانت في أصل وضعها تعني : الهالة التي تشاهد حول القمر(٣) .

ومن أمثلة تطور الدلالة من العموم إلى الخصوص التي ذكرها المنتجب مايلي :

السماءُ :

يقول المنتجب : « والسَّمَاءُ هذه المِظَلّةُ ، وكلّ ما عَلاكَ فأظَلَّكَ فهو سَمَاءٌ ، ومنه قيل لسقفِ البيتِ : سَمَاءٌ ، والسَّمَاءُ – أيضاً – المَطَرُ ، يقال : أصَابَتْهم سماءٌ أي : مَطَرٌ كثيرٌ ، و : مَا زِلْنَا نَطَأُ السَّمَاءَ حَتَّى أتيناكُم ، قال الشاعر :

إذَا سَقَطَ السَّمَاءُ بِأَرضِ قَومٍ   رَعَيناهُ وإن كَانُوا غِضَاباً »(٤) .

الحجّ والاعتمارُ :

يقول المنتجب : « والحَجّ : القَصدُ ، والاعتمارُ : الزِّيارةُ ، واعتَمَرَ : زَارَ ، وتكرر ، مأخوذٌ من عَمَرتُ الموضِعَ ، هذا أصلُهُ ، ثُمَّ غَلَبَا على قَصدِ البيتِ وزيارتِهِ للنُّسُكَينِ المعروفَينِ »(٥) .

الصيامُ :

قال المنتجب : « والصِّيَامُ : مصدرُ قولك : صامَ الرجلُ : يَصُومُ صَوماً وصِيَاماً بمعنًى ، وأصلُها في اللغة:الإمساكُ عن الأُكلِ والشُّربِ وغيرِهما ، يقال : صَامَتِ الرِّيحُ : إذا سَكَنَت ، وصَامَتِ الخيلُ : إذا وَقَفَت ، وأَمسَكَت عن السَّيرِ ، وعن أبي عبيدةَ : كُلُّ مُمسِكٍ عن طَعَامٍ أو كَلَامٍ أو سَيرٍ فَهو صَائِمٌ »(٦) .

التَّيَمُّمُ :

جاء في قول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنتُم مَرضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ

(١) ينظر : المزهر ١ / ٤٢٧ .

(٢) ينظر : الصحاح (سبت) ١ / ٢٥٠ ، والمزهر ١ / ٤٢٧ ، والدلالة اللغوية عند العرب : ١٤١ ، ويراجع الفريد ١ / ٣٠٦

(٣) ينظر : الصحاح (دور) ٢ / ٦٦٠.

(٤) الفريد ١ / ٢٣٦ .

(٥) الفريد ١ / ٣٩٦ .

(٦) المصدر السابق ١ / ٤١٦ .

﴿مِنكُم مِنَ الغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾(١)

قول المنتجب : « والمذكورون بعد الشرطِ – وهُم المرضَىٰ والمسافِرُونَ والمُحدِثُونَ وأهلُ الجنابةِ – أُبيحَ لهم التَّيمُّمُ بشرائطَ معروفةٍ ... والتَّيمُّمُ والتَّأَمُّمُ : التعمُّدُ والقَصدُ »(٢) .

في أمثلةِ تَطوُّرِ الدّلالةِ من العمومِ إلى الخصوصِ التي ذكرها المنتجَبُ نجدُ أن المثالَ الأولَ (السماءَ) له معنًى عامٌّ، وهو أَنَّ كُلَّ عالٍ مُظِلٍّ سماءٌ، حتى يُقالُ لِظَهرِ الفرسِ: سماءٌ، ومنه يقول من السماء ، قالوا : من السقف،ثم تَخصَّصَ استعمالُهُ ، حتى إنه لا يَكادُ يَخرجُ عن الدلالةِ على هذه القُبّةِ السماويّةِ الزرقاءِ ، وفي المثالِ الثاني فإنَّ أصلَ معنى (الحجِّ) هو القصدُ أيّاً كانَ، ثم قَصُرَ استعمالُهُ في الشرعِ على قَصدِ الكعبةِ المشرفةِ والمشاعرِ المقدسةِ، التي يَتِمُّ فيها أداءُ مناسكِ الحجِّ المعلومةِ ، ويكونُ بصفةٍ مخصوصةٍ، في وقتٍ مخصوصٍ ، بشرائطَ مخصوصةٍ، وأما (الاعتمار) فإنَّ أصلَ معناه هو الزيارةُ ، ثم خُصِّصَ استعمالُهُ في الشرعِ، فأصبحَ يُطلَقُ على الحجِّ الأصغرِ ،أو قصدِ بيتِ اللهِ الحرامِ ،لأداءِ مَناسِكِهَا المعلومةِ ،وتكونُ بصفةٍ مخصوصةٍ ،وشرائطَ معروفةٍ (٣)، وأما(الصيامُ)فإن معناه العامَّ في اللغةِ يَدلُّ على مُطلَقِ الإمساكِ، ثم أُستُعمِلَ في الشرعِ في إمساكٍ مخصوصٍ ،وهو الإمساكُ عن الأكلِ والشُّربِ والجماعِ من الصبحِ إلى المغربِ ،مع النيةِ(٤)، وفي (التَّيمُّمِ) معنًى عامٌّ، هو مطلقُ القصدِ والتَّعمُّدِ والتَّوخّي، ثم كَثُرَ استعمالُهُ ،حتى خَصُّوهُ في الشرعِ بقصدِ الصعيدِ الطاهرِ ،واستعمالِهِ بصفةٍ مخصوصةٍ ،وهي مسحُ الوجهِ واليدين بالترابِ؛ لإزالةِ الحدثِ (٥)، كما أنَّ(الحَصْرَ) معناه العامَّ :الحبسُ والمنعُ ،ولكنَّ هذا المعنى العامَّ قد يُخَصَّصُ في بعضِ المشتقاتِ منه أَكثَرُ، فيقالُ: (الحَصِيرُ)سُمي كذلك؛ لأنه يَحصِرُ مَنْ يجلسُ عليه في مساحةٍ محدودةٍ، وسُمِّيَ(السجن): حصيراً؛لأنه يَحصِرُ مَنْ فيه،فيمنعُهُم من التحرُّكِ والانتقالِ،وتُسَمَّىٰ(جهنمُ): حصيراً؛ لأنها تمنع مَنْ فيها من نعيم الآخرة في الراحة والاطمئنان ،الذي يَنالُهُ أهلُ الجنة ،كما أن (حَصْرَ العُدُوِّ) يعني :تقييدَ حركتِهِ وحريتِهِ بالسيطرةِ عليهِ ،وكذلك (إحصارُ المرضِ)، فإنه يمنعُ المريضَ من الحركةِ والعملِ ،ويَحبسُهُ في مكانٍ محدودٍ.

٣- تطور الدلالة بتغيُّر مجالها :

تتحول دلالات بعض الألفاظ عن المعنى الأصلي الذي وضعت له إلى معنًى آخر ، نتيجةً للاستعمال المجازي لهذه الألفاظ ، أو للتشابه بين المعنى الأصلي للفظ والمعنى الجديد الذي اكتسبه ، أو للعلاقة بين المعنى السابق والمعنى الجديد ، قال ابنُ قتيبةَ : « والعربُ تُسمي الشيءَ باسمِ غيرِه ، إذا كانَ مجاورًا له ، أو كان منه بِسَبب »(٦) .

(١) النساء : (٤٣) .

(٢) الفريد ١ / ٧٤٠ ، وينظر – أيضاً – : ٢٧٢ ، ٥١٣ .

(٣) ينظر : المصباح المنير: ٤٧ ، ١١٠ ،١٦٣ ، والتعريفات : ٨٢.

(٤) ينظر : التعريفات : ١٣٦.

(٥) ينظر : مختار الصحاح :٧٤٤ ، والتعريفات : ٠٧١

(٦) أدب الكاتب : ٢١ .

فالألفاظ التي ثبتت في الكلام في أصل وضعها في اللغة عند الاستعمال ليست باستعارة ولا مجاز ولا كناية فتصبح حقيقة[١] .

وأما المجاز فهو استعمال اللفظ لغير ما وضع له ، بحيث يتجاوز معناه الأصلي إلى معنى آخر ، ولكن مع إبقاء صلة تشدنا للمعنى الأصلي (العلاقة) ، فلا نُهمِلُهُ كُلِّيَّةً[٢] .

وقد انقسم علماء اللغة حول ألفاظ اللغة من حيث الحقيقة والمجاز إلى ثلاث فئات :

فئة ترى أن ألفاظ اللغة تشتمل على الحقيقة والمجاز، وأن الأصل هو الحقيقة، وأما المجاز ففرع عليها ، ويأتي على رأس هذه الفئة ابن قتيبة[٣]، وابن فارس[٤]، والسيوطي[٥] .

والفئة الثانية : ترى أن أكثر اللغة مجاز لا حقيقة ، ومن هؤلاء ابن جني[٦] .

والفئة الثالثة : تنكر وقوع المجاز في اللغة ، ومن هؤلاء الإسفراييني[٧] ، كما أنكر وقوع المجاز في القرآن الكريم بعض علماء الأصول ؛ لأن المجاز في نظرهم أخو الكذب ، والقرآن مُنَزَّهٌ عنه[٨] .

وكان موقف المنتجب بالنسبة لوقوع المجاز في اللغة مع الفئة الأولى ، وهو رأي جمهور اللغويين ، والفقهاء ، والأصوليين .

---

(١) ينظر : الخصائص ٢ / ٤٤٢ ، والصاحبي : ٣٢١ ، واللسان (حقق) ١٠ / ٥٢ .

(٢) ينظر : الدلالة اللغوية عند العرب : ١٤٨ .

(٣) ينظر : تأويل مشكل القرآن : ١٠٣ فما بعدها .

(٤) ينظر : الصاحبي : ٣٢١ فما بعدها .

(٥) ينظر : المزهر ١ / ٣٦١ ، والإتقان ٣ / ١٠٩ فما بعدها .

(٦) ينظر : الخصائص ٢ / ٤٤٢ .

(٧) ينظر : المزهر ١ / ٣٦٥ .

(٨) ينظر : الإتقان في علوم القرآن ٣ / ١٠٩ .

يقول المنتجب : « قوله : ﴿ اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ ... أي : يجازيهم جزاءَ استهزائهم ، وسُمِّيَ جزاءُ الاستهزاءِ باسمه ؛ لأنه مثله في الصورة ، كقوله : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ ، وقوله : ﴿ فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ ﴾ ، والعربُ تُسمي الشيءَ باسمِ الجزاءِ عليه ، على طريقِ التشاكل والازدِوَاج »[1] .

وإليك نماذج لتطور الدلالة بتغير مجالها مما ذكره المنتجب :

القرضُ :

يقول المنتجب في قوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً ﴾[2]: « وأصلُ القرضِ في اللغةِ : القَطْعُ ، تقول : قَرَضتُ الشيءَ : أَقرِضُهُ قرضا إذا قَطَعتُهُ، ومنه قَرَضَ الفأرُ الثوبَ ، وسُمِّيَ الشِّعْرُ : قَرِيضاً ؛ لأنه يَقطَعُهُ من كلامه، وهو-هنا-قطعُ جزءٍ من المالِ بالإعطاءِ ، على أَنْ يُرَدَّ بَدَلُهُ ، والقرضُ في حقِّ اللهِ تعالى مجازٌ ؛ لأن القرضَ يكونُ في موضعِ الحاجةِ ، واللهُ تعالى مُنَزَّهٌ عَنهَا »[3] .

حبلُ اللهِ :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا ﴾ ... وحبلُ اللهِ : القرآنُ، وأصلُ الحبلِ في اللغة : السَّبَبُ، وسُمِّيَ القرآنُ به؛ لأنه سَبَبُ النجاةِ »[4] .

الفورُ :

جاء في قوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فَوْرِهِمْ هَٰذَا ﴾[5] قول المنتجب : « هو مصدر من قولهم : فَارَت القدرُ تَفُورُ فَورًا : إذا

---

(١) الفريد ١ / ٢٢٨ .

(٢) البقرة : (٢٤٥) .

(٣) الفريد ١ / ٤٨٦ .

(٤) المصدر السابق ١ / ٦١٠ .

(٥) آل عمران : (١٢٥) .

غلَتْ ، وأصلُه الغَلَيَانُ ، ومنه فَورَةُ الغَضَب ، ثُمَّ استُعِيرَ للسرعةِ ، ثم سميت به الحالةُ التي لا بُطْءَ فيها ، فقيل : أتانا فلانٌ ورَجَعَ من فورِه ، كما تقول : من سَاعَتِه : لم يلبثْ ، ومنه قولُ الفقهاءِ : الأمرُ على الفورِ ، لا على التَّرَاخِي »[1] .

الغائط :

قال المنتجب عند إعراب قول الله تعالى : ﴿ **أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنكُم مِنَ الغَائِطِ** ﴾[2] : « وأصلُ الغَائِطِ : المُطْمَئِنُّ مِن الأرضِ الواسعُ ... وكانوا إذا أرادوا قضاءَ الحاجةِ أتوا غائطاً ، فكُنِّيَ عن الحدثِ بالغائِطِ »[3] .

اللمس :

وعند إعراب قول الله تعالى : ﴿ **أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ** ﴾[4] يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ **أَوْ لَامَسْتُمُ** ﴾ قرئ : بغير ألف بعد اللام ، وبألف بعدها ، وهما يحتملان أن يكونا بمعنى : باشرتم ، وأن يكونا بمعنى : جامعتم، وأن يجمعا الأمرين ، والوجه هو الأول ؛ لأن حقيقة اللمس في اللغة تطلب الشيء باليد أو شبهها ، وحمل الكتاب العزيز على الحقيقة أولى »[5] .

ضيق الذرع :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ **وَضَاقَ بِهِم ذَرْعًا** ﴾ قيل : والمعنى : وضَاقَ بِسَبَبِهِم صَدرُهُ ، وَضِيقُ الذَّرعِ يُستعملُ في موضعِ ضِيقِ الصدرِ ، وأصلُه من عدمِ القُدرةِ والاستطاعةِ ؛ لأن طولَ الذراعِ والباعِ عبارةٌ عن القدرةِ ، فقولهم : ضَاقَ بِهَذَا الأمرِ : إذا عَجَزَ عَنهُ ، هذا هو أصلُه »[6] .

في الأمثلةِ السابقةِ ذُكرت نماذجُ لتطورِ الدلالةِ بتغيُّرِ مجالِها ،ففي المثالِ الأولِ ذكر المنتجبُ (القَرْضَ)، وأوردَ معناهُ الأصليَّ في اللغةِ ،وهو القَطْعُ ،وقد ذَكَرَ صُوَراً منه، تُمثِّلُ تَطورَ الدلالةِ من العمومِ إلى الخصوصِ ،لكنه ذَكَرَ ما يَتَعَلَّقُ بكلمةِ (القَرْضِ) في الآيةِ الكريمةِ، وهو أن القرضَ في حَقِّ اللهِ تعالى مجازٌ لغويٌّ ،وهو قائمٌ على التشبيهِ؛ لأنَّ القرضَ هو ما يتعاطاه الناسُ فيما بينهم على سبيلِ العَوَزِ وسدِّ الحاجةِ إلى حين، ثم يَتَجَازَوْنَ ويتقاضَونَ بعد ذلك ،واللهُ سبحانه وتعالى مُنَزَّهٌ عن الحاجةِ ،غنيٌّ عن العالمين ،لا يُعجِزُهُ شيءٌ، ولا يُحوِجُه، ومعنى القرضِ في الآيةِ الكريمةِ: إنفاقُ المالِ أو جزءٍ منه على المحتاجين، أو في أوجهِ الخيرِ، أو أنه البلاءُ الحسنُ من اللهِ سبحانه وتعالى؛ لأن العربَ تقول : لَكَ

---

(١) الفريد ١ / ٦٢٦ . (٢)و(٤) النساء : (٤٣) . و(٥) الفريد ١ / ٧٤٠ .

(٦) الفريد ٢ / ٦٥٣ ، كما ينظر – أيضاً – فيما جاء من تطور الدلالة بتغيّر مجالها : ١ / ١٨٧ ، ٢٢١ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٩٣ ، ٣٠٦ ، ٣١٩ ، ٣٧٥ ، ٤٤٩ ، ٤٦٤ ، ٧٢٧ ، ٧٣٤ ، و ٢ / ٣٠٥ ، ٣٦٦ – ٣٦٧، و ٣ / ١٥٤ ، ١٥٥ ، ٤١٨ ، ٥٤٤ ، ٦٢٢ ، و ٤ / ١١ ، ٦٧٤ ، ٧٠٧ .

عِندي قَرضٌ حَسَنٌ، وقَرضٌ سَيِّئٌ (١)، وفي المثالِ الثاني نجدُ أنَّ المنتجَبَ ذكرَ أن معنى (حبل اللهِ) في الآية الكريمة هو القرآنُ الكريمُ،ثم وضح أصلَ معنى الحبلِ في اللغةِ، وهو السببُ، وتبعه بذكر العلاقةِ التي سَوَّغَت تَشبيهَ كتابِ اللهِ تعالى بالحبل، وهي أنه سببُ النجاةِ، كالحبلِ فإنه يستفادُ منه في أغراضٍ كثيرةٍ ، ومنها أنه يُنَجِّي مستخدِمَه من السقوطِ إذا صَعدَ به النخلَ، أو من الهلاكِ ، إن أصطاد به ،ومنه سُمِّيَ حبلُ البئر: سبباً؛ لأنه يُوصلُ به إلى ما بها، وقد فُسِّرَ (حبلُ اللهِ) -هنا- بالقرآنِ ، وإيَّاهُ أَرادَ عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ بقوله : عَلَيكُم بِحَبلِ اللهِ، فإنه كتابُ اللهِ"(٢)، أما المثالُ الثالثُ فإنَّ المنتجَبَ ذكرَ فيه أن أصلَ معنى (الفَوْرِ) هو الغَلْيَان، ثم إنه اُستُعِير للسرعةِ ، ثم سُمِّيت به الحالةُ التي لا بُطْءَ فيها، فهو من تطورِ الدلالةِ من الخصوصِ إلى العمومِ، لكنَّ الذي نحنُ بِصَدَدِهِ هو استعارةُ (الفَورِ) للسرعةِ في الآيةِ الكريمةِ؛ لأنَ (الفَورَ) فيها يعني النهوضَ المسروعَ ، كما أن فَوْرَ ماءِ القدرِ عند غَلَيَانِهِ يكون متسارعاً في تَقَلُّبِهِ صُعُودًا وهُبُوطًا، وفي المثالِ الرابعِ ذكر المنتجَبُ أصلَ معنى كلمةِ (الغَائِطِ) في اللغة، وهو المُطْمَئِنُّ من الأرضِ، الواسعُ، لكنه في سياقِ الآيةِ القرآنيةِ الكريمةِ يعني قضاءَ الحاجةِ، فَكَنَّى بالغائطِ عن الحدثِ، وقد ذكرَ العلاقةَ بين معنى كلمةِ (الغائطِ) في اللغةِ ومعناها في الآيةِ الكريمةِ، وهو أنهم كانوا إذا أرادوا قضاءَ الحاجةِ أتوا غائطاً تَستُّراً عن أَعْيُنِ الناسِ، وهذا من تحسينِ اللفظِ في اللغة(٣).

أما المثال الخامس، وهو(اللَّمْسُ) فإن المنتجَبَ قد أورد أقوالَ المفسِّرين في معنى (لَامَسْتُم النِّسَاء)، وهي ثلاثة: الأولُ:أن يكونَ (لَا مَستُم) بمعنى:(بَاشَرتُم) ، والثاني : بمعنى: (جَامَعتُم) ، والأخير:بمعنى:(بَاشَرتُم) و(جَامَعتُم) معاً، وقد اختار الوجهَ الأولَ، اعتماداً على حقيقةِ معنى اللمسِ في اللغةِ، وهي تَطَلُّبُ الشيءِ باليدِ أو شبهها؛ لأن حملَ الكتابِ العزيزِ على الحقيقةِ أولى، وقد ذكرتُ آنفاً أن المنتجَبَ يأخذُ برأي جمهور اللغويين بالنسبةِ لوقوعِ المجازِ في اللغةِ، وهو أن ألفاظَ اللغةِ تَشتمِلُ على الحقيقةِ المجازِ، وأن الأصلَ هو الحقيقةُ ، وأما المجازُ ففرعٌ عليها، كما أنه يرى أن بعضَ ألفاظِ القرآنِ الكريمِ قد تُحمَلُ على المجازِ، ومن ذلك أنه وَجَّهَ قوله تعالى: (وَلَكِن لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا)(٤) إلى معنى النكاحِ، الذي هو الْوَطْءُ، وفي قوله تعالى: (أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ) (٥) ذهب إلى أن إلقاءَ السمعِ معناه : الإصغاءُ،وفي المثالِ الأخير ذكر المعنى المجازيَّ في قوله تعالى:(وَضَاقَ بِهِم ذَرْعًا)، وهو أنه ضاقَ بِسَبَبِهِم صدرُه ، لكنه كَنَّىٰ عن ضَيقِ الصدرِ بِضَيقِ الذَّرْعِ،وأشارَ إلى أن ضَيقَ الذَّرعِ يُستعملُ في موضعِ ضيقِ الصدرِ؛ لأن أصلَهُ من القُدْرةِ والاستطاعةِ،فَذَرعُ الإنسانِ هو الوُسْعُ والقوةُ،والطاقةُ التي يبلُغُها، وضَيقُ الذَّرعِ يعني:العجزَ وعدمَ القدرةِ والاستطاعةِ عن احتماله، كما أن الصدرَ تُعلَمُ سَعَتُهُ ورَحَابَتُهُ فإذا كُدِّرَ صَفْوُ صاحبِهِ لأيِّ سَبَبٍ كانَ ضَاقَ.

(١) ينظر : اللسان (قرض) ٢١٦/٧- ٢١٧.
(٢) ينظر: معاني القرآن الكريم، للنحاس ٤٥٣/١،واللسان (سبب) ٤٥٨/١، و(حبل) ١٣٥/١١.
(٣) ينظر: الصاحبي: ٤٣٩، واللسان (غوط) ٣٦٥/٧.
(٤) البقرة : (٢٣٥)، وينظر: الفريد ٤٧٧/١.
(٥) ق: (٣٧)، وينظر: الفريد ٣٥٧/٤.

المبحث الثاني :

الترادف

تعريف الترادف :

يقول الجرجاني : « المترادف ما كان معناه واحداً ، وأسماؤه كثيرة .

وهو ضد المشترك ، أخذا من الترادف الذي هو ركوب أحد خلف آخر ، كأن المعنى مركوب واللفظان راكبان عليه ، كالليث والأسد »[1] .

فهو توالي عدة ألفاظ مفردة مختلفة البنية متفقة المعنى .

موقف العلماء من الترادف :

الترادف ظاهرة لغوية تنبه إليها العلماء منذ البدايات الأولى لجمع اللغة وتدوينها ، وأشاروا إلى وجودها من خلال ما ذكروه من وجود عدة أسماء للمعنى الواحد ، أو للمسمى الواحد ، ثم قولهم: بوقوع الألفاظ المختلفة على المعنى الواحد[2] .

فجمهور أهل اللغة يذهبون إلى وقوع الترادف في اللغة ، أمثال سيبويه وقطرب وابن دريد[3] وابن خالويه[4] ، والرماني[5] ، وابن جني ، وابن سيده .

يقول سيبويه : « اعلم أن من كلامهم اختلافَ اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ... نحو : ذهب وانطلق »[6] .

ويقول قطرب : « إنما أوقعت العرب اللفظتين على المعنى الواحد ليدلوا على

---

(١) التعريفات : ٥٦ ، ١٩٩ .

(٢) ينظر : الترادف في اللغة : ٣٣ - ٤٧ .

(٣) ينظر : الجمهرة ٣ / ٢٧١ - ٢٧٢ ، والمزهر ١ / ٤١٣ .

(٤) ينظر : المزهر ١ / ٤٠٥ .

(٥) ينظر : الألفاظ المترادفة : ١٤ فما بعدها .

(٦) الكتاب ١ / ٢٤ .

اتِّسَاعِهِم في كلامهم »[١] .

ويقول ابن جني في باب (تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني) : « هذا فصل من العربية حسن ، كثير المنفعة ، قوي الدلالة على شرف هذه اللغة، وذلك أنك تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة ، فتبحث عن أصل كل اسم منها فتجده مُفْضِيَ المعنى إلى معنى صاحبه »[٢] .

ويقول ابن سيده : « واختلاف اللفظين والمعاني بعدُ واحدة للحاجة إلى التوسع بالألفاظ »[٣] .

وذهب بعض أهل اللغة إلى إنكار وقوع الترادف في اللغة ، كابن الأعرابي ، وابنِ قتيبةَ[٤] ، وثعلبٍ ، وابن درستويهُ ، والأنباري[٥] ، وأبي علي الفارسي[٦] ، وابن فارس ، وأبي هلال العسكري[٧] ، والراغب الأصفهاني[٨] .

يقول ابن الأعرابي : « كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد ، في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه ، ربما عرفناه ، فأخبرنا به ، وربما غَمُضَ علينا فلم نُلْزِم العربَ جَهْلَهُ »[٩] .

ويقول ابن فارس : « ويُسمَّى الشيءُ الواحدُ بالأسماءِ المختلِفَةِ، نحوُ : السيفِ ، والمهندِ ، والحسامِ .

---

(١) الأضداد ، للأنباري : ٨ ، وينظر : المزهر ١ / ٤٠٠ .

(٢) الخصائص ٢ / ١١٣ .

(٣) المخصص ١٣ / ٢٥٨ .

(٤) ينظر : أدب الكاتب : ٢١ - ٤١ .

(٥) ينظر : الأضداد : ٧ - ٨ ، والمزهر ١ / ٤٠١ .

(٦) ينظر : المزهر ١ / ٤٠٥ .

(٧) ينظر : الفروق اللغوية : ١٠ - ١١ .

(٨) المفردات في غريب القرآن : ٦ .

(٩) الأضداد ، للأنباري : ٧ ، وينظر : المزهر ١ / ٣٩٩ - ٤٠٠ .

والذي نقوله في هذا : أن الاسم واحد ، وهو السيف ، وما بَعْدَهُ من الألقاب صفات ، ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى ... وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمدَ بنِ يحيى ثعلبَ »[١] .

ويقول ابن درستويه : « ولا يكون (فَعَلَ) و (أَفْعَلَ) بمعنى واحد ، كما لم يكونا على بناء واحد ، إلاّ أن يجيءَ ذلك في لغتين مختلفتين ، فأما من لغة واحدة فَمُحَالٌ أن يختلف اللفظان والمعنى واحد ، كما يظن كثير من النحويين واللغويين »[٢] .

والحقيقة أن الترادف في اللغة واقع لا محالة ، وقد كان العربي يحتفظ في ذاكرته بألفاظ عدة للتعبير عن معنى واحد .

قال أبو زيد : « قلت لأعرابي : ما المُتَكَأْكِئُ ؟ قال : المُتَأَزِّفُ ، قلتُ : وَمَا المُتَأَزِّفُ ؟ قال : المُحْبَنْطِئُ ، قلتُ : وَمَا المُحْبَنْطِئُ ؟ قال : أَنتَ أحمقُ ، وتركني وَمَضَىٰ ، وذلك كُلُّهُ القَصِيرُ »[٣] .

كما أن الذين أنكروا الترادف في اللغة أثر عنهم ما يدل على وقوعه فيها ، يقول ابن الأعرابي : « يقال لِلعِمَامَةِ : هي العمامةُ ، والمِشْوَذُ ، والسِّبُّ ، والمِقْطَعَةُ ، والعِصَابَةُ ، والعِصَابُ ، والتاجُ ، والمِكْوَرَةُ »[٤] .

ويقول ثعلبٌ : « الزَّعِيمُ والصَّبِيرُ والحَمِيلُ والأَذِينُ والكَفِيلُ والأَمْيَلُ : الذي لا يَثْبُتُ في سَرْجِهِ »[٥] .

---

(١) الصاحبي : ١١٤ - ١١٥ .

(٢) تصحيح الفصيح ١ / ١٦٥ ، وينظر : الفروق اللغوية : ١٢ ، والمزهر ١ / ٣٨٤ - ٣٨٥ ، ٣٨٦ .

(٣) الجمهرة ٣ / ٢٧١ - ٢٧٢ ، وعنه في المزهر ١ / ٤١٣ .

(٤) المزهر ١ / ٤١٠ ، ويراجع : الترادف في اللغة : ٢٠٩ .

(٥) مجالس ثعلب ١ / ٧٧ ، ويراجع : المزهر ١ / ٤١١ - ٤١٢ ، والترادف في اللغة : ٢١٠ - ٢١١ .

ويقول محمد بن القاسم الأنباري : « يقع اللفظان المختلفان على المعنى الواحد ، كقولك : البُرُّ والحِنطَةُ ، والعِيرُ والحِمَارُ ، والذِئبُ والسِّيدُ ، وجَلَسَ وقَعَدَ ، وذَهَبَ ومَضَىٰ »(١) .

وقال ابن فارس : « الكَأسُ لا تكونُ كأسًا حتى يَكونَ فيها الشرابُ ، وإلا فهو (قَدَحٌ) ، أو (كُوبٌ) »(٢) .

ويقول - أيضاً - : « هو حَسَنُ المُعْطِسِ والمَرْسِنِ والرَّاعِفِ ، أي : الأنفُ ، وهو جَيِّدُ المِفصَلِ والمِقوَلِ والمِذوَدِ ، تريد : اللسانَ »(٣) .

وفي (باب القول في الاحتجاج باللغة العربية) يقول ابن فارس : « لغةُ العربِ يُحتَجُّ بها فيما اختُلِفَ فيه ، إذا كان التنازُعُ في اسمٍ أو صفةٍ أو شيءٍ مما تستعمله العربُ من سُنَنِهَا في حقيقةٍ ومجازٍ ، أو ما شابه ذلك »(٤) .

ولا يُنكرُ عاقلٌ أن العربَ تُسمي السيفَ : سَيفاً ، ومهنداً ، وحساماً .

كما أن العربَ قد استعملت هذه الألفاظ في كلامها شعرا ونثرا ، وقصدت بذلك السيف .

وأما ابن درستويه فإنه يرى أن وقوعَ الترادفِ لا يكونُ في لغةٍ واحدةٍ ، ولذلك قال : « وإنما سمعوا العربَ تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة ، وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها ، ولم يعرف السامعون تلك العلة فيه والفروق،فظنوا أنهما بمعنى واحد ، وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم »(٥) .

---

(١) الأضداد : ٦ - ٧ ، والمزهر ١ / ٣٩٩ .

(٢) الصاحبي : ١١٨ .

(٣) الترادف في اللغة : ٢١١ ، عن متخير الألفاظ ، لابن فارس : ٢٣٣ .

(٤) الصاحبي : ٤٩ .

(٥) تصحيح الفصيح ١/ ١٦٥ — ١٦٦ ، ويراجع : الترادف في اللغة : ٢٠٠ .

ونقل السيوطي عن أبي علي الفارسي : « أنه كان بمجلس سيف الدولة بحلب ، وبحضرته جماعة من أهل اللغة ، وفيهم ابن خالويه ، فقال ابن خالويه : أحفظ للسيف خمسين اسماً ، فتبسم أبو علي ، وقال : ما أحفظ له إلا اسماً واحداً ، وهو السيف ، فقال ابن خالويه : فأين المهند والصارم وكذا وكذا ؟ فقال أبو علي : هذه صفات ، وكأنَّ الشيخَ لا يُفرِّقُ بين الاسم والصفة ! »[1] .

ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه هنا ، وهو : لماذا ينكر بعض أهل اللغة وقوع الترادف في اللغة ، وقد أُثِرَ عنهم ما يدل على وقوعه فيها ؟

ويبدو لي أن الإجابة تكمن في النقاط التالية :

أولاً : إن بعض من أنكر وقوع الترادف في اللغة قد عوّل على استحالة أن يكون للمعنى الواحد أكثرُ من لفظ واحد في اللغة الواحدة ، كابن درستويه ، وأبي هلال العسكري ، وهؤلاء ينكرونه إذا كان في لغة واحدة ، وليس في لغتين أو أكثر،أو في اللغة العامة المشتركة .

وهذه نظرة قد أغفلت تداخل اللغات واختلاطها وتعددها باختلاف قبائلها، واللغة العربية ليست لغة واحدة بعينها ، وإنما هي لغة مشتركة ، تمثل مجموع اللغات العربية ، وقد دخلتها ألفاظ من لغات الأمم الأخرى ، وربما كانت لها نظائر من حيث الدلالة في العربية[2] .

وعندئذ لا يكون هناك تعارض بين إنكار هؤلاء وقوع الترادف في اللغة الواحدة والقول بوقوعه في اللغة المشتركة ؛ لاختلاف المجالين .

وقد وجه حمزةُ الأصبهانيُّ قول المنكرين لوقوع الترادف في اللغة وفق هذه الحقيقة ، فقال : « وينبغي حملُ مَنْ مَنَعَ على مَنعِهِ في لغةٍ واحدةٍ ، فأما في لغتين فلا يُنكرُهُ عاقلٌ »[3] .

---

(١) المزهر ١ / ٤٠٥ .

(٢) ينظر : الترادف في اللغة : ٢٠٧ – ٢٠٨ .

(٣) المزهر ١ / ٤٠٥ .

وقد يقع الترادف في اللغة الواحدة بسبب احتكاكها باللغات الأخرى ، أو يكون ذلك نتيجة للتطور الدلالي لألفاظ هذه اللغة ، أو لغلبة الصفة وشيوعها في الاستعمال على الاسم[١] .

ثانياً : بعض من أنكر وقوع الترادف في اللغة وقع في اضطراب بما نُقِلَ عنهم من نصوص تشير إلى وقوع الترادف فيها .

ولعل هذا الاضطراب قد جاء من نظرتهم للترادف من زاويتين مختلفتين :

الأولى : أنهم نظروا إلى الأصل الأول للألفاظ الذي حمل دلالاتها الأولى ، دون مراعاة للتطور الدلالي الذي تحياه ألفاظ اللغة ، وتتجدد معه مدلولاتها[٢] .

والثانية : أنهم تتبعوا الفروق الطفيفة في الاستعمال اللغوي لما ورد في دلالات الألفاظ المترادفة في اللغة ، وجعلوها حجة ، فأنكروا وقوع الترادف في اللغة جملة .

وربما كانت دلالاتها الجوهرية الغالبة في الاستعمال اللغوي تعضد وقوع الترادف في اللغة؛ ولذلك فإن منكري وقوع الترادف لم يستطيعوا التخلص منها، وأثبتوا وقوعه من حيث لا يشعرون، كما مر معنا في النصوص التي أثرت عنهم، يعضد ذلك قول ابن فارس في (باب أجناس الكلام في الاتفاق والافتراق) ، حيث قال : « يكون ذلك على وجوه :

فمنه ... اختلاف اللفظ واتفاق المعنى ، كقولنا : سيف وعَضْب ، وليث وأسد ، على مذهبنا في أن كل واحد منها فيه ما ليس في الآخر من معنى وفائدة »[٣] .

إذاً فهناك إقرار منه باختلاف اللفظ واتفاق المعنى بين هذه الأسماء المترادفة

(١) ينظر : الترادف في اللغة : ٢٠٨ .

(٢) ينظر : المصدر السابق : ٢٢٥ فما بعدها .

(٣) الصاحبي : ٢٢٧ .

على وجه العموم ، ويبقى فرق طفيف بين كل منها ، وهو أن كل اسم منها فيه زيادة معنى ليس في غيره .

ثالثاً : فيما نقل عن أبي علي الفارسي من أنه أنكر على ابن خالويه قوله : "إن للسيف خمسين اسماً" لنا فيه وقفة :

فقد جعل علماء اللغة قديما وحديثا هذه الحكاية حجة على أن أبا علي الفارسي ينكر وقوع الترادف في اللغة ، وعولوا عليها كثيراً[1] .

والذي يظهر من نصوص أبي علي ومما روي عنه أنه لم ينكر وقوع الترادف في اللغة .

وإليك البيان :

في أثناء حديثه عن قول الله تعالى : ﴿ **خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ** ﴾[2] جاء قوله : « قال أبو علي ... : وقالوا : طبع عليه بمعنى ختم عليه »[3] ، ثم قال – أيضاً – : « والختم والطبع واحد »[4] .

وقالَ في موضِعٍ آخر: "والقولُ والكلامُ والمنطِقُ يستعملُ كلُّ واحدٍ من ذلك في موضِعِ الآخرِ، ويُعَبَّرُ بِكُلِّ واحدٍ منها كَمَا عُبِّرَ بالآخَرِ"[5].

وفي معرض احتجاجه للقراءات الواردة في قول الله تعالى : ﴿ **وانظُرْ إِلَى العِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا** ﴾[6] يقول : « وقد استُعمل النشرُ في الإحياءِ في قوله

(١) ينظر : المزهر ١ / ٤٠٥ ، وفي اللهجات العربية : ١٦٣ ، وفصول في فقه العربية : ٣١١ ، وليس في كلام العرب : ١٠٣ ، ودراسات في فقه اللغة : ٣٤٢ ، والوجيز في فقه اللغة : ٣٨٣ ، ويراجع : الترادف في اللغة : ٢٢٠ – ٢٢١ .

(٢) البقرة : (٧) .

(٣) الحجة ١ / ٢١٧ .

(٤) المصدر السابق ١ / ٢٢٥ .

(٥) المصدر نفسه ٢ / ٣١ .

(٦) البقرة : (٢٥٩) .

تعالى: ﴿ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾ ... قال أبو زيد : أَنشَرَ اللهُ الريحَ إِنشَـاراً : إذا بَعَثَـهَا ... فتفسيرُ أبي زيـدٍ لـه بقولـه : « بعثـها » إنمـا هـو لأن البعـث قـد استعمل في الإحياء من نحو : قوله : ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاكُم مِـن بَعدِ مَوتِكُم ﴾ ... وقـال : ﴿ اللهُ يَتَوَفَّىٰ الأَنفُسَ حِينَ مَوتِهَا والَّتِي لَم تَمُت فِي مَنَامِـهَا فَيُمسِـكُ الَّتِي قَضَـىٰ عَلَيـهَا الْمَوتَ وَيُرسِلَ الأُخرَىٰ إِلَى أَجَلٍ مُسَـمًّى ﴾ ، فجـاء في هـذا المعنـى الإرسـال ، كما جاء البعث في قوله : ﴿ ثُمَّ يَبعَثُكُم فِيهِ ﴾ فالمعنى واحد »[1] .

وقـال – أيضـاً – : « فالنَّشـرُ والحيـاةُ والبُعْـثُ والإرسَـالُ تَقَـارُبٌ في هـذا المعنى »[2] .

كما أن ابن جني قد ذكر أن أبـا علـي كـان يستحسـن مـا ورد مـن تلاقـي المعاني في الألفاظ المختلفة الأصول والمباني ، وهو الباب الـذي أفـرده ابـن جـني للحديث عن وقوع الترادف في اللغة ، ومما ذكره ابن جني قوله : « ومن ذلك ما جاء عنهم في الرجل الحافِظِ للمالِ ، الحَسَنِ الرِّعْيَةِ له والقيامِ عليه ، يقـال : هـو خالُ مال ، وخائلُ مال ، وصَدَى مال ، وسُرْسُور مال ، وسُؤبانُ مال ، ومِحْجَنُ مال ، وإِزَاءُ مال ، وبِلْوُ مال ، وحِبْلُ مـال ، وعِسْـلُ مـال ، وزِرُّ مـال ، وجميعُ ذلك راجعٌ إلى الحِفظِ لها ، والمعرفة بها »[3] .

ثم قال بعد ذلك : « وهذا مذهبٌ في هذه اللغـةِ طريـفٌ ، غَريـبٌ لَطيـفٌ ، وهو فِقهُهَا ، وجَامِعُ معانيها ، وضامُّ نَشرِهَا ... وكان أبو علـي – رحمـه الله – يستحسن هذا الموضعَ جداًّ ، وينبه عليه ، ويُسَرُّ بما يُحضِرُهُ خاطِرُهُ منه »[4] .

وإذا سلمنا بهذا يظل هناك خيط رفيع يتصل بما نقل عن أبي علي في إنكاره على ابن خالويه أن يكون للسيف أكثر من اسم .

(١) الحجة ٢ / ٢٨٦ .

(٢) المصدر السابق ٢ / ٢٨٧ .

(٣) الخصائص ٢ / ١٢٩ .

(٤) المصدر السابق ٢ / ١٣٣ .

ويبدو أنَّ له صلةً بمجلس سيف الدولة الذي قيلت فيه هذه الحكاية ، بحضور جماعة من أهل اللغة ، فربما كان الحديث في هذا المجلس عن الاسم والصفة اللذين يقعان على المسمى الواحد ؛ لأن أبا علي لم يربط إجابته بما يدل عليه (السيفُ)، وما يدلّ عليه (المُهَنَّدُ) أو (الصَّارِمُ)، ولعله يرى أن هذه الألفاظ متقاربةً لا مترادفة، وهذا هو الذي يصدُقُ على الغالبيةِ العُظْمَىٰ من الألفاظِ؛ لأن هناك فروقاً طفيفةً فيما بينها.

وقد وجدنا في نصوص منكري وقوع الترادف في اللغة أنهم يشيرون إلى اختلاف المعنى فيما تعددت مسمياته .

وقد تقوم الصفة مقام الاسم نتيجة للتطور الدلالي للألفاظ ، فقد يُشتهر الاسم في بيئة لغوية وتخبو الصفة ، وقد تغلب الصفة في الاستعمال على الاسم في بيئة لغوية أخرى .

وإذا ما تتبعنا دلالة كل من السيف والمهند والصارم في أصل وضعها اللغوي نجد ما يلي :

أولاً : السيف :

هو من أسلحة الحرب القديمة ، ويعد في عصرنا الحاضر من أدوات الزينة عند الرجال في المناسبات،فهذه هي دلالته الحالية المكتنزة في أذهاننا .

ولكن ما هي دلالته في اللغة ؟ قال الكسائي : « رجل سَيْفان ، أي : طويل، ممشوق ، ضامر البطن »[1] .

والسيف أخذ من هذا المعنى ، فهو طويل ، ضامر الوسط .

ثانياً : المهنَّد :

إذا أطلق لفظ (المهند) يتبادر إلى أذهاننا أنه السيف ، فهو ارتباط بجوهر الاسم ومضمون استعماله ، أما الصفة التي يحملها لفظ (المهند) فهي القوة والصلابة ؛ لأنه مصنوع في الهند ؛ أو لأنه مصنوع من حديد الهند ، قال

---

(١) الصحاح (سيف) ٤ / ١٣٧٩ .

الجوهري : « والمهنَّدُ : السيف المطبوع من حديد الهند »[١] .

وجاء في المعجم الوسيط : « وكان خير الحديد »[٢] .

فالمهند يحمل مسمى السيف ، ويزيد عليه معنى القوة والصلابة .

ثالثاً : الصارم :

لفظ (الصارم) يدل - بادئ ذي بدء - على السيف أيضاً ، ونجد أذهاننا تبعد أول وهلة - عند سماعه - عن معنى (الصرم) الذي يحمله - أيضاً - لفظ (الصارم) ، وهو القطع .

قال الجوهري : « والصارم : السيف القاطع »[٣] .

ويقال للرجل الْجَلْد الشجاع : صارم[٤] .

وقال الفيومي : « وصَرُمَ السيف : احتد ، وسيف صارم : قاطع »[٥] .

فالصارم يحمل مسمى السيف ، ويزيد عليه معنى أنه حادٌّ وقاطع .

وعليه فإنه يمكننا القول : إن السيف هو الاسم فقط ، لكن هذا لا ينفي أن تكون هناك ألفاظ تحمل في دلالتها معنى هذا المسمى ووظيفته .

يقول علي الجندي : « اللغة بطبيعتها وتدرج استعمالها تأبى لكلماتها المترادفة أن تتحد في سماتها وشياتها وشاراتها ، وإن اتحدت في مسمياتها ، فللأسد والغزال والخمر والسيف أسماء كثيرة ، ولكل منها شحنته وأشعته وظلاله وهمسه وجرسه ووقعه وتأثيره »[٦] .

وعليهِ فإنّ أبا عليٍّ الفارسيَّ-رحمه الله -لم يُنكِرْ وقوعَ الترادُفِ في اللغةِ،وإنما يُثبِتُهُ حينما يكتفي بالمعنى العامِّ للألفاظِ المتشابهةِ في الدّلالةِ أو المتقاربة في المعنى،كما اتَّضَحَ في الأمثلةِ السابقةِ، وعلى أبْعَدِ احتمالٍ فإنه قد يرى تقارُباً في المعنى في بعضِ الألفاظِ، لكنه رُبَّمَا يَعتَدُّ بالفُروقِ اليَسيرة، فيذهبُ إلى التفريقِ، ومن ذلك قولُه:"وقد جاء (المِيقَاتُ) في موضِعِ (الميعَادِ)،كما جاء (الوُقتُ)في موضِعِ (الوَعدِ)في قوله تعالى: (إلَى يوم الوَقتِ المعلُوم)،ومما يُبَيِّن تقارُبَهُما قولُه : (فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أربعينَ لَيلَةً)...وفي الأخرى : (وَإذْ وَاعَـدْنَا مُوسَىٰ أربعينَ لَيلَةً)" (٧) .

---

(١) الصحاح (هند) ٢ / ٥٥٧ .

(٢) ٢ / ١٠٣٨ .

(٣) الصحاح (صرم) ٥ / ١٩٦٦ .

(٤) ينظر : المصدر السابق (صرم) ٥ / ١٩٦٦ .

(٥) المصباح المنير : ١٢٩ .

(٦) البلاغة الغنية : ٢١٤ .

(٧) الحجة ٢/٥٤.

موقف المنتجب من ظاهرة الترادف في اللغة :

وقف المنتجب مع جمهور علماء اللغة الذين يقولون بوقوع الترادف في اللغة كقوله : « والكتاب والقرآن والفرقان نظائر في أنها أسماء لكتاب الله تعالى »[١] .

وكان يشير إلى الألفاظ المترادفة على أنها نظائر في اللغة ، أو في المعنى ، وكان – أحياناً – لا يلتفت إلى الفروق الطفيفة في دلالات بعض الألفاظ ، وإنما يكتفي بالمعنى الجوهري الظاهر وحسب ، كقوله : « والعبادة والخضوع والاستكانة والتذلل والانقياد نظائر في اللغة »[٢] .

كما كان يَعمُدُ – أحياناً – إلى الإشارة إلى الفروق الطفيفة الدقيقة بين دلالات الألفاظ المترادفة ، لكنه لا يجعل هذه الفروق حجة للتفريق بين دلالاتها كقوله : « والاسم من (ذلك) عند أهل البصرة (ذا) ، وعند أهل الكوفة (الذال) وحدها ، وزيدت الألف لتكثير الكلمة ، وأما اللام فجيء بها لتدل على بعد المشار إليه، وقيل : هي بدل من حرف التنبيه ، ولذلك لا يحسن (ها) ذلك ، كما يحسن (ها) ذاك ، وقيل : جيء بها لتدل على أن (ذا) ليس بمضاف إلى الكاف ، وكسرت فصلاً بينها وبين لام الملك في (ذا لَك) ، أي : تملكه ، وقيل : كسرت لسكونها وسكون الألف قبلها ، والكاف للخطاب ، لا موضع لها من الإعراب .

وذلك وذاك وهذا نظائر في اللغة ، إلاّ أن هذا لما قرب، وذاك وذلك لما بَعُد، وقيل : هذا لما حضر ، وذاك لما غاب ، وقيل : هذا لما هو كائن ، وذاك لما مضى »[٣] .

ومما ذكره المنتجب من أمثلة ظاهرة الترادف قوله : « والرُّجُوعُ عن الشيءِ والارتِدَادُ عنه والانقلابُ عنه والزوالُ عنه نظائر في اللغة ، فاعرفه »[٤] .

---

(١) الفريد ١ / ١٨٥ .

(٢) المصدر السابق ١ / ١٧٠ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ١٨٤ .

(٤) المصدر نفسه ١ / ٢٣٤ .

وقوله : « والإحَاطَةُ بالشيءِ والإطافَةُ به والإحدَاقُ بِه نظائر في اللغة »[١] .

وقوله – أيضاً – : « والفِرَاشُ والمِهادُ والوِطَاءُ والبِسَاطُ نظائر في المعنى »[٢] .

وقوله : « والإثْمُ والوِزْرُ والذَّنبُ والجُرْمُ نظائر في المعنى »[٣] .

وكذلك قوله: « يقال : أنْفَقَ الرَّجُلُ، وأملَقَ، وأقتَرَ: إذا افتقر، وذهب ماله »[٤].

وقوله : « والوَنْيُ والفُتُورُ والتَّقصِيرُ والضَّعفُ والكَلالُ والإعيَاءُ نظائر في اللغة ، يقال وَنِيَ وَنْياً ووُنْياً : إذا ضَعُفَ، وفَتَرَ ، فهو وانٍ ، وأنشد :

فَمَا وَنَى مُحَمَّدٌ مُذْ أَنْ غَفَرْ لَهُ الإلَهُ مَا مَضَى وَمَا غَبَرْ »[٥] .

ويظهر بوضوح أثر التسامح في التعبير عن ظاهرة الترادف في الأمثلة التي ذكرها المنتجب ، ذلك أنه لا يراعي التباين أو الفروق الدقيقة بين دلالات الألفاظ المترادفة ؛ ويبدو أن عامة الناس في زمنه لم يعودوا يفرقون بينها ، ولا يراعون التباين في معانيها ، وقد يكونون يجهلون ذلك تماماً .

ويبدو أن المنتجب قد لاحظ هذا الأمر ، فجعله نُصب عينيه ؛ لأنه بصدد بيان مفردات القرآن الكريم إعراباً وتفسيراً وبياناً ، وهذا يُهمّ طالبَ العلم، أو المتلقي .

أما الوقوفُ على الفروق الدقيقة بين دلالات الألفاظ المترادفة ، باعتبار أصل وضعها ، أو صفاتها فإنه من شأن العلماء ، وأصحاب التصانيف في هذا الفن ،

---

(١) الفريد ١ / ٢٣٨ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٢٤٣ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٣٢٨ .

(٤) المصدر نفسه ٣ / ٣٠٣ .

(٥) المصدر نفسه ٣/ ٤٣٨ ، كما ينظر – أيضاً -: ١ / ١٦٤ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٧٩ ، ١٨٦ ، ١٩٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٩ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٧ ، ٣٢٦ ، ٣٣٨ ، ٤٤٤ ، و ٢ / ٥٨٣ ، و ٣ / ٨٣ ، ٨٥ ، ١١١ .

كما فعل ابن قتيبة حينما وجد العديد من الألفاظ التي أصبحت مترادفة في لغة عصره بعد أن مكّن الاستعمال لها ، واختفت عند العامة من الناس تلك الفروق الدقيقة بين دلالاتها ، واقتصرت معرفتها على العلماء فقط .

فقد عقد أول باب في (كتاب المعرفة) ، وهو (باب معرفة ما يضعه الناس غير موضعه) لبيان تلك الفروق ، حيث ربط بين أصل معانيها في اللغة ، وبين دلالات استعمال الناس لها[١] .

(١) ينظر : أدب الكاتب : ٢١ – ٤١ ، ويراجع : الترادف في اللغة : ٩٤ – ٩٧ .

المبحث الثالث :

المشترك اللفظي

تعريفه :

هو اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين أو أكثر[١] .

موقف العلماء منه :

يرى جمهور العلماء أن المشترك اللفظي ظاهرة لغوية ، جاءت في كثير من الألفاظ[٢] . والمعاجم اللغوية العربية تزخر في حالات كثيرة بورود الكلمة الواحدة وهي تحمل عدة معانٍ تتقارب إلى حد ما .

وذكر أن ابن درستويه كان ينكر وقوع المشترك اللفظي في اللغة[٣] .

والحقيقة أن ابن درستويه كانت له نظرة خاصة ، فعندما أنكر على اللغويين ما رووه من أن للفظ (وجد) من المعاني المختلفة : العثور على الشيء ، والغضب ، والعشق ذهب إلى أن هناك معنى جامعاً قد تأتي عليه - بعض ألفاظ اللغة ، وتلتقي عنده دلالاتها ، قال : « فظن من لم يتأمل المعاني ، ولم يتحقق الحقائق ، أن هذا لفظ واحد ، قد جاء لمعانٍ مختلفة ، وإنما هذه المعاني كلها شيء واحد ، وهو إصابة الشيء خيراً كان أو شرّاً »[٤] .

---

(١) ينظر : اللسان (شرك) ١٠ / ٤٤٩ ، والمزهر ١ / ٣٦٩ .

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ٤ ، وتأويل مشكل القرآن : ٤٤١ فما بعدها ، والخصائص ٢ / ٩٣ ، والصاحبي : ١١٤ ، ٣٢٧ - ٣٢٨ ، ٤٥٦ ، والمخصص ١٣ / ٢٥٩ ، والْمَشُوفُ الْمُعْلَمُ ١ / ٥١٦ - ٥١٧ ، والقاموس المحيط (عجز) ٦٦٣ ، والمزهر ١ / ٣٦٩ ، والدلالة اللغوية عند العرب : ١١٦ .

(٣) ينظر : المزهر ١ / ٣٨٤ - ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، وفقه اللغة ، للدكتور وافي : ١٨٩ ، والترادف في اللغة : ٢٠٠ ، والدلالة اللغوية عند العرب : ١١٥ - ١١٦ .

(٤) تصحيح الفصيح ١ / ٣٦٤ ، وينظر : المزهر ١ / ١٨٤ .

كما قال أيضاً : « فإذا اتفق البناءان في الكلمة والحروف ، ثم جاءا لمعنيين مختلفين ، لم يكن بد من رجوعهما إلى معنى واحد ، يشتركان فيه ، فيصيران متفقي اللفظ والمعنى »[١] .

وابن درستويه ينكر وقوع المشترك اللفظي في اللغة الواحدة ؛ لأنه يجعل لغة كل قبيلة لغة مستقلة بذاتها، ثم ينظر إلى الظواهر اللغوية المختلفة من هذا المنطلق.

فهو حِينَ يُضيِّقُ الدائرةَ لا يقولُ بوقوعِ المشترك اللفظي في اللغة ، لكنه إذا ما وسَّع الدائرة فإنه يقرب من القول بوقوعه .

والذي يدل على ذلك ما أشار به إلى الأسباب التي تدعو إلى إمكانية وقوع المشترك اللفظي في اللغة حين قال : « فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين لما كان ذلك إبانةً ، بل تعمية وتغطية ، ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذا لعلل .

... وإنما يجيء ذلك في لغتين متباينتين ، أو لحذف واختصار قد وقع في الكلام ، حتى اشتبه اللفظان ، وخفي ذلك على السامع ، وتأول فيه الخطأ »[٢] .

وكذلك فإنه عندما قال – عن المعاني التي يجيء عليها لفظ (وجد) – : « وإنما هذه المعاني كلها شيء واحد ، وهو إصابة الشيء خيراً كان أو شرّاً »[٣] ، يكون قد اقترب من القول بوقوع الترادف في اللغة أيضاً ؛ لأنه قد وسع نظرته إلى المعاني المختلفة للعثور على الشيء ، والغضب ، والعشق ، وهي المعاني التي ذكر اللغويون أن لفظ (وجد) يدل عليها ، فقضى بأنها شيء واحد .

---

(١) تصحيح الفصيح ١ / ٢٤٠ .

(٢) المصدر السابق ١ / ١٦٦ – ١٦٧ ، ويراجع : المزهر ١ / ٣٨٥ ، وفصول في فقه العربية : ٣١٢ ، ٣٢٥ .

(٣) تصحيح الفصيح ١ / ٣٦٤ ، ويراجع : المزهر ١ / ١٨٤ .

يقول ابن سيده : « اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي أن لا يكون قصداً في الوضع ، ولا أصلاً ، ولكنه من لغات تداخلت ، أو أن تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ، ثم تستعار لشيء ، فتكثر ، وتغلب ، فتصير بمنزلة الأصل »[١] .

وهناك من ذهب إلى القول بوجوب وقوع المشترك اللفظي في اللغة ، يقول السيوطي : « ومن الناس من أوجب وقوعه ، قال : لأن المعاني غير متناهية ، والألفاظ متناهية ، فإذا وُزِّع لزم الاشتراك »[٢] .

ويبدو أن هذا الرأي مقبول ؛ لأنه لاينفي عن ألفاظ اللغة تطورها الدلالي ، ولايتصورها على أنها قوالب جامدة ، وطبيعة اللغة تقبل ذلك ؛ لأن روافدها من الاشتقاق والنحت والتوليد والتعريب كثيرة .

كما أن ألفاظ اللغة ليست تحديداً وتسجيلا لمستحيل غير موجود ، وإنما هي ما جرت على ألسنة أصحابها بما يسهل عليها بشكل عفوي ، وفق طبيعةُ اللغةِ التي تَتَزَايَدُ فيها المعاني، وتَتَكَاثَرُ، ولا تَتَنَاهَى، فلهذا لَزِمَ أن تَتَحَمَّلَ الألفاظُ مُهِمَّةَ التعبيرِ عنها، وَلَمَّا كَانَتْ الألفاظُ محدودةً متناهِيةً، لَزِمَ أن تُعَبِّرَ عن المعاني بالمشترَكِ والتَّضَادِّ والاشتقاقِ والتوليدِ، والنحتِ وغير ذلك.

موقف المنتجب من ظاهرة المشترك اللفظي :

أقر المنتجب الهمذاني بوقوع المشترك اللفظي في اللغة ، مثله مثل جمهور علماء اللغة .

وقد صرح بوقوع المشترك في لفظ (العين) ، كما سيأتي ، واكتفى – في غيره من الألفاظ – بذكر المعاني المختلفة التي جاءت بها اللغة للفظة التي وقع فيها المشترك .

كما أنه كان يَرُدُّ –أحياناً– بعضَ المعاني المختلِفَةَ التي جاءت بها اللفظةُ المشتَرَكةُ في الاستعمالِ اللُّغوي إلى معنى عامٍّ يجمعُ هذه الدّلالات المختلفَة؛ لأن القرائنُ في الأساليبِ اللغويةِ المتعددةِ هي التي تُحَدِّدُ المعنى الخاصَّ بعد ذلك.

وهذه أمثلة مما عرضه المنتجب للمشترك اللفظي :

---

(١) المخصص ١٣ / ٢٥٩ .

(٢) المزهر ١ / ٣٦٩ .

جاء في قول الله تعالى : ﴿ فَانْفَجَرَتْ مِنهُ اثنتَا عَشْرَةَ عَيناً ﴾(١) قول المنتجب: « والعين اسم مشترك ، وهو هنا منبع الماء »(٢) .

كما قال : « والسماء هذه المظلة ، وكل ما علاك فأظلك فهو سماء ، ومنه قيل لسقف البيت : سماء ، والسماء أيضاً : المطر ، يقال : أصابهم سماء ، أي : مطر كثير ، و : ما زلنا نطأ السماء حتى أتيناكم ، قال الشاعر :

إذا سقط السماء بأرض قوم   رعيناه وإن كانوا غضابا »(٣) .

وفي قوله تعالى : ﴿ الحَمدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين ﴾(٤) يقول المنتجب : « والرَّبُّ : المالكُ ، يُقالُ : هذا رَبُّ الدارِ ، أي : مَالِكُهَا ، ومنه قولُ بعضِ الفُصحاءِ : لَأَنْ يَرُبَّنِي رجلٌ من قُرَيشَ خيرٌ من أن يَرُبَّنِي رجلٌ من هوازنَ ، أي : لأنْ يملِكَنِي .

والرَّبُّ أيضاً : المُصلِحُ للشيءِ ، يقال : رَبَبْتُ الشيءَ : أرُبُّهُ رَبّاً : إذا أَصلَحتُهُ ، وقُمتُ عليه ، فاللهُ تعالى مالِكُ العبادِ ، ومصلِحُهُم ، ومصلحُ شؤونِهِم »(٥).

وجاء في قول الله تعالى : ﴿ يَسألُونَكَ كَأَنكَ حَفِيٌّ عَنهَا ﴾(٦) قول المنتجب: « والتقدير : يسألونك عنها كأنك حَفِيٌّ بها أو بهم ، على ما يأتي بيانه – إن شاء الله – أي : عالم بها .

والحَفِيُّ : العالِمُ الذي يتعلمُ الشيءَ باستقصاء، يقال : أَحفَىٰ فلانٌ في المسألةِ: إذا أَلَحَّ فيها ، وبَالَغَ .

---

(١) البقرة : (٦٠) .

(٢) الفريد ١ / ٢٩٩ .

(٣) المصدر السابق ١ / ٢٣٦ .

(٤) الفاتحة (٢) .

(٥) الفريد ١ / ١٦٤ .

(٦) الأعراف : (١٨٧) .

وحَفِيَ بِفُلانٍ يَحفَىٰ ... حَفَاوَةً ، وتَحفَّى به : إذا بَالَغَ في البِرِّ به ، والحَفِيُّ أيضاً : المستقصِي في السؤالِ ، قال الأعشى :

فَإِنْ تَسأَلِي عَنِّي فَيَا رُبَّ سَائِلٍ حَفِيٌّ عَنِ الأَعشَىٰ بِهِ حَيثُ أَصعَدَا »[١] .

وقال أيضاً: "وقولُه: (ثُمَّ اقضُوا إِلَيَّ)، الجُمهورُ على القافِ والضَّادِ في (ثُمَّ اقضُوا)، إما من قَضيتُ الأمرَ : إذا أَحْكَمْتُه، فأمضيتُه، بمعنى : امضُوا مَا فِي نُفُوسِكُم مِنِّي، من الإهلاكِ وغيرِه، كقوله: (فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ)، أي: فَامضِ مَا أَنتَ ماضٍ.

والقَضَاءُ : إحكامُ الأمرِ ، وإمضاؤُهُ،أو من قَضَيتُ حاجتي : إذا فَرَغتُ منها،بمعنى: افرَغُوا مِنِّي، واستَرِيحوا، والقضاء : الفراغُ من الأمرِ، أو من قَضَىٰ إليه، وعليه: إذا قَتَلَهُ، بمعنى : اُقتُلُوني، ومنه سُمٌّ قَاضٍ، أي : قاتلٌ، أو من قضيتُ ديني: إذا أديتُهُ، بمعنى : أَدُّوا إِليَّ ما هو حَقٌّ عليكُم عِندَكم من هلاكي، كما يَقضِي الرجلُ غريمَهُ، كقوله: (وَقَضَينَا إِلَيهِ ذَلكَ الأَمرَ) أي : أَنهيناهُ إليه، وأَبلغناه ذلك، والقضاءُ: الأداءُ والإنهاءُ[٢].

وفي قوله تعالى : (وَلَو أَنزَلنَا مَلَكاً لَقُضِيَ بينهم)[٣] نَقَلَ قولَ أبي إسحاقَ في معنى (قَضَىٰ)، فقال : "ومعنى (قَضَىٰ) على ضُرُوبٍ،كلُّها ترجِعُ إلى معنىَ انقطاعِ الشيءِ وتمامِهِ، فمنه : (ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلاً)، معناه: حَتَمَ بذلك، وأَتَمَّهُ، ومنه :(وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلاَّ تَعبُدُوا إِلاَّ إِيَّاه) معناه: أَمر، إِلاَّ أنهُ أَمرٌ قاطِعٌ حَتمٌ، ومنه الإِعلامُ، وهو قوله: (وَقَضَينَا إِلَى بَنِي إِسرَائِيلَ)، أي أَعلَمنَاهُم إعلاماً قاطعاً، ومنه الفَصْلُ في الحُكْمِ، وهو قوله : (وَلَولَا أَجَلٌ مُسمًّى لَقُضِيَ بَينَهُم)، أي : لَفُصِلَ بَينَهُم، ومنه قوله[٤] : قَدْ قَضَىٰ فُلانٌ دَينَهُ،أي: قَد قَطَعَ بالعَزِيمَةِ عليه، وأَدائِهِ إليه، فَقَطَعَ ما بَينَهُ وبَينَهُ، وَكُلُّ مَا أُحْكِمَ فَقَدْ قُضِيَ، تقول : قَد قَضيتُ هذه الدارَ: إذا عَمِلتَهَا، وأَحكَمْتَهَا ، قال الشاعر :

وَعَلَيهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَو صُنْعُ السَّوَابِغِ تُبَّعُ

انتهى كلامه"[٥] .

وَرُبَّمَا أَلَحَّ فيه إلى مَجِيءِ المعاني المختلِفَةِ على معنىً عامٍّ يجمعُها ما ذكره عندَ إعرابِ قوله تعالى: (قُل إِن كَانَ لِلرَّحمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ العَابِدِين)[٦] ، حيثُ قَالَ: "قَالَ أَبُو الفتحِ": وَرَوَينَا عَن قُطْرُبٍ أَنَّ العابِدَ : العَالِمُ، والعَابِدَ: الجاحِدُ، والعَابِدَ: الآنِفُ الغَضْبَانُ، قال : ومعنى هذه الآية يَحتَمِلُ كُلَّ هذه المعاني، انتهى كلامه"[٧] .

---

(١) الفريد ٢ / ٣٩٢ ، كما ينظر – أيضاً – : ١ / ٢٣٧ ، ٣١٨ ، ٥٠٩ ، ٦٥٤ ، ٧١٦ ، و ٢ / ٢١ ، ١٩٧ ، ٥٧٦ ، ٦٤٥ – ٦٤٦ ، و ٣ / ٢٢٠ ، ٣٠٥ ، ٣٩١ ، ٤٢٦ – ٤٢٧ ، ٥٥٣ ، ٦٦٢ ، ٧٥٢ ، و ٤ / ٣٩ ، ٦٣ – ٦٤ ، ٨٩ ، ٢٥٢ ، ٣٦٥ ، ٣٧٣ ، ٣٩٦ ، ٥٠٨ ، ٦٢٩ .

(٢) المصدر السابق ٢/٥٨٠– ٥٨١. (٣) الأنعام : (٨). (٤) وهو الزجاج. (٥) الفريد ٢/ ١٢٢– ١٢٣.

(٦) الزخرف: (٨١). (٧) الفريد ٤/٢٦٥.

المبحث الرابع :

التضاد

تعريفه :

الضِّدُّ : المخالف والمنافي ، والضِّدُّ - أيضاً - المِثْلُ والنظيرُ والكفءُ ، والمتضادان : اللذان لا يجتمعان ، كالليل والنهار[١] .

والتضاد في الاصطلاح : هو الكلمات التي يدلُّ كلٌّ منها على معنيين متباينين ، كالجَوْن يطلق على الأَبيضِ والأسودِ[٢] .

موقف العلماء منه :

ذهب جمهور علماء اللغة العربية إلى القول بوقوع التضاد في اللغة ؛ لأنه في نظرهم من سمات العربية وخصائصها وتعدد أساليبها واتساعها في التعبير .

ومن العلماء من أنكر وقوع التضاد في اللغة ، وتأول ما ورد منها في نصوص العربية ، وأشهر من قال بهذا الرأي ابن درستويه ، فقد جحد الأضداد في اللغة ، وله في ذلك كتاب ، أسماه : (إبطال الأضداد) ، وهو مفقود[٣] ، غير أنه ذكره في كتابه (شرح الفصيح) ، حيث قال : « النَّوْءُ : الارتفاع بمشقة وثقل ، ومنه قيل للكوكب ، قد ناء : إذا طلع ، وزعم قوم من اللغويين أن النَّوْءَ السقوط أيضاً ، وأنه من الأضداد ، وقد أوضحنا الحجة عليهم في ذلك في كتابنا في (إبطال الأضداد) »[٤] .

كما أن الجو اليقي نقل عن (ثعلب) ما يفيد إنكاره وقوع التضاد في اللغة؛ لأنه يتأول ما جاء منه فيها ، يقول الجو اليقي : « المحققون من علماء العربية ينكرون الأضداد ، ويدفعونها ، قال أبو العباس أحمد بن يحيى (ثعلب) : ليس في الكلام ضد ؛ قال : لأنه لو كان فيه ضد لكان الكلام محالاً ؛ لأنه لا يكون الأبيض أسود ، ولا الأسود أبيض ، وكلام العرب وإن اختلف اللفظ فالمعنى يرجع إلى أصل واحد ، فالصارخ : المستغيث ، والصارخ : المغيث ؛ لأنه صراخ

---

(١) ينظر : المصباح المنير : ١٣٦ ، والمعجم الوسيط ١ / ٥٦٢ .

(٢) ينظر : المعجم الوسيط ١ / ٥٦٢ .

(٣) ينظر : المزهر ١ / ٣٩٦ .

(٤) ينظر : المصدر السابق ١ / ٣٩٦ ، وفصول في فقه العربية : ٣٣٦ - ٣٣٧ .

منهما ... والقُرْءُ : الوقت ، فاحتمل أن يكون للحيض والطهر »[١] .

وذكر ابن سيده أن أحد شيوخه كان كذلك « ينكر الأضداد التي حكاها أهل اللغة ، وأن تكون لفظة واحدة لشيء وضده »[٢] .

وقد وَلَجَ الشعوبيون - أهلُ البدع والزيغ والإزراء بالعرب - من هذا الخلاف في وقوع التضاد في اللغة إلى جعله مَنقَصَةً للعرب في لغتهم وحكمتهم ، ودليلاً على قلة بلاغتهم ، والتباساً في محاوراتهم ومخاطباتهم ؛ لأنه اعتور اللفظة الواحدة معنيان مختلفان لم يعرف المخاطَب أيَّهما أرادا المخاطِب[٣] .

ولا شك أن نظرتهم هذه هي القاصرة الكليلة ؛ لأن التضاد من خصائص هذه اللغة وهو ميزة فيها ، وفيما رد به الأنباري عليهم غِنىً ، إذ يقول : « إن كلام العرب يصحح بعضه بعضاً ، ويرتبط أوله بآخره ، ولا يُعْرَفُ معنى الخطاب منه إلا باستيفائه ، واستكمال جميع حروفه ، فجاز وقوعُ اللفظة على المعنيين المتضادين ؛ لأنها يتقدمها ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر ، ولا يراد بها في حال التكلم والإخبار إلا معنىً واحداً »[٤] .

وعلى ضَوْءِ ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ يُمكِنُنا القولُ : إن ابنَ درستويه قد أَنكَرَ وُقوعَ التضادِّ في لغةِ القبيلةِ العربيةِ الواحدةِ، جَرياً على عادتِهِ في النظرِ إلى لُغةِ كلِّ قَبيلَةٍ على أنها لُغةٌ مُستَقِلَّةٌ بذاتِهَا، وفي تَتبُّعِهِ الفروقَ الدقيقةَ في دلالاتِ بعضِ الألفاظِ، وأما جُمهورُ اللُّغويين، فإنهم يقولُونَ بوقوعِ التضادِّ في اللغةِ العربيةِ، وذلك بالنظرِ إلى اللغةِ العربيةِ النموذجيةِ المشترَكَةِ للقبائلِ العربيةِ المختلفَةِ، وعدمِ مراعاةِ الفروقِ الطفيفةِ في دلالاتِ الألفاظِ التي وقع فيها التضادُّ، ولذلك فإنهم يَعُدُّونَ ظَاهِرَةَ التضادِّ من سِمَاتِ اللغةِ العربيةِ وَخَصَائِصِهَا، وتَعدُّدِ أَسَالِيبِهَا، واتِّسَاعِهَا في طَرائِقِ التعبيرِ، ومن ثَمَّ فإنه لا يُوجدُ تَعَارُضٌ بين الموقفين؛ لأنَّ كلاًّ منهما تَنطَلِقُ رُؤيَتُهُ لهذه الظاهرةِ اللغويةِ من زاويةٍ مختلفةٍ عن الأخرى، وَزَادَ ثعلبٌ على ابنِ درستويه أنه يَبحَثُ عن معنًى عامٍّ يَجمَعُ المعنيين المتضادَّين في اللغةِ العربيةِ النموذجيةِ المشتركةِ؛ لأنه يرى أنه ليسَ في كلامِ كلِّ قبيلةٍ عربيةٍ كلمةٌ تَحمِلُ معنيين متضادَّين، وهذا ما يَصْدُقُ -أيضاً- على مَا حَكَاهُ ابنُ سيده عن أحدِ شُيُوخِهِ.

---

(١) شرح أدب الكاتب : ٢٥١ .

(٢) المخصص ١٣ / ٢٥٩ .

(٣) ينظر : الأضداد ، للأنباري : ١ .

(٤) الأضداد : ٢ .

موقف المنتجب من ظاهرة التضاد :

يرى المنتجب أن التضاد ظاهرة لغوية واقعة في لغة العرب ، تمثلت في بعض ألفاظ القرآن الكريم والحديث الشريف وفي كلام العرب : شعرهم ونثرهم .

وما ارتضاه المنتجب هو مذهب جمهور علماء اللغة .

وهذه بعض الأمثلة التي ذكرها لظاهرة التضاد :

يقول المنتجب : « وواحد القروء : قُرْء ، بالفتح والضم ، وهو من الأضداد، يكون طهراً ، ويكون حيضاً ، ويعضد الأول قول الأعشى :

...لِمَا ضَاعَ فِيهَا مِن قُرُوءِ نَسَائِكَا

وينصُرُ الثاني قوله – عليه الصلاة والسلام – : دَعِي الصلاةَ أيام أقرائك .

يقال : أقرأت المرأةُ : إذا طَهُرت ، وأقرأت : إذا حاضت ، فهي مُقرِئٌ »[1].

وقال : « وقوله : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّدَامَةَ ﴾ ... أَسرَرْتُ الشيءَ : كَتَمتُهُ ، وأعلنتُه أيضاً ، وهو من الأضداد ، وبهما فُسِّر هنا ، فقيل : كتم رؤساؤهم الندامة عن سفلتهم الذين أضلوهم حياءً منهم ، وخوفاً من توبيخهم ، وقيل : أظهروها ، إذ ليس ثَمَّ تجلُّدٌ .

وفي قول امرئ القيس :

... لَو يُسرُّون مَقتَلِي

وكان الأصمعي يرويه : (لو يُشرُّون) بالشين معجمة، أي : يُظهِرُون »[2].

وقال – أيضاً – : « الجَوْنُ : الأسودُ والأبيضُ ، وهو من الأضداد »[3] .

كما قال أيضاً : « قوله – عز وجل – : ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ ... الهوِيّ:

---

(١) الفريد ١ / ٤٦٥ ، ويراجع : ثلاثة كتب في الأضداد : ٥ ، والصاحبي : ٥٣ .

(٢) الفريد ٢ / ٥٦٨ ، وينظر : الأضداد ، للأنباري : ٤٥ – ٤٦ ، ٢٢٠ .

(٣) الفريد ٣ / ١٢٤ ، وينظر : الأضداد ، للأنباري : ١١١ – ١١٤ .

السقوط ، والهويّ : الطلوع ، وهو من الأضداد ، يقال : هوى : يهوي : هَوِيّاً، بالفتح : إذا سقط إلى أسفل ، و : هـوى : هُوِيّاً ، بـالضم : إذا طلع ، فـالفعل واحد ، والمصدر مختلف »[1] .

الخلاصة :

إننا لو تتبعنا معانيَ بعضِ الألفاظِ التي تُمثّلُ ظاهرةَ التضادِّ لوجدنا ما يلي :

١- إن التضادَّ لا يُقبَلُ وقوعُه في لغةِ قبيلةٍ عربيةٍ واحدةٍ؛ لأنها عندما تتكلم باللفظةِ الواحدةِ فإنها تُخبِرُ بهـا عن معنى واحد فقط.

٢- إن ظاهرةَ التضادِّ في اللغةِ النموذجيةِ المشتركةِ للقبائلِ العربيةِ لا شكَّ أن دلالاتِ بعضِ ألفاظِها قـد مَرَّت بمراحلَ تاريخيةٍ مختلفةٍ، حتى أصبحَ بالإمكانِ أن تَحمِلَ الكلمةُ معنىً وضِدَّه، ويُمكِنُ أن نضـرب لذلك المثال التالي: (الإِثلِبُ) أو (الأَثلَبُ)، فإنه يُطلَقُ على الترابِ والحجارةِ ، فهو بلغةِ أهلِ الحجـاز (الحَجَرُ)، وبلغةِ بني تميمٍ (الترابُ)[2] ، فعلى لغةِ كلٍّ من الحجازيين والتميميين ليس هناك ضِـدٌّ في كلمة (الإِثلَب)، لكن التضادَّ جاء فيها من وضعها في اللغةِ العربيةِ النموذجيةِ المشتركةِ، والنظـرِ إلى كلا المعنيين من واقعها.

وقد جاء في لغةٍ ثالثةٍ أن (الإِثلَب) فتاتُ الحجارةِ والترابِ[3] ، ويبدو أن هذا المعنى كان في مرحلةٍ تاريخيـةٍ لاحقةٍ في إحدى اللغتين، أو في لغةِ قبيلةٍ عربيةٍ أخرى متصلةٍ بهما، أو أنه كان في مرحلة تاريخيةٍ سـابقةٍ عند بعضِ الحجازيين وبعضِ التميميين، الذين يتداخلون مكاناً ولُغةً، ثم استقرَّ عند الحجازيين على معـنى (الحجرِ) وعند التميميين على معنى (الترابِ).

وهناك لَفتَةٌ أخرى، وهو أن التضادَّ ربما وقع في كلمة (الإِثلَب) في اللغةِ العربيةِ النموذجيةِ المشتركةِ نتيجـةً لدلالةِ نُطقِ الكلمةِ وَفْقَ حركاتها،حيثُ يقال فيها: (الإِثلِبُ) بكسر الهمزة واللام، و(الأَثلَبُ)، بفتحـهما، وقد قيل: إن الفتح فيهما أكثرُ استعمالاً.

والذي يظهر لي أن (الأَثلَب) بفتح الهمزة واللام يعني (الحجرَ)، وهو بلغة الحجازين، وأمـا (الإِثلِـبُ) بكسرهما فإنه يعني : (الترابَ)، وهو بلغةِ بني تميمٍ، الذين من لغتِهم الإمالةُ والكسرُ في حروف المضـارع، كما يكثرُ في لغتهم الإتباعُ في حالِ الكسر؛ ولأن (الأَثلَب) بفتح الهمزة واللام أكـثرُ استعمالاً مـن كسرهما؛ لأنه يمثل أفضلَ لغاتِ العربِ وأشرفَها، فهي اللغةُ الأدبيةُ الأولى عندهم، وبذلك تكـونُ اللغـةُ العربيةُ النموذجيةُ المشتركةُ قد جمعت دلالتي اللفظين، وأشارت إلى الفرقِ في الاستعمالين في الحركاتِ من حيثُ الكثرةُ والقِلّةُ، و لم أَجِدْ من التفَتَ إلى هذا التفريق بين دلالتي اللفظين من حيثُ الحركاتُ البنائيـةُ فيهما.

٣ - إن ظاهرةَ التضادِّ تُعَدُّ سِمَةً من سِماتِ اللغةِ العربيةِ النموذجيةِ المشتركةِ، في تَعَدُّدِ أساليبِها، واتسـاع طرائق التعبير فيها.

٤ - إنَّ السِّياقَ اللُّغَوِيَّ يُخَصِّصُ المعنى المرادَ من خلالِ التَّكَلُّمِ والإخبارِ باللفظةِ الـتي تَحمِـلُ معنيـين متضادين.

٥ - إن المنتجَبَ الهمذاني تَناولَ ظاهرةَ التضادِّ في اللغةِ من كونها خَصِيصَـةً وسِمَـةً في اللغـةِ العربيـةِ النموذجيةِ المشتركةِ.

---

(١) الفريد ٤ / ٣٧٧ ، ويراجع : الأضداد ، للأنباري : ٣٧٩ ، وقَيَّدَ أبو حاتم السجستاني لفظة (هوى) – حين تكون من الأضداد – بأنها تقال في الدَّلْو خاصَّة . ينظر : ثلاثة كتب في الأضداد : ١٠٠ ، كما ينظر – فيما ذكر المنتجب مـن أمثلة الأضداد – : ٢ / ١٩٥ ، و ٣ / ٥٩ ، و ٤ / ١١٠ ، ٣٤١ ، ٥٨٨ .

(٢)و (٣) ينظر: اللسان (ثلب) ٢٤٢/١.

المبحث الخامس :

تناوب الصيغ

ذكر علماء اللغة العربية – من خلال ما قاموا به من جمع ألفاظها ، واستقراء نصوصها – : أن للعرب سُنَنَاً في كلامهم ، وتعابير مختلفة يُبِينُون بها عن معانيهم ، ومذاهب وطرقا يُفصِحُون بها عن أسرار لغتهم ، واستعمالات يبرزون من خلالها حقيقة دلالات ألفاظهم ، ولطائف لغتهم .

ومن ذلك تناوب الصيغ في الدلالات .

وقد كانت هذه الظاهرة اللغوية محل عناية العلماء ، حيث خصوها بمباحث مستقلة في كتبهم ، كما فعل ابن قتيبة[١] ، وكُراع النمل[٢] ، وابن فارس[٣] ، وابن سيده[٤] ، والسيوطي[٥] .

كما أن كتب تفسير القرآن وإعرابه ومعانيه وقراءاته تَزخَرُ بأمثلة كثيرة جدّاً لهذه الظاهرة .

موقف المنتجب الهمذاني من ظاهرة تناوب الصيغ :

وقف المنتجب على هذه الظاهرة اللغوية ، وذكر كثيراً من أمثلتها ، حيث ربط بين هذه الصيغ وبين دلالاتها ومعانيها في سياق النص القرآني الكريم ، كما خَرّج كثيراً من القراءات القرآنية ، ووجهها على مقتضى معاني هذه الصيغ كما جاء بها الاستعمال اللغوي ، والنماذج التالية توضح ذلك :

---

(١) ينظر : تأويل مشكل القرآن : ٢٧٥ – ٢٩٨ .

(٢) ينظر : المنتخب من غريب كلام العرب ٢ / ٦٣٧ – ٦٣٩ .

(٣) ينظر : الصاحبي : ٣٩٤ – ٣٩٧ .

(٤) ينظر : المخصص : ١٥ / ٧٠ ، و ١٦ / ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٤٩ ، ١٥٨ .

(٥) ينظر : المزهر ١ / ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، و ٢ / ٨٩ ، ٢٤٦ ، ٢٧٤ .

١ – فَعْلٌ وفَعِلٌ بمعنى أَفعَل :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿فَأَخْرَجْنَا مِنهُ خَضِراً﴾... والخَضِر بمعنى الأخضر، يقال : اخضَرَّ الشيءُ ، فهو أخضر وخَضِر ، كأعور فهو أعور وعَوِر ، عن أبي إسحاق وغيره ، وهو ما تشعب من أصل النبات الخارج من الحبّة »[١] .

وقال : « وقوله : ﴿ قُلْ إِصلَاحٌ لهُم خَيرٌ﴾ ... خير هنا بمعنى أخير ، وليس بمنزلة قوله تعالى : ﴿ مَنْ جَاءَ بالحَسَنَةِ فَلَهُ خَيرٌ مِنهَا ﴾ »[٢] .

٢ – فَعْل وفِعْل وفَعَل وفَعِل بمعنى فاعل :

يقول المنتجب : « وسُمِّيَ الغائب بالغيب ، كما سمي الشاهد بالشهادة ... والصائم بالصَّوْم ، والزائر بالزَّوْر »[٣] .

ويقول : « وقوله : ﴿ وَأَنتَ حِلٌّ ﴾ ... حل مصدر بمعنى الفاعل إن جعلته بمعنى الحالّ ، كالسَّقط بمعنى السَّاقِط »[٤] .

كما قال : « قوله سبحانه : ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ ... وأَحَدٌ خبرُ (هو)، بمعنى واحد »[٥] .

وفي قول الله تعالى : ﴿ وَأَجلِبْ عَلَيهِم بِخَيلِكَ وَرَجِلِكَ ﴾[٦] يقول المنتجب: « وقرئ : ﴿ ورَجِلِكَ ﴾ بكسرها على أن فَعِلا بمعنى فاعل ، يقال : رَجِلَ : يَرْجَل – بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر – رَجْلا ، فهو رَجِل وراجل بمعنى : إذا بقي رَاجِلاً،عن أبي زيد »[٧] .

---

(١) الفريد ٢ / ٢٠٠ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٤٥٧ ، كما ينظر – أيضاً – : ٤٥٢ ، ٧٤٤ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ١٨٩ – ١٩٠ ، كما ينظر : ٧٤٠ ، و ٢ / ١٣٩ ، و ٣ / ٣٨٥ .

(٤) المصدر نفسه ٤ / ٦٧٣ .

(٥) المصدر نفسه ٤ / ٧٤٧ ، وينظر : ٢ / ١٩٨ .

(٦) الإسراء : (٦٤) .

(٧) الفريد ٣ / ٢٨٨ .

٣ – فَعْل وفَعْلة بمعنى فاعلة :

قال المنتجب في قوله تعالى : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِم وَعَلَى سَمْعِهِم ﴾[١] : « وهو عندي جمعُ السَّمِع الذي هو بمعنى السامعة، لا السمع الذي هو المعنى »[٢].

وقال – أيضاً – : « وقوله : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَتهُم السَّاعَةُ بَغْتَةً ﴾ ... والبغتة: الفجأة ، يقال : بغته ، أي : فاجأه ، وهو ورود الشيء على صاحبه من غير علمه بوقته ، وانتصابها على الحال ، بمعنى : أتتهم باغتة »[٣] .

٤ – فُعْل وفَعْل وفِعْل وفَعَل وفِعَل بمعنى مفعول :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ ﴾ ... ويجوز إسكان الصاد مع ضم النون ، وإسكانها مع فتح النون على تسمية المفعول بالمصدر ، كضَرب الأمير ، وخلقِ اللهِ »[٤] .

ويقول – أيضاً – : « قوله تعالى : ﴿ قَالُوا سُبحَانَكَ ﴾ ... ﴿ لَا عِلمَ ﴾ ... مصدر (علم) بمعنى المفعول ، كخلقِ اللهِ ، وضربِ الأمير »[٥] .

كما قال : « السَّكَنُ بالتحريك : كل ما تسكن إليه من منزل وغيره ، وهو (فَعَل) بمعنى (مفعول) ، والسَّكْن بالتسكين : أهلُ المنزلِ »[٦] .

---

(١) البقرة : (٧) .

(٢) الفريد ١ / ٢١٦ ، وينظر : ٤ / ٦٦٣ .

(٣) المصدر السابق ٢ / ١٣٩ .

(٤) المصدر نفسه ٢ / ١١ – ١٢ ، كما ينظر : ١ / ١٩٠ ، ٥٥٠ ، و ٢ / ٥ ، ١٠٥ ، و ٣ / ٥٩ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ .

(٥) المصدر نفسه ١ / ٢٦٩ – ٢٧٠ ، كما ينظر : ١ / ١٩٢ ، ٢٤٥ ، ٢٩٩ ، ٥٥٥ ، و ٢ / ٨٢ ، و ٣ / ٢٤٠ ، ٢٩٩.

(٦) المصدر نفسه ٣ / ٢٤٢ ، كما ينظر : ٤ / ٧٤٨ .

وقال : « قوله – عز وجل – : ﴿ **مَا هَـٰذَا بَشَراً** ﴾ ... قرئ : (ما هذا بِشِرًى) ، بكسر الباء والشين ، وهو مصدر قولك : شَرَيتُ الشيءَ : أَشرِيهِ شِرًى : إذا بعتُهُ ، وإذا شَرَيتُهُ أيضاً ، وهو من الأضداد ، وهذا فيه وجهان : أحدهما : المراد به المَبيعُ ، أي : ما هذا بِمشْري ، أي : ما هو بعبد مملوك ، تسمية للمفعول بالمصدر ، كخلقِ اللهِ ، وصيدِ الصائدِ ، وهِبَةِ الواهبِ ، ومنه قوله عليه السلام : « الرَّاجِعُ في هِبَتِهِ » ، أي : موهوبه »[1] .

٥ – فِعَال بمعنى فَعْل ، وفِعْل وفِعَل بمعنى فِعَال :

يقول المنتجب : « قوله تعالى : ﴿ **فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ** ﴾ ... أي : فرحوا بقعودهم عن الغزو خَلفَهُ ، أي : بعده ، تعضده قراءة من قرأ ﴿ **خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ** ﴾ ، وهو أبو حَيْوَةَ ، يقال : جلست خَلْفَ فلان ، أي : بعده ، وأقام خلاف الحيِّ ، بمعنى : بعدهم ، وأنشد :

عَفَتِ الدِّيَارُ خِلَافَهُم ...

أي : بعدهم »[2] .

ويقول – أيضاً – : « وقوله – عز وجل – : ﴿ **وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه** ﴾ ... قرئ : ﴿ **بِلِسْنِ قَوْمِهِ** ﴾ ، بكسر اللام وإسكان السين ، وهو بمعنى اللسان ، فاللِّسْن واللسان كالرِّيش والرِّياش ، فِعْل وفِعَال بمعنى ، قاله أبو الفتح »[3] .

كما جاء في قوله تعالى : ﴿ **دِيناً قِيَماً مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ** ﴾[4] قول المنتجب : « وقرئ – أيضاً – : (قِيَماً) ، بكسر القاف وفتح الياء وتخفيفها، وهو مصدر، كالشِّبَع بمعنى (القيام) »[5] .

---

(١) الفريد ٣ / ٥٩ .

(٢) المصدر السابق ٢ / ٤٩٥ ، وينظر : ١ / ٤٩٢ ، و ٣ / ٢٩٣ .

(٣) المصدر نفسه ٣ / ١٤٧ – ١٤٨ .

(٤) الأنعام : (١٦١) .

(٥) الفريد ٢ / ٢٥٩ .

٦ – فاعِل وفاعِلة بمعنى مفعول ومفعولة ، ومفعول بمعنى فاعل :

قال المنتجب في قول الله تعالى : ﴿ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾[١] : « واختلف في (عاصم) ، فقيل ... : هو بمعنى معصوم ، كماء دافق ، أي : مدفوق »[٢] .

وفي قول الله تعالى : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِن بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ ﴾[٣] يقول المنتجب: « والسائبة : كأن يقول الرجل : إذا قدمت من سفري أو برئت من مرضي فناقتي سائبة ، وجعلها كالبحيرة في تحريم الانتفاع بها ، وهي فاعلة بمعنى مفعولة، لأنها مُسَيَّبة »[٤] .

وقال – أيضاً – : « وقوله : ﴿ حِجَاباً مَسْتُوراً ﴾ فيه أوجه : أحدها : أنه في معنى ساتر ، والمفعول قد يأتي بمعنى الفاعل ، كقوله: ﴿ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيّاً ﴾، أي : آتيا »[٥] .

٧ – فعيل بمعنى فاعل ، وفعيلة بمعنى فاعلة :

قال المنتجب: قوله: ﴿ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ ... و (حسيبا) ... فعيل بمعنى فاعل ، كصريم بمعنى صارم »[٦] .

وقال : « والوَصِيلةُ من الغنم : إذا وَلَدَت الشاةُ أنثى فهيَ لهم ، وإذا وَلَدَت ذكراً فهو لآلهتهم ، فإن وَلَدَت ذكراً وأنثى قالوا : وَصَلَت أخاها ، فلم يذبحوا

---

(١) هود : (٤٣) .

(٢) الفريد ٢ / ٦٣١ .

(٣) المائدة : (١٠٣) .

(٤) الفريد ٢ / ٩٠ ، كما ينظر : ١٠٦ – ١٠٧ ، و ٤ / ٦٦٣ .

(٥) المصدر السابق ٣ / ٢٧٩ ، وينظر – أيضاً – : ٢ / ٦٤٢ ، و ٣ / ٢٨١، ٢٨٧، ويراجع : تأويل مشكل القرآن : ٢٩٨ ، وفيه أن مجيء مفعول بمعنى فاعل قليل .

(٦) الفريد ٣ / ٢٦٣ ، وينظر : ١ / ١٤٨ ، ٢٧٠ ، ٧٥٠ ، و ٢ / ٣٨٣ ، ٦٥١ ، و ٣ / ١٤٦ ، ٢٦١ ، ٣٨٥ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٤٠٨ .

الذكر لآلهتهم ، وهي فعيلة بمعنى فاعلة ؛ لكونها الواصلة »[1] .

٨ – فعيل بمعنى مفعول أو مفعولة ، وفعيلة بمعنى مفعولة :

يقول المنتجب في إعراب الاستعاذة : « و (الرَّجِيمُ) فعيل بمعنى مفعول ، أي مرجوم ، وصف بذلك لأنه يرجم بالنجوم عند استراقه السمع، بدلالة قوله: ﴿ وَجَعَلْنَاهَا رُجُوماً لِلشَّيَاطِين ﴾ ، يعني : الكواكب ، يقال : رجمته : أرجمه رجماً ، فهو رجيم ومرجوم ، والأول أمتن ؛ لأن هذا مجاز »[2] .

وقال : « وقوله : ﴿ وَسَيَصلَوْنَ سَعِيراً ﴾ ... والسعيرُ : النارُ المُسْعُورَةُ ، أي: المُوقَدَةُ أَشَدَّ الإيقَادِ ، فعيل بمعنى مفعولة »[3] .

وقال – أيضاً – في قوله تعالى : ﴿ هُمْ خَيرُ البَرِيَّةِ ﴾[4] : « و (البرية) قرئ: بالهمز على الأصل ؛ لأنه من بَرَأَ اللهُ الخلقَ ، وبتركه على التخفيف ، كالنبيّ ، وهو مما استمر الاستعمال على تخفيفه عند جمهور العرب ، وهي فعيلة بمعنى مفعولة »[5] .

كما قال : « والبَحِيرَةُ – فيما ذكر أهل اللغة – : النَّاقَةُ كانت في الجاهلية إذا نُتِجَت خَمسةَ أَبطُنٍ آخرُها ذكرٌ بَحَرُوا أُذنَهَا ، أي : شَقُّوها ، ولم يَذبَحُوهَا ، وحَرَّمُوا رُكُوبَهَا ، ولم تُطْرَدْ عَن ماءٍ ، ولم تُمنَعْ عَن مرعًى ، وإذا لقيها راعٍ لم يَركَبْهَا ، واسمُها : البَحِيرَةُ ، وهي فعيلة بمعنى مفعولة »[6] .

(١) الفريد ٢ / ٩٠ ، كما ينظر : ١ / ٥٦٩ .

(٢) المصدر السابق ١ / ١٤٨ ، كما ينظر : ٦٦١ ، ٧٤٦ ، و ٢ / ٦٥١ ، و ٣ / ٩٣ ، ١٤٦ ، ١٥٤ ، ٢٨١ ، ٣٩٤ ، و ٤ / ٥٦٨ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٦٩٧ – ٦٩٨ .

(٤) البينة : (٧) .

(٥) الفريد ٤ / ٧٠٨ ، وينظر : ١ / ٧١٤ .

(٦) المصدر السابق ٢ / ٩٠ ، كما ينظر : ١ / ٥٦٩ .

٩ – فعيل بمعنى مُفْعِل ومُفْعَل :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ عَذَابَ يومٍ أليمٍ ﴾ وصف اليوم بأليم لوقوع الأَلَم فيه ، ونظيرُهُ قولُهم : نهارُكَ صائمٌ وليلُك نائمٌ ؛ لوقوع الصَّوْمِ والنَّوْمِ فيهما.

والمعنى : عذابَ يومٍ مُؤلِمٍ ، أي : مُوجِعٍ »(١) .

وقال : « وقوله : ﴿ بَدِيعُ السَّمَٰوَاتِ ﴾ قيل : البديعُ مصروفٌ من مُبدِعٍ ، كسَميعٍ من مُسمِعٍ ، وبَصيرٍ من مُبصِرٍ ، ابنُ دريدٍ : بَدَعتَ الشيءَ : إذا أنشأتَهُ ، واللهُ تعالى بَديعُ السَّمَٰوَاتِ والأرضِ ، أي : مُنشئها .

أبو إسحاق : وكل من أنشأ ما لم يسبق إليه قيل له : أبدعت .

قلت : وعليه جمهور أهل اللغة ، أعني : على الإبداع »(٢) .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾(٣) : « وأليم نعت للعذاب ، وهو (فعيل) بمعنى (مفعِل) ؛ لأنه من آلمه : يؤلمه إيلاماً ، فهو مؤلم ، كما تقول : أوجعه : يوجعه إيجاعاً ، فهو موجع ، والأليم والمؤلم كالوجيع والموجع .

وفعيل بمعنى مفعِل كثير في كلام القوم ، وفي التنزيل – أيضاً – : ﴿ بَدِيعُ السَّمَٰوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ ، أي : مبدعها ؛ لأنه من أبدع ، ومنه مكان حَرِيزٌ ، أي: مُحرِز ، وفلانٌ حَكِيمٌ ، ، أي : مُحكِمٌ »(٤) .

وجاء في قول الله تعالى : ﴿ الٓر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ ﴾(٥) قول المنتجب : « واختلف في معنى (الحكيم) ، فقيل : بمعنى (المحكَم) ، وهو

---

(١) الفريد ٢ / ٦١٧ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٣٦٣ – ٣٦٤ .

(٣) البقرة : (١٠) .

(٤) الفريد ١ / ٢٢١ ، ٢٢٢ ، كما ينظر : ١ / ٢٧٠ ، و ٢ / ٢٠٥ .

(٥) يونس : (١) .

الممنوع من الفساد والباطل والكذب والتناقض »[١] .

وهناك صيغ كثيرة غير التي ذكرت أشار المنتجب إلى وقوع التناوب فيها[٢].

كما أنه لم يغفل ذكر بعض الدلالات التي جاءت في بعض ألفاظ القرآن الكريم ، كقوله : « وينظرون بمعنى : ينتظرن »[٣] ، وقوله : « ساء ... بمعنى بئس »[٤] ، كما قال : « وقوله : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِن بَحِيرَةٍ ﴾ ... في (جعل) هنا وجهان :

أحدهما : بمعنى سَمَّى ...

والثاني : بمعنى صنع ووضع »[٥] .

وكذلك قوله : ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً ﴾ ، أي : وصف وبيّن ، و (ضرب) إذا كان بمعنى : (وصف) و (بيّن) تعدى إلى مفعول واحد ، وقد يكون بمعنى (جعل) فيتعدى إلى مفعولين ، يقال : ضربت الفضةَ دراهمَ ، أيْ : جعلتها دراهم »[٦] .

وقال : « وقوله : ﴿ أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ ﴾ في (ييأس) وجهان : أحدهما : بمعنى (يعلم) ، قيل : وهي لغة طائفة من النَّخَع ، وقيل لغة هوازنَ ، قال الشاعر :

أَفَلَم يَيأَسِ الأَقوَامُ أَنّي أَنَا ابنُهُ وَإِنْ كُنتُ عَن أَرضِ العَشِيرَةِ نَائِياً

---

(١) الفريد ٢ / ٥٢٩ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ١ / ١٥٤ ، ١٥٥ ، ٢١١ ، ٢٥٠ ، ٢٦٠ ، ٣٦١ ، ٤٤١ ، ٤٩٠ ، ٥٣١ ، ٥٤٦ ،و ٢ / ٢٢ ، ٣٢ ، ١٦٧ ، ٢١٦ ، ٤٩٥ ، ٦١٠ ، و٣ / ٢٢ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ٢٠٥ ، ٢٤٤ ، ٢٨٣ ، ٢٩٢ ، ٣٥٢ ، و ٤ / ٣٢٤ ، ٦٢٠ ، ٦٢٢ ، ٦٧١ ، ٧٢٦ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٤٤٤ .

(٤) المصدر نفسه ٢ / ٦١ ، وينظر : ٤ / ٢٨٥ ، ٣٢٣ .

(٥) المصدر نفسه ٢ / ٨٩ - ٩٠ ، وينظر : ١ / ٢٤٣ .

(٦) المصدر نفسه ١ / ٢٥٥ .

أي : ألم يُعلَم ، وقال آخر :

أَقُولُ لِأَهلِ الشِّعبِ إذ يَيْسِرُونَنِي   أَلَمْ تَيأَسُوا أَنِّي أَنَا ابنُ فَارِسِ زَهْدَمِ

أي : ألم تعلموا ، قيل : وإنما استعمل اليأس بمعنى العلم ؛ لتضمنه معناه ؛ لأن اليائس عن الشيء عالم بأنه لا يكون، كما استعمل الرجاء في معنى الخوف، والنسيان في معنى الترك ؛ لتضمنه ذلك ، والمعنى : ألم يعلم المؤمنون أن الله – تعالى – لو شاء لهدى الناس جميعاً إلى دينه ، فلم يبق كافر ... تعضده قراءة من قرأ ﴿ أَفَلَم يَتَبَيَّنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ وهو علي بن أبي طالب وابن عباس ونفر من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين »[1] .

وفي قوله : ﴿ فَمَن خَافَ مِن مُوصٍ جَنَفاً أَو إثماً ﴾[2] يقول المنتجب : « المعنى : توقع وعلم ، والخوف يستعمل بمعنى العلم والظن الغالب الجاري مجرى العلم »[3] .

وفي قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُم لَيلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُم ﴾[4] جاء قول المنتجب : « وإنما عُدِّي الرفث بـ(إلى) ، وأصله أن يُتعدى بالباء لتضمنه معنى الإفضاء إليهن »[5] .

---

(١) الفريد ٣ / ١٣٧ – ١٣٨ .

(٢) البقرة : (١٨٢) .

(٣) الفريد ١ / ٤١٥ .

(٤) البقرة : (١٨٧) .

(٥) الفريد ١ / ٤٢٣ ، وينظر : ١ / ٥٠٩ ، ٦٢٠ .

المبحث السادس :

دلالات حروف المعاني

حظيت حروف المعاني بنصيب وافر من جهود علماء اللغة ، حيث أفردت بمصنفات خاصة ومباحث مستقلة في كتب اللغة والنحو[١] .

والسبب في ذلك يرجع إلى أهميتها في تحديد دلالات النصوص ، ومعاني الألفاظ ؛ ولذلك فهي قليلة في الكلام ، كثيرة في الاستعمال[٢] .

ولا شك أن فهم النصوص واستنباط الأدلة واستجلاء الأحكام يتوقف في الدرجة الأولى على معرفة معاني هذه الحروف ، ودلالات الألفاظ السابقة أو اللاحقة لها .

وقد عني المنتجب بدلالات حروف المعاني عناية كبيرة ؛ لأن كثيراً من معاني ألفاظ القرآن الكريم مرتبطة بها ، كما أنه اعتمد عليها في توجيهاته الإعرابية ، وتخريجه القراءات القرآنية .

وكان عرض المنتجب الهمذاني دلالات حروف المعاني ينقسم إلى قسمين :

الأول : أنه يفرد بعض حروف المعاني بحديث شامل مستقل خاص ، يشعرنا في أثناء مطالعته أننا بصدد كتاب مُعْنِيٍّ بحروف المعاني .

---

(١) ينظر على سبيل المثال : الكتاب ١ / ٤٣٧ - ٤٣٩ ، و ٢ / ٨ ، ٣٠٨ ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٤٣٢ ، و ٣ / ٤١ - ٥١ ، و ٤ / ٢٢٠ - ٢٣٥ ، والمقتضب ١ / ١٠ - ١٢ ، ٣٩ ، ٤٤ ، و ٢ / ٢٧ ، و ٣ / ٢٧ ، ٢٨٦ ، ٣٠١ ، وسر الصناعة ١ / ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣١٤ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، والمفصل : ٢٨٣ فما بعدها ، كما يراجع : أدب الكاتب : ٥٠٦ - ٥٢٥ ، واللامات ، للزجاجي ، ومعاني الحروف ، للرماني ، والأزهية ، للهروي ، والجنى الداني ، للمرادي ، ورصف المباني ، للمالقي ، والمغني ، لابن هشام .

(٢) ينظر : المخصص ١٤ / ٤٥ .

والثاني : أنه يتناول بعض حروف المعاني ، ويشير في مواطن مختلفة من كتاب (الفريد) إلى المعاني والدلالات التي تحملها في ثنايا النصوص المبثوثة فيه ، من خلال استقرائه إياها.

وقد غلب على المنتجب طابع الشمول والاستقصاء في حديثه عن القسم الأول ، كما أنه وقف على الدلالات المتباينة من خلال استقرائه الآيات القرآنية الكريمة في القسم الثاني .

والنماذج التالية تجلي جهد المنتجب الهمذاني في تناول حروف المعاني وبيان دلالاتها :

أولاً : حروف المعاني التي عرضها المنتجب بشمول واستقصاء :

* (أما) :

تحدث المنتجب عن معناها وعملها وفائدتها ، فقال : « قوله تعالى : ﴿ **فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا** ﴾ (أما) حرف فيه معنى الشرط ، ولذلك يجاب بالفاء ، وينوب عن ثلاثة أشياء : حرف الشرط وفعل الشرط وفاعله ، بشهادة قول صاحب الكتاب في تفسيره : مهما يكن من شيء فكيت وكيت .

ويأتي للإخبار وحده ، وللإخبار وتفصيل ما أجمله المدعي ، فمثال كونه للإخبار قولك : أما زيد فظاعن ، وأما عمرو فمقيم ، وقوله تعالى : ﴿ **فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا** ﴾، ومثال كونه للإخبار والتفصيل قول القائل : فلان فقيه،عالم، عامل،لبيب ، فيقال له على سبيل إثبات بعض هذه الصفات ونفي بعضها : أما فقيهٌ ففقيه ، وأما الباقي ففيه نظر ، ولا يليه إلا الاسم نحو : أما زيد فذاهب ، والأصل مهما يكن من شيء فزيد ذاهب إلا أنه لما ناب عن حرف الشرط كرهوا إتيان الفاء بعده فأخروها إلى الخبر ، وهي في نية التقديم ، ولهذا أجازوا أما زيد فأنا ضارب ، أن يكون زيد منصوباً بضارب ، وإن كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ؛ لأنها في نية التقديم ، وصار الاسم الواقع بعد (أما) كالعوض من فعل الشرط ، فإن وقع بعد الفاء فعل يعمل في الاسم الواقع بعده نصبته به ، وزال الابتداء ، كما يزول في غير هذا الموضع بدخول العوامل ، فتقول : أما زيداً فأكرمت ، وأما عمراً فأهنت ، وفي التنزيل : ﴿ **وَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ** ﴾ ، فنصب (اليتيم) بالفعل الواقع بعده ، كما ترى ، وفيه : ﴿ **وَأَمَّا**

ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ فرفع بالابتداء ، لاشتغال الفعل عنهم بضميرهم .

وبعد ... فإن (أما) هذا مستغن عن التكرير ، فإن كرر فلعطف جملة على جملة ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ ، فإن قلت : هل لأما فائدة في الكلام غير ما ذكرت من الإخبار والتفصيل ؟ قلت : نعم ، قيل : فائدته في الكلام أن يعطيه فضل توكيد ، فإن قلت : ما مثال ذلك ؟ قلت : مثاله أن تقول : زيد منطلق ، إذا أردت توكيد ذلك ، وأنه لا محالة منطلق ، وأنه بصدد الانطلاق ، وأن منه عزيمة ، قلت : أما زيد فمنطلق ، فاعرفه، و (أما) الثاني فعطف على الأول،وحكمه حكمه . ولغة تميمٍ وبني عامرٍ في (أما):أيما،يبدلون من إحدى الميمين ياء،كراهة التضعيف »[1] .

(أَمَّا) من حُروفِ المعاني التي تَحَدَّثَ عنها المنتجَبُ بشمولٍ واستقصاءٍ، حيثُ ذكر معناها، وَعَمَلَهَا، وَفَائِدَتَهَا وتَكرَارَها ، وأشار إلى أنها حرفٌ فيه معنى الشرط، وتَنُوبُ عن حرفِ الشرطِ وفعلِهِ وفَاعِلِهِ ، وتُفَسَّرُ بـ(مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ)، وتأتي للإخبار نحو: أَمَّا زَيْدٌ فَمُقيمٌ، وَأَمَّا عَمْرٌو فَمُسَافِرٌ، كما أنها تأتي للإخبارِ والتفصيلِ ، كقول القائل: فُلَانٌ عَالِمٌ فَقيهٌ عَابِدٌ ، فَيُقَالُ له : أَمَّا فَقِيهٌ فَفَقِيهٌ، وَلَا يَليها إلاَّ الاسمُ، ويكونُ عِوَضاً من فعلِ الشرطِ، ويؤخر الفاء إلى الخبرِ، ثم وضَّحَ متى يُنصبُ الاسمُ الواقعُ بعدها، وأنها تَستغني عن التكريرِ، وإذا كُرِّرَتْ فإن(أَمَّا) الثانيةَ تكونُ معطوفةً على الأولى، وكذلك ذكر أن (أَمَّا) لها فائدةٌ في الكلامِ، بحيثُ تُعطِيهِ فَضْلَ توكيدٍ ، فإذا قلت:(زَيدٌ مُنطلِقٌ)، يكونُ على سبيل الاحتمالِ، أَمَّا إذا قلت: (أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ)، فإنه يكونُ على سبيلِ التوكيدِ، وأَنَّهُ لا محالةَ مُنطلِقٌ ،وأنه بصددِ الانطلاقِ، ومنه عَزِيمةٌ لذلك، كما أنه ذكر لُغَةَ مَنْ يُبدلون من إحدى الميمين منها ياءً .

وقد نَبَّهَ ابنُ هشامٍ إلى أنه لا يَلزمُ أن يكونَ تفسيرُ (أَمَّا): "مَهمَا يَكُنْ مِن شَيءٍ"؛ لأنه قد سُمِعَ(أَمَّا العَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ) ،و:(أَمَّا قُرَيشاً فَأَنَا أَفضَلُها)، ولكن يقدر معناها بما يليق بالمحل ، والتقدير هنا : مهما ذكرت[2]

* لولا :

يقول المنتجب : « قوله : ﴿ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ﴾ ، (لولا) – هنا – معناه التحضيض ، كالذي في قوله :

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفضَلَ مَجْدِكُم   بَنِي ضَوطَرَى لولا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

و (لولا) هذا إذا وقع بعده المستقبل كان تحضيضًا لفاعل الفعل على فعله ليفعله ، وإن كان بعده الماضي كان توبيخاً له على الفعل لِمَ لَمْ يفعله ، نحو : لولا يُعْطَى ، ولولا أعْطَى ، و ﴿ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ ﴾ .

---

(١) الفريد ١ / ٢٥٧ – ٢٥٨ ، ويراجع : المغني : ٧٩ – ٨٤ . (٢) ينظر: المغني :٨٣.

ولا يأتي بعده إلا الفعل إما مظهراً كما في الآية ، وإما مضمراً كما في البيت ، إذ التقدير : لولا تعدون الكميَّ ، أو لولا تعقرون الكميَّ ، إذ قد جرى ذكر كل واحد من العَدِّ والعقر ؛ لأن التحضيض والتوبيخ لا يكونان إلا بالفعل »[1] .

كما أنه ذكر أصلها وتركيبها وتغير حكمها ومعناها، فقال : « فلولا أصلها: (لو) ضُمَّ إليها (لا) ، والحروف إذا ركب بعضها مع بعض تغيرت أحكامها ومعانيها .

بيان ذلك أن (لو) قبل التركيب معناه : امتناع الشيء لامتناع غيره ، وقد صار بعد انضمام (لا) إليه معدولاً عن هذا المعنى ، وصار له معنيان: أحدهما: امتناع الشيء لوجود غيره ، والثاني : أن يكون للتحضيض ، وسبب ذلك أن الامتناع نفي في المعنى ، و (لا) للنفي ، والنفي إذا دخل على النفي صار إثباتاً وإيجاباً ، هذا تغير المعنى ، وأما تغير الحكم فيه فهو أن (لو) مختص بالفعل ، وقد صار بعد انضمام (لا) إليه مختصا بالاسم : إذا كان معناه : امتناع الشيء لوجود غيره ، وأما إذا كان بمعنى التحضيض فوجه تغيُّر الحكم فيه أن (لو) كان يقتضي الجواب ، و (لولا) الذي للتحضيض لا يقتضي الجواب ، فاعرفه »[2] .

* **لوما :**

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ **لوما تأتينا** ﴾ ، أي : هَلا تأتينا ، ولوما ولولا وهلاّ وألاَ بمعنى ، وهو دعاء إلى الفعل ، وتحضيض عليه .

---

(١) الفريد ١ / ٣٦٤ - ٣٦٥ ، وبقي لـ(لولا) وجهان : الأول : أنه حرف امتناع لوجود ، نحو قولك : لولا زيد لأكرمتك ، والثاني : أنها تكون للاستفهام ، نحو قوله تعالى : ﴿ **لولا أخرتني إلى أجل قريب** ﴾ ، وأرجع بعضهم هذا الوجه إلى معنى التوبيخ . ينظر : معاني الحروف : ١٢٣ ، والمغني : ٣٥٩ - ٣٦٤ .

(٢) الفريد ١ / ٣٠٥ - ٣٠٦ .

وبعد ، فإن (لو) إذا ركبت مع (لا) و (ما) كانت لمعنيين : معنى التحضيض ، ومعنى امتناع الشيء لوجود غيره ، كقوله : ...

لَوْمَا الحَيَاءُ وَلَوْمَا الدِّينُ عِبْتُكُمَا ... بِبَعضِ مَا فِيكُمَا إِذْ عِبتُمَا عَوَرِي

و (لوما) – هنا – في معنى (لولا) التي لها جواب ، أي : لولا الحياءُ [موجودٌ ولولا الدينُ موجودٌ](*) وأمَّا (هل) فلم تركب إلا مع (لا) وحدها للتحضيض »[1] .

وَمَعنى عَوَرِي: عَوَرَتِي، وقد ذَكَرَ المَالِقِيُّ أَنَّ (لَومَا) لا تأتي إلا للتحضِيضِ فقط [2] ،واقتصرَ ابـنُ منظـور على هذا المعنى[2]

* لو :

قال المنتجب : « و (لو) لا يليه إلا الفعل ، إما مضمراً وإما مظهراً ، كقوله : ﴿ وَلَو يُؤَاخِذُ ﴾ ؛ لأن فيه معنى الشرط ، والشرط بابه الفعل ، وإنما لم يجزم كما يجزم حرف الشرط لأن حرف الشرط يقلب الماضي إلى المستقبل ، و(لو) لم يقلب ، فامتنع من العمل لذلك »[2] .

كما أنه ذكر دلالة (لو) على التمني ، ففي قول الله تعالى : ﴿ وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِن أَهلِ الكِتَابِ لَو يُضِلُّونَكُم ﴾[3] جاء قول المنتجب : « و (لو) يستعمل مع (وَدّ) ، ولا يستعمل مع (أراد) و (أحب) ؛ لأن (وَدّ) بمعنى تمنى ، والتمني تقدير شيء في النفس ، فيليق به (لو) ؛ لأن (لو) لتقدير تعلق شيء بشيء »[4] .

وقد أثبت دلالة التمني في (لو) – أيضاً – عند إعراب قول الله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَو أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنهُم كَمَا تَبَرَّؤُوا مِنَّا ﴾[5] ، حيث قال : « لو في معنى التمني ، ولذلك أجيب بالفاء الذي يجاب به التمني »[6] .

ذَكَرَ المنتجبُ فيما تَقدَّمَ بعضَ ما تُفيدُه(لو)، وتَحدَّثَ عن بعضِ الأحكامِ المتعلقةِ بها، من حيثُ إنه لا يليها إلاَّ الفعلُ، مُظهَراً أو مُضمَراً، وإنها حرفُ شرطٍ في المستقبلِ، الذي بابه الفعلُ، و لم تَجزمْ؛ لأنها تَقْلِبُ زمنَ الفعلِ، مثلُ حرفِ الشرطِ الجازمِ، ثم عَرَضَ أمثلةً للدلالةِ على إفادةِ (لو) التمني.

وَبَقِيَ من أحكامِها ما يلي : أنها تُسَمَّى حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ،أي أنها تفيدُ امتناعَ الشرطِ وامتناعَ الجوابِ معاً، وأنها قد تَكونُ حرفاً مصدرياً بمنزلةِ (أنْ)، إلاَّ أنها لا تَنصِبُ، وأنه يَكونُ أكثرُ وقوعِها بعد (وَدَّ) أو (يَوَدُّ)، وقد مَثَّلَ لها المنتجَبُ بمثالٍ، لكنه لم يحدِّدْها، كما تقع (أنّ) بعدها كثيراً، وقيل: إنها تفيدُ العَرَضَ، نحو : "لَوْ تنزِلُ عندنا فَتُصِيبُ خيراً"، وذُكِرَ أنها تفيدُ القليل، نحو: "تَصَدَّقُوا وَلَو بِظِلْفٍ مُحْرَقٍ" [7] .

(*) زيادة يقتضيها السياق ، وليست في المحقق .

(١) الفريد ٣ / ١٨٧ . (٢) ينظر: رصف المباني : ٣٦٥. (٢) ينظر: اللسان (لوم) ١٢/٥٥٨.

(٢) المصدر السابق ١ / ٣٥٢ ، وينظر : ١ / ٢٤٠ .

(٣) آل عمران : (٦٩) .

(٤) الفريد ١ / ٥٨٦ .

(٥) البقرة : (١٦٧) .

(٦) الفريد ١ / ٤٠٤ . (٧) ينظر : المغني ٣٣٧- ٣٥٥ .

* **ألا :**

قال المنتجب : « قوله تعالى : ﴿ **أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ** ﴾ ألاَ : تنبيه تدخل على كل كلام مكتف بنفسه [مستغنٍ][1] عن غيره ، نحو : ألا إن زيداً منطلق ، ﴿ **أَلَا إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ** ﴾ ، ونظيره أمَا تسمع ؟ أمَا ترى ؟

وهي مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي لإعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدها .

والاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقاً ، كقوله تعالى : ﴿ **أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ** ﴾ .

ويكون ما بعدها مستأنفاً ، ولهذا كسرت (إنَّ) بعدها ، وقد جوز أن يكون معناها (حَقًّا) ، وتفتح (أن) بعدها ، كما تفتح بعد (حَقًّا) في قولك : حقًّا أنَّك ذاهب »[2] .

وذكر – أيضاً – أن (ألا) كلمة استبطاء وحث وإغراء[3] .

و لم أقف على من قال بذلك سواه[4] .

ولعله ذهب إلى ما فيها من معنى العُرضِ والتحضيض ؛ لأن معناهما : طلبٌ الشيءِ ، لكنَّ العَرَضَ : طلبٌ بلينٍ ، والتَّحضيضُ : طلبٌ بحثٍّ[5] .

والذي يُطْلَبُ منه الشيءُ سواءٌ بلينٍ أو بحثٍّ لا يكون إلاَّ بعدَ استبطاءٍ منه .

---

(١) في المحقق : (مستفيد) ، والمثبت من النسخة (د) .

(٢) الفريد ١ / ٢٢٤ – ٢٢٥ .

(٣) المصدر السابق ٣ / ٦٤٩ .

(٤) ينظر : معاني الحروف : ١١٣ – ١١٤ ، وشرح المفصل ٨ / ١١٣ – ١١٥ ، ورصف المباني : ١٦٥ – ١٦٦ ، والمغني : ٩٥ – ٩٨ .

(٥) ينظر : المغني : ٩٧ .

* **بلى :**

جاء في قوله تعالى : ﴿ **بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ** ﴾(١) قول المنتجب : « قوله (بلى) حرف،وله موضعان : الأول – أن يكون إثباتاً لما بعد حرف[النفي](*)الواقع قبله،خبراً كان أو نهياً ، تقول : ما ضربت زيداً، فيقول المثبت : بلى ، أي : بلى قد ضربت . وتقول : لا تضرب زيداً ، فيقول المثبت : بلى ، أي : بلى أضربه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَعْدُودَةً** ﴾ ... ﴿ **بَلَىٰ** ﴾ ، أي : تمسكم أبداً ، بدليل قوله : ﴿ **هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ** ﴾ ، وقوله : ﴿ **مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ بَلَىٰٓ** ﴾ ، أي : بلى عملتم السوء . وقوله : ﴿ **لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ** ﴾ ، أي : بلى يبعثهم . ولو أتيت بنعم هنا لكنت معترفاً بالنفي .

والثاني : أن تقع جواباً لاستفهام دخل على نفي فحققه ، فيكون معناه التصديق لما قبله ، وذلك قولك : ألم أكرم فلاناً ؟ ألم أهزم جيشاً ؟ فيقول المجيب : بلى ، أي : بلى أكرمته ، وبلى هزمته ، وفي التنزيل : ﴿ **أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ** ﴾ ، وفيه : ﴿ **أَلَيْسَ هَٰذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ** ﴾ ، أي : بلى أنت ربنا ، وبلى هذا الحق .

ولو أتيت بنعم هنا معتقداً لكنت كافراً ، لأنه يصير المعنى : نعم لست بربنا ، ونعم ليس هذا بالحق ، ولهذا لو قال قائل : أليس لي عندك كذا وكذا ، فقال : بلى للزمه ذلك ، لأن المعنى : بلى لك عندي ما ذكرت .

ولو قال : نعم لم يلزمه شيء، لأنه يصير المعنى : نعم ليس لك عندي ذلك ، فاعرفه ، ومذهب أهل البصرة أن (بلى) بكمالها حرف ، ومذهب أهل الكوفة أن أصله (بل) زيدت عليه الألف، كما زيدت التاء على (ثُمَّت) و(رُبَّت) ونحوهما(٢) » .

هكذا تحدَّثَ المنتجَبُ عن (بَلَىٰ) بما يوافِقُ رأيَ جُمهورِ العلماءِ، فهي حرفُ جوابٍ، وقد اتفقوا على أنه لا يُجابُ بها الإيجابُ، وإنما النفيُ، وقد جاءَ في كُتُبِ الحديثِ ما يقتضي أنه يُجابُ بها الاستفهامُ المجرَّدُ من النفيِ، ففي (صحيح البخاري) في كتابِ الإيمانِ: أنه صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه: "أَتَرْضَونَ أن تَكُونوا رُبُعَ أهلِ الجنةِ؟ قالوا : بَلَىٰ، وفي (صحيح مسلم) في كتاب الهِبة: " أَيَسُرُّكَ أن يَكونَ لك في البِرِّ سواءً؟ قال: بَلَىٰ، قال: فلا إذَنْ" ، وفيه –أيضاً– أنه قال: "أَنتَ الذي لَقِيتَنِي بمكةَ؟ فقال له المُجيبُ : بَلَىٰ"، وما ذكره المنتجَبُ من أن الإجابةَ عن السؤالِ المنفي بـ(نعم) لا تُلزِمُ المُجيبَ قولُ جماعةٍ من الفقهاء ، منهم ابنُ عباسٍ، وقال آخرون: تُلزِمُه فيها، وجَرَوا في ذلك على مُقتَضَى العُرفِ لا اللغةِ (٣).

(١) البقرة : (٨١) .

(*) في المحقق : "النهي" ، والمثبت من النسخة (د)

(٢) الفريد ١ / ٣٢١ – ٣٢٢ .

(٣) ينظر : المغني : ١٥٤.

* ربّ :

تحدث المنتجب عن (رُبّ) عند إعراب قول الله تعالى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾(١) ، فقال : « ﴿ رُبَمَا ﴾ قرئ : بتشديد الباء وتخفيفها ، وهما لغتان . قال أبو إسحاق : العرب تقول : رُبَّ رجل جاءني ، ويخففون ، انتهى كلامه .

والتشديد هو الأصل ، بشهادة قول صاحب الكتاب : لو سميت رجلاً بِرُبَ المخففة ، ثم حقرته لقلت : رُبَيْبٌ ، فرددته إلى أصله ، كما أنك لو حقرت (مذ) لقلت : (منيذ) ؛ لأن الأصل منذ ، وحكي فيها ثماني لغات : منهن المذكورتان آنفاً ، والثالثة والرابعة: كالمذكورتين غير أن الراء فيهما مفتوحة ، فهذه أربع لغات ، ويجوز ضم الباء مع التخفيف والراء مضمومة ، وإسكانها مع ضم الراء ، وفتحها ، وأما الأربع الأخر فبتاء التأنيث مع التخفيف والتشديد والضم والفتح ، فالتخفيف والتشديد في الباء ، والضم والفتح في الراء .

وبعد : فإن رُبَّ حرف جار عند صاحب الكتاب ، وعند أبي الحسن هو اسم ، والدليل على مذهب صاحب الكتاب : امتناع الجار عليه ، فلا يقال : برب رجل مررت ، كما يقال : بكم رجل مررت ، ومن الدليل أيضاً أنه لا بد له من عامل يعمل فيه مع المجرور به ، وفيه كلام لا يليق ذكره هنا ، وتلحقه (ما) ، وفيها وجهان - أحدهما : أنها كافة ، وتسمى أيضاً : مهيئة ؛ لأنها بدخولها كفت الحرف عن العمل الذي كان ، وهيأته لوقوع الفعل بعده ، فهي حرف ، أعني : (ما) ، ومن شرط الفعل الواقع بعده أن يكون ماضياً ، كقوله :

رُبَّمَا أَوفَيتُ فِي عَلَم

لأنها موضوعة للإخبار عما مضى ، وأما وقوع المستقبل بعدها في الآية ففيه أوجه: أحدها : أنه حكاية حال آتية ، كما أن قوله - تعالى - : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ حكاية لحال آتية ، ومن حكاية الحال قول الشاعر :

جَارِيَةٌ فِي رَمَضَانَ المَاضِي تُقَطِّعُ الحَدِيثَ بِالإِيمَاضِ

والثاني : أنه على إضمار (كان) ، أي : ربما كان يود الذين كفروا ، وأنكر أبو علي هذا ، وقال : من زعم : أن الآية على إضمار (كان) فقد خرج بذلك عن قول سيبويه ، ومعنى قوله هذا: أن من أضمر (كان) فقد خالف صاحب الكتاب ؛ لأن (كان) لا تضمر عنده إلا حيث يكون حذف مقتضيها ، وفي موضع تقوى الدلالة عليها .

والثالث : أن هذا لَمَّا كان واقعاً لا محالة بصدق المُخْبِر صار بمنزلة الماضي

---

(١) الحجر : (٢) .

المقطوع به في تحققه ، فكأنه قيل : ربما ود الذين كفروا .

والرابع : أن (ما) لَمّا دخلت عليها صارت بدخولها عليها قد تغيرت عما كانت عليه ، فوقع بعدها ما لم يقع قبل ؛ لأجل أن الحروف تتغير أحكامها ومعانيها بالتركيب،وشهرتها تغني عن ذكرها .

والثاني : هي نكرة موصوفة ، و (يود) صفتها ، أي : رب شيء ، أو : رب ود يوده الذين كفروا ؛ لأن (ما) لعمومها تقع على كل شيء ، والوجه هو الأول ، وهو أن تكون (ما) كافة ؛ لأن المودود هنا كونهم مسلمين ليس إلا ، فاعرفه ، فإنه موضع لطيف .

ولا بد لِرُبَّ من عامل يعمل فيها ، وهو هنا محذوف ، تقديره : رب كافر يود الإسلام يوم القيامة أنذرت،أو نحوه .

واختلف في وقت ودادهم ، فقيل : عند الموت . وقيل : يوم القيامة ، إذا عاينوا حالهم وحال المسلمين .

وأصل رب : أن يكون للتقليل ، تقول : ربما فعل كذا ، تريد أنه يفعله في بعض الأوقات ، وقد تستعمل بمعنى الكثرة، كقولهم : رب بلد قطعته، ورب يوم كان من شأنه كذا وكذا ، يقصدون بذلك الوفور ؛ لأنهم يأتون به في مواضع المدح ، وقد وردت في أشعارهم كثيراً بمعنى الكثرة وهو من استعمال الشيء موضع ضده ، وكذا هنا بمعنى التكثير والتحقيق ، وإن كانت في الأصل موضوعة للتقليل ؛ لأنهم يودون الإسلام في كل ساعة ولحظة ، وقيل : هو على بابه ؛ لأنهم في النار في شغل شاغل ، فربما يفيقون في بعض الأحيان ، فيتمنون ذلك »[1] .

بيّن المنتجَبُ فيما تَقَدَّمَ أن (رُبَّ) فيها لغتان : تشديدُ الباءِ وتخفيفُها ، وذهب إلى أنَّ الأصلَ فيها التشديدُ ، بدليلِ أنه إذا سُمِّيَ بها رَجُلٌ ، ثم صُغِّرَ لَقِيلَ فيه: رُبَيبٌ، فَتُرَدُّ إلى أصلِها، وذكر أن فيها ثماني لغاتٍ ، وأشارَ إلى أنه يَجوزُ فيها في اللغةِ ثلاثُ لغاتٍ أُخَر، وبقي فيها خمسُ لغاتٍ أيضاً،وهي (رُبَّتَ) ، و(رَبَّتَ)، و(رُبَتَ)، و(رَبَتَ)،و(رُبُّ)؛ لأن جملة اللغات في (رُبَّ) عددها سِتَّ عَشرَةَ لُغةً[2].

ثم عرضَ رأيَ سيبويه أن (رُبَّ) حرفٌ، وهو يُمَثِّلُ رأيَ البصريين، وقد دَلَّلَ عليه المنتجب، كما ذكر رأيَ أبي الحسنِ أنها اسمٌ، وهو يُمَثِّلُ رأيَ الكوفيين ، ثم تحدَّثَ عن زيادة (ما) بعدها ، وقال إنَّ فيها وجهين: الأول: أن (ما) كافةٌ، وتسمى - أيضاً مُهَيِّئَةٌ ، والثاني : أنها نكرةٌ موصوفةٌ ، وبقي فيه وجه ثالث ، لم يذكره هنا، لكنه ذكره في حديثه عن أَوْجُهِ (ما) الحرفية، وهو أنها زائدةٌ (٣) ، ثم أشار إلى أن (رُبَّ) مع (ما) توضع للإخبارِ

---

(١) الفريد ٣ / ١٨٣ - ١٨٦ ، ويراجع : ١ / ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٢) ينظر: المغني ١٨٤ . (٣) ينظر: ما تقدم من هذه الرسالة: ٧٣، ٧٤ .

عما مَضَى، وأما ما جاء بعدها من المستقبلِ فقد خُرِّجَ على أربعةِ أوجهٍ: الأولُ: أنه حكايةُ حالٍ ماضيةٍ، والثاني: أنه على إضمار فعلٍ ماضٍ بعدها، والثالث: أنه بمنزلةِ الماضي، والرابع: أن دخول (ما) على(رُبَّ) غَيَّرَ حكمَهَا، ثم وضَّحَ حاجة(رُبَّ) إلى عاملٍ يعملُ فيها.

وذهب إلى أن (رُبَّ) موضوعةٌ أصلاً للتقليل، وقد تجيءُ للتكثير، فتكونُ في موضعِ المدحِ، وقد وردت في الشعرِ كثيراً بمعنى الكثرة، وإن كانت في الأصلِ موضوعةٌ للتقليل، وما أخذ به هو رأيُ الجُمهور، وذهب ابنُ درستويه وجماعةٌ إلى أنها تَرِدُ للتكثير دائماً، لَكِنَّ ابنَ هشام قال: إنما ترد للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً، والحقيقةُ أنها تفيدُ التكثيرَ غالباً، والتقليلَ قليلاً؛ لأن شواهِدَها على إفادةِ التكثيرِ أكثرُ منها في إفادتها التقليلَ؛ ولأننا نَحتكمُ إلى السياقِ اللغوي الذي وردت فيه (١).

* **لدن**:

قال المنتجب: «و (لدن) ظرف غير متمكن مبني، وسبب بنائه قلة تمكنه وتصرفه لفظاً ومعنى، أما اللفظ فكونه لا يستعمل إلا مضافاً، ولا يدخل عليه شيء من حروف الجر إلا (من) وحده، ونظيره في قلة التصرف والتمكن (مذ) و (منذ)، إذا كانتا اسمين؛ لأنهما لا تكونان إلا مبتدأين، وهو سبب بنائهما، وأما المعنى فكونه خارجاً عن نظيره، وهو (عند)؛ لأنه مخصوص بملاصقة الشيء وشدة مقاربته، و (عند) ليس كذلك، بل هو للقريب وما بَعُدَ عنه، وبمعنى المُلْك، فاعرفه»[٢].

كما ذكر اللغات الواردة في (لَدُن) فقال: «وفيها لغات: إحداها: فتح اللام وضم الدال وإسكان النون، والثانية: لُدُن، بضم اللام والدال، والثالثة: لَدَن، بفتح اللام والدال، والرابعة: لَدْنِ، بفتح اللام وإسكان الدال وكسر النون، والخامسة: لَدُ، بفتح اللام وضم الدال من غير نون، والسادسة: لَدَى، بفتح اللام والدال وألف بعدها، والسابعة: لَدْ، بفتح اللام وإسكان الدال ولا شيء بعد الدال، والثامنة: لُدْن، بضم اللام وإسكان الدال وكسر النون»[٣].

من المعلوم أن (لَدُن) ظرفُ زمانيٌّ ومكانيٌّ غيرُ مُتَمَكِّنٍ، وهو مبني، لكنَّ بناءَه ليس مطلقاً، وإنما في لغةِ الأكثرين، وقد ذكر المنتجَبُ سببَ بنائه، وقيل -أيضاً- : إن سبب بنائه أنه لم يَتَمَكَّنْ في الكلامِ تمكُّنَ (عِندَ)، وهو بمعناه، وقد اعتقبَ النونُ وحرفُ العلةِ على هذا اللفظِ لاماً، كما أنه قد لا يُضافُ، وذلك أنهم حكَوا في (غُدْوَة) الواقعةِ بعدها: الجرَّ بالإضافةِ، والنصبَ على التمييزِ، والرفعَ بإضمار(كان) تامةً، وأما اللغاتُ الواردةُ فيها فقد ذَكَرَ ثماني لُغاتٍ، وبقي فيها أربعُ لغاتٍ، هي:(لَدْنْ)، و(لُدْنْ)، و(لَدِنْ)، و(لَدُنِ)(٤).

(١) ينظر: المغني: ١٨٠ - ١٨١.
(٢) الفريد ٢ / ٦٠١.
(٣) المصدر السابق ١ / ٥٤٢ - ٥٤٣. (٤) ينظر اللسان (لدن) ١٣/ ٣٨٣ - ٣٨٥، والمغني: ٢٠٨.

* **لات :**
تحدث المنتجب عن (لات) ، فذكر خلاف النحويين في أصلها ، وعملها ، ثم أشار إلى استعمال العرب لها ، وما جاء على هذا الاستعمال من الشواهد القرآنية والشعرية .
كما نبه على مجيء رسمها في المصحف ، فقال : « وقوله : ﴿ **ولات حين مناص** ﴾ في (لات) وجهان - أحدهما : أصلها (لا) ، ثم فيها مذهبان - أحدهما : وهو مذهب صاحب الكتاب - رحمه الله - أنها هي المشبهة بليس كقوله : ... فَأَنَا ابْنُ قَيسٍ لَا بَرَاحَ
زيدت عليها تاء التأنيث ، كما زيدت على (رُبَّ) و(ثُمَّ) للتوكيد ، فقيل : ربت وثمت ، ويعتبر بذلك حكمها ، حيث لم يدخل إلا على الأحيان ، ولم يبرز إلا أحد مقتضييها: إما الاسم، وإما الخبر ، وعليه جمهور القراء ، واسمها محذوف ، والتقدير : ولات الحينُ حينَ مناص ، ولا يقال : هو مضمر كما زعم بعض المعربين ؛ لأنها حرف بالإجماع ، والحروف لا يضمر فيها ، وجاز الحذف هنا وإن كان ارتفاع المحذوف بها كارتفاع الفاعل ، والفاعل لا يحذف ؛ لأن أصل هذا الكلام بعد (لات) الابتداء والخبر ، فكما جاز حذف الابتداء كذلك جاز حذف هذا، وحكى صاحب الكتاب أن من العرب من يرفع الحين بعدها ويقدر الخبر ، والتقدير : ولاتَ حينُ مناصٍ حاصلا لهم . وبالرفع قرأ جماعة منهم الجحدري وابن عمر وغيرهما ، والثاني : وهو مذهب الأخفش : أنها التي لنفي الجنس زيدت عليها التاء وخصت بنفي الأحيان ، و(حين مناص) اسمها ، وخبرها محذوف ، كقولك : لا بأس ، وقوله - جل ذكره - ﴿ **لا ضير** ﴾ ، والتقدير : ولات حين مناصٍ لهم ، وعنه أن ما انتصب بعده فبفعل مضمر ، والتقدير : ولا أرى حين مناص ، ويرتفع على مذهبه على قول من رفعه بالابتداء ، والخبر محذوف ، والتقدير : ولات حين مناص حاصل، أو كائن لهم .

والثاني : أصل (لات) : ليس ، قلبت الياء ألفاً والسين تاء ، فلك أن تقول على هذا : اسمها مضمر لا محذوف ؛ لأن الأفعال يضمر فيها بخلاف الحروف ، والوجه ما عليه الجمهور ، وهو أن (لات) أصل بنفسها ، هي (لا) زيدت عليها التاء ، كما زيدت على (رُبَّ) و(ثُمَّ) حين قيل : رُبَّتْ وَثُمَّتْ تأكيداً لتأنيث الكلمة ، وأكثر العرب على تحريك هذه التاء بالفتح في الدرج ، وأما في الوقف فمنهم من يقف بالتاء كما يقف على الفعل الذي يتصل به تاء

[التأنيث][1] ، وأيضاً فإن التغيير في الحروف قليل،وهو مذهب صاحب الكتاب - رحمه الله - وغيره من النحاة ، وعليه خط المصاحف ، ومنهم من يقف عليها بالهاء ، كما يقف على الأسماء المؤنثة ، وهو مذهب الكسائي وغيره(*) .

وقال أبو عبيدة : التاء في الإمام متصلة بالحاء لا بلا ، والعرب تقول : جئتك تحين مجيئك ، أي حين مجيئك . قال أبو وجزة :

العَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِن عَاطِفٍ وَالمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ المُطْعِمُ

والوجه هو الأول ، وعليه جل العرب والنحاة وأهل التأويل ، وأما ما ذكر من أنه في الإمام كذلك فليس بحجة ؛ لأن الإمام وقعت فيه أشياء خارجة عن قياس الخط ، وشهرتها تغني عن ذكرها ، وعن عيسى بن عمر البصري أنه قرأ : ﴿ وَلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ ﴾ بالكسر ، ومثله قول أبي زيد الطائي :

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَن لَاتَ حِينُ بَقَاءِ

فيه حذف مضاف إليه ، والتقدير : أوان صلح ، فلما قطع منه المضاف إليه عوض منه التنوين،وكُسِرَ،تشبيها بإذٍ في قول أبي ذؤيب :

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمرو بِعَاقِبَةٍ وَأَنتَ إِذٍ صَحِيحُ

لأنهما جميعا للزمان .
وقرئ : أيضا : (ولاتِ) بكسر التاء على البناء كجير ، والمناص : الهَرَبُ ، وهو مصدر قولك : ناص : ينُوص نَوْصا وَمُنَاصا:إذا هَرَبَ »[2] .

تحدثَ المنتجَبُ في المثالِ السابقِ عن (لاتَ) ، فأشار إلى أن في أصلِها وجهين : أحدهما : أصلُها (لا) ، فهي مشبهة بــ (ليس) ، ثم زيدت عليها التاءُ ، ولا يبرز إلا اسمُها أو خبرُها ، هذا مذهب سيبويه ومعه الجُمهور ، وذهب الأخفش إلى أنها (لا) النافية للجنس ، زيدت عليها التاء ، فأصبحت مُختصةً بنفي الأحيان ، فإن وليها مرفوع فهو مبتدأ ، محذوف خبره ، وإن وليها منصوب فهو مفعول به لفعلٍ محذوف ، يقع بعد (لات) ، وللأخفش قولٌ آخرُ ، لم يشر إليه المنتجَبُ ، وهو أنها تعمل عمل (إنَّ) ، فَتنصبُ الاسمَ ، وترفعُ الخبرَ ، والثاني : أن أصلَها (ليس) قلبت الياءُ ألفاً والسينُ تاء ، فهي فعل ماضٍ ، وفاعلها مضمر فيها ، لاكما قال:" إن اسمها مضمر ، و هذا الرأي فيه تكلف ، وقد رَجّحَ رأي الجمهور ، وكذلك أشار إلى رأي أبي عبيدة في أصل (لات) ، وهو أنها مكونة من كلمة وبعضِ كلمةٍ ، فهي (لا) النافية ، والتاء زائدة في أول الحينِ ، كما في (الإمامِ) ، وهو مصحفُ عثمانَ رضي اللهُ عنه ، وكذلك قول العرب : جِئتُكَ تَحِينَ مَجيئِكَ ، أي : حِينَ مَجيئِكَ ، فَتَحِينَ هي حِينَ ، زيدت عليها التاءُ ، فلم تغير من معناها شيئاً ، كما قالوا : حَسْبُكَ تَلَانَ ، يريدون:الآنَ فزادوا التاء ، وقد أخذ بهذا الرأي ابنُ الطراوةَ والنحويُّ ، وهناك رأيٌ آخرُ فيها ، وهو أنها كلمةٌ واحدةٌ ، بمعنى : (نَقَصَ) ، فهي فعل ماضٍ أيضا ؛ لأنه يقال:لاتَ : يُليتُ ، و ألَتَ : يَألِتُ ، ثم استعملت للنفي ،وهذا رأيُ أبي ذَرٍّ

(*)أي : مذهبه في الوقف عليها قراءة. ينظر : الإقناع ٥٢٠/١.

(١) في المحقق : « التأكيد » ، والمثبت من النسخة (د) .

(٢) الفريد ٤ / ١٥١ - ١٥٤ ، ويراجع : المغني : ٣٣٤ - ٣٣٧ .

الخُشَنِيِّ الأندلسيِّ ، وفي رأي الجُمهور من صحةِ المعنى وسلامةِ التخريجِ ما يجعلُه مقبولاً ، بل إنه الأولى .

أما استعمالاتُ العربِ كلمةَ (لاتَ) فإن الغالبَ فيها أن اسمها محذوف ، والحين بعدها منصوب ، ومن العرب مَنْ يرفعُ الحينَ بعدها ، ويقدرُ الخبرَ ، كما أَنَّ أكثرَ العربِ يحركون التاءَ بالفتحِ في حالِ الوصلِ ، وأما في الوقف فإن منهم مَنْ يقفُ عليها بالتاء ، ومنهم مَنْ يقفُ عليها بالهاء ، وهو مذهبُ الكسائي في الوقف ، وقد جاء الحينُ مجروراً في قراءة : (وَلاتَ حِينِ مناصٍ) ، فخرجه على حذف المضاف إليه ، وَزَعَمَ الفراءُ أن (لاتَ) تستعملُ حرفاً جاراً لأسماء الزمان خاصة ، كما أن (مذ) و(منذ) كذلك ، كما خرج قول الشاعر ...وَلاتَ أوانٍ ...على أن التقدير: أَوَانِ صُلحٍ ، فلما قطع من المضاف إليه عُوِّضَ منه التنوينُ ، وكُسِرَ تشبيهاً بإذٍ ، لأنهما جميعاً للزمان ، وهناك تخريج آخر ،وهو أنه على إضمار (مِنْ) الاستغراقية ، حيث حذفت وبقي عملُها وهذا أقرب ، لدقته في نفي أيِّ بقاءٍ للزمنِ والأوانِ الذي يُقبَلُ فيه طَلَبُ الصلح [١].

* وَي :

خص المنتجب (وي) بحديث ، ذكر فيه اختلاف النحاة في أصلها وتركيبها ، ومعناها ، فقال : « قوله – عز وجل – : ﴿ وَيْ كَأَنَّ اللهُ ﴾ اختلف النحاة في (وي) ، فذهب صاحب الكتاب وشيخه الخليل – رحمة الله عليهما – وموافقوهما إلى أن (وي) مفصولة عن (كأن) ، وهي كلمة يستعملها النادم لإظهار ندامته،وتندمه على ما فات ، و (كأن) هنا إخبار عارٍ عن معنى التشبيه ، ومعناه : التعجب ، أي : ألم تر أن الله يبسط الرزق لمن يشاء ، والمعنى: أن القوم انتبهوا [أو نُبِّهُوا] (*) على خطئهم في تمنيهم ، وقولهم : ﴿ يا ليت لنا مثل ما أوتي قارون ﴾ ، فقولهم : (وي) تندمٌ و(كأن الله) تعجب ، وعليه بيت الكتاب : وَيْ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

لأنه يندم على ما سلف منه في تفريطه لما له ، ويتعجب من أنَّ [مَنْ] (*) يكن له نشب – وهو المال والعقار – يحبب ، وكذا القوم تندموا على ما سلف منهم من تمنيهم لمكان قارون ، وتعجبوا من بسط الله تعالى الرزق لمن يشاء من عباده وقدره لهم ، وقبله : سَأَلَتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَتَانِي قَلَّ مَالِي ، قَدْ جِئْتُمَانِي بِنُكْرِ

(وَيْ كَأَنَّ) ، وذهب أبو الحسن : إلى أن أصله ويك ، والكاف متصلة ، وهي كلمة تنبيه،كقوله : وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا قِيلُ الفَوَارِسِ وَيْكَ عَنْتَرُ أَقْدِمِ

و(أن) عنده منصوبة بإضمار (أعلم) بعد (ويك)،أي : أعلم أن الله يبسط الرزق لمن يشاء ، وقيل معناه : أَوَلاَ يرون أن الله يبسط الرزق .

وحكي أن أعرابية قالت لزوجها ، أينَ ابنُكَ ؟ فقال : وي كأنه وراء البيت، أي : أما تَرَيْنَ أنه وراء البيت ، وذهب الكسائي وغيره إلى أن (وي) صلة في

(١) ينظر : اللسان (ليت) ، و (حين) ٨٦/٢ – ٨٧، و ١٣٤/١٣ ، والمغني : ٣٣٤–٣٣٧.

(*)(*) ما بين المعكوفين سقط من المحقق، وأثبته من النسخة (د) ويراجع : معاني القرآن، للنحاس ٢٠٤/٥– ٢٠٥، والتبيان ١٠٢٧/٢.

الكلام ، والمعنى : كأن الله ، أي : ألم تروا أن الله . وقيل : وَيْكَ بمعنى: وَيْلَكَ ، و (أن) منصوبة بإضمار ألم تعلم ، وعن قتادة : (وَيْ كَأَنَّ) بمعنى: أَلَمْ تَعلَمْ ، وإلى هذا ذهب محمد بن جرير : وقال : هي بمجموعها كلمة بمعنى: أَلَمْ تَعلَمْ ؟ وقيل : الياء والكاف كلتاهما مزيدتان ، أي :وأن الله ، والمعنى : واعلموا أن الله يبسط ، وقد جَوَّزَ بعضُ المتأخرين : أن تكون الكاف كاف الخطاب مضمومة إلى (وي) ، [و (أن) بمعنى][1] : (لأن) ، واللام لبيان المقول ، أي : لأجل القول ، وكذا القول في ﴿ وَيْ كَأَنَّهُ ﴾ ، والضمير في (كأنه) ضمير الشأن أو الحديث ، فاعرفه ، وخذ منه ما صفا ودع ما كدر »[2] .

ذكر المنتجب في حديثه عن (وَيْ) أن سيبويه والخليل وموافقيهما يرون أن (وي) مفصولة عن (كَأَنَّ) ، فهي كلمة ، يَستعملُها المُتندِّمُ على ما فَاتَهُ ، وأما (كَأَنَّ) فإنها في الآيةِ الكريمةِ إخبارٌ ، ليس فيها معنى التشبيه ، الذي تدل عليه ، ومعناها -هنا- التعجُّبُ ، واستشهد لذلك بالشعر ، وأشار إلى معناها عند المفسِّرين ، وهو (أَلَمْ تَرَ)،ثم ذكر بعد ذلك رأي أبي الحسن في أن أصلَها: (ويك).

فالكافُ متصلةٌ بها ؛ لأنها كلمةُ تنبيهٍ ،و(أَنَّ اللهَ) منصوبةٌ بالفعلِ المقدَّرِ عنده ،وهو (أَعْلَمُ)،أو (أَوَلَا يَرَوْنَ) ،واستشهد لذلك بقول للعرب ، ثم نقلَ رأيَ الكسائيِّ وغيرِهِ في أَنَّ (وَيْ) صلةٌ في الكلام ، وكذلك قولَ بعضِهم : (وَيْكَ) بمعنى : (وَيْلَكَ) ، فعلى هذا حُذِفَ منها اللامُ ، وقَوْلَهم : الياءُ والكافُ زائدتان ، والمعنى : واعلَمُوا أَنَّ اللهَ ، وكذلك تَجويزَ بعضِ المتأخرين أن تكونَ الكافُ للخطابِ مضمومةً إلى (وَيْ) ، و(أَنَّ) بمعنى : لِأَنَّ ، واللامُ لبيانِ المَقُولِ .

وبقي فيها أن الفراء يرى أن (وَيْكَأَنَّ) في كلامِ العربِ تقريرٌ ، وقال القُتَبِيُّ:هي بمعنى : رَحْمَةٌ لك بلغةِ حِمْيَرٍ ، وَ(وَيْ) تأتي بمعنى التنبيه ، كما ذهب أبو الحسن ، وتأتي بمعنى التَّنَدُّمِ ، كما ذهب سيبويه والخليل وموافقوهما ، وقد ذكرَ المنتجَبُ أَنَّ (كَأَنَّ) خرجت – هنا- عن معنى التشبيه إلى معنى التعجُّبِ ، ومما يُلاحظُ أيضاً أَنَّ (وَيْ) قد يأتي فيها معنى التعجُّبِ ، وقد خُرِّجَ بيتُ الكتابِ المنكورِ آنفاً على أَنَّ (وَيْ) اسمٌ لـ (أَعْجَبُ) ، وربما استُعملت بمعاني الخوفِ والتَّفَجُّعِ ، والإيلام ، وهي قريبةٌ من معنى التندُّم ، في لهجاتنا الحالية [3]،وقد يكونُ نتيجةً لها .

ثانيًا : دلالات حروف المعاني التي أشار إليها المنتجب في مواضع مختلفة :

* مِنْ :

حرف من حروف الجر ، يأتي على خمسة عشر وجها ، منها :

١ – ابتداء الغاية في الزمان

يغلب على (مِنْ) مجيئها لابتداء الغاية ، وقد ذهب بعض العلماء إلى أن

---

(١) ما بين المعكوفين سقط من المحقق ، وأثبته من النسخة (د) .

(٢) الفريد ٣ / ٧٢٦ – ٧٢٨ ، ويراجع : رصف المباني : ٥٠٤ ، والجنى الداني : ١٤١ ، والمغني ٤٨٣ – ٤٨٤ ، كما ينظر فيما خص به المنتجب بعض حروف المعاني بحديث مستقل : ١ / ١٧٦ – ١٧٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٧٦ ، ٣٥٦ ، ٣٨٥ ، ٦٣٥ ، و٣ / ٧١٢ – ٧١٣ .

(٣) ينظر : اللسان ، (ويا) ١٥/٤١٨-٤١٩ ، والمغني :٤٨٣.

سائر معانيها ترجع إليه[١] .

ومعنى الابتداء في (من) : أن يكون الفعل المعدَّى بها شيئاً ممتداً، كالسَّيرِ ، والمَشْيِ ، ويكون الاسم المجرور بـ(مِنْ) هو الذي ابتدأ منه ذلك الفعل نحو : سِرْتُ من مكة ، أو يكون الفعل أصلاً للشيء الممتد ، نحو : تبرأت من فلان ، وخرجت من الدار[٢] .

وخصها سيبويه والبصريون بالمكان فقط ، وأما الكوفيون والأخفش والمبرد وابن درستويه من البصريين وابن مالك وأبو حيان من المتأخرين فخصوها بالمكان وبالزمان أيضاً ؛ لصحة السماع بذلك ، وكثرته في كلام العرب شعراً ونثراً[٣] .

ونأتي إلى المنتجب فنجده لا يتعصب لرأي البصريين ، وقد ذكر في غير موضع من كتاب (الفريد) أنه على مذهب البصريين[٤] ، حيث اهتم بصحة الرواية ، وقوة السماع وكثرته ، فجعله حجة على رأي جمهور المذهب المعتمد على القياس وكثرة التأويل لما جاء به السماع .

يقول المنتجب : « قوله سبحانه : ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ ﴾ ... ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ ، أي : من حين بُنِي ، والتقدير عند بعض النحاة : من تأسيس أول يوم ؛ لأنهم يرون أن (مِنْ) لا تدخل على الزمان ، وإنما ذلك لـ(منذ) و(مذ) ، ولعَمْري هذا هو الأكثر ، أعني : اختصاص (مذ) و(منذ) بالزمان ، ودخول (مِنْ) في الزمان – أيضاً – جائز ؛ لأنها أصل في ابتداء الغاية والتبعيض ، بشهادة قوله تعالى : ﴿ مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِّن قَبْلِهِۦ ﴾ ، في غير موضع من التنزيل .

ولا مقال أن المراد بذلك الزمان ، وأيضاً فإن التأسيس المقدر ليس بمكان حتى تكون (مِنْ) لابتداء غايته ، وإنما هو إحكام أُسِّ البناء ، وهو أصله ، وقد جاء : ... أقْوَيْنَ من حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ

كما ترى ، ومنهم من أول هذا بتقدير : من مَرِّ حجج ، ومن مَرِّ دهر .

---

(١) ينظر : المغني : ٤١٩ ، والهمع ٤ / ٢١٢ .

(٢) ينظر : الهمع ٤ / ٢١٢ – ٢١٣ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٨ / ١٠ – ١١ ، وشواهد التوضيح : ١٢٩ – ١٣٠ ، والمغني : ٤١٩ – ٤٢٠ ، والهمع ٤ / ٢١٢ – ٢١٣ .

(٤) ينظر : الفريد ٣ / ٢٨٥ ، ٦٩٠ ، ٧٤٥ ، ٧٥٨ ، و٤ / ٥٧ ، ٣٧٩ ، ٥١٩ – ٥٢٠ ، ٥٨٥ ، ٥٩٢ ، ٦٢١ ، ٦٥٦ .

والوجه ما ذكرت ، وهو أن دخول (من) على الزمان جائز ، وهو قول أبي إسحاق وغيره »[١] .

ولا خلاف في أن (مِنْ) تجيء لابتداء الغاية في المكان .

٢ – التبعيض :

تأتي (مِنْ) للدلالة على التبعيض ، وعلامة ذلك إمكان سَدِّ (بعض) مَسَدَّها .

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ من للتبعيض ، تعضده قراءة مَنْ قرأ : ﴿ حَتَّىٰ تُنفِقُوا بَعضَ مَا تُحِبُّونَ ﴾ ، وهو عبد الله »[٢] .

وقد أنكر دلالة (من) على التبعيض المبرد ، والأخفش الصغير ، وابن السراج ، والجرجاني والزمخشري ، وقالوا : هي للابتداء[٣] .

٣– استغراق الجنس وصلة للتوكيد والعموم:

(مِنْ) إذا جاءت دالة على بيان الجنس تقدَّر بتخصيص الشيء دون غيره[٤] .

وقد ذكر المنتجب أمثلة كثيرة لمجيء (مِنْ) دالة على بيان الجنس ، منها قوله : « وقوله : ﴿ وَمَا تَأْتِيهِم مِّن آيَةٍ مِّن آيَاتِ رَبِّهِمْ ﴾ ،(مِنْ)في (مِنْ آيَةٍ) لاستغراق الجنس الذي يقع في النفي ، وهو عامل لفظاً ومعنى ، ويتغير بحذفه المعنى ، كما يتغير اللفظ ، وليس حذفه وثباته سواء ، كما يزعم كثير من الناس، ولا يفرقون بين (ما جاءني من أحد) وبين (ما جاءني من رجل) ، وبينهما فرق عظيم ، وذلك أن (مِنْ) في قولك : (ما جاءني من أحد) زائدة لفظاً ومعنىً ، وفي قولك : (ما جاءني من رجل) زائدة لفظاً لا حكماً ، وهو معنى

---

(١) الفريد ٢ / ٥١٠ – ٥١١ ، كما ينظر : ٧٣ ، ١١٦ ، ٢٣٠ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٦٠٣ ، وينظر – أيضاً – : ١٩٢ ، ٢٤٥ ، ٢٥٢ ، ٢٩٤ ، و٢ / ٧٨ ، ١١٩، و ٣ / ٢٣٩، ويراجع : المغني : ٤٢٠ .

(٣) ينظر : الهمع ٤ / ٢١٣ .

(٤) ينظر : رصف المباني : ٣٨٩ .

قول المحققين من النحاة : وهو زائد من وجه وغير زائد من وجه ، فاعرفه ، فإن فيه أدنى غموض ، وفيه كلام لا يليق ذكره هنا »[١] .

كما قال : « وقوله : ﴿ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ﴾ ، (من) مزيدة لاستغراق الجنس »[٢] .

وفي قول الله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾[٣] يقول المنتجب : « و (من) مزيدة للتوكيد »[٤] .

وفي قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ ﴾[٥] جاء قول المنتجب : « و (من) مزيدة للتوكيد والعموم »[٦] .

تأتي (من) الجارةُ لاستغراقِ الجنسِ،وهو اسمٌ دالٌّ على كثيرين مختلفين بالأنواع ، ويقعُ في النفي ،وهي عاملةٌ لفظاً ؛ لأنها جَرَّتْ ما بعدها ، وعاملةٌ معنى ؛ لأنها بدخولها تُغيِّرُ المعنى ، فأفادت معنًى لم يكن موجوداً بحذفها ، وقد أشار المنتجَبُ إلى رأيِ مَنْ لم يُفرِّقْ بين المعنيين في حال ثبوتها أو حذفها ، وهم الأخفش والكسائي وهشام ، وقولهم:(مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ) ، فـ (مِنْ) زائدةٌ لفظاً ومعنًى ، وقد سماها ابن هشام : توكيد العموم ؛ لأن (أَحَدَ) صيغةُ عمومٍ ، ومن ثَمَّ فإنه لا يُمكِنُ الإضرابُ عن الكلامِ السابقِ و الإتيانُ بكلام جديدٍ ، وقد جاء النفيُ عاماً، استغرقَ كلَّ مجيءٍ مُحتَمَلٍ أو مُتَخَيَّلٍ،وأما قولُهم:(مَا جَاءَنِي مِن رَجُلٍ) ، فإن (مِنْ) زائدةٌ لفظاً لا حُكماً ، وقد سماها ابن هشام : التنصيصَ على العمومِ ؛ لأنه قبلَ دُخُولِ (مِنْ) يُحتَمَلُ نفيُ الجنسِ ونفيُ الوَحدَةِ ، ولهذا يَصِحُّ أن يُقالَ : (بل رَجُلان)،ويمتنعُ ذلك بعد دخول (مِنْ) (*) .

٤ – التبيين :

أشار المنتجب إلى مجيء (من) دالة على التبيين ، وهي التي تقدرها بالحال ، ومن ذلك قوله : « قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ ﴾ ، من في (من الثمرات) تحتمل وجهين : ... وأن تكون للتبيين ، في محل نصب على الحال من (رزقاً) ؛ لتقدمه عليه متعلقا بمحذوف ، و (رزقا) مفعول به لـ(أخرج) ... كأنه قيل : فأخرج به رزقاً كائناً أو ثابتاً من الثمرات ، فيكون الرزق على هذا عيناً بمعنى المرزوق »[٧] .

---

(١) الفريد ٢ / ١١٨ – ١١٩ ، كما ينظر : ١ / ٢٤٧ ، و ٢ / ٢٥٣ ، و ٣ / ٥٣٣ .
(٢) الفريد ٢ / ١٤٥ .

(٣) يونس : (٦١) .

(٤) الفريد ٢ / ٥٧٤ .

(٥) الأنعام : (٩١) .

(٦) الفريد ٢ / ١٨٨ . (*) ينظر : المغني : ٤٢٥ ، والتعريفات : ٧٨ ، والتصريح ٢/ ٩ .

(٧) المصدر السابق ١ / ٢٤٥ ، كما ينظر : ٢٤٧ ، ٢٩٤ ، و٢ / ٧٢ ، ١١٦ ، ١٨٦ ، ٣٠٨ .

٥ – البدل :

تجيء (من) بمعنى البدل ، وهي التي يصلح محلها لفظ (بدل)[١] .

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ كَمَا أَنشَأَكُم مِن ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ آخَرِين ﴾ ... من ... بمعنى البدل ، أي : يبدل غيركم مكانكم ، كقولك : أعطيتك من دينارك ثوباً ، أي : مكانه وبدله »[٢] .

٦ – بمعنى (في) :

جاء في قوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً ﴾[٣] قول المنتجب : « قيل : (من) بمعنى (في) »[٤] .

٧ – بمعنى (عند) :

جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُم مِنَ اللهِ شَيْئاً ﴾[٥] قول المنتجب : « ومن على بابه ، وعن أبي عبيدة بمعنى عند ، أي : عند الله شيئاً »[٦] .

*** الباء :**

هو حرف جر ، يجيء لنحو ستة عشر معنىً[٧] .

وقد ذكر المنتجب بعض هذه المعاني ، كقوله : « وخَلَوتُ بفُلانٍ، وإليه، ومعه: إذا انفردت معه ، غيرَ أنَّ خلوتُ بهِ أكثرُ استعمالاً من خلوتُ إليه »[٨].

---

(١) ينظر : الهمع ٤ / ٢١٤ .

(٢) الفريد ٢ / ٢٣٠ .

(٣) النحل : (٦٨) .

(٤) الفريد ٣ / ٢٣٩ ، ويراجع ٤ / ٤٦٩ .

(٥) آل عمران : (١٠) .

(٦) الفريد ١ / ٥٤٤ .

(٧) ينظر : معاني الحروف : ٣٦ – ٤١ ، والصاحبي : ١٣١ – ١٣٧ ، ورصف المباني : ٢٢٠ – ٢٢٩ ، والمغني : ١٣٧ – ١٥١ ، والهمع ٤ / ١٥٦ – ١٦٤ .

(٨) الفريد ١ / ٢٢٧ .

وأما معاني الباء التي ذكرها فكانت كالتالي :

١ – بمعنى (مع) ، وبمعنى (اللام) وللقسم :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ **فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي** ﴾ ... الباء بمعنى (مع) ، أي: فمع إغوائك إياي ، وقيل : هي بمعنى (اللام) ، أي : فلإغوائك إياي ... و ... للقسم ، بمعنى: فأقسم بإغوائك إياي لأفعلن كذا وكذا »[١] .

والباء التي بمعنى (مع) هي التي تسمى : (المصاحبة)[٢] .

٢ – السببية والحال :

يقول المنتجب في قوله تعالى : ﴿ **وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ** ﴾[٣]: « وقوله : (بكفرهم) يجوز أن تكون الباء للسببية ... أي : بسبب كفرهم ... وأن تكون في موضع حال إما من الضمير في (أشربوا) ، وإما من المضاف المحذوف ، وهو (الحب) ... أي : أشربوا ملتبسين بكفرهم ، أو أشربوا مختلطاً بكفرهم »[٤] .

٣ – الإلصاق :

وهو معنى لا يفارق الباء[٥] ؛ لأنه أكثر من غيره في كلام العرب ، حتى إن بعض النحويين قد رد أكثر معاني الباء إليه[٦] .

جاء في إعراب قوله تعالى : ﴿ **وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ** ﴾[٧] قول المنتجب : « وقوله : (برؤوسكم) الباء للإلصاق ، والمراد : إلصاق المسح بالرأس ، وماسح بعضه أو كله ملصق للمسح برأسه »[٨] .

---

(١) الفريد ٢ / ٢٧٧ ، وينظر : ١ / ٣٤١ .
(٢) ينظر : رصف المباني : ٢٢٢ .
(٣) البقرة : (٩٣) .
(٤) الفريد ١ / ٣٤١ ، ويراجع : ٤٠٤ ، و ٢ / ٢٣ ، و ٣ / ٦٢٨ ، و ٤ / ٤٠٨ ، ٥٥٦ .
(٥) ينظر : المغني : ١٣٧ .
(٦) ينظر : رصف المباني : ٢٢١ – ٢٢٢ .
(٧) المائدة : (٦) .
(٨) الفريد ٢ / ١٧ ، وينظر : ١ / ٤٢٢ .

ومعنى الإلصاق يطلق عليه – أيضاً – : معنى (الملازمة)[١] .

٤ – الاستعانة :

وسماها ابن فارس الاعتمال[٢] ، والباء بمعنى الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل ، نحو : كتبت بالقلم ، وقيل : منه البسملة ؛ لأن الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها[٣] .

وذكر بعضهم : أن معنى الاستعانة والإلصاق سواء[٤] .

وقال الرضي : السببية فرع الاستعانة[٥] .

جاء في إعراب قول الله تعالى : ﴿ **مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ** ﴾[٦] قول المنتجب : « فالباء ... بمعنى الاستعانة ، كالتي في قول القائل : بتوفيق الله حججت »[٧] .

٥ – التعدية :

الباء التي تجيء بمعنى التعدية تسمى – أيضاً – : باء النقل ، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً ، وأكثر ما تعدي الفعل القاصر ؛ لأنها قد وردت مع المتعدي[٨] ، كما في قوله تعالى : ﴿ **وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ** ﴾[٩] .

---

(١) ينظر : الفريد ٤ / ٦٩٧ .

(٢) ينظر : الصاحبي : ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٣) ينظر : المغني : ١٣٩ .

(٤) ينظر : الصاحبي : ١٣٣ .

(٥) ينظر : الهمع ٤ / ١٥٧ .

(٦) الحجر : (٨) .

(٧) الفريد ٣ / ١٨٨ .

(٨) ينظر : المغني : ١٣٨ – ١٣٩ ، والهمع ٤ / ١٥٧ .

(٩) البقرة : (٢٥١) .

يقول المنتجب في قوله تعالى : ﴿ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِم ﴾[١] : « والبـاء في (بنورهم) للتعدية ، ألا ترى أنه أوصل الذهاب إلى المفعول ، كما تفعل الهمزة في نحو : أذهبت زيداً ، إلا أنه لَمّا أتى بعد الفعل دخل على الاسم ، فكان لـه فيه عمل وهو الجر . والهمزة لَمّا دخلت على صدر الفعل ، ولم تتصل بالاسم لم يكن لها عمل ، فنَصَبَ الفعلُ الاسم ، فالباء في ذهب بزيد جزء من الفعل ، وداخل في جملته من وجه ؛ لأنه أوصله إلى زيد ، وأوقعه عليه في المعنى ، ومتصل بالاسم من وجه آخر ، وهو أنه داخل عليه لفظاً ومعنىً ، واعلم أنك إذا قلت : ذهبت بزيد كان على وجهين : أحدهما – أَنْ تُرِيدَ أَنَّكَ صَاحَبْتَهُ . والثاني – ألا تكون صاحبته ، ويكون المعنى : أنك نحيته وأزلته بمنزلة الهمزة إذا قلت : أذهبت زيداً ، فاعرفه »[٢] .

٦ – **التنبيه :**

لم يذكر هذا المعنى سوى بعض علماء العربية ، وقد أخذ به المنتجب ، حيث قال : « قوله : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾ الباء في (باسم) صلة عند قوم ، أي : اقرأ يا محمد اسم ربك ، وعند آخرين ليست بصلة ، وإنما جيء بها لتفيد معنى الملازمة وهي ... الإلصاق ... وقال غيرهما : إنما جيء بها للتنبيه على البداية باسمه – جل ذكره – في كل شيء ، وبه أقول »[٣] .

٧ – **بمعنى (عن) :**

وتسمى : المجاوزة[٤] ، أو بمعنى : السؤال[٥] .

يقول المنتجب : « وقوله: ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً ﴾ فيما يتعلق به الباء من (به)

---

(١) البقرة : (١٧) .

(٢) الفريد ١ / ٢٣٣ ، كما ينظر : ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، و ٢ / ١٥٥ ، و ٣ / ٣٩٢ .

(٣) المصدر السابق ٤ / ٦٩٧ .

(٤) ينظر : المغني : ١٤١ .

(٥) ينظر : رصف المباني : ٢٢٢ .

وجهان : أحدهما : متعلق بقوله : (فاسأل) ، وهو بمعنى (عن) ، أي : فاسأل عنه، أي : عن الذي خلق السماوات خبيراً ، أي : عالماً، وهو الله – عز وجل – أو غيره ، أي : فاسأل عنه رجلاً عارفاً يخبرك برحمته »[1] .

وفي اختصاص (الباء) بالسؤال خلاف ، حيث أجازه الكوفيون ، ووافقهم المنتجب – هنا – وأنكر البصريون هذا المعنى ، وأولوه بقولهم : أي : اسأل بسببه خبيراً[2] .

٨ – بمعنى (من) :

ويطلق عليها : التبعيض[3] .

وقد أشار إلى هذا المعنى الأصمعي ، وابن قتيبة ، والفارسي ، وابن فارس ، وابن مالك ، والكوفيون[4] ، ومعهم المنتجب الهمذاني ، حيث قال : « وقوله : ﴿ **عيناً يشرب بها** ﴾ ... والباء في (بها) يحتمل أن يكون ... بمعنى (من) ، أي : منها »[5] .

٩ – بمعنى (في) ، وبمعنى (إلى) :

وهي الظرفية .

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ **لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ** ﴾... الباء بمعنى (في)، أي : لا تنفذون إلا في سلطاني وملكي ، وقيل : بمعنى (إلى) ، أي : إلا إلى سلطاني وملكي »[6] .

---

(١) الفريد ٣ / ٦٣٧ ، وينظر : ٢ / ١١٥ .

(٢) ينظر : المغني : ١٤٢ ، والهمع ٤ / ١٦١ – ١٦٢ .

(٣) ينظر : المغني : ١٤٢ .

(٤) ينظر : تأويل مشكل القرآن : ٥٧٤ ، والصاحبي : ١٣٢ – ١٣٣ ، والمغني : ١٤٢ .

(٥) الفريد ٤ / ٦٤٤ – ٦٤٥ ، وينظر : ٥٨٦ .

(٦) المصدر السابق ٤ / ٤٠٨ – ٤٠٩ ، وينظر : ٥٠٤ ، ٦٤٥ .

١٠ – التوكيد والدلالة على الأمر :

تجيء الباء للتوكيد إذا كانت صلة [١] .

يقول المنتجب : « قوله – عز وجل – : ﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾ ، الهَزُّ : التحريك ، والباء صلة للتأكيد ، كالتي في قوله : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ ﴾ ، أي : وحركي إليك جذع النخلة ، أي : ساقها »[٢] .

ويقول – أيضاً – : « قوله تعالى : ﴿ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيباً ﴾ ... الباء مزيدة ، زيدت لتدل على معنى الأمر ، أي : اكتفِ بالله »[٣] .

١١ – الدلالة على المقدار

يقول المنتجب في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾[٤]: « وفي الباء وجهان : ... والثاني : ... على معنى : وجزاء سيئة مقدر بمثلها ، أي : جزاء سيئتهم ، ثم حذف المضاف إليه ، ولابد من هذا التقدير لأجل الذكر العائد من الجملة إلى المبتدأ ، الذي هو (والذين) »[٥] .

فالباء تجيءُ للتوكيد إذا كانت صِلَةً ، وبعضهم يسميها زائدةً ، نظراً إلى اللفظِ المجرورِ بعدها في سياقِ الجملةِ ، وكونُها صلةً أولى ؛ لأنه ليس في كتابِ اللهِ تعالى حرفٌ إلا لَه معنًى ، ففي المثالين الأولين (بِجِذْعِ) و (بأيديكم) زِيدت الباءُ على المفعولِ به إصلاحاً للفظ،حيثُ جُوِّزَ في المثالِ الأولِ أن يكونَ على معنى : (هُزِّي رُطَباً بِجِذْعِ النخلةِ) ، أو : (أَمِيلي إليكِ) ، أو : (انِفضي) ، أو : (هُزِّي الثمرةَ بالجذعِ) ، فقد ضُمِّنَ الفعلُ (هُزِّي) معنى فِعلٍ آخرَ، على حَسْبِ المعاني السابقةِ،فتكونُ الباءُ مقدرةً بالحالِ ، وقد ذكر الفراءُ أن من العربِ مَنْ يقولُ : هَزَّهُ ، ومنهم مَنْ يقولُ : هَزَّ بِهِ ، فيكونُ المعنى،قَرِّبِيهِ إليكِ ، أو اجذِبِيه إليكِ ، كما أنَّ المثالَ الثاني قد ضُمِّنَ فيه (تُلقوا) معنى (تُفضُوا) ، وقيل : الباءُ للتعدية ، والمعنى : ولا تُهلكوا أنفسَكم بأيديكم ، أما المثال الثالث فإن الباء قد دخلت على فاعل (كَفَىٰ) ، فَغُيِّرت صيغةُ الخبرِ إلى الطَّلَبِ ، كما ذكر المنتجب[٦] .

* اللام :

اللام المفردة : ثلاثة أقسام : عاملة للجر ، وعاملة للجزم ، وغير عاملة .

والتي نحن بصددها اللام العاملة للجر ، والأشهر كسرها مع كل ظاهر ، إلا مع المستغاث المباشر لياء فمفتوحة ، نحو يَاَللّه ، أو للتعجب ، نحو : يَاَللعجب .

أما مع المضمر فالأشهر فتحها ، ما عدا الياء فإنها تكون مكسورة معه ، وخُزَاعَةُ تكسرها مع المضمر ، فتقول : المال لِهِ ، وكذلك قُضَاعَةُ .

---

(١) ينظر : المغني : ١٤٤ – ١٥١ ، والهمع : ٤ / ١٦٢ – ١٦٤ .

(٢) الفريد ٣ / ٣٩٢ ، وينظر : ١ / ٣١٧ ، و ٢ / ٥٥٣ ، و ٣ / ١٤٣ ، ٥٢٩ ، و ٤ / ٥٠٤ ، ٥٨٦ ، ٦٤٥ .

(٣) المصدر السابق ١ / ٦٩٥ ، ويراجع : التبيان ١ / ٣٣٢ .

(٤) يونس : (٢٧) .

(٥) الفريد ٢ / ٥٥٣ ، ويراجع : التبيان ٢ / ٦٧٢ .

(٦) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش ٤٠٢/٢ ، والتبيان ٨٧١/٢ ، والفريد ٤٢٨/١ و ٣ / ٣٩٢ ، والمغني : ١٤٤ ، ١٤٧.

ومن العرب من يفتحها مع الاسم الظاهر مطلقا ، نحو : المال لَزيد ، وبعضهم يفتحها إذا دخلت على الفعل ، ومنه قراءة : ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لَيُعَذبهم﴾[1] .

وقد جاءت اللام المفردة في كلام العرب لمعانٍ تتشعب وتكثر ، فعددها بعضهم ثلاثين لاماً[2] .

أما المعاني التي استقرأ المنتجب دلالاتها في لام الجر فهي كالتالي :

١ – بمعنى (عند) وبمعنى (مع) :

يقول المنتجب : « وقوله – : ﴿ **بَل كَذَّبُوا بِالحَقِّ لَمَّا جَاءَهُم** ﴾ ... وقرئ : (لِمَا جاءهم) بكسر اللام ، و(ما) على هذه مصدرية ، واللام هي التي في قولهم : (لخمس خلون ، ولعشر مضين من شهر كذا) ، أي : لمجيئه إياهم ، كقولك : (آتيته ما سأل لِطَلَبِهِ) ، أي : عند طلبه ، ومع طلبه ، وكذا التقدير في التاريخ أي : عند خمسٍ خَلَوْنَ ، أو مع خمسٍ خَلَوْنَ ، ومثله : ﴿ **لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُو** ﴾ ، أي : عند وقتها »[3] .

قال بعض العلماء : يجيء اللام بمعنى (مع) ؛ لأنه مسموع ، وقيل : لا يقاس عليه لبُعد معنييهما ولفظيهما ، ومما سمع من ذلك قول متمم بن نويرة :

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكاً ... لِطُولِ اجتِمَاعٍ لَم نَبِتْ لَيلَةً مَعاً .

أي : مع طول اجتماع[4] .

---

(١) الأنفال : (٣٣) .

(٢) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٧٦ ، ومعاني الحروف : ٥٥ – ٥٦ ، ورصف المباني : ٢٩٣ – ٣٢٩ ، والمغني : ٢٧٤ – ٣١٢ ، والهمع ٤ / ٢٠٠ – ٢٠٧ ، والاقتراح : ٣٤٣ .

(٣) الفريد ٤ / ٣٤٧ .

(٤) ينظر : أدب الكاتب : ٥١٩ ، ورصف المباني : ٢٩٨ ، والمغني : ٢٨١ ، والهمع ٤ / ٢٠٣ .

٢ – بمعنى (على) :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ في اللام وجهان :... والثاني: بمعنى (على) ، أي : فعليها ، كقوله : ﴿ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ ، والمعنى : وإن أسأتم فإنما تسيئون على أنفسكم ، وإنما قال : (فلها) ولم يقل : فعليها ازدواجاً للكلام »[١] .

قال النحاس : « ولا نعرف في العربية (لهم) بمعنى (عليهم) »[٢] .

وهذا تعسف منه ، يقول المالقي عن اللام المفردة : « تكون بمعنى (على) ، وذلك موقوف على السماع ؛ لأن الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض قياساً ، إلا إذا كان معنياهما واحداً ، ومعنى الكلام الذي يدخلان فيه واحداً أو راجعاً إليه ، ولو على بُعد »[٣] .

والكوفيون يجيزون أن ينوب بعض هذه الحروف عن بعض ، وقد قال بذلك كثير من أهل اللغة ، ومنهم المنتجب الهمذاني ، حيث عضدوا ذلك بما ورد في كتاب الله تعالى ، وبأحاديث شريفة، وبالمسموع من كلام العرب شعراً ونثراً[٤].

٣ – الغرض والتعليل :

يقول المنتجب : « لام الغرض والتعليل كقولك : جئتك لتكرمني »[٥] .

---

(١) الفريد ٣ / ٢٦٠ ، وينظر : ٣ / ٣٠٧ .

(٢) ينظر : المغني : ٢٨٠ .

(٣) رصف المباني : ٢٩٧ .

(٤) ينظر : أدب الكاتب : ٥٠٦ – ٥٢٠ ، ومعاني الحروف : ٩٤ – ٩٧ ، ١٠٧ ، ١١٥ ، وشواهد التوضيح : ٦٧ ، ١٢٩ ، ١٩٠ ، ٢٠٩ ، ورصف المباني : ١٦٦ ، ٣٨٨ ، ٤٢٩ – ٤٣٣ ، ٤٥٠ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢١ – ٥١ ، والمغني : ١٠٤ ، ١٩٦ ، ٢٢٣ – ٢٢٥ ، ٤١٩ – ٤٢٥ ، وابن عقيل ٢ / ١٥ – ٢٦ .

(٥) الفريد ٣ / ٧٠٥ .

ويقول -أيضاً - : « و ﴿ سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ ﴾ فيه وجهان : ... والثاني : أنهم مستمعون أخباركم لكذب ، أي : يسمعون ليكذبوا عليكم ، فاللام على هذا التأويل ... للتعليل »[١] .

وهذه اللام التي تجيء بمعنى (التعليل) يقال لها : لام العلة ولام السبب ، وهي في كلام العرب كثيرة[٢] .

٤ – التبيين :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكماً لِقَومٍ يُوقِنُون ﴾ ... قيل : واللام في قوله : (لقوم) للبيان ، كاللام في (هيت لك) ، أي : هذا الخطاب وهذا الاستفهام (لقوم يوقنون) ، فإنهم هم الذين يتبينون أن لا أعدل من الله ولا أحسن حكماً منه »[٣] .

٥ – العاقبة والصيرورة :

قال المنتجب : « قوله – سبحانه – : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرعَونَ لِيَكُونَ لَهُم ﴾ الالتقاط : الوجدان من غير طلب ، واللام في (ليكون) لام العاقبة والصيرورة ، أي : ليصير الأمر إلى ذلك ... كقولهم :

... لِدُوا لِلمَوتِ وَابنُوا لِلخَرَابِ ...

لأنهم ما التقطوه للعداوة »[٤] .

وقد أنكر البصريون ومَنْ تابعهم لام العاقبة .

---

(١) الفريد ٢ / ٣٩ ، وينظر : ١ / ٥٩٧ ، و ٤ / ١٧٤ ، ٧١٧ ، ٧٣١ .

(٢) ينظر : رصف المباني : ٢٩٩ .

(٣) الفريد ٢ / ٤٧ – ٤٨ ، ويراجع : الكشاف ٦١٩/١ ، والمغني : ٢٩١ – ٢٩٤ ، والهمع ٤ / ٢٠١ .

(٤) الفريد ٣ / ٧٠٥ – ٧٠٦ ، كما ينظر : ٢ / ٥٨٨ ، و ٤ / ٧٣١ ، ويراجع : المغني : ٢٨٢ – ٢٨٣ ، والهمع ٤ / ٢٠٢ .

وقال الزمخشري : « والتحقيق أنها لام العلة ، وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة »[١] .

والمنتجب - هنا - يخالف ما عليه البصريون والزمخشري ، وينص على أنها في الآية ليست بلام العلة ، وإنما هي لام العاقبة والصيرورة[٢] .

٦ - بمعنى (إلى) :

مجيء اللام المفردة بمعنى إلى قياس ؛ لأن (إلى) تقرب من معناها ، وكذلك لفظها ، نحو : قوله تعالى : ﴿ **وَقَالُوا الحَمْدُ للهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا** ﴾[٣] ، وكقوله: ﴿ **وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ** ﴾[٤] .

فالهداية في المعنى أوصلت المهديَّ إلى الصراط المستقيم ، والوصلة موجودة في معنى (إلى) ، وكذلك في معنى (اللام)[٥] .

يقول المنتجب في قوله تعالى : ﴿ **بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا** ﴾[٦] : « و (لها) بمعنى : إليها ، وكفاك دليلاً : ﴿ **وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ** ﴾ »[٧] .

٧ - تأكيد النفي :

ويسميها أكثرهم لام الجحود ؛ لملازمتها الجحد ، أي : النفي .

وهي الداخلة في اللفظ على فعل مسبوق بكون منفي .

---

(١) المغني : ٢٨٣ .

(٢) ينظر : الفريد ٤ / ٧٣١ .

(٣) الأعراف : (٤٣) .

(٤) الأنعام : (٨٧) .

(٥) ينظر : رصف المباني : ٢٩٧ .

(٦) الزلزلة : (٥) .

(٧) الفريد ٤ / ٧١٢ .

قال النحاس : « والصواب تسميتها : لام النفي ؛ لأن الجحد في اللغة إنكارُ ما تعرفه ، لا مطلق الإنكار »(١) .

وقد لمح المنتجب هذا الفرق في المعنى ، فقال : « قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ اللام لتأكيد النفي »(٢) .

*** على :**

حرف الجر (على) يدل على الاستعلاء حقيقة ، نحو : قوله تعالى : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾(٣) ، أو معنى ، نحو قوله - عز وجل - : ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾(٤) .

وقد ذكر العلماء أن (على) قد تخرج عن هذا المعنى إلى معان أخر ، وهذا مذهب الكوفيين ، الذين يجيزون أن ينوب بعض حروف الجر عن بعضها الآخر.

وتأول البصريون ما جاء من ذلك على التضمين .

ففي قوله تعالى : ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾(٥) جاء حرف الجر (على) بمعنى (في) ، لكن البصريين أولوا ذلك ، فضمنوا (تتلوا) معنى (تقول)(٦) .

والصحيح أن (على) قد تخرج عن معناها الأصلي إلى معانٍ أخر ، فقد جاء ذلك في آيات كثيرة ، وأحاديث شريفة ، وفي الفصيح من كلام العرب شعراً ونثراً .

---

(١) المغني : ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(٢) الفريد ١ / ٦٦٦ .

(٣) المؤمنون : (٢٢) .

(٤) البقرة : (٢٢٨) .

(٥) البقرة : (١٠٢) .

(٦) ينظر : المغني : ١٨٩ ، والهمع ٤ / ١٨٦ - ١٨٧ .

وقد وقف المنتجب على هذه المعاني من خلال توجيهاته الإعرابية التي توافق المعنى ، وفي تخريجاته بعض القراءات القرآنية ، ومن ذلك ما يلي :

١ – بمعنى (مِنْ) وبمعنى (إلى) وبمعنى (في) :

يقول المنتجب : « قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللهِ رِزْقُهَا ﴾ ... (على) – هنا – فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : على بابها ، وهو الوجه ...

والثاني : بمعنى (من) ، أي : من الله رزقها .

والثالث : بمعنى (إلى) ، أي : إلى الله رزقها ، إن شاء وسعه ، وإن شاء ضيقه »[١] .

وفي قوله تعالى : ﴿ مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ ﴾[٢] يقول المنتجب : « وفي (عليهم) ثلاثة أوجه : ... والثالث : أنها بمعنى (في) ، كأنه قيل : من الذين استحق فيهم الإثم »[٣] .

ومجيء (على) بمعنى (إلى) لم أجده عند غيره ، في حدود ما اطلعت عليه من المصادر والمراجع .

٢ – بمعنى (مع) وبمعنى (بعد) :

ففي قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّ لَهُمْ عَلَيْهَا لَشَوْباً مِنْ حَمِيمٍ ﴾[٤] يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ ثُمَّ إِنَّ لَهُمْ عَلَيْهَا ﴾ أي : معها أو بعدها »[٥] .

---

(١) الفريد ٢ / ٦٠٥ – ٦٠٦ ، ويراجع ٢ / ١٠٠ ، و ٤ / ٦٣٩ .

(٢) المائدة : (١٠٧) .

(٣) الفريد ٢ / ١٠٠ ، وينظر : ١ / ٣٤٨ ، ويراجع : أدب الكاتب : ٥١٤ .

(٤) الصافات : (٦٧) .

(٥) الفريد ٤ / ١٣٣ ، وينظر : ٢ / ٣٢٢ ، و ٣ / ١٧١ .

وكذلك لم أجد من يقول:إن (على) تجيء بمعنى (بعد) في حدود ما اطلعت عليه سوى المنتجب هنا .

٣ - بمعنى (عند) .

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ ﴾ ... و (على) ... بمعنى (عند) »[١] .

٤ - بمعنى (عَنْ) :

تأتي (على) بمعنى (عن) ، وقد أشار إلى ذلك كثير من العلماء[٢] .

وقال المنتجب : « ومنه قول الشاعر :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمرُ اللهِ أَعجَبَنِي رِضَاهَا

أي : عني »[٣] .

٥ - بمعنى (الباء) :

قال المنتجب : « قوله تعالى : ﴿ حقيق علىأنلاّ أقول ﴾ .. وقرئ : ﴿ علىأنلاّ أقول ﴾ ... على معنى حقيق بألا أقول ، فعلى - ها هنا - بمعنى الباء ، كما تقول : فلان على حال حسنة ، وبحال حسنة ، عن الفراء ، قال أبو الحسن : كما وقعت الباء في قوله : ﴿ وَلَا تَقعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ ﴾ موضع (على) كذلك وقعت (على) - ههنا - موضع الباء ، ذكر ذلك عنه الشيخ أبو علي »[٤] .

---

(١) الفريد ٤ / ٦٣٩ .

(٢) ينظر : المغني : ١٩١ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٤ - ٢٥ ، والهمع ٤ / ١٨٦ .

(٣) الفريد ١ / ٢٢٧ .

(٤) المصدر السابق ٢ / ٣٣٨ - ٣٣٩ ، وينظر : معاني القرآن ، للفراء ١ / ٣٨٦ ، ومعاني القرآن ، للأخفش ٢ / ٣٠٧ .

وقد قرأ أُبَيُّ بنُ كعبٍ – رضي الله عنه – بالباء[1] .

* **الواو :**

للواو خمسة عشر قسماً .

وهي أم حروف العطف ؛ لكثرة استعمالها ودورها فيه ، وأصل معناها : الجمع والتشريك[2] .

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ **وَيَعْلَمَ الصَّابِرِين** ﴾ ... والواو بمعنى الجمع ، كالتي في قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن »[3] .

وتخرج إلى معنى الإباحة حيث قال : « قد تأتي الواو للإباحة في نحو قولك : جالس الفقهاء والنحويين ، ألا ترى أنه لو جالسهما جميعاً أو واحدا منهما كان مطيعاً »[4] .

كما أنها تأتي بمعنى (إذ) ، قال المنتجب : « وقوله : ﴿ **وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُم** ﴾ ... وهذه الواو : أعني : واو (وطائفة) ... بمعنى (إذ) »[5] .

وكذلك تأتي الواو بمعنى (مع) مشوبة بمعنى الباء[6] ، يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ **وَمَنِ اتَّبَعَكَ** ﴾ ... على التقدير: يكفيك الله ، ويكفي من اتبعك ، أو على جعل الواو بمعنى (مع) ، كما تقول : حَسْبُكَ وَزَيدٍ دِرهَمٌ ، قال :

إِذَا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وانشَقَّتِ العَصَا فَحَسْبُكَ والضَّحَاكِ سيفٌ مُهَنَّدُ »[7].

---

(١) ينظر : المغني : ١٩٢ ، والهمع ٤ / ١٨٧ .

(٢) ينظر : رصف المباني : ٤٧٣ ، والمغني : ٤٦٣ .

(٣) الفريد ١ / ٦٣٥ .

(٤) المصدر السابق ٢ / ٤٣٠ .

(٥) المصدر نفسه ١ / ٦٤٧ .

(٦) ينظر : رصف المباني : ٤٨٣ .

(٧) الفريد ٢ / ٤٣٥ ، وينظر أيضاً : ٥٥ ، ٢١٦ ، ٥٥٥ .

* أو :

أحد حروف العطف ، ذكر له العلماء اثني عشر معنىً[١] .

وقال ابن هشام : « التحقيق أن (أو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء ، وهو الذي يقوله المتقدمون ، وقد تخرج إلى معنى بل ، وإلى معنى الواو ، وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها »[٢] .

وقد ذكر المنتجب أن (أو) تأتي حرف عطف[٣] ، وتأتي للإباحة[٤] ، والتخيير[٥] ، والتفصيل[٦] ، والإبهام[٧] .

والمثالان التاليان يمثلان أكثر هذه المعاني : يقول المنتجب : « قوله تعالى : ﴿ أو كصيب ﴾ (أو) هنا تحتمل أوجها :

أن تكون للإباحة على معنى أن المثالين سواء في استقلال كل واحد منهما بوجه التمثيل ، فبأيِّهما مثلتهم فأنت مصيب ، وإن مثلتهم بهما جميعاً فكذلك ، كما أنك إذا قلت جالس الحسن أو ابن سيرين معناه أنهما سيان في استصواب أن يجالسا أو أحدهما ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنهُم آثِماً أَو كَفُوراً ﴾ ، أي : الإثم والكفر متساويان في وجوب عصيانهما ، وذلك أن (أو) في أصلها لتساوي شيئين أو أشياء في الشك ، ثم اتسع فيها ، فاستعيرت للتساوي في غير الشك ، فاعرفه .

(١) ينظر : المغني : ٨٧ ، ويراجع : معاني الحروف : ٧٧ - ٨٠ ، والصاحبي : ١٧٠ - ١٧٣ ، ورصف المباني : ٢١٠ - ٢١٣ ، والهمع ٤ / ١١٦ - ١١٨ .

(٢) المغني : ٩٥ .

(٣) ينظر : الفريد ٢ / ٢٦٩ .

(٤) ينظر : المصدر السابق ١ / ٢٣٥ ، ٧٠٠ ، و ٢ / ٣٥ ، ٩٦ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه ١ / ٢٣٥ ، ٦٩٠ ، و ٢ / ٣٥ ، ٨٢ ، ٩٦ ، ٢٤٥ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه ١ / ٢٣٥ ، و ٢ / ٩٦ ، و ٢٦٩ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه ٢ / ٢٥٦ .

وأن تكون للتخيير على معنى: أنت مخير فيهم ، مثّلهم بأي المثالين شئت ، كما أنك إذا قلت : خذ درهماً أو ديناراً كان كذلك .

وأن تكون للشك ، على معنى : أن الناظر في حال هؤلاء المنافقين متحير في أمرهم ، فلا يدري بأي المثالين يمثلهم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾،أي : لو رآهم راءٍ لحار في مقدار عددهم .

وأن تكون للإبهام على معنى أن بعضهم يمثلهم بالمثال الأول ، وبعضهم بالثاني .

وأن تكون بمعنى الواو ، كأنه قيل : مثلهم كمثل المستوقد ، وكأصحاب صيب ، ومنع المحققون من أهل البصرة أن تكون (أو) بمعنى الواو ولا بمعنى (بل) فاعرفه »[1] .

وقال - أيضاً - : « وقوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ (أو) هنا عند المحققين من أصحابنا . على بابه ، ومعناه الإبهام في مرأى الناظر ، أي : إذا رآهم الرائي قال : هؤلاء مائة ألف أو أكثر ، والغرض الوصف بالكثرة ، وقيل : (أو) بمعنى [(بل) ، وقيل : بمعنى :][2] الواو ، والوجه هو الأول ، و (يزيدون) خبر مبتدأ محذوف ، أي : [أوهم][3] يزيدون ، وقرئ بالواو ، أي : وهم يزيدون على المائة ، فالواو عاطفة جملة على جملة ، ولا يجوز أن تعطف على (مائة) ؛ لأن (إلى) لا تعمل في (يزيدون) ، ولا يجوز أن يعطف على ما تعمل فيه إلى ، كما لا يجوز أن تقول ، مررت بقائم ، وبقعَد ، وأنت تريد : بقائم وقاعد ، فكذلك لا يجوز أن تعطف (يزيدون) على (مائة) على أن يكون المعنى : وأرسلناه إلى مائة وزائد ، ولا يجوز أيضاً أن يحمل على تقدير حذف موصوف ، على : وأرسلناه إلى مائة ألف ، وجمع يزيدون ألفا ؛ لفساد المعنى ، وذلك أن المعنى يصير: وأرسلناه إلى جمعين :

---

(١) الفريد ١ / ٢٣٥ .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من المحقق ، وأثبته من النسخة (د) .

(٣) في المحقق: "وهم" ، والمثبت من النسخة (د).

أحدهما : مائة ألف ، والآخر : زائد على مائة ألف ، وليس المعنى على ذلك ، ولا جاء على هذا عن أحد من أهل التأويل »[١] .

وقد ذكر المنتجب بعض معاني (أو) ، ومن ذلك :

١ – بمعنى (الواو) :

ويتضح من خلال النصين السابقين أن المنتجب كان يستقرئ النصوص ، ثم يبحث عن دلالاتها – كما في النص الأول – ، ولا يتعصب لمذهبه البصري ، وإنما استطاع أن يستل نفسه منه بلطف ؛ لأنه وجد أن المعنى يستقيم إذا جاءت (أو) بمعنى (الواو) .

وفي المثال الثاني ذكر الرأي الآخر الذي يجيز أن تأتي (أو) بمعنى (بل) أو (الواو) ، وذكر – أيضاً – القراءة التي جاءت بالواو بدلاً عن (أو) ، لكنه رجح رأي البصريين .

ويبدو أن السبب في ذلك يرجع إلى نظرة المنتجب لوظيفة (أو) أو معناه ، فإذا نظر إلى معناه ذكر ما يرد عليه من المعاني ، كما في المثال الأول ، وأما إذا نظر إلى رأي جمهور مذهبه مع نظرته إلى وظيفة (أو) فإنه يرجح مذهبه •

والصحيح أن (أو) تجيء بمعنى (بل) وبمعنى (الواو) ، وقد جاء في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[٢] أن (أو) بمعنى (بل) ، أي : بل يزيدون ، وهذا مع مجيئه في تفسير كتاب الله تعالى فهو صحيح في العربية[٣] .

وقد ذهب الكوفيون وأبو علي الفارسي وابن جني وابن برهان إلى أن (أو) قد تجيء للإضراب مطلقاً ، فهي عندهم قد تأتي بمعنى : (بل) .

---

(١) الفريد ٤ / ١٤٢ .

(٢) الصافات : (١٤٧) .

(٣) ينظر : معاني القرآن ، للفراء ٢ / ٣٩٣ ، والمغني : ٩١ .

كما ذهب الكوفيون - أيضاً - والأخفش والجرمي إلى أن (أو) قد تأتي بمعنى (الواو)[١] ، وقد قال المنتجب بذلك ، حيث جاء في قوله تعالى : ﴿ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾[٢] قوله : « وفي أو - هنا - وجهان :

أحدهما : بمعنى (الواو) ، بدليل قوله : حرمهما »[٣] .

٢ - بمعنى (حتى) ، وبمعنى (إلا أن) :

جاء في قوله تعالى : ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾[٤] قول المنتجب : « وقرئ : (أو نُرَدَّ) بالنصب ... وقيل : إن (أو) على قراءة النصب بمعنى (حتى) ، أي : يشفعوا لنا حتى نرد ، وقيل : بمعنى (إلا أن) نُرَدَّ »[٥] .

*** إلى :**

حرف جر ، تفيد معنى الغاية مطلقا ، أي : لانتهائها زماناً ، نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾[٦] ، ومكانا ، نحو : قوله تعالى : ﴿ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴾[٧] .

قال الرضي : « ومعنى قولهم : انتهاء الغاية وابتداؤها : نهايتها ومبدؤها »[٨].

---

(١) ينظر : معاني الحروف : ٧٨ - ٧٩ ، والصاحبي : ١٧٠ - ١٧١ ، والإنصاف ٢ / ٤٧٨ - ٤٨٤ ، ورصف المباني : ٢١١ ، والمغني : ٩١ .

(٢) الأعراف : (٥٠) .

(٣) الفريد ٢ / ٣٠٨ .

(٤) الأعراف : (٥٣) .

(٥) الفريد ٢ / ٣١٠ .

(٦) البقرة : (١٨٧) .

(٧) الإسراء : (٢) .

(٨) الهمع ٤ / ١٥٤ .

وللحرف (إلى) تسعة معان[1] ، وقد أشار المنتجب إلى بعض منها ، وهي كالتالي :

١ – بمعنى الغاية مطلقاً :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ (إلى) ... تفيد معنى الغاية مطلقاً ... وقوله : (وَأَرْجُلَكُم) قرئ : بالنصب ، عطفاً على الوجوه والأيدي ... والدليل على أن الأرجل مغسولة قوله : (إلى الكعبين) فجيء بالغاية ، ولو كانت ممسوحة لما جيء بالغاية ؛ لأن المسح لم تضرب له غاية في الشريعة ، فيقاس هذا عليه ، وقول عطاء : والله ما علمت أن أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ مسح على القدمين ، وقول عائشة : لأن تُقْطَعَا أَحَبُّ إلي من أن أمسح على القدمين بغير خفين »[2] .

٢ – بمعنى (مع) :

تأتي (إلى) بمعنى (مع) وهو قول الكوفيين وجماعة من البصريين[3] .

قال المنتجب في قوله تعالى : ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾[4] : « إنما جيء بـ(إلى) دون الباء – هنا – ليدل الكلام على معنى الابتداء والانتهاء ؛ لأن أول لقائهم كان للمؤمنين ، ثم لرؤسائهم ، كأنه قيل : وإذا خلوا من المؤمنين إلى شياطينهم ، وقيل : (إلى) بمعنى (مع) ، كقوله : (مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللهِ) ، أي : مع الله »[5] .

---

(١) ينظر : أدب الكاتب : ٥٠٦ ، ومعاني الحروف : ١١٥ ، والصاحبي : ١٧٩ – ١٨٠ ، ورصف المباني : ١٦٦ – ١٦٩ ، والمغني : ١٠٤ – ١٠٥ ، والهمع ٤ / ١٥٤ – ١٥٦ .

(٢) الفريد ٢ / ١٧ – ١٨ ، وينظر : ٣ / ٣٩٢ .

(٣) ينظر : المغني : ١٠٤ ، والهمع ٤ / ١٥٤ .

(٤) البقرة : (١٤) .

(٥) الفريد ١ / ٢٢٧ ، وينظر – أيضاً – : ٥٧٨ .

٣ – بمعنى (في) :

تجيء (إلى) بمعنى (في) ، وهو موقوف على السماع لقلته[١] .

وقد أشار المنتجب إلى مجيء (إلى) بمعنى (في) ، فقال في قوله تعالى : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُم إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾[٢] : « كأنه قيل : اللهُ واللهِ ليجمعنكم إلى يوم القيامة ، وفيه تقديران : أحدهما : في يوم القيامة »[٣] .

* في :

حرف جر ، له عشرة معان ، ويفيد الظرفية المكانية أو الزمانية حقيقة ، كقوله تعالى : ﴿ الٓمٓ غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُم مِن بَعْدِ غَلَبِهِم سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ ﴾[٤] ، أو يفيدهما مجازاً ، نحو : قوله تعالى : ﴿ وَلَكُم فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾[٥] .

ومن المعاني التي ذكرها المنتجب للحرف (في) ما يلي :

١ – بمعنى (الباء) وبمعنى (إلى) :

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُم فِي أَفْوَاهِهِم ﴾ (في) على بابها ... وقيل : (في) بمعنى الباء ... وقيل : هي بمعنى (إلى) »[٦] .

٢ – بمعنى (مع) :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ فِي تِسْعِ آيَاتٍ ﴾ ... وفي بمعنى (مع) ، أي : مصاحبة معها »[٧] .

---

(١) ينظر : رصف المباني : ١٦٩ .

(٢) النساء : (٨٧) .

(٣) الفريد ١ / ٧٧٢ .

(٤) الروم : (١ – ٤) .

(٥) البقرة : (١٧٩) .

(٦) الفريد ٣ / ١٥٠ ، وينظر : أدب الكاتب : ٥٠٩ – ٥١٠ ، ويراجع : الفريد ٣ / ٦٩٤ .

(٧) الفريد ٣ / ٦٧٥ .

٣ – بمعنى (على) :

يقول المنتجب: « وقوله : ﴿فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ (في) – هنا – على بابها؛ لاحتواء الجذع على المصلوب ، واشتماله عليه ، كاحتواء الوعاء واشتماله على المُوعَى ... وقيل : هي بمعنى (على) »[١] .

والأمثلة التي ذكرها المنتجب لدلالات حروف المعاني في غير ما تقدم كثيرة، ومنها :

مجيء (عن) بمعنى (الباء)[٢] ، وبمعنى (على)[٣] .

ومجيء (إلاّ) بمعنى (إلى)[٤] ، وبمعنى (حتى)[٥] ، وبمعنى (غير)[٦] ، وبمعنى (لكن)[٧] .

وكذلك مجيء (لما) للدلالة على التوقع[٨] ، وبمعنى (إلا)[٩] .

ومجيء (إن) المشددة بمعنى (نعم)[١٠] ، وبمعنى (لعل)[١١] .

ومجيء (إنْ) شرطية[١٢]، وبمعنى (أي) التفسيرية[١٣]، وبمعنى (ما)[١٤].

---

(١) الفريد ٣ / ٤٤٨ – ٤٤٩ .
(٢) ينظر : المصدر السابق ٢ / ٣٩٢ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه ٤ / ١٦٥ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه ٢ / ٥١٤ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه ٢ / ٥١٤ .
(٦) ينظر : المصدر نفسه ٢ / ٥٩٥ ، و ٤ / ٢٥٥ .
(٧) ينظر : المصدر نفسه ٣ / ٦٧٥ ، ٧٢٩ .
(٨) ينظر : المصدر نفسه ١ / ٤٤٩ .
(٩) ينظر : المصدر نفسه ٢ / ٦٧٣ ، و ٤ / ٢٥٧ ، ٦٥٥ .
(١٠) ينظر : المصدر نفسه ٢ / ٦٣ .
(١١) ينظر : المصدر نفسه ٢ / ٢١٢ .
(١٢) ينظر : المصدر نفسه ٢ / ٥٩٣ – ٥٩٤ .
(١٣) ينظر : المصدر نفسه ٢ / ١٠٥ ، ٣٠٥ ، ٣٠٨ ، ٥٣١ ، ٥٨٧ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ .
(١٤) ينظر : المصدر نفسه ١ / ٣٢٠ ، ٨١٧ ، ٨٢٧ ، و ٢ / ١٣٨ ، ٣٣٧ ، ٣٩٣ ، ٥١٠ ، و ٤ / ٢٥٧ ، ٦٥٥ .

ومجيء (حتى) للدلالة على الغاية[١] ، وبمعنى (كي)[٢] ، وبمعنى (إلى أنْ)[٣] .

(١) ينظر : الفريد ٢ / ١٦٣ ، ٢٩٦ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ١ / ٤٢٧ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه ١ / ٤٢٧ .




الفصل الخامس:

موقف المنتجب من القضايا التي تناولها

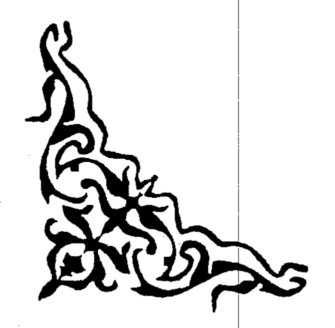
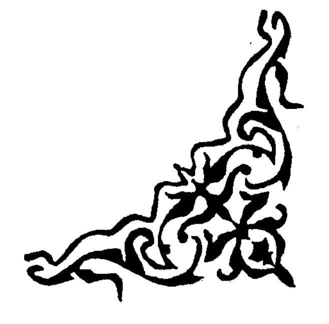
ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : موقف المنتجب من قضيتي القيـاس والسماع .

المبحث الثاني : اختياراته وترجيحاته .

المبحث الثالث : مآخذه العلمية وآراؤه .

المبحث الرابع : التعقيبات على المنتجب الهمذاني.

المبحث الأول :

موقف المنتجب من قضيتي القياس والسماع

المطلب الأول : القياس :

القياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه .

وهو معظم أدلة النحو ، والمعول عليه في غالب مسائله .

كما أن الفقه بعضه مأخوذ بالاستنباط والقياس .

وكل علم فبعضه مأخوذ بالسماع والنصوص ، وبعضه بالاستنباط والقياس[١] .

ولهذا فقد قيل في تعريف النحو : « هو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب »[٢] .

ونأتي إلى المنتجب الهمذاني فنجده قد عُني بالقياس ، وأورد كثيراً من الأمثلة التي كان القياس محورها في مجال اللغة .

ومن الأمثلة التي ذكرها ، ووجهها على مقتضى نظائرها في القياس ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وأرنا مناسكنا ﴾[*]، حيث قال : "قُرِئَ بكسرِ الراءِ ، على الأصل ، وقرئ : بإسكانها قياساً على فخْذ في فَخِذ »[٣] .

وقوله : « قوله تعالى : ﴿ فليؤد الذي أؤتمن ﴾ ... وعن بعضهم أنه قرأ : (الذتّمن) بإدغام الياء في التاء قياساً على (اتّسر) في الافتعال من اليسر »[٤] .

---

(١) ينظر : الاقتراح : ٢١٤ – ٢١٦ .

(٢) لمع الأدلة : ٩٥ ، ويراجع : الاقتراح : ٢١٥ .

(*) البقرة : (٢٨).

(٣) الفريد ١ / ٣٧٤ .

(٤) المصدر السابق ١ / ٥٣١ .

ومثّل لما جاء في الاستعمال موافقاً للقياس – وإن كان غير مشهور – بقوله: « وقوله: ﴿ مَعَهُ رِبِّيُّونَ ﴾ ... قرئ – أيضاً – : بفتح الراء وضمها ، فالفتح على القياس ؛ لأنه منسوب إلى الرب »[1] .

أما ما جاء في الاستعمال مخالفاً للقياس فقد ذكر المنتجب كثيراً من أمثلته ، كقوله: « وقوله: ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْساً ﴾ ... فقيل: نفساً ، وكان القياس أنفساً ، وإنما وضع الواحد موضع الجمع؛ لأن الغرض بيان الجنس، والواحد يدل عليه هنا ، كما دَلَّ عليه في قولك: عندي عشرون ديناراً »[2] .

وقوله: « والعجاف: التي قد بلغت في الهزال الغاية والنهاية ، واحدها عجفاء ، والذكر أعجف ، والجمع منها عِجَافٌ ، على غير قياس؛ لأن (أَفْعَل) و (فَعْلَاء) لا يجمع على (فِعَال) ، ولكنهم بنوه على (سِمَانٍ) ، والعرب قد تبني الشيء على ضده ، كما قالوا: عدوة بناء على صديقة »[3] .

وقوله – أيضاً – : « وقوله: ﴿ اسْتَحْوَذَ ﴾ أحد ما أتى على الأصل، نحو: استتوب ، واستنوق الجمل ، وقياسه (استحاذ) كاستقام ، وإنما أتى على الأصل تنبيهاً عليه ؛ ليعلم أن أصله هكذا كالقُصْوَى »[4] .

وقد شمل حديث المنتجب عن القياس معظم الظواهر اللغوية مثل الحذف[5] ، والإسكان[6] ، والقلب والإبدال[7] ، وجمع التكسير[8] ، والوقف[9] ،

---

(١) الفريد ١ / ٦٤٢ ، وينظر – أيضاً – : ٣٤٣ ، ٣٥٣ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٦٩٢ .

(٣) المصدر نفسه ٣ / ٦٩ .

(٤) المصدر نفسه ٤ / ٤٤٤ ، وينظر – أيضاً – : ٢ / ٥٥٠ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه ١ / ١٥٢ ، ٤٤٥ ، ٦٤٠ ، و ٣ / ٣٨٩ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه ١ / ٥٢٥ .

(٧) ينظر: المصدر نفسه ١ / ٧٤٠ ، و ٣ / ٧٣٦ ،

(٨) ينظر: المصدر نفسه ٣ / ١٣٠ ، ٤ / ١٨٧ ، و٤٥١ ، ٥٧٦ ، ٦٥٧ ،

(٩) ينظر: المصدر نفسه ٤ / ٧٢٠ .

والتصغير[(١)] ، ودلالة العُرْف[(٢)] وقد أبدى مهارة في التخريج والتعليل والتوجيه لما جاء على غير قياس هذه الظواهر اللغوية .

المطلب الثاني : السماع :

يُعَدُّ القرآن الكريم أعلى مصادر السماع درجةً ، ويليه الحديث النبوي الشريف ، ثم كلام العرب : شعرهم ونثرهم .

والسماع الموثوق به في النقل أصل مهم من أصول اللغة .

وقد مال المنتجب كثيراً إلى مذهب أهل الكوفة في الأخذ بالسماع ، واحترامه ، وإن كان قليلاً أو شاذاً أو نادراً في مذهب أهل البصرة .

وما مر معنا في فصول هذه الرسالة ومباحثها فيه غِنىً عن ذكر الأمثلة التي توضح أن المنتجب قد أَتْبَعَ القرآن الكريم بقراءاته المختلفة وأساليبه الفريدة المتنوعة قضايا اللغة ، وجعله حجة في بيان أصولها ومظاهرها .

كما أنه جعل الحديث النبوي الشريف في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم في الاستشهاد به ، من حيث إنه مقدم على سائر كلام العرب ، فاحتج به في اللغة، وكان – عنده – مقدما على كلام العرب ، وتالياً للقرآن الكريم ، وقد عضد كثيراً من معاني ألفاظ القرآن الكريم بقراءاته المختلفة بالحديث النبوي الشريف .

وأما كلام العرب : الشعر والنثر فقد أنزله المنتجب منزلته الحقيقية ، فكان – عنده – في المرتبة الثالثة ، حيث استشهد به على ما جاء في كتاب الله تعالى من أساليب وقراءاتٍ ومعا، ودلالات .

فقد حافظ على لغة القرآن الكريم ، واحترم السماع الوارد في قراءاته

كما أنه لم يَعمُد إلى التأويلاتِ البعيدةِ ، واقتصرَ على المعاني التي تحملُها ألفاظُ القرآنِ الكريمِ ، فكانت لغتُه مُقدَّمةً على ما سواها ، واحترمَ السماعَ الوارد في الاستعمالاتِ اللغوية عند العربِ في قراءاته

---

(١) ينظر : الفريد ٤ / ٧٣٢ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ٤ / ٧٥٣ .

المختلفة ، ووقف عنده ، ونبه كثيراً على أن القراءة سنة متبعة يأخذها الخلف عن السلف ، من غير اعتراض ولا تغيير ولا ميل إلى اختيار ، وأنه لا يجوز فيها القياسُ ، كما أنه لا يُجوزُ فيها ما يَجوزُ في العربية ، ولابُدَّ من صحةِ الأثرِ والسندِ والروايةِ فيها[1] .

ومن عناية المنتجب الهمذاني بالحديث النبوي الشريف أنه أكثر من الاستشهاد به ، كغيره من متأخري العلماء الذين توسعوا في ذلك ، فقد وجه كثيراً من القراءات القرآنية ، واحتج لها ، واستدل على صحتها بما جاء به الحديث النبوي الشريف من سلامة الأسلوب وصحة المعنى .

كما أنه بين بعض الأحكام الشرعية والمعاني التفسيرية بما جاء به الحديث النبوي الشريف[2] أيضاً .

ومن مظاهر عنايته بكلام العرب واحترام المسموع منه قوله : « وقرئ : ﴿ أَيَّاكَ ﴾ بفتح الهمزة ، وهو لغة مسموعة »[3] .

وقوله : « وقرئ – أيضاً – : ﴿ وَيَهْلَكَ ﴾ بفتح الياء واللام ، وهي لغية ، كأبى : يأبى ، وركن : يركن ، ونحوه يسمع ولا يقاس عليه »[4] .

وقوله – أيضاً – : « والبُعُولة : جمع بَعلٍ ، والهاء لاحقة لتأنيث الجمع ، كالتي في نحو : الذكورة والعمومة ، وليس بمُتْلَئِبٍّ ، لا يقال في (كَعب) : (كُعُوبة) ، ولا في (كَلْب) : (كِلابة) ، وإنما هو مسموع »[5] .

---

(١) ينظر : الفريد ١ / ١٦٦ ، ٤٨٠ ، ٥٢٩ ، ٧٤٥ ، ٧٧٣ ، و ٢ / ٢٧ ، ٦٨ ، ١٨٤ ، ٢٣٤ ، ٦٢١ ، ٦٢٧ – ٦٢٨ ، و ٣ / ١١٩ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ٥٧٨ ، و ٤ / ٢١ ، ٦٠٠ . ويراجع – أيضاً – الفريد (مقدمة المحقق): ١ / ٧٩ – ٩٠ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ١ / ١٦٣ ، ٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨٩ ، ٣٩٤ ، ٤٦٥ ، ٦٠٥ ، ٦٢٧ ، ٦٣٠ ، ٧٢٧ – ٧٢٨ ، ٧٧٣ ، ٧٧٦ ، ٧٧٩ ، و ٢ / ١٧ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ، ٣٧٧ ، ٥٧٠ ، ٦١٧ ، ٦٥٢ ، و ٣ / ٤٢ ، ٥٩ ، ٦٨ ، ويراجع – أيضاً : الفريد (مقدمة المحقق) ١ / ٩٠ – ٩٣ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ١٦٩ .

(٤) المصدر نفسه ١ / ٤٤٢ .

(٥) المصدر نفسه ١ / ٤٦٦ .

وكذلك قوله : « وقرئ : (فاجأها) بغير همز ، بوزن (فاعلها) ، وفيه وجهان : ... والثاني : أن أصلها الهمز ، إلا أنه خفف على غير قياس ، كقوله:

سَالَتْ هُذَيلُ ...

ونحو هذا مسموع ، لا مقيس »[1] .

(1) الفريد ٣ / ٣٨٩ ، وينظر - أيضاً - : ١ / ١٦٨ ، ١٧٢ ، ١٧٩ ، ٧٧٧ ، و ٣ / ٥٥ ، ١٩١ ، ٦٥٤ ، و ٤ / ٢١ ، ٣٠ ، ٦٥٧ ، ٧٤٧ - ٧٤٨ .

المبحث الثاني :

اختياراته وترجيحاته

المطلب الأول : اختياراته :

لم يكن المنتجب الهمذاني جامعاً لأقوال من سبقوه ، ولم يكن مجرد ناقل عنهم ، أو مردداً آراءَهُم فقط ، وإنما كانت له شخصيته العلمية المستقلة التي برزت في تعليقاته واختياراته وترجيحاته فيما يعرض من الآراء ، أو يناقش من القضايا .

وقد كان يبرز اختياراته بعد أن يعرض الأقوال في الرأي الذي يناقشه ، أو القضية التي يبينها ، ولم يغفل جانب التفسير لكثير من المشكلات اللغوية ، والتعليل لها .

كما أنه في اختياراته أظهر قدرة كبيرة على الاستيعاب ، ثم الطرح أو العرض ، مع المناقشة والتحليل ، وكان إذا ما اختار رأياً فإنه يذكر سبب اختياره ، أو ما يعضده ويرجحه ، أو ما يدل عليه ويقويه .

وقد كانت اختياراته تشمل جوانب اللغة المختلفة ، كالمعاني ، وصيغ الأبنية، والاشتقاق ، ولغات العرب ، ودلالات حروف المعاني ، وتوجيه القراءات ، والحذف ، والتخفيف ، والتضمين .

وكذلك فإنه في اختياراته لم يقف عند حدود المذهب البصري، وإنما يتعداه، فيختار من آراء الكوفيين ما يراه موافقاً للاستعمالات اللغوية عند العرب ، ويجد فيه المعنى صحيحاً ، والأسلوب فصيحاً .

والنماذج التالية توضح ذلك :

* **تضمين (سَفِهَ) معنى (جَهِلَ) :**

في قول الله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾[١] يقول المنتجب : « فإن قلت : علام انتصب نفسه من ﴿ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ ، قلت : اختلف أهل النحو فيه على أربعة أقوال : أحدها : يَسَفَهُ على تضمين سفه معنى جهِل ، أي : لم يفكر فيها وامتهنها،واستخف بها .

وأصل السفه : الخفة والحركة ، يقال : تسفهت الريح الشجر ، أي مالت بها .

والثاني : على إسقاط الجار ، أي : سَفُهَ في نفسه ، فحذف الجار ونصب المفعول ، كقولهم : ضرب الظهر والبطن ، أي على الظهر والبطن ، وقولهم : زيد ظني مقيم ، أي : في ظني .

والثالث : على معنى:سفّه نفسه ، ثم خففت،وهو مراد ، يقال : سفِه نفسَه ، وبطِر عيشَه ، ورشِد أمرَه ، والأصل : سَفِهَتْ نفسُه ، ورشِد أمرُه ، فلما حول الفعل إليه انتصب ما بعده بوقوع الفعل على تقدير التشديد. وقيل : إن (فَعِل) للمبالغة لغة ، كما أن (فَعَّل) للمبالغة .

والرابع : على التمييز ، وهو مذهب الفراء ، قال : لما حُول الفعل من النفس إلى صاحبها خرج ما بعده مفسراً ، ليدل على أن السفه فيه ، وكان حكمه أن يكون سفه زيد نفساً ؛ لأن المفسِّر لا يكون إلا نكرة ، ولكنه ترك على إضافته ، ونصب كنصب النكرة تشبيهاً بها ، ومثله قولهم : ضقت به ذرعاً ، وطبتُ به نفساً ، والمعنى : ضاق ذرعي به ، وطابت نفسي به ، وقال أبو عبيدة : أهلك نفسه ، وأوبق نفسه ، والمختار الأول ، يعضده قوله (عليه الصلاة والسلام) : الكِبْرُ أَنْ تَسفِهَ الحقَّ وتغمص الناس، يقال : غَمَصَهُ:إذا استصغره و لم يره شيئاً ، وغَمَصَ فُلانٌ النِّعمةَ : إذا لم يشكرها ، وغَمَصَ الشخصَ أيضاً عَيَّبَه »[٢] .

والتخريجاتُ الأربعة في نصب (نفسَه) كلُّها قريبٌ بعضُها من بعض ، لأن (سَفِهَ) و(سفَّه) بمعنى ، والسَّفَهُ في أصلِهِ معناه : الخفةُ والحركةُ ، وهو ضِدُّ الحِلْمِ ، وقد ضُمِّنَ (سَفِهَ) معنى (جَهِلَ) ، وفي الجَهلِ خِفَّةٌ وطَيشٌ في الفَهمِ والإدراك ، وهو ضِدُّ العِلْمِ ، وقد اختار المنتَجَبُ الوجهَ الأولَ ، لما فيه من معنى عدمِ التفكيرِ في النفسِ ولمتهانِها والاستخفافِ بها .

---

(١) البقرة : (١٣٠) .
(٢) الفريد ١ / ٣٧٥ - ٣٧٦ .

*** (نُسْرِع) مقصور من (نُسارع) :**

يقول المنتجب : « والجمهور على النون في قوله : ﴿ نُسَارِعُ ﴾ ، وماضيه (سارع) ، والمسارعة إلى الشيء : المبادرة إليه ، وقرئ : (نُسْرِعُ) ، بالنون مع حذف الألف ، وهو مقصور من (نُسارع) ، ويجوز أن يكون ماضيه (أسرع) ، والأول أمتن ؛ لأن الإسراع حقيقته في السير »[١] .

فقد خرج المنتجَبُ القراءة (نُسرِعُ) بحذف الألف على أنه مقصور من (نُسارِع) ، وجعلَ هذا الرأيَ أمتنَ من أن يكونَ ماضيه (أَسْرَعَ) ، وذكر السببَ ، وهو أن الإسراعَ تكونُ حقيقتُه في السيرِ ، أَمَّا (نُسارِعُ) فإنه من المُسَارَعةِ ، والمسارعةُ إلى الشيءِ هي المبادَرةُ إليهِ ، وعليه المعنى في الآية الكريمة.

*** (ينحِتون) بكسر الحاء هو الجيد :**

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ وَكَانُوا يَنحِتُونَ مِنَ الجِبَالِ بُيُوتاً آمِنِينَ ﴾ الجمهور على كسر حاء (ينحتون) ، وهو الجيد ، وعليه جُلّ العرب ، وقرئ : بفتحها لأجل حرف الحلق »[٢] .

وقراءة الحسن : (ينحَتون) بفتح الحاء لغة ، قال ابن جني : « أجود اللغتين نَحَتَ يَنحِتُ ، بكسر الحاء ، وفتحها لأجل حرف الحلق الذي فيها ، كسحر : يسحر ، وينبغي أن ينظر إلى ما أورده ليكون إلى نحوه طريقاً وسُلَّماً »[٣] .

فيكون من باب (ضرب) و (قطع) ، فهو لغة[٤] .

*** (موسى) اسم أعجمي لاشتقاق له :**

يقول المنتجب : « واختلف أهل التأويل في اشتقاق (موسى) – عليه السلام – فقال بعضهم هو (مُفْعَل) من أَوْسَيتُ رأسه إذا حلقته بالموسى ، وكان موسى – عليه السلام – حدِّياً . وقال آخرون هو (فُعْلَى) من ماس : يميس ميساً إذا تبختر في مشيته ، فموسى الحديد من هذا المعنى؛لكثرة اضطرابها وتحركها وقت الحلق ، فالواو في موسى على هذا بدل من الياء ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها . وقيل : هو (فُعْلَى) من مأستُ بين القوم مأساً إذا فرقت

(١) الفريد ٣ / ٥٧٢ .

(٢) المصدر السابق ٣ / ٢٠٨ .

(٣) المحتسب ٢ / ٥ .

(٤) ينظر : مختار الصحاح : ٦٤٨ ، والمصباح المنير : ٢٢٧ .

بينهم ، ويعضده ما روي عن الكسائي : (مؤسى) بالهمز . وقال آخرون : إنما هو بالعبرانية (موشى) فعرِّب ، كما عرب مسيح ، وإنما هو بالعبرانية مشيحا ، فعلى هذا الوجه لا اشتقاق له ، وهو الوجه ، لكونه غير منصرف ، والمانع له من الصرف العجمةُ والتعريف . وقيل : هو اسم مركبُ من ماء، وشجر ، وأصله موشى،(فمو) اسم الماء،و(شا) شجر بالقبطية،فاعرفه »[1] .

في المثالِ السابق اختار المنتجَبُ أن يكونَ (مُوسَىٰ) اسماً أعجميّاً ، لا اشتقاقَ له ، بعد أن ذكر اختلافَ أهلِ التأويلِ في اشتقاقِهِ ، ووضَّح المعاني التي ذُكِرت لذلك ، وهو بهذا يقول : إن في القرآنِ الكريمِ من الأسماءِ ماهو مُعَرَّبٌ ، ومنها ماهو أعجَميٌّ ،وهذا ليس فيه تعارضٌ مع كونِ القرآن الكريم نَزَلَ بلسانٍ عربي مبين ؛ لأن هذه الألفاظَ اليسيرةَ قد وَقَعت في القرآنِ الكريم في أعلى درجاتِ الفصاحةِ والبيان ، بعد أن تغيرت بعضُها بنقصِ الحروف ، أو بإبدالِها ، فجرت مَجرَىٰ العربيِّ الفصيح ، وَوَقَعَ بها البيانُ ، وعلى هذا الحدِّ نزلَ بها القرآنُ (*).

* ألف (أدنى) منقلبة عن (واو) :

قال المنتجب : « قوله تعالى : ﴿ أَتَسۡتَبۡدِلُونَ ٱلَّذِي هُوَ أَدۡنَىٰ ﴾ الاستبدال طلب وضع الشيء موضع الآخر ، و(أدنى) أفعـل ، وألفـه منقلبـة عـن واو،إن جعلته من الدنو،وهو القرب،على معنى:ما تقرب قيمته،ويسـهل تحصيلـه ، أو مـا يقرب منكم،لكونه في الدنيا،﴿ بِٱلَّذِي هُوَ خَيۡرٌ ﴾عند الله . والدنو والقرب يعبر بهما عن قِلَّةِ المقدار،وقرب المنزلة ، فيقال : هو أدنى المحل،وقريب المنزلة . وقيل : هو من الدون ، وقد دنأ الرجل : يدنأ،ودَنُؤَ أيضاً : يدنؤ دنـوءة ودنـاءةً:إذا سـفُل في فعله،فهو دنيء خسيس ، أي : الأحط ، وهو مقلوب،وأصله (أدون)،ووزنه (أفلَعُ) ، وقيل : هو من الدناءة ، والألف بدل من الهمزة على غير قياس كـ :

سَالَتْ هُذَيلُ

وبالهمزة قرأ بعض القراء ، والوجه هو الأول وعليه الجمهور ، وكفاك دليلاً إضجاع القراء إياها ، وهم لا يميلون الألف المنقلبة عن الهمزة نحو : ﴿ إِلَى ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَا ﴾ حال التسهيل فاعرفه »[2] .

* قلب الهمزة ألفاً قبل الأمر في قراءة : (إقْرَ باسم رَبِّكَ) :

يقول المنتجب في قوله تعالى : ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ﴾[3] : « وعـن أبـي زيـد والكسائي : (اِقْرَ بِاسمِ رَبِّكَ) على قلب الهمزة ألفاً قبل الأمر ، كقوله :

سَالَتْ هُذَيلُ ... ...

---

(١) الفريد ١ / ٢٩٠ – ٢٩١ . (*) ينظر : الإتقان ٢/١٠٥–١٠٨.

(٢) المصدر السابق ١ / ٣٠١ .

(٣) العلق : (١) .

[وقوله : ... لا هَنَاكِ المرتَعُ][1] .

وقول من زعم أن الألف في قوله - عز وجل - ﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ ﴾ بدل من همزة ، وهو من الدناءة ، فيه بعد ، وهو الوجه عندي ، ثم حذف للأمر ، كقوله : [اِخْشَ يا فلان][2] ، فاعرفه »[3] .

*** أجود اللغات في (يا قومِ) حذف الياء :**

يقول المنتجب : « قوله : (يَـا قَومِ) فيه لغات ، أجودها : حذف الياء اجتزاء بالكسرة عنها ، وعليه الجمهور ، ومنهم من يثبتها ساكنة ، فيقول : يا قوميْ ، ومنهم من يفتحها ، فيقول : يا قوميَ ، ومنهم من يقلبها ألفاً بعد فتح ما قبلها ، فيقول : يا قومَا ، ومنهم من يضم الميم ، فيقول : يا قومُ ، وهو أضعفها ، لأجل اللبس ، بخلاف (يا رَبُّ) ؛ لأنه لا لبس فيه مع الضم ، وذلك أنك إذا قلت : يا ربُّ بالضم عُلِمَ أنه ربٌّ لك ، كما يُعْلَمُ ذلك مع الكسر ، بخلاف يا قومُ ؛ لأنه يحتمل أن يراد به نداء مفرد غير مضاف إليك أيها المتكلم »[4] .

(يا قومُ) أجودُ ؛ لأنه إجماعُ القراءِ ، والأوجُهُ الأخرى تَجوزُ استعمالاً في العربيةِ فقط دون القرآنِ ، وهناك احتمالٌ آخرُ في قولنا : يا قومُ - بالضم- على معنى : يا أيُّها القومُ ، فَيَبْعُدُ حينئذٍ أنْ يكونَ مضافاً إلى المتكلمِ ،كما يجوز في العربيةِ وَجهٌ آخرُ ، وهو (يَا قَومِيَهْ) بإلحاقِ هاءٍ معها (*).

*** اللام في ﴿ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُم ﴾ الأبلغ أن تكونَ للأمر :**

قال المنتجب: « وقوله: ﴿ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُم ﴾ يجوز أن تكون هذه اللام لام (كي) ... وأن تكون لام أمر ، وهو أبلغ من جهة التهديد والوعيد »[5].

ذهب جُلّ العلماءِ إلى أن اللامَ - هنا - لامُ كي ، أي : لِيَجْحَدُوا نعمةَ اللهِ ، التي أنعمَ بها عليهم من كشف الضُّرِّ والبلاء ، أي : أشرَكُوا لِيجحَدُوا ، وقيل : لامُ العاقبةِ، أي : ليجعلوا النعمةَ سبباً للكفر ، وما ذهب إليه المنتجَبُ أولى ؛ لأنه أبلَغُ من جهةِ التهديدِ والوعيدِ ، الذي يحتمله سياقُ الآيةِ القرآنيةِ الكريمةِ.

*** (إلاَّ) في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ ﴾ بمعنى (سوى) :**

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ ﴾ ... (إلا) - هنا - عند

---

(١) ما بين المعكوفين سقط من المحقق ، وأثبته من النسخة (د) .

وقوله : « ... لا هناكِ المرتع » جزء من بيت الفرزدق ، وتمامه :

راحت بمسلمةَ البغالُ عشيّةً فارْعَيْ فزارةُ لا هناكِ المرتع

ينظر : ديوانه ٥٠٨ ، ويراجع : الكتاب : ٣ / ٥٥٤ ، والمحتسب ٢ / ١٧٣ ، وشرح شواهد الشافية ٤ / ٣٣٦ - ٣٣٧ .

(٢) في المحقق : « أخْسِنْ بفلان » ، ولا يتناسب مع ما يتحدث عنه المنتجب ، وما أثبته من النسخة (د) .

(٣) الفريد ٤ / ٦٩٨ .

(٤) المصدر السابق ١ / ٢٩٢ . (*) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج ١/١٣٤-١٣٥ ، وتفسير القرطبي :٣٤٠.

(٥) المصدر نفسه ٣ / ٢٣٣ .

الفراء وغيره بمعنى (سوى) ، وهذا مستقيم ، لأن (سوى) بمعنى (مكان) ؛ ولهذا جعله النحاة ظرف مكان ، وجعلوا موضعه النصب ؛ لكونه ظرفاً ، فإذا قلت : جاءني القوم سوى زيد ، فكأنك قلت : جاءني القوم مكان زيد ، [و][1] لم يجئ [زيد][2] ، وهو هكذا في الآية ، إذا جعلت (إلا) بمعنى (سوى) كان المعنى : لا يذوقون في الجنة الموت مكان ما ذاقوه في الدنيا من الموت بعد الحياة ، أي : لا يكون في الجنة موت بعد الحياة مكان الموت الذي يكون في الدنيا بعد الحياة ، وقيل : (إلا) بمعني (بعد) »[3] .

اختارَ المنتجَبُ في هذا المثالِ رأيَ الفراءِ ؛لأنه قد يُقالُ : كيف استثنى موتًا قد مَضَى في الدنيا من موتٍ في الآخرةِ ، وليس فيها إلاَّ موتٌ واحدٌ ، فعندئذٍ يَصِحُّ أن تكونَ (إلَّا) بمعنى (سِوَىٰ).

*** الأحسن في مفرد (الأحبار) أن يكون (حِبر) بالكسر :**

يقول المنتجب : « والأحبار : العلماء ، وأحدهم (حَبر) ، بفتح الحاء ، أو حِبر بكسرها ، وهو أحسن ؛ لإيتاء جمعه على (أفعال) ، وذلك أن (فَعْلاً) بفتح الفاء ساكن العين لا يجمع على (أفعال) في الأمر العام »[4] .

قال الجوهري : « والحِبْر والحَبْر : واحد أحبار اليهود ، وبالكسر أفصح ؛ لأنه يجمع على (أفعال) دون (الفعول) ، قال الفراء : هو حِبْر بالكسر ، يقال ذلك للعالم ... قال الأصمعي : لا أدري أهو الحِبر أو الحَبْر؟ للرجل العالم ، وقال أبو عبيد : والذي عندي أنه الحَبْر بالفتح ، ومعناه : العالم بتحبير الكلام والعِلم وتحسينه ، قال : وهكذا يرويه المحدِّثون كلهم بالفتح »[5] .

وقال الفيومي : « والحِبْرُ : العالم ... والحَبْر بالفتح لغة فيه ... واقتصر ثعلب على الفتح »[6] .

يُقَالُ : الحِبْرُ ، و: الحَبْرُ للعالِمِ ، والذين يرون أن الكسرَ أفصحُ – ومنهم المنتجَبُ– يذهبون إلى القياسِ في صيغةِ الجمعِ (أَفْعال) ، حيث يُجمعُ (فِعْل) بالكسر على (أَفْعال) ، ولم يُفرقْ الأصمعيُّ بين الكسرِ والفتحِ ، واختارَ أبو عبيدةَ الفتحَ ، واقتصر عليه ثعلبٌ ، وذكر الفيومي : أن الحَبْرَ بالفتحِ لغةٌ في الحِبْرِ بالكسر ، والذي أقوله : إن الحَبْرَ بالفتح أولى ؛ لأن الحِبْرَ بالكسر– وإن كان قد سُمِّيَ به – فإنه مرتبط بالمادةِ التي يُكتَبُ بها ، وهي المِدادُ ، وفيه دلالةُ ما يُستعملُ له ، وإنما قيل : كعب الحِبْرِ لمكان هذا الحِبرِ الذي يُكتَبُ به ، فقد كان صاحبَ كُتُبٍ ، ثم إن للحَبرِ بالفتحِ وَجهًا ، وذلك أنه مصدرُ حَبَرْتُهُ حَبْرًا ، وقد اقتصر عليه المُحَدِّثون و الرواةُ ، وكان يُقالُ لابنِ عباسٍ : الحَبْرُ والبَحرُ لِعِلمِهِ ، وقد أنكر بعضُهم الكسرَ[7] .

---

(1) سقط من المحقق ، وأثبته من النسخة (د) .

(2) سقط من المحقق ، وأثبته من النسخة (د) .

(3) الفريد ٤ / ٢٧٧ .

(4) المصدر السابق ٢ / ٤٦٢ .

(5) الصحاح (حبر) ٢ / ٦٢٠ .

(6) المصباح المنير : ٤٥ .

(7) ينظر : اللسان (حبر) ٤/١٥٧–١٥٨، والمصباح المنير : ٤٥.

*** (رقود) جمع (راقد) لا مصدر :**

قال المنتجب : « وقوله ... : ﴿ وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ ... جمع (راقد) ، كشهود وقعود في جمع (شاهد) و (قاعد) ، أو مصدر ، أي : ذوو رقود ، والأول أمتن ليشاكل (أيقاظاً) ؛ لكونه جمعاً ليس إلاّ »[1] .

*** قراءة (نُجِّي) أصلها (نُنَجِّي) ثم حذفت النون الثانية :**

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُنجِي ﴾ ... قرئ : (نُجِّي) بنون واحدة وتشديد الجيم ، وإسكان الياء ، وفيه أوجه : أحدها : أنه فعل ماض مبني للمفعول مسند إلى مصدره ، وإسكان يائه تخفيف ... والثاني : أنه فعل مستقبل ، إلاّ أنَّ النون الثانية أدغمت في الجيم بعد قلبها جيماً ، وهذا ضعيف ؛ لأن النون تخفى عند الجيم ولا تدغم فيها .

والثالث : أن أصله (نُنَجي) بنونين ، الأولى مضمومة ، والثانية مفتوحة ، فحذفت الثانية ، كراهة اجتماع المثلين، كما حذفت إحدى التاءين من : ﴿ وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ و ﴿ تَسَاءَلُونَ ﴾ وشبهها ، فبقي ﴿ نُجِّي ﴾ كما ترى ، وهذا أقرب الأوجه »[2] .

المطلب الثاني : ترجيحاته

لا يتصدر لبيان كتاب الله تعالى تفسيراً أو إعراباً أو معاني أو تخريجاً لقراءاته أو شرحاً لألفاظه إلا من كان له إلمام بخصائص لغة العرب الذين نزل القرآن الكريم بلغتهم ، حتى يكون بيانه وتوضيحه قائماً على الحجة القاطعة ، ومعتمداً

---

(١) الفريد ٣ / ٣١٩ .

(٢) المصدر السابق ٣ / ٤٩٩ - ٥٠٠ ، كما ينظر في اختيارات المنتجب : ١ / ١٦٣ ، ٢٦٣ - ٢٦٥ ، ٣٨٥ ، ٦٢٢ - ٦٢٣ ، و ٢ / ٢٧٥ ، ٦٠٥ - ٦٠٦ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، و ٣/ ٥٥ ، ١٥٠ ، ١٥٧ ، ١٦٦ - ١٦٧ ، ٢٠٣ ، ٢٦٠ ، ٢٩٦ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ - ٣٧٣ ، ٣٩٥ ، ٤٠٦ ، ٤٤١ ، ٥٥٩ ، ٥٦١ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٧١٦ ، و ٤ / ٤٩٨ ، ٥٨٣ ، ٦٤١ ، ٦٥١ - ٥٦٢ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٩٨ .

على الرواية الصحيحة ، وموافقاً الاستعمالات اللغوية عند العرب ، ومستحضرا الظواهر اللغوية المختلفة فيها .

فمن توفرت فيه هذه السمات فإنـه في تناوله القضايا اللغوية وعـرض الآراء فيها لن يصدر حكمه عليها عن هوًى أو جهل أو تعصب ، وإنما سيُعمل فكـره في كل ما سيعرضه ، وسيستحضر أشباهه ونظائره ، وستجول في فكره الأحكام المتعلقة بها ، وربما تستجد في ذهنه رؤية جديدة ، أو يدور في خَلَده حكم فريد.

وقد يكون الترجيح في قضايا اللغة من أكثر الأحكام التي تحتاج إلى سَعَةِ أفق في التناول ، وبُعْدِ نَظَرٍ في الطرح ، ورويّة في الإصدار ، ويرجع ذلك إلى أن اللغة ميدانها فسيح ، ويصعب الإحاطة بها ، وأن الذي دُوِّن منها نزر يسير .

كما أنها تأخذ دورة حياتها ، فتستعمل ألفاظاً ، وتختفـظ أخـرى ، وتتجـدد دلالات ، وتندثر غيرها .

ولما كان المنتجب الهمذاني ممن تصدروا لإعراب كتاب الله تعالى ، وتفسيره، وبيان معانيه ، وتخريج قراءاته ، وتوضيح دلالاته ، وشرح ألفاظه ، وذكـر لغاتـه كان حرياً به أن تكـون هـذه الصورة اللغويـة ماثلـة بـين عينيـه ، واضحـة كـل الوضـوح في مخيلتـه ، مستشـرفة آفـاق عقلـه وفكـره ، ومُسْـتَحْضَرَةً في تناولـه وعرضه ، محتكما إليها في ترجيحاته وتعليلاته .

والأمثلة التالية تبين بجلاء أن المنتجب الهمذاني كان على بصيرة بذلك كله :

* رجل اسم جمع للراجل :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ وَرَجِلِكَ ﴾ قرئ : بسكون الجيم ، وهو اسم جمع للراجل ، [كالتَّجْرِ والرَّكْبِ][1] والصَّحْبِ ، وليس بتكسير (راجل) عند صاحب الكتاب ، إنما هـو بمنزلـة (الجَـامِلِ) و (البَـاقِرِ) ، وعنـد أبـي الحسـن [تكسير][2] راجل ، والقول قول صاحب الكتاب ، بدليل قولهـم في تصغيره :

---

(١) في المحقق : « كالشَّجْر والتَرْكْب » ، والمثبت من النسخة (د) .

(٢) في المحقق : « تكبير » ، والمثبت من النسخة (د) .

رُجَيلٌ ، ورُكَيبٌ ، ولو كان كما زعم لقالوا : رُوَيْجِلُون ، ورُوَيكِبُون ، وفيه كلام لا يليق ذكره هنا »[١] .

*** دلالة الاستواء في قوله تعالى : ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ﴾[٢] :**

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ فَاسْتَوَىٰ ﴾ ... ﴿ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ﴾ ... أي : فاستوى عالياً وعن الفراء : استوى جبريل ومحمد – عليهما الصلاة والسلام – بالأفق الأعلى ، أي : فاستَوَيا في القوة في الصعود ، وهذا ضعيف عند أصحابنا ؛ لأنه عطف على الضمير من غير تأكيد .

ولعمري هذا وإن كان ضعيفاً من وجه فهو قوي من وجه آخر ، وقول الجمهور : وإن كان قوياً من وجه فهو ضعيف من وجه آخر ، وهو اقتصادهم في (استوى) على فاعل واحد ، و [هو][٣] يطلب فاعلين في الأمر العام ، فاعرفه ، فإنه موضع »[٤] .

وهذا المثال من الصور الكثيرة التي تبرز استقلالية المنتجب بشخصيته العلمية فيما يذهب إليه بعد استقراء النصوص واستجلاء الأحكام ، فلا يجمد عند ما عليه المتعصبون من علماء المذهب .

ووجه الضعف عند بعض البصريين أن القياس يقتضي عندهم على هذا المعنى أن يكون مؤكَّداً بالضمير كأن يقول : فاستوى هو وهو بالأفق الأعلى[٥] .

*** إبدال الغائب من المخاطب :**

يظهر المنتجب قدراً من التحرر من بعض قيود قياسات البصريين ؛ لأنه ينظر إلى المعنى ، فإن استقام معه أخذ بما يوافقه وإن خالف مذهبه ، وهذا في نظري

---

(١) الفريد ٣ / ٢٨٧ – ٢٨٨ .

(٢) النجم : (٦) .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من المحقق ، وأثبته من النسخة (د) .

(٤) الفريد ٤ / ٣٧٨ – ٣٧٩ .

(٥) ينظر : الإنصاف ٢ / ٤٧٤ – ٤٧٨ .

منهج سديد ، ومن ذلك قوله : « وقوله : ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُم بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَى ﴾ ... ﴿ إِلَّا مَنْ آمَنَ ﴾ ... أي : لكن من أمن ... والمعنى: أن الأموال لا تقرب أحداً ، إلا المؤمن الصالح، الـذي ينفقـها في وجـوه البر والخير، والأولاد لا تقرب أحداً إلا من علّمهم ما ينجيهم من عقاب الله .

وقال أبو إسحاق : وهو بدل من الكاف والميم في (تقربكم) ، وأنكر عليه أبو جعفر وغيره ؛ لأن المخاطب لا يبدل منه الغائب ... قلت : البدل – هنا – جائز ؛ لأجل أن الخطاب ليس لقوم بأعيانهم ، فـهو في حكـم الغُيَّـب ، فلذلـك جوّز أبو إسحاق فيه البدل ، وقد ذكر نظيره »[1] .

وقال – أيضاً – : « وقوله : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ ... ﴿ لِمَنْ كَانَ ﴾ يحتمل أوجها : أن يكون بدلاً مـن (لكـم) بإعـادة الجـار ، كقوله : ﴿ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ ، فـإن قلـت : كيـف جـاز أن يكون بدلاً وقد منعت النحاة البصريون إبدال الغائب من المخاطب ؟ قلت جوز ذلك هنا ما فيه من التعميم ، وذلك أن الخطاب ليس لقوم بأعيانهم ، فلما كانوا كذلك نُزِّلوا منزلة الغُيَّب ، وجوزوا فيه ما لم يجوزوا في نظيره وهو البدل »[2] .

*** صرف (يغوثَ) و (يعوقَ) للازدواج :**

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ الجمهور على ترك صرف يغوث ويعوق؛لوجـود سـببي منـع الصـرف فيهما ، وهما التعريف ووزن الفعل،وقرئ : ﴿ وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا ﴾ بـالصرف فيهما . قال الزمخشري – بعد أن ذكر هذه القراءة ، وعزاها إلى الأعمش –: هـذه قراءة مشكلة ؛ لأنهما وإن كانا عربيين أو عجميين ففيهما سببا منـع الصـرف : إما التعريف ووزن الفعـل ، وإمـا التعريـف والعجمـة ، ولعلـه قصـد الازدواج ،

---

(١) الفريد ٤ / ٧٤ – ٧٥ .

(٢) المصدر السابق ٤ / ٣٧ ، ويراجع : ٢ / ٣٢٧ .

فصرفهما لمصادفته أخواتهما منصر فات: ﴿ وَدًّا، وَسُوَاعًا، وَنَسْرًا ﴾، كما قرئ: ﴿ وَضُحَاهَا ﴾ بالإمالة؛ لوقوعه مع الممالات للازدواج ، انتهى كلامه . وما ذكر حسن جيد، مع ما روي عن الأخفش أنه قال : سمعنا من العرب من يصرف هذا، يعني : ﴿ سَلَاسِلًا ﴾ وجميع ما لا ينصرف ، وليس قول من قال : صرفهما لكونهما نكرتين بمستقيم ؛ لأنهما اسمان لصنمين معلومين مخصوصين ، لا ثالث لهما في اسمهما ، فاعرفه »[1] .

* دلالة الحَذِر والحاذر :

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ ﴾ قرئ بغير ألِفٍ : (حذرون) ، وبه ، وكلاهما اسم فاعل ، يقال : حَذِر : يحذَرُ حذراً ؛ فهو حَذِرٌ وحاذر ، واختلف في معناهما ، فالحذر : الذي يحذر من نكال ، والحاذر : الذي يحذر في المال ، وقيل : الحذر : العالم بالحرب ، والحاذر : ذو أداة وسلاح، وهو قول أبي إسحاق ، وهو الوجه عندي هنا ، وذلك أن المفسرين قالوا : إنا لمجتمعون في عدد كثير وأسلحة تامة ، وعالمون بالحرب ، وقوم موسى لا سلاح معهم ، وليس لهم علم بالحرب ، وعن الفراء : الحاذر : الذي يحذرك الآن ، والحذِر : الذي خلق كذلك ، وقيل : الحاذر : المستعد الشاك في السلاح ، والحذر : الخائف »[2] .

* دأباً ودأْباً مصدران للفعل (دَأَبَ) :

قال المنتجب : « قوله – عز وجل – : ﴿ دَأْبًا ﴾ قرئ بإسكان الهمزة وتحريكها، وكلاهما مصدر قولك : دأب فلان في عمله : يدأب بالفتح فيهما إذا جَدَّ، وتَعِبَ: دَأْباً ودَأَباً ودؤوباً أيضاً، فهو دَئِب . قال الراجز :

رَاحَت كَمَا رَاحَ أَبُو رِئَالِ   فَاهِي الفُؤَادِ دئِبُ الإجفَالِ

(١) الفريد ٤ / ٥٣٦ – ٥٣٧ .

(٢) المصدر السابق ٣ / ٦٥٥ .

الفاهي : [الخفيف][1] الفؤاد المستطار ، والإجفال : الإسراع ، ولك أن تجعله مصدراً مؤكداً لفعله،منصوباً على بابه ، أي : تدأبون دأْباً على معنى ادأبوا دأباً ، ودل على تدأبون(تَزْرَعُون) على كلا التقديرين ، فاعرفه ، فإنه موضع لطيف وبيان متين ، وعن أبي حاتم : من أسكن الهمزة منه ففعله دأَب ، ومن حركها ففعله دَئِب ، والوجه ما ذكرت،وعليه أهل اللغة،وغيرهم من أرباب هذه الصناعة ، قال أبو جعفر : ولا يعرف أهل اللغة إلا دَأْبا »[2] .

فقد رَجَّحَ المنتجَبُ رأيَ جُمهور أهلِ اللغةِ والنحوِ في أن (دَأَبًا) و (دَأْبًا) مصدران للفعل (دَأَبَ) ، ولم يقبلْ ما نُقِلَ عن أبي حاتمٍ في أن (دَأَبًا) بفتحِ الهمزةِ فِعلُهُ (دَئِبَ) بكسرها ،والحقيقةُ أن أبا حاتمٍ سَمِعَ يعقوبَ يذكر (كَدَأَب) بفتحِ الهمزةِ ، فقال لأبي حاتمٍ : على أيِّ شيءٍ يَجوزُ (كَدَأَب) ؟ فقال له : أظنه من (دَئِبَ) : يَدأَبُ: دَأَباً ، فَقَبِلَ ذلك يعقوبُ ، وتَعَجَّبَ من جَودةِ تقديرِهِ ، فيكون ما نُقِلَ عن أبي حاتمٍ هو تقديرُه فِعلَ هذا المصدرِ ، وقد قَبِلَهُ يعقوبُ ، فهو مثلُ مسائِلِ التمارين في قضايا النحوِ والصرفِ ، ولم يذكرْ أحدٌ من أهلِ اللغةِ استعمالَ (دَئِبَ) بكسر العين ، في حدودِ ما أطلعت عليهِ من المصادر والمراجع ، ويؤيدُ ذلك ما عَلَّقَ به أبو حاتمٍ على قَبُولِ يعقوبَ ذلك التقديرَ منه ، وهو قوله :«وَلَا أَدرِي أَيُقَالُ ذلك أم لا ؟»[2].

*** اسم الجمع للآدميين يذكر ويؤنث ولا تدخل فيه تاء التأنيث إذا صُغِّر:**

يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ القوم يذكر ويؤنث ؛ لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت للآدميين تذكر وتؤنث ، كَرَهطٍ،ونَفَرٍ،وقَومٍ ، وفي التنزيل: ﴿ وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ ﴾ ، وفيه : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ، فذكر وأنث كما ترى ، فإن صغرت قلت : قويم ورهيط ونفير ، بغير تاء تأنيث ، كما تقول في (عصبة) :(عصيبة) ؛ لأنها أسماء مفردة اللفظ مجموعة المعنى .

واسم الجمع يصغر على لفظه ، ولا تدخل فيه التاء إذا كان للآدميين ، نحو ما ذكر آنفاً ، وأما إذا كان لغير الآدميين فالتاء ليس إلاّ ، كالإبل والغنم، تقول: أُبيلة ، و : غنيمة .

قال الزمخشري : القوم مؤنثة ، وتصغيرها : قويمة ، والوجه ما ذكر ، وهو مذهب الأكابر .

وقال أبو إسحاق : دخلت التاء وقوم مذكرون ؛ لأن المعنى : كذبت جماعة قوم نوح ، انتهى كلامه »[3] .

---

(١) في المحقق والنسخة (د) : « الحديد » ، وليس له معنى ، ولعل ما أثبته هو الصحيح ، وينظر : المعجم الوسيط : ٢ / ٧٣٨ .

(٢) الفريد ٣ / ٧٢ – ٧٣ ، ويراجع : إعراب القرآن ٢ / ٣٣٢ .

(٣) الفريد ٣ / ٦٥٩ – ٦٦٠ ، ويراجع معاني القرآن وإعرابه، للزجاج ٤/ ٩٥، والكشاف ١١٩/٣- ١٢٠.

*** البضع ما بين الثلاث إلى التسع :**

يقول المنتجب : « قوله - عز وجل - : ﴿ **فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ** ﴾ قال الأصمعي : البضع ما بين الثلاث إلى التسع ، وقيل : ما بين الثلاث إلى السبع ، وقيل : إلى الخمس ، والوجه هو الأول عند أهل اللغة ، وهو اختيار أبي إسحاق »[١] .

*** أصل (لَمّا) في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[٢] : (لمن ما) أو أنه مصدر :**

قال المنتجب : « وأما تشديد (لَمَّا) مع نصب (كل) فمشكل ؛ لأنه لا يجوز أن تكون (لَمَّا) - هنا - بمعنى (إِلاَّ) ، ولا بمعنى (الحين) ، ولا بمعنى (لم) ؛ لعدم المعنى .

وأحسن ما قيل فيه - وهو قول الفراء - : إن أصله : (لمن ما) ، بكسر الميم الأولى ، على أنها الجارة ، فقلبت النون ميما ؛ لأجل الإدغام ، فاجتمعت ثلاث ميمات ، فحذفت إحداهن كراهة اجتماع الأمثال ، وهي الأولى ، وأدغمت الوسطى ، فبقي (لما) كما ترى ، وساغ حذف الأولى وإبقاء الوسطى - وهي ساكنة ؛ لاتصال اللام بها ... وقال أبو إسحاق : وقال بعضهم قولاً لا يجوز غيره - والله أعلم - : إن (لما) - هنا - بمعنى (إلا) ، كما تقول : سألتك لَمّا فعلت ، وإلاَّ فعلت ، ومثله : ﴿ **إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ** ﴾ ، معناه : (إلا) .

وليس الأمر كما زعم ؛ لأن (لما) بمعنى (إلا) لا تكون إلا بعد الطلب ،

---

(١) الفريد ٣ / ٦٨ ، والبضع بكسر الباء ، وبعض العرب يفتحه ، وعن ثعلب أنه من الأربعة إلى التسعة ، يستوي فيه المذكر والمؤنث ، فيقال : بضع رجال ، وبضع نسوة ، ويستعمل - أيضاً - من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر ، لكن بثبوت التاء مع المذكر ، وبحذفها مع المؤنث ، ولا يستعمل فيما زاد على العشرين ، وأجازه بعض المشايخ . ينظر : المصباح المنير : ٢٠ .

(٢) هود : (١١١) .

أو النفي ، نحو : نشدتك الله لما فعلت ، و : ﴿ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ ﴾ ، وليس - هنا - في الآية معنى نفي ، ولا طلب .

فإن قلت : بلى دخلها معنى : ما كلهم إلا ليوفينهم ، فالنفي مراد في المعنى ، وإن لم يكن في اللفظ ، كما كان مراداً في قولهم : شر أهر ذاناب ، والمعنى : ما أهره إلا شر .

قلت : ذلك لا يتأتى لك إلا مع رفع كل ، كقوله : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ ، و (كلا) - هنا - منصوب ، فاعرفه »[1] .

وقال - أيضاً : « وقيل : إن (لما) - هنا - مصدر (لَمَّ) : (يلُمُّ) لمّاً : إذا جمع ، كالذي في قوله - عز وجل - : ﴿ وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلاً لَمّاً ﴾ ، أي : جامعاً لأجزاء المأكول ، لكن أُجري الوصل مجرى الوقف ، تعضده قراءة من قرأ : ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَمّاً ﴾ بالتنوين ، وهما الزهري وسليمان بن أرقم ، على معنى: وإن كلاً ملمومين ، بمعنى : مجموعين ، كأنه قيل : وإن كلا جميعاً ، كقوله : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ ، ... وهذا - أيضاً - قول حسن من جهة المعنى ومن جهة العربية ؛ لأن إجراء الوصل مجرى الوقف سائغ كثير في كلام القوم : نظمهم ونثرهم »[2] .

---

(١) الفريد ٢ / ٦٧٢ - ٦٧٣ ، قال ابن هشام : وهذا القول ضعيف ؛ لأن حذف مثل هذه الميم استثقالاً لم يثبت . ينظر : المغني : ٣٧١ .

(٢) الفريد ٢ / ٦٧٢ - ٦٧٣ ، كما ينظر في ترجيحاته : ٣ / ٢٧ - ٢٨ ، ٥٥٨ - ٥٥٩ ، ٧٤٤ - ٧٤٥ .

المبحث الثالث :

مآخذه العلمية وآراؤه

لقد وقف المنتجب الهمذاني من القضايا اللغوية التي عرضها موقف العالم الحاذق والناقد البصير ، فلم يُسلِّم بكل ما قيل ، ولم يقبل كل رأي ، فكانت بصماته واضحة في كل مسألة يناقشها ، وفي كل رأي يعرِضه .

وقد غلب عليه استئناس جانب المعنى ، وسلامة الأسلوب اللغوي ، وصحة استعماله في بيان موقفه مما يتناوله من القضايا والمسائل والآراء .

وقد حرص على أن لا يُقْدِمُ على تخطئة لغة ما دامت قد جاءت في استعمال صحيح ، أو في قراءة قرآنية مشهورة ، أو في حديث نبوي شريف ، أو في كلام عربي فصيح ، وإنما كان يصف ما جاء على خلاف ما ذكر بأنه قليل ، أو ضعيف ، أو بقوله : لُغية .

والمنتجب بهذا الصنيع يقرب من منهج أهل الكوفة، الذين وسعوا مذهبهم ، وقبلوا جميع ما جاء عن العرب ، واستوعبوا كل ما خالف قواعد علماء النحو وأقوال أهل اللغة .

ولهذا فقد كانت له مآخذُ على كثير من العلماء ، تمثلت في إبداء رأيه ، وطرح ما يراه صواباً ، وفي ردوده عليهم ، وكذلك في تعقيباته واستدراكاته على بعض أقوالهم وآرائهم في اللغة ، ورفض الضعيف منها ، كما أن شخصيته العلمية المستقلة- بوصفِهِ أحدَ العلماءِ المتأخرين المجتهدين - قد ظهرت متميزة بقوة طرحه ، مع استصحاب الدليل وإظهار الحجة على ما يذهب إليه من آراء .

وإليك بيان ذلك :

المطلب الأول : مآخذه العلمية :

تمثلت مآخذ المنتجب العلمية في ردوده وتعقيباته واستدراكاته على كثير من علماء اللغة ، والنماذج التالية توضح ذلك بجلاء :

* الخليل :

ذهب الخليل وسيبويه إلى إن (إِيَّا) من (إِيَّاك) اسم ضمير منفصل للمنصوب ، واختلفا في اللواحق التي تتصل به من الكاف والهاء والياء ، نحو (إياك) و (إياه) و (إياي) .

فذهب سيبويه إلى أنها حروف لبيان الخطاب والغيبة والتكلم ، وذهب الخليل إلى أنها أسماء مضمرة أضيف (إيا) إليها[1] .

وقد أخذ المنتجب برأي سيبويه ، ورد على الخليل بقوله : « (إيا) وحده اسم ضمير منفصل للمنصوب ، واللواحق التي تلحقه من الكاف والهاء والياء في قولك : إياك ، وإياه ، وإياي لبيان الخطاب والغيبة والتكلم ، ولا محل لها من الإعراب ، كما لا محل للكاف في (ذلك) ورأيتك ، وليست بأسماء مضمرة ، فامتناع الرفع لأنها ليست من ضمائر المرفوع ، وامتناع النصب لأنه ليس لها ناصب ، وامتناع الجر لأنَّ المضمرات لا تضاف ؛ لأنها معارف ، ولا يفارقها تعريفها ، فلا يجوز إضافتها إلى غيرها ، وهو مذهب صاحب الكتاب ، وعليه المحققون من أهل هذه الصناعة ، وأما ما حكاه الخليل عن بعض العرب : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيَّا الشوابّ ، فليس سبيل مثله أن يعترض على السماع والقياس جميعاً ، ألا ترى أنه لم يسمع منهم إياك وإيا الباطل ، ولا حكي عنهم تأكيد اللواحق التي تلحقه من الكاف والهاء والياء ، فتركهم ما ذكرت دل على شذوذ هذه الحكاية، وأن (إيا) وحده اسم وما بعده حرف يفيد الخطاب تارة، والغيبة أخرى ، والتكلم ثالثة »[2] .

* ابن السكيت :

ذكر المنتجب : أنه يقال : عجوز ، بغير هاء ، ثم نقل قول ابن السكيت : « ولا تقل عجوزة » .

---

(١) ينظر : الكتاب ١ / ٢٧٩ ، و ٢ / ٣٥٦ – ٣٥٨ ، والتبيان ١ / ٧ .

(٢) الفريد ١ / ١٦٧ – ١٦٨ .

إلا أنه استدرك عليه بقوله : « وعن يونس : أنه قال : سمعت عجوزة ، ويقال : شيخ ، والمرأة شيخة »[١] .

*** المازني ، أبو عثمان ، بكر بن محمد (ت : ٢٤٨هـ) :**

رد المنتجب على المازني في أثناء حديثه عن الأصل في اسم الله تعالى (الله)، حيث قال : « وقيل : هو اسم علم موضوع هكذا لله تعالى ، وليس أصله (إِلَاه) ، ولا [لاهِ ، ولا][٢] (وِلاه) ، عن المازني ، وليس بالمتين ؛ لأنه علم، وكل اسم علم لابد أن يكون له أصل نُقِلَ عنه ، أو غُيِّرَ عنه في الأمر العام »[٣] .

*** الفراء :**

رد المنتجب على الفراء في أكثر من موضع ، ففي قول الله تعالى : ﴿ **إِنَّا خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعاً بَصِيراً** ﴾[٤] جاء قول المنتجب : « وعن الفراء : هو على التقديم والتأخير [والتقدير][٥] عنده : فجعلناه سميعاً بصيراً لنبتليه ، وهو من التعسف ؛ لأجل الفاء ؛ لأنها تدل على الترتيب »[٦] .

كما أن المنتجب رد على الفراء عندما ربط ما بين معنى قوله تعالى : ﴿ **أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ** ﴾[٧] وبين معنى الآية السابقة لها ، وهي قوله تعالى : ﴿ **أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَٰوَاتِ وَالأَرْضِ ، وَمَا لَكُم مِن دُونِ اللهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ** ﴾[٨] .

---

(١) الفريد ٢ / ٦٥١ ، وينظر : المشوف المعلم ١ / ٥٢٤ ، والصحاح (عجز) ٨٨٤/٣ .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من المحقق ، وأثبته من النسخة (د) .

(٣) الفريد ١ / ١٥٦ ، وينظر – أيضاً – : ٢٥٥ .

(٤) الإنسان : (٢) .

(٥) زيادة يقتضيها السياق ، وليست في المحقق ، وينظر : معاني القرآن ٣ / ٢١٤ .

(٦) الفريد ٤ / ٥٨٤ .

(٧) البقرة : (١٠٨) .

(٨) البقرة : (١٠٧) .

فقال : « (أم تريدون) (أم) هنا منقطعة بمنزلة قولهم : إنها لإبل أم شاء ، وقوله : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾ ، ولا يجوز أن تكون متصلة ، إذ ليس قبلها ما يعادلها ، كأنه قيل : بل أتريدون ، وقيل : متصلة مردودة على قوله : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ ﴾ على أن يكون معناه : ألم تعلموا ، على تقدير : ألم تعلموا أم علمتم عن الفراء ، وفيه بعد ؛ لأن قوله : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ ﴾ ليس من (أم تريدون) في شيء »[1].

*** أبو عبيدة :**

رد المنتجب على أبي عبيدة في مواضع متفرقة من كتاب (الفريد) ، ومن ذلك ما جاء في قول الله تعالى: ﴿ لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ ﴾[2]، حيث قال المنتجب : « وعن أبي عبيدة : (أمة) اسم ليس ، و (سواء) خبرها، والواو في (ليسوا) كالواو في ﴿أكلوني البراغيث﴾، والألف في ﴿قاما غلاماك﴾ ، وهو سهو ؛ لكونه قد جرى ذكرهم ، ونحو : ﴿ قاما غلاماك ﴾ ، و ﴿أكلوني البراغيث﴾ إنما يكون في ابتداء الكلام من غير جري ذكر »[3] .

*** الأخفش الصغير ، علي بن سليمان (ت : ٣١٥ هـ) :**

عقّب عليه المنتجب عند إعراب قوله تعالى : ﴿ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ ﴾[4] ، فقال : « يجوز ... أن يكون قوله : و(الناس) عطفاً على الجنة ، والتقدير : برب الناس : جنهم وإنسهم ، وجاز تبيين الناس بالجن ؛ لأنهم يتحركون في أمورهم ومراداتهم كالناس ، وأيضاً قد سموا في موضع (رجالا) ، وفي موضع آخر (قوماً) ، وأن يكون بيانا (للناس) الآخر في قوله : ﴿ فِي صُدُورِ النَّاسِ ﴾ ، فيكون في موضع الحال ، أي : في صدور الناس كائنين من الجنة والناس ، وأن يكون بدلاً من قوله : ﴿ مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ ﴾ ، فيكون قوله :

---

(١) الفريد ١ / ٣٥٦ ، كما ينظر : ٤ / ٤٣٢ ، ويراجع : معاني القرآن ١ / ٧١ .

(٢) آل عمران : (١١٣) .

(٣) الفريد ١ / ٦١٧ ، كما ينظر : ٤ / ١٥٢ ، ويراجع : مجاز القرآن ١ / ١٠١ - ١٠٢ .

(٤) الناس : (٦) .

(والناس) عطفاً على (الجنة) ، وأيضاً والتقدير : أعوذ به من شر الوسواس من شر الجنة والناس ، وإن شئت قدرت حذف المضاف ، أي : من شر ذي الوسواس ، وإن شئت لم تقدر على ما ذكر قبيل ، وأن يكون بيانا للذي يوسوس ، فيكون في موضع الحال من المنوي في (يوسوس) ، أي : كائنا من الجنة والناس ، وأن يكون لابتداء الغاية من صلة (يوسوس) أي : صدورهم من جهة الجن ، ومن جهة الناس .

وقال أبو جعفر : سألت علي بن سليمان الأخفش عن قوله – عز وجل – : (والناس) ، فكيف يعطفونه على (الجنة)، وهم لا يوسوسون ؟ فقال إنهم : معطوفون على الوسواس ، والتقدير : قل أعوذ برب الناس من شر الوسواس والناس ، انتهى كلامه .

قلت : رحم الله علي بن سليمان الأخفش ، نظر في معنى وفاتته المعاني والتقديرات المذكورة ، إن قال ذلك معتقداً أنه لا يجوز غيره »[١] .

*** النحاس :**

رد عليه المنتجب عند إعراب قوله تعالى : ﴿ **كُنتُم خَيرَ أُمَّةٍ أُخرِجَت لِلنَّاسِ** ﴾[٢] ، فقد ذهب النحاس إلى أن (كان) زائدة ، والمعنى عنده : أنتم خير أمة ، فقال المنتجب : « وهو سهو منه ؛ لوقوعها في صدر الجملة ، والمزيد لا يقع أولاً ، ولا ينصب شيئاً »[٣] .

وقال – أيضاً – : « وقوله : ﴿ **وَتَخِرُّ الجِبَالُ هَدّاً** ﴾ نصب قوله : (هداً) على المصدر ، وفعله مضمر ، على معنى : وتسقط الجبال ، وتُهدّ هَداً ... ولا يجوز أن يكون فعله هذا الظاهر حملاً على المعنى ؛ لأن الخرور والهدّ بمعنى ، كما زعم بعضهم ؛ لأن الخرور لازم ، والهدّ متعدٍّ »[٤] والزاعم هو النحاس[٥] .

---

(١) الفريد ٤ / ٧٥٥ – ٧٥٦ ، ويراجع : إعراب القرآن ٥ / ٣١٦ .

(٢) آل عمران : (١١٠) .

(٣) الفريد ١ / ٦١٤ ، وينظر – أيضاً – : ٢/ ٤٩٤ ، ويراجع : إعراب القرآن ١ / ٤٠٠ .

(٤) الفريد ٣ / ٤١٩ – ٤٢٠ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن ٣ / ٢٩ ، والجامع لأحكام القرآن ٤١٩٦ .

*** السجستاني ، أبو حاتم ، سهل بن محمد (ت : ٢٥٠ هـ) :**

في قول الله تعالى : ﴿ **وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٌ** ﴾[١] قرئ : (وجنات) بالرفع على الابتداء ، قال المنتجب : « ولا يجوز أن يكون عطفا على (قنوان) ؛ لأن العنب لا يخرج من النخل » ، وذهب أبو حاتم إلى أنه لا يحوز العطف على (قنوان) ؛ لأن الجنات لا تكون من النخيل .

وقد رد المنتجب تقدير هذا المعنى ، فقال : « وليس قول من قال – وهو أبو محمد وأبو حاتم – : لا يجوز عطفها على (قنوان) ؛ لأن الجنات لا تكون من النخيل بمستقيم ؛ لأنه يوهم أن الجنة لا تكون إلا من العنب دون النخيل ، وليس الأمر كذلك ، بل تكون الجنة من العنب على انفراده ، ومن النخل على انفراده ، وتكون منهما معاً ، بشهادة قوله تعالى : ﴿ **أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ** ﴾ »[٢] .

*** الزجاج :**

اعترض المنتجب على بعض أقوال الزجاج في اللغة ، ومن ذلك ما جاء في قول المنتجب : « وقوله : ﴿ **إِنْ سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا** ﴾ ... ﴿ **فَلَا تُصَاحِبْنِي** ﴾ ... وقرئ – أيضاً – : فلا تُصْحِبْنِي ، بضم التاء من أصحبه الشيء إذا جعله له صاحباً ، بمعنى : فلا تُصْحِبْنِي إيّاك ، ولا تجعلني صاحبك ، أو : فلا تُصحبني شيئاً من علمك ، وقد جوز أبو إسحاق أن يكون من أصحب البعير : إذا انقاد بعد صعوبة ، بمعنى : فلا تتابعني في شيء ألتمسه منك ، وفيه ما فيه؛ لأن قولهم: أصحب الدابةُ : إذا انقاد لازم ، وهنا متعدٍّ كما ترى »[٣] .

---

(١) الأنعام : (٩٩) .

(٢) الفريد ٢ / ٢٠٢ ، كما ينظر : ١ / ٥١١ ، و ٣ / ٧٣ ، ٢٧٦ ، و ٤ / ١٣٣ .

(٣) المصدر السابق ٣ / ٣٦٠ ، ويراجع : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٠٣ .

كما عقَّب عليه عندما قال عن قراءة : ﴿ مَا هَٰذَا بِشِرًى ﴾[(١)] : « ليست بشيء ؛ لأن مثل (شِرىً) يكتب بالياء ، وهو في المصحف بالألف ، ولمطابقة (بشر) لملك » ، فقال المنتجب : « قلت : وقرئ : (مَلِك) بكسر اللام ، على أنه مَلِك من ملوك الدنيا ، وهو مطابق في اللفظ والمعنى »[(٢)] .

وكذلك فإنَّ المنتجب نقل قول أبي إسحاق: « وروى بعضهم عن أبي عبيدة: (بعد أمْهٍ) ، بسكون الميم ، وليس بصحيح عنه ؛ لأن مصدر (أمِهَ) : يَأْمَهُ ، فهو أَمَهٌ لا غير » ، ثم عقّب عليه بقوله : « قلت قد ذكر السكونَ فيه غير واحد »[(٣)] .

وممن ذكر السكون فيه ابن القطاع[(٤)] .

* **أبو علي الفارسي :**

رد المنتجب قول أبي علي : « إن الهمزة خففت بأن قلبت ياء محضة في قراءة من قرأ (حامية) بالألف من غير همزة في قوله تعالى : ﴿ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ ﴾[(٥)] ، حيث قال : « وقوله : ﴿ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ ﴾ قرئ : بالهمز من غير ألف وهي فعلة من حمئت البئر : تحمأ : بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر حَمْأً : إذا صارت فيها الحمأة ، وهي الطين الأسود ، وأحمأتها إحماء : ألقيت فيها الحمأة ، وحمأتها : أخرجت منها الحمأة ، والمعنى : في عين ذات حمأة ، وقرئ : (حامية) بالألف من غير همز ، وفيها وجهان : أحدهما : هي فاعلة من حَمِيَتْ تحمى فهي حامية، أي : حارة ، أي : وجدها في رأي العين كذلك ، والثاني : هي

(١) يوسف : (٣١) .

(٢) الفريد ٣ / ٦٠ ، ويراجع : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٠٧ - ١٠٨ .

(٣) الفريد ٣ / ٧٢ كما ينظر : ٦٦٦ ، ويراجع : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١١٣ ، ومجاز القرآن ١ / ٣١٣ .

(٤) ينظر: الأفعال ١ / ٥٠ .

(٥) الكهف : (٨٦) .

فاعلة من الحمأة ، فخففت الهمزة بأن قلبت ياء خالصة لانفتاحها وانكسار ما قبلها ، والقلب في نحو هذا مذهب جميع النحاة .

وأما قول أبي علي – هنا – فيها : فخفف الهمزة على قياس قول أبي الحسن فقلبها ياء محضة ، وإن خففت الهمزة من (فاعلة) على قول الخليل كانت بين بين ، قال سيبويه : وهو قول العرب والخليل – فهو سهو منه ؛ لأن الهمزة إذا كانت مفتوحة مكسوراً ما قبلها أو مضموماً نحو : [مِئَر][1] و(جُؤَن) وأريد تخفيفها ليس فيها إلا أن تقلب ياء محضة في حال الكسر ، وواواً خالصة في حال الضم ، ولا يجوز فيها بين بين ، وذاك أن الهمزة المفتوحة إذا جعلتها بين بين قربتها من الألف ، والألف لا تقع بعد الضمة والكسرة بوجه ، فكذلك لا يقع بعدهما ما يقارب الألف ، كما أن الألف لما لم يمكن الابتداء به لم يمكن جعل الهمزة بين بين في الابتداء ، وإذا امتنع كونها بين بين فليس إلا القلب ، فاعرفه .

فإن قلت : ولعل أبا علي أراد بقوله : وإن خففت الهمزة من (فاعلة) نحو : قايمة وبايعة ، قلت : لا يصح ما ذهبت إليه لأمرين – : أحدهما – : أن الكلام في حامية لا في غيرها ، وفيها تكلم لا في نحو : قائم وقائمة ، والثانية : أن أبا الحسن يوافق الخليل وصاحب الكتاب – رحمة الله عليهم – في الجعل بين بين في هذا الضرب ، لا أعرف في ذلك خلافاً بينهم ، وإذا تقرر هذا ثبت أنه سهو منه ، ومن الذي لا يسهو ؟! فسبحان الذي لا يسهو »[2] .

كما عقّب المنتجب على أبي علي في توجيه قراءة (بَيْئِس) في قوله تعالى : ﴿ بِعَذَابٍ بَئِيسٍ ﴾[3] ، فقال : « قوله تعالى : ﴿ بِعَذَابٍ بَئِيسٍ ﴾ فيه وجوه من القراءات : ... والخامس : (بَيْئِس) ... وهو شاذ ؛ لأن هذا البناء وهو (فَيْعِل) بناء اختص به المعتل ، نحو : (سيّد) و (ليّن) ، قال أبو علي : وينبغي أن يُحْمَل (بَيْئِس) على الوهم ممن رواه ؛ لأن (فَيْعِلا) بناء اختص به ما كان عينه ياءً أو واواً ، انتهى كلامه .

---

(١) في المحقق : « بِئْر » ، ولا يتناسب مع ما مثّل به المنتجب ، وما أثبته من النسخة (د) .

(٢) الفريد ٣ / ٣٦٦ – ٣٦٧ ، وينظر : الكتاب ٣ / ٥٤٢ .

(٣) الأعراف : (١٦٥) .

قلت : ولقارئها أن يقول : إنما جاء (فَيْعِل) في الهمزة لمشابهتها حروف العلة ، لما يلحقها من التغيير ، ولذلك ألحقها بعض النحويين بحروف العلة »[١] .

وكذلك فإن المنتجب استدرك عليه في الاحتجاج لقراءة ﴿ نُجِّيْ ﴾ بنون واحدة وتشديد الجيم وإسكان الياء ، في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُنجِي ﴾[٢] فقال : « وقوله : ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُنْجِي ﴾ ... وقرئ : (نُجِّي) ... قال أبو علي : أخفى القارئ النون عند الجيم ، فالتبس على السامع ، فظن أنه مدغم ، وهذا أيضاً فيه ما فيه ؛ لأن الإخفاء عارٍ من التشديد ، والقراءة مروية بالتشديد ، وهب أنه خفي على الواحد ، فكيف يخفى على الجميع ؟! »[٣] .

*** الرماني :**

عقَّب المنتجب على الرماني عند إعراب قوله تعالى : ﴿ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ ﴾[٤] ، فقال : « وقرئ : (ولْتصغى) بإسكانها تخفيفاً ، كما تسكن لام الأمر لذلك ، وأصلها الكسر ، بشهادة قوله سبحانه : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ ، غير أن إسكان لام كي قليل في الاستعمال ... وقيل : من أسكن فهي لام أمر ، وهو بمعنى التهدُّد والوعيد ، وأنكر الرماني ذلك ، وقال : هو غلط ، إذْ لو كان كما زعم : أنها لام الأمر لكان (ولتصغَ إليه) بحذف الألف . قلت : وقد يجوز أن تكون اللام لام الأمر ، وتكون الألف ناشئة عن إشباع الفتحة ، كالتي في قوله تعالى : ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴾ على أحد الأوجه »[٥] .

---

(١) الفريد ٢ / ٣٧٧ .

(٢) الأنبياء : (٨٨) .

(٣) الفريد ٣ / ٤٩٩ – ٥٠٠ ، وينظر : ٣ / ٦٩٠ ، ٧٣٩ ، و ٤ / ٥٦١ .

(٤) الأنعام : (١١٣) .

(٥) الفريد ٢ / ٢١٧ ، وينظر : ١ / ٥٦٢ .

*** ابن جني :**

رد المنتجب على كثير من أقوال ابن جني في اللغة واستدرك عليه ، ومن ذلك ما يلي :

قال المنتجب في قوله تعالى : ﴿ **يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ** ﴾[١] : « وقرئ : (يَثْنَؤُنَّ) بالياء والنون مفتوحتين بينهما ثاء ساكنة ، وبعد النون همزة مضمومة ، بعدها نون مفتوحة مشددة ، ونصب الصدور .

قال أبو الفتح : وأما (يَثْنَؤُنَّ صدورهم) بالنصب وبالهمزة المضمومة فَوُهِمَ من حاكيه ، أو من قارئه ؛ لأنه لا يقال : ثَنَأْتُ كذا بمعنى : ثنيته .

قلت : يحتمل أن يكون من (ثنيت) ، إلا أنه لما دخلت النون المشددة للتأكيد ، وحذفت نون الإعراب للبناء ، وحركت الواو بالضم ؛ لسكونها وسكون أول النون المشددة همزت الواو ؛ لانضمامها ، وإن كانت حركتها عارضة ، إجراء للحركة العارضة مجرى الحركة الأصلية ، كما أجريت الألف المزيدة في النسب مجرى الأصلية في القلب ، فقيل : دنيويّ ، كما قيل : مَرْمويّ ، وأجريت الأصلية مُجْرَىٰ المزيدة في الحذف ، فقيل : مُوسِيٌّ ، كما قيل : دُنْيِيٌّ ، وحُبْلِيٌّ ، فاعرفه ، فإن فيه أدنى غموض »[٢] .

وقال – أيضاً – : « وقرئ : (فضحَكت) بفتح الحاء ، وأنكر أبو الفتح ذلك ، وقال : ليس في اللغة (ضَحَكت) ، وإنما هو (ضحِكت) ، أي : حاضت » .

قلت : ولعلهُ لغية لم تبلغ أبا الفتح ؛ لأن قارئه محمد بن زياد الأعرابي ، وهو [مشهور][٣] »[٤] .

---

(١) هود : (٥) .

(٢) الفريد ٢ / ٦٠٤ – ٦٠٥ ، وينظر : المحتسب ١ / ٣٢٠ .

(٣) في المحقق : (هو) ، والمثبت من النسخة (د) .

(٤) الفريد ٢ / ٦٤٧ ، كما ينظر في ردود المنتجب وتعقيباته على ابن جني ١ / ٣٨٦ – ٣٨٧ ، و ٢ / ٣٦٥ ، و ٣ / ٧٩ – ٨٠ ، ٥١٠ – ٥١١ ، ٦٢٨ – ٦٢٩ ، و ٤ / ١٣ ، ٢٤٠ .

* الجوهري :

رد المنتجب على الجوهري لإزالة ما يوهم أن (أَكَبَّ) مطاوع (كَبَّ) ، فقال : « وقوله : ﴿ أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ ﴾ ...

قال الجوهري : كبّه لوجهه ، أي : صرعه ، فأكب هو على وجهه ، وهذا من النوادر أن يقال : أَفعَلتُ أنا وفَعَلتُ غيري ، انتهى كلامه . يعني : أن كَبَّ متعدٍّ ، فإذا دخلت عليه الهمزة لم يتعد ، نحو : أكب زيد على وجهه ، وهذا يوهم أن أكب مطاوع كبّ ، وليس الأمر كما زعم ، وإنما أكب من باب أفعل الشيء ، إذا صار ذا أمر من الأمور التي دخل عليها الفعل ، نحو : أجرب الرجل : إذا صار ذا جرب ، وأراب : إذا صار ذا ريبة ، وألام : إذا فعل ما يُلامُ عليه ، كأنه صار ذا ملامة ، وكذا كبّ معناه : دخل في الكبِّ ، وصار ذا كب ، وإنما مطاوعه انكب لا أكب فاعرفه ، فإنه موضع »[١] .

* القيسي ، أبو محمد ، مكي بن أبي طالب (ت : ٤٣٧هـ) :

ذهب مكي والعكبري إلى أن (إلاّ) في قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ ﴾[٢] دخلت ؛ لأن في الإباء معنى النفي من حيث هو منع[٣] ، وقد رد عليهما المنتجب ، فقال : « وقوله : ﴿ ويأبى الله إلا أن يتم نوره ﴾ دخلت (إلا) مع يأبى وهو إيجاب لوجهين : إما لحمله على المعنى ، إذ كان المعنى : ويأبى الله كل شيء إلا إتمام نوره ، أو لإجرائهم (أبى) مجرى لم يرد ، ولهذا قوبل : ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا ﴾ بقوله: ﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ ﴾ ، وأُوقِعَ مَوقعَ « وَلَا يُرِيدُ اللهُ إِلاّ أَنْ يُتِمَّ نُورَه » .

وليس قول من قال : دخلت (إلاّ) لأن في الإباء معنى النفي من حيث هو منع ، وأنشد :

---

(١) الفريد ٤ / ٤٩٨ – ٤٩٩ ، ويراجع : الصحاح (كبب) ١ / ٢٠٧ – ٢٠٨ .

(٢) التوبة : (٣٢) .

(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٦١ ، والتبيان ٢ / ٦٤١ .

فَهَل لِيَ أُمٌّ غَيرُهَا إن تَرَكتُهَا أَبَى اللهُ إلاَّ أَن أَكُونَ لَهَا ابنَا

بمستقيم ، إذ لو كان الأمر كما زعم لأجيز : كرهت أو أبغضت إلا زيداً ، فلما لم يجيزوا هذا دل ذلك على سداد ما ذَكَرتُ وفساد ما ذُكِرَ ، فاعرفه »[١] .

كما رد عليه وعلى الزمخشري والرماني عند إعراب قوله تعالى : ﴿ **وَمَا عَمِلَت مِن سُوءٍ تَوَدُّ لَو أَنَّ بَينَهَا وَبَينَهُ أَمَدًا بَعِيدًا** ﴾[٢] ، حيث ذهب مكي إلى أن (ما) يجوز أن تكون شرطية ، بشرط جزم (تود) وأنكر الزمخشري والرماني ذلك ، وقد رد عليهم المنتجب ، فقال : « قوله تعالى : ﴿ **وَمَا عَمِلَت مِن سُوءٍ** ﴾ ، يجوز لك فيها ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تجعلها موصولة ... والثاني : أن تجعلها مستأنفة في موضع رفع بالابتداء ... والثالث : أن تجعلها شرطية ... فإن قلت : لو كانت شرطية ، كما زعمت لكان (تودِّ) مفتوحاً أو مكسوراً على الجواب ، وارتفاعه يدل على بطلان ما ذكرت ، قلت : أجل الأمر كما زعمت لو كان الشرط مضارعاً ، والشرط - هنا - ماض كما ترى ، وإذا كان الشرط ماضياً والجواب مضارعاً كقولك : إن أتيتني أكرمك ، جاز لك فيه الرفع والجزم ، أما الرفع فلأجل أن الجزاء تابع للشرط ، فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضياً حمل الجواب عليه ، فلم يجزم ، وترك على أول أحواله ، وهو الرفع ، فهو مرفوع في اللفظ مجزوم في المعنى . قال زهير :

وَإِن أَتَاهُ خَلِيلٌ يَومَ مَسأَلَةٍ يَقُولُ لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ

فرفع(يقول) كما ترى . وأما الجزم فعلى الظاهر لأجل أن الأصل أن تجزم ، وإنما لم تجزم الشرط لامتناع الجزم في الماضي ، وأنكر الزمخشري والرماني أن تكون (ما) هنا شرطية لارتفاع (تود) ، وأجازه أبو محمد بشرط جزم تود وهو سهو منهم لما ذكرت ، وهو من باب اعكس تصب »[٣] .

---

(١) الفريد ٢ / ٤٦٢ - ٤٦٣ .

(٢) آل عمران : (٣٠) .

(٣) الفريد ١ / ٥٦١ - ٥٦٢ ، وينظر - أيضاً - : ٣ / ٥٠٩ ، و ٤ / ٤٩٧ .

*** الزمخشري :**

ناقش المنتجب كثيراً من أقوال الزمخشري ، ورد عليه بعض أقواله في اللغة ، ومن ذلك قوله : « قوله – عز وجل – : ﴿ **فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ** ﴾ فيه وجهان : أحدهما : – وهو الوجه ، وعليه الجُلُّ – أنه بمعنى : أعظمنه ... والهاء ليوسف عليه السلام ، والثاني : أنه بمعنى : حِضْنَ ... والهاء على هذا إما للمصدر ، وهو الإكبار ، والفعل يدل على مصدره ، كأنه قيل : أكبرنَ إكباراً ، فأكد الفعل ، والأصل : أكبرنَ أكبرنَ ، ثم جُعِل المصدر عوضاً عن الفعل الثاني ... وإما ليوسف ... وقال الزمخشري : الهاء للسكت ، وليس بشيء ؛ لأن هاء السكت لا تكون متحركة موصولة ، وإنما هي من صفات الضمائر في الأمر العام »[1] .

وقوله – أيضاً – في قوله تعالى : ﴿ **وَإِن يُقَاتِلُوكُم يُوَلُّوكُم الأَدبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُون** ﴾[2] : « (يولوكم) جواب الشرط ، ثم قال منصرفاً عن حكم الجزاء إلى حكم الإخبار مستأنفاً : ﴿ **ثُمَّ لَا يُنصَرُون** ﴾ ، على معنى أن نفي النصر وعدٌ مطلق منه تعالى قاتلوا أو لم يقاتلوا ، ولو حمل على العطف ليجري على شكل الأول في الجزاء لكان نفي النصر مقيداً بمقاتليهم كتولية الأدبار ، فاعرف الفرقان بينهما من جهة المعنى ، وهو مع ذلك عطف جملة على جملة كأنه قيل : أخبركم أنهم إن يقاتلوكم يجعلوا ظهورهم تليكم ، وهو كناية عن الهزيمة ، ثم أخبركم أنهم لا ينصرون ، وعن بعضهم : إنما عُدِلَ وصُرِفَ عن حكم الشرط ؛ لأن جواب الشرط يقع عقيب المشروط، والمعطوف على الجواب كالجواب، و(ثم) للتراخي ، ويدل على ضعف هذا القول قوله تعالى : ﴿ **وَإِن تَتَوَلَّوا يَستَبدِل قَوماً غَيرَكُم ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمثَالَكُم** ﴾ ، قيل : وإنما معنى التراخي في (ثم) هنا في المرتبة ؛ لأن الإخبار بتسليط الخذلان عليهم أعظم من الإخبار بتوليتهم الأدبار »[3] .

---

(١) الفريد ٣ / ٥٥ – ٥٦ ، ويراجع : الكشاف ٢ / ٣١٧ .

(٢) آل عمران : (١١١) .

(٣) الفريد ١ / ٦١٥ ، كما ينظر : ٤ / ٥٦١ ، ٥٨٧ .

وقول المنتجب : « وعن بعضهم » يقصد به الزمخشري ؛ لأن هذا هو قوله في الكشاف[١] .

*** العكبري ، أبو البقاء ، عبد الله بن الحسين (ت : ٦١٦ هـ) :**

رد المنتجب على العكبري دون أن يصرح باسمه ، ومن ذلك قوله : « وقوله: ﴿ **أَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي** ﴾ الجمهور على ضم الهاء مع الشين معجمة ، على معنى: أَخبِطُ بها الورق على رؤوس غنمي لتأكله ، يقال : هَشَّ الورقَ يَهُشُّه هشًّا : إذا خبطه بعصاه ليتحاتّ ... وقرئ : (أهِشُّ) بكسر الهاء والشين معجمة بحالها ، وقيل : هما لغتان بمعنى ، جيء به على فَعَلَ : يفعِل ... بمعنى : أَهُشُّ بضمها .

وليس قول من قال : معناه : أكَسِّر بها على غنمي عاديتها – من قولك : هششت الخبزَ : إذا كسرته بعد يبس – بمستقيم ؛ لأنه لا يقال : هَشَشْت الخبزَ، إنما يقال : هَشَّ الخبزُ يَهِشُّ هشًّا : إذا كان يتكسر لهشاشته ، ولم يذكر أحدٌ من أهل اللغة – فيما اطلعت عليه – تعدية الهش ، فاعرفه »[٢] .

والقائل : إن « معناه : أكسِّر بها على غنمي عاديتها ، من قولك هششتُ الخبزَ : إذا تكسر بعد يبس » هو العكبري[٣] .

كما رد عليه في قوله : « وقوله : ﴿ **أَيَحْسَبُ الإِنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى** ﴾ ... (سدى) ... ألفه منقلبة عن ياء ، ولذلك أماله أصحاب الإمالة في الوقف ، لا عن واو كما زعم بعضهم ، وكفاك دليلاً إمالة القراء لها في حال الوقف ، والرسم ؛ لأن فيه بالياء ، ومعناه : مهملاً ، لا يُؤمر ولا يُنهى ، عن ابن عباس وغيره ، يقال : أسديت الشيء : إذا ترك مُسدًى ، أي : مهملاً »[٤] .

---

(١) ينظر : الكشاف ١ / ٤٥٥ .

(٢) الفريد ٣ / ٤٣٢ .

(٣) ينظر : التبيان ٢ / ٨٨٨ .

(٤) الفريد ٤ / ٥٧٩ ، وينظر – أيضاً – : ٥٣٦ – ٥٣٧ ، ويراجع : التبيان ٢ / ١٢٤٢ .

والزاعم أن ألف (سُدًى) منقلبة عن واو هو العكبري(١) .

وهناك ردود أخرى على بعض العلماء لكن المنتجب لم يذكر أسماءهم ، وإنما جاءت عباراته بشأنها مبهمة على جهة العموم ، ومن ذلك :

قوله : « ﴿ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾ ، إبليس ... لا ينصرف للعجمة والتعريف ، عن الزجاج وغيره ، وقيل : هو عربي ، واشتقاقه من (الإبلاس)، وهو اليأس [من رحمة الله](٢) ولم ينصرف للتعريف ؛ ولكونه لا نظير له في الأسماء ، فشابه الأعجمي ، فلذلك لا ينصرف ، وهو سهو ؛ لأن مثال (إفْعِيل) كثير في كلام القوم ، نحو : (إصليت) في صفة السيف ، و (إجفيل) : في صفة الجبان ، و (إحريض) : اسم لصبغ أحمر »(٣) .

وقوله: « ﴿ أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا۟ عَهْداً ﴾ الواو للعطف عند صاحب الكتاب ، والمعطوف عليه محذوف تقديره : أكفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا ، والهمزة قبلها للاستفهام ، دخلت للتوبيخ والإنكار ، وقال أبو الحسن : الواو مزيدة . وقيل : هي (أو) التي لأحد الشيئين حركت بالفتح ، وليس بشيء ، إذ لا وجه لحركتها »(٤) .

وقوله – أيضاً – : « وقوله : ﴿ فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً ﴾ أي : فاجعل لهم طريقاً في البحر بالعصا ، من قولهم : ضرب له في ماله سهماً ، أي : جعل له في ماله سهماً ... والجمهور على فتح الباء في قوله (يَبَساً) ، وفيه وجهان – : هو المكان . يكون رطباً ثم يَبِس ، ذكره الجوهري ، والثاني : هو مصدر قولك : يَبِسَ الشيءُ : ييبس يُبْساً ويَبَساً ، وهو قول الجمهور ، ونظيرها: العُدْم والعَدَم ، والرُّشْد والرَّشَد ، ومن ثم وصف به المؤنث ، فقيل : شاتنا يَبَسٌ:

(١) ينظر : التبيان ٢ / ١٢٥٦ .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من المحقق ، وأثبته من النسخة (د) .

(٣) الفريد ١ / ٢٧٢ – ٢٧٣ ، وينظر – أيضاً – ٣ / ٤٠٥ ، ٥٢٤ .

(٤) المصدر السابق ١ / ٣٤٦ .

إذا لم يكن بها لبن ، ويَبْسٌ أيضاً بالتسكين ، حكاهما أبو عبيدة ، أي : طريقاً يابساً ، أو ذات يَبَس . ولك أن تجعُلَهُ عين اليُبسِ وذاته مبالغة، وقرئ : (يَبْساً) بسكون الباء ، وذلك يحتمل ثلاثة أوجه . أن يكون صفة على فَعْل ، يقال : حطب يَبْس ، قال ثعلب : كأنه خِلْقَةٌ ، وأن يكون جمع يابس ، كراكب وركب ، وأن يكون مصدراً بمعنى اليُبسِ واليَبَس ، ذكره أبو إسحاق ، قال : يقال : يبِسَ الشيء : يَيْبَسُ ويَيْبِسُ يَبَساً ويُبْساً ويَبْساً ثلاث لغات في المصدر ، انتهى كلامه ، ولا يجوز أن يكون مخففاً عن اليَبَس كما زعم بعضهم ؛ لأن ما كان على فَعَل لا يخفف في حال السعة والاختيار لخفة الفتح ، وإنما يكون ذلك في أختيه ، فاعرفه »[1] .

وكذلك قوله : « وقوله : ﴿ أَنِ امشُوا ﴾ (أن) هنا مفسرة بمعنى : (أي) ؛ لأن انطلاقهم في ضمنه معنى القول ، وقد جوز أن يراد بالانطلاق : الاندفاع في القول ، أي : قالوا امشوا ، أي : أُكثروا واجتمعوا من قولهم : مَشَت المَرأةُ : تَمشِي مُشَاءً - ممدوداً - إذا كَثُرُ نسلُها ، وأنكر ذلك بعض أهل اللغة ، وقالوا : لو كان كذلك لكان (امشوا) بالقطع ؛ لأنه من المشي ، وليس بشيء ؛ لأن أَمشَىٰ ومَشَىٰ في هذا المعنى لغتان فاشيتان وأنشد :

وَالشَّاةُ لَا تَمشِي مَعَ الهَمَلَّع

أي : لا تمشي مع الذئب ، ومنه ناقة ماشية : إذا كانت كثيرة الأولاد ، ولم يقولوا ممشية ، وقد جوز أبو إسحاق : أن يكون المعنى : وانطلق الملأ منهم بأن امشوا ، أي : بهذا القول »[2] .

وقوله : « وقوله : ﴿ وُجُوهٌ يَومَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَة ﴾ و (ناضرة) صفة للوجوه ، والناضرة الأولى من نضرة النعيم ، وهو الإشراق ، يقال : نضر وجهه : ينضُرُ نَضْرة ونَضَارة : إذا أشرق ، وأضاء ، فهو ناضر ، والثانية من نظر

---

(١) الفريد ٣ / ٤٥١ - ٤٥٢ ، وينظر - أيضاً : ٥٨٣ - ٥٨٤ .

(٢) المصدر السابق ٤ / ١٥٤ - ١٥٥ .

العين ، و(إلى) من صلتها ، أي : تنظر إلى ربها خاصة نظر رؤية وعيان ، لا تنظر إلى غيره ، ولهذا المعنى وهو الاختصاص قدم معمولها وهو (إِلَى رَبِّهَا) ، كما تقدم الخبر لذلك في نحو قوله – جل ذكره –: ﴿ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ ﴾ و ﴿ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ ﴾ .

وليس قول مَنْ قال : إن (ناظرة) بمعنى منتظرة بمستقيم ؛ لأن نَظَرَهُ إذا كانه بمعنى الانتظار لا يدخل عليها حرف الغاية ، يقال : نظرت فلاناً ، أي انتظرته ، ولا يقال : نظرت إليه ، وقول مَنْ قال وهو بعض غلاة المعتزلة : إن (إِلَّى) هنا اسم بمعنى النعمة ، وهو واحدُ الآلاءِ ، أي : منتظرة نعمة ربها ليس بمستقيم أيضاً ؛ لأن الله تعالى أخبر عن الوجوه أنها ناعمة ، فدخل النعيم بها وظهرت أماراته عليها ، فكيف تنظر ما أخبر الله – جل ذكره – أنه حالٌّ فيها ، إنما ينظر إلى الشيء الذي هو غير موجود ، والوجه هو الأول وعليه الجمهور وهو أن المراد رؤية الله – جل ذكره – ومن اعتقد غير هذا فهو مبتدع زنديق »[1] .

المطلب الثاني : آراؤه :

يُعَد المنتجب الهمذاني أحد علماء اللغة البارزين ، فقد كان صاحب اختيار وترجيح كما تقدم ، وكان كذلك صاحب رأي واجتهاد في كثير من القضايا اللغوية ، كما سيتضح بعد قليل .

فعندما كان يرى أن الأمر يستدعي إبداء رأيه وعرض اجتهاده لم يجد بداً من ذلك ، فكان يَتَحَيَّنُ كلَّ مناسبة يمكنه معها طرحُ رأيه بوضوح ، فيطرحُهُ ، ثم يفسر سبب استقلاله برأيه ، وتفرده باجتهاده ، بعد أن يكون قد استوعب ما قيل في هذه القضية أو تلك .

وهو بهذا الأمر يخالف بعض أئمة اللغة ، أو جمهور العلماء فيما يذهبون

---

(١) الفريد ٤ / ٥٧٦ – ٥٧٧ .

إليه، وكان متى ما وجد مندوحة لذلك من استعمالات العرب ، أو من أقوال أهل الأثر في التفسير أو الحديث ، أو مما يذهب إليه أصحاب المعاني وعلماء البيان أفاد منها ، وجعلها حجة على ما سواها من أقوال اللغويين وقواعد النحويين .

والأمثلة التالية توضح ذلك :

*** (أنْ) الناصبة للأفعال لا تقع بعد العلم واليقين :**

ذهب المنتجب إلى أن الظّنّ في قوله تعالى : ﴿ **تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ** ﴾[1] على بابه ، لا بمعنى العلم واليقين ، كما يرى الجمهور .

واستدل على ذلك بوقوع (أنْ) بعده ، و(أنْ) الناصبة للأفعال لا تقع بعد العلم واليقين .

حيث قال : « وقوله : ﴿ **تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ** ﴾ ... والظن هنا على بابه ، أي : تخال وتتوقع أن يُفعل بها فعل في شدته وفظاعته داهية ، والفاقرة : اسم للداهية ، سميت بذلك ؛ لأنها تَقصِمُ فُقَار الظهر ، أي : تكسره ، لا بمعنى العلم واليقين ، كما زعم الجمهور ، لوقوع (أنْ) الناصبة بعده ، و (أنْ) الناصبة لا تقع بعد العلم ، وإنما تقع بعده (أنّ) المشددة ، وذلك أن العلم من مواضع التقرير والتحقيق ، والظن ونحوه من الرجاء والطمع من مواضع الشك ، و (أنّ) المشددة تفيد التوكيد ، والمخففة الناصبة لا تفيده ، وإن كان كذلك وجب أن تقرن المشددة بما كان تقريراً ، والمخففة الناصبة بما كان شكاً ، فيقال : علمت أنك تقوم ، وأظن أن يخرج زيد ، وأطمع أن تعطيني ، ولو قلت : علمت أن يخرج زيداً ، وأظن أن زيداً يخرج ، كان قلباً للعبارة ، من حيث يقرن ما هو علم التوكيد بما لا تقرير فيه ، وما هو عار من التوكيد بما هو تقرير ، فإن قيل : أرجو أنك تعطيني ، فلأجل الدلالة على قوة الرجاء ، وعلى هذا يقال : أخشى

---

(١) القيامة (٢٥) .

أنه يفعل : إذا حققت الخشية ، فاعرفه ، فإنه من كلام المحققين من أصحابنا ، وكفاك دليلاً : قوله - جل ذكره - ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾ ، و﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ ، ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴾ ، فاعرفه فإنه موضع ، وما علمت أن أحداً ذكره وأوضحه فيما اطلعت عليه »[١] .

وفي قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾[٢] يقول المنتجب : « وقوله : ﴿ أَلَّا يَرْجِعُ ﴾ الجمهور على رفع قوله : (يرجع) ، على أن (أنْ) هي المخففة من الثقيلة الناصبة للأسماء ، واسمها مضمر ، و (لا) كالعوض منه ، أي : أفلا يرون أن العجل لا يرد لهم جواباً إذا كلموه ؟! بشهادة قوله : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ ﴾ وقرئ : بالنصب ، على أنها الناصبة للأفعال ، والرؤية على هذه القراءة من رؤية العين لا من رؤية القلب ؛ لأن تلك بمعنى العلم ، والعلم لا يقع بعده ، (أنْ) الناصبة للأفعال ، لو قلت : علمت أن يقوم زيد ، لم يجز ، وأما قول أبي إسحاق : ﴿ تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾ : توقن ، وتابعه على هذا جمهور المفسرين فهو سهو منه ، وغلط منهم ، لما ذكرت آنفاً ، أن (أنْ) الناصبة لا تقع بعد العلم واليقين ، وإنما المعنى : تتوقعه أن يفعل، فاعرفه ، فإنه موضع »[٣] .

*** الواو في (والمُصَّدِّقَاتِ) مِن قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً ﴾[٤] بمعنى (مع) لا للعطف :**

خالف المنتجب جمهور المعربين، الذين قالوا: إنَّ (الواو) في (والمصدقات) للعطف، وذهب إلى أنها بمعنى (مع) ، فقال : « ﴿ وَأَقْرَضُوا ﴾ فيه وجهان -

---

(١) الفريد ٤ / ٥٧٧ .

(٢) طه : (٨٩) .

(٣) الفريد ٣ / ٤٥٧ ، ويراجع : ٤ / ٤٣٧ .

(٤) الحديد : (١٨) .

أحدهما : عطف على معنى الفعل في المتصدقين ؛ لأن المصدقين بمعنى (الذين) تصدقوا ، فكأنه قيل : إن الذين تصدقوا وأقرضوا ؛ لأن الألف واللام في الكلمة بمعنى (الذين) ، واسم الفاعل بمعنى الفعل ، والواو في قوله : (والمصدقات) بمعنى (مع) ، ولا يكون للعطف كما زعم الجمهور من المعربين ؛ لأن عطف الصلة على الصلة أعني :(**تصدقوا وأقرضوا**)لا يجوز بعد العطف على الموصول؛ لأنه يكون مانعاً وفاصلاً بين الصلة والموصول، وإذا كان بمعنى (مع) كان متعلقاً بقوله : (تصدقوا) فيكون التقدير : إن الذين تصدقوا مع المتصدقات ، فيكون (المتصدقات) من إتمام الصلة ، التي هي تصدقوا ، فيكون (وأقرضوا) عطفاً عليه بعد تمامه من غير مانع ولا فاصل ، فاعرفه فإنه موضع .

والثاني : اعتراض بين اسم (إنّ) وخبرها ، وهو (يضاعف لهم) ، وجاز الاعتراض ؛ لأنه يؤكد الأول ، والتقدير : إن المصدقين والمصدقات وقد أقرضوا لله قرضاً حسناً يضاعف لهم ، فيكون ﴿ **الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ** ﴾ اسم (إنّ) ، و ﴿ **يُضَاعَفُ لَهُمْ** ﴾ خبره ، وعلى الأول يكون ﴿ **الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً** ﴾ جميعاً اسم (إن) و ﴿ **يُضَاعَفُ لَهُمْ** ﴾ خبره ، فاعرفه ، فإنه بيان شاف »[1] .

*** حذف الهمزة من (إلياس) في قراءة:﴿ وإنَّ الْيَاسَ ﴾[2] للتخفيف :**

يرى المنتجب أن حذف الهمزة من (إلياس) في قراءة مَنْ قرأ : ﴿ **وإنَّ الْيَاسَ** ﴾ جاء للتخفيف ، فقال : « وقوله : (وإن إِلْياس) الجمهور على كسر الهمزة وإثباتها في الدرج وهو الوجه ؛ لأن الهمزة فيه أصل وهي مكسورة ، وليست التي تصحب حرف التعريف ، بدليل قوله : ﴿ **سَلَامٌ عَلَى إِلْيَاسِين** ﴾ ، وأصله : إلياسيِّين ، فحذف ياء النسب ، وكسر الهمزة وقطعها يدل على أنها ليست بالتي تصطحب حرف التعريف ، ثم إن إلياس اسم عبراني، وليس بعربي،

(١) الفريد ٤ / ٤٣٣ .

(٢) الصافات : (١٢٣) .

ولم يكن إلياس هذا من العرب ، وإنما هو من بني إسرائيل على ما نقل ، وقرئ : على لفظ الوصل ، وفيه وجهان : أحدهما : وهو الوجه عندي أن تكون الهمزة حذفت تخفيفاً كما حذفت في قوله تعالى : في قراءة من قرأ : ﴿ إِنَّهَا لَحْدَى الْكُبَرِ ﴾ بطرح الهمزة من (إحدى) ، وهو ابن محيصن : وقوله :

إِنْ لَمْ أُقَاتِلْ فَالْبِسُونِي بُرْقُعاً

والثاني : أن اسمه ياسٌ ثم لحقه لام التعريف »[1] .

* الضمير في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَحَسْرَةٌ ﴾[2] للرسول ﷺ :

عدد المنتجب أقوال العلماء فيما يعود عليه الضمير في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَحَسْرَةٌ ﴾ ، ثم ذكر رأيه ، فقال : « وقوله : ﴿ وَإِنَّهُ لَحَسْرَةٌ ﴾ اختلف في الضمير فقيل : للقرآن ، وقيل : للتكذيب ، وقيل : ليوم القيامة . وقيل : للإهمال ، أي: وإن إهمالهم إياه ندامة لهم يوم القيامة . قلت : ويجوز أن يكون للرسول ﷺ »[3] .

* الاستثناء في ﴿ إِلَّا آلَ لُوطٍ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَىٰ قَوْمٍ مُجْرِمِينَ ، إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[4] متصل :

ذهب المنتجب إلى أن الاستثناء في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا آلَ لُوطٍ ﴾ متصل ، مخالفاً بذلك رأي الجمهور ، الذين جعلوه استثناءً منقطعاً ، فقال : « وقوله : ﴿ إِلَّا آلَ لُوطٍ ﴾ نصب على الاستثناء ، والاستثناء منقطع ؛ لأن القوم موصوفون بالإجرام ، وأهله لم يكونوا مجرمين ، وهذا قول الجمهور ، والوجه عندي أن يكون متصلاً ؛ لأن آله من قومه ، وإن اختلفت أفعالهم ، كما أن

---

(١) الفريد ٤ / ١٣٩ - ١٤٠ ، ويراجع : الاشتقاق ، لابن دريد : ٣٠ .

(٢) الحاقة : (٥٠) .

(٣) الفريد ٤ / ٥٢٣ .

(٤) الحجر : (٥٨ ، ٥٩) .

امرأته من أهله ، وإن كانت كافرة ، والاستثناء في قوله : ﴿ إِلَّا امْرَأَتَهُ ﴾ صحيح متصل عند أبي إسحاق ، فيا ليت شعري ما الفرق بينهما ؟! »[١] .

*** العلم في قراءة : (إلاّ ليُعلَم) من قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ ﴾[٢] على بابه ، لا بمعنى العرفان :**

يقول المنتجب : « الجمهور على البناء للفاعل في قوله : (لنَعلم) وقرئ : (إلا ليُعلم) بالياء النقط من تحته مضموماً على البناء للمفعول . قال أبو الفتح : ينبغي أن يكون العلم -هنا- بمعنى العرفان ، كقوله : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ ﴾ ، أي عرفتم ، وتكون (من) بمعنى الذي ، أي : ليُعرَف الذي يتبعُ الرسولَ . ولا تكون (من) ها هنا استفهاماً ، لئلا يكون الكلام جملة ، والجمل لا تقوم مقام الفاعل انتهى كلامه .

قلت : قوله هذا يُجوِّزُ أن تكون (من) استفهامية في قراءة الجمهور ، والله تعالى أعلم بكتابه . والعلم عندي على هذه القراءة على بابه لا بمعنى العرفان »[٣].

*** الفتحة على الياء في قراءة: (وَإِنْ أَدْرِيَ) من قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾[٤] تدل على الألف المحذوفة :**

قال المنتجب : « وقوله : ﴿ إِنْ أَدْرِي ﴾ (إنْ) -هنا- بمعنى (ما) ، والجمهور على إسكان ياء (أدريْ) ، وهو الأصل ؛ لأنها لام الفعل عار عن النصب .

---

(١) الفريد ٣ / ٢٠٤ .

(٢) البقرة : (١٤٣) .

(٣) الفريد ١ / ٣٨٦ - ٣٨٧ ، ويراجع : المحتسب ١ / ١١١ - ١١٢ .

(٤) الأنبياء : (١٠٩) .

وقرئ : بفتحها على تشبيه ياء (أدري) بياء غلامي ، من حيث كانتا ياءين ، وكان في (أدري) ضمير مرفوع ، وفي غلامي أيضاً ضمير ، وإن كان مجروراً ، وهذا قول أبي الفتح ، وقال غيره : ألقيت حركة الهمزة على الياء ، فتحركت ، وبقيت الهمزة ساكنة ، فقلبت ألفاً ؛ لانفتاح ما قبلها ، ثم قلبت همزة متحركة ؛ لأنها في حكم المبتدأ بها ، والابتداء بالساكن محال في اللغة العربية ، وكلاهما عندي ليس بشيء ، والوجه عندي أن يكون أكد الفعل بالنون الخفيفة ، وأراد أن أدرين ، ثم أبدل منها ألفاً للوقف ، ثم حذف الألف ، وبقيت الفتحة تدل عليها ، تعضده قراءة بعضهم : (ألم نشرحَ) بفتح الحاء ، وقد أولت على تقدير النون الخفيفة ، ومنه قوله :

اِضْرِبَ عَنكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا ...

فاعرفه ، فإنه موضع لطيف »[1] .

*** حذف أحد الحرفين في قراءة : (ونُزِلَ) من قوله تعالى : ﴿ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنزِيلاً ﴾[2] كراهة التضعيف مع عدم اللبس :**

يقول المنتجب: « وقوله: ﴿ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنزِيلًا ﴾ ... وقرئ - أيضاً - : (ونُزِلَ الملائكة) ، كقراءة الجمهور ، غير أنه بتخفيف الزاي ، وقيل : وهذا غير معروف ؛ لأنّ نزّل لا يتعدى إلى مفعول به ، فيبنى - هنا - للملائكة .

ومع هذا وجَّهَهَا أن تكون لغة ، كما جاء (زُكِمَ) ، ولا يقال : زُكَمَهُ الله ، و (جُنَّ) ، ولا يقال : جَنَّهُ الله ، وإنما يقال : أَزكَمَهُ الله ، وأَجَنَّهُ ، فإن سُمِعَ فيه ذلك وإلاّ فالقياس فيه غير سائغ ، ولا يتعدى (نزل) إلى مفعول به ، قلت : ما ذكر شاذ ومحفوظ ، والقياس عليه مردود ومرذول .

ووجهه عندي أن يكون حذف أحد الحرفين كراهة التضعيف ، والذي

(١) الفريد ٣ / ٥٠٩ - ٥١٠ ، ويراجع : المحتسب ٢ / ٦٨ ، والتبيان ٢ / ٩٣٠ .

(٢) الفرقان : (٢٥) .

جسَّره على ذلك عدم اللَّبس ، والقوم إذا أمنوا اللَّبس في كلامهم تلاعبوا بألفاظهم ، فاعرفه »[1] .

*** العطف في قوله : ﴿ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ ﴾ على مُتَعَلِّق قوله:﴿ مِنْ نَخِيلٍ ﴾ :**

يرى المنتجب أن قوله تعالى : ﴿ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ ﴾ معطوف على متعلق قوله – عز وجل – : ﴿ مِن نَخِيلٍ ﴾ في قول الله تعالى : ﴿ **أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ** ﴾[2] .

حيث قال : « ﴿ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ ﴾ الواو للحال ، وقد مرادة ، وذو الحال (أحد) ، أي : أيود أحدكم أن تكون له جنة وقد أصابه الكبر ، وقيل : وضع الماضي موضع المضارع ، وقيل : يقال : وددت لو كان كذا ، كما يقال : وددت أن كان كذا . فيلتقي مرة بلو ، ومرة بأن ، فجاز أن تقدر إحداهما مكان الأخرى، فحمل العطف على المعنى ، كأنه قيل : أيود أحدكم لو كانت له جنة وأصابه الكبر .

ويحتمل عندي وجهاً آخر والله أعلم : أن يكون عطفاً على [متعلق][3] الجار في قوله:﴿ مِن نَخِيلٍ ﴾ على تقدير : استقرت من نخيل وأصابه »[4] .

*** الجواب في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ ﴾ محذوف ، تقديره : « منعكم نصره » :**

ذهب المنتجب إلى أن جواب (إذا) محذوف ، في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا

---

(١) الفريد ٣ / ٦٢٨ – ٦٢٩ ، ويراجع : المحتسب ٢ / ١٢١ .

(٢) البقرة : (٢٦٦) .

(٣) ما بين المعكوفين ليس في المحقق ، ويبدو أن الصحيح إثباته ؛ لأن الجار هو (مِنْ) ، والتقدير أثبت أن العطف على متعلَّقه .

(٤) الفريد ١ / ٥١١ .

فَشِلتُم وَتَنَازَعتُم فِي الأَمرِ وَعَصَيتُم مِن بَعدِ مَا أَرَاكُم مَا تُحِبُّونَ مِنكُم مَن يُرِيدُ الدُّنيَا وَمِنكُم مَنْ يُرِيدُ الآخِرَة ﴾[1] ، وتقديره : منعكم نصره ونحوه ، فقال : « وقوله : ﴿ **حَتَّى إِذَا فَشِلتُم** ﴾ جواب (إذا) محذوف ، كأنه قيل : حتى إذا جبنتم وتنازعتم وعصيتم منعكم نصره وشبهه ، وقد جوز أن يكون صدقكم الله وعده إلى وقت فشلكم ، والفشل : الجبن ، وفعله : فشِل : يفشَل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر فشلاً : إذا جَبُنَ ، فهو فَشِل ، أي : جبان ضعيف ، وقيل : الجواب (تنازعتم) ، والواو مزيدة ، وقيل : الجواب (صرفكم) ، و (ثم) مزيدة عن أبي علي ، وما ذكرته أمتن لوجهين : أحدهما – أن حذف الجواب أحسن وأبلغ من جهة الإيجاز والوعيد .

والثاني . أن الحرف لا يحكم بزيادته في الكتاب العزيز مهما وجدت مندوحة عنه »[2] .

* تعليل العطف في قوله تعالى : ﴿ والبَحْرُ ﴾ على موضع (أنّ) واسمها :

ذهب المنتجب إلى أن قوله تعالى : ﴿ **والبَحْرُ** ﴾ على قراءة الرفع في قوله تعالى : ﴿ **وَلَو أَنَّمَا فِي الأَرضِ مِن شَجَرَةٍ أَقلَامٌ وَالبَحْرُ يَمُدُّهُ** ﴾[3] معطوف على موضع (أنَّ) واسمها ، وعلل ذلك بقوله : « وقوله : ﴿ **والبَحرُ** ﴾ قرئ : ... بالرفع ، وفيه وجهان : أحدهما : معطوف على موضع (أن) واسمها ، على معنى : ولو ثبت كون الأشجار أقلاماً ، وثبت البحر ممدوداً بسبعة أبحر ، فإن قلت : كيف جاز لك العطف على محل (أنّ) ومعمولها ، و(أن) هنا مفتوحة والمفتوحة لها موضع غير الابتداء بخلاف المكسورة ؟ قلت : أجل الأمر كما ذكرت،وزعمت ، إلا أن المفتوحة هنا بمنزلة المكسورة ؛ لأن محلها الرفع على الفاعلية ، والفاعل والمبتدأ سيان من حيث أن كل واحد منهما مخبر عنه ، غير أن

---

(١) آل عمران : (١٥٢) .

(٢) الفريد ١ / ٦٤٤ .

(٣) لقمان : (٢٧) .

خبر الفاعل مقدم عليه ، وخبر المبتدأ مؤخر عنه ، فلما كان كذلك ساغ لك العطف على محل (أنَّ) ومعمولها هنا ، كما يجوز لك في المكسورة لما ذكرت ، بخلاف قولك : علمت أن زيداً منطلق وعمرو ، فاعرفه ، فإنه موضع ، وما علمت أن أحداً نبّه عليه فيما اطلعت عليه ، مع تجويزهم العطف على المحل هنا ، ويدل على صحة العطف على المحل هنا ، وأن الواو ليست بواو الحال قراءة من قرأ : (والبحرَ) بالنصب وهو أبو عمرو وغيره ؛ لأنه عطف على (ما) لا محالة ، فاعرفه ، فإنه قول أبي الفتح - رحمه الله - ، قلت : ولا يمتنع أن يكون منصوباً بإضمار فعل يفسره هذا الظاهر وهو (يمده) »[1] .

(١) الفريد ٤ / ١٣ ، وينظر - أيضاً - في آرائه : ١ / ٢٣٣ ، ٦١٣ ، و ٢ / ٦٠٣ ، و ٣ / ٥٨٣ - ٥٨٤ ، ٦٧٩ ، و ٤ / ٥٠٦ ، ٥٦٥ ، ويراجع : المحتسب ٢ / ١٦٩ .

المبحث الرابع : التعقيبات على المنتجب الهمذاني :

هذه جملة من التعقيبات أو الملاحظات التي وجدتها سبيلاً لتوضيح بعض قضايا اللغة ومسائلها عند المنتجب الهمذاني من خلال كتابه (الفريد في إعراب القرآن المجيد) :

* يقول المنتجب : « والجمهور[١] على ضم الحاء والباء من ﴿ الحُبُك ﴾ ، والحُبُك : الطرق التي تكون في السماء من آثار الغيم ، واحدتها حبيكة ، كطرق في طريقة [أو حبيك ، كنُذُر في نذير][٢] ، أو حِبَاك ، كمثال ومُثُل »[٣] .

ولي على قوله هذا الملاحظة التالية :

لقد ذهب المنتجب إلى أن (الحُبُك) : « هي الطرق التي تكون في السماء من آثار الغيم » .

وهو تابع في ذلك لابن جني ، الذي جعل (الحُبُك) بجميع أبنيتها طرائق الغيم[٤] .

ولعلّ في عبارة ابن جني تحريفاً تبعه فيه المنتجب ، ويبدو أن الصواب في العبارة هو : « طرائق النجم » ، وليس « طرائق الغيم » ، ويكون المراد بالنجم – عندئذ – : النجوم ؛ لأنه ليس للغيم آثار في السماء ، وإنما الغيم هو السحاب ، وآثاره تكون على الأرض .

وعليه فإن صحة العبارة تكون كما يلي : « والحُبُك : الطرق التي تكون في السماء من آثار النجوم » ؛ لأنهم قد قالوا : الحُبِيكَةُ : مَسِيرُ النَّجمِ[٥] ، وقالوا – أيضاً – : والحُبُك : طَرَائقُ النجومِ[٦] .

---

(١) في المحقق : « والجواب » .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من المحقق ، وأثبته من النسخة (د) .

(٣) الفريد : ٤ / ٣٦٠ .

(٤) ينظر : المحتسب ٢ / ٢٨٦ .

(٥) ينظر : المعجم الوسيط ١ / ١٧٤ .

(٦) ينظر : الصحاح (حبك) ٤ / ١٥٧٨ ، واللسان (حبك) ١٠ / ٤٠٨ .

وهذا هو الأقرب إلى قول المفسرين[١] .

وأما أهل اللغة فذهبوا إلى أن الحبيكة هي الطريقة في الرمل[٢] ، أو الماء[٣] ، أو الزرع : إذا ضربته الريح ، وكان فيه تكسُّرٌ[٤] ، بحيث يَنسِجُ بعضُه بعضاً طرائقَ متعددة[٥] .

وهذا المعنى في (الحبيكة) مناسب لما ذكرت في معنى جمعها .

* وقال - أيضاً - : « حَسَدَ : يحسد [حسداً][٦] وحُسُوداً وحسادةً : إذا تمنى زوال النعمة عن صاحبها »[٧] .

لم يشر المنتجب إلى أن الفعل (حَسَدَ) - بفتح العين في الماضي - يأتي مضارعه على (يحسِد) و(يحسُد) بكسر العين وضمها ، ولذلك فإنه لم يفرق بين مصدر الفعل (حسَد : يحسِد) وبين مصدر (حسَد : يحسُد) .

و(حَسَدَ) بابه (دَخَلَ) ، يقال : حَسَدَ : يحسُد حسوداً .

وبعضهم يقول : حَسَد : يحسِد حَسَداً بفتح السين ، أو حسْداً بإسكانها ، إلاّ أن الفتح أكثر[٨] ، وكذلك يَحْسِد : حسادةً[٩] .

فحسَد : يحسُد مصدره حُسُود ، وحسَد : يحسِد مصدره حسَدٌ أو حسْدٌ أو حسادةٌ .

---

(١) ينظر : مختصر تفسير ابن كثير ٣ / ٣٨٢ .
(٢) ينظر : الصحاح (حبك) ٤ / ١٥٧٨ .
(٣) ينظر : المعجم الوسيط ١ / ١٧٤ .
(٤) ينظر : معاني القرآن ، للفراء ٣ / ٨٢ .
(٥) ينظر : مختصر تفسير ابن كثير ٣ / ٣٨٢ .
(٦) ما بين المعكوفين سقط من المحقق ، وأثبته من النسخة (د) .
(٧) الفريد ٤ / ٧٥٢ .
(٨) ينظر : المصباح المنير ، ص : ٥٢ .
(٩) ينظر : الصحاح (حسد) ٢ / ٤٦٥ ، واللسان (حسد) ٣ / ١٤٨ - ١٤٩ .

* كما قال المنتجب : « وقوله : ﴿ **إن الذين يَضِلون** ﴾ القراءة بفتح الياء ، لا أعرف فيه خلافاً ، ويجوز في الكلام ضمه ، ولا ينبغي أن يقرأ به ؛ لأن القراءة سنة متبعة ، ولا يجوز فيها القياس ولا الاختيار »[١] .

وقوله : « لا أعرف فيه خلافاً » غير دقيق ، فقد جاءت القراءة بضم الياء عن ابن عباس والحسن وأبي حيوة بما يوافق ما يجوز في الكلام ، وقد نبه المحقق على ذلك[٢] .

* وقال : « وواحد الأكمام : كِمٌّ بالكسر ، وهو وعاء الثمرة »[٣] .

وهذا التعريف لِلْكِمّ خلاف ما هو مشهور في اللغة ، حيث إن (الكِمّ) بالكسر يكون وعاء ما قبل الثمرة ، وهو ما يسمى : بالطَّلْع ، أو غطاء النَّوْر[٤] ، وبرعوم الثمرة[٥] ، وقد لا يصير ما فيه من حبٍّ منضُودٍ ثَمَراً البتة إذا كانت النخْلة ذكراً ، وإنما يُؤكلُ طريّاً ، أو يُترَكُ على النخلة أياماً معلومة حتى يصيرَ فيه شيءٌ أبيضُ مثلُ الدقيق ، له رائحة ذكية ، فَتُلْقح به الأنثى من النخل .

وأما إذا كانت النخلة أنثى فإن ما في الطلع من حب منضود يصير ثمراً بعد ذلك[٦] .

* وقال كذلك : « والشِّيبُ : جمع أشيب ، وهو الأشمط ، الذي اختلط سواد شعره بالبياض »[٧] .

---

(١) الفريد ٤ / ١٦٢ .

(٢) ينظر : مختصر الشواذ : ١٣٠ ، والبحر : ٧ / ٣٩٥ .

(٣) الفريد : ٤ / ٢٣٣ .

(٤) ينظر : الصحاح (كمم) ٥ / ٢٠٢٤ ، والمصباح المنير : ٢٠٦ - ٢٠٧ ، والنَّوْرُ : إزهار الشجرة . ينظر : مختار الصحاح : ٦٨٤ .

(٥) ينظر : المعجم الوسيط ٢ / ٨٣٤ .

(٦) ينظر : المصباح المنير : ١٤٢ ، والمعجم الوسيط ٢ / ٥٨٩ .

(٧) الفريد ٤ / ٥٥٦ .

فالأشمط : هو الذي اختلط سواد شعره بالبياض ، كما ذكر المنتجب ، وأما الأشيبُ فليس كذلك ، وإنما هو المُبْيَضُّ الرأسِ ، قال الرازي : « والأشيب : المبيضُّ الرأسِ ، وجمعه شِيبٌ »[١] .

وقد قال الجوهري : « والشِّيبُ : جمع أشيب ، والشيب - أيضاً - الجبال يقع عليها الثلج فتشيب »[٢] .

فيكون معنى الأشيب : ابيضاض الشعر المسود[٣] .

وأما الأشمط فيكون كالمشيب عند من ذهب إلى أن (المشيب) هو دخول الرجل في حد الشيب ، وهو الأصمعي[٤] .

أما ابن السكيت والجوهري وابن فارس وغيرهم فيرون أن المشيب هو بياض مسود شعر الرأس ، وليس مخالطته ، قال ابن السكيت في قول الشاعر :

... وَالرَّأسُ قَد شَابَهُ المَشِيبُ

« يعني بَيَّضَ المَشِيبُ ، وليس معناه : خالطه ، وأنشد :

قَدْ رَابَهُ وَلِمِثْلِ ذَلِكَ رَابَهُ وَقْعُ المَشِيبِ عَلَى السَّوَادِ فَشَابَهُ

أي : بَيَّضَ مُسْوَدَّهُ »[٥] .

وقال ابن قتيبة : « ويقال : رجل مَلْهُوزٌ : إذا بدا الشَّيبُ في رأسه ، ثم هو " أشمط " إذا اختلط السواد والبياض ، ثم هو " أشيب " »[٦] .

---

(١) مختار الصحاح : ٣٥٢ .

(٢) الصحاح (شيب) ١ / ١٦٠ ، واللسان (شيب) ١ / ٥١٣ .

(٣) ينظر : الصحاح (شيب) ١ / ١٥٩ ، ومجمل اللغة ٢ / ٥١٧ ، ومختار الصحاح : ٣٥٢ ، والمصباح المنير : ١٢٥ .

(٤) ينظر : الصحاح (شيب) ١ / ١٥٩ ، ومجمل اللغة ٢ / ٥١٧ .

(٥) الصحاح (شيب) ١ / ١٥٩ .

(٦) أدب الكاتب : ١٤٦ .

* وقال : « وقرئ : ﴿ تسعةُ أَعْشُرٍ ﴾ ... على أنه جمع (عشير) ، كأيمن في جمع (يمين) »[١] .

وليس الأمر كذلك ، حيث لا يجمع (عشير) على (أعْشُر) ، وإنما يجمع على (أعْشِراء) ، كنصيب وأنصباء ، إذا أريد به الجزء من أجزاء العشرة ، كالعُشر تماماً[٢] .

وأما إذا أريد بالعشير : الزوج أو الزوجة ... فإنه يجمع على (عُشراء)[٣] .

* وقال – أيضاً – : « الأعراب : جمع (عرب) ، وهم سكان البادية »[٤] .

والصحيح أن (الأعراب) ليس جمعاً لـ(عرب) ، وإنما العرب اسم جنس[٥] .

وأما الأعراب فقيل : إنه لا واحد له ، والنسبة إليه : أعرابي ، وقيل : واحد الأعراب (أعرابي)[٦] .

وسواء أكان (الأعراب) جمع (أعرابي) أم ليس بجمع فإن (عرب) لا يجمع على (أعراب) كما ذهب إليه المنتجب .

* كما قال المنتجب : « أمَةٌ ... جمعوها على (آمٍ) ، وهو (أفْعُل) ، وعلى (إماء) ، وهو (فِعَال) ، كما قالوا : أكمة وآكُمٌ وإكام »[٧] .

والصحيح أن (إكَام) على وزن (فِعَال) جمع (أكَم) ، و(أكم) جمع (أكمة)[٨] ، فهو جمع الجمع .

وأما (آكُم) جمع (أكَمة) فليس معروفاً في المعاجم .

---

(١) الفريد ٤ / ٥٦٥ .

(٢) ينظر : الصحاح (عشر) ٢ / ٧٤٦ ، والمصباح المنير : ١٥٦ .

(٣) ينظر : المعجم الوسيط : ٢ / ٦٣٢ .

(٤) الفريد ٤ / ٣٦ .

(٥) ينظر : مختار الصحاح : ٤٢١ .

(٦) ينظر : الصحاح (عرب) ١ / ١٧٨ .

(٧) الفريد ١ / ٤٥٩ .

(٨) ينظر : الصحاح (أكم) ٥ / ١٨٦٢ ، واللسان (أكم) ١٢ / ٢٠ – ٢١ ، والمصباح المنير : ٧ .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته وكرمه تتم الصالحات ، وبفضله وإحسانه تُبْلَغ الغايات ، وأصلي وأسلم وأبارك على عبده ورسوله نبينا محمد ، أفصح الفصحاء وأبلغ البلغاء ، الذي أوتي جوامع الكلم ، فَقَصُرَ دون بيانه كل بيان .

وبعد ؛ فإنني قد صحبت في رحلتي مع هذا البحث كلام الله سبحانه وتعالى ، أفضل الكلام على الإطلاق ، وأعلى درجات الفصاحة والبلاغة والبيان ، كما صحبت علماً من أعلام العربية ، واسع الثقافة ، متعدد المشارب والموارد في مختلف فنون المعرفة ، خاصة ما يتعلق منها بالعلوم الشرعية والعربية .

فقد وجدته لغوياً حاذقاً ، ومفسراً قديراً ، ونحوياً متمكناً ، كما أنه ذو دراية بالقراءات القرآنية وأحكامها وضوابطها ، وعلى بصيرة بلغات العرب وفقهها وأسرارها .

أما أهم النتائج التي توصل إليها البحث فهي كما يلي :

١ - أبرز البحث أن المادة اللغوية في كتاب (الفريد) تمثل معجماً لجل المفردات القرآنية ، وظهر من خلالها علم بارز من علماء اللغة ، وهو المنتجب الهمذاني ، الذي كان معدوداً في علماء النحو والقراءات فقط .

٢ - أثبت البحث أن كتاب (الفريد) يشتمل على الكثير من الفنون الشرعية واللغوية ، وأنه يمكن أن يضاهيَ بعضَ الكتب في اللغة والقراءات والأدوات .

٣ - يعد كتاب (الفريد) من الكتب المهمة ، التي تمثل سجلاً حافلاً للغات العرب ولهجاتهم .

٤ - اتضح من خلال تخريج المنتجب للقراءات القرآنية أن علماء القراءات هم الأقرب إلى وصف طبيعة اللغة العربية من غيرهم ، خاصة في نقل وتصوير الأداء الصوتي واللهجي واللغوي عند العرب ؛ لأنهم تتبعوا الأداء اللغوي فيها ، ووصفوه وصفاً دقيقاً ، وطبقوا أداءه تطبيقاً محكماً، ونقلوه بالمشافهة والتلقي ، فكانوا في غاية الدقة والأمانة والموضوعية .

٥ –اعتَدَّ المنتجَبُ بالقراءاتِ القرآنيةِ السبعيةِ وغيرِ السبعيةِ لتقعيد قواعد النحويين،وتعضيدِها ، والاستئناسِ بها في كثيرٍ من الاستعمالاتِ اللغويةِ غيرِ الشائعةِ في اللسان العربي ، وقد عدَّ كثيراً منها من لغاتِ العرب ، لما فيها من اختلافاتٍ صوتيةٍ ، وفوارقَ لغويةٍ ، وتبايناتٍ دلاليةٍ .

٦ – وظف المنتجب جهوده اللغوية في إعراب جُلّ مفردات القرآن الكريم ، وشرح معانيها ، فحافظ على صحة المعنى وسلامة الأسلوب فيما يذهب إليه من الإعراب ؛ ولذلك فقد خالف كثيراً من أقوال البصريين وآرائهم وأقيستهم ، وكان ينحو بمذهبه النحوي إلى مقتضى طبيعة اللغة ، وما تستسيغه دلالاتها ، واحترم ما سمع من ألفاظها وجملها وتراكيبها وما صح في استعمالها ؛ لأنه أخضع قواعد النحو وقضايا اللغة للقرآن الكريم بقراءاته المختلفة ، وللحديث النبوي الشريف ، وللصحيح من كلام العرب : شعرهم ونثرهم ، فَقَرُبَ كثيراً من مناهج الكوفيين الذين أخذ بأقوالهم في كثير من القضايا اللغوية والنحوية ؛ ولذلك فقد تحاشى في توجيهاته النحوية وتخريجاته اللغوية ما يغيّر النظم أو يفسد المعنى .

٧ – عَمَدَ المنتجب إلى توخي الحذر في توجيهاته الإعرابية حتى لا يقع فيما قد يشكل أو يغير المعنى ، فيؤدي إلى ما يخالف المعتقد ، ومن هذا المنطلق فقد رد على بعض الفرق الضالة ، كالمعتزلة الذين أولوا بعض الألفاظ ، فجنحوا بها عن معانيها ودلالاتها التي وردت لها في القرآن الكريم .

٨ – عُنِيَ المنتجب باستنباط الأحكام من الآيات القرآنية ، فدل ذلك على تمكنه من العلوم الشرعية ، وحكم على بعض قضايا اللغة بالإجماع ، فدل ذلك على أنه عالم بالقراءات متمكن في النحو ، حاذق في اللغة ، ملمٌّ بالتفسير ، بارع في المعاني .

٩ - أفاد المنتجب ممن سبقه من العلماء ، وتأثر بهم ، لكنه حافظ على شخصيته المستقلة ، فلم يقف موقف الناقل المتأثر فقط ، بل كان له بعض المآخذ على كثير من أعلام اللغة والنحو ، كما كانت له ردود واختيارات وترجيحات ، مما يدل على سعة اطلاعه وثقافته ومعرفته بكتب الأقدمين وأقوالهم وآرائهم .

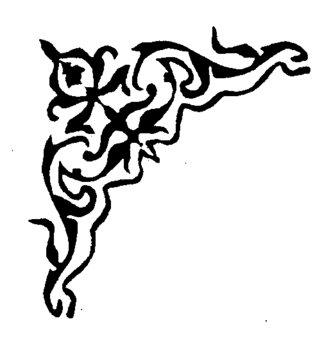
١٠ - أثبت هذا البحث أن للمنتجب الهمذاني بعض الآراء اللغوية التي تفرد بها ، كما بين أن المنتجب يعد سابقاً على علماء اللغة المحدثين الذين جعلوا (النحت) من أنواع الاشتقاق وأقسامه .

١١ - أوضح البحث أن الذين أنكروا وقوع الترادف في اللغة أو نقل عنهم ذلك لم يستطيعوا أن ينفوا وقوعه ، فقد أُثِر عنهم على نصوص تثبت وقوعه في اللغة .

١٢ - توصل هذا البحث إلى انتقاض الشروط الأربعة التي وضعها بعض علماء اللغة قديماً وحديثاً لِقَبُول وقوع الإبدال في اللغة .

١٣ - أبرز هذا البحث الخلل العلمي الكبير الذي صاحب إخراج كتاب (الفريد) وتحقيقه ، وأثبت أنه بحاجة ماسة إلى إخراجه بتحقيق علمي سليم ، تراعى فيه أدق مناهج التحقيق ، وضوابطه ، مع إمكانية الاستفادة من النسخ الخطية التي لم تصل إليها أيدي مُحَقِّقَي الكتاب ، كنسخة مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة ، ونسخة مكتبة شستر بتي ، وكلتا النسختين مصورة على الميكروفيلم في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة .

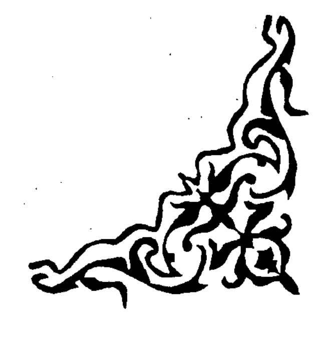
هذا وصلى الله وسلم وبارك على البشير النذير والسراج المنير ، المبعوث رحمة للعالمين والهادي إلى الصراط المستقيم ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين .





الفهـــــارس





١ - فهرس الآيات القرآنية

سورة آل عمران

سورة النساء

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الأنعام		
(ثم قضى أجــلا)	٢	٤٢٠
﴿ وما تأتيهم من آية من آيات ربهم ﴾	٤	٤٤٩
(ولو أنزلنا ملكا لقضي بينهم)	٨	٤٢٠
﴿ وللبسنا عليهم ما يلبسون ﴾	٩	١١
﴿ فحاق بالذين سخروا منهم ما كانوا به يستهزئون ﴾	١٠	٢٦٤
﴿ ولقد جاءكم بشير ونذير ﴾	٢٣	٦٩
﴿ حتى إذا جاءتهم الساعة بغتة ﴾	٣١	٤٢٧
﴿ فإنهم لا يكذبونك ﴾	٣٣	١١٣
﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾	٣٨	٤٥٠
﴿ ثم يبعثكم فيه ﴾	٦٠	٤١٠
﴿ حتى إذا جاء أحدكم الموت توفته ﴾	٦١	١١٣ ، ٥٢٣
﴿ ثم ردوا إلى الله مولاهم الحق ﴾	٦٢	١٩٩
﴿ وكذب به قومك ﴾	٦٦	٤٩٠
﴿ إلى الهدى ائتنا ﴾	٧١	٤٨٢
﴿ ولا أخاف ما تشركون إلا ﴾	٨٠	٧٠
﴿ آتيناها إبراهيم ﴾	٨٣	٥٢٧
﴿ وهديناهم إلى صراط مستقيم ﴾	٨٧	٤٦٠
﴿ وما قدروا الله حق قدره إذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء ﴾	٩١	١٦٣ ، ٤٥٠
﴿ كما خلقناكم ﴾	٩٤	٥٣٠
﴿ وجعل الليل سكناً ﴾	٩٦	٥٠
﴿ ومن النخل من طلعها قنوان دانية وجنات ﴾	٩٩	٩٨ ، ٤٩٨
﴿ أخرجنا منه خضرا ﴾	٩٩	٤٢٦

سورة النحل

سورة مريم

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الناس		
﴿ من شر الوسواس ﴾	٤	٤٩٦
﴿ الذي يوسوس في صدور الناس من الجنة والناس ﴾	٥ ، ٦	٤٩ ، ١١٧ ، ٤٩٦

٢ - فهرس الحديث النبوي الشريف والآثار

الحديث والأثر **الصفحة**

٣ - فهرس الأشعار والأرجاز

الشعر		الصفحة

ح

د

ر

الشعر		الصفحة
إذا دببت على المنساة من كِبَرٍ	فقد تباعد عنك اللهو والغَزَلُ	٢٧٥
وما يدري الفقير متى غناه	وما يدري الغني متى يعيلُ	٣٤٢
فيا أكرم السكْن الذين تحملوا	عن الدار والمستخلف المُتَبَدِّلِ	٥٠
مثل القتالى في الهشيم البالِي		٩
لقد كذب الواشون ما بحت عندهم	بسر ولا أرسلتهم برسولِ	٣٥٤
ربما تكره النفوس من الأمر له	فرجةٌ كحلِّ العقالِ	٦٧ ، ٧٢
تدافع الشيب ولم تقتلِ		١٣٦
...	لو يُسَرُّون مقتلي	٤٢٣

م

يلوك من حردٍ عليَّ الأرَّمَا		٨٢ ، ٣٠١
وأبغِضْ بُغَيْضَكَ بُغْضاً رويداً	إذا أنت حاولت أن تحكمَا	٨٥
وقالوا تُرابيٌّ فقلْت صدقتُم	أبي من تراب خلْقه الله آدمُ	١٦٧
صددتِ فأطولتِ الصدودَ وقُلَّمَا	وصالٍ على طول الصدود يدومُ	٧٢
لعزة موحشاً طلل	...	٥٢٨
العاطفون تحين ما من عاطف	والمطعمون زمان أين المطعمُ	٤٤٥
هو الجواد الذي يعطيك نائله	عفواً ويظلم أحياناً فيظلمُ	٢١٧
أناس أصدُّوا الناس بالسيف عنهمُ		٢٩٣
لو بأبانين جاء يخطبها	رُمِّلَ ما أنفُ خاطبٍ بدمِ	٧٣
أهش بالعصا على أغنامي	من ناعم الأراك والبشامِ	٤٥

الشعر		الصفحة
هـ		
لم يبق هذا الدهر من آياته		٣٨٠
إذا الشـــريب أخذتـــه أكّـــه	فخلّـــه حتـــى يبـــك بكـــهْ	٨٢
باسم الذي في كل سورة سمهْ		٥٥
وسَكَنٍ تُوقَدُ في مظَلَّهْ		٥٠
أقبـل سـيل جـاء مـن أمـر الله	يحـــرد حـــرد الجنـــة المغلـــهْ	٧٧
أحصنـوا أمـهم مـن عبدهـم	تلـك أفعـال القـــزام الوكعـــهْ	١٠ ، ٥٨
لاهت فما عرفـت يومـاً بخارجة	يـا ليتـها خرجـت حتـى رأيناهَـا	٧٦
إذا رضيـت علـي بنـو **قشير**	لعمـــر الله أعجبـــني رضاهـــا	٤٦٣
قـد رابـه ولمثـل ذلـك رابـه	وقع المشيب على السـواد فشـابَهُ	٥٤٢
ي		
ألم ييأس الأقـوام أنـي أنـا ابنـه	وإن كنت عن أرض العشيرة نائيـاً	٤٣٢

٤ – فهرس اللغات

ذ

ر

ي

٥ - فهرس الأقوام والطوائف والقبائل

الاسم **الصفحة**

الاسم **الصفحة**

٦ – فهرس الأعلام

٧- فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات والرسائل العلمية :

★ جهود ابن حجر اللغوية ، في كتابه (فتح الباري) ، رسالة دكتوراه ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، إعـداد : أحمد علي قايد المصباحي .

★ الدرة الفريدة في شرح القصيدة ، للمنتجب الهمذاني ، مصورتا ميكروفيلم ، رقماهما : (١١٢٩) و (١١٣٠) علوم قرآن ، في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، عن أصلهما المحفوظ بمكتبة لاله لي بتركيا.

★ الفريد في إعراب القرآن المجيد ، للمنتجب الهمذاني ، مصورة ميكروفيلم رقم : (٦٢٢) و (٦٢٣) نحو ، في مركـز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، عن أصله المحفوظ بالمكتبة الأزهرية ، برقـم : (٢١٢) علوم قرآن .

★ وأخرى برقم : (٨٤٩) و(٦٢١) نحو ، عن أصله المحفوظ في شستربتي ، برقم : (٣٣٩٥) و (٣٧٧٥) .

ثانياً : المطبوعات

(أ)

★ الإبدال ، لابن السكيت ، تحقيق : د. حسين محمد شرف ، ومراجعة الأستاذ: علي النجدي ، الهيئة العامة لشـئون المطابع الأميرية – القاهرة ، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

★ الإبدال ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق : عز الدين التنوخي ، مجمع اللغة العربية – دمشق ، ١٩٦٠-١٩٦١م.

★ إبدال الحروف في اللهجات العربية ، تأليف : سلمان السحيمي ، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة ، الطبعـة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

★ إبراز المعاني من حرز الأماني ، لأبي شامة ، مطبعة مصطفى الحلبي شعبان ١٣٤٩هـ

★ الإتباع والمزاوجة ، لابن فارس ، تحقيق : كمال مصطفى ، مطبعة السعادة – مصر (بدون تاريخ).

★ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، للبناء ، رواه وصححه وعلق عليه: علي محمد الضباع ، دار الندوة الجديدة – بيروت (بدون تاريخ).

★ الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبـة العصريـة ، بـيروت – لبنـان ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

★ أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، تحقيق : محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

*إرتشاف الضرب، لأبي حيان ، تحقيق : مصطفى النماس، مكتبة الخانجي، مصر ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

★ أسرار العربية ، للانباري ، عني بتحقيقه : محمد بهجت البيطار ، مطبعة الترقي بدمشق ، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م.

★ الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، الطبعـة الثالثـة ١٤٠٤هـ –١٩٨٤م.

★ الاشتقاق ، لأبي بكر بن السراج ، تحقيق : محمد صالح التكريتي – بغداد ١٩٧٣م.

★ الاشتقاق ، لابن دريد ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي-مصر (بدون تاريخ).

★ إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، شرح وتحقيق : أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ –١٩٥٦م.

★ الأصوات اللغوية ، لإبراهيم أنيس ، الطبعة الخامسة ، دار وهدان ، ١٩٧٩م.

★ الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق : د. عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م.

★ الأضداد ، للأنباري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية — بيروت — لبنان ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م.

★ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٥م.

★ إعراب القرآن ، للنحاس ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب — بيروت الطبعة الثالثة ، ١٤٠٩هـ — ١٩٨٨م، والطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .

★ الأعلام ، للزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت — لبنان ، الطبعة الرابعة عشرة ١٩٩٩م.

★ الأفعال ، لابن القطاع ، عالم الكتب — بيروت — لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ —١٩٨٣م.

★ الاقتراح في أصول النحو وجدله ، للسيوطي ، دراسة وتحقيق: د. محمود فجال ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ — ١٩٨٩م.

★ الإقناع في القراءات السبع ، لابن الباذش ، تحقيق : د. عبدالمجيد قطامش ، دار الفكر — دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

★ الألفاظ المترادفة ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ، شرح وتصحيح : محمد محمود الرافعي ، مطبعة الموسوعات، مصر ، ١٣٢١هـ.

★ الإمالة في القراءات واللهجات العربية ، د. عبدالفتاح شلبي ، دار الشروق — جدة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م.

★ الإنصاف في مسائل الخلاف ، للأنباري ، دار الفكر (بدون تاريخ).

★ أوضح المسالك ، لإبن هشام ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، الطبعة الخامسة ، ١٣٩٩هـ — ١٩٧٩م.

(ب)

★ البحر المحيط ، لأبي حيان ، دار إحياء التراث العربي — بيروت — لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ —١٩٩٠م.

★ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية — صيدا — بيروت (بدون تاريخ).

★ البلاغة الغنية ، لعلي الجندي ، مكتبة نهضة مصر ، ومطبعتها — مصر ، ١٣٧٥هـ ١٩٥٦م.

★ البيان في غريب إعراب القرآن ، للأنباري ، تحقيق : د. طه عبدالحميد ، والأستاذ: مصطفى السقا ، طبع الهيئة العامة للتأليف والنشر، ١٣٩٠هـ — ١٩٧٠م.

(ت)

★ تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، شرح : السيد أحمد صقر ، دار التراث — القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ — ١٩٧٣م.

★ تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت— لبنان (بدون تاريخ).

★ التبصرة والتذكرة ، للصيمري ، تحقيق : د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين ، دار الفكر — دمشق ، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ —١٩٨٢م.

★ التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ، تحقيق : محمد علي النجار ، مطبعة عيسى البابي الحلبي – القاهرة ، (بدون تاريخ).

★ تدريج الأداني إلى قراءة شرح السعد التفتازاني على الزنجاني ، للشيخ عبدالحق ، دار إحياء الكتب العربية ، (بدون تاريخ).

★ الترادف في اللغة ، حاكم مالك الزيادي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية ، ١٩٨٠م.

★ تصحيح الفصيح ، لابن درستويه ، تحقيق : عبدالله الجبوري ، بغداد ١٩٧٥م ،

★ تصريف الأسماء ، تأليف : محمد الطنطاوي ، الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة ، الطبعة السادسة ١٤٠٨هـ.

★ التطور النحوي للغة العربية ، لبرج شتراسر ، تعليق : د. رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، طبعة سنة ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

★ تهذيب اللغة ، للأزهري ، تحقيق : عبدالسلام هارون وآخرين ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع سجل العرب – القاهرة (بدون تاريخ).

★ التيسير في القراءات السبع ، لأبي عمرو الداني ، إستانبول ١٩٣٠م.

(ث)

★ ثلاثة كتب في الأضداد،للأصمعي،والسجستاني ولابن السكيت ،نشر :د.أوغست هفنر ، دار الكتب العلمية – بيروت ، (بدون تاريخ).

(ج)

★ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، دار الشعب ، القاهرة (بدون تاريخ).

★ جامع البيان في تفسير القرآن ، للطبري ، دار المعرفة للطباعة والنشر- بيروت، (بدون تاريخ).

★ جمال القراء وكمال الإقراء ، لعلم الدين السخاوي ، تحقيق : د. علي حسين البواب ، مكتبة التراث – مكة المكرمة، مطبعة المدني – القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ–١٩٨٧م.

★ كتاب جمهرة اللغة،لابن دريد ، دار صادر – بيروت ،(بدون تاريخ).

★ كتاب الجيم ، لأبي عمرو الشيباني ، تحقيق : عبدالكريم العزباوي ، ومراجعة عبدالحميد حسن ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٣٩٥هـ –١٩٧٥م.

(ح)

★ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية، ، (بدون تاريخ).

★ الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : علي النجدي ناصف وزميليه ، ومراجعة : علي محمد النجار -الجزءان الأول والثاني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

★ الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه ، تحقيق : د. عبدالعال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

★ حجة القراءات ، لابن زنجلة ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت الطبعة الرابعة ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

(خ)

★ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبدالقادر البغدادي ، دار صادر — بيروت ، الطبعة الأولى (بدون تاريخ).

★ الخصائص ، لابن جني ، حققه : محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت — لبنان ، الطبعة الثانية (بدون تاريخ).

(د)

★ دراسة الصوت اللغوي ، تأليف: د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب- القاهرة ، ١٤١١هـ — ١٩٩١م.

★ دراسات في علم الصرف ،د.عبدالله درويش ، مكتبة الطالب الجامعي — مكة المكرمة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ — ١٩٨٧م.

★ دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي الصالح ، دار العلم للملايين — بيروت ، الطبعة الثانية عشرة ، ١٩٨٩م.

★ درة الغواص في أوهام الخواص ، للحريري، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر للطبع والنشر — القاهرة ، سنة الإيداع ١٩٧٥م.

★ دلالة الألفاظ ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مطابع الإسلام — القاهرة ، الطبعة السادسة ،١٩٨٦م.

★ الدلالة اللغوية عند العرب ، تأليف :د.عبدالكريم مجاهد ، دار الضياء ، (بدون تاريخ).

★ ديوان الأخطل ، صنعة السكري ، تحقيق :د.فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩م.

★ ديوان الأدب ، للفارابي ، تحقيق : د. أحمد مختار عمر ، ومراجعة : د. إبراهيم أنيس ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية — القاهرة (بدون تاريخ).

★ ديوان زهير بن أبي سلمى ، نشر دار الكتب المصرية ، ١٣٦٣هـ.

★ ديوان الفرزدق ، نشر : الصاوي ، ١٣٥٤هـ.

(ذ)

★ الذيل على الروضتين ، لأبي شامة ، الطبعة الأولى ، ١٩٤٧م.

(ر)

★ رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيق :د.أحمد محمد الخراط ، دار القلم — دمشق ، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م.

(س)

★ السبعة ، لابن مجاهد ، تحقيق : د. شوقي ضيف ، دار المعارف — القاهرة ، الطبعة الثانية ، (بدون تاريخ).

★ سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق : د. حسن هنداوي، دار القلم — دمشق الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م.

★ سير أعلام النبلاء ، للذهبي ، تحقيق: د. بشار عواد معروف وآخرين ، مؤسسة الرسالة — بيروت ، الطبعة السابعة، ١٤١٠هـ — ١٩٩٠م.

(ش)

★ شذا العرف في فن الصرف ، تأليف : الشيخ: أحمد الحملاوي ، دار القلم ، بيروت — لبنان ، الطبعة الثانية، (بدون تاريخ).

★ شذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلي ، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ، (بدون تاريخ).

★ شرح الأشموني ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، طبع ونشر مكتبة النهضة المصرية — القاهرة ، الطبعة الثالثة ، (بدون تاريخ).

★ شرح ابن عقيل ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار العلوم الحديثة ، بيروت — لبنان ، الطبعة الرابعة عشرة، ١٣٩٤هـ-١٩٦٤م.

★ شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق : د. عبدالرحمن السيد، الجزء الأول ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، سنة الإيداع ، ١٩٧٤م.

★ شرح التصريح على التوضيح ، لخالد بن عبدالله الأزهري ، مطبعة الاستقامة — القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٤هـ — ١٩٥٤م.

★ شرح التصريف ، للثمانيني ، تحقيق : د. إبراهيم بن سليمان البعيمي ، مكتبة الرشد — الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ — ١٩٩٩م.

★ شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي ، تحقيق : محمد نور الحسن وزميليه ، دار الكتب العلمية ، بيروت — لبنان ، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

★ شرح شواهد شرح الشافية ، للرضي ، لعبدالقادر البغدادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م.

★ شرح الكافية ، للرضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت — لبنان ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

★ شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق : د. عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ —١٩٨٢م.

★ شرح اللمحة البدرية ، لابن هشام ، تحقيق : د. صلاح راوي ، الطبعة الثانية ، مطبعة حسان — القاهرة ، ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م .

★ شرح المفصل ، لابن يعيش ، عالم الكتب — بيروت ، (بدون تاريخ).

★ شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية — حلب ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣هـ — ١٩٧٣م.

★ شفاء الغليل فيما وقع في كلام العرب من الدخيل ، لشهاب الدين الخفاجي ، تعليق : محمد عبدالمنعم خفاجي ، طبع ونشر مكتبة الحرم الحسيني التجارية الكبرى ، الطبعة الأولى ، ١٣٧١هـ — ١٩٥٢م.

★ الشواذ (مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع) ، لابن خالويه ، عني بنشره: ج برجشتراسر ، مكتبة المتنبي — القاهرة ، (بدون تاريخ).

★ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك ، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت — لبنان ، (بدون تاريخ).

(ص)

★ الصاحبي ، لابن فارس ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه — القاهرة ، (بدون تاريخ)

★ الصحاح ، للجوهري ، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م.

(ط)

★ طبقات الشافعية الكبرى ، للسبكي ، تحقيق :د. محمود محمد الطناحي وعبدالفتاح محمد الحلو ، الطبعة الأولى ، (بدون تاريخ).

(ظ)

★ ظاهرة الإبدال اللغوي ، د. علي حسين البواب ، دار العلوم – الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ –١٩٨٤م.

(ع)

★ علم اللغة مقدمة للقارىء العربي ، تأليف : د. محمود السعران ، دار النهضة العربية- بيروت ، (بدون تاريخ) .

★ العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق : د. مهدي المخزومي، ود.إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد – العراق ، ١٩٨٠م

(غ)

★ غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ، عني بنشره : ج . برجستراسر ، مطبعة الخانجي بمصر ، الطبعة الأولى، ١٣٥٢هـ – ١٩٣٣م.

★ غوامص الصحاح ، للصفدي ، تحقيق : عبدالإله نبهان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الكويت ، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م.

(ف)

★ فتح الباري ، لابن حجر ، تحقيق : محب الدين الخطيب ، ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه : محمد فؤاد عبدالباقي ، وراجعه : قصي محب الدين الخطيب ،دار الريان للتراث – مصر ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م.

★ فتح القدير ، للشوكاني ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، (بدون تاريخ).

★ الفروق اللغوية ، لأبي هلال العسكري ، نشر وتحقيق : حسام الدين المقدسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

★ الفريد في إعراب القرآن المجيد ، للمنتجب الهمذاني ، تحقيق :**فهمي** حسن النمر وفؤاد علي مخيمر ، دار الثقافة – الدوحة – قطر ، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ –١٩٩١م.

★ فصول في فقه العربية ، تأليف : د. رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي- القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م.

★ فعلت وأفعلت ، لأبي حاتم السجستاني ، تحقيق : د. خليل إبراهيم العطية ، ساعدت جامعة البصرة على نشره ، ١٩٧٩م.

★ فقه اللغات السامية ، لكارل بروكلمان ، ترجمة : د. رمضان عبدالتواب ، مطبوعات جامعة الرياض ، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

★ فقه اللغة ، تأليف : د. علي عبدالواحد وافي ، دار نهضة مصر – القاهرة ، الطبعة السابعة ، (بدون تاريخ).

★ الفهرست ، لابن النديم ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت (بدون تاريخ).

★ في أصول الكلمات ، للدكتور /محمد يعقوب تركستاني ، الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

★ في اللهجات العربية ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة ، الطبعة الثامنة ، ١٩٩٢م.

(ق)

★ القاموس المحيط ، للفيروزبادي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

★ القواعد والإشارات في أصول القراءات ، للقاضي الحمودي ، تحقيق : د. عبدالكريم بكّار ، دار القلم – دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

★ القول الفصل في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل ، تأليف : الشيخ عبدالحميد عنتر ، الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة ، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

(ك)

★ الكامل ، للمبرد ، تعليق : محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، الفجالة – القاهرة ، (بدون تاريخ).

★ الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي بمصر ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٧م.

★ الكشاف ، للزمخشري ، دار المعرفة ، بيروت ، (بدون تاريخ).

★ كشف الظنون ، لحاجي خليفة ، طبع المكتبة الإسلامية – طهران ، الطبعة الثالثة ، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

★ الكشف عن وجوه القراءات ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق : د. محيي الدين رمضان ، بيروت ، ١٩٨١م.

★ كلام العرب ، د. حسن ظاظا ، مكتبة الدراسات اللغوية ، مطبعة المصري –الإسكندرية ، ١٩٧١م.

(ل)

★ لحن العامة والتطور اللغوي ، د. رمضان عبدالتواب ، الطبعة الأولى ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، مطابع البلاغ، ١٩٦٧م.

★ لسان العرب ، لابن منظور ، دار صادر – بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

★ لمع الأدلة في أصول النحو ، للأنباري ، تحقيق : الأستاذ/ سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧م.

★ لهجات العرب ، لأحمد تيمور باشا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.

★ اللهجات العربية ، تأليف : د. إبراهيم محمد نجا ، مطبعة السعادة – القاهرة ، ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م.

★ اللهجات العربية في التراث ، تأليف :د. أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا – تونس ، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

★ اللهجات العربية نشأة وتطوراً ، د. عبدالغفار حامد هلال ، دار الفكر العربي – القاهرة ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

★ اللهجات في " الكتاب " لسيبويه أصواتاً وبنية ، تأليف : صالحة راشد غنيم آل غنيم ، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع – جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ –١٩٨٥م.

★ ليس في كلام العرب ، تأليف: الحسين بن أحمد بن خالويه ، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

(م)

★ مجاز القرآن ، لأبي عبيدة ، تعليق : د. محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي القاهرة، (بدون تاريخ) .

* مجالس ثعلب، بشرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.

★ مجالس العلماء ، للزجاجي ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي _ القاهرة الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

★ مجمل اللغة ، لابن فارس ، دراسة وتحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الأولى،

١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م.

★ مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ، عالم الكتب — بيروت ، (بدون تاريخ).

★ المحتسب ، لابن جني ، تحقيق : علي النجدي ناصف وزميليه ، دار سزكين للطباعة والنشر ، إستانبول — تركيا ، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م.

★ مخارج الحروف وصفاتها ، لابن الطحان ، تحقيق : د. محمد يعقوب تركستاني ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م.

★ مختار الصحاح ، للرازي ، ترتيب : محمود خاطر ، وتحقيق : حمزة فتح الله ، مؤسسة الرسالة — بيروت ، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م.

★ مختصر تفسير ابن كثير ، اختصار وتحقيق : محمد علي الصابوني ، دار الفكر ، بيروت — لبنان ، (بدون تاريخ).

★ المخصص ، لابن سيده ، منشورات دار الآفاق الجديدة-بيروت ،(بدون تاريخ).

★ مدخل إلى علم اللغة ، محمود فهمي حجازي ، نشر دار الثقافة للطباعة والنشر — القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٨م.

★ المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي ، شرح وتعليق: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية — صيدا — بيروت ، ١٤٠٨هـ — ١٩٨٧م.

★ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق : د. محمد كامل بركات ، دار الفكر بدمشق ، ١٤٠٠هـ — ١٩٨٠م.

★ مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق : محمد السواس ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٤هـ — ١٩٧٤م .

★ الْمَشُوف الْمُعْلَم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم ، للعكبري ، تحقيق : ياسين محمد السواس ، دار الفكر — دمشق ، ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م.

★ المصباح المنير ، للفيومي ، مكتبة لبنان — بيروت ، ١٩٨٧م.

★ معاني الحروف ، للرماني ، تحقيق : د. عبدالفتاح شلبي ، دار الشروق - جدة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م.

★ معاني القرآن ، للأخفس ، تحقيق : د. فايز فارس ، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ —١٩٨١م.

★ معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق : محمد علي النجار وزملائه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠م.

★ معاني القرآن الكريم ، للنحاس ، تحقيق : الشيخ محمد علي الصابوني ، نشر وطبع جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٨٩م

★ معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، تحقيق : د. عبدالجليل شلبي ، عالم الكتب — بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م.

★ معجم البلدان ، لياقوت الحموي ، دار صادر- بيروت ، (بدون تاريخ).

★ معجم المؤلفين ، تأليف: عمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، (بدون تاريخ).

★ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، وضعة : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الفكر- بيروت — لبنان ، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م.

★ المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ —١٩٧٢م.

★ المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، للجواليقي ، نشر الشيخ : أحمد شاكر — القاهرة ، ١٣٦١هـ.

★ معرفة القراء الكبار ، للذهبي ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط وزميليه ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الأولى،١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

★ مغني اللبيب ، لابن هشام ، تحقيق : د. مازن المبارك وزميليه ، دار الفكر – بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٩م.

★ المغني في تصريف الأفعال ، تأليف : محمد عبدالخالق عضيمة ، الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة ، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ

★ مفتاح السعادة ، لطاش كبري زاده ، تحقيق : كامل كامل بكري وعبدالوهاب أبو النور ، دار الكتب الحديثة ، مكتبة الاستقلال الكبرى – القاهرة،(بدون تاريخ).

★ المفردات في غريب القرآن ، للراغب الأصفهاني ، دار المعرفة للطباعة والنشر- بيروت ، لبنان، (بدون تاريخ).

★ المقتضب ، للمبرد ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب – بيروت ، (بدون تاريخ).

★ الممتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت ، الطبعة الرابعة، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

★ مناهج البحث في اللغة ، د. تمام حسان ،مكتبة الأنجلو المصرية ، طبعة سنة ١٩٥٥م.

★ من أسرار اللغة ، تأليف : د. إبراهيم أنيس ، طبع ونشر مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة ، الطبعة الخامسة، (بدون تاريخ).

★ المنتخب من غريب كلام العرب ، لكراع النمل ، تحقيق : د. محمد بن أحمد العمري ، مؤسسة مكة للطباعة والإعلام – مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ –١٩٨٩م.

★ المنصف ، لابن جني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، طبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر ، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.

(ن)

★ النجوم الزاهرة ، لابن تغري بردي ، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٥٥هـ – ١٩٣٦م.

★ نزهة الطرف في علم الصرف ، للميداني ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

★ النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (بدون تاريخ).

★ النوادر في اللغة ، لأبي زيد الأنصاري ، نشر سعيد الخوري الشرتوني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، (بدون تاريخ).

(هـ)

★ هدية العارفين ، لإسماعيل باشا البغدادي ، طبع المكتبة الإسلامية – طهران ، الطبعة الثالثة ، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

★ همع الهوامع ، للسيوطي ، تحقيق وشرح : د. عبدالعال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية – الكويت ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

(و)

★ الوافي في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل ، تأليف : أحمد إبراهيم عمارة ، الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٨هـ.

★ الوجيز في فقه اللغة ، لمحمد الأنطاكي ، المطبعة الحديثة – حلب ، ١٩٦٩م.

★ وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة النهضة المصرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى، ١٣٦٧هـ – ١٩٤٨م.

٨- فهرس الموضوعات